



بسم الله الرحمن الرحيم

صدّر كتابه بالحمد لله بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم • وتيمنا وتبركا باللفظ
الكريم • فقال الحمد مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل
على الجميل الاختياري من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان
فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيد من انعام او غيره يعني سواء وصل من جانب
المحمود نعمة الى الحامد فحمد له مكافاة لما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه او لم يصل
مثل حمدت زيدا على حسنه واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار
المورد يعني يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من
انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في الثناء باللسان
في مقابلة الاحسان وتصدق الاول فقط في الوصف بالعلم باللسان والثاني
فقط في الوصف بالجنان في مقابلة الاحسان كذا في المطول واللام فيه للجنس والاستغراق
ولا يكون للعهد اذ لا عهد لا في الذهن ولا في الخارج وسيأتي له زيادة تحقيق لوليه
اللام متعلقا بالخبر تقديره ثابت او كائن فهو ضد العدو من الولي بمعنى القرب وكل
من ولي امر احد فهو وليه اي قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولي امره فهو واليه
يعني ناظره وحافظه وكلا المعنيين ههنا جائز ان اما على الاول فالمعنى جنس حمد
او كل حمد لمحب كل حمد على ان يكون الاضافة في وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى
الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى

فلا يجب لا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان جنس حمد او كل حمد لمن ولي
امر كل احد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد به وهو اللسان وخلق استعداد
الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما قال لوليه ولم يقل لله تعالى مع
كونه اخصر انا لفظا فلرعاية السجع لنبيه واما معنى فيحتمل كلا المعنيين السابقين
آنفا فيحصل للسامع معنيان لان حصول اللذتين اولى من حصول لذة وتعبير
اولى من نعمة والصلوة الواو لعطف الجملة على الجملة كتبت بالواو كالزكوة لتعظيم
لفظ لانها قوى وهي من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار
ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتداء على نبيه خبره والضمير البارز راجع
الى الولي تقديره على نبي ولي الحمد والنبي اما من النبوة وهي ما ارتفع من الارض
سمي به لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول كجريح
بمعنى مجروح او من النباء وهو الخبر فعلى هذا اصله نبيء على وزن جريء وعلى
الاول نبيو مثل غبيو سمي به لان النبي مخبر عن الله تعالى وح فعيل بمعنى فاعل كرحيم
بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الاحكام
كما قال الله تعالى يا ايها النبي بلغ كما امرت الاية والرسول اخص منه وهو
انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل
رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس واضافة الضمير اما
عهدية كغلام زيد فينصرف الى نبينا فيكون المعنى والصلوة على النبي المعهود
في القلوب وقد تكون جنسية واستغراقية فالمعنى والصلوة على كل نبي
له تعالى فبمعونة الزمان والمقام يختص نبينا ايضا وان كان عاما في نفسه
وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام اقوى
اعني اما لفظا فلرعاية واما معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق

فليحتمل

اي بنفي ماهية الحمد

ظاهر لانه اشمل واما على انها عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا
استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة لذ يكون
بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى وعلى آله عطف على نبيه باعادة
الجار واشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمتابعة النبي عليه
السلام كانهم استحقوها اصالة مثل قوله تعالى فلله العزة ولرسوله
وللمؤمنين يقال آل الرجل نفسه او اهله وعياله او اتباعه وانصاره
وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعني يكون من عطف
الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احقاء بالصلوة لانهم
كانوا تابعين له كقوله تعالى تنزل الملائكة والروح واما المعنى الاول فهو
غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص لان آله
ايضا اصحابه ليتكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقرباؤه والال اصله اهل قلبت الهاء
همزة لقرب مخرجيهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في امن
وقيل اصله فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى الروايتين
نظم الشاطبي بيت حيث قال فابداله من همزة هاء اصلها وقد قال بعض
الناس من واو ابدلا ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي واصحابه بالجر عطف
على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كراكب وركب ويجمع على صحاب وصحبان
كجياع وشبان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول عليه السلام وخدمه
وان اختلف في تفسيره وهم عند وفاته عليه السلام مائة الف واربعة
عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام اصحابي
كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم كذا في حاشية المطول المتأدبين صفة
للال والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف والتفسير للابهام

على انهم

اما اول على وزن

الناشي

الناشي منه تقديره وعلى آله المتأدبين واصحابه المتأدبين حذف الاول
اختصارا او ذهابا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير والادب من ادب
اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس فلان
الآل والاصحاب كانوا متأدبين باداب نفسه عليه السلام واداب نفسه
التخلق بخلق القران وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال تعالى
انك لعلى خلق عظيم وهو خلق القران الكريم واما اداب الدرس فلان النبي
عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عليه السلام في اثناء وعظه
الا هل بلغت قالوا بلى قال فليبلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون
الكتاب كما بلغ النبي عم اياهم باداب جمع ادب يعني اخذوا البراعة والكرم
منه عليه السلام فبلغوا الكتاب والاحكام من بعدهم كما بلغ النبي عليه السلام
لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب وبعد الواو
ابتدائية وبعد ظرف من ظروف المكانية استعيرت ههنا للزمان لكونه
مضافا اليه لبعد مبني على الضم لما تقرر في موضعه تقديره وبعد زمن الفراغ
من الحمد لوليه والصلوة على نبيه وآله والعامل فيها اما المقدرة لان قبل بعد
مظنة اما يدل عليه الفاء في قوله فهذه او لانها مقدرة في نظم الكلام بطريق
تعويض الواو عنها بعد حذف اما على انه لا منع من اجتماعهما حيث يقال واما
بعد لوجود معنى الفعل في اما لنيابتها عنه ونيابة الفعل كافية في عمل الظرف
لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل فهذه اشارة حسية او اشارة
الى ما في الذهن بناء على تقديمها عليه فيكون الاشارة ذهنية وفي شرح عصام
اي هذه الامور الحاضرة في الفعل تحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على
وجه الاجمال ولوجود اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما يستعمل في الالفاظ

اما مقدم

المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة في امر المخاطب ما لكمال انقياد هذه
المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها
واما الاشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى صارت المعاني عنده
كالمبصرات واستحق ان يشار به الى المفعول بالاشارة الحسية وفي ذلك
مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني الى هنا كلامه قوله فهذه مبتداء
فوايد خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم او جاه او
مال يقال فاد يفيد اذا ثبت يعني فوائد ثوابت يعني امور ثابتة بعيدة عن
البطلان والخلل وافية من وفي الشيء اذا تم مثال رمى يرمي وفيا على وزن
فعول يعني وافية كثيرة تامة لا نقصان فيها واللام في لحل متعلق بقوله وافية
على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتة والمضمن
حالا منه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة
لحل والثاني ان يكون الاصل زائدا والمضمن قائما مقامه فح يكون المعنى فهذه
امور متعلقة لحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت
معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل
متروك تقديره لحلها هذه الفوائد الوافية الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا
فتحها وبابه رد والمراد ههنا الايضاح والبيان اي لايضاح مشكلات
الكافية وبيانها مشكلات جمع مشكلة من اشكل اذا اشتبه الكافية
اسم كتاب لابن الحاجب قوله العلامة صفة الكافية في تقدير الكائنة
من حيث التأليف وحال كونها وهي مضاف اليه للمشكلات وهي مفعول به
للمصدر فيكون مفعولا للمفعول بالواسطة يعني يجوز الحال على المضاف اليه اذا
حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان يقول لحل الكافية

حال كونها

حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث
يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا فمن اراد تحقيق المرام فليطالع حاشية
العصام المشتهر بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا
كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة
كتابه نسبة اختاره من بين اوصافه الاشتهار داغناء له عن الوصف بالفضائل
تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح في المشارق
متعلق بالمشتهر وبيان المحل الاشتهار والمغارب عطف عليه وانما جمعهما
اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان
لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره وانما ثني في قوله
تعالى رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء لانهما
اثنان في كل سنة وكذا المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار الجنس يعني
جنس المشرق وجنس المغرب الشيخ عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشيخ
شيخا وشيخوخة والشيخوخة من ظهر فيه السن اي علامته او من خمسين
او من احدى وخمسين الى اخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقة وقد يطلق
على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل اي وصفته بالشيخ
وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيوخ
ابن الحاجب لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه
تغمده من التفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعل في غمده فهو
مغمود وتغمده الله برحمته غمره بها كذا في الصحاح ففيه استعارة تبعية
لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية
ايضا للتشبيه المذكور في التفسير وتخييلية وهي اثبات ما يلازم المشبه به من الغمد

للمشبه الله بغفرانه متعلق بقوله تغمده اى ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر
الشئ النفيس بالثوب الفاخر واسكنه اى اسكن الله الشيخ يوم القيمة بحبوحة
بالباء الموحدة من تحت وبعده حاء مهملة وبعده باء ايضا وبعده واو
حاء كذلك على وزن فعولة اى الشيخ الوسط لا افراط ولا تفريط منصوب على
الظرفية جنانه بكسر الجيم جمع الجنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهى
فى الاصل الحديقة التى هى ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار
والنخيل يعنى اسكنه الله وسط جنانه نظمتها النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ
اى جمعته فى السلك اى جمعت الفوائد الوافية فى سلك متعلق بالنظم والسلك
الخيط التقرير يعنى قرادادن والمراد به ههنا اما هذا المعنى والمعنى العرفى
وهو التلفظ بالالفاظ حسبما تقتضيه العقل والمقام وعلى التقديرين تكون
الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى جمعت الفوائد التى هى
المعانى يعنى الفاظها فى التقرير والتلفظ الذى هو كالخرز فى السلك
وجه التشبيه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والالتيام وقيل
التقرير جعل الشئ فى قراره والحمل على الاقرار والحمل على الثانى ابلغ
فى مدح الكتاب وسمط عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين
المهملة السلك ما دام فيه الخرز التحرير وهو التقديم والاضافة فيه من
قبيل لجين الماء اى جمعتها فى التقرير الذى هو كالسلك الذى هو الخرز
والتحرير الذى هو كالسمط الذى فيه اللؤلؤ وفيه تدرج وترق من
الادنى الى الاعلى للولد متعلق بنظمتها الولد المولود العزيز فعيل بمعنى
المفعول العزة عند اهل المعرفة الذكاء والفضل فوصفه به فى قوة
وصفه بالذكاء والفضل فكانه قال للصبى الموصوف بالذكاء والفضل

ضياء

ضياء الدين هذا اللقب عطف بيان او بدل منه والثانى هو الاولى يوسف
اسمه عطف بيان حفظه اى يوسف الله عن اشياء موجبات بكسر الجيم جمع
موجبة يعنى عن اشياء تكون سببا لحصول التلهف والتأسف كلاهما
بمعنى واحد وهو الغصة والكربة الا ان فى الثانى مبالغة فى الحزن لان الاسف
اشد الحزن كذا فى الصحاح يعنى حفظه الله يوسف عن اشياء تكون سببا
لان يكون حزينا فى الدنيا والاخرة وسميتها اى سميت الفوائد الوافية
التى نظمتها عطف على نظمتها والتسمية تتعدى الى المفعولين بنفسها
نحو سميت ابنى زيدا وتتعدى الى المفعول الثانى بالباء نحو سميت ابنى
بزيد وههنا من القسم الثانى بالفوائد الضيائية وهذا من قبيل تسمية
المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد
لتكون موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من العلم فى اكثر الاستعمال نسب اليه
ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضئ القلوب
ويزيل عنها ظلمة الريوب فللتفأل نسب اليها وقيل المقصود الاصلى فى
التركيب لا ينافى ان كان فى الجزء الثانى فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول
والمقصود الاصلى ههنا الجزء الاول لان المصنف كانه وصف بالضياء كما وصف
بالعزة كما قولك عبد مناف يقال فيه عبدى لا منافى وفى ابن الزبير زبيرى وفى
امرئ القيس لانه علة الجملة التى هى قوله نظمتها اى لان الولد العزيز
ضياء الدين يوسف صار سببا لهذا الجمع والتأليف عطف تفسير للجمع
لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسره به وانما اورد الجمع ههنا
مع احتمال التفسير واخراج الفقرتين عن المساوات ليكون الكلام من
قبيل الابهام والتفسير وهو الذ وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية

على الاولى فلا يصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة الا اخراج
المفردات عن المساواة تدبر كالعلة الغائية وهي ما تقدم في التصور و
تأخر في الوجود وههنا في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف بهذا الكتاب
المؤلف وهو في الواقع متقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما نفس
يوسف فهي مقدمة فيهما فلم يصح ان تكون علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية
على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف في جانب الاسم
اي لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتاليف العلة الغائية على ان يكون
الكاف زائدة مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء فلم يصح قول من قال ولو
قال لان العلة الغائية لصح وافصح وكفى في النية لما عرفت فاعلم ان
العلل عندهم اربع العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة
المادية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيره والعلة
الصورية وهي ههنا جرم هذا الكتاب على اي وجه كان والعلة الغائية
وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله نفعه اي يوسف لينفعه الله
لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر واورده بالماضي للتفاؤل
واظهار الحرص وايراد غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز عن صورة
الامر ههنا اي بالغيبة لما سبق ان المقصود ههنا الوصف وساير معطوف على
مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سار يسار من باب فتح يفتح
ومصدره سؤر وصفته سائر فالسؤر بقية ما اكل وشرب ومعناه
الباقي ويجيء ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بمعنى الثاني يكون للمدعو له
نفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء في حقه اولا بالضمير العائد له وثانيا
بالعطف يعني يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف

ويجوز ان يكون علة الغائية على طريق التحقيق صح

علل الاربعة

للتفال

عليه

عليه ومضاف الى المبتدئين جمع مبتدئ وهو من ابتداء في كل شيء يقال له
في اوائل ابتدائه مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح من اصحاب
التحصيل احترازا عن كونه من اصحاب الصنايع لان هذا اللفظ يعني لفظ
اصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الا على من طلب العلم واشتغله وما توفيقي
مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات
فالمعنى وما كوني موفقا يعني فما يكون اسبابي موافقة لمسبباتي بشيء من الاشياء
الا بمعونة الله تعالى اياي فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على الشيء
فح يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كوني او ما كون مستعدا على الاقدام شيء
الا بمعونة الله وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى
وما يكون افعالي موافقة لما يحبه ويرضاه الا الخ وقيل هو موافقة تدبير العبد
التقدير الحق فالمعنى وما يكون تدبيري موافقا لتقدير الحق الا الخ كما قيل
العبد يدبر والله يقدر وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة
السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق في الافادة والاستفادة فليطالع
قواعد الاعراب لذي الشيخ زاده وهو حسبي الواو للحال والجملة حال اي حسبي
وكافي في جميع مهماتي في وراداتي ونعم الواو للعطف الوكيل فاعله اما معطوف
على حسبي عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع مثل زيد نعم الرجل
كذا في المطول او على هو حسبي عطف جملة على جملة فالمخصوص محذوف وتقديره
نعم الوكيل الله مثل قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين
يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال الانقطاع فلزم التاويل والتوجيه
ليصح العطف اما في الاول فيقال اللفظ وان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء
فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما في الثاني فيقال اللفظ وان كان

تعريف توفيق

للمسببات

الا بمعونة الله

انشاء فى المعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطف
اعلم جواب سؤال مقدر تقديره ان المص لم يكتب فى اول هذا الكتاب لفظ
الحمد لله والصلوة على نبيه وخالف السلف فيه لانهم كتبوهما فاجاب عنه
مبينا فقال الشيخ لم يصدر رسالة هذه صفة الرسالة نحو مررت بزيد هذا
وسيأتى تفصيله بحمد الله متعلق بقوله لم يصدر بان جعل متعلق به
ايضا اى جعل المص الحمد جزءا مفعول الثانى منها الجار والمجرور صفة الجزء
والضمير البارز راجع الى الرسالة اى بان جعل المص الحمد جزءا من الرسالة
كتبا لان الجزئية لا تكون الا بالكتاب لا قولا ولا قلبا لانه ليس من شان المص
ان لا يصدرها بالحمد القولى ولا بالحمد القلبى فعدم التصدير بالحمد الفعلى
او القولى او القلبى حين الشروع فى شئ من الاشياء ليس من شان العاقل
فضلا عن المص الفاضل هضما مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار
التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لم يصدر
وسيأتى له زيادة تفصيل اللام فى قوله لنفسه متعلق به ويمكن ان يقال
انه لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهار
الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس ممن
انحى بما يكاد ان يوقعه فى الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات
ويعلم منه ايضا ترك الصلوة على النبى عليه السلام البتة فى قوله
تخييلا متعلق بقوله هضما وهو القاء الشئ فى الخيال مصدر مضاف
المفعول يعنى بالقاء المص بهذا المعنى ان نقصان كتابه فى نفسه وهو
ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس من افعال الناقصة اسمه مستتر راجع
الى الكتاب وخبره قوله ككتب السلف والجملة خبر ان وهى مع اسمها

وخبرها

وخبرها بمفعول للتخييل اى ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابى ومؤلفى مثل مؤلفات
السلف وهو بوزن الخلق بفتحتين السابق الصالح من صغر جرمه وعدم
اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد حتى تصدر به نفريع
لعدم كون كتابه ككتبهم على سننها بفتحتين الطريق اى على طريقها من البسملة
والحمدلة والتصلية وغيرها ولا يلزم بهذا جواب دخل مقدر وهو عدم العمل
بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور وهو يستلزم
الا قطعية فقال لدفعه ولا يلزم من ذلك اى من عدم التصدير بالحمد عدم الابتداء
فاعل لقوله ولا يلزم به اى بالحمد مطلقا لا قولا ولا قلبا ولا كتبا ولا فعلا حتى
يكون كتابه هذا بتركه اى بترك الحمد كتبا وفعلا اقطع ويدخل تحت قوله
عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع وفى رواية فهو
اجزم لجواز اتيانه اى المص بحمد الله قولا وقلبا من غير ان يجعل جزءا من كتابه
بان يقول الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه وباله ولكن لم
يجعل جزءا من كتابه هضما لنفسه وهذا اولى واليق وبدأ الواو للاستيناف
يعنى جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من اشتغل اولا فى النحو
ان يشتغل بتعريف الاعراب والبناء وما يبتنى عليهما الا ان المص بدأ فى
هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف الكلمة والكلام فاجاب عنه
بقوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام يعنى كان من ادب المصنفين ان يذكروا
قبل الشروع فى المقصود من علم النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم
يعنى ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة
وتلك مبنية وهما صفتها كما ان الذات يقدم على الصفات كذلك ههنا
فما لم يعرف الموصوف لم يعرف الوصف لانه اى المص بحث فى هذا الكتاب

اعلم

من الكمالية نح

۲۵

فى الكتاب المسمى بالكافية عن احوالهما اى الكلمة والكلام يعنى الاعراب والبناء
والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك فمتى لم يعرفا مبنى للمفعول
اى الكلمة والكلام من التعريفان اريد بالمعرفة المعرفة بالحد ومن المعرفة
ان اريد بها المعرفة بالذات وايّا ما كان فمعرفة الاحوال متوقفة على معرفة الذوات
فان ثمت ثمت والا فلا ولذا قدم معرفة الذات كيف يبحث عن احوالهما يعنى
اى حال وصف يريد البحث عن احوال الذات ما دام الذات لم يعرف وقدّم
الكلمة على الكلام مع ان المقصود الاهم من تدوين علم النحو معرفة الاعراب
والبناء وغيرهما وهى تتوقف عند المص على التركيب الذى هو الكلام لانّ
المؤاخذ فى تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب فالا نسب تقديم
الكلام على الكلمة الا انه قدّمها على الكلام لكون افرادها اى افراد الكلمة
جزء من افراد الكلام فمن جملة افراد الكلام مثلا قولنا زيد قائم ومن
افراد الكلمة مثلا قولنا زيد او قائم ولا شك ان زيدا او قائما جزء من زيد قائم
فيكون افرادها جزء من افراد الكلام تأمّل ومفهومها جزء من مفهومه
اى الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو الكون
فان مفهوم قولك زيد قائم شخص معين وذات متصف بالقيام ومفهوم
زيد هو شخص معيّن ومفهوم قائم ذات متصف بالقيام ولا شك ان قولك
شخص معيّن او ذات متصف بالقيام جزء من قولك شخص معيّن وذات معيّن
بالقيام والجزء مقدم على الكل طبعا وقدّم الاول على الثانى وضعا ليناسب
الوضع الطبع تأمل فقال الكلمة قيل هى والكلام مشتقان الاشتقاق
رد الكلمة الى الاخرى لتناسبهما فى اللفظ والمعنى والمشهور فى المناسبة
المعنوية ان يدخل معنى المشتق فى المشتق منه كاشتقاق ضرب من الضرب

والاشتقاق

ط

والاشتقاق ثلثة اضرب بيّن فى موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما هذا
الاشتقاق فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة
حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك كذا فى الرضى من الكلم
الكاف بتسكين مصدر مضاف للمفعول اللام من باب ضرب يقال كلم يكلم
كلما بزيادة التاء فى الاخر والالف فى الثانى وتحريك العين بينهما وهو
الجرح بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للاثر الذى حصل فى المجروح
بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفى الحديث زملوهم بكلومهم ودمائهم واللام
فى قوله لتأثير مصدر مضاف الى الفاعل وهو معانيهما اى الكلمة والكلام
متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه فى النفوس
يعنى نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كانا طيبين وغما وانقباضا
ان لم يكونا كذلك كالجرح بالفتح يعنى كتأثيره فى النفوس المجروحين غما
وانقباضا وفرحا وانبساطا تأمّل واستدلّ على ان الكلم بالسكون بمعنى
الجرح بقول الشاعر وقال وقد عبّر بعض الشعراء جمع شاعر كالجهلاء
جمع جاهل قائله على بن طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض
به لان الله تعالى ذمّ الشعراء فى كلامه المعجز القديم بقوله والشعراء يتبعهم
الغاوون واذا كان الشاعر متبوع الغاوين فكيف يرضى من كان من
اهل السنة ان يطلق على رضى هذا اللفظ المستلزم ذمّ صاحبه فضلا
عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه نشأ من عدم البلوغ عن بعض متعلق
بقوله عبّر تأثيرهما اى الكلمة فى النفوس اى نفوس السامعين بالجرح بالفتح
حيث قال جراحات جمع جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا وموديا
الى الموت ولا يتعلق بها بقرينة الالتيام لانّ ما كان سببا له وتعلق بها

بيّن

هو الشارح

ومؤدية

لها التيام

الموت لا يلتام السنان جمع السن بكسر السين المهملة وبعدها نون مشدد
وهو الرمح القصير وانما سمي سنا لقصيره كالسن والمراد بها هنا ما يكون
آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا عرف بلام الجنس ولا يلتام
ما موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله جرح بحذف العائد المفعول
اي جرحه مثل قوله تعالى اهذا الذي بعث اي بعثه الله اللسان مرفوع على انه
فاعل جرح وهو اللغة اذا اريد به معنى مجازي بعلاقة المصدرية والآلة هو
الجارحة يعني العضو المخصوص والمراد بهذا المصراع الثاني حيث قال
ولا يلتام ما جرح اللسان مقام ما لفظ او مقام ما كلم ولما قيد قوله من الكلم
بتسكين اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان بتحريكه فماذا يكون حاله فقال
لبيانه بالواو الاستئنافية والكلم بكسر اللام المجرد عن التاء جنس لا جمع بدليل
تصغيره على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضي وليس المجرد عن التاء
من هذا النوع جمعا لذي التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير
كالماء لكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الا على فوق الاثنين انتهى قوله كتمر وتمرة
تنظير يعني كما ان تمرا جنس لا جمع وتمرة بالتاء واحدة كذلك الكلم جنس لا جمع
ومع التاء واحد قوله بدليل متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اي كون
الكلم بالكسر جنسا ولا جمعا بدليل قوله تعالى اليه اي الى جانب قدسه ومحل
عرضه يصعد آنا فآنا الكلم الطيب والعمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة
القران وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلام مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان
الكلم جمعا لما جاء توصيفه لان كل جمع سوى المذكر السالم مؤنث على ما
سيأتي والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لا جمع لان الضمير اذا اسند
الى ضمير الجمع فالتانيث وضمير الجماعة واجب وبوقوعه تمييز الاحد

عشر

عشر فان تمييزه مفرد منصوب لما يأتي تفصيله وقيل هو جمع صاحب الصحاح
واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة
بلا قرينة وما دونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها
بلا قرينة وما فوقها مع القرينة حيث لا يقع على شيء من الاشياء الا على الثلثة
وما فوقها كالجمع حيث لا يقع الا عليه وما فوقه فصاعدا الفاء للعطف وصاعدا
حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلثة فذهب بهذا الوقوع
حال كونه صاعدا على الثلثة الى ان ينتهي ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض
عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله والكلم الطيب مأول
ببعض الكلم يعني مأول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة
لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر صفة له والتعبير والتمييز ممنوع
لانه امر بيّن لا يدل على اصل متقن واللام فيهما اي في الكلم للجنس فاعلم ان اللام
تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجي
ولام العهد الذهني اما الاول فما يدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل
خير من المرأة يعني هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار
واما الثاني فما يدل على استغراق الافراد بحيث لا يشذ فرد منه نحو ان
الانسان لفي خسر واما الثالث فما يدل على المعهود في الخارج نحو جاءني
رجل واكرمت الرجل واما الرابع فما يدل على المعهود الذهني نحو قول المولى
لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا معهود في الخارج ههنا اللام من القسم
الاول يعني ما يدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء
والتاء للوحدة فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة فاجاب
ولا منافاة بينهما اي بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال

لها التيام

الموت لا يلتام السنان جمع السن بكسر السين المهملة وبعدها نون مشدد وهو الرمح القصير وانما سمي سنا لقصيره كالسن والمراد بها ههنا ما يكون

آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا عرف بلام الجنس ولا يلتام

ما موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله جرح بحذف العائد المفعول

اي جرحه مثل قوله تعالى اهذا الذي بعث اي بعثه الله اللسان مرفوع على انه

فاعل جرح وهو اللغة اذا اريد به معنى مجازي بعلاقة المصدرية والا فهو

الجارحة يعني العضو المخصوص والمراد ههنا المصراع الثاني حيث قال

ولا يلتام ما جرح اللسان مقام ما لفظ او مقام ما كلمه ولما قيد قوله من الكلم

بتسكين اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان بتحريكه فماذا يكون حاله فقال

لبيانه بالواو الاستئنافية والكلم بكسر اللام المجرد عن التاء جنس لا جمع بدليل

تصغيره على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضي وليس المجرد عن التاء

من هذا النوع جمعا لذي التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير

كالماء لكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الا على فوق الاثنين انتهى قوله كتمر وثمرة

منتظير يعني كما ان تمرا جنس لا جمع وتمرة بالتاء واحدة كذلك الكلم جنس لا جمع

ومع التاء واحد قوله بدليل متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اي كون

الكلم بالكسر جنسا ولا جمعا بدليل قوله تعالى اليه اي الى جانب قدسه ومحل

عرضه يصعد آنا فآنا الكلم الطيب اي العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة

القران وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلام مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان

الكلم جمعا لما جاء توصيفه لان كل جمع سوى المذكر السالم مؤنث على ما

سيأتي والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لا جمع لان الصيغة اذا اسندت

الى ضمير الجمع فالتانيث وضمير الجماعة واجب ويوقوعه تمييز الاحد

عشر فان تمييزه مفرد منصوب لما يأتي تفصيله وقيل هو جمع صاحب الصحاح

والالباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كسرة يتناول ما فوق العشرة

بلا قرينة وما دونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها

بلا قرينة وما فوقها مع القرينة حيث لا يقع على شيء من الاشياء الا على الثلثة

وما فوقها كالجمع حيث لا يقع الا عليه وما فوقه فصاعدا الفاء للعطف وصاعدا

حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلثة فذهب هذا النوع

حال كونه صاعدا على الثلثة الى ان ينتهي ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض

عليهم بالاية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله والكلم الطيب ما اول

ببعض الكلم يعني مأول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة

لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر صفة له والتعبير والتمييز ممنوع

لانه امر بين لا يدل على اصل متقن واللام فيهما اي في الكلم للجنس فاعلم ان اللام

تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجي

ولام العهد الذهني اما الاول فما يدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل

خير من المرأة يعني هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار

واما الثاني فما يدل على استغراق الافراد بحيث لا يشذ فرد منه نحو ان

الانسان لفي خسر واما الثالث فما يدل على المعهود في الخارج نحو جاءني

رجل واكرمت الرجل واما الرابع فما يدل على المعهود الذهني نحو قول المولى

لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهود في الخارج ههنا اللام من القسم

الاول يعني ما يدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء

والتاء للوحدة فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المتناقضة للوحدة فاكون

ولا منافاة بينهما اي بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال

الاولام

مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف تجتمعات
في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافات بينهما وحاصل الجواب ان
الوحدة ثلثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان
والوحدة الفردية او التشخصية كوحدة زيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة
الجنسية لا النوعية ولا التشخصية والفردية حتى تكون بينهما منافات
لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس المراد بالاتصاف الوصف
سواء كان وصفا لغويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس
او وصفا نحويا نحو الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافات
لما اتصف احدهما بالاخرى ويمكن اشارة بايراد الامكان الى ضعفه
لان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب
لان التعريف يكون للجنس حملها اى اللام على العهد الخارجي بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة واما حملها على العهد الذهني فيوجب جهالة
المحدود لان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها
على الاستغراق فلا يمكن اصلا لفظ اللفظ في الاصل مصدر بمعنى ضرب
في اللغة الرمي لانه يقال في اللغة اكلت التمرة ولفظت النواة مكان رميت
النواة ولذا فسره الشارح بقوله اى رميتها اى النواة وانما صرح بقوله
اى رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمي من الفم فقط مع ان الرمي
بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل
قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمي المترتب عليه ايضا مخصوصا
به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمي مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه
بمعنى الرمي ولذا فسره بقوله اى رميتها مطلقا وفي الاصطلاح صوت

وحدة

يقال

يعتمد

يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا ثم اى بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي
والاستدلال عليه بما يقال نقل مبني للمفعول اى اللفظ في عرف النحاة اى في اصطلاحهم
ابتداء منصوب على الظرفية اى قبل جعله بمعنى المفعول كما في المعطوف
يعني كونه باقيا على مصدريته الى ما يتلفظ به الانسان يقال لي ما يتلفظ
به الانسان لفظا او بعد معطوف على قوله ابتداء جعله اى جعل اللفظ بمعنى
الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وفي الرضي ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو
المراد ههنا كالقول بمعنى المقول كما يقال الدنيا ضرب الامير اى مضروبه
انتهى وانما اعتبر هذا الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان
مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه
ح يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى
الكلمة لفظ الانسان فان الاضافة لادنى ملابسة وعلى الثاني المعنى الكلمة
ملفوظة اى ملفوظ الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعي
موصوفا قوله الى متعلق بقوله ثم نقل ما موصولة يتلفظ به الضمير راجع اليها
الانسان فاعل يعني يقال الى ما يتلفظ به الانسان ملفوظ حقيقة اى يتلفظ
من حيث الحقيقة فيكون تمييزا او منصوبا على المصدرية اى تلفظا حقيقيا
او الجزئية اى حقيقة كان او حكما معطوفا على حقيقة وهذا التوجيه اولى تأمل
مهملا منصوب على انه خبر مقدم كان اى كان ما يتلفظ به الانسان مهملا
او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل عنه لان
المهمل ما لم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد بالمستعمل ما امكن
استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد هذا ما ذكره الشارح هو الاولى
لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل مفردا كان ما يتلفظ به الانسان او مركبا

مثال اللفظ الحقيقي اي كونه موضوعا مفردا في الاسم كزيد والفعل كضرب ولم
يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير
ذلك من المركب لاسنادي وغيره ومثال اللفظ الحكمي كالمنوي وهو ما كان
مستكنا في الفعل والصفة سواء كان جائزا كما في نحو زيد ضرب وزيد ضارب
او وجوبا نحو اضرب امرا وتشكليا وحده وتضرب مخاطبا قوله اذ ليس لعدم
كون المنوي لفظيا حقيقيا من مقولة الحرف يعني ان اللفظ الحقيقي مقول
بالحرف اي ملفظ به فيكون اسما لفظا او فعلا وحرفا بحسب التركيب و
المنوي ليس مقول بالحرف يعني غير ملفظ به فلا يكون لفظا حقيقيا والصوت
من غيران يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا اصلا اي قطعا
يعني قطع عدم كونه من مقولة احدهما قطعا ولم يوضع له اي للمنوي لفظ
معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجراة على ذلك اللفظ الموضوع
له لا على المنوي قوله وانما عبّر واجواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع
له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمنوي في قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوي
في قولك اضرب فاجاب بقوله وانما عبّر واعنه باستعارة لفظ المنفصل له
يعني استعارة الضمير المرفوع المنفصل للمنوي مجازا من نحو هو للمنوي في زيد
ضرب وانت للمنوي في اضرب واجروا احكام اللفظ عليه اي على ذلك المنوي
من كونه مسندا اليه ومؤكدا معطوفا عليه الى غير ذلك فكان ذلك المنوي
لفظا حكما لا جراء احكام اللفظ عليه لا حقيقة والمحذوف من الفعل والمبتدا
والخبر وغير ذلك عاملا او غيره جوازا او وجوبا سماعا او قياسا لفظ حقيقة يعني
داخل تحت اللفظ الحقيقي لان المحذوف كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا
حقيقيا لانه اي لان المحذوف كذلك وقد يتلفظ به الانسان في بعض

الاحيان يعني عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا جوازا
او وجوبا كما يقال في نحو الهلال اي هذا الهلال وفي نحو سقيا اي سقاك الله
سقيا وفي ان احد من المشركين استجارك اي وان استجارك احد الاية
الى غير ذلك وكلمات الله تعالى اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسي قائم بذاته
تعالى وكلام لفظي دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف
ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون
داخلا في اللفظ لانه غير مخلوق واما الثاني فهو مكتوب في مصاحفنا باشكال
الكتابة وصور الحروف محفوظ في قلوبنا بالفاظ المخيلة مقروء بالسنتنا بحروفه
الملفوظة المسموعة مسموع باذاننا غير حال فيها اي في المصاحف والقلوب
والالسنة والاذان بل هو معنى قديم بذات الله يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه
ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال
النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا
وحرفا فمن اراد تحقيق الحقائق فليطالع المشروح الذي على العقائد وما قاله الشرح
من القسم الثاني فيستأثر واخله فيه اي في اللفظ اذ هي اي كلمات اللفظية المكتوبة
في المصاحف مما يتلفظ به الانسان لانها مكتوبة في مصاحفنا مقروءة بالسنتنا
محفوظة في قلوبنا فيكون ملفوظة وعلى هذا القياس يجوز وصفه بهذا اي على
قياس كلمات الله تعالى كلمات الملائكة لان الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات اصوات
وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلة في اللفظ كالفاظ الجن وهي كالملائكة
كقول امرء صالح على حرف بن امية ممات من صبيحة وقبر حرب بمكان قفر
وليس قرب قبر حرب قبر فتكون كلمات الجن ايضا داخلة في اللفظ والحاصل
ان الانسان والملائكة والجن متساوية في الحيثية والاحتياج الى الحروف و

بالسنتنا

كلام الله

بالسنتنا

دوال الاربعة

التركيب فنكون كلماتهم في الدخول في اللفظ متساوية والدوال الاربع وهي
مبتدأ والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الحكم الخطوط
جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وبين ارض عمرو مثلا والعقود
جمع عقدة وهي الحبل الذي يعقد في الاصبع لتكون تذكرة لبعض الاشياء
والنصب بضم النون وفتح الصاد جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ما وضع
لمعرفة الطريق اما في الماء او غيره والاشارات جمع اشارة وهي اما باليد
او باليد او غيرهما للانتباه وضده وغيرهما غير داخلة في اللفظ لانها ليست
مما يتلفظ به الانسان اصلا وغيره وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون
داخلا في اللفظ فلا حاجة الى قيد يؤخذ في التعريف يخرجها اي الدوال الاربع
لان ما لم يكن داخلا في شيء لا يحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد الدخول وكذا
امثالها ضرب النقارة عند ركوب السلطان ليدخل على ركوبه قوله وانما
قال لفظ جواب عن سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتداء والخبر في
التذكير والتانيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتداء مؤنثا فاجاب عنه
بقوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة بالتاء الدال على الوحدة لانه اي المصنف
لم يقصد الوحدة حتى لو قصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج
ح بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبد الله علما لانه ليس بلفظة واحدة
على ما يجيء بل قصد الجنس والمطابقة المذكورة غير لازمة بل غير جائزة لان
المصدر لا يتحمل الضمير حتى يطابق المبتداء اذا كان خبرا وان اريد به معنى الصفة
لعدم الاشتقاق في قوله لفظ لانه مصدر مع كون اللفظ اخص من اللفظة
وما يستتبعه اخص مما يستتبع اللفظة وليكون المفرد محتملا لاحتمالين
بل للاحتمالات الثلث في الاعراب والمعنى ايضا فتذهب تفسيرا لتسامح كل

مذهب

ثلاثة ح

مذهب ممكن من ان يجعل مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ منصوبا حالا اعلم
ان المطابقة بين المبتداء والخبر مشروطة بشروط الاشتقاق وما في حكمه
والاسناد الى ضمير المبتداء وعدم المساوات في التذكير والتانيث قد انتفت
الشروط الثلثة باسرها وضع مبني للمفعول لانه ما استتر فيه فالجملة في محل
الرفع لانه صفة اللفظ الوضع تخصيص شيء بشيء فالمصدر ههنا مضاف
الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشيء الاول اللفظ
في الالفاظ وبالثاني يعني تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشيء
ليعم غير اللفظ بحيث اي مكان متى اطلق مبني للمفعول الشيء الاول
فهم منه اي اطلاق الشيء الاول الشيء الثاني كما في الالفاظ من غير
قرينة او احس مبني للمفعول المراد باحس البصر ليحسن مقابلته مع اطلق
لا علم لان الحواس الظاهرة خمسة حس بصر وحس شم وحس سمع وحس
ذوق وحس لمس الشيء الاول فهم منه اي من احساس الشيء الاول الشيء الثاني
بغير قرينة كما في المخصوصات في الدوال الاربع قوله اطلق او احس تنازعا
في قوله الشيء الاول واعمل الثاني عند البصرية والاول عند الكوفية سيأتي
تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظي ثلثة انواع وضع جنسي كالحيوان فانه وضع لقولك
جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعي كالانسان فانه موضوع للحيوان
الناطق ووضع شخصي كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص او الشخص معين
قيل يعني اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه يخرج عنه اي عن تعريفه
وضع الحرف فلا يكون جامعا حيث لا يفهم معناه اي معنى الحرف متى اطلق
اي متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والى والانتهاء اذا
اطلق الى غير ذلك بل يفهم معنى الحرف اذا اطلق مصاحبا مع ضم ضميمة الى لفظ

خواص الحس

الوضع ثلثة.

اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه لا يفهم الابتداء في لفظة من
وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة واجيب عنه اى عن هذا الاعتراض
بان المراد من قوله متى اطلق ان يقال متى اطلق اطلاقا صحيحا لان الشئ
اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شئ ذكر مطلقا فكماله
ان يكون صحيحا فهم منه الشئ الثاني واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير
صحيح ولا يبعد ان يقال في جواب هذا الاعتراض ان المراد باطلاق الالفاظ
ان يستعملها اى يستعمل تلك الالفاظ اهل اللسان اى الذين وصفوا
بالبلاغة وهم اهل الحذاق العقل في محاوراتهم اى في مصاحبتهم العرفية وبيان
مقاصدهم يعني ببيان ما في ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات
الاحوال فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد على اصل التعريف في تصحيحه ليكون
جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا
وقال المحشي مجيبا لقوله ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اى قول الشارح ولا يبعد
بان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى هو بالمتبادر من الاطلاق
كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند الاطلاق
الموضوع او احساس اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه
اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى في نفسه
عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة
المعنى مفعول به باللام لقوله وضع المعنى اصطلاحا وقد يكتفي فيه بصحة القصد يعني
المعنى ما يصح به القصد ما يقصد مبني للمفعول بشئ متعلق بالقصد فهو اى
المعنى لغة اما مفعل من عنى يعني مثل رمى يرمي اسم مكان او اسم زمان يكون
بمعنى المقصد بالكسر يعني مكان او زمان تقصد فيه شئ ولم يذكر الزمان اكتفى

لمعنى

يذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود او مصدر ميمي
بمعنى المفعول يعني لفظ مصدر ميمي الا انه نقل منه وجعل بمعنى المفعول
او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي يعني ان مرميا اسم مفعول من غير نقل
كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل اصله معنوي كمرموي اجتمعت الواو
والياء والسابق ساكن لا جرم انقلب الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء
ثم كسر ما قبل الياء لتسليم اى الواو فصار معني بالتشديد كمرمي ثم خفف بحذف
الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كمغرب ثم جعل كسرة النون
فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة
والالف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف لدفع
فصار معنى على وزن مرعى وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا بل
هذا الوجه اولى الوجوه قوله ولما كان جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر
المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ
فالشئ الاول هذا الدال والثاني المعنى المدلول فكان المعنى داخلا في الوضع
فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول اللفظ وضع لمفرد مكان
لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ولما كان المعنى ماخوذا
في الوضع يعني داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ
الثاني هو المعنى لا غير ولان اللفظ الذي لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع
واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر
الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز فذكر المعنى بعده اى بعد ذكر
الوضع مبني على تجريده اى على انتزاع المعنى عنه اى عن الوضع يعني
ينتزع عنه المعنى كان ماخوذا في الوضع معنى اخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى

المعنى

اي الشيء الاول اللفظ والثاني المعنى

متعلقا له كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد وقولهم لي من فلان صديق حميم وفي المطول
ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر مثله في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه حتى
كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع عنه موصوف اخر بتلك
الصفة فمن اراد تحقيقه فليراجع اليه فخرج به اي بقيد الوضع المهملات جمع مهملة و
هي لفظ لا يعرف له معنى مثل ديز وبيز والالفاظ الدالة بالطبع مثل اخ بالخاء المعجمة
فانه يدل بالطبع على الوجع بالوضع وكذا بالحاء المهملة فانه يدل على السعال
بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية
لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والا فة اذ لم يتعلق بها اي بالمهملات
والالفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص اصلا وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ
المسموع من وراء الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللافظ وراءه وبقية حروف
الهجاء بفتحتي الهاء والجيم وبالقصر وهي الحروف التي يكون على حرف واحد
دون وضع الموضوع لغرض التركيب اي لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلثة
كالى واربعة مثل نصر ودحرج او خمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلثيا
ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا كالثاني والرباعي وبعضه اسماء في الاقسام
الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمن وما وثلثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا
نحو جعفر وعقرب وخماسيا كجحمرش وبعضه حرفا تاما فيحصل من هذه الاقسام
كلام اسنادي او غيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجاء ولا يلزم من
هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان
يقال تخصيص شيء وان لم يكن فيها تخصيص شيء بشيء لا بازاء المعنى وخرجت
الحروف المذكورة بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى لما
عرفت انفا فان قلت اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش

مما

مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كان الكلمة
لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه قد وضع بعض الالفاظ بازاء
لفظ آخر كلفظة الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ اخر وكالفعل
فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة في نكيف
اي فعلى اي حال واي وصف يصدق عليها اي على ذلك البعض انه اي ذلك البعض
وضع لمعنى فكان على المص ان يقول لفظ وضع لشيء مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ
اخر وما وضع لمعنى لان الشيء عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون جامعا قلنا تعريف
المص ايضا جامع لان المعنى ما يتعلق به القصد يعني المعنى ما يكون مقصودا من
اللفظ ومرادا وهو اعم من ان يكون مقصودا ومرادا منه وما يتعلق به القصد اعم من
ان يكون لفظا كالامثلة السابقة لان مقصود المتكلم ومراده من لفظ الاسم
يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد
وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف او غيره عطف على قوله لفظا والضمير
راجع اليه اي او غير لفظ مثل ضرب فان المراد منه المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب
فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه فان قلت
اورده بالفاء ايضا كما في فان قلت قد وضع كما سبق في السؤال الاول لان منشأ
هذا السؤال جواب السؤال الاول يعني اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم
من ان يكون لفظا او غيره فان قلت نوقش في هذا السؤال بانه ليس في محله لان
محله في الحقيقة تركيب فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم لكون منشأه
جواب السؤال كما قلنا ولئلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك التامل ان
هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة للمعنى على ما هو الظاهر واما
كان صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه ح اذ وضع لفظ مفرد

لمعنى تام وقد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الخبر فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قولك زيد قائم او قام
زيد والجملة فانها ايضا وضع بازاء لفظ مركب كالمثال المذكورين وكذا
الكلام والاضافة فانها مفرد اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام
زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات فكيف يكون ذلك البعض موضوعا
لمفرد فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد ليدخل فيه ما وضع
لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا قلنا هذه الالفاظ اى الالفاظ
المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة وان كانت هذه الالفاظ
الواو للحال بالقياس الى الجاد والمجرور خبر كانت الى معانيها متعلق بالقياس
والجملة حال وهذه الالفاظ مبتداء قوله مركبة خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها
مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء لفظ منها على جزء المعنى لكنها اى الا
ان هذه الالفاظ بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة فيصدق عليها
انه لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى
والفاظ مركبة لما سبق وقد اجيب الجيب هو صاحب الوافية من اراده فليرجع اليها عن
الاشكالين الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف اه
والاشكال الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
بانه اى الحال ليس ههنا اى فى نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السئوال الاول او
الكلمات كما فى السئوال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم
وهذا ليس بمناسب لمقام تام لفظ اسم ليس وضع صفة اللفظ بازاء لفظ اخر مفردا بناء
على السئوال الاول كان او مركبا بناء على السئوال الثانى بل ههنا لفظ وضع بازاء مفهوم
كلى افراده اى افراد المفهوم الكلى الفاظ كلفظ الاسم فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم

اشكالين

عطف على الكلمة

المستعملة

الثلاثة

كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقا او غيره والفعل فان لفظ
الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وافراد
هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب وما دل على حدث مقترن بالزمان وافراد
هذا المفهوم هذا الالفاظ والحرف فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى
فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كان او غيره و
الخبر فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلى وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا
المفهوم الفاظ ولا يخفى عليك ايها المخاطب المنصف الذى كان حاله التمييز ان هذا
الحكم اى الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ منقوض
بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول
الذى اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما قلت زيدا او زيد قائم واسماء
حروف التهجى واسماء السور والكتب وامثالها مفردة تلك الالفاظ المخصوصة
مثل زيد هو او مركبة مثل زيد قائم هى جملة اسمية فان الوضع فيها اى فى تلك الضمائر
وان كان عاما بمعنى حال كونه عاما فانه هو مثلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا
او معنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع لمتكلم فتكون
الفاظا عامة وامثال وان كان عاما يعنى قيده بالحال المقيد العموم اشارة الى
ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجى والسور والكتب
فان الوضع فيها خاص كالموضوع له لكن الموضوع له يعنى الا ان الموضوع له
يعنى المستعمل فيه خاص فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحدى الوجوه الثلثة
مثل زيد مثلا نحو يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره فليس هناك اى فى مقام رجوع
الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة
بل الموضوع له فى الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى المستعمل فيه

غيره

مثلا زيد قائم وقام زيد

مطلب ضمائر

مفعول

خاص مثل زيد بهو والزيدان هما والزيدون هم مفرد اسم مفعول من افرد وهو اي
قوله مفرد اما مجرور لفظا واقع على انه صفة لمعنى على انه وصف بحال موصوفه اي بحال
قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن ابوه الحسن حال الرجل وصفة على ما سيأتي في حقيقته
وصفا اي معنى المفرد في حين كونه صفة لمعنى ما اي مفرد لا يدل جزء لفظه نكتة الدال والياء والد
والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا بل مجموع زيد يدل على مجموع
قولك الحيوان الناطق مع التشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد وفيه اي في هذا التوصيف
او في هذا الاعراب متعلق بقوله يوهم انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
او التركيب يعني يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد او التركيب قبل وضع
اللفظ ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه وليس الامر كذلك يعني ليس
اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد او التركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر
ان دل جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزء لفظه
على جزء معناه فذلك المعنى يكون متصفا بالافراد فان اتصاف المعنى بالافراد او
التركيب انما هو بعد الوضع كما قلنا آنفا تأمل ولا تغفل واذا كان في هذا التوصيف حصول
الايهام المذكور فينبغي ان يرتكب بني للمفعول لان الارتكاب قد يجيء متعديا يقال
ارتكب زيد الامر فيه اي في دفع هذا الايهام تجوز اي تكلم بالمجاز يقال تجوز زيد تكلم
بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل اللفظ بازائه مجازا باعتبار
اتصافه به بعد الوضع حقيقة كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا اي في قوله عليه السلام
يوم بدر وقت القتال لتحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى يا ايها النبي
حرض المؤمنين على القتال من قتل قتيلا فله سلبه الاستشهاد في قوله
قتيلا سمي مجازا لتوبته بالقتل باعتبار ما يؤل اليه وسمي هذا مجازا اوليا
ومجازا مرسلا ومثل قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا او مرفوع لفظا على انه صفة

للفظا

ثلثة ومعلوم ان الدال لا يدل على الحيوان والياء على الناطق والدال على التشخص

للفظا على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف
فصل ومعناه اي معنى اللفظ المفرد في حين كونه مرفوعا على انه صفة للفظ ما
اي لفظ مفرد لا يدل جزءه اي جزء ذلك اللفظ على جزء معناه او معنى اللفظ
فيكون في اللفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثاني ليس بجملة
بل مفرد ولا بد في اي حين ان يكون للفظ وصفان من بيان نكتة اي بيان
السبب والعلة لان المتكلم به لا يظن به ان يخلو اختياره بهذه الخصوصية
عن نكتة وسبب في ايراد متعلق بالبيان قوله في ايراد مصدر متعد الى
المفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله احد الوصفين والاخر قوله جملة
فعلية والفاعل متروك تقديره في ايراد المص احد الوصفين جملة فعلية و
الوصف الاخر مفردا وهذا من باب عطف الاسمين على معمولي عامل واحد
بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يراد الوصفان بالافراد حيث يقال
لفظ موضوع لمعنى مفرد على ما هو الاصل لان الاصل في الوصف الافراد ويمكن
ان يراد بالجملة الفعلية الماضية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افرد وان كان
على خلاف الاصل وكان النكتة فيه اي في ايراد المذكور التنبيه بالصيغة على
تقدم الوضع على الافراد لان الوضع مقدم عليه حيث اتى مبني للمفعول به اي الجار والمجرور
نائب بصيغة الماضي لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله المضي مصدر على وزن
دخول بخلاف الافراد وانما قدم الصيغة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهم تقدم
الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ما هو
الظ وان كان صفة للفظ على ما هو خلافه ولتذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب
ممكن ولانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع
دون العكس وقال المحشي والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان الوصف

المضي نسخ

الوضع محمول اخر اختار فيه صيغة الفعل دالحرف الصفة الافراد اختاره فيما لا محمول
له سوى ما استكن فيه اما نصبا اى نصب قوله مفردا اورده بما الكتبا فيه لان رسم
الخط لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فلم يجز فازال هذا الوهم بقوله اما نصبه وان لم
يساعده رسم الخط اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان
المنصوب غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا
انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فح لم يكن رسم الخط مساعد النصب فعلى انه حال القاء
جواب ان الجار والمجرور خبر المبتدأ الذى دخلت اما عليه من المستكن فى وضع
فح يكون جنيا لهيئة الفاعل فيوافق دفعه فى كونه صفة للفظ لان الحال فى حكم الوصف
او على انه حال من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب
تقديم الحال عليه على ما سيأتى لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم
الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا فانه اى المعنى
مفعول بواسطة اللام جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال يبين لهيئة الفاعل
او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال
فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر
مفعول به بواسطة الجر وبه صحة اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعاملها زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم
يوجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله وصحته اى الوضع اسم ان وان كان
الواو للحال تقدما على الافراد بحسب الذات متعلق بقوله تقدما والمعنى ان الوضع حال
كونه متقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد
ولفظه لكنه اى الا ان الوضع مقارن ومصاحب له اى الافراد خبران بحسب الزمان يعنى
ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحد بحيث لا تتفاوت
بافراد

بين

اما استنافيه

صوره الالف فح

بين الزمانين وبهذا القدر يعنى المقارن فى الزمان كاف لصحة الحالية
اذ لا دخل للمعية الذاتية ولا يتفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان
تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو لا ينافى المقارنة بالزمان
فيصح ان يكون حالا فح يوافق كونه حالا من المعنى لان يكون صفة لما سبق
ان الحال فى حكم الصفة وقيد الافراد سواء كان مجرورا وصفا للمعنى او منصوبا
حالا منه او مرفوعا للفظ او منصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشئ حال
منه ايضا لاخراج المركبات مطلقا اى حال كون تلك المركبات مطلقة
غير مقيدة بالكلامية او غيرها وللذاق لا للشارح سواء خبر مقدم كانت فى
تأويل المصدر مبتدأ مؤخر اى كونها كلامية مثل زيد قائم وقام زيد او غير
كلامية تفسير للاطلاق كما فى المركبات الخمسة الباقية فيخرج به اى بقيد
الافراد عن حد الكلمة وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما يعد كلمة واحدة
لشدة امتزاج احدهما بالاخر سواء كان الجزء الاول منه حرفا مثل الرجل
او الجزء الثانى منه حرفا مثل قائمة وبصرى وامثالها اى امثال الرجل قائمة
وبصرى مما باين القول وامثالها يدل جزء اللفظ منه الضمير المجرور ده يرجع
الى ما فى قوله مما يدل على جزء المعنى متعلق بقوله يدل لكنه اى الا ان المذكور من
الامثلة وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل فى قوله مثل الرجل والى الامثلة
باعتبار المذكور يعد فعل مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه
يعنى يعد ذلك المذكور لشدة الامتزاج اى لشدة امتزاج احدهما بالاخر
لفظة واحدة منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العد قد يتعدى
الى مفعولين يقال عدا الاغنام مائة واعرب تلك الامثلة عطف على يعد
فتذكير الضمير باعتبار المذكور باعتبار واحد الانسب بالمقام بقرينة قوله

لفظة واحدة ان يجعل واحد مضاف اليه لا عراب لا مضافه لان يدعوا الى
ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين
باعراب لفظ واحد كذا في المحشي واجيب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة
لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة ويبقى عطف على فيخرج مثل عبد الله حال كونه
علما المراد كل تركيب اضافي سواء كانت اضافة معنوية مثل عبد الله ولفظية
مثل ضارب زيد جعل علما داخلا حال بعد حال فيه اي في تعريف الكلمة مع انه اي مثل
عبد الله علما معرب باعرابين وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كان في الاصل
الذي هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية صار الكلمة واحدة وبقيا على
ما كانا عليه يعني اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى
لان مسماه لا يدرك باحد جزئه ولان جزء لفظ لا يدل على جزء معناه واسمان
تقديرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد ولا يخفى على الفطن بفتح الفاء
وكسر الطاء المهملة اوضحها من كان جيدا لادراك سريع الفهم العارف بالغرض
من تدوين علم النحو يعني ان المقصود الاصلي من تدوين علم النحو معرفة احوال
الكلمة من حيث الاعراب والبناء يعني ليعرف ان اي كلمة معربة واي كلمة
مبنية وغيرهما فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم
يدل جزئيهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان
دل جزئيهما على جزء معناهما انه اي الحال وان لو كان الامر اي الحال ملابسا
بالعكس يعني لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبد الله علما غير داخل فيه لكان
هذا الامر انسب وما الذي اورده صاحب المفصل وهو متن متين في علم النحو
للفاضل العلامة الكشاف في تعريف الكلمة متعلق باورده حيث قال هي اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته انواع ثلثة الاسم والفعل والحرف

المسامحة

مسماه

اي الكلمة

فمثل

فمثل الفاء جواب للشرط لان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف يعني
جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في جوابه على ما سيأتي
تحقيقه عبد الله علما خرج عنه اي عن تعريف المفصل بقوله اللفظة فانه لا يقال
له لفظة واحدة لان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم
عبد الله مرتين باعتبار الوصف الاضافي وقد قال العلامة الزمخشري في قسم اصناف
الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة او غير
جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف
وامرء القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافي اسمين وبقي مثل قائمة وبصرى كما بعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه اي في تعريف المفصل لانه يقال لفظة واحدة
لانه لا يصح ان يتكلم مرتين باعتبار ما فخرج مثل قائمة وبصري بقيد الافراد
اي اخرج صاحب المفصل بقيد الافراد وبصري ثمة
لانه لم يصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد
لدلالة جزء لفظه على جزء معناه ولم يخرجه مثل قائمة وبصري بشرط كونه لكان
اي بشرط قيد الافراد
التعريف انسب كما عرفت في قوله ولا يخفى على الفطن الخ وذلك ان تقول المراد
بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة
الا انه في حكم المفرد فهو في حكم الكلمة واعلم جواب عن سؤال مقدر وهو ان
صاحب المفصل وغيره اخذ في تعريف الكلمة الدالة والمصنف لم ياخذها بل
تركها وخالف الجمهور في عدم اخذه فاجاب عنه بقوله واعلم ان الوضع
يستلزم الدلالة يعني ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة حتى لو ذكرت
لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب في الكلام لا سيما في الحدود
والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقي لا العقلي فانهم
لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر والوضع كما سبق تخصيص

وقد قال

وبصري

او لو

فلما ذكر الوضع في تعريف
المصنف لا استغنى عن
ذكر الدلالة لاستلزام
الوضع الدلالة ح

شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فعلم من هذا يعني لم
يوجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثاني يعني لا
يوجد بدونه بلا عكس يعني ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان فمتى
تحقق الوضع تحققت الدلالة يعني وجد متى الوضع في شيء وجد الدلالة فيه ايضا لما
سبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعني ذكر
الاعم ويكتفي بذكر الاخص فبعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة اولا لا حاجة
الى ذكر الدلالة ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز كما وقع في هذا الكتاب اي
الكتاب المسمى بالكافية قوله لكن استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم
الدلالة الا ان الدلالة لا تستلزم الوضع لما ثبت ان الدلالة اعم والاعم
لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون
الانسان والفرس لامكان ان تكون اي توجد الدلالة بالعقل بلا وضع كدلالة
لفظ ديز واخاق اللفظ دين لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع
لا بالعقل وقال المحشي اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسمع من وراء الجدار
ليتحقق فهم اللفظ بسماع ديز ودلالة اللفظ كذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة
العقلية كما لا تظهر بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيكون في اللفظ دلالتان
فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا
لان فهم المعنى في يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه المسموع
صفة لفظ من وراء الجدار يعني من خلف الحجاب فذكر الجدار بمجرد التمثيل
على وجود اللافظ متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل انه يقال لان هذا
المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ لافظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا ولهذا
كانت هذه الدلالة عقلية واذا يكون الدلالة عطف على قوله ان تكون

بالطبع

بالطبع يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ كدلالة اح اح اذا
تلفظ به على وجع الصدر يعني صدر اللافظ اي في صورة قوله اح بفتح الهمزة
وسكون الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر واما فتحها وسكون الخاء
المعجمة يدل على مطلق الوجع في الصدر وغيره وبعضها يدل على السرور كذا في شرح
العصام اذا كانت الدلالة اعم فذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لا بد من ذكره
فبعد ذكر الدلالة لا بد له من ذكر الوضع لما عرفت انها لا يستلزم كما في المفصل
فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة
شرع في تقسيمها وهي الكلمة الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة
مفهومها واعتبار مدلولها اذ يكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى
اسم وفعل وحرف اي منقسمة انقسام الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان
الى الحيوان والفرس والابل يعني ان الحكم قبل الربط وبكونه من قبيل حكم الاخص
على الاعم كقولك الحيوان انسان لا انقسام الكل الى الاجزاء في الرضى فان قيل
يجب ان تكون الكلمة الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب زيد ونحو
مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلنا انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمة
الشيء الى اجزائه السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدار وسقف بل قسمة الكلي الى
جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس وابل وقيد ما يدخل تحت كلي كدخول الانسان
في الحيوان والفعل في الكلمة ويصح كون الكلي خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان
والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام عن نوعه
دون اخويه ولان الاسم اصل في الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف
لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف
تأمل الى هذه الاقسام الثلثة الاسم والفعل والحرف قوله منحصرة فيها اشارة

اي ان اللام في قوله لانها متعلق بمفهوم الكلمة وان الكلام حصرية اي الكلمة لما كانت
لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة
اسمية مقرونة باذا المفاجأة او بمعنى الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد
يكون مضارعا وموضوعة لمعنى لما فهم من تعريفها ان الوضع يستلزم الدلالة فهي
الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية اما من صفتها ان تدل على معنى فيكون
ان تدل في تأويل المصدر مبتدا محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة
على الكلمة وفي الرضي اعلم ان اسم ان ضميرا للكلمة والمضاف محذوف اما
من الاسم او من الخبر اي لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون
ان تدل مبتدا محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثل قولك زيد اما ان
يسافر ويقيم انتهى والشارح الفاضل اختار الثاني لان الفعل المصدر بان
المصدرية مؤول بالمصدر فيكون كالمصدر في ان يكون مبتدا او فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه على معنى كاين في نفسها الجار والمجرور ظرف مستقر صفة
لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كاين اي في نفس الكلمة اي في ذاتها
والمراد بنفسها المعنى المستقل فيه لغة او مجازا والمراد بكون المعنى في نفسها
ان تدل ان تكون الكلمة دالة عليه اي على المعنى المستقل فيه بنفسها يعني بذاتها
وافرادها من غير حاجة يعني بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى الى انضمام
كلمة اخرى اليها يعني بغير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة بهذه
الكلمة من تلك والحاصل ان تكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى كاستقلاله
اي المعنى بالمفهومية يعني تكون المعنى مستقلة في الفهم الدال عليه بحيث لا يحتاج
في الفهم عنها الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لا تحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى
او من صفتها ان لا تدل عطف على ان تدل ولما كان المعطوف في حكم المعطوف

عليه

عليه اورد هذا الكلام على ما كان في المعطوف عليه على معنى كاين في نفسها اي من
صفتها ان تدل لان العطف بل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف
مثبتا لان الاضراب المنفي يكون اثباتا على معنى تحتاج تلك الكلمة في الدلالة
عليه اي على المعنى الى انضمام كلمة اخرى اليها يعني الى اعانة كلمة اخرى لهذه
الكلمة واستعانة بهذه الكلمة من تلك الكلمة لعدم كون تلك الكلمة مستقلة
في الدلالة على المعنى وعدم استقلاله يعني وعدم كون المعنى مستقلة بالمفهومية
يعني في الانفهام عن الكلمة وسيجيء تحقيق ذلك اي كون الكلمة مستقلة في الدلالة
او غير فيها واستقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها في بيان حد
الاسم القسم الثاني اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله الثاني بقرينة
كونه قسما للكلمة وهو اي القسم الثاني ما لا يدل على معنى كاين في نفسها
الحرف الجملة مستانفة لانه لما قال كذا واما كذا فكانه قيل له ما الاول وما
الثاني فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه في الدليل
وان كان اخره في الدعوى لان الحرف في اللغة الطرف فذكره في الاجمال
في طرف وفي التفصيل في طرف اخر ولان الشروع في البيان من القريب يكون
اولى ولعدم التقسيم واما في القسم الاول ففيه تقسيم وكذا اخره لبيانه
ولانه عدمي والعدمي مقدم على الوجودي وان كان في الوجود شرف
كذا في الهندي مثاله كاين كمن والى فانهما كلمتان ولكن يحتاجان في
الدلالة اي دلالة كل واحد منهما على معنيهما اعني ان معنى من الابتداء
وان معنى الى الانتهاء الى انضمام كلمة اخرى اليهما لتكون تلك الكلمة معينة
في الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك
الكلمة كائنة كالبصرة والكوفة يعني كانضمام البصرة الى من والكوفة

لا الى الحال ثنتين في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم
القسم الذي لا يدل على معنى في نفسها اي في نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة
بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها حرفا مفعول ثان
لقوله وانما سمي لان الحرف في اللغة اي معناه اللغوي الطرف والجانب
يقال زيد في طرف اي في طرف وجانب وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم
والفعل يعني شبه القسم الثاني بمعنى الحرف في الطرفية والجانبية فاستعير لفظ (اي هذا القسم)
المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في
قولك رايت اسدا في الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة
التشبيه مقابل صفة الجانب للاسم والفعل حيث يقعان اي كل واحد منهما
عمدة ومقصودا في الكلام وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه و
يتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه بل
انما يقوم بغيره بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد وهو اي الحرف
لا يقع مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة الاستقلال ولا يفهم
معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما كما ستعرف
في حد الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا
فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والقسم
الاول منه فسمي الكلمة وهو اي القسم الاول ما اي كلمة تدل على معنى كاين
في نفسها اي في نفسه ما دل لقما من صفتها اي صفة القسم الاول فالتأنيث
باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم ان تقترن مبتدا مؤخر والجملة
خبر الاول او مؤول بحذف المضاف اما من جانب الاول او من جانب الثاني
للمبتدا وبتاويله بالصفة والمعنى القسم الاول تقترن ذلك المعنى اي معناه

يشير

يشير الى ان يرجع الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب للمدلول عليه بنفسها
في الفهم اي فهم المعنى المدلول عليه عنها اي عن القسم الاول باحد الازمنة
الثلثة جمع زمان كما له الثلثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون
بالتاء سيأتي تحقيقه في بحث اسماء العدد وفي الهندي المراد بالاقتران
الاقتران الوضعي فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما
خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد
ضارب الان او غدا او امس مما اقترن بالعارض عن الازمنة الثلثة
الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه زمان التكلم والماضي ما تقدم
عليه والاستقبال ما تأخر عنه اي يفهم ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها عنها
اي عن القسم يفهم احد الازمنة ايضا اي كما ذلك المعنى مقارنا له لذلك
المعنى لا قبله ولا بعده بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى
العكس او من صفتها اي صفة القسم الاول لانه لا يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها اي عن القسم الاول مع احد الازمنة الثلثة
الحال والاستقبال والماضي القسم الثاني وهو اي القسم الثاني ما اي كلمة
يدل على معنى كاين في نفسها اي في نفس ما دل يعني الكلمة او نفسه القسم
الثاني يعني الكلمة ايضا حال ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها غير مقترن
في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الاسم هو مأخوذ من السمو بكسر
السين او ضمها عند البصريين من سمو يسمو مثل غزو يغزو وسموا على
وزن قنو حذفت الواو احتياطا ونقل سكون الميم الى السين وحركاتها
الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة وهمزة الوصل فيجيء بالهمزة ليمكن
الابتداء بها فصار اسما كذا في شرح الشافية وهو اي السمو العلو لغة

يعني حال كون احد الازمنة مقارنا صح

اماعلوك

لان العرب يقول وكل علاك فهو سماك وانما سمى هذا القسم من اقسام
الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا لاستعلائه على اخويه الفعل والحرف
فالحاصل ان هذا القسم شبه لمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم
كما فى الحرف حيث يتركب منه اى من هذا القسم وحده حال من الضمير المجرور
فى منه لانه مفعول به بالواسطة الكلام فى على تركب دون اخويه يعنى لا يتركب
من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت ستعرف وقيل هو ماخوذ من
الوسم من وسم يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا عند
الكوفيين وهو العلامة يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما
سمى هذا القسم بالاسم لانه علامة على مسماه واصله عندهم وسم حذفت
الواو تبعا للفعل فجئ بهمزة الوصل ليمكن الابتداء بها والقسم الاول
هو ما اى كلمة يدل على معنى فى نفسها اى فى نفس ما دل وفى القسم الاول
مقترن فى الفهم عن القسم الاول باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى هذا القسم
به اى الفعل لتضمنه اى لتضمن الفعل او القسم الاول الفعل اللغوى وهو
وهو المصدر والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهو من
قبيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال المثل هذا عند ارباب المعانى مجاز
مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حصر عقلى اعلم ان
الحصر على ثلثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الداير بين النفى والاثبات
كحصر الكلمة فى الاقسام الثلثة وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع
الاستقراء والتتبع قسم اخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلثة
اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل
الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قد تتبعت وقد علم فحين يكون

تنازع

باب اقسام الحصر



تنازع الفعلين ويجئ لهذا زيادة تحقيق اواعتراضية بين الكلمة والكلام
لعلاقة الجزئية بينهما المدح الدليلين المذكورين او ترغيبا للطالبين او لدفع
ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام ولفظ قد اما للتقريب او للتحقيق وقد
جرت العادة باستعمالها العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى
وقد علم هذا الحد بكلية بذلك اصله ذا اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن
هاء التى للتنبيه ولهذا لا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع
المضمر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختار اسم الاشارة
من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن فى الذهن واختار كلمة البعد مقام
هذا التعظيم كما فى قوله تعالى الم ذلك الكتاب اى بوجه حصر الكلمة اى
بدليل انحصار الكلمة فى الاقسام الثلثة التى هى الاسم والفعل والحرف
حد مفعول مالم يسم فاعله كل واحد كاين منها لان من البيانية اذا كان
قبلها نكرة تكون صفة لها اى من تلك الاقسام المذكورة وذلك اى كون كل
واحد منها معلوما بدليل الانحصار الكلمة فيها واقع وثابت لانه قد علم
تحقيقا بكلية به اى بوجه الحصر اى بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها الثلثة
ان الحرف كلمة مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله
لقوله وقد علم بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة كون
الحرف قسما للكلمة لا تدل على معنى كاين فى نفسها بقرينة اولا بل تحتاج فى
الدلالة على المعنى اياها وان الفعل كلمة بقرينة كونه ايضا قسما يعنى نوعا
منها تدل على معنى كائن فى نفسها بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كاين فى نفسها
لكنه اى الا ان المعنى المدلول عليه مقترن فى الفهم باحد الازمنة الثلثة وضعا
بقرينة قوله والاول ان يقترن باحد الازمنة الثلثة وان الاسم كلمة بقرينة

الى انظمام كلمة اخرى
بعض الى اعادة كلمة فى
الدلالة على المعنى
اياها صح

كونه نوعا منها تدل على معنى كاين في نفسها بقرينة قوله اما ان تدل على معنى
او غير مقترن اما مجرور على صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال
منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتداء محذوف اي هو غير مقترن وضعا
باحد الازمنة الثلثة اذا علم ذلك بدليل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام
الثلثة كلمة فالكلمة جنس تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع
مشترك بين الاقسام الثلثة كما انه مشترك بين الانسان وغيره من
ذوي الارواح اذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة
لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها
لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين اراد تمييز
بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف
ترتيب النشر لترتيب اللف فالحرف كلمة تدل على معنى الا انه ممتاز عن
اخويه الفعل والاسم بعدم الاستقلال في الدلالة على معنى في نفسها يعني
ان الحرف مشترك لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما
بكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل يدل على معنى
في غيره كالسير والبصرة في قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل
على ابتداء الغاية الحاصل فيهما والفعل مشترك ايضا لاخويه في كونه كلمة
تدل على معنى الا انه ممتاز عن الحرف بالاستقلال يعني ان الفعل امتاز عن
الحرف بكونه مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف
غير مستقل فيها وممتاز عن الاسم ايضا بالاقتران يعني ان الفعل مشترك
للاسم وحده في كونه مستقلا في الدلالة على المعنى الا انه امتاز عنه بكون المعنى
المدلول عليه في نفسها في الفهم عن لفظ الفعل مقترن باحد الازمنة

والاسم

والاسم ايضا مشترك في كونه كلمة تدل المعنى الا انه ممتاز عن الحرف بالاستقلال
في الدلالة عن المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة وممتاز عن الفعل
ايضا عليه بعدم الاقتران يعني ان الاسم مشترك للفعل في الدلالة على المعنى
بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن في الفهم عنه
باحد الازمنة الثلثة فعلم بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام
الثلثة وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصل المخصوص له لكل
لكل واحد منها حد معرف بكسر المهملة صفة للحد جامع لافراده اي لافراد
المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا مانع عن دخول غيرها اي غير الافراد فيه في الحد
لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها يميز عما عداه وليس المراد اي
مراد المصنف بالحد ههنا اي في قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها الا
المعرف الجامع لافراده المانع عن دخول غيرها فيه يعني غير الادباء ليس
معنى الحد الا ذلك لان الحد في اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس
والدواب من البناء في العرف هو ما يبين ماهيته يعني الحد قول دال
على ماهية الحد الكلمة ههنا لانه دال على ماهيتها وكذا غيره وقد ذكر المعول له
المصنف وان الفاعل مبتداء والجملة جملة فعلية تمدح بها بكثرة
الخير وسيأتي له زياده تحقيق المراد ههنا شفقة للمصنف على المتعلمين
والطالبين حيث لم يهملا في التعليم والتأليف جانب الزكي والغبي
ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد وراعى غيره بل راعى الجانب
الثلثة حيث اشار الى حدود وهما او الى حدود كل قسم من اقسام الكلمة
في ضمن دليل الحصر رعاية لجانب الزكي لان الذكي بالاشارة يفهم
ما هو المشار اليه وما هو المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفي ضمن
المقصود

حصل بالاشارة حد كل واحد منها ثم ثبت بكلمة قد الدالة على التحقيق
والتعليم الدال على التيقين وبكلمة البعد عليها اى على حده واقسام
الكلمة المشار اليها في ضمن دليل الحصر بقوله وقد علم بذلك رعاية جانب
المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتيقظ بالتنبيه ويدرك ما
بتأمله ويفهمه ثم صرح بهما اى بالحد والاقسام المذكورة فيما اى
في المقام والمحل الذى يأتى بعد الفراغ من احوال الكلمة والكلام
وذلك المحل هو اول مبحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال
في اول بحث الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
وكذا في الفعل والحرف رعاية لجانب الغبى لغباوته لم يفهم من الكلام
ما هو المقصود الا بالتصريح والتفصيل بناء نصب على انه مفعول له
للافعال الثلثة الاشارة والتنبيه والتصريح على تفاوت مراتب الطبايع
وفي النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرايض جمع فريضة والثانى جمع طبع
كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر
والطبيعة مثله واللغة كلاهما بمعنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما
عموم وخصوص مطلق والمعام هو الطبع لانه ما يكون مبداء الحركة مطلقا
سواء كان لها شعور كحركة الافلاك ولا كالاشجار كذا في شرح الديباجة
والمراد ههنا منها العقول بناء بابه ذكر المحل وارادة الحال
فمعنى مراتب الطبايع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها
يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشير في قوله تعالى
انما يتذكر اولوا الالباب يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة
بعضهم يفهم بالاشارة

بجودة

بجودة عقله وبعضهم لا يفهم بالاشارة لقصور ما في طبيعته و
لكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه بعد
الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم لما فرغ
من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام
وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية
بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال الكلام اللام فيه
للجنس كما ان اللام في الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام
الحقيقة ولام الطبيعة كذا في الهوادى في اللغة ما يتكلم به سواء كان
فيه تركيب ولا ولذا قال فلبلاح بكون زيد وضرب وان في الاسم والفعل
والحرف كلاما كان او كثيرا لغة وفي اصطلاح النحاة عطف على قوله
في اللغة باعادة الجار ما تضمن اى اشتمل على تركب لان التضمن اخصر
لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركب لاحتاج ان يقال من كلمتين
وليصدق على اضرب بامراد ون تركب اى لفظ تضمن اسناد به الحال لفظ ما
موصوفة لانه خبر والتنكير في الخبر اصل ولانه لتنكير في التعريف انسب
لكونه جنسا كلمتين حقيقة مثل زيد قائم او قام زيد او حكما الاولى حكما
والثانية حقيقة مثل جسق مهملا ودير مقلوب زيد او العكس مثل زيد
قام ابوه وزيد ابوه قائم فالاقسام ثلثة والقياس ان تكون اربعة الثلثة
الاول وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد مثال تاما ولا تكن من الغافلين
وفي الهندى الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب لافراد في تعريفها
وايضا تركبا خصر لصحة الاكتفاء عن الكلمتين واسنادا بان بقول الكلام
ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه اقول كما قاله المصنف هو

الاولى لان المقابلة في التعريفات الحدود وغير لازمة وايضا التركيب
وان كان اخصر كما قال الاتي يكون غير جامع لافراد الكلام لخروج
الكلام الذي استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب او
واجبا مثل اضرب واضرب وغير ذلك اي يكون كل واحدة من الكلمتين
حقيقة او حكما في ضمنه اي في ضمن اللفظ فالضمير المجرور راجع الى
الموصول اذا كان الكلام في الاصطلاح ما تضمن كلمتين بالاسناد
توهم ان المتضمن بالاسناد اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن
اسم مفعول هو بعينه لفظ قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم التمييز والتعريف
بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعرة للتمييز والتعريف بينهما فالمتضمن
اسم فاعل وانما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص الصورة
الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام هو المجموع فقط يعني مجموع زيد
قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون هذا المجموع
متضمنا بالكسر والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين يعني هو
المسند فقط او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعني زيد وحده هو المتضمن
بالفتح او قائم فقط في ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن
بالفتح يعني احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك
هذا تامل ولا تكن الغافلين ان علمت هذا الفرق فلا يلزم اتحادهم
كما توهم اي اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كلاما لكل جزء بالاسناد
اي احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى يشير الى ان الباء
متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انها للسببية وان اللام
عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة

الاخرى

الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما
يقوم بزيد وكذلك زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق
وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة
التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي وفي الرضي المراد بالاسناد
الاسناد في الحال كما في قولك قام زيد وزيد قائم والاصل يشمل
الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر والطلبي
نحو هل انت قائم وليتك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفي
المتكلم كاضرب ونضرب ونضرب ولنضرب الى هنا كلامه

الاسناد في اللغة الاضافة

والاسناد في اللغة الاضافة من المسند من باب دخل وهو ما
اسند اليه من حائط وغيره او من السناد على وزن صراف
وهو الناقة المحكمة الخلق وفي الاصطلاح نسبة احدى الكلمتين
سواء كانت الاولى والثانية مثل قام زيد وزيد قائم حقيقة
او حكما الى الكلمة الاخرى بحيث متعلق بالنسبة يفيد من افاد
يفيد ان كان بمعنى علم يتعدى الى المفعولين يعني تفيد تلك النسبة
المخاطب فائدة تامة وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول
واحد فالمعنى سيفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل المخاطب
منها تلك الفائدة فقوله لفظ المستفاد من لفظة الموصوفة
جنس يتناول الالفاظ المهملات والمفردات والمركبات
الكلامية وغير الكلامية لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت
الجنس وبقيد تضمن مصدر مضاف الى كلمتين والباء متعلق
بقوله خرجت الالفاظ المهملات الصرفة والمفردات لا المهملات

الصرفية

تقسيم مركبات غير الكلامية

فلانه لم يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها للمعنى شرط وفيها لا يوجد
الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة
التثنية فى قوله الكلمتين وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
سواء كانت اضافية مثل غلام زيد او توصيفية مثل رجل فاضل
او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية
مثل سيبويه ودرستويه وبقيت المركبات الكلامية المقصودة
من التعريف سواء كانت تلك المركبات الكلامية خبرية فعلية
فاعلها مذكر مثل ضرب زيد او مؤنثا مثل ضربت هند واسمية مثل
زيد قائم والقائم زيد او انشائية امرا مثل اضرب ونهيا مثل لا تضرب
فان كل واحد منهما اى من الامر والنهى او من قوله اضرب ولا تضرب
تضمن كلمتين احديهما ملفوظة يعنى الاولى كلمة حقيقة والاخرى
والثانية منوية كلمة حكما وبينهما اى بين الكلمتين اللتين احديهما
كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما اسناد يعنى نسبة احدى الكلمتين
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فصدق عليه تعريف
الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا
لانه كلما صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا على ذلك الشئ
قوله وحيث كانت الكلمتان تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم
لئلا توالى العلتان اعنى قوله وحيث الخ وقوله الآتى فان
الاخبار الخ اعم من ان يكونا اى الكلمتان كلمتين حقيقة او حكما
دخل فى التعريف فذمران الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية
اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس او الاولى كلمة

حقيقة

لاعتماده

حقيقة والثانى كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التى
فى حكم الكلمة جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او جملة فعلية حقيقة
مثل زيد قام ابوه او حكمية مثل زيد قائم ابوه وذلك لان الاسم
الفاعل العامل على ما سيأتى فى حكم الفعل المضارع فيكون فى حكم
الجملة الفعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم ابوه ويجوز
ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه يجوز
فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدا لاعتماده على المبتدا و
ابوه فاعله سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه
مبتداء مؤخرا وعلى كلا التقديرين يكون الجملة الاسمية مرفوعة
المحل لكونها خبرا للمبتداء الذى قبلها وسيأتى لهذا زيادة تحقيق
فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامران فان الاخبار جمع خبر
كفرس وافراس فيها اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة
معانيها مركبات لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى فى حكم الكلمة
المفردة اعنى قائم الاب المقصود منه القيام فقط والاب
مضاف اليه لتعيين الفاعل القائم يعنى الذى يقوم به العرض و
التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد او
لسببه ودخل فيه اى فى الكلام او تعريفه الكلام الذى جزؤه
الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا يعنى كما دخل
ما كان الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة مثل
جسق مهمل ودبز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما اى فى هذين
المثالين مهملة ليس بكلمة حقيقة بل كلمة حكما فان المسند اليه

فيهما في حكم هذا اللفظ اي لفظ جسق مهمل فان المقصود منه هذا
اللفظ للتعبير اي جسق مهمل لفظا دين مقلوب زيد ولذلك اعرب
باعراب الاسم وجعل مسندا اليه اخذ حكم الكلمة الحقيقية اعلم
ان كلام المصنف يعني ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام
الاصطلاحي عند المصنف وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد
ظاهر في ان الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته
مثل ضربت زيدا قائما الباء في قوله بمجموعه متعلق بقوله كلام
تقدير كلام بمجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين
بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق
عليه انه لفظ تضمن بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت
فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حينئذ لا
دخل المتعلقات فيه وكلام المصنف كائن بخلاف كلام صاحب
المفصل يعني بخلاف ما يصح ان يطلق عليه كلام عند صاحب
المفصل حيث قال في تعريف الكلام هو المركب حقيقة او حكما
ليدخل ما استتر فيه فاعل سواء كان جوازا او وجوبا من كلمتين
حقيقة او حكما اسندت احديهما اي احدى الكلمتين الى كلمة
اخرى فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقيده بان يكون
اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق فانه اي
هذا التعريف صريح في ان الكلام المصطلح هو ضربت يعني
الفعل مع فاعله فقط والمتعلقات من المفعول والحال وغيرهما
خارجة عنه اي عن الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق

على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل
والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل
واحد لا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون صاحب المفصل
ثم اعلم يعني بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب
المفصل ان صاحب المفصل قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة
حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح و
صاحب اللباب ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان
الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين
وهذا اصرح منه ذهب الى ترادف الكلام والجملة الترادف
الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس والليث
والاسد يعني الترادف هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق
عليه الآخر وكلام المصنف ايضا اي مثل كلام الشيخين نظر الى
ذلك اي يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل
لانه يقال نظر اليه اي مال اليه فانه اي المصنف قد اكتفى في تعريف
الكلام الجار والمجرور في قوله بذكر الاسناد متعلق بقوله اكتفى
فالمعنى فان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد
مطلقا غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسره بقوله
ولم يقيده اي الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده
التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد بكونه مقصودا لذاته
ولم يطلقه فعلم من اطلاقه ان لا فرق بينهما عنده ايضا ومن جعله
اي من جعل الكلام من المعرفين اخص منها قيده اي قيد الاسناد

به اي بكونه مقصودا لذاته في اي حين كون الكلام اخص من الجملة
يصدق على الجملة الخبرية قيدها بالخبرية لان الانشائية على ما
سيجيء لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا الواقعة اخبارا لخبر المبتداء
وخبر باب ان وخبر لا التي لنفي الجنس والجملة في هذه المواضع
في محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة وما قام مقامها يكون
في محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول
الثاني في باب حسبت وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لانها
قامت هي مقامه منصوب واوصافا فهي في هذه المواضع تبع
اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد في هذه
المواضع مقصودا لغيره يعني الاسناد فيها مقصود لصاحبه
فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة لما قبلها غير مستقلة بنفسها
ولذا احتيج الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت
صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل
من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصودا لغيره ايضا بخلاف
الكلام لانه لا يقع في هذه المواضع يكون الاسناد فيه مقصودا
لذاته فلا يقتضي الارتباط لغيره بل يكون مستقلا بنفسه ووقع
في بعض الحواشي وهي جمع حاشية وهي ما كتب على الشرح لزيادة
الايضاح وحل بعض المشكلات ان المراد بالاسناد اي مراد
المصنف اي مراد المصنف بالاسناد المأخوذ في تعريف الكلام
هو الاسناد حال كونه مقصودا لذاته فقط على ان يكون اللام
فيه للعهد وحينئذ اي حين كون المراد هكذا يكون الكلام

المصطلح

المصطلح عند المصنف ايضا اي كما كان اخص عند من جعله اخص
من الجملة في يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا
فكل كلام جملة من غير عكس اخص من الجملة وفي الرضي الفرق بين الكلام
والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته
اولا كالجملة التي هي خبر المبتداء وسائر ما ذكر من الجمل والكلام
ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة و
لا ينعكس انتهى **ولا يتأتى** اي لا يحصل من الحصول لا من التحصيل
هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه عدمه
فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم **ذلك** اي الكلام لغة
واصطلاحا هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او
الاسناد بعيد عن المرام كذا في حاشية العصام ولانه قيل فيه اي ما
تضمن والتضمن والاسناد الاصلي اي لا يحصل الكلام في ضمن
شيء من الاشياء الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد
الظرف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام
والمظروف
ان يجعل في بمعنى من اي لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين
الا في ضمن اسمين بحذف المضاف احدهما مسند والاخر مسند
اليه اذ لا يتأتى الكلام من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسم
الفعل مثل رويد وبله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما
مسندا والاخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد
وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الاخر وهو ظاهر
لا يخفى على من له ذوق سليم فلا بد من ان يكون احدهما مسندا

والاخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما
مسندا والاخر مسندا اليه ومراد المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يقيده
اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئه التقديم
وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل او في ضمن عطف على
في اسمين او ههنا منفصلة حقيقية يعني مانعة الجمع والخلو
كقولك العدد اما زوج او فرد اسم قدم لاستحقاقه التقديم
مسند اليه وفعل مسند لا تأتي الكلام من كل اسم وفعل
لانه لا يتأتى من اسم وفعل تقديم الاسم على الفعل وقع في بعض
النسخ او في فعل واسم مكان قوله في اسم وفعل بتقديم الفعل على
الاسم ووجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزمه فيه تقديم
الفعل لانه عامل مقدمة في الذكر قوله فان التركيب تعليل المفهوم
الكلام وهو ان المصنف في تقسيم الكلام على طريق الحصر كما في تقسيم
الكلمة فان التركيب الثنائي منسوب الى اثنين على غير القياس
كالثلاثي الى الثلثة والرباعي الى الاربعة كذا في شرح الشافية
العقلي يعني القسمة بين الاقسام الثلثة الاسم والفعل والحرف
يرتقي الى ستة اقسام بضرب الاثنين في الثلاثة اذا لم يراعى الترتيب
ثلثة مبتداء مخصص بالوصف وهو قوله منها لان من البيانية
ان كانت ما قبلها نكرة تكون صفة له من جنس واحد الجار
والمجرور وخبره اسم واسم بدل من قوله ثلثة بدل الكل من الكل
وفعل وفعل كذلك حرف وحرف تقديره هؤلاء الثلثة
من جنس واحد وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف

بحسب القسمة العقلية

فعل وحرف

فعل وحرف وانما قلنا ان لم يراعى الترتيب لانه ان روعي فينتهي
الى تسعة اقسام لانقسام الكل من الاقسام الثالثة الاخيرة
باعتبار التقديم والتاخير الى قسمين كذا قاله سيد عبد الله قوله
ومن البين خبر مقدم وجوابا لما سيأتي ان الخبر اذا كان خبرا
عن ان المفتوحة المؤولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ
يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اي ومن البين الواضح الغير
الخفي ان الكلام المصطلح لا يحصل بدون الاسناد لان الاسناد
ماخوذ في تعريف الكلام والاسناد الماخوذ في تعريفه لا بد له
اي الاسناد من مسند ومسند اليه لما مر ان الاسناد نسبة احدى
الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم
ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخر مسند اليه لانه اذا لم يكن
كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون
فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبي لا يحصل الا بين نسبتين وهما
المسند والمسند اليه كما ان المضافة امر نسبي لا يحصل الا بين
المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائره كثيرة وهما لا يتحققان
ولا يحصلان في شيء من الاشياء الا في اسمين احدهما مسند
والاخر مسند اليه او في اسم مسند اليه وفعل مسند فالكلام
موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه
وهما لا يوجد الا في اسمين او في فعل واسم فالكلام موقوف
على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه لان
الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء ولما تبين ان الكلام

تحقيق مسند و مسند اليه

يحتاج الى الاسناد وهو محتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان
الا في اسمين او في فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة
العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها تولد ههنا
سؤال وسؤل يقال الحال القسمين قد علم فيما حال الاقسام الاربعة الباقية
فاجاب عنه وهو باما الاستفهامية بقوله واما الاقسام الاربعة الباقية
اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها
من جنسين فعل وحرف اسم وحرف ففي الحرف والحرف فكلاهما
اى المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله
مفقودان تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف والحرف فقدم الظرف
اللغو على متعلقه مع ان حقه التاخير عنه للحصر وذلك لان فقد
المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف
لا غير لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه فضلا عن ان يكون
مسندا ومسندا اليه لانهما لا يكون الا في اللفظ الدال على معنى في
نفسه وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود اما
في الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه يعني
ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا ومسندا اليه واما
في الفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره ولكن
لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ابدا فلا يوجد
المسند اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت
وفي الاسم والحرف فاحدهما اى المسند والمسند اليه مفقود فان
الاسم ان كان مسندا يعني صالحا لان يكون مسندا بان يكون فيه معنى

شيء

نسخه

شيء نحو القائم فالمسند اليه مفقود لما عرفت ان الحرف لا يكون مسندا
ولا مسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا
اليه وان كان الاسم مسندا اليه يعني ان كان الاسم صالحا لان يكون
مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى حقيقيا
ولا تأويلا نحو الرجل وان زيدا فالمسند ح مفقود يعرف دليله
مما سبق فلم يوجد الكلام في الاقسام فانحصر الكلام على قسمين
الاولين ونحو يا زيد جواب عن سؤال مقدر على قول المصنف
لا يتأتى ذلك الا يعني ان نحو يا زيد كلام اصطلاحي باتفاق النحاة
مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا
يتم الحصر لانه قد وجد الكلام في الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله
ونحو يا زيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم
الا انه بتقدير ادعو زيدا فليس الحرف والاسم المنادى في شيء
من الكلام بل الكلام ليس الا الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال
الشارح فلم يكن نحو يا زيد من تركيب الحرف والاسم بل من
تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوب في ادعو المقدر وسيأتي
له زيادة التحقيق ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها
الى الاقسام الثلثة ونبه عليه ايضا ولما كان الكلام كليا للكلمة
لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفعل الاقسام الثلثة على
ترتيب اللف والنشر فقال الاسم معرفا بلام العهد الخارجي لان
النكرة اذا اعيدت معرفا يكون الثاني عين الاول غالبا ولم يعطفه
على ما سبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا

بعد باب وفصلا بعد فصل وفى الرضى لم تقتصر على ما قدم مع قوله وقد
علم لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى
تقدم لم يكن حداً معرفاً ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل
والتنبيه فقط الخ ههنا ما دل وانما اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع
احتمالها الكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل من كون الاسم احد
اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح اى كلمة دلت على معنى
كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى ان الضمير المجرور راجع الى ما لا الى
الاسم والا لتوقف معرفة المعرف ويلزم الدور وذا باطل يعنى الكلمة
فتذكير مبتدأ مضاف الى مفعوله وهو الضمير هذا جواب سؤال مقدر
وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير فى دل وفى
نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها وهو مؤنثة فيجب تانيث الضمير
فى الموضعين لمطابق مرجعه لان تطابق الضمير والمرجع فى الاحوال
العائدة اليها واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير فى الموضعين
بناء خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون
المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعنى مضروبه مبنى
على لفظة الموصول لان لفظة ما التى فى التعريفات يجوز ان يكون
موصوفة او موصولة واشار فى التفسير الى الاول وهنا الى الثانى
قال المصنف فيه رد على الرضى حيث قال بعد نقله كلام المصنف باسره
وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه فى الايضاح
شرح المفصل قيده به احترز عن غيره الضمير فيما دل على معنى فى نفسه
يعنى الضمير المجرور يرجع الى معنى لا الى الموصول فح يكون الضمير موافقا

قوله مص

لمرجعه

لمرجعه فى التذكير لان المعنى مذكر ايضا اى ما دل على معنى كائن باعتباره
اى المعنى قوله فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه اى لا يدل على معنى
كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى
مثال كون ضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن كقولك الدار اى هذه
الدار فى نفسها اى باعتبارها فى نفسها يعنى فى ذاتها بان يكون معمورة
وجميع ما يحتاج اليه موجود فيها حكمها اى قيمتها كذا اى الف
درهم مثلا قوله الدار مبتدأ فى نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان
كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول
اى لا اى ليس حكمها كذا باعتبار امر خارج عنها اى باعتبار كونها
فى وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون جيرانها صلحاء
او كونها قريبة من الحمام او غير ذلك بل كون حكمها كذا باعتبارها
وجد فى ذاتها وما قام بها ولذلك اى لما قاله المصنف فى الايضاح
او لكون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى او لكون الاسم ما دل
على معنى كائن فى نفسه اى نفس ما دل اللام متعلق بقوله قيل
الحرف ما دل على معنى كائن فى غيره اى حاصل فى غيره اى غير المعنى
او غير ما دل اى الحرف ما دل على معنى حاصل باعتبار متعلقه يجوز فتح
اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة
لان من هناك دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار
الحال والبصرة باعتبار المحل لا يدل على معنى حاصل باعتباره اى
باعتبار المعنى فى نفسه اى فى نفس الحرف الجار والمجرور متعلق
باعتباره انتهى كلامه اى كلام المصنف فى الايضاح ومحصوله

متعلق باعتباره اى فى نفس المعنى
وبالنظر عطف على قوله
باعتباره اى المعنى
فى نفسه صح

اى تحصيل كلام المصنف فى الايضاح وتنقيحه ما ذكره بعض المحققين
وهو سيد الشريف ذكره فى حاشية المطول حيث قال ذلك الفاضل المحقق
كما ان الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتداء محذوف ايضا تقديره
وهذا اى كون المعنى فى نفسه و غيره كائن كما ان ولفظة ما زائدة و
الكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب
عليها من كون المعنى فى نفسه و فى غيره ولا يسبق الى الذهن ان
المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تتمة الى ولفى الخارج
المراد به ما هو المحسوس والمشاهد يعنى كما ان فى الحس والمشاهدة
شيئا موجودا قائما بذاته كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء
كان مركبا كالحيوانات والاحجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم
عليه كما يقال هذا او هذا الحجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال
هذا الجسم حجر و ذلك شجر وشيئا موجودا قائما بغيره كالاعراض
والعرض شئ هو موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما
من الالوان فانها لا تقوم بانفسها وانما تقوم بمحالها فان السواد
مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه و به
فان قيل ان العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل
قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا
ذلك انما يصح وجوده لا من حيث العرضية الحاصل ان المعنى المدلول
عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بذاته فى صحة
كونه محكوما عليه و به وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول
بغيره مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بغيره فى عدم كون كل واحد

منهما

موجود الخارجى
قسمان

منهما وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا كذلك اى كما ان للموجود الخارجى
قسمان موجود قائم بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود فى
الذهن قسمان معقول له خبر مبتداء محذوف اى هو اى ما هو فى
الذهن هو اى ذلك المعقول فى الذهن مدرك اسم مفعول من ادرك
اى معلوم قصدا اى حال كونه مقصودا ملحوظ خبر بعد خبر لقوله
هو فى ذاته لا فى ذات غيره يصلح اى ذلك المعقول المدرك قصدا
الملحوظ فى ذاته لان يحكم عليه ولان يحكم به كالاعيان الغائبة
من الحس البصرى اذ لاحظها العقل قصدا وبالذات تكون مدركة
قصدا و ملحوظة فى حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثل التمساح
حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ وتصلح لان يحكم بها فيقال
من الحيوان تمساح ليسكن فى البحر وفى الذهن معقول هو اى
ذلك المعقول مدرك اى معلوم تبعا يعنى من حيث احتياجه الى
الغير ليكون معلومها تبعا لذلك وآلة عطف على قوله مدرك يعنى
ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا لملاحظة غيره يعنى لملاحظة الغير
الذى يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك الغير محلا
له فيكون المعقول الذهنى ايضا قسمين قد سبق مرة فيكون اللفظ
الدال على معنى فى نفسه كالمعقول الذهنى المدرك قصدا الملحوظ
فى ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى فى غيره كالمعقول الذهنى
المدرك تبعا الذى يكون آلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ
منهما او من المحكوم عليه و به تأمل ولا تكن من الغافلين
لحركة الافلاك اذ لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح

موجود الذهني

ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار اخر ولما قسم الموجود الذهني
الى قسمين كالخارجي اراد ان يوضحه بايراد مثاله فقال بالفاء التي تفيد
التفصيل فالابتداء الفاء للتفصيل والا يفتتح بين المعنيين بالاخيرين
مثلا منصوب على المصدرية اي تمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال
من المبتدا وهو الابتداء او الحال عن المبتدا جائز عند المصنفين
او على الحالية اي كونه مثلا اذا لاحظه اي لاحظ معنى الابتداء
باعتبار والمضاف العقل وهو الاولية قصدا اي حال كون معنى الابتداء
مقصودا من لفظه وبالذات عطف على قوله قصدا لان الحال فيه
معنى الظرفية لان قولك جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب
ولهذه المناسبة عطف على عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه
كان اي معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا خبر بعد خبر في ذاته اي ذات لفظ الابتداء
يعني يفهم المعنى من لفظ الابتداء وبالاستقلال من غير احتياج
الى شيء اخر ويلاحظ ذلك المعنى في حد ذاته ح يكون المعنى المستقل
بالمفهومية ولزمه عطف على قوله كان اي لزم ذلك المفهوم بالاستقلال
الملحوظ في ذاته تعقل متعلقه بكسر اللام والمتعلق هيهنا ما اضيف
اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتابة او ابتداء القراءة وغير ذلك
اجمالا نصب على التمييز من النسبة الاسنادية وتبعا لذلك المعنى
المستقل بالمفهومية الجار والمجرور في قوله من غير حاجة الى ذكره
اي ذكر ذلك المتعلق في فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل
يعني لزوم ذكر ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تعقل ما اضيف

هو

هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله في الدلالة
على معنى المقصود منه وهو اي المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتدا
الملحوظ في ذاته حال كونه ملابسا بهذا الاعتبار اي اعتبار ملاحظة
العقل معنى الابتداء اي قصدا بالذات مدلول لفظ الابتداء فقط
يعني ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات
ح لا حاجة في الدلالة اي في دلالة لفظ الابتداء عليه اي على ذلك
المعنى المستقل بالمفهومية الى ضم كلمة اخرى اليه اي الى لفظ الابتداء
ليدل اللام متعلق بالمفهوم مسلوبا عنه النفي والفاعل المستكن فيه
راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الانجرار في ليدل تامل على متعلقه
وهذا اي ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا
وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية هو المراد
بقولهم اي بقول النحاة ان للاسم والفعل اي لكل واحد منهما معنى
كائنا في نفس الكلمة الدال عليه اي في نفس كل واحد من الاسم
والفعل الدال على ذلك المعنى يعني ان العقل اذا لاحظه معنى الاسم
قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية ح يصلح لان
يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل
وفرس ويصلح لان يحكم به ان كان مما يدل على النسبة والحدث مثل
قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظه العقل ايضا معنى الفعل
قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ
الفعل ح يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على
الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما كان دلالته على

الحدث والنسبة دائما لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا فيكون
مسندا دائما على ما سيأتى له زيادة تحقيق واما اذا لاحظه
اى مفهوم لفظ الابتداء العقل لكن من حيث هو اى مفهوم لفظ
الابتداء حالة بين السير والبصرة مثلا يعنى من حيث كون
السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء
السير منها وجعله اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء آلة
ووسيلة لتعريف مصدر من باب التفعيل ومضاف الى المفعول
وهو قوله حاليهما اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة
لتعريف ان السير حال ومبتداء منها وهى محل ومكان له كان اى
مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية
من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ
الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامها
اليه مستقلا بالمفهومية وح لا يصلح لان يكون محكوما عليه
وبه لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه ولا يمكن عطف
على قوله لا يصلح ان يتعقل مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه
نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى ولا يمكن
ان يتعقل مفهوم لفظ الابتداء بشىء من الاشياء الا بذكر متعلقه
المخصوص اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة ولا
زائدة لتاكيد النفى ان يدل مبنى للمفعول عليه الجار والمجرور نائبه
والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اى ولا يمكن ايضا ان يدل على
ذلك المفهوم بشىء من الاشياء الا بضم كلمة دالة على متعلقه

لعدم

الفرق

لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية
والحاصل اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظة من
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فى المفهومية
يصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان
موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما واما لفظة
من فهى موضوعة لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى كما ان لفظ
الانسان موضوع لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع عليه
لفظ الحيوان وكما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع
الانسان ولذا قال الشارح لكل واحد من جزئياته اى جزئيات
المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء المخصوصة صفة للجزئيات
صفة المتعلقة بعد صفة لها من حيث متعلق لقوله المتعلقة
انها اى تلك الجزئيات حالات يعنى كل واحد منها حالة لمتعلقاتها
اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل
من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه والات
عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابط لتعريف احوالها
اى احوال المتعلقات وذلك المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء
يمكن ان يتعقل قصدا اى حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء
ومستقلا بالمفهومية منه من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى
ويلاحظ عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى فى حد ذاته
يعنى فى حد نفس الابتداء لا فى غيرها ح يستقل ذلك المعنى
الكلى المستقل قصدا الملحوظ فى نفسه بالمفهومية من لفظ الابتداء

بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه ويصلح ذلك المعنى لان يكون
محكوما عليه نحو الابتداء ثابت وواقع ويصلح ايضا لان يكون
محكوما به كقولك هذا هو الابتداء واما تلك الجزئيات الموضوع
لكل واحد منها لفظة من فلا يستقل بالمفهومية من لفظة من
لكونها غير متعلقة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها ولا يصلح
يعنى تلك الجزئيات لان يكون محكوما عليها ومحكوما بها
لما عرفت غير مرة اذ لا بد فى كل واحد منهما اى من المحكوم عليه
ومن المحكوم به ان يكون معناه مستقلا بالمفهومية وملحوظا
قصدا او بالذات وقوله يمكن علة لقوله اذ لا بد لكل واحد الخ
ان يعتبر مبنى للمفعول النسبة نائبه بينه اى بين كل واحد الخ
وبين غيره اى غير ذلك الكلى فالضميران يرجعان الى كل
فى قوله اذ لا بد فى كل واحد الخ يعنى ان كان ذلك الكل المسند
اليه فتعين يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير
مسندا اليه الخ فيحصل النسبة بينهما بل تلك الجزئيات التى كانت
لفظة من موضوعة لكل واحد منها لا تعقل مبنى للمفعول
نائبه ما استكن فيه الا بذكر متعلقاتها فكيف تستقل بالمفهومية
لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون التعقل مقصودا
بالذات وملحوظا فى الواقع لتكون تلك الجزئيات آلة و
رابطة لملاحظة احوالها اى احوال المتعلقات وهذا
اى ما لاحظ العقل من مفهوم الابتداء من حيث هو حالة
بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حاليهما الخ هو المراد

بقولهم اى بقول النحاة ان الحرف تدل على معنى حاصل فى غيرها
يعنى ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل فى نفسها بل انما
تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان
ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة
محلا واذا عرفت هذا اى التحقيق الناشى من ارجاع الضمير
المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة ما والمراد من هذا ان لا
فرق بينهما فى المآل وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط
عرفت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه بناء على تقدير
ارجاع الضمير المجرور الى المعنى استقلاله بالمفهومية يعنى
ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته وان
المراد بكينونة المعنى فى نفس الكلمة بناء على تقدير ارجاع الضمير
الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة دلالتها اى الكلمة
عليه اى على المعنى بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
الى الكلمة الدالة يعنى ان يكون تلك الكلمة مستقلة فى
الدلالة بحيث لا يحتاج الى معادلة كلمة اخرى له استقلاله
اى المعنى بالمفهومية من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق
بحسب الظاهر والتوجيه لا فى المآل والواقع لان مآلهما
واحد فمرجع ابتداء كينونة المعنى فى نفسه على التفسير الثانى
وكينونة المعنى فى نفسه الكلمة الدالة عليه على التفسير الاول
الى امر واحد الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدا وهو
اى الامر الواحد استقلاله اى المعنى بالمفهومية وصحة كونه

محكوما عليه ومحكوما به ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير
المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى و
بيان ان لا فرق بينهما في المآل وهو الاستقلال بالمفهومية
كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا في التوجيه اراد ههنا بيان
ما هو الاولى والاليق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل
في هذا الكتاب الضمير المجرور وصفته في نفسه الجار والمجرور
صفة بعد صفة له لقوله في نفسه تقديره فالضمير المجرور
الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب يحتمل خبره ان يرجع
اي ان يراد رجوعه الى ما الموصولة او الموصوفة التي هي
عبارة عن الكلمة كما في تفسير الاول ح يكون تذكير ذلك
الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ
الموصول والموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوي يبحث عن
الفاظ واحوالها وهذا اي احتمال رجوع الضمير المجرور في
نفسه الى ما الموصولة هو الظاهر مما سبق قوله ليكون
تعليل للحكم بالظهور والمرجوع اولا للاحتمال لان سببه
صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل على طبق ما سبق اي ليكون
ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق في وجه الحصر
في ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل
على معنى في نفسها قوله من كينونة المعنى في نفس الكلمة
بيان لما في قوله ما سبق ويحتمل ان يرجع اي ان يراد رجوعه
الى المعنى قوله تنبيها تعليل قوله ويحتمل المعطوف على صحة

اراده كلا المعنيين احدهما ان يكون المعنى في نفس ما دل و
الثاني ان يكون في نفس المعنى كما سبق تحقيقهما ولكن استدرك
من الاحتمالين اي الا ان عبارة المفصل التي في تعريف الاسم
وهي قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن
الاقتران ظاهر في المعنى الاخير وان كانت محتملة احتمالا بعيدا
غير ظاهر للمعنى الاول وهو اي المعنى الاخير ارجاع الضمير
الذي في نفسه الى المعنى لعدم مسبوقيتها تعليل لظهور العبارة
في الاخير وضمير مسبوقيتها على اعتبار كينونة المعنى في نفس
الكلمة اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا
يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير
وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار بين الاقرب
والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا
قال المحشي ولذا اي لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل على
اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة جزم المص هنالك اي شرح تلك
العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول
الذي هو عبارة عن الكلمة قوله وبما سبق من التحقيق وهو ان
المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعني لا يحتاج
في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله ظهر قدم عليه
مع انه حقه التاخير لكونه ظرفا لغو للحصر لان الظهور منحصر بما
سبق انه لا يختل حد الاسم جمعا يعني لا ينتقض تعريف الاسم
بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما

راجع اليها الباء في قوله بما يدل متعلق بقوله مسبوقيتها صح

سيجئ ولا يختل ايضا حد الحرف منعا بانه لم يكن مانعا
لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله بالاسماء متعلق
بقوله لا يختل اللازومة صفة الاسماء الاضافة مضاف
اليه لقوله اللازومة على منوال جاءنى زيد الحسن الوجه مثل
ذو فان معناه وهو الصاحب وصفا مستقل بالمفهومية
من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى وفوق فمعناه
وصفا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج
فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى وتحت فهو ضد العلو وقدام
وخلف فمنتهيا الى غير ذلك المذكور مثل بين وذات وغير ذلك
قوله لان معانيها اى معنى كل واحد من تلك الاسماء مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية عنها ملحوظة فى حد ذاتها اى حد
انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة فى تعريف الاسم فيكون تعريفه
جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا
عن دخول اغياره فيه الا انه لزمها تعقل متعلقاتها وهى ما
اضيفت هى اليه مثل ذو المال والعلم وفوق زيد وتحت عمرو
وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير
ذلك اجمالا نصب على التمييز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل
وتبعا عطف على قوله اجمالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء معنى
مستقل بالمفهومية ملحوظ فى حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه
الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته من غير حاجة

الى ذكرها اى الى ذكر تعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على
معانيها مستقلة لكن استدراك من قوله لان معانيها مفهومات
كلية الخ لما جرة العادة عادة العرب واستمرت باستعمالها اى
باستعمال كل واحد من تلك الاسماء مضافة الى متعلقات مخصوصة
صفة لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال
وغيرهما وهذا فى لفظ ذى فانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس
واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو اليه
متعلقا له لانه اى الاستعمال فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة الغرض من وضعها اى وضع كل واحد منها لزم جواب
لما ذكرها فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد لفهم هذه الخصوصيات
المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع
المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال لا اى لا يلزم
ذكرها لاجل فهم اصل المعنى اى لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى
لكل واحد منها فهى اى كل واحد من هذه الاسماء فالتانيث باعتبار
الجمع لان كل جمع مؤنث سوى جمع المذكر السالم دالة على معانيها
اى دال على معناه اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى
معتبرة فى حد انفسها اى فى ذات كل واحد منها بحيث لا تكون
معتبرة دالة على معان فى حد غيرها فاذا هى اى هذه الاسماء
داخلة فى حد الاسم ولا تكون داخلة فى حد الاسم الحرف حتى
ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا
لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان

يختل حد الاسم جمعا والاحد الحرف منعا ولما كان الفعل دالا على
معنى كائن في نفسه هاكون دلالته باعتبار معناه اى معنى
الفعل التضمني اعني الحدث المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقي
غير مقترن باحد الازمنة والا لزم اقتران الزمان بالزمان
فيكون الشيء مقترنا لنفسه واراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني
وغيره فيدخل في حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية
تنقسم على ثلثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان

تقسيم دلالة لفظية

الناطق والفعل على الحدث والزمان في ضمن الحدث والزمان
والالتزام كدلالة الانسان قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل
على نسبة الحدث الى فاعل ما وكان ذلك المعنى المدلول عليه تضمنا مقترنا
وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه
جوابا لما اى اخرج المصنف الفعل بقوله **غير مقترن باحد الازمنة**
الثلثة اى غير مقترن مع احد يشير الى ان الباء في قوله باحد بمعنى
المصاحبة كما في قولك اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها
الازمنة جمع قلة على وزن الامثلة الثالثة صفة الازمنة
اورده صيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا لان العدد تبع
موصوفه ان كان جمعا في الافراد يعني ان كان مفرده مذكرا
يورد مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان
مؤنثا يورد مؤنثا مثل جاءتني النسوة الثلثة وكما في قوله
تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام في الفهم متعلق
بقوله مقترن اى في انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال

عن

عن اللفظ الدال عليه اى على المعنى فهو اى قوله غير مقترن بالجر
صفة بعد صفة لان الصفة الاولى في قوله في نفسه وهذه هي الثانية
فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءني زيد العالم الفاضل للمعنى
فالصفة الاولى الباء متعلق بقوله خرج الحرف يعني بقوله في نفسه
لان الحرف تدل على معنى في غيره لا في نفسه عن حد الاسم وبالصفة
الثانية خرج الفعل عن حده ايضا لان الفعل وان دل على معنى في نفسه
الا ان ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة فتم حد الاسم جمعا ومنعا
والمراد بعدم الاقتران المفهوم من قوله غير مقترن ان يكون عدم
الاقتران بحسب الوضع الاول وانما قيده بالاول لان في بعض الاسماء
وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منهما وضع اولا للمصدر وثانيا
وضع للفعل مثلا ان صه وضع اولا للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد
ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه يدل على
معنى في نفسه غير مقترن باحدها لا الوضع الثاني لانه يدل على
معنى في نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع
وقيده بالاول لانه لا ينتقض في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال
المنسلخة عن الزمان فيدخل فيه اى في الاسم اسماء الافعال لان جميعها
منقولة عن الشيء الا ان بعضها منقولة عن المصادر الاصلية
اى عما يكون مصدرا في اصل وضعه سواء كان النقل فيها صريحا
اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون في اصل وضعه
مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل لكن بعد التصغير وحذف
الزوائد نحو رويد في الاصل مصدر ارود ارودا الا انه صغر بحذف

ترخيم

زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز
ان يكون تصغير رود اي رفق وح لا يكون محذوف الزوائد
وفي الرضي يجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين
نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب والثاني
ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر سر سيرا رويدا اي
مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودا والثالث ان ينقل المصدر
الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل
ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا اي ههنا كلام فانه اي رويد
وقد يستعمل اي قليلا مصدرا بمعنى الارواد مضافا مثل رويد
زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل
مصدرا مضافا وان كان النقل ههنا غير صريح يعني يكون على وزن
المصدر ولكن لا يكون في الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا نحو
هيهات لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازا تسمية باسم ما يوازنه
نحو قوقات مصدر قوقى فانه وان لم يستعمل مصدرا في استعمال العرب
ولا في استعمال غيره الا انه يكون على وزن قوقات مصدر قوقى
يقوقي قوقية اذا صاح يقال الدجاجة تقوقي حين تلقي بيضتها اي
تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقات على وزن فعلل فعللة
وفعلالا وكان في الاصل قيقية قلبت الياء المتحرك الفا او عن
المصادر التي كانت في الاصل اصواتا يعني اما بعضها منقول عن
المصدر الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسما له ثم
نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر وسمي بالمصدر باسم

الدجاجة

مدلول

مدلول المنقول اليه اولا نحو صه ومه بمعنى اسكت واكفف واما
بعضها عن الظرف مثل امام وخلف وغيره ذلك او منقول عن الجار و
المجرور نحو امامك زيدا فان امامك كان في الاصل ظرف مكان لانه
من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيدا بعد جعل
علامة لهذا النقل ولهما ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير او للتحريض
فعلى الاول يكون بمعنى احذر عما يؤذيك من بين يديك كالحية ونحوها
وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فيكون اسم احذر وتقدم و
على هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويدا اسم لامهل وعليك
زيدا فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك في الاصل جار ومجرور ثم نقل منه
وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم وجعل
ونصب زيدا قرينة لهذا النقل فليس لشيء منها الدلالة بحسب الوضع الاول
على معنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة اما الاول وهو رويد فلان معناه
المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة
حين يفهم من لفظ رويد واما الثاني وهو هيهات فلانه في الوضع
الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين الفهم واما الثالث فهو
صه يدل على السكوت بحسب الوضع الاول وذا غير مقترن ايضا
باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه في الاصل ظرف مكان مبهم
بمعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك
فلانه لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن
باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدري الغير المقترن بالزمان
وخرج عطف على دخل عنها اي عن الحد الاسماء الافعال المنسلخة

بحسب الاستعمال عن الزمان اى عن الاقتران بالزمان يعنى باحد الازمنة
كالافعال المقاربة نحو عسى وكاد وغيرها فانها فى اصل الوضع دالة على
المعنى المقترن بالزمان الا انها انسلخت عنه لتدل على مطلق القرب و
افعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضى
الا انها انسلخت عنه لقصد الدوام فى المدح والذم وليكون المدح
والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التعجب لاقتران
معناها اى معنى الافعال المنسلخة عن الزمان به اى بالزمان بحسب
الاصل الوضع ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض وخرج
معطوف على خرج او على دخل عنه اى عن حد الاسم الفعل المضارع ثانيا
ودنيا وغيرهما ايضا اى كما خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
فانه اى المضارع على تقدير متعلق بقوله يدل وهو الذى هو خبر ان
اشتراكه بين الحال والاستقبال فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان
فى المضارع ثلثة اقوال الاشتراك بين الزمانين ما لم يكن قرينة
الخصوص وان يكون حقيقة فى الاستقبال ومجازا فى الحال بعلاقة
الجزئية يدل اى المضارع على معنى مقترن زمانين معينين وهما
الحال والاستقبال من الازمنة الثلثة واذا دل المضارع على معنى
فى نفسه مقترن بالحال والاستقبال فيدل على واحد معين ايهما
فى ضمنها يعنى فيدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين
هما الحال والاستقبال اذ لا يقدح مبنى للمفعول اى لا يمنع لان القدح
المنع يقال قدحه اى منعه فى الدلالة على معين الدلالة نائبة على ما
اى المعنى الذى هو سواه اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال

والاستقبال

الفرق بين الدلالة والارادة

والاستقبال معا دغيره واحد منهما غير عين اى لا يمنع عند كون
المضارع دالا على معنى فى نفسه مقترن بالزمانين المعينين الحال و
الاستقبال الدلالة على معنى فى نفسه مقترن باحد ذينك الزمانين
غير عين نعم هذا جواب سؤال ناشئ عن قوله اذ لا يقدح الخ وهو ان
لا يقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ما سواه وهل يقدح فى الارادة
الزمان المعين ارادة ما سواه فاجاب عنه بطريق التسليم يقدح
فى ارادة المعين ارادة ما سواه سواء كان معنى او زمانا يعنى يراد
بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران
بالزمان المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى الارادة وهو غير جائز
واين ظرف مكان الا انه خبر مقدم لما يجئ الدلالة مبتدأ مؤخر من الارادة
متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة
قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالتكلم يعنى صفة
المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى او اقترانا بزمان لا ينبغى لان يريد
بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الاخر لانه يكون
التباس بعض المعانى ببعض وهو لا يجوز واذا دل لفظ على معنى او اقتران
بزمان يجوز له ان يدل غيره او يقترن تامل والضعف ولم الجهد لك
ولما فرغ المصنف من بيان حد الاسم اراد هو ايضا ان يذكر بعض خواصه
من اللفظى والمعنوى ليفيد اى ليعلم المصنف ذكر بعض الخواص زيادة
معرفة به اى بالاسم لان الشئ اذا عرف اولا ثم ذكر بعض ما يختص به
يلزم زيادة معرفة به فقال ومن خواصه اما مبتدأ على تأويله
بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض او خبر مقدم منها

حال من فاعل قال او من اول الامر بصيغة متعلق بقوله جئتها على وزن
بيعة جمع الكثرة على كثرتها اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا
بقوله جئتها لان جمع الكثرة ما يطلق على فوق العشرة الى ما لانهاية
له وجئتها ايضا بمن التبعيضية اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض
فى مدخولها وافادة ان الخواصة المذكورة بعض منها على ان ما
ذكره المصنف من الخواص بعض منها اى من خواص الاسم وهى اى
الخواص جمع خاصة كنواصر جمع ناصرة وخاصة الشئ ما يختص
به اى بالشئ ولا يوجد فى غيره وهى اى الخواص اما شاملة لجميع
افراد ما هى خاصة له ويقال لها عرض لازم لانه لا يمتنع انفكاكه عن
الماهية كالكاتب بالقوة للانسان يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له
حيث وضعت فى قوة ذاته وركبت وطبعه ولهذا كانت شاملة
لجميع افراده او هى غير شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له بل تكون
مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه
عن الماهية كالكاتب بالفعل له اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل
لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه
بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم وترسم
بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضيا لا ذاتيا و
هذه المذكورة ههنا من قبيل الثانى لان اللام لا يوجد فى جميع افراد
الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوها وكذا الجر لانه
لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما وكذا التنوين
حيث لا يدخل غير المنصرف وما عرف باللام او بالنداء ونحوها

وقس

٤٠

وقس على هذا غيرها من خواص الاسم دخول اما مبتداء او خبر مصدر
مضاف الى الفاعل وهو اللام اى اللام التعريف لكون اللام شايعا فى هذا
القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا
يؤيده ولو قال المصنف دخول حرف التعريف مكان دخول اللام لكان قوله
شاملا للميم الذى يستعمل حرف التعريف فى مثل قوله عليه السلام على لغة
حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف
كاللام حيث قال ليس من امبر امصيام فى امسفر وقيل على لغة طى فان
الميم ايضا حرف التعريف عندهم ليس من امبر امصيام فى امسفر ليطابق
الجواب السؤال وقيل لم يصدر منه عم فى غير هذا الحديث لكنه اى الان
المصنف لم يتعرض له اى لدخول مثل هذا الميم لعدم شهرته ولانه اى لان
الدخول اللام اخصر وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل فى
التعريف ودخول الفرع فى الاصل كثير شايع وفى اختياره اى المصنف اللام
فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان فى حرف التعريف
ثلثة مذاهب والمختار منها عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى
فى هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب من الاثبات فى قوله
ما ذهب اليه اداة التعريف يعنى آلة التعريف وحرفه هى اللام
وحدها يعنى حال كونها منفردة ومستقلة فى التعريف حيث لا يشاركها
شئ من الحروف وانما اختار اللام لانها للتخصيص ومعناه هو
جزء من التعريف ولان اللام ثابتة مع الاسم للعرب درجا وابتداء
بخلاف الهمزة زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن

القياس
انتهى

لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تتحرك وان كان الاصل فى الكلمات
الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حركت بالضم لزم الثقل ولو
بالفتح لالتبس باللام الابتداء وبالكسر باللام الجارة فزيدت همزة الوصل
لانها كثيرا ما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به
قال المحشى ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله
حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا واما الخليل بن احمد
الاستاذ سيبويه فقد ذهب الى انها حرف التعريف كلمة ال كهل يعنى كما
ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الاخر حرف الاستفهام كذلك
ال معها ايضا حرف التعريف لانه لما رأى فى جميع الاستعمالات ان الهمزة
لا تنفك عن اللام فى الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز
حذفها فى بعض الاستعمال كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى
انها اصلية غير زائدة كلام واما المبرد فقد ذهب الى انها اى
حرف التعريف الهمزة المفتوحة لما رأى ان الاصل فى الكلمات الموضوعة
على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت وحدها
لانه لما رأى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعانى
كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هى تكون التعريف وحدها
زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام والنداء
ايضا فى مثل الرجل واختار اللام رعاية للمذهبين الاخرين فانها
فيهما للتعريف وحدها او جزؤه وههنا زيدت لشوب التعريف و
انما اختص دخول حرف التعريف على المذهب الثلثة بالاسم لانه
اى حرف التعريف موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل

اللفظ



لفظ

اللفظ عليه مطابقة وذلك المعنى لا يوجد الا فى الاسم سواء كان جامدا
او مشتقا وفى الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها
مطابقة فى نفسه الدال والحرف لا يدل على معنى مستقل بل يدل على معنى
فى غيره والفعل وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه يدل عليه
تضمنا لا مطابقة فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء
المشروط بانتفاء المشروط وهذه الخاصة اعنى حرف التعريف ليست
شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر بانواعها
واسماء الاشارة كذلك لان كل واحد منهما موضوع للتعريف فلا يحتاج
الى التعريف ولا يدخل ايضا غيرها اى غير الضمائر كالموصولات كالذى
والتى وما ومن وغيرها والمضاف باضافة المعنوية والاعلام الشخصية
والمنادى وغيرها لانها معارف فلا يحتاج الى التعريف فتكون هذه
الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان وكذلك خبر مقدم
يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له سائر اى
باقى الخواص الخمس المذكورة ههنا اى فى بيان خواص الاسم يعنى باقى
الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين و
الاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة
لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى
ثلثة وقدم اللام منها لانه يدخل الاول لان الدخول حقيقة فيه ولانه
مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه مما يدخل
فى الاول فقال ومنها دخول الجر يريد ان قوله الجر معطوف على المدلول
يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض

وانما اختص مبني للفاعل دخول الجر اي حرف الجر بالاسم متعلق بالاختصاص
وداخل على المقصود عليه لانه اي الجر اثر حرف الجر لان حرف الجر عامل
وعمل الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم في الفعل المضارع في الاسم المجرور
اي بحرف الجر لفظا او تقديرا تفصيل لحرف الجر لا الجر اي سواء كان حرف الجر
لفظا اي ملفوظا او تقديرا اي مقدرا يؤيده قوله كما في الاضافة المعنوية
فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتي فدخول حرف الجر لفظا نحو
مررت بزيد او تقديرا نحو غلام زيد في تقدير غلام لزيد يختص بالاسم
واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذي هو
الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر للمؤثر لانه اي حرف الجر وضع
للافضاء اي لايصال معنى الفعل الى الاسم لما سيأتي في ان حرف الجر اصطلاحا
ما وضع للافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه فينبغي ان يدخل الاسم يعني ان يكون
من خواص ليفضي اي ليوصل معنى الفعل اليه اي الى الاسم صار حرف
الجر من خواصه لان الشيء ما لم يناسب للشيء ولم يكن من خواصه لم
يقدر ان يفضي اليه غيره واما الاضافة اللفظية جواب عن سؤال
مقدر وهو ان المضاف اليه في الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه
مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا لما سيأتي
ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغي ان يكون
الفعل مضافا اليها لكون الجر موجودا بدون الحرف فلا يكون الجر مطلقا
مختصا بالاسم بل قد يوجد في الفعل ايضا فاجاب عنه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية بناء على ان اللفظية تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد
التعريف والتخفيف معا او التخصيص والتخفيف فتكون اللفظية بمنزلة

حيث لافادة جزء المعنوية وجزء الشيء يكون فرعه لانه محتاج اليه
فحين اذ كانت اللفظية غير مخصوصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم
لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح فينبغي ان لا
يخالف الفرع وهو اللفظية الاصل وهو المعنوية والمخالفة لا تكون
الا بان يختص الفرع لما يخالف ما يختص به الاصل والموصول الاول
عبارة عن الفعل وفسره الشارح بقوله اعني الفعل والموصول الثاني
عبارة عن الاسم والمخالفة تكون بان يختص الاضافة اللفظية الفعل
والمعنوية الاسم او يزيد عطف على يخالف الاول اي فينبغي ان لا يزيد
الفرع عليه اي على الاصل وذلك لا يكون الا بان يعم الاسم والفعل اي
بان يوجد الفرع في الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على يختص الاول
فينبغي ان لا يخالف الاصل بان لا يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان
هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر
المتبادر من كلام المص في بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر
مقدرا فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهي معنوية ولفظية فلا سؤال
ولا جواب لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا ومنها اي من
خواص الاسم دخول التنوين باقسامه الخمس الا تنوين الترنم فيكون
الاستثناء متصلا لانه في كلام موجب تام فينصب المستثنى وسيجيء في اخر
الكتاب اي كتاب الكافية تعريفه اي تعريف التنوين والتنوين نون
ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل وبيان اقسامه واقسامه خمسة
الاول تنوين التمكن يعني تدل على امكنية الاسم في الاسمية حيث لم يشبه
الفعل فيكون منصرفا مثل زيد ورجل وضارب والثاني تنوين التنكير

اقسام تنوين

وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعني يكون ما دخل عليه غير
معين لخصوصه بالتنوين اي اسكت سكوتا وقتا ما واما اذا كان
صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الآن والثالث تنوين العوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعني بخلاف المضاف اليه
ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون
الجمع المذكر السالم يعني ما يدخل الجمع المؤنث السالم المقابلة ذلك
النون نحو مسلمات والخامس تنوين الترنم وهو ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاء وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله و
اخويه ايضا على وجه منعالو بقوله سيجيء يظهر مبني للفاعل من الظهور
جهته بالرفع لانه فاعله اي علة اختصاص ما عدا تنوين بالنصب
الترنم به اي بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول
وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غير الا انه نصب مفعول له لانه فعل
ماض متعد بنفسه سيئا في تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص
تنوين غير تنوين الترنم بالاسم وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم
اي بالاسم ولما فرغ من تعداد خواصه اللفظية شرع في تعداد بعض
خواصه المعنوية فقال و منها اي ومن تلك الخواص الاسناد اليه
الجار والمجرور متعلق بالاسناد مرفوع على انه قائم مقام الفاعل
والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول هو اي الاسناد
اليه بالرفع عطف خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال على المدخول
اي الدخول
فيكون مثله اما مبتداء او خبرا لا يكون بالجر معطوفا على مدخوله
اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين لكونه قريبا لان المتبادر من

العواض

الدخول

الدخول اما معناه الحقيقي وهو الذكر في الاول يعني ان يكون مذكورا
في اول الكلمة كاللام او معناه المجازي وهو اللحوق بالاخر وهو ان يكون
مذكورا في الكلمة كالجر والتنوين وكلاهما يعني الذكر في الاول واللحوق
في الاخر منتفيان يعني لا يوجدان في الاسناد فلا يكون معطوفا على
المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا
لانه ليس له علامة لفظية لا في الاول ولا في الاخر وكذا خبر مبتداء
محذوف اي وكذا الحال في الاضافة وهي ايضا بالرفع عطف على الاسناد
او على الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر في الاول ولا اللحوق والمراد به
اي الاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه يعني همزة افعل يكون للصيرورة
مثل امشى الرجل اي صار ذا ماشية وانما اختص هذا المعنى اي كون
مسندا اليه بالاسم لان الفعل عرض لا يقوم بذاته ولا يتقيد في آن
واحد ويكون متجددا دائما ولهذا وضع لان يكون مسندا ابدا منصوبا
على الظرفية اي في الزمان كلها ففظ الفاء جزاء شرط محذوف فقط
مبني على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اي اذا كان وضع
الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن ان يكون مسندا اليه فلو جعل
مسندا اليه لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا في يلزم خلاف وضعه
وهو ايضا غير جائز ولان المسند اليه لا بد وان يكون دالا على الذات تحقيقا
او تأويلا والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها لا تحقيقا ولا
تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه
دالا على معنى في نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة في الكلام

على الدخول كذا الحال في الاخر

ومنها اى من خواصه المعنوية الاضافة سبق اعرابها اى كون الشئ
مضافا سبق تفسيره ايضا بتقدير متعلق بقوله مضافا حرف
الجر لا كون الشئ مضافا بذكره اى بذكر حرف الجر لفظا اى حال كون
الحرف ملفوظا ووجه اختصاصها بالاسم اى علة كون الاضافة
مختصة بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف بيان لوازمها اى من
كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتحصيل
تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه والتخصيص اى كون المضاف
خاصا بعد ان كان عاما كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف
اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما فى جانب المضاف فقط
نحو ضارب زيد واما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما فى
جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو الحسن الوجه به اى بالاسم متعلق
بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة لا يقبل شيئا منها لكونه
عرضا وهو ليس من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى فى نفسه
وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا مع انها محتملة لان تفسير
بكون الشئ مضافا اليه ايضا لان الفعل والجملة يعنى الجملة الفعلية
اى اختلف فى ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعا يمكن ان يكون
فيه مضافا اليه الفعل والجملة الفعلية مع اتفاقهم فى ان المضاف اليه
هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص
الاسم قد يقع اى الفعل والجملة مضافا اليه ولا يكون المضاف اليه
من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل والجملة مضافا اليه ولا يكون

ضارب زيد من جانب المضاف او مضاف اليه
والحسن الوجه من جانب المضاف والمضاف اليه جميعا

المضاف اليه

المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل والجملة فلزم
الاحتراز عنه ولهذا فسرنا هكذا كما فى قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى ويوم ينفخ فى الصور ويوم يقوم زيد ويوم
قدم زيد وقد يقال اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع
الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى من حمل قوله المصدر على المعنى الشامل
لكون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا فالاضافة ح بتقدير
حرف الجر مطلقا اى سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشئ مضا
فا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين الاية بيوم
نفع الصادقين فالاضافة تختص بالاسم وانما قيدناه اى قولنا كون
الشئ مضافا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض ذلك بقولنا مررت
بزيد وانا مار بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر حال
كون ذلك الحرف لفظا اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ
حرف الجر لا بتقديره فيكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم
دون الاضافة بلفظ حرف الجر تامل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان
بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع الى تقسيمه فقال
وهو اى الاسم قسمان يشير الى ان الخبر محذوف اذ الى ان الخبر متعدد
بالعطف والى انه تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى و
عجمى معرب ومبنى قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون
المعرب اصلا وانما انحصر الاسم فى القسمين لانه اى الاسم لا يخلو اما
ان يكون مركبا مع غيره باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا
زيد ولا يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل

هذا اى احد الامرين من الفعل
والجملة كائن بتأويل اى يوم ينفع
الصادقين اى بتأويل فتأويل المفرد ح

زيد وعمرو والاول اى المركب مع غيره لا يخلو اما ان يشبه مبنى الاصل
اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء وهو ثلثة عند البصرية الماضى و
الامر بغير اللام والحرف او لا يشبه فكان ثلثة اقسام قسم لا يكون مركبا
سواء كان مشابها لها او لا والقسم الثالث مع الاول مبنى والقسم الثانى معرب
وحده ولذا قال الشارح وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل
هو المعرب وحده كما قلنا فى القسم الثانى وما عداه اى القسم الذى
هو غير هذا القسم اعنى غير المركب هو القسم الاول سواء كان مشابها له
نحو هذا وهؤلاء او غير مشابه له نحو زيد ورجل والمركب الذى
يشبه مبنى الاصل كما هو القسم الثالث مبنى فالقسمان مبنيان
والقسم الواحد معرب كما قلنا اتفاقا لحصر عقلى لما مر انه اذا دار بين
النفى والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من تقسيمه شرع فى تعريف
كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من
هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لا يظهر الا فيه فقال
فالمعرب بالفاء التفسيرية الذى هو قسم من الاسم يشير الى ان
اللام فيه للعهد الخارجى لا للجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون
الثانى عين الاول فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك
جاءنى رجل فاكرمت الرجل والمكرم ليس الا الرجل الجائى فى قوله فالمعرب
مبتدأ المركب خبره اشار اليه الشارح بقوله اى الاسم الذى ركب
فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة تقتضى
موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام فى اسم الفاعل واسم
المفعول موصول وان المركب اسم المفعول لفظا وفعل الماضى معنى

او غير مشابه له وقسم يكون مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكن يكون مشابها له صح

حصر عقلى

دوران

للمفعول

للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول مع غيره تركيبا يتحقق معه
عامله اى يوجد فى التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان العامل
لفظا او معنويا فيدخل فيه اى فى التعريف ما كان مركبا مع غيره
سواء كان مشابها لمبنى الاصل او لا مثل زيد قائم وهؤلاء الكائنة
فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء لان كلا منهما مركب تركيبا يتحقق
معه عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى وفى الثانى العامل اللفظى
بخلاف ما ليس بمركب اصلا اى قطعا فانه ليس بمعرب لان التركيب
شرط لان يكون الاسم معربا من الاسماء بيان لما فى قوله ما ليس المعدودة
صفة الاسماء اى الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء
حروف الهجاء وسواء كانت معدودة بلا عطف نحو الف باء تاء ثاء
او بالعطف نحو الف وباء وتاء وثاء موقوفا او لا او غير اسماءها بالعطف
نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف نحو زيد عمرو بكر موقوفا او لا
فانها مبنية عند المصنف وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا يتركب
تركيبا يتحقق معه عامله سواء كان ما اضيف اليه معربا كغلام فى غلام
زيد او مبنيا مثل غلامك فان جميع ذلك اى جميع المذكور من الاسماء المعدودة
بقسميها والاسماء التى لم يتحقق معها عاملها من قبيل المبنيات عند
المصنف لانه اشترط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم معربا وفى
تلك الاسماء لم يوجد لان فى القسم الاول انتفى عن اصل وفى الثانى انتفى
تحقق العامل معه ومع هذا الاصل فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد
البناء لانتفاء موجب الاعراب وهو المعانى المقتضية له الذى

لم يشبه صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف
ذى اللام اى لم يناسب تفسيره بلازمة لان عدم المشابهة يستلزم عدم
المناسبة مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب وصف المناسبة بالمؤثرة
احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما سيأتى الا ان مناسبة
لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر والتنوين لكون هذه
المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منع الاعراب مبنى الاصل بالنصب
لانه مفعول المشابهة ومضاف اليه الى غير معموله كمضارع مصر ولذا جعلت
اضافته معنوية اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة يعنى
اضافة المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون
المضاف صفة بيانية كما قلنا انفا والاضافة البيانية علامتها ان
يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم
هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هو الاصل وهو اى المبنى
الاصل ثلثة الماضى وانما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو
المعانى الثلثة وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون
لمشابهة الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتحة للخفة ولكونها اخا
السكون لكونها جزء الالف والامر بغير اللام لان الامر باللام معرب
مجزوم وانما بنى ايضا لانتفاء المذكور وعلى السكون لكون الاصل
فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما فى الماضى والحروف سواء كانت
اولا وانما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم
يوجد فيها المعانى الثلثة فبهذا القيد اى بقيد نفى المشابهة خرج

مبنى الاصل

عن التعريف

عن التعريف مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء وان كان مركبا بتركيب
يتحقق معه عامله لكونه اى هؤلاء فيه مشابها بالمبنى الاصل فى الاحتياج
يعنى ان الاسماء الاشارة للحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى
المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه كما يجئ فى بابه اى
باب المبنى او فى باب اسم الاشارة ولما اخذ المص التركيب فى تعريف
المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المص خالف الجمهور حيث لم
يشترطوا التركيب فيه ولبيان هذا الخلاف قال منبها واعلم ان صاحب
الكشاف الذى صنف المفصل فى النحو جعل الاسماء المعدودة الغير
المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر او مركبة
لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد وغلام بكر وغلام
عمرو يعنى العارية عن المشابهة المذكورة يعنى لم تكن ايضا مشابهة للمبنى
الاصل معربة يعنى اطلق الاعراب عليها وقال هى معربة قبل التركيب
ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى
حركات الاعراب والتنوين ونوع يختزل عنه الجر والتنوين كاحمد
ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل
لا يكون الا بالتركيب والمص جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ
التركيب فى تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده وليس النزاع
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف
يجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس
النزاع الخ فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت يعنى ليس

النزاع في المعرب اللغوي فان ذلك اي المعرب الذي هو اسم مفعول
يعني المعرب اللغوي لا يحصل بشيء من الاشياء الا باجراء الاعراب
بالفعل على اخر الكلمة لفظا او تقديرا بعد التركيب اي بعد ما تركيب
بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل بل النزاع
انما هو في المعرب اصطلاحا يعني هل يقال لزيد مثلا قبل التركيب
بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال له ذلك اصطلاحا
وعند المص لا يقال فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف يعني اكتفى
في تحقق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل
مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمص لم يكتف بمجرد الصلاحية
لاستحقاق اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل الاعراب بعد التركيب
ولهذا لم ياخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده
معربا بالصلاحية استحقاقه الاعراب بعده بخلاف المص فان عنده
يكون معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل وهو اي ما
اعتبره العلامة الظاهر من كلام الامام عبد القاهر الجرجاني و
اعتبر المص مع الصلاحية اي مع كونه صالحا للاعراب يعني لم يكن
مشابها لمبني الاصل حصول الاستحقاق يعني حصول استحقاق
الاعراب بالفعل وذلك لا يكون الا بعد التركيب ولهذا اي لكون
الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المص اخذ التركيب
في تعريفه اي تعريف المعرب حيث قال المركب الذي الخ واما وجود
الاعراب بعد التركيب في الكلمة بالفعل مثل جاءني زيد بالرفع
ورايت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر في كون متعلق بالوجود

الاسم

الاسم معربا يعني ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعني
اجري عليه بالفعل كما صورنا لك بكون الاسم معربا والا لم يكن معربا
وان كان مركبا مع عامله فلم يعتبره احد فيه من الفحول و الفحول
ولذلك اي لان وجود الاعراب في الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب
في كونه معربا غير معتبرة عند احد يقال لم تعرب الكلمة بعد التركيب
اي لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءني زيد بالوقف
ورايت زيد ومررت بزيد بالوقف وهي معربة اي حال كونها معربة
بالاصطلاح الاولى ان يكون هذه الجملة من تتمة المقول ولما ورد
ههنا سؤال وهو ان المص في تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم
يعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور من غيره الخطا اجاب الشارح
عنه بقوله وانما عدل المص اي اعرض لان العدول اذا تعدى بعن
يكون بمعنى الاعراض عما اي عن التعريف الذي هو المشهور وعند
الجمهور من بيان لما في قوله عما من ان المعرب عندهم ما اختلف
اخره باختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها
خلاف ما يعمل البعض الاخر وبين سبب العدول وعلته بقوله لان
الغرض يعني المقصود الاصلي من تدوين علم النحو وتاليفه ان يعرف
به اي بعلم النحو احوال اواخر الكلمة من حيث الاعراب والبناء و
الانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب
اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من
الاحوال في النوعين التي وقعت في التركيب العربي من الموصول
مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل لم يعرف لم يتبع من تتبع من باب

التفعل لغة العرب بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من ابائه
واجداده وقومهم او من قبيلته ولم يعرف عطف على من لم يتبع
احكامها بالسمع منهم اى من العرب بان كان عجميا الا انه وقع فيهم
او اختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم باختلاطه بهم من فصحائهم و
بلغائهم فصار من جملتهم فان العارف باحكامها اى احكام اواخر
الكلم فى التركيب او احكام لغة العرب كذلك اى بالتتبع لغتهم او
بالسمع منهم مستغن اى برئ عن تعلم علم النحو حيث لا يحتاج
اليه لحصول المقصود بالتتبع او بالسمع ولا فائدة له اى لذلك
الشخص العارف معتدا بها لانه يكون تحصيل الحاصل واذا لا يجهد
فى معرفة اصطلاحاتهم اى اصطلاحات النحاة او العرف فى المقصود
من معرفة المعرب اى من تعريفه مثلا انما قال مثلا لان هذا الحكم
من جملة احكامه عند المص كما اشار اليه فيما بعد ان يعرف مبنى
للمفعول لانه اى المعرب مما يختلف اخره فى كلامهم ان مع اسمها وخبرها
فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يعرف ليجعل اخره مختلفا
باختلاف العوامل فيطابق كلامهم اى كلام العرب لانه انما يستعمل
فى كلامهم باختلاف الاخر عند اختلاف العوامل لمعرفة اى معرفة
ذات المعرب متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره اى على معرفة
وصفه وهو اختلاف اخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات
والاختلاف صفة والذات مقدم على الصفة طبعا فناسب ان يقدم
ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب
الوضع الطبع فلو كان معرفة اى معرفة المعرب المتقدمة صفة المعرفة

المراد

المراد بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب فلو كان معرفة ذات المعرب
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف يعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف
وتعريفه به عطف تفسير وهو من عطف شيئين على معمولى عامل
واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفة
والضمير المعرب وقوله به على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى و
لو كان تعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف وجب جواب لو ان
يعرف المعرب اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعنى قبل ان يعرف
ذاته بغير ما عرفه الجمهور به بانه اى المعرب مما يختلف اخره يعنى
يجب ان يعرف قبل ان يعرف ذاته بان يقال المعرب ما اختلف
اخره باختلاف العوامل ليعرف مبنى للمفعول انه اى المعرب مما
يختلف اخره وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها قائمة
مقام الفاعل ليعرف فيلزم تقدم الشئ على نفسه المراد بالشئ
ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور
وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة على
المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع
فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح
فينبغى ان يعرف ويبين ذاته اولا اى قبل ان يعرف انه مما يختلف
اخره بغير ما عرفه به الجار متعلق بقوله ان يعرف الجمهور و
يجعل عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضا اى وينبغى اى يجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه لان احكامه كثيرة وهذا الحكم
من جملة احكامه كما فعله المص ليفيد زيادة معرفة به كما فعله

في الاسم عرفه اولا تقريبا بعض خواصه من اللفظية والمعنوية
وحكمه اي من جملة احكام المعرب ليشير الى ان الاختلاف المذكور
الحكمي من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه واثاره
المرتبة عليه اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المرتب على صفة
الاعراب واشار ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير
للجنس لا للاستغراق بقول المعنى انه بعض حكمه من حيث
هو معرب يعني لا من حيث ذاته بل من حيث وصف وهو
الاعراب **ان يختلف اخره** اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا
نصب على التمييز عن نسبة الاختلاف الى الاخر اي من حيث
الذات او على المصدرية بخلاف المضاف اي اختلاف ذات الجار
في بان يتبدل متعلق بالاختلاف حرف بحرف اخر حقيقة
نصب على التمييز عن نسبة التبدل الى الحرف اي من حيث الحقيقة
او على المصدرية اي تبدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل
جاءني ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو وفي النصب تبدل
الى الالف مثل رايت اباه وفي الجر يتبدل الالف الى الياء مثل
مررت بابيه فانظر الى ان الحرف في الرفع الواو فيتبدل ذاته
في النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته في حالة الجر الى
الياء او حكما اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه
والتبدل الحكمي في التثنية والجمع المذكر السالم لان في التثنية
يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف
وفي حالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة

النصب بالياء ايضا الا انه في حكم الالف مما سيجيء وفي الجمع
المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل
حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء
فيه ايضا في حكم الالف اذا كان اعرابه اي المعرب بالحروف
او صفة عطف على ذاتا واعرابه كاعرابه على التوجيهين بان
يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اعرابهما كاعراب
اخويهما في القسم الاول اذا كان اعرابه بالحركة والتبدل الحقيقي
في الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ودفعها التي في قولنا
جاءني زيد الى صفة المفعولية ونصبه حالة النصب مثل رايت
زيدا وهي الى صفة الاضافة وجره في حالة الجر مثل مررت بزيد
والحكمي في مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر
حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه في حكم الفتحة
في غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة
ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه في حكم الكسرة **باختلاف
العوامل** اللام فيها للجنس اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
اي على المعرب في العمل متعلق باختلاف العوامل يعني اختلاف
العوامل لا يكون الا في العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا الجار
متعلقا به ايضا بقوله بان يعمل بعض منها اي من العوامل خلاف
ما يعمل البعض الاخر منها يعني بان يعمل بعض منها الرفع وبعض اخر
منها النصب وبعض اخر منها الجر كما تقول جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد وانما خصصنا اختلافها اي اختلاف العوامل

بكونه اى بكون الاختلاف واقعا فى العمل مع انه مذكور فى كلام المص
مطلقا غير مقيد لئلا ينتقض ذلك الاختلاف بمثل قولنا ان زيدا
مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى
زيد فى هذه الصور جمع صورة اى فى هذه الامثلة مختلف بالكلية
يعنى ان العامل فى زيد فى المثال الاخير اسم يعنى ضارب والفعلية
وفى المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت والحرفية وفى المثال
الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل
وفيه نشر على خلاف اللف مع ان اخر المعرب الذى فى هذه الصور
وهو زيد لم يختلف باختلافها وفى بعض النسخ باختلافه بصيغة
التذكير وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف
فى العمل جائز ولهذا قيده بقوله فى العمل **لفظا او تقديرا** تفصيل
لاختلاف الاخر اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او اختلاف العوامل
اى سواء كانت ملفوظة او مقدرة نصب على التمييز عن النسبة
اما بمعنى الفاعل كهذا اى يختلف لفظ اخره او تقديره بالرفع
لانه معطوف على لفظ اخر وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثل قوله
واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل شيب رأسى واما بمفعول
كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض ونصب
على المصدرية بحذف مضاف اى يختلف اختلافا لفظا واختلاف
تقديرا ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقال لمثل هذا
عند ارباب المعانى مجاز الحذف والاول يعنى النصب على التمييز
اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما

وتفسيرا

وتفسيرا وهو اوقع فى النفوس بخلاف الثانى والاختلاف لفظا اما
بالحركة كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما
بالحرف نحو جاءنى ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وتقديرا وهو
اما بالحركة المقدرة كما فى قولك جاءنى فتى ورايت فتى ومررت
بفتى فان اصله فتى بالرفع والتنوين وفتيا بالنصب والتنوين وفتى
بالجر والتنوين انقلب الياء الفا لان الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها
تقلب الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التى هى
منقلبة عن حرف الاعراب فصار الاعراب تقديريا لكون محل الاعراب
الذى هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى ابو العباس
ورايت ابا العباس ومررت بابى العباس والاختلاف اللفظى والاختلاف
التقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه اى الى
التعميم فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا او صفة وفسرناه بما لاح الينا
فارجع اليه لئلا ينتقض بغير المنصرف فى مثل قولنا رايت احمد ومررت
باحمد بالفتحة فى حالة النصب والجر وبالمثنى والجمع المذكر السالم فى
قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين حال كونهما مثنى يعنى بفتح ماقبل
الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر وحال كونهما
مجموعا يعنى بكسر ما قبلها للجمع المذكر السالم الاول حالة نصب والثانى
حالة جر فانه اى الشان قد اختلف مبنى للفاعل العوامل الجمع ههنا
ما فوق الواحد فيه اى فى الجمع المذكر من القولين يعنى غير المنصرف
والمثنى والمجموع ولا اختلاف فى اخر احمد حقيقة نصب على التمييز
لان الاخر فيهما مفتوح بل الاختلاف فيه حكما فان فتحة احمد بعد

3

الناصب حقيقة لانها علامة النصب وتلك الفتحة بعد الجار علامة
الجر لانها في حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامها الفتحة فتكون الفتحة
في حكم الجر ولهذا يكون في حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا وكذا الحال
في التثنية والجمع فان الياء فيهما بعد الجر علامة الجر حقيقة لان الاختلاف
من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقي وهو ظاهر وبعد
الناصب علامة الناصب لان الياء فيه في حكم الالف لان نصبه لما كان
اعرابه بالحروف بالالف فيكون الياء في حالة النصب في حكم الالف
لكونها بدلا عنها فاخر المعرب في هذه الصور المذكورة يختلف
باختلاف العوامل حكما لا حقيقة تدخل مثل هذا المعرب في الاختلاف
لكونه عاما فان قلت هذا السؤال نشاء من قوله وحكمه ان
يختلف الخ يعني اذا كان حكم المعرب هكذا فان الخ صدده بالفاء
كانه جواب شرط مقدر كما قدرناه لا يتحقق الاختلاف في اخر
المعرب الجار متعلق بقوله يتحقق ولا زائدة للتاكيد ولا في العوامل
ايضا يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد
الاختلاف ايضا في اخر المعرب لان اختلاف اخره يتوقف على اختلاف
العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف في العمل اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله متعلق بقوله
ركب ابتداء منصوب على الظرفية يعني اذا ركب اخر ذلك البعض مع
عامله اللفظي والمعنوي في اول الامر من غير ان يركب قبله او بعده
بعامل مثل نقول بالعامل الرافع جاءني زيد وتسكت عليه او تقول
بالعامل الناصب مثل رايت زيدا وتسكت او بالعامل الناصب مثل

رايت

ليت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوي مثل زيد قائم الى غير ذلك
ولا يترتب عليه اي على ذلك المعرب المركب ابتداء الاعراب كما صورنا
لك بل يتحقق ويوجد هناك اي في تركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبني الاصل حدوث الاعراب بدخول العامل لانه قبل
دخوله لم يكن فيه اعراب لانه عند المصر مبني فلما دخل عليه العامل صار
معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدث قلت في جواب هذا اي الحدوث
الاعراب بدخول العامل عليه حكم اخر من احكام المعرب في الاختلاف
اي في اختلاف اخره باختلاف العوامل حكم اخر يعني غير هذا
الحكم فلو لم يدخل احد الحكمين المتغايرين في الاخر لا فساد فيه اي
في عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا انتفت الاحكام ولو لم
يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا فساد في عدم دخول بعضها فان
للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا اذ المذكور ههنا ليس الا احكام
واحد من احكامه فليكن هذا الحكم اي حدوث الاعراب بدخول
العامل ايضا كالاحكام الكثيرة من هذا القبيل اي من جملة الاحكام
التي لم تذكر ههنا غاية الامر اي حاصل الجواب ان هذا الحكم
وهو قوله وحكمه ان يختلف اخره بالاصل الصواب ان لا يكون
من خواصه الشاملة اي من خواصه المحيط جمع الخواص بحيث
لا يوجد شيء منها الا دخل فيها حتى يرد انه لم يدخل فيها هذه
الخاصة وخرجت بل ليس الا احكام من جملة احكامه كما اشار اليه
الشارح بقوله اي من جملة احكامه بان يراد بمن التبعيضية ولما
فرغ من تعريف المحل شرع في تعريف الحال فقال الاعراب ورده

عقيب المعرب لمناسبة الحالية والمحلية ما اى حركة او حرف اشار
به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة اختلف اخره الجملة صفة
اى اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة قد سبق اعرابهما او
تفصيلهما به اى بتلك الحركة او الحرف نبه اولا على كون ما موصوفة
وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة او الحرف لانه عرف
الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم الموصوفية لانها انسب
فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فى الجنس التنكير ولكونه جنسا
وحين يراد مبنى للمفعول من اراد يريد بما الموصولة الحركة او الحرف
لا يراد مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفى بعض النسخ لا يرد مبنى
للفاعل من ورد يرد ورودا اى لا يرد السئوال العامل والمقتضى لانه يتعين
حين ارادة المعين ارادة غيره ولانه لا يجوز ان يراد بلفظ معناه
فى حالة واحدة وحيث اريد بلفظة الحركة او الحرف لا يراد غيرهما
ولو بقيت على عمومها بان فسرت بقوله اى شئ فح يكون الشئ
عاما حيث يشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى خرجا اى العامل
والمقتضى بالسببية المفهومة من قوله به لان الباء فيه للسبب والباء
السببية ما يكون مدخولها سببا كما فيما نحن فيه لان الحركة او الحرف
سبب للاختلاف فان المتبادر من السبب السبب القريب خبر ان اى
ما له نوع تأثير فى السبب لا التأثير المقام والعامل والمقتضى اى مقتضى
الاعراب وهو المعانى الثلثة كل واحد منهما سبب للاختلاف الا انه
من الاسباب البعيدة اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلثة القريب
وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو مقتضى الاعراب يعنى الفاعلية

سبب اختلاف ٣

والمفعولية

يعنى اى اخر المعرب من هو معرب

والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا او
معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة
وتعلقا من غيره وبقيد الحيثية خرج حركة ما اضيف الى ياء المتكلم
نحو غلامى ودارى وثوبى وغيرها لانه اى ما اضيف اليها معرب على
اختيار المص وهو الاصح لان فيه ثلث مذاهب معرب واعرابه تقديرى
ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولا مبنى وهذا
اضعف المذاهب لكن اى الا ان اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب
الذى اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح
الاعراب ايضا ليس من حيث انه معرب اذ لو كان كذلك لم يكن حاصلا
قبل العامل بل الاختلاف فيه ليس الا من حيث انه معرب ما قبل ياء
المتكلم فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون
لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها
اجتمع ساكنان فحرك بالكسر دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل
فى تحريك الساكن ولانه اذا ضم او فتح يلزم الثقل او تغيير الياء
فهذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمة
فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل وبهذا القدر اى
بقوله ما اختلف اخره به تم حد الاعراب اى تعريفه حال كونه جمعا
اى جامعا لافراده ومنعا اى مانعا عن دخول غيره فيه لكن اى الا
ان المص اراد ان ينبه على فائدة وضع الاعراب وهى تمييز بعض المعانى
عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجبا
او ناف او مستفهم ولم يتميز المعانى الثلثة بعضها عن بعض واما

اذا نصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان
عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فتميز المعاني بعضها
عن بعض ففهم اليه اى الى الحد قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهي التميز وكانه اراد هذا المعنى
اى التنبيه على فائدة وضع الاعراب حيث قال في شرح هذا الكتاب يريد
هذا يعني قولي ليدل على المعاني المعتورة عليه من تمام الحد لانه عطف
على مفعول اراده وهو قوله هذا المعنى خارج عن الحد اى مراده هذا
المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بانه
قال واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني يكون اللام متعلق
بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا في الحد وهو اختلف يعني
المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلق به قوله وضع الاعراب
المفهوم صفة لقوله وضع الاعراب المفهوم صفة لقوله وضع الاعراب
بتقدير هذا اللفظ من فحوى الكلام اى من معناه ثم علل النفي بقوله
فانه اى تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم غاية البعد لانه لا نظر الى وضع
الاعراب لا قصدا ولا تبعا قوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلق
بقوله وضع بعيد عن الفهم في غاية البعد واللام حينئذ في قوله ليدل
متعلق بقوله اختلف آخره يعني المعنى اختلف آخره ليدل الاختلاف
اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب فرجح هذا بقرب المرجع او ما به الاختلاف وهو
الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم
ما دل على معنى فرجح هذا بكونه اصلا في الاختلاف وسببا دالا على المعاني

جمع

جمع معنى المراد بها ههنا ما فسره الشارح بقوله يعني بها الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة بالجر على صيغة اسم الفاعل صفة المعاني
فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من المعاني المعرب وعلى صيغة اسم المفعول
المعنى ليدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعاني في المعرب وعدم استقرارها
فيه الا ان اعتبار الاخذ في المعاني انسب ولذا ذهب الشارح اليه عليه
اى على المعرب متعلق بالمعتورة بناء على تضمين مثل معنى الورود
او الاستيلاء التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا
والمضمن حالا تقديره ليدل على المعاني المعتورة حال كونها واردة
مستولية على المعرب الثاني ان يكون الاصل زائلا والمضمن اصلا
تقديره على المعاني الواردة والمستولية عليه وبين معناها اللغوي
بقوله يقال اعتوروا الشئ من الافتعال وتعاوروه من التفاعل اى
تداولوه اى اخذه اى اخذ ذلك الشئ جماعة واحدة منها فرد واحد
من الجماعة وهو بدل البعض من الكل بعد واحد يعني بعد اخذ فرد واحد
وفرغ منه وفي الصحاح تداولته اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية
دست بدست كردن چيزى برى على سبيل المناوبة متعلق بقوله اخذه
واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثاني نائبا عن الواحد الاول في
البدلية اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر لا على سبيل الاجتماع فاذا
تداولت المعاني المقتضية للاعراب اى تعاقبت على المعرب اى على محل
واحد هو الاسم المعرب حال كونها متعاقبة متناوبة غير مجتمعة في محل
واحد هذه احوال مترادفة او متداخلة على ما سيجيء لتضادها
اى لكون المعاني متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة

والاولى تعارض الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخويهما لان
الفاعل من حيث انه فاعل لايكون مفعولا ولامضافا اليه والمفعول ايضا
من حيث انه مفعول لايكون مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه
مفعول لايكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف
اليه لايكون احدهما فينبغى ان يكون علاماتها وهى الرفع والنصب والجر ايضا
اى كالمعانى كذلك اى ينبغى ان يكون متعاقبة متناوية غير مجتمعة لان
الاسم يجب ان يكون على حسب المسمى فوقع بسببها اى بسبب المعانى المختلفة
اصلا اختلاف فى اخر المعرب لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف المسبب
فوضع اصل الاعراب على اخر المعرب واصل الاعراب انما ان يكون بالحركات
واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر
الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحرف للدلالة على
تلك المعانى اى ليكون دالا عليها لانها معانى خفية تستدعى علايم
ظاهرة يستدل بها عليها لان الخفى يقتضى علامة ظاهرة يعرف بها
ووضع ذلك الاصل والفرع ايضا بحيث يختلف به اى باصل الاعراب
اخر المعرب لاختلاف تلك المعانى اللام للتوقيت اى وضع اصل الاعراب
وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع اخر المعرب عند اختلاف
المعانى الثلثة وانما جعل الاعراب اصلا كان او فرعا فى اخر الاسم المعرب
مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون
اسبق فهو احق واولى والاوسط اولى به لان خير الامور اوسطها ولانه يكون
احق لانه لم يكن فيه افراد وتفريط كما فى طرفيه اعلم ان الاخر اما ان يكون
حقيقة كما فى الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا فى الاخر حقيقة واما ان يكون

حكما كما فى الاعراب بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع
بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل لان نفس الاسم يدل على المسمى كما قيل الاسم
ما ابناء عن المسمى والاعراب يدل على صفته يعنى الفاعلية والمفعولية
والاضافة ولاشك ان الصفة متاخرة عن الموصوف لكن الصفة غالبا
اما مخصصة للموصوف كما فى النكرات او موضحة له كما فى المعارف والمخصص
او الموضح لايكون الا بعد ما خصصه او وضحه فالانسب ان يكون الدال
عليها اى على الصفة ايضا كما ان الصفة متاخرة عن الموصوف متاخرا
عن الدال عليه اى على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول وهو اعلال الاعراب
لغة ماخوذ من اعرب اذا اوضح فالاعراب لغة الايضاح سمى العلامات

اعراب

الدالة على المعانى به مجازا بعلاقة التشبيه فان الاعراب اى المسمى به حركة
او حرفا يوضح المعانى الثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة المقتضية لانها
لانها خفية تقتضى علايم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب
علامة دالة عليها او هو ماخوذ من عربت من باب علم معدته بفتح
الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهى
للانسان كالكرش لسائر الحيوان اذا فسدت تلك المعدة يعنى اذا تغيرت
فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار
اعراب بمعنى ازال او ازال فساد المعدة ولذا قال الشارح على تقدير
ان يكون الهمزة فى اعراب للسلب فيكون معناه اى معنى الاعراب
فى اللغة ازالة الفساد يسمى كل واحد من العلامات الثلثة
الدال على المعانى الثلثة به اى بالاعراب بعلاقة التشبيه لانه
اى ما سمى بالاعراب يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض

اى لا مطلق الاعراب بل اعراب الاسم

وانواعه اى انواع اعراب الاسم لا مطلق انواع الاعراب لان
البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب
مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء
فاشتراك الاسم والفعل فى الرفع والنصب فافترقا فى الجر والجزم
فاعطى الاول للاول والثانى للثانى ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم
خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم
الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا ثلثة
نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لا
يقال وانواع الاعراب رفع ووجهه تقديم الربط على الحكم مثل
السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت فى الثلثة لان
المعانى المقتضية للاعراب ثلثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا
ليكون الدال على قدر المدلول والا لزم الاشتراك اذا كان الدال
اقل والترادف اذا كان اكثر فينبغى ان يكون الانواع ثلثة رفع
سمى رفعا لان الرفع فى اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى
عند التلفظ به ولرفعة مرتبة بين اخويه ونصب سمى به لان النصب
فى اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به لانه
ينتصب الفضلة من غير احتياج اليها فى الكلام وجر سمى به لان
عامله يجر الفعل الى الاسم هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
الاعرابية هى الضمة فى جاءنى زيدٌ والفتحة فى رايت زيداً والكسرة
فى مررت بزيدٍ والحروف الاعرابية التى هى الواو فى ابوك والالف فى
اباك والياء فى ابيك ولا تطلق لا حقيقة ولا مجازا على الحركات البنائية

مقتضى اعراب

اصلا

اصلا اى قطعا سواء كانت فى الاواخر والاوائل والاواسط بخلاف الضمة
والفتحة والكسرة مع التاء فى كلها فانها مستعملة فى الحركات البنائية
مثل حيث واين وجير ونزال غالبا وتستعمل ايضا فى الحركات الاعرابية
على قلة واما هذه الاسماء التى تكون بلا تاء فى اواخرها مختصة بالحركات
البنائية ولا تستعمل فى غيرها سواء كانت فى الاواخر اولا وفى الهندى
وانما قال ههنا انواعه وفى المبنيات القابه لان كل واحد من الرفع و
النصب والجر دال على نوع من المعانى فلما كانت المدلولات انواعا كانت
المدلول عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات
البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء الى ههنا كلامه فالرفع
الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع من انواع
الاعراب الاسم فتكون للعهد الخارجى حركة كان اى الرفع فالتانيث
باعتبار الخبر كما فى الاعراب بالحركات او حرفا كما فى الاعراب بالحروف
علم الفاعلية اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للعلاقة فقط
اذ لو كان كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعل لكونه اخصر واول على
المقصود اى علامة كون الشئ اى الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم
مثل قولك اعجبنى ان ضربت فاعلا فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه
اللغوى وهو العلامة والى ان الياء فى قوله فى الفاعلية مصدرية حقيقة
تمييز او منصوب على انه صفة اى فاعلا حقيقيا وحكما عطف على
حقيقة على التوجيهين ليشمل اللام فيه متعلق بالتعميم اى وانما
عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقى والفاعل الحكمى بقولنا حقيقة
او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات الملحقات بالفاعل

لان الرفع حقيقة في الفاعل لكونه اصلا في المرفوعات وما عداه منها
ملحق به ايضا اى كما يشمل الفاعل اصلا كالمبتداء والخبر وغيرهما كخبر
بان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس **والنصب**
الذى هو من انواع اعراب الاسم حركة كان النصب كالاعراب بالحركات
او حرفا كالاعراب بالحروف **علم المفعولية** اى علامة كون الشيء اى
الاسم وانما قال كون الشيء ليشمل مثل رأيت انه قائم مفعولا حقيقة
كالمفاعيل الخمسة او حكما ليشمل المنصوبات الملحقات المسبقة بها في كونها
فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواته
واسم باب ان واسم لا المتبرئة وخبر ما ولا المجازية **والجر** الذى هو من
انواع الاسم ايضا حركة كان الجر او حرفا **علم الاضافة** اى [علامة] كون الشيء
ليدخل فيه مثل اعجبني اشتهاء ذاتك عالم اى علامة كون الاسم مضافا
اليه حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية
لا لعدم وجودهما اما الحقيقي فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية
والمجرور بالحروف الغير الزائدة واما الحكمي فكالمضاف اليه بالاضافة
اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد واذا كانت الاضافة بنفسها اى
بصيغتها مصدرا من باب الافعال لم يحتج اما مبنى للفاعل فاعله
ما استكن فيه راجع الى المصدر او مبنى للمفعول وقوله الى الحاق الياء
المصدرية مفعول ما لم يسم فاعله اليها اى الاضافة كما احتيج الى الحاقها
الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر
واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها في اخويها مصدرية كما
احتيج الى الحاقها في الفاعلية والمفعولية لكون صيغة كل واحد منهما

غير

غير مصدر وانما اختص الرفع بالفاعل وما الحق به واختص النصب
بالمفعول وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا لان الرفع ثقيل
لاحتياجه في التلفظ الى تحريك الشفتين ولان ما تولد منه الواو وهو
اثقل الحروف والفاعل قليل والقليل يكون خفيفا لانه واحد ولانه
معمول ما هو الاصل في العمل وملحقاته ايضا قليلة وهي خمسة فاعطى
الثقيل الذى هو الرفع القليل الذى هو الخفيف للتعادل ولمناسبة الرفع
الفاعل في القوة والنصب خفيف لانه فتحة وهي جزء الالف واخوا السكون
والمفاعيل كثيرة والكثير قد يثقل لانها خمسة في الفعل المتعدى و
اما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انهما فرعا المتعدى
وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة فاعطى الخفيف
الذى هو النصب للكثير الذى هو المفاعيل ولمناسبة النصب المفعول في
الضعف ولما لم يبق للمضاف اليه علامة لما عرفت ان العلامات ثلثة
والمعاني ايضا ثلثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذه المناسبة في كل
منهما وبقي علامة الجر للمضاف اليه عين الجر جعل اى الجر علامة له اى
للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول
لان الاول قليل لانه واحد والثاني كثير لانه خمسة وهو متوسط
بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن
اعطاء الجر اليه ضروري **العامل** احتاج الى بيانه لاحتياج المعرب
اليه لاعتبار العامل في مفهومه ولذكره في الحكم المعرب الا انه اخره
عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي للاعراب
والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث في الاسم والعامل

اسمه عامل

المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب
لفظيا كان العامل وسماعيا كان ذلك العامل اللفظي او قياسيا
او معنويا ما به الباء السببية متعلقة بقوله يتقوم قدمت للحصر
اى يحصل بسببه لا بغيره تفسير باللازمة لان التقوم يلزمه الحصول
المعنى المقتضى اسم فاعل اى يحصل معنى بريد ان اللام للعهد الذهنى
وهو فى قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله من المعانى
الثلثة المعتورة اى المستولية والواردة على المعرب المقتضية صفة
المعانى للاعراب ليكون علامة دالة عليها لما سبق انها معانى حقيقية
تستدعى علايم ظاهرة يستدل بها عليها ففى قولك جاء زيد الفاء
للتفسير والايضاح والجار ظرف مع متعلقه صفة لجاء جاء عامل
تقديره فجاء اى لفظ جاء الذى هو فى قولك جاء نى زيد عامل فى زيد
اذ به اى بسببه حصل لا بغيره معنى الفاعلية فى زيد وهو المجيئ القائم
بزيد فيكون زيد به جائيا فجعل الرفع الذى كان علم الفاعلية علامة لها
اى لمعنى الفاعلية الحاصلة فى زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها
وفى قولك رأيت زيدا رأيت اى لفظ رأيت الذى فى قولك رأيت زيدا
عامل فى زيدا اذ به حصل معنى المفعولية فى زيدا وهو كونه مرئيا فجعل
النصب الذى كان علم المفعولية علامة لها اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك
المعنى بها لان الشئ يعرف بعلامته وفى قولك مررت بزيد الباء الذى
فى قولك مررت بزيد عامل فى زيدا ذ به اى بالباء حصل معنى الاضافة
وهو كون زيد مجرورا به فى زيد فجعل الجر الذى كان علم الاضافة علامة
لها اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانها خفية

لما فرغ

لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل ما اقتضاه
العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلث وتارة
يكون بالحروف الثلث وتارة يترك من الحركات الفتحة وتارة الكسرة
ومن الحروف تارة الالف وتارة الواو وهذه اقسام ستة شرع فى
بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات
الثلث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء فالمفرد المنصرف
اى اعراب الاسم المفرد المنصرف الذى لم يكن مثنى اى تثنية ولا جمعا
لان المفرد يقابل المثنى والجمع ولا غير منصرف لانه اذا كان مثنى
او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف فى التثنية وبعض الجمع واما
بالحركات ولا يكون ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة
كزيد ورجل او مشتقا مثل ضارب ومضروب وكذا اى كالمفرد
المنصرف الجمع المكسر المنصرف اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه
اى فى ذلك الجمع سالما لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون
الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان
فان اعرابه بالحركات لكن يكون ناقصا ولم يكن غير منصرف ايضا
لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات
الا انه ناقص اذ ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة فقط كرجال او
مع زيادة ونقصان كطلبة جمع طالب كنا صر ونصرة فالاعراب
فى هذين القسمين اعنى فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
من الاسم لكون البحث فيه على الاصل لان الاصل فيه ان يكون بالحركات
التامة من وجهين احدهما اى احد الوجهين ان الاصل فى الاعراب

ان يكون بالحركة لكونها اخف والاعراب فيهما اى فى هذين النوعين
بالحركة كما سيأتى والثانى انه اذا كان الاعراب فيهما بالحركة لكونها
اصلا واخف فالاصل فيهما ان يكون الاعراب فيهما بالحركات الثلث
الضمة والفتحة والكسرة فى الاحوال الثلث الرفع والنصب والجر
ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان والحال ان الاعراب
فيهما اى هذين النوعين بالحركات الثلث كما مر فى الاحوال الثلث
كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يتم ناقصا ولكون
اعرابهما اصلا من وجهين اقدمهما على سائر الانواع فالاعراب
فيهما فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدا بتقدير المضاف
كما قدرناه هناك بالضمة الجار والمجرور خبر المبتداء رفعا اى
حالة الرفع اى حالة كونه مرفوعا والفتحة نصبا من قبيل العطف
على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المصر
مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو اى حالة النصب اى حالة كونه
منصوبا والكسرة جرا اما معطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه
اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا اى حالة الجر اى حالة
كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا
على الظرفية اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف بتقدير المضاف
وهو قوله حالة ويحتمل النصب على الحالية اى ويحتمل ان يكون
منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق
اى حال كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ويحتمل ايضا النصب على
المصدرية اى رفع رفعا ونصب نصبا وجر جرا والجملة حال بتقدير

قد والضمير وحده والعامل فى الحال على كلا التقديرين معنى الفعل
المستنبط من الظرف المستقر فالقسم الاول وهو المفرد المنصرف
مثل جاءنى زيد بالضمة حالة الرفع ورأيت زيدا بالفتحة حالة النصب
ومررت بزيد بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى رجل ورأيت رجلا
ومررت برجل والقسم الثانى وهو الجمع المكسر المنصرف مثل جاءنى
رجال وطلبة ورأيت رجالا وطلبة ومررت برجال وبطلبة
والثانى من الثلثة التى تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة
فقط وهو لشئ واحد جمع المؤنث السالم صفة الجمع قدمه لانه اوضح
لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف
غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء
من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا
وهو اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به ما اى جمع يكون بالالف و
التاء سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى
ضاربة او مذكرا نحو مسجلات فى مسجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء
كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات او غير صفة مثل زينبات
ومسجلات احترز به اى بالسالم عن الجمع المكسر اذ يصح ان يطلق
عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم
فانه قد علم حاله او سيعلم وعن جمع المذكر السالم بقوله المؤنث
فانه سيعلم بالضمة خبر رفعا اى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا
او رفع رفعا والكسرة نصبا اى حالة النصب وجرا اى حالة الجر
ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا فان النصب فيه اى فى جمع

دبو يا يكون بالالف والتاء
قيدنده مسجلات مع [illegible]
[illegible]

المؤنث السالم تابع للجر ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون
النصب متروكا فيه اجراء مفعول له لقوله تابع للفرع الذى هو جمع المؤنث
السالم على وتيرة و تو تير و تيرة من باب ضرب الطريقة اى على طريقة
الاصل الذى هو جمع المذكر السالم لان المذكر اصل مفردا كان او جمعا
فان النصب فيه اى فى الجمع المذكر السالم تابع للجر كما سيجئ ذكره اى
وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية
النصب الجر فى الجمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع
على الاصل لان الاصل مع كونه فرعا اعرب بالحركات التى هى الاصل فى
الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا
لم يحمل نصبه على الجر كما فى الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا
للاصل من جهتين فيلزم زيادة المزية مثل جاءتنى مسلمات و
زينبات بالضمة ومررت بمسلمات و زينبات بالكسرة جرا
اصلا ورايت مسلمات و زينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا
والثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة
وهو باعتبار النوع شئ واحد الا انه يكون مفردا وجمعا مكسرا
وهو **غير المنصرف** مبتداء **بالضمة** خبر **رفعا** اى حالة الرفع **و**
الفتحة نصبا اى حالة النصب **وجرا** اى حالة الجر ويجوز فيهما
الوجهان اللذان سبقا فالجر فيه اى فى غير المنصرف متروك لانه
تابع للنصب فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر فيه متروكا
كما سنذكره اى وجهه لانه لما ترك جره ليشبه الفعل باعتبار
الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما نحو جاءنى

احمد رفعا ورايت احمد نصبا ومررت باحمد كذلك ولما فرغ من
بيان ما هو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب
فيه تاما او ناقصا شرع فى بيان ما هو الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام
الاول ما استوفى الحروف الثلثة الواو والالف والياء وهى الاسماء
الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة
الى غير ياء المتكلم على ما سيذكر فقال **اخوك وابوك وحموك**
بكسر الكاف لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم
والخلقة والوطئ ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب الكسرة
فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر لان الحم فى اللغة قريب المرأة
من جانب زوجها لا من جانبها كابيه وابنه وبنته واخته وغير
ذلك مذكرا كان او مؤنثا قريبا او بعيدا فلا يضاف الحم الا اليها ولذا كسر الكاف لكونه
كناية عن المؤنث **وهنوك** والهن فى اللغة الشئ المنكر صفة الشئ
اسم مفعول من انكر الذى يستهجن مبنى للمفعول اى يستقبح
اى يكون قبيحا او مكروها ذكره نائبه وهو ثلثة اما فى الذات كالعورة
من الرجل والمرأة واما فى الصفات الذميمة اى المذمومة كالحسد
والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها واما فى الافعال القبيحة
كالقتل بغير الحق والزنا وشرب الخمر وغيرها وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات ولكن لا مطلقا بل واوية لان اصل كل واحد اخو
وابو وحمو وهنو بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وهنوان
وتصغيره على اخيو وابيو وحميو وهنيو لان التثنية والتصغير
ترد الشئ الى اصله فيعلم انه واوى ويائى فحذفت الواو على غير

القياس لمجرد التخفيف فبقي بعد الحذف اخ اب وحم وهن واذا
اضيف كل واحد منهما الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار
اعرابا و**فوك** وهو اجوف لكن لا مطلقا بل واوي لامه هاء اذ اصله
فوه بسكون الواو ومثل حول بدليل افواه لان الجمع يرد الشيء الى اصله
حذفت الهاء نسيا كما حذفت الواو في البواقي وقلبت الواو ميما
وجوبا في حال الافراد سيأتي تفصيله واذا اضيف الى غير ياء
المتكلم عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك و**ذو مال** وكذا مثناه
وجمعه وتانيثه وهو لفيف مقرون كان عينه ولامه حرفي علة
لكن هنا يكونان بالواوين يعني في عينه واو وفي لامه واو اخرى
مثل شو واذ اصله ذو وحذفت العين يعني الواو الاولى كراهة
اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعني الواو الثانية وهذا هو
الاصح لان اللام محل التغيير ولاتباع اخواته فبقي ذو ومثل يد ودم
اذا اضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته
الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذو مال فاسكن الواو
تخفيفا فضم الذال في الرفع لاجل الواو وبقي على حاله في حال النصب
لاجل الالف وكسر في حال الجر لاجل الياء وانما اضيف ذو الى الاسم
الظاهر مخالفا لاخواته دون الكاف يعني كان لازما يضاف الى الكاف
لموافقة الاخوات كما وافقت في ان يكون اعرابها بالحروف لانه اي
ذو لا يضاف الى شيء الا الى الاسماء الاجناس كالمال والعلم و
الضمير مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سيأتي ان ذو وضع
لان يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا

اسم

اسم الجنس صفة لشيء ولم يتيسر لهم ذلك جيء لابقال جاءني
رجل مال وضعوا ذو واضافوه اليه فقالوا جاءني رجل ذو مال
ولاجل هذه العلة ان ذو لا يضاف الا اليه فاعراب هذه الاسماء
الستة فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ بحذف المضاف
والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها
يعني يكون اعرابها بالحروف سواء اضيف الى الكاف او الهاء
او الاسم الظاهر **بالواو** خبر رفعا اي حالة الرفع **والالف** نصبا
اي حالة النصب **والياء** جرا اي حالة الجر فاستوفى كل ذي حق
حقه ولكن لا يكون هذه الاعراب فيها مطلقا بل يكون فيها حال كونها
مكبرة اسم مفعول من باب تفعيل هذه التفسير اذ مصغرها معربة
بالحركات يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها
ملحقة بالاسم الصحيح وان لم يكن صحيحا بنفسها كدلو وظبي
نحو جاءني اخيك بالضمة رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان
الواو والياء اذا اجتمعت في كلمة وكانت الاولى منهما ساكنة تقلب
الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التي للتصغير في الياء
الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد
والسابق ساكن ورأيت اخيك بالفتحة نصبا واصله مثل مامر ومررت
باخيك بالكسرة جرا او موحدة عطف على مكبرة اي يكون اعرابها
كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل اذ
المثنى منها والمجموع صحيحا او مكبرا منها معرب باعراب التثنية
يعني بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون الو

فيهما متروكا نحو جاءني اخواك ورايت اخويك ومررت
باخويك واما اعراب الجمع ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو
رفعا نحو جاءني ابونه والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ويكون
الالف متروكا نحو رايت ابين ومررت بابين وان كان المكسر يكون
اعرابه بالحركات بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني
اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة وانما لم يصرح المص بهذين
القيدين مع انهما قيدان لازمان اكتفاء بالامثلة لان الامثلة ومررت [وارد]
مكبرة وموحدة ولئلا يكون استعمالهما مصغرا وتثنية وجمعا اقل
والاقل لا حكم له ولان تثنيتها وجمعها مصححا ومكسرا يعلم من اعراب
المثنى والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا ومضافة
عطف على قوله مكبرة وموحدة لانها اى لان هذه الاسماء اذا كانت مكبرة
وموحدة ولم تكن مضافة اصلا يعني لا الى الياء ولا الى غيرها بل [ولكن]
كانت مقطوعة عنها غيرها فانها لا تنقطع عنها فاعرابها ح بالحركات
يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منفردة
نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة
لكون مضافة ليكون اعرابها بالحروف ولكن يكون مضافة
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافا الى ياء المتكلم فحالها عند
الاضافة الى الياء كحال سائر الاسماء المضافة اليها اى الياء يعني
اذا اضيف هذه الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة
تقديرا عند المص لانها حينئذ تكون من باب غلامي وتكون مبنية
بناء عارضا عند بعض فيكون ح اعرابها محلا ولم يكتف في هذا

الشرط

الشرط اى في الاضافة الى غير ياء المتكلم بالمثال كما اكتفى في القيدين
الاولين به اعني في كونهما مكبرة وموحدة لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
اى اضافة الاسماء الستة غير ذو بكونها اى الاضافة الى الكاف متعلق
بالاضافة يعني اذا اكتفا في هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب
هذه الاسماء بالحروف مشروط باضافتها الى الكاف يعني اذا اضيف
الى الكاف يكون بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس
كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيف الى غير الياء سواء كان ذلك
الغير ضميرا او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد وابو رجل وانما جعل
اعراب هذه الاسماء اى الاسماء الستة بالحروف متعلق بجعل ليكون
توطئة لجعل اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف لانهم اى النحاة
او العرب لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف احترز
به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون
بالحروف بل لا يكون الا بالحركة ناقصا او تاما ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الاحاد ايضا اى كالمثنى والجمع الذي على حده كذلك اى بالحروف
لئلا يكون بينهما اى بين المثنى والجمع المذكور اى لئلا يقع بسبب
كون اعرابهما بالحروف بينهما وبين الاحاد جمع كفرس وافراس و
خشية ومنافرة تامة يعني اذا جعل اعراب جميع الاحاد بالحركة بحيث
لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا وتاما والحال انه جعل
جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذي
هو الاحاد وبين الفرع الذي هو المثنى والجمع لان المثنى فرع
الواحد بمرتبة والجمع فرع ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة

بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة ح

يعني يكون احدهما اجنبيا للاخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل
اعراب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع في ذهن
الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما وانما اختاروا اسماء ستة مع
ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر لان اعراب كل واحد من المثنى
والمجموع على حدة ثلثة الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران
في الحرف اعتبارا للمحل وهو ثلثة وكذا اعراب الجمع الذي على حدة
ثلثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستقراء يوجد فيه ايضا فجعلوا
اي فوضعوا في مقابلة كل اعراب اسما فصار الاسماء بهذا الاعتبار
ستة وقال المحشي لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب
منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا
واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا
انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان القياس الى المحال اولى من
القياس الى الفرع والملحق به وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لان يكون في مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها لمشابهتها
المثنى اي لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها في كون
معانيها اي معنى كل واحد منها منبئة اي مستلزمة عن تعدد
يعني يستلزم كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للاب
والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن
الشيء المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين ولوجود
حرف هذه العلة مع العلة الاولى تقتضيه لاختيار هذه الاسماء
للاعراب بالحروف من بين الاحاد ولا وجه لقول من قال وهذا



الى الفرع والملحق به

لا يستقيم

لا يستقيم لان الابن والولد والام والقريب الى ذلك منبئة عن
التعدد لانها وان كانت كذلك لكن ليس في اواخرها حرف صالح
لان يقوم مقام الحركات صالح للاعراب في اواخرها وذلك الحرف
في الاربعة الاول لام الكلمة التي حذفت حال الافراد وكذا في ذو في
الاصح واما في فم فعين الفعل لان اللام حذف منه نسيا الا ان عند
الرضي عين الحروف وعند المبرد لام العين واللام لان الاعراب
لا يكون من اصل الكلمة حين الاعراب اي وقت وجود الاعراب
فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف سماعا لا قياسا دون حال غير الاعراب
لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فناب ذلك الحرف الاعراب في الطرفين
والتفسير فيقوى المشابهة لكونها من جهتين بخلاف سائر
الاسماء المحذوفة الاعجاز بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة
جمع عجز وهو اخر الشيء اي المحذوفة الاواخر كيد ودم فان
اصلهما يدي بالياء ودمو بالواو حذف اللام نسيا فبقي يد ودم
لانه لم يسمع مبني للمفعول فيهما اي في الاسماء المحذوفة الاواخر غير
الاسماء الستة من العرب اعادة بالرفع الحروف المحذوفة من
الاواخر عند الاعراب سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم او الى غيرها
او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة في كل الاحوال
والثاني من الاقسام الثلثة التي كان اعرابها بالحروف ما رفعه الف
ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا
فاستوى فيه نصبه وجره في حرف المثنى وما يلحق من لحق به و
هو اثنان احدهما كلا وكذا كلتا وهو مؤنث كلا واختلف في

الف كلا انه في الاصل واو كعصوا فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها او ياء كرحى قلبت كذلك والاكثر وقف على الاول لكونها مكتوبة
بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو يكتب الفا كعصا واذا قلبت
عن الياء تكتب ياء كرحى للفرق بين الالفين ولم يذكره يعني لم يذكر
كلتا مع انه ملحق به ايضا لكونه فرع كلا وحكمه حكمه فيكون من قبيل
الاكتفاء بذكر الاصل عن ذكر الفرع لاشتراكهما في الحكم التاء في كلتا
بدل عن الالف في كلا والالف للتانيث كالف حبلى لان علامة التانيث
يجب ان يكون في الاخر مضافا اي حال كون كلا او كلتا اي كل واحد
منهما مضافا الى مضمر لا الى مظهر سواء كان المضمر غائبا او مخاطبا
او متكلما مثل كلاهما وكلاكما وكلانا بشرط ان يكون مثنى او في
معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تاكيدا للمثنى نحو جئنا
كلانا وجئتما كلاكما وجاء في الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا
بلا تاكيد نحو كلاكما جئتما وكلانا جئنا وانما قيد بذلك اي بقوله
مضافا ولم يطلقه لان كلا باعتبار لفظه مفرد لانه ليس في اخره علامة
التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون
لفظه مفردا وباعتبار معناه مثنى لان معناه تكرار الواحد يعني
اثنان فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات لانه اسم مفرد منصرف
كما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن في اخره الف
مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة
لان الالف لا تقبل الحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف لما سبق
ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها ليدل على المعنى

لان الاعراب

لان الاعراب علامة دالة على المعنى فروعي فيه اي فلزم ان يراعي في
كلا كلا الاعتبارين اي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء ذي حق
حقه لئلا يلغو احدهما فاذا اضيف كلا وكلتا الى المظهر اي الاسم
المظهر الظاهر الذي هو الاصل لعدم احتياجه الى المكني عنه كالضمير
لانه يحتاج الى المكني عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه
والضمير دال عليه بما كني عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا
المظهر مثنى ومعرفة روعي جانب لفظها اي لفظ كلا الذي هو الاصل
لكونه مفردا وهو اصل واعرب اي كلا او كلتا بالحركات التي هي الاصل
في الاعراب لكونها اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل لكن
اي الا انه يكون حركاته الاعرابية تقديرية حيث لا يمكن ان يجعل
لفظية لان اخره الف لا تقبل الحركة ومع هذا تسقط سواء
اضيف او لا اما الثاني فظاهر واما الاول فلانه لا يضاف الا الى
المعرفة باللام المثنى فتسقط بالتقاء الساكنين فامتنع ظهور
الاعراب في اللفظ فيكون اعرابه بالحركة تقديريا في الاحوال
الثلث مثل جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع لما سبق
روعي جانب معناه الذي هو الفرع كما سبق ايضا واعرب بالحروف
التي هي الفرع لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون
الفرع مع الفرع نحو جاء في كلاهما الضمير الى المؤكد ان كان كلاهما
تاكيد نحو جاء في الزيدان كلاهما واما الى المبتدا ان كان التاكيد
في الاسناد مثل الزيدان جاء في كلاهما ورايت الزيدين كليهما

ومررت بالزيدين كليهما فلذلك اى لكون كلا عند الاضافة الى
المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات او
كون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه متعلق بقوله قيد مضافا الى مضمر احتراز
عن اضافته الى مظهر لانه يكون اعرابه بالحركات كما سبق و ثانيهما
اثنان وكذا اى كما ان اثنان ملحق بالمثنى اثنتان بالهمزة فى
اوله وثنتان بدونها لكونهما مؤنث اثنان كما ان كلتا مؤنث
كلا فان هذه الالفاظ اى ثنين واثنتين وثنتين وان كانت
للوصل مفردة اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنت وثنت ثم ثنى بزيادة
الالف والياء والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون او اليا
والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين لكن
صورتهما صورة التثنية مثل ابنان وابنتان وابنين وبنتين
ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية
تكرار الواحد فالحقت بها اى بالتثنية فاخذت حكمها فى الاعراب
لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون
اعرابها مثل اعرابها بالالف رفعا اى حالة الرفع والياء الساكن
المفتوح ما قبلها صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هند جائل
وشاحها وانما قيده به احترازا عن الياء المكسورة ما قبلها فانها
علامة فى الجمع على حد التثنية نصبا وجرا اى فى حالة النصب وحالة
الجر لانها فى الثانى اصالة وفى الاول تبعا وحملا لما سيجئ وجهه
والثالث من الاقسام الثلثة التى اعرابها بالحروف ما رفعه ونصبه

واو

وجره

وجره بياء وهو جمع المذكر لا المؤنث لانه قد علم حاله السالم صفة
الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله والمراد به ههنا ما سمى به اصطلاحا
سواء وجد شرط الجمع اولا بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه
وشرطه على ما سيأتى ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة
فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا يستوى
فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للمبالغة وهو اى ما سمى به
اصطلاحا الجمع بالواو والنون او بالياء والنون سواء كان مفرده
مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا فيدخل فيه اى فى الجمع نحو سنين
جمع سنة مغيرا اوله وارضين جمع ارض مما لم يكن واحده مذكرا
لكن اى الا انه جمع بالواو والنون او بالياء والنون وقال الهندى
وما هو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف والمراد صيغة
جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى سنة وبنين فى بنت وقلين فى قلة
انتهى وما الحق مبنى للمفعول به نائبه وهو و هو اى ما الحق به اثنان
احدهما الو بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها و
لئلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر جمع ذو لا يكون جمعا
عن لفظه بل عن غير لفظه سماعا لان جمعه عن لفظه قياسا ذوون
مثل رضون و ثانيهما عشرون واخواتها جمع اخت المراد با
الاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح اى نظائرها اى
نظائر عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظير استعماله
عربى لا اصطلاح نحوى التسع صفة النظائر وهو اى النظائر فى
التذكير باعتبار الخبر وهو ثلثون وفى بعض النسخ وهى بالتانيث

منتهيا

الى تسعين فيدخل الغاية في المغيا كالمرافق لان صدر الكلام
يتناولها وهذه عقود ثمانية وعشرون وثلثون واربعون
وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفي الرضي
انما فرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم
كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو ونون دلالة على فوق الاثنين
وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع جمع السلامة وليس
به مفرد اذ لم يات اول في المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد في كلام
العرب اسم آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو في اولو في
معرض التغير لانها تتغير والمتغير لا اعتبار له تقدم ولو على عشرون
لانها داخل في الجمع منه لان لها مفرد وان لم يكن من لفظها وليس
عشرون جمع عشرة ولا ثلثون ايضا جمع ثلثة والا اى لو كان
عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح
اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس لانه اى ثلثين ثلثة
مقادير العشرة لان اقل مراتب الجمع ثلثة مقادير الواحد ولصح
ايضا اطلاق ثلثين على التسعة ولم يصح اطلاقه على ثلث مراتب العشرة
لانه اى التسعة ثلثة مقادير الثلثة واقل ما يطلق عليه الجمع ثلثة
مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه
العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول
عليه ثلثة مقادير الواحد وعلى هذا القياس اى على قياس عشرين و
ثلثين في عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه البواقي اى العقود
الباقية وهي اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة والا

تسعون جمع تسعة والا لصح اطلاق اربعون على اثني عشر لانه ثلثة
مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك
وايضا كما ان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة للعلة
المذكورة كذلك هذه الالفاظ اى العقود الثمانية من الاعداد تدل
اى كل واحد منها على معان معينة يعني على معنى معين بلا زيادة
ولا نقصان ولا تعيين في المجموع اى ليس في الجمع الدلالة على معنى معين
سواء كانت سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا واقل ما يدل عليه الجمع
ثلثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا
بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت واعربت
باعرابه كما الحقت اثنان بالتثنية واعراب باعرابها بالواو والجار
والمجرور خبر لقوله وجمع المذكر السالم رفعا اى في حالة الرفع والياء
نصبا وجرا اى في حالتي النصب والجر وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته اعني كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان وجعل
ايضا اعراب الجمع المذكر السالم مع ملحقاتهما وهي اولو وعشرون
واخواتها بالحروف اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف لانهما
فرعا الواحد اى لان التثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه والجمع
ايضا فرع بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج
هو اليه قوله فرعا الواحد اصله فرعان سقط النون بالاضافة
الى الواحد والحال ان في اخرهما حرف يصلح للاعراب حيث الاعراب
كالاسماء الستة وهو اى ذلك الحرف علامة التثنية الالف والياء
وعلامة الجمع الواو والياء فناسب ان يجعل ذلك الحرف اى الحروف

الصالح لان يكون اعرابا لهما اعرابهما ليكون اعرابهما اى اعراب
التثنية والجمع فرعا لاعرابه اى الاعراب الواحد كما انهما فرعان
له كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابهما فرعا
لاعرابه ليكمل الفرعية ويتم المناسبة لان الاعراب بالحروف
فرع للاعراب بالحركة فى الخفة لان الحركات اخف من الحروف و
هو ظاهر ولما جعل اعرابهما بالحروف لمناسبة المذكورة وقد
كان حروف الاعراب ثلثة لاغير لانه لما كانت الحركات ثلثة
الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب
صارت حروف الاعراب ثلثة لانه تولد من الضمتين واو ومن
الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء وهذا هو الاصح المختار
وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة
فى الاسماء الستة واعرابهما اى باعراب المثنى والجمع ستة لان
كل واحد نصبا ورفعا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا
ويجوز ان تعطف وتكون من قبيل العطف على معمولى عامل
واحد بعاطف واحد ثلثة اما بالرفع او بالنصب بدل من
ستة بدل البعض واما مبتداء بتقديره ثلثة منها كائن للمثنى
وهذا هو الاصوب الرفع والنصب والجر وثلثة منها كائن للجمع
رفعا ونصبا وجرا فانتقض الحروف عن الحال فلو جعل اعراب
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة يعنى لو جعل رفع المثنى
والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء
لوقوع الالتباس اى التباس احدهما بالاخر لانه اذا قيل جاءنى

الزيدون

الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز
ولو خص المثنى بها يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه
اسبق من الجمع والاسبق لا يأخذ الا ما هو الاقوى على وجه التمام
فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء يبقى المجموع
بلا اعراب لانه لم يجد حرفا يأخذه ولو خص المجموع بها يعنى لو
اعطيت هذه الحروف الجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكور
العقلاء والاشرف وانما يأخذ ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل
اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا بقى المثنى بلا
اعراب لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى
حرفا وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع
كل ما وقع فى قسمة فوزعت الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس و
الخصوص عليهما اى على المثنى والجمع بان جعلوا الالف منها
علامة الرفع فى المثنى يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف
اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين وثقل المثنى
لعمومه ولانه اى الالف الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان
وضربا تقدم المضارع لكونه فى صدد الاعراب فيقاس الاسم عليه فجعل
الالف علامة الرفع فى التثنية فذهب لمحل الواحد بالحرف والواحد
وجعلوا الواو علامة الرفع فى المجموع لان الواو حرف ثقيل
لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء
ولانه اى الواو الضمير المرفوع للمجموع فى الفعل نحو يضربون و
ضربوا فجعل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه

فأخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقي حرف واحد مع الحال الاربعة
وهي نصبهما وجرهما وحرف الباقي الياء وجعلوا اعرابهما
اي المثنى والجمع بالياء حال الجر على الاصل لان الياء اخت الكسرة
التي هي الجر ولان الياء متولد من الكسرة فكان للجر اصلا الياء
فوقع الالتباس وفرقوا بينهما لدفعه بان فتحوا ما قبل الياء
في التثنية لخفة الفتحة وكثيرة التثنية بالنسبة الى الجمع وكسروه
اي ما قبل الياء في المجموع لثقل الكسرة وقلة الجمع بالقياس الى
التثنية ولما سبق ان التثنية اكثر في الاستعمال والجمع اقل فيه
ولم يعكس القضية للتعادل بينهما وحملوا النصب على الجر اي حملوا
نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب
جرهما لا على الرفع يعني لم يحملوا نصبهما على رفعهما ويجعلوا حالة
النصب في المثنى بالالف وفي الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى
لكونه عمدة في الكلام مقصودا لمناسبة النصب الجر المناسبة محصور
الجار لفاعل وناصب لمفعول لوقوع اي في وقوع كل منهما اي من
النصب والجر اي ما فيه احدهما فضلة في الكلام ولان النسبة
في الحمل والمشاكلة كل واحد منهما في الكتابة نحو رأيتك ومررت
بك ولما فرغ المص من تقسيم الاعراب الى الحركة التي هي الاصل
فيه لما سبق والحرف الذي هو الفرع فيه كما مر ايضا اما تضمنا بقوله
الاعراب ما اختلف اخره به واراد بلفظ ما الحركة او الحرف او
صريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو
والالف والياء فرع ايضا من بيان مواضعهما اي مواضع الاعراب

بالحركة

بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف المختلفة لما مر ان الاعراب بالحركة
ثلثة انواع ما استوفي فيه الحركات الثلث وما ترك فيه النصب وما
ترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلثة ما وجد فيه الحروف
الثلثة وما ترك فيه الالف وما ترك فيه الواو وشرع جوابا لما في بيان مواضع
الاعراب اللفظي والتقديري اللذين مثنى صفة لهما اشير الى تقسيم
اي تقسيم الاعراب اليهما اي اللفظي والتقديري فيما سبق في بيان حكم
المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا ولما كان التقديري اشار به الى وجه تقديم التقديري مع
ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا للف
الا ان اعراب التقديري لكونه اقل والاقل يكون كالجزء وهو يتقدم على
الكل اشار اليه اي بين الاعراب التقديري اولا اي قبل ان بين الاعراب
اللفظي ثم اي بعد بيان التقديري بين ان اللفظي ما عداه فقال
التقديري معرفا باللام العهد الخارجي اي تقدير الاعراب فاللام يغني
غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف اليه فالاول
مذهب البصرية والثاني مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول
فيما اي في الاسم المعرب فيه اشارة الى ترجح ما موصولة على كونها
موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه الذي
تعذر الاعراب بقرينة المقام فيه قدره لان الصلة لا بد لها من عائد
واختيار حذف العائد اولى من تقدير المضاف اي تعذر اعرابه لحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاستتر في الفعل لان حذف الفضلة
ايسر واهون من حذف العمدة اي امتنع ظهوره في لفظه لان التعذر

بلزومه امتناع الظهور اى فى الاسم المعرب الذى امتنع ظهور الاعراب
فى لفظه وذلك اى تقديره الاعراب لاجل امتناع ظهوره فى لفظ الاسم
المعرب واقع اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب وهو الحرف
الاخر قابلا للحركة الاعرابية بل الحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول
يقال له باب عصا كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى الموصول مع صلته
صفة بعد صفة للاسم فى اخره الف فاعل الظرف لاعتماده على
الموصول مقصورة صفة الالف سواء كانت الالف للتانيث مثل
حبلى وبشرى او منقلبة عن واو وياء مثل عصا ورحى
او شبهة مثل حبرى وسواء كانت الالف موجودة فى اللفظ كالالف
التانيث والالف المنقلبة كالعصا والرحى المعرف بلام التعريف
او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا ورحى بالتنوين فى الكل ان
الالف المقصورة قيدها بها لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها
بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مدا له كحمراء ودواء وكساء
فى الصورتين اى فى صورة كون الالف محذوفة كعصا او مذكورة
كالعصا غير قابل للحركة مطلقا فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية
كانت او بنائية لان الالف لو حاولت تحريكها لتغير حيث عن جوهرها
وانقلبت حرف اخر يعنى همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا
واذا لم تقبل الحركة الاعراب لفظا فيكون اعرابه تقديرا لان الاصل
اذا تعذر يعمل بالفرع د الثانى باب غلامى مفردا كان او جمعا بعد
ان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيفا الياء ولذا قال الشارح
كما فى الاسم المعرب بالحركة لفظا وهو الاسم الصحيح او الملحق به سيجئ

باب غلامى

بلاو المصحح

المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى ودوارى ودلوى وظبى
اخره عن باب عصا لانه ليس فى كونه معربا بلا خلاف احدوا
ما فى باب غلامى خلاف ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى
لاضافته الى المبنى ٢ لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو
الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامه وغلامك واين لهم ان الاضافة الى المبنى
مطلقا بسبب البناء الى هنا كلامه فانه اى البناء لما اشتغل ما
اى حرف كان قبل الياء المتكلم كالميم مثلا بالكسرة حين اضيف
الاسم المعرب الى الياء للمناسبة اى المناسب حركة الياء بان يكون
كسرة قبل دخول العامل على ذلك المضاف فاذا اراد اعرابه لمقتضى
العامل وجد محل الاعراب مستشغلا بحركة لازمة وهى الكسرة
وللعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم
صالحا للاعراب امتنع ان يدخل عليه اى على ما قبل الياء المستقل
بالكسرة اللازمة لاجلها حركة اخرى والحال انه لا بد منها بعد
دخوله اى بعد دخول العامل موافقة بالرفع صفة لقوله
حركة او بالنصب حال منها نكرة مخصوصة لها اى الكسرة فى حال
كون العامل جارا او مخالفة عطف على موافقة فى حال كونه رافعا
وناصبا لانه فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة
الياء ولان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفى الثانى يلزم اجتماع
الضمة مع الكسرة والفتحة معها او الكل محال وهو ظاهر ولا يمكن
الثانى بجعل هذه الحركة اعرابا لانها مقتضى الياء وهى مقدمة
على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل

للتحصيل الحاصل كذا قال العصام قوله هذه القلة مخصوصة
بحالة الجر فقط فما ذهب اليه البعض نكرة للتحقير كانه لا يعتقد
بقوله ولذا لم يصرح باسمه من ابنيا وقالوا من ان اعراب مثل هذا
الاسم اى الاسم المعرب بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء في حالة
الجر لفظي خبر ان غير مرضي خبر المبتدا عند المعول لان الكسرة
التي فيما قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبعده يجب
ان يكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية
وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا
يجوز ان يكون اثر له لانه تكون تحصيل الحاصل ولذا قال مطلقا
اى في الاحوال الثلث لان في الحالين فقط الرفع والنصب
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين اى في باب عصا
وباب غلامي من الاسم المعرب مما هو اى ليس الاعراب التقديري
الا في جميع الاحوال يعني حالة الرفع والنصب والجر غير مختص
خبر بعد خبر او حال من الضمير المستكن ببعضها اى ببعض الاحوال
بان كان باب غلامي في الرفع والنصب تقديرا الا في حالة الجر
قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثاني الا ان الشرح
عمم الاطلاق اليهما المناسبة الاشتراك في كون اعرابهما تقديريا
للتعذر ولانه لا خلاف لاحد في كون الاعراب تقديريا في باب عصا في
جميع الاحوال لان اخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامي فان
فيه حركة ظاهرة او استثقل مبني للفاعل عطف على تعذر
اى تقدير الاعراب فيما تعذر او تقدير الاعراب في الاسم المعرب

ولم يقيده

ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاستثقال يجري في الاعراب
بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب
بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث في كون الاسم معربا
او اكتفاء بما ذكره في تقسيمه الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه
اى لفظ الاسم المعرب وذلك اى تقدير الاعراب للاستثقال واقع
اذا كان محل الاعراب وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما قابلا
للحركة الاعرابية لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر
لان محل الاعراب ثمه ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية
لكونه الفا لفظا او تقديرا لكن اى الا انه يكون ظهوره اى ظهور
الاعراب في اللفظ اى في لفظ المعرب ثقيلا على اللسان للزوم الخروج
من الكسرة الى الضمة في حال الرفع في نحو جاءني قاضي واجتماع
الكسرتين في حال الجر في نحو مررت بقاضي لكون ما قبل اللام مكسورا
وهذا القسم ايضا شيئان احدهما الاسم المنقوص بالواو والياء
المكسورة ما قبلهما يعني ما استثقل فيه الرفع والجر وهو كما في
الاسم المعرب الذي في اخره ياء حقيقة مثل رام او منقلبة عن
واو مثل غاز مكسورة اى الحرف الذي قبلها سواء كانت تلك
الياء محذوفة بالتقاء الساكنين وسواء ذلك الاسم مفرد كقاض
او جمعا مكسرا مثل جوار ودواع او غير محذوفة كما اذا كان الاسم
معرفا باللام كالقاضي والجوار والدواع رفعا وجرا اى في حالة
الرفع
نحو جاءني قاض والقاضي والجر نحو مررت بقاض وبالقاضي
لان لا يكون الاعراب فيه تقديرا في حالة النصب رايت قاضيا والقاضي

تقدر اعراب

بالنصب ونحو قوله تعالى اجيبوا داعي الله لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء وذلك محذور لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك
ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينها و
بين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما
مجانسة فلاجتماع الكسرة لتولد الياء من الكسرتين وكسرتها
وكسرة ما قبلها لان الشيء اذا كثر ثقيل ولذا سكنوا عين جعفر
لئلا يتوالى اربع حركات دون الفتحة يعني ان الفتحة لكونها
خفيفة وجزء الالف لا يكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان
فيكون الاعراب في حالة النصب في ذلك الاسم لفظا لا تقديرا
والثاني كل جمع مذكر السالم او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده
مقدر لا نصبه ولا جره نحو مسلمي عطف على قوله كقاضي باعادة
الجار لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان
اعرابه تقديريا بالحروف في الاحوال الثلث وفي حال الرفع فقط
كما في التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن مثل هذا ثوبا ابنك
وكذا الاسماء الستة على ما سيأتي وقال المحشي يعني ان غرض
المصنف من تكثير الامثلة في هذا القسم بيان انه قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام للمنفصل
فلا يرد انه بقي اقسام من المستقل يذكرها انتهى يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة رفعا وجرا لا نصبا
لما مر وقد يكون في الاعراب بالحروف مطلقا كما في الاسماء الستة
اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن اعرابها بالحروف تقديرا في الاحوال

عليها

المستقل

الثلث

الثلث او رفعا فقط وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء
المتكلم نحو مسلمي او في التثنية قد سبق بخلاف تقدير الاعراب للتعذر
فانه اي تقدير الاعراب للتعذر مختص بالاعراب بالحركة ولا يوجد
في الاعراب بالحروف اصلا لانه حروف لا يكون الا ساكنة وتقدير
الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه
الفا سواء كانت من نفس الكلمة اولا او ما قبل ياء المتكلم فتأمل
رفعا على الظرفية واليه الشارح بقوله يعني تقدير الاعراب لاستثقال
في نحو مسلمي يعني في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم
انما هو اي لا يكون فيه الا في حالة الرفع فقط دون حالة النصب
والجر لما سيأتي في الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء اولا
لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب
فيه في حالة الرفع يعني الحرف دون غيرها نحو جاءني مسلمي فان
اصله مسلموي بسقوط النون اي نون الجمع اذا اصله مسلمون
لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون في الرفع بالاضافة فاجتمع
الواو التي هي علامة والياء التي هي حرف الاضافة والحرف
السابق وهو الواو ساكن يتعذر للادغام فانقلبت الواو ياء
طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو وادغم الياء في الياء
لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان
الادغام اخف من ضمة وكسر ما اي حرف كان قبل الياء المدغم
لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضم فصار مسلمي بكسر
الميم فحصل التخفيف من جهة ثلث قلبت الواو ياء وادغام

الياء في الياء وكسر ما قبلها لان الياء اخف من الواو وادغام
من فكه والكسر من الضمة تأمل فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو
في اللفظ لا حقيقة ولا حكما فثبت اذ الواو التي هي علامة الرفع
مقدرة فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا لكون العلامة
مقدرة بخلاف حالتي النصب والجر مثل رايت مسلمي ومررت
بمسلمي لكون اعرابها لفظيا فان الادغام لا يخرج الياء المدغم
عن حقيقتها اي عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغمة ثابت
لفظا فان الياء المدغمة كما انها اذا كان غير مدغمة ياء او كما ان
الياء المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ وان حرفا واحدا في
الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا
فيكون الاعراب ايضا ملفوظا وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا في الاحوال الثلث الرفع والنصب والجر كما في الاسماء
الستة اذا اضيف الى الاسم الذي في اوله همزة وصل وقيل
وضابطه ما اذا كان حروف الاعراب مدة ولا لساكن و
لذا قال الشارح في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم
ومررت بابي القوم لان المص لم يذكره اكتفاء بذكر نحو
مسلمي على وجه التمثيل بانه قال نحو مسلمي ولم يقل مسلمي مع انه اخصر
فان اي الشان لما سقط حروف الاعراب الواو والالف والياء
عن اللفظ بالتقاء الساكنين حروف الحروف الاعراب واللام في القوم
لان الهمزة للوصل تسقط في الدرج لم يبق جواز الاعراب يعني
حروف الاعراب لفظا لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة بل صار

الاعراب

اخف

الاعراب تقديريا لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال
فان قلت تقديرية الاعراب للاستثقال مسلم في الرفع والجر لكون
الواو والياء وتحمل الحركة ولكن ثقيل على اللسان واما في النصب
فغير مسلم لان تقديرية الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف ما دام
الفا لا تقبل الحركة قلت ان الالف فيه كانت واوا لان اصله حال
اعرابه رايت ابو القوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها د
اللفظي اي الاعراب المتلفظ الجار والمجرور في بابه الفاعل والضمير
راجع الى الموصول قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول
كالخلق بمعنى المخلوق شفقنا وعلمنا بان هذه التفسير يجري في الاول
ايضا اي الاعراب المقدر به كما ان ذلك التفسير يجري ههنا اي لفظ
الاعراب بخلاف الياء **فيما عداه** يعني في ما اي الاسم المعرب الذي علم
اعاد ذكره وهو غير الاسم الذي ذكر من قبل وبيان ضمير ما عداه
راجع الى قسمي التقديري المتعذر او المستثقل باعتبار ما ذكر
والقياس فيما عداهما بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين
مما تعذر فيه الاعراب او استثقل فيه ولما ذكر المص في تفصيل المعرب
بل في تفصيل الاعراب المنصرف من غير تعني بقوله فالمفرد المنصرف والجمع
المكسر المنصرف وذكر ايضا فيه غير المنصرف مرة واحدة بقوله غير
المنصرف بالضمة والفتحة وكان غير المنصرف اقل لانه فرع المنصرف
لانه يحتاج الى سببين او الى واحد قائم مقامهما من المنصرف لانه
اصل لان الاصل في الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى شيء
والمعرفة اي بتعريف غير المنصرف وبيانه يعرف المنصرف لان

فعلم

علا

اداعرف

غير المنصرف وبيّن على وجه يفيد الحصر يكون ما عداه منصرفا
على قياس الاعراب التقديري واللفظي حيث بيّن اولا اقسام الاعراب
التقديري لكونها قليلة فعلم ان ما عداه لفظي ولذا قال واللفظي
فيما عداه عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه ولم يقل في اخر البحث
والمنصرف فيما عداه كما قال في نظيره في اللفظي فيما عداه لاشعار عنوان
غير المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما
بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري حيث لم يعرف فقال
غير المنصرف مبتدأ لكون التركيب الاضافي علما لهذا النوع مثل
عبد الله علما **ما** اى اسم معرب جعلها موصوفة لانها جرت الاصل
فيه التنكير ولان هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب
لانه ادل على الجنس ولم يبين لكونها موصولة لوضوح امره لانه
قدم غير مرة ووصف الاسم بقوله لكون البحث فيه ولان عدم
الانصراف والانصراف وصفان له لا غير لان المبني لكونه مبنيا لا
يوصف باحدهما **فيه** اى الاسم المعرب **علتان** مرفوع على انه فاعل
الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ الموصوف
والموصول وذي الحال وهمزة الاستفهام وحروف النفي يعمل في
الظاهر بعده وفاقا نحو زيد في الدار ابوه ومررت برجل
في كمه كتاب وجاءني الذي على كتفه سيف وجاء في زيد عليه جبة
وشيء في الدار زيد وما في الدار عمرو وسيأتي تؤثران بيان
لوضعها ولكن لا مطلقا بل باجتماعهما اى بسبب اجتماع نفسهما
واستجماع شرائطهما اى التي سيذكر لان في تاثير الكل عليه شرطا

غير المنصرف

اعتماد الظرف

سوى

سوى العدل فيه متعلق بقوله تؤثران اى في الاسم المعرب اثرا
هو منع الجر والتنوين عنه سيجيء ذكره اى ذكر الاثر وهو قوله و
حكمه ان لا كسر ولا تنوين **من** بيان لقوله علتان فتكون صفة اى
علتان كائنتان من علل **تسع** التنكير ههنا في مقام العهد اذ
التسع معهودة فيما بينهم لكنه اوردها للتفخيم **او علة واحدة**
كائنة **منها** اى من تلك العلل التسع **تقوم** هذه العلة الواحدة
لقوتها وكمالها لان الشيء اذا اقوى وكمل يليق ان يقوم شيئين
بل مقام الاشياء **مقامهما** منصوب على الظرفية اى في مقام
هاتين العلتين اللتين هما من العلل التسع بان متعلق بقوله
تقوم تؤثر تلك العلة الواحدة حال كونه وحدها تأثيرهما اى تأثير
العلتين وفي هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان
من علل التسع ونوع اخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل
التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر ان يؤثر في القسم المعرب
شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر ما هما به اليه ذلك
الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه و
اشار المصنف الى اولين بقوله ما فيه علتان من تسع من نسع والى
الاخرين بقوله ما فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما تأمل
المصنف **وهي** مبتدأ اى العلل التسع فيه اشارة الى ان الضمير
راجع الى العلل التسع ومجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة
فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط لا كل واحد منها
لان كل واحد منها علة لا علل حتى يقال فيه رد على الهندي حيث

نوعان

بانضمامهما

قال وهي راجعة الى العلل الا الى العلل لان كل واحد منها علة لا علل
لا يصح الحكم بقوله عدل ووصف الى اخره على العلل التسع اذ كانت
هي راجعة الى العلل التسع بكل واحد من هذه الامور التسعة حاصل
هذا اي قوله وهي عدل الى اخره تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ يكون
الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المعرفيما
سبق وانواعه رفع ونصب وجر مثل قولك البيت جدران وسقف
ومثل قول السكنجبين خل وعسل وماء لا تقسيم الكلي الى الجزئيات
مثل الكلمة اسم وفعل وحرف وذلك المجموع **عدل** لقد بلغ تنكير
الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب عدل الكل
عدل الذي لا يكون علة البناء اي يكون سببا لبناء المعدول وذلك
السبب الوصف ما هو للوصف لا صلي وهكذا الى اخرها وح كالمناسب
تنكير التنوين ايضا الا انه لم يساعد النظم فما احسن ما قال بعض
الشارحين لان الالف واللام فيه زائدة **ووصف وتانيث ومعرفة**
وعجمة ثم تركيب والعدل لا الواو للاستيناف يعني هذا جواب
السؤال مقدرة تقديره لم اعرضوا الناظم عن الواو في عطف
هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما في العلل السابقة
اللاحقة والمناسبة بين الكلمات تقتضيهم في عطف هاتين العلتين
من الواو الى ثم ليس بمجرد المحافظة على الوزن الشعر لو جيء بالواو
بدل ثم لكان المصراع الثاني ايضا من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط
فالمصراع الاول مستفعل فاعلن مرتين فلا بد ان يكون الثاني ايضا كذلك
فلزم ان يجيء ثم بدل الواو حتى لا يكون الثاني انقص من الاول لا شيء

عاطفة اخرى

اخر فلفظ لا ههنا عارضة وشيء اما مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله
لمجرد لانه في محل الرفع على انه خبر المبتداء وهو قوله والعدل اما مجرور
معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لا لشيء آخر
قال المحشي عصام كلمة ثم للتراخي في الزمان وقد يجيء للتراخي في الرتبة
وههنا كذلك لانه ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله وما بعد الثانية
ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما بعده فكلمتان لهذا النكتة
الجليلة انتهى فتكون للتدرج في الاول من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتنزل
من الاعلى الى الادنى فيكون في العدول فائدتان لان الشارح لم
يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن

والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول
تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال من النون لانها فاعل فعل
محذوف بقرينة المقام على ما فسره الشارح ولكونها ذا الحال
اوردها باللام المفيدة للتعريف دون غيرها اذ المعنى ويمنع
النون من الاسم المعرب الصرف مفعول يمنع بجعله غير منصرف
حال كونها زائدة وقوله الف بالرفع لانه فاعل الظرف اعني به قوله
من قبلها لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذي الحال
وهذا النون لانه حال بعد حال فيكون الجملة الظرفية حالا او قوله
الف مبتداء لتخصصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار
رجل خبره الظرف المقدم عليه والجملة الاسمية حال مع الضمير
وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجيء ان الجملة الاسمية اذا
وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا ولا يخفى انه لا يفهم من

ستعاره

فكلمة ثم في العلتين

هذا التوجيه على الاول والثاني زيادة الالف لانها ليست متعلقة
بالزيادة معا لها ايضا اي كالنون زائدة لانه يكون معنى الكلام و
تمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كونه قبل
النون الف وانت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى ولهذا
اي لاجل كون الالف زائدة كالنون يعتبر مبني للمفعول التعبير عنهما
اي عن الالف والنون معا بالالف والنون متعلق بيعتبر الزائدتين
بصيغة التثنية على ان يجعل وصف لهما ولو لم يكن الالف زائدة
بل كانت اصلية لما التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من
باب التغليب كما يقال لفي التأنيث في حمراء صحراء الفا التأنيث
مع ان الالف للتأنيث الهمزة المقلوبة عنها والالف اولى زائدة
كما يقال القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر وفيه قلت توصيفهم
في جميع المواد الالف والنون يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم
يكن زائدة لقالوا في مادة من المواد الالف والنون الزائدة
كما يقال الالف التانيث بالافراد واذا لم يرد على انها زائدة اصلية
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة لاعتماده على ذي الحال كما
سيجيء انه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة
على مذهب البصريين والظرف اعني من قبلها ظرف لغو متعلقا
هذا من عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد اي
ولو جعل الظرف ظرفا لغوا مطلقا بالزيادة واريد بالزيادة الالف
قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة لان جعل الالف فاعل الزيادة
والزيادة حالا من النون فاذا اشتراكهما فيها لانها صارت صفة

لها

لهما حتى لو لم يقصد عطف على قوله اشتراكهما فيها لما كانت لهذه
المعتبر وجه وتقديم الالف عطف على قوله اشتراكهما عليهما ام
متعلق بالتقدم اي على النون في هذا الوصف اي في وصف الزيادة
لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون فاذا
المتقدم الف عليها في وصف الزيادة لفهم جواب لو مبني للمفعول (الاحسن فليفهم)
زيادتهما جميعا حال من الضمير المجرور اي حال كونهما مجتمعين في
الزيادة لان الزيادة ح صارت وصفا لاحدهما وقامت بالاخر
يعني صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط وهذا الى هذا
التوجيه مبتداء كما اذا قلت جزء اي شابه كقولك او شبهه
قولك جاءني زيد راكبا من قبل اخوه فانه اي هذا القول يدل
على اشتراكهما اي اشتراك زيد في وصف الركوب وتقدم اخيه
عليه عطف على اشتراكهما في هذا الوصف اي في وصف الركوب
لما قلنا انفا وقوله اي قوله من نظم العلل التسع في هذين البيتين
وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل التسع فيه اشارة الى ان القول
المذكور ان اللام فيه عن المضاف اليه بصورة النظم وفيه اشارة الى
ان لفظ هذا الاشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور قطعا
النظر عن السياق والسباق تقريب من قرب تشديد لها اي العلل
التسع الى الحفظ اي حفظها لان حفظ النظم اسهل لان الصيغة اليه
وهذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين
باعتبار النظم والمذكور وهو ظاهر المفهوم فيما سبق ايضا
او القول اي الحكم لان القول اذا تعدى بالبناء يكون بمعنى الحكم

هذا القول

نحو قال به اى حكم به بان كل واحد من الامور التسعة اى الحكم بكل
واحد من العدل والوصف والتأنيث الى اخرها علة لان يكون الاسم
غير منصرف وخبراه فى قوله بان قول نقريبى خبر لقوله اى القول
اى الحكم المجازى بعلاقة الجزئية لا تحقيقى اى لا حكم حقيقى
هذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما
فهم من تفسير الشارح بقوله بان كل واحد اذ العلة الموجبة
عدم الصرف فى الحقيقة ونفس الامر اثنتان منها اى من الامور
التسعة لا علة واحدة يعنى العلة الموجبة كون الاسم غير منصرف
فى الحقيقة اثنان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها
فضم اليها اخرى لنقصان كل واحد منهما على واما اذا كانت تامة
فالوحدة كافية فى منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها
الشارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب و
قال اذ العلة فى الحقيقة اثنان او القول اى الحكم بانها اى العلل
الموجبة لمنع الصرف تسع خبران تقريب خبر المبتداء وهو القول
لها الى الصواب جعلها قرينة الى ماهو الحق من المذهب
الثلثة لان فيها ثلثة مذهب لان فى عددها خلاف بين النحاة
فقال بعضهم انها اى الامور المقتضية عدم الصرف الاسم تسع
منهم المصنف وعدها فى البيتين كذلك وقال بعضهم انها
اثنتان غالبا لان العلة الملزومة عدم الصرف غالبا اثنتان و
قال بعضهم وهو صاحب اللباب انها احدى عشرة من حيث
الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه الفى التأنيث كما د طى

عملا ومراعات الاصل فى نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية
فصار احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ماهو
الصواب الحق من المذاهب الثلثة لان خير الامور اوسطها حيث لا افراط
فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون اقوى وبالقبول احرى
واولى ثم اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علل واسبابه على القول
المختار اراد المص ذكر امثلة العلل المذكورة ليكون وسيلة الى زيادة
معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دابه على ترتيب ذكرها
فى البيتين ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى فى الضبط
واسهل فى الحقيقة ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا
لان يكون مثلا علة اخرى فقال مثل عمر مبتداء مثال للعدل
خبره هو مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فانه فيه العلمية
ايضا والا يكون تكرارا وكذلك البواقى لان كل واحد منها يصلح
ان يكون مثالا لغيرها مثل سوى مساجد فانه لا يصلح ان يكون مثالا
الا للجمع فقط و مثل احمر مثال للصفة وفيه وزن الفعل ايضا الا انه
غير معتبر ههنا لما قلنا و مثل طلحة مثال للتأنيث اللفظى و مثل
زينب مثال للمعرفة وفى اشارة الى ان التأنيث المعنوى وفى ايراد
خبر مقدم المصدر المضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل
متروك اى و فى ايراد المص زينب مثالا مفعول ثان له لان اورد
يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول للمعرفة بعد طلحة اى بعد
ايراده طلحة مثالا للتأنيث اللفظى اشارة مبتداء مؤخر الى ان معنى
التأنيث بالاضافة بسقوط نون التثنية فى القسمين التأنيث

للفظي من القسمين والتأنيث المعنوي وخبر مبتدا محذوف
ومثل ابراهيم مثال للعجمة ومثل مساجد مثال للجمع ومثل معدي
كرب المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء مثال للتركيب ومثل عمران
مثال للالف والنون المزيدتين في العلم وفي الصفة نحو سكران و
مثل احمد مثال لوزن الفعل ولما فرغ من تعريف غير المنصرف
وبيان اسبابه على وجه يتضمن ما هو الصواب فيها واوضحها بالامثلة
شرع في بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهي التخفيف
بحذف التنوين والجر فقال وحكمه اي مبتداء اي حكم غير المنصرف
والاثر المترتب اسم مفعول من باب التفعل فيه اشارة الى ان المراد
بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعني ان لا كسر
ولا تنوين مرتب على وجود العلتين او الواحدة القائمة مقامهما
والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسناد
عليه اي غير المنصرف من حيث اشتماله على علتين او واحدة
تقوم مقامهما اي من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه
او من حيث وجود علة واحدة منها فيه وانما قيده بهذه الحيثية
لان لغير المنصرف احكاما اخر لكن لا من هذه الحيثية ان
مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشان محذوف لزوما
كما في قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين سيجيء
تفصيله لا لنفي الجنس كسر اسمها مبني على الفتح لانه اذا كان مفردا
ونكرة ويقع بعدها بلا فصل بينهما يبنى على ما ينصب به فيه اي
في غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لنفي الجنس

لفظا لا

يحذف

يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة خبر ان وهي مع اسمها وخبرها
خبر المبتداء وقدم الكسر اشارة الى المذهب المختار من ان الكسر
يحذف من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبع بالتنوين ولم يقل ان لا
جر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح
فالفتح الذي في باحمد عمل الجار لا محالة ولا تنوين عطف على كسر
وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وليه كل
واحدة منها نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه
والاصح المختار الفتح اي البناء فيهما على ما سيجيء وذلك اي عدم
الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة
القائمة مقامهما وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين من حيث ذلك
الاشتمال واقع وثابت لان كل علة من العلل التسع فرعية لاخرى
فاذا وقع في الاسم المعرب علتان منها او علة واحدة تقوم مقامهما
حصل فيه اي ذلك الاسم فرعيتان حقيقة اذا كان فيه علتان
منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما فيشبه ذلك الاسم
الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلثة انواع اقويها اي يصير معنى
الاسم معنى الفعل سواء يعني يكون معنى الاسم معنى الفعل كما في اسماء
الافعال فح يبني نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله
لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل مبني مثله كذلك
واوسطها انه يوافق الاسم الفعل في تركيب الحروف الاصلية ويشابهه
في شيء من المعنى كالمشتقات من المصدر فلا حد عمل الافعال التي
كان في معناها ان كانت متعدية فمتعد وان لازمة فلازم ولا مبني

كان

هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم يقدر ان تؤثر في
البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادناها ان لا يشابه الاسم الفعل
لفظا ولا يتضمن ايضا معناه فلا يكون المشابهة الا من وجه بعيد
وهو كونه موضوعا لاصل يوجد شيء فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم
تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم
ولا يعمل ولكن اثرت في نفي منع بعض خواصه والجر والتنوين فقيل
وحكمه ان لا كسر ولا تنوين من حيث ان له اي للفعل فرعيتين
بالنسبة الى الاسم اي بالقياس اليه بحيث لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا له احدهما اي احد الفرعيتين افتقاره اي احتياجه الى الاسم
لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة
بنفسها حتى يقوم الفعل بها وهي ليست الا الذات فلذلك احتاج الى
الفاعل واخريهما الفرعيتين اشتقاقه من المصدر لكونه حدثا
يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء اولانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل امثلة
شتى وانواع مختلفة مطردة ايضا حيث له ماضي ومضارع وامر
الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا
والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فانه مشتق
منه وان كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها
للفعل فقد منع منه اي من الاسم المشابه له الاعراب المختص الظاهر
الفائدة للمشابهة بالاسم وهو الجر لما مر ان الجر اثر حرف الجر لفظا
وتقديرا المختص بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب

يوجدان

يوجدان في الفعل والاسم على السواء على ما سيأتي واما الجر فمختص
بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابهما وتعادلا ومنع منه التنوين
الذي هو علامة التمكن اي علامة على امكنية الاسم والاسمية وتقديره
حيث لم يشبه مبني الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن
اي علامة اعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقا والمراد
ههنا هذا المعنى لان المراد بالتمكن التنوين الذي على التفسير الاول
وانما قلنا في بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ان كل علة
من العلل التسع سواء ناقصة لا تؤثر وحدها او تامة مؤثرة وحدها
فرعية لان العدل اي العدول فرع المعدول عنه لبقاء الاسم المعدول
عنه على حالته الاصلية والوصف فرع الموصوف يعني تابع لما وقع
صفة له لان الوصف عرض والاصل في العوارض ان يكون موقوفا
لمعروضاتها وهو ظاهر والتأنيث لفظا كان او معنويا فرع
التذكير ~~في كونه مجردا~~ في كونه مجردا عن زيادة التاء في الاعم الاغلب
وكذا علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله لانك تقول في
المذكر قائم مجردا عن زيادة التاء ثم تزيد التاء للفرق بين المذكر
والمؤنث وتقول قائمة فيكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع
صيغة قائم مجردة عنها ولان المؤنث فرع المذكر في التخليق ايضا
وهو ظاهر والتعريف بانواعه فرع التنكير لان التنكير في الاسم
وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او بالاضافة وغير
ذلك ولعروضه يقبل الزوال وما يكون عارضه فرع لما لا يكون كذلك
ولذا قال الشارح لانك تقول رجل بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه

الى شئ ثم تزيد اللام عليه وتقول الرجل وهو فرع لاحتياج الى ادات
سرايت التعريف والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل
كلام عربيا وعجميا ان لا يخالط لسان عجمي وان عجميا ان لا يخالطه
اللسان العربي فيكون العربية اذا في كلام العرب فرعا له والجمع فرع
الواحد لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبة
والتركيب فرع الافراد تقول بعلبك ثم تذكر احدهما بالاخر للخفة
فتقول بعلبك والالف والنون لانك سواء كانا في الاسم مثل عثمان
او الوصف مثل سكران الزائدتان لانهما من الحروف الزوائد
وحروفها اليوم بعض النسخ زيد بصيغة الثلثة والتذكير باعتبار
اللفظ وفي بعضها زيدتا بتلك الصيغة والتانيث باعتبار كونهما
حرفين عليه الضمير المجرور والبارز الى الموصوف او الموصول فرع عن
الشئ الذي زيد الالف والنون على ذلك الشئ مثل عثمان وسكران
فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع من الاسم والفعل ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر مثل الاصل في نوع الفعل انه لا يوجد فيه
الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه
فاذا وجد فيه الوزن المختص بنوع الاخر فيه ايضا ان لا يوجد فيه اى
في كل نوع اعني في نوع الاسم هذا الوزن اى المختص بنوع الفعل كان والاصل
اى الوزن الموجود في نوع الاسم فرعا الوزن الاصلي لكونه داخلا
على الاصل وعارضا له وما دخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن
الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلي فيكون فرعا له والعكس كذلك

اليوم نسناه فرع ما زيد عليه الافراد لكونها سببا واحدا اى الالف والنون وفي بعض صح

الجواز

ويجوز اى لا يمتنع سواء يجئ على ثلثة معان سلب الوجوب والامتناع
على ما يجئ في بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا وجاز اى لم يجب
ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع وههنا
المراد المعنى الاخير فسره الشارح بقوله اى لا يمتنع لا سلب الوجوب
لان الصرف قد يجب في الضرورة كانكسار الوزن سواء كان الصرف
ضروريا مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف او غير ضروري كرعاية
القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا صرفه اى جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة
الفعل بسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما فيه اى
في غير المنصرف متعلق بالادخال لا جعله منصرفا حقيقة بتغير فان
غير المنصرف عند المصنف اسم معرب فيه علتان من علل التسع
او علة واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر متعلق لا يلزم والتنوين
عليه لا يلزم خلو الاسم عنهما لان الكسر والتنوين لا يزيلان شيئا مما
دخلا عليه فكيف يزيلان العلتين او العلة الواحدة وانما قال عند
المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخل الجر و
التنوين فيه فيكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرط وقيل
المراد بالصرف في قوله ويجوز صرفه معناه اللغوي وهو منع اللغوي
وهو المنع لان الصرف في اللغة المنع يقال صرفه عنه اى منعه لا معناه الاصطلاحي
وهو في الاصطلاح ما دخل الكسر والتنوين والضمير في صرفه
راجع الى حكمه فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكمه عن
المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون المعنى سلب

فيدخلها

الامتناع للضرورة اى لضرورة وزن الشعر فيها فان الحاق اللام
فيهما عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها
والاصل في الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير
المنصرف يحتاج الى العلتين او الى واحدة قيل ضرورات الشعر
ثابتة الزيادة والحذف والتقديم والتاخير وخروجه عن الاعراب
الى وجه اخر على طريق التثنية وتانيث المذكر تذكير المؤنث والتغيير
او رعاية قافية عطف وزن الشعر اى لضرورة رعاية قافية الشعر
فانه اى الحال والشان اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما
نصب على الظرفية ولفظ ما ضيفة اى في كثير الزمان متعلق بقوله
يقع من منع صرفه اى من كونه غير المنصرف انكسار وهو نقصان
حركة او حرف في الجزء يخرج الانكسار الشعر عن الوزن فيجب
جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزن
واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية
الواجب اولى او يقع من منع صرفه ازحاف وهو تغيير اجزاء
البحور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرجه عنه ولكن يخرج عن السلاسة
في يجوز صرف غير المنصرف لتحقق السلاسة كما في التناسب واما الاول
اما مثال غير المنصرف الذي يقع من منع صرفه انكسار ويخرج الشعر
عن الوزن فكقوله اى قول فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عليه السلام قبره
وتوكت وقبضت قبضة من تربته عم فوضعت الى انفها فشمتها
فبكت وقالت ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان
استدادة غواليا جمع غالية كنواصر في ناصرة بالفارسية خوش

بوى

بوى والمعنى ما الذى او اى على من شم تربة احمد في ان لا يشم استداد
الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء
كذا في الحاشية للمعول بالتانيث على متعلق به وهي النازلة من الكسر وها
يقال صاب اذا نزل من باب قال وجمعه مصائب واجمعت العرب
على الهمزة في الجمع واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب وهو
الاصل كذا في الصحاح اى نزلت على فان نزل لوانها اى لو ان تلك النوازل
صبت اى نزلت على الايام المنورة بنور الشمس وضيائها صرن ماض
معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع على الايام يعني صارت تلك الايام
ليا ليا والفه للاصطلاح بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس
وكونها ما النجم لتأثيرها على وجه الارض ولزيادة كسافتها حتى صارت
الشمس منكشفة ومظلمة فصارت الايام قبل غروب الشمس ليالي
ولم يجعل مصائب في حكم المنصرف بادخال التنوين بل منع منه التنوين
غير لكل المصراع الاول ناقصا من المصراع الثاني بحرف لان التنوين
بعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر حسن كيس فالمصراع الثاني
مستفعلن ثلث مرات فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين
في الوزن واما الثاني اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه
ازحافا فيخرج عن السلاسة بوزن لفظا اى معنى فكقوله اى كقوله
من مدح امامنا الاعظم رحمة الله عليه اعدا من اعاد يعيد من
من باب الافعال على وزن اكرم اصله اعود اسقط عينه وبقي اعدا ذكر
ذكر نعمان بالنصب لانه مفعول اعد مضاف على نعمان على وزن عثمان
علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة لنا متعلق

بقوله اعداى كم ذكره لنا ان بالكسران كالجملة استينافية يعنى جواب
السئول مقدر فنشاء من بالاعيان بالفتح ان كانت علة لذلك الامر
بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من وان كثيرا مثل قوله
تعالى وان المساجد لله اى لان المساجد وقوله تعالى عنكم الذكران
كنتم قوما اى لان كنتم فى قوله ما ذكره اى ذكر نعمان بن ثابت هو
الضمير المنفصل على ما يجيء المسك اى كالمسك وبين الشاعر وجه
التشبيه بقوله ما كررته يتضوع الى نشر رايحة لقال ضاع صوقا
اى تحرك فانتشرت رايحته وتضوع ايضا ديضوع مثله وكذا
فى الصحاح لان المسك اذا حرك ينتشر رايحة كذلك الامام الاعظم
اذا ذكرت مناقبه الجليلة وخصاله الحميدة ينتشر منها

المحمدية ح

المسائل التى هى اعز من المسك فالتشبيه فى الرايحة والتلذذ
لا فى العزة لكون الامام ومسائل اعز من المسك فانه اى الشان
لو جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين وفتح نون
نعمان فى موضع الجر من غير تنوين يستقيم الوزن ولا ينكسر
لان بحره فعول مفاعلن مرتين ولكن يقع فيه اى فى الوزن
زحاف اى تغير فى الحركة يخرجه اى الوزن عن السلاسة كما يحكم
به اى بالخروج عن الوزن سلامة الطبع فانه لو كسر نون يدغم التنوين
فى الامام لنا لانه يلزم اجتماع المثلين والاول ساكن والثانى متحرك
لان التنوين نون ساكن فيزول الثقل حصل من اجتماع المثلين
فيحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون ادغم لحصل السلاسة
ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول ويخالف للقياس واما او

فتح

فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون
مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هما فى كلمتين فلم يزل الثقل ولم يحصل
السلاسة لان حصولها مبنى على زوال الثقل بالادغام فان قلت
فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى لانه لا يخل بالوزن كما عرفت
وما لا يخل به لم يكن ضروريا فكيف يشمله الزحاف قوله للضرورة
فنقول قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
اى عن ذلك البعض لا احترازه هنا فى ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم
الالتباس فى الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز
والمجرد الى البعض او على العكس فالظاهر احترازه ضرورى عند
الشعراء هنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا
او فى حكم بادخال الكسر والتنوين عليه فيشمل قوله للضرورة فيدخل
فيه واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله اى فى قوله

حتى يدخل فى عموم ح

من مدح النبى صلى الله تعالى عليه وسلم سلام مبتدا لانه يحصل
بالنسبة الى المتكلم سلام عليكم اى سلامى اى سلام من قبلى اى التسليم
من كل آفة وتقصير والبرئة من كل عيب على خير اصله اخير لانه اسم
تفضيل حذف الهمزة للتخفيف استعمل بالاضافة الى الانام وهو مفرد
اللفظية مجموع المعنى وسيد عطف على خير عطف تفسير اصله سيود
على وزن فيعل فادغم اى الجادد المجرد وخير حبيب بدل من
خير بدل الكل للتدريج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى المفعول او بمعنى فاعل
والاول مضاف الى اله العالمين محمد مطلقا بيان بشير فعيل بمعنى فاعل
للمبالغة اولى وبشر المؤمنين بالمغفرة والرحمة والاحسان فى دار

متخصص

فاذ عم مقتديهم

لجنان مبالغة في التبشير خبر مقدم نذير وهو ايضا فعيل بمعنى
فاعل للمبالغة اى منذر الكافرين مخوف اياهم بالخلود في النار
والعارضين بالعذاب والسخط مبالغة فيه وهو خبر بعد خبر
هذا من قبيل لقد زيد الجر بالعطف هاشمى اى منسوب قبيلة هاشم
مكرم اسم المفعول من التفعيل والتكثير في الفعل مثل غلق زيد الباب
والتكثير ههنا في التعليق لانه مكرم عند الله تعالى واهل سمواته و
اهل ارضه بل عند كل خلائقه ويجوز ان يكون التكثير في الفاعل عطوف
مفعول بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق يعني شفيقا على امته
وبانه ضرب رؤف وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع
اى ذو عطف والرأف يعني ذو الشفقة والمحبة مبالغة لمن تبعه كما
قال جل ذكره في نظم الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه
كلها اخبار متعددة بغير عطف من موصل مرفوع محلا على انه مبتداء
يسمى على مضارع مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول
باحمد مفعول الثاني لانه قد يتعدى الى المفعول الثاني بحرف الباء الجارة
وقد يحذف اتباعا قال في الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته
بزيد فانه اى الحال والشان لو قال الشاعر باحمد بفتح الدال في الموضع
الجر على انه غير منصرف لا يخل الوزن اى لا يكون في الوزن خلل بجعل
في هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه مفعولن مفاعلن
مرتين ولكن يخل بالقافية فان حرف الردف وهو بفتح الدال وكسر
الواو في اللغة التمام وههنا المراد منه بحرف الذي تكرر في اخر
الابيات لكون ذلك البيت تماما في سائر الابيات الدال المكسورة اى

الدال

الدال المتحركة بالكسرة كما في البيت السابق ففي هذا البيت لو لم يكسر
لاختل القافية فيجعل قوله احمد في حكم المنصرف بادخال الكسر عليه
او للتناسب عطف على قوله للضرورة باعادة الجار وانما اعادة اشارة
الى ان التناسب مستقل غير داخل في الضرورة واليه اشارة الشارح بقوله
اى يجوز صرف غير المنصرف اى لا يمتنع ولا يجب غير المنصرف في حكم
بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب
لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع ولا يجب بل الجواز ان يبقى
على حاله غير منصرف ليحصل التناسب بينه اى بين غير المنصرف و
بين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم اسم من اهم
لزم يقال امر مهم اى لازم عندهم اى عند العرب سواء كان في النثر كما في قوله
تعالى انه هو يبدئ ويعيد بضم الياء في الاول والقياس الفتح لانه من بدأ
مثل فتح او في الشعر كما في قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي
جبة وقميصا مكان خيطوا لمناسبة طبخه وان اختلفا اسما
وفعلا في الحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هذا
في الشئ مراعى مع اللغة امر خفي ومنه في التنزيل الله يبدئ ثم يعيده
واللغة المشهورة يبدأ وروي ان بعض البلغاء قال للكاتب اكتب
يا حار فان الركب قد حار وافقال الكاتب يا سيدي الا فتح كسر الراء
فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا كلامه وان لم يحصل
اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما الى حد الضرورة و
لم يمثل هنا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب بقوله لان
الكثير لكثرته لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان

وقيل ولما كان امر التناسب بعد ما يظن لان غير المنصرف اصلي كالي
فانصرافه بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل لاو ثق كلام بقوله
مثل سلاسلا واغلالا معا حيث صرف فيه سلاسلا وادخل التنوين
عليه لتناسب المنصرف الذي يليه اعنى بالمنصرف اغلالا فانه منصرف
اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير
المنصرف الجمعية فانه كمساجد واساور فقوله سلاسلا واغلالا مثال
لجموع غير المنصرف الذي صرف وهو سلاسلا والمنصرف عطف على غير
المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه لتناسب غير المنصرف
والا لكان الانسب ان يقول المصنف مثل سلاسلا فقط وفي الحاشية
اراد بقوله سلاسلا واغلالا الى ان ذكر اغلالا ليس بزائد لان المقصود
تمثيل للمجموع وقال ايضا الاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا
التركيب اي في تركيب قوله سلاسلا واغلالا ولما فرغ من بيان حكم
غير المنصرف وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذي يقوم
مقام السببين فقال **وما يقوم مقامهما** اي العلة الواحدة فيه اشارة
الى ان لفظ ما موصولة فيكون اشارة الى ما سبق في تعريف غير المنصرف
بقوله او واحدة منها لان الموصول في حكم لام التعريف التي تقوم
مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان حقيقة او حكما
يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور
تفسير له وهو اولى ليكون اولا اجمالا ثم تفصيلا قامت كل واحدة
منهما اي من تلك العلتين لقوتها وكمالها حتى اثرت تاثير العلتين
لما سبق ان الشئ اذا قوى يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء



مقام

مقام علتين ضعيفتين لتكررهما اي لتكرر كل واحدة منهما احديهما
اي احدى العلتين المتكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين
الجمع لا مطلقا بل الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع وسيأتي تفسير
صيغة منتهى الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام
الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية
وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونها نهاية جمع
التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا
سمي بالاقصى كذا في الرضى والى المثال اشار الشارح بقوله البالغ
الى صيغة منتهى فانه اي الشأن قد تكرر فيه اي في هذا الجمعية حقيقة
نصب على انه تمييز او على المصدرية اي تكرر حقيقيا كأكالب
المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى على اكالب
فتكرر فيه الجمعية تحقيقا وهو في اللغة الحريص يقال فلان كليب اي
حريص وسمي الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده
لم يذهب واساور جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال
اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات
والاخر من الجمادات واناعيم وهي جمع انعام وهو نعم بفتحتين
النون والعين وهو المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل
وانما اطلق عليه غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لا
توجد في غيره حيث يؤكل لحمه ويشرب لبنه ويركب ويحمل عليه ويلبس
جلده ويستعمل بعض عظامه وهذا المعنى لا يوجد في غيره من الاموال
واراغيف جمع ارغفة جمع رغيف ولم يمثل من الجمادات لقلته و

جمع

او اكتفاء بما سبق او حكما عطف على حقيقة يعني لا يتكرر الجمعية
فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية اخذ
حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة كالجموع الموافقة لها اي للجمع التي
تكرر فيها الجمعية حقيقة في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
جمع مسجد فانه موازن الاساور والكلاب ومصابيح جمع مصباح فانه
اسم له فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتاح ومجلس ومجزم وهو
موازن لاناعيم في الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التي
تكرر فيه الجمعية تحقيقا صار كانه تكرر فيه الجمعية تحقيقا وثانيهما اي
ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة منها مقام علتين
لتكررها التانيث لكن لا مطلقا اي الا انه لا يكون التانيث قائما مقام
السببين حال كونه مطلقا بل لا يقوم الا بعض اقسامه لان اقسام التانيث
اثنان باعتبار علامة التاء وهي الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل
طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهي لا تقوم
مقام السببين ولا تكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط
العلمية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت هي عليه وثانيهما الالف
وهي لا تقدر بل يجب ان تكون ملفوظة وهو اي ذلك البعض الفا
التانيث اصلا الفان سقوط النون بالاضافة المقصورة صفة
الالف ولم يثنى لكونهما سببا واحدا ولان الالف التانيث في المقصورة
واحدة لا غير والممدودة عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان
الممدودة الفا التانيث الهمزة المقلوبة والالف الاولى زائدة لتوسيع
البناء حيث لا دخل لها في التانيث والالف الممدودة ايضا واحدة

لا غير

لا غير ولذا وصفهما بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة
على المقصورة بالواو التي وضعت لمطلق الجمع وان كان ضدين ان
كلاهما علة لغير المنصرف لا واحدة منهما فسره دفعا لذلك التوهم
بقوله اي كل واحدة منهما يعني ان الممدودة تكون سببا مستقلا
والمقصورة ايضا سببا مستقلا لا ان مجموعهما سبب واحد كما توهم
كحبلى مثال الالف المقصورة وحمراء مثال الالف الممدودة لانهما اي
لان الف التانيث الممدودة والمقصورة لازمتان اي لزمت كل
واحدة منهما للكلمة التي لحقت هي بها وضعا اي لزوما وضعيا
لا عرضيا كتاء التانيث لا تفارقانها اي لا تنفك كل واحدة منهما مما
دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم اصلا يعني ابدا مستمرا
فيكون منصوبا على الظرفية فلا يقال في حبلى اي فيما لحقت الف
التانيث المقصورة به حبل بحذفها يعني يقال في مؤنثه حبلى وفي
مذكره حبل لانه ليس له مذكر لانه وصف لمن في بطنها حمل ظاهر ولا
يقال ايضا فيما لحقت الف التانيث الممدودة به مثل حمراء في مذكره
حمر بحذف الف التانيث لان مذكره احمر لا حمر فعلم انهما لازمتان
للكلمة بحيث لا ينفك كل واحدة منهما عنهما في وقت فيجعل لزومهما للكلمة
اي لزوم كل واحدة منهما للكلمة التي دخل عليها بمنزلة تانيث اخر
فصار التانيث فيهما مكررا ذاتا ووصفا يعني صار ذاتهما تانيثا
ووصفهما تانيثا اخر وهذا معنى تكرر التانيث والحاصل ان الف
التانيث لم يكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت
للتانيث فقط والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر

احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا يدل على لزومها للكلمة بخلاف
التاء التي هي للتانيث فانها ليست لازمة للكلمة التي دخلت عليه
بحسب اصل الوضع فانها اى التانيث وضعت للتانيث حال كونها فارقة
بين المذكر والمؤنث لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم
تحتمل للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتانيث فدخل عليه فعلم منه
ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة
بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقدر ان يقوم مقام السببين
ولم يؤثر وحده الا بشرط العلمية فلو عرض اللزوم له بعد اللحوق
كالعلمية مثلا يعني مثل ان يكون علما لم يقو قوة اللزوم الوضعي
اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التانيث الوضعي لكونه في الاصل
عارض فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان
حكم غير المنصرف وجواز منع الحكم وبيان العلل التي تقوم
مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة في البيتين
اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دابه مصدرا بالفاء
التفضيلية ومعرفا باللام العهد الخارجي ذاهبا الى ترتيب
اللف والنشر فقال **فالعدل** قدم في كلا الموضعين لانه
غير مشروط بشيء بخلاف البواقي وهو في اللغة الصرف
ويقال اسم معدول اى مصروف وفي الاصطلاح ما عرفه المصنف
مصدر من عدل يعدل وبابه ضرب مبني للمفعول كالخلق بمعنى
المخلوق والضرب بمعنى المضروب اى كون الاسم معدولا **خروجه**
المصدر مضافا الى الفاعل اى خروج الاسم فخرج خروج

الفعل لانه لا يسمى عدلا ولان البحث في الاسم اى كونه اى كون الاسم مخرجا
فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب
الافعال لان الخروج لازم لا يجيء له مفعولا ومجهولا **عن صيغته** اى
صيغة الاسم **الاصلية** اى عن صورته التي يقتضي الاصل اى الوضع
اللغوي والقاعدة اى الاصطلاح والاستعمال ان يكون ذلك الاسم
اى الاسم المعدول عنه عليها اى على تلك الصورة وقال في الحاشية
فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق
على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال الضرب صيغة الماضي
انتهى ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغ المشتقات اى
ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة
المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل في الاشتقاق ان المشتق يكون
مغايرا للمشتق منه فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم اى الى ضمير راجع الى
الاسم بقرينة خرجت المشتقات كلها عن حد العدل لان المشتقات
ليست باسم بل صفة فلا يقال ان المشتقات معدول عن مصادرها
الباقي في قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت اى فخرجت المشتقات
كلها عن تعريف العدل بسبب الاضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم
ولا يخفى ايضا ان المتبادر من قوله خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون
المادة اى الحروف الاصلية التي ركبت الصيغة المعدول عنها منها باقية
في المعدول لانه ان لم يكن تلك المادة باقية في المعدول لم يعلم انه معدول
عنها لان بقاء المادة يكون قرينة للعدل بل المتبادر انه غير معدول
وانه اسم برأسه والتغير بين المعدول والمعدول عنه انما وقع في الصورة

فقط كرباع عدل عن اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه
اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغير في الصورة لانه اذا
لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق العدل لو وجب ان يقع التغير في الصورة فلا
ينقض حد العدل بما بكلمة حذف عنه اي تلك الكلمة بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الجحش
الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة وحقرة وكذا محذوفة الاواسط
كمفعول ومبيع فانه لا يقال كل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة
غير باقية فيها مثل يد ودم فان اصلهما يدي ودمو مثل رحى وعصو
حذف اللام منهما فبقي يد ودم فلا يقال ان يدا ودما معدول لان عن يدي
ودمو لان الشرط في كون المادة باقية غير موجودة فيهما ولا يخفى
ايضا ان خروجه اي خروج الاسم عن صيغة الاصلية يستلزم اي يقتضي
ذلك الخروج دخوله اي دخول الاسم المعدول في صيغة اخرى اي في
صيغة غير الصيغة الاولى اي مغايرة للاولى اي للصيغة الاولى التي هي
الصيغة المعدول عنها في الوزن والهيئة كما في الامثلة لانه اذا لم يكن
مغايرة لها تكون الثانية غير الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان المادة
باقية والتغير يكون في الصورة فقط ولا يبعد ان يخبر مغايرتها
لها اي مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها في كونها اي في
كون الصيغة المعدولة غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الصيغة
الاولى وهي الصيغة المعدول عنها داخلة تحته اي تحت اصل وقاعدة
فخرجت بهذا القيد عنه اي عن حد العدل المغيرات القياسية اي
الاسماء التي غيرت قياسا كما قال ومقول وعدة والتثنية والجمع

والمصغر

والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحته
اصل وقاعدة واما المغيرات الشاذة اي الاسماء التي تغيرت شاذا لا
قياسا كالمجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كعريب
وعريس بغير التاء والقياس يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل
بصري بالكسر في الاول في بصرة وبدوي في بادية وثلاثي ورباعي فلا نم
انها اي المغيرات الشاذة مخرجة عن الصيغ الاصلية فانها لو كانت مخرجة
عنها لما كانت شاذة ويكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا
حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس فان
الظاهر ان مثل اقوس جمع قوس وانيب جمع ناب وهو السهم من المجموع
الشاذة بيان لهما لان من البيانية اذا ما قبلها نكرة تكون صفة له
مثل جاءني رجل من بني تميم ليست مخرجة عما هو القياس وليس مع اسمها
وخبرها في الاجوف الثاني المجرد ان يجمع على افعال للخفة فيكون القياس
فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن اعني اقواسا وانيابا لا على افعل
لثقل الضمة على الواو والياء في البناء الممتد وان كان ما قبلهما ساكنان
بل انما جمع القوس والناب ابتداء يعني في اول الوهلة الواو والياء
يكون ثقيلة في الجمع مع انه بنفسه ثقيل على اقوس وانيب على خلاف
القياس من غير متعلق بقوله بل انما جمع ان يعتبر مبني للمفعول
جمعهما اي جمع القوس والناب اولا قبل ان يجمعا على خلاف القياس
على ما متعلق بقوله جمعهما هو القياس فيهما وهو اقواس وانياب
واخراج عطف على قوله جمعهما من عنوان يعتبر ايضا اخراج
اقوس وانيب عنهما اي عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك

ضمران وهو الضامر ... خبر لان في قوله فان الظاهر عما اي عن الجمع الذي هو القياس نحو

لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدولة حتى
ما خالفها يكون شاذا ولما حكم عليهما وامثالهما بالشذوذ
علم انهما ليسا بمعدولتين وقال بعض الشارحين قد جوز
بعضهم اى بعض المصنفين والمعرفين تعريف الشئ اى شئ
كان بما اى بتعريف هو اعم منه اى المعرف بحيث يكون ذلك
التعريف شاملا لغير المعرف ايضا اذا كان المقصود منه اى من
تعريف تمييزه اى الشئ المعرف المصدر مضاف الى المفعول
عن بعض ما عداه لا عن كله كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا
اذا اردت تمييزه عن بعض ما عداه الفعل ما دل على حدث
فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف
وان دخل فيه المصادر وكلها المشتقات ايضا لحصول الغرض
والمقصود واذا كان كذلك فيمكن ان يقال المقصود من هذا
التعريف ههنا اى فى هذا البحث تمييز العدل عن سائر العلل التى
اشتركت له فى العلية لا عن كل ما عداه سواء كان ما علة او لا
بحيث حصل بتعريفه اى بتعريف العدل هذا التمييز اى تمييز
العدل بهذا التعريف عن سائر العلل لا بأس بكونه اى بكون تعريف
العدل اعم منه بان يدخل فيه ما لا يكون علة لما عرفت ان المقصود
من تعريف خروج سائر العلل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا
بأس بدخول ما ليس بعلة فيه فح او حين كون ذلك المقصود حاصلا ايضا
من هذا التعريف لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف اى تعريف العدل
الى ارتكاب تلك التكلفات الثلثة تغاير صيغة المصدر للصيغة

المشتقات

المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغيير انما يكون
فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها
فى صيغة اخرى مغايرة للاول واما فى الاول اما فى الوزن واما فى الدخول
تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لا يضر لانها ليست من العلل
التسع ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل
فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منها واعلم انا نعلم قطعا
اى جزما اى علما قطعيا انهم اى النحاة لما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر وامثالها غير منصرف فى كلام العرب استعمالها
والحال انهم لم يجدوا فيها اى فى هذه الامثلة او عطف على وجدوا
لما اى ولما لم يجدوا فيها سببا ظاهرا يقتضى عدم انصرافها من
الاسباب التسعة غير الوصفية فى الاربعة الاول او غير العلمية فى
الاخير الوصفية والعلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون
اجتماع السببين او تكرر واحد منها شرطا وهى ليسا كذلك احتاجوا
اى النحاة الى اعتبار سبب آخر غير الوصفية او العلمية من الاسباب
التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لا يكون غير المنصرف الا ان يكون
فيه سببان منهما او تكرر واحد منها لكون الصرف اصلا فيه ولما لم
يصلح وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول و
الثانى على الثانى بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين
على معمول عامل واحد بحرف واحد فيكون من التوابع لما اى ولما
لم يصلح للاعتبار واعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة

الا العدل لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لا لفظا ولا تقديرا
ولا تركيب ولا عجمة ولا وزن الفعل والالف والنون ولا يجتمع العلمية
مع الوصف فانتفى اعتبار غير العدل لانتفاء الاقسام به يستلزم
انتفاء المقسم اعتبروه فيها اى اعتبر النحاة العدل في هذه الامثلة
وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب اخر لانهم عطف على قوله
انهم اى لان النحاة تنبهوا من التنبيه للعدل فيما عدا عمر اى في مثال
غير عمر من هذه الامثلة بان تعلموا ان هذه الامثلة مشتركة في اعتبار
العدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه فجعلوه اى ما عدا عمر
غير منصرف للعدل وسبب اخر وهو الوصفية واما حال عمر
فمسكوت عنه ولكن استدراك من قوله اعتبروه اى اعتبروا
العدل في هذه الامثلة الا انه لابد في اعتبار العدل مطلقا سواء
كان في هذه الامثلة اولا من امرين يعني اعتبار العدل مطلقا
شرطان احدهما اى احد الامرين وجود الاصل للاسم المعدول لان
الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يكن اعتبار العدل فكيف يوجد
العدل الذي هو الفرع لان المعدول عنه وثانيهما اى ثاني الامرين
اعتبار اخراجه اى اخراج المعدول عن ذلك الاصل اى الاصل الذي
وجد لان مجرد وجود الاصل الذي لا يكفي للعدل اذ لا يتحقق الفرعية
اى فرعية المعدول بدون اعتبار ذلك الاخراج لما سبق ان
وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل ما لم يعتبر الاخراج ففي بعض
تلك الامثلة اعني ما عدا عمر يوجد دليل غير منع الصرف سيبين
الشارح ذلك الدليل في عقيب كل مثال يعني يوجد في ذلك البعض

فرع المعدول عنه

دليل

دليل سوى منع صرفه يدل على وجود الاصل المعدول عنه يعني على ان الاصل
المعدول عنه موجود فوجوده اى وجود ذلك الاصل محقق اى ثابت بلا
شك ولا شبهة ولهذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا اى محققا ولهذا
القسم يقال الحقيقي لتحقق اصله والعدل عنه ايضا وفي بعضها اى بعض
تلك الامثلة لا يوجد دليل يدل على الاصل المعدول عنه غير منع الصرف
بعلة واحد في كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر فيفرض مبنى للمفعول
اى فيقدر له اى لذلك البعض اصل ليتحقق اى حتى يقع العدل باخراجه
اى اخراج ذلك البعض عن ذلك الاصل اى عن الاصل المقدر له لانه اذا
لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة في
كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم تؤثر في منع الصرف فيكون
اصل هذا البعض مقدرا ولهذا يقال له العدل التقديري لكون اصله
مقدرا ولهذا قال الشارح فانقسام العدل الى العدل التحقيقي والعدل
التقديري حتى صار العدل قسمين انما هو اى ليس ذلك الانقسام
الا باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا نظرا الى الامر الاول لان
وجود الاصل اذا [كان] محققا بلا شك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا
لان الفرع يتبع الاصل واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل اى
المحقق والمقدر نظرا الى الامر الثاني ليتحقق يعني ليقع العدل فلا
دليل عليه الا منع الصرف لان الاصل في اعتبار العدل ليس الا وجود
تلك الامثلة غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم فعلى هذا اى على انقسام
التحقيقي والتقديري باعتبار الامر الاول قوله اى قول المصنف تحقيقا
معناه اى معنى هذا القول لا اعراب العدل خروجه عن صيغته

عدل

الاول

ه كان العدل محققا بلا شك

الاصلية خروجا كائنا عن اصل محقق اى موجود ويدل عليه دليل
غير منع الصرف وهذا بيان الحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية
من الصيغة اى حال كونها محققة وتأنيث المصدر الواقع حالا عن المؤنث
ليس بلازم الضمير فيه كذا قيل او بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال
متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج
يكون محققا اذا كان الاصل محققا كثلث ومثلث اى خروجا كائنا
كخروج ثلث او خروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتداء
محذوف اى مثاله مثل ثلث ومثلث وزنهما فعل ومفعل عدلا عن ثلثة
ثلثة مكررا والدليل الذى يدل على اصلهما اى اصل ثلث ومثلث ان
فى معناهما كل واحد منهما مكررا دون لفظهما اى ليس كل مكررا بل التكرار
ليس الا فى معناهما لانه اذا قيل جاء فى القوم ثلث اى حال كونهم مفصلين
بهذا التفصيل وهو كون الجائى ثلث مرة ثلث اخر مرة اخرى
الى ان ينتهى القوم يعلم ان الجاءى فى بكذا جاءنى والاصل فى الالفاظ
الشان والحال اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا اى كما ان المعنى
مكررا مكررا لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ
قوالب لها ودالة عليها فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند
تكرره يلزم تكراره كما فى قولك جاءنى القوم ثلثة ثلثة حال من القوم
مؤول بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يقع ما دل على هيئة حالا
عند المصر اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلنا لك فلما كان العبارة
عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اللفظ الواحد عليهما جميعا فعلم من
هذا التقدير ان اصلهما اى اصل كل واحد من ثلث ومثلث لفظ مكرر

وهو

وهو قولك ثلثة ثلثة وقد عدل ثلث ومثلث عن هذا الاصل
تحقيقا فى اللفظ الاصل لان ثلث اخف من ثلثة ثلثة مع ان معنا
هما واحد وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلث وثلث لمعنى واحد وفائدتهما
تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى
غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب
جزاء و بعرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدل ايضا تكرير
عملا بالاستقراء فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ
مكرر الى هنا كلامه وكذا اى كالحال فى ثلث ومثلث خبر مقدم للحال
مبتداء مؤخر فى احاد وموحد عدل واحد منهما من واحد واحد وثناء ومثنى
عن اثنين اثنين وثلث ومثلث منتهيا الى رباع ومربع فالغاية هنا
داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا و
يجعل الى بمعنى مع مثلث قوله ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع
اموالكم بلا خلاف لاحد فى ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص
فيها صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واحاد و
موحد قياسا عليها لكونهما معدولين عن واحد واحد اللذين هما اصل
فى العدد وفيما اى فى الاسماء التى كانت وراءها اى بعد هذه الاسماء
الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا الى عشار ومعشر العدد لكل واحد
منهما من عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة فى المغيا خلاف مبتداء مؤخر
فى انها غير منصرفة او منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب
الذى يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان الاشتراك
فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون

الاصل فى الاسم المنصرف والصواب اى الحق من المذهبين مجيئهما ان
يكون غير منصرف لما قلنا والسبب فى منع الصرف ثلث ومثلث اى
السبب الذى يقتضى عدم صرفهما واخواتهما اى اشباههما من
السباع والسباع يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه العدل
التحقيقى والوصف اللازم لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلثة
ثلثة اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلث وضعت
اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف
فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلثة
رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه
فائدة لتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض
صارت اى الوصفية اصلية فى ثلث ومثلث لان المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه
قولك جاءنى رجال ثلث ولا يقال جاءنى ثلث رجال والحال ان
وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتعابر وضعا لاعتبارها فيما
وضعا له اى لكون الوصفية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد
من ثلث ومثلث واخر عطف على ثلث ومثلث بضم الهمزة وفتح
الخاء المعجمة جمع اخرى صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون
مؤنث بالجر صفة لاخرى مضاف الى اخر الذى هو مفرد مذكر على وزن
احمر قلبت الفا واخر اسم التفضيل كافضل بشهادة التعريف حيث جمع
له مفردة تثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل لان معناه اى
معنى اخر فى الاصل اى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى اشد تاخرا

اسم تفضيل

يعنى ان معنى فى قولك جاءنى زيد ورجل اخر اشد تاخرا من زيد فى
معنى من المعانى ثم نقل من معناه اللغوى الى معنى غير معنى الى المعنى
المجازى وهو النفى بقرينة المسئول تحقيقا كما قيل اذا قيل ازيد فى الدار
فيقال الخبر اى ليس فيها او تقديرا لان فى اسم التفضيل ايضا معنى النفى
لان الوصف لزائدة المفضل نفى باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى
لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه وبهذه المناسبة نقل الى
معنى غير فمعنى قولك جاءنى رجل اخر جاءنى رجل غير زيد لكن بشرط
ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءنى رجل وحمار اخر وامرات
اخرى كذا فى الرضى وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باحد الاشياء الثلثة
ليكون المفضل عليه معلوما به اما باللام اى اما ان يستعمل بدخول اللام
عليه مثل زيد الافضل على ان يكون اللام فيه للعهد والاضافة اى اضافة
اسم التفضيل الى المفضل عليه او كلمة من يعنى او بدخول من التفضيلية على
المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع باحدهما اختناد فى اللفظ وحيث
لم يستعمل بواحد منها اى من هذه الثلثة علم انه معدول من احدهما
اى من المستعمل باحدهما اختصارا فى اللفظ فقال بعضهم انه اى اخر
معدول عما اى عن اخر الذى فيه اللام اى عن الاخر لتوافق المعدول والمعدول
عنه فى اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما فى الهيئة موجود ههنا لان
هيئته ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى ولا يلزم ايضا ان يكون المعدول
معرفة كما فى امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعنى الا
من لكونه معناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل
عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل

الى معنى غير وصار اسما مثله وقال بعضهم انه اى اخر معدول عما
ذكر معه من اى عن اسم التفضيل الذى اسم استعمل بمعنى التفضيلية
اى عن اخر منه لانه الاصل فى الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر
واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف
مثنى او جمعا مذكرا وان كان مؤنثا الا انه لا يعدل الا عما يكون بمعنى
الجماعة لكون كلامنا فى الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد
دون المثنى وانما لم يذهب مبنى للمفعول الى تقدير الاضافة الجار
والمجرور فى محل الرفع بناء على انه نائب الفعل يعنى لم يذهب احد الى
انه يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد واو الناس
فيكون الاضافة مقدرة فى المعدول لذا قال الشارح الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او الاضافة بالتنوين اخرى
صفتها الاضافة مثلها صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى
يعنى ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافى لا يخلو اما ان
يوجب التنوين فى المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف
وسادا مسده نحو حينئذ اصله حين اذ كان كذا فحذف كان
كذا وعوض عنه التنوين لما ذكر فنون وكتب متصلا بالحين فقيل
حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة
وهى معنى من معانى الحروف نحو قبل لان اصله قبل زيد فلما حذف
المضاف اليه ونوى بنى قبل على الضم لما سيجىء واما ان يوجب ان يليه
تركيب اضافى مثله بشرطان يكون المضاف والمضاف فى الثانى غير
المضاف والمضاف اليه فى الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف

فى الاول نحو يا تيم تيم عدى فان اصله يا تيم عدى فلما حذف المضاف
اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل يا تيم تيم عدى لما ذكرنا وسيجىء
ومثله يا زيد زيد اليعملات ذبل فى اخر المعدول شىء من ذلك اى من
التنوين او البناء او الاضافة الاخرى فتعين ان يكون يعنى اخر
معدولا عن احد الامرين اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيلية
على سبيل منع الخلو والجمع وجمع على وزن صود عطف اما على اخر القريب
واما على ثلث لا صالته جمع بالجر صفة له مضاف الى جمعاء بالمد كحمراء
مؤنث بالجر صفة لجمعاء مضاف الى اجمع وكذلك اى مثل جمع فى
عدمه الانصراف خبر مقدم كتع مبتداء مؤخر وبتع وبصع وقياس
فعلاء الذى مذكره افعل ان كان اى صيغة افعل صفة ان يجمع اى تلك
الصفة على فعل بضم الفاء وسكون العين ليتميز افعل الصفة عن افعل
التفضيل لانه يجمع بالواو والنون فى المذكر والالف والتاء فى المؤنث
لشرفه لان هذا الجمع ايضا لو وقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع
مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث
فى افعل الصفة واحدا اختصارا ولقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل
كحمراء على حمر وان كانت صيغة افعل اسما على فعالى ان يجمع فى التكسير
بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحوض يجمع على اجادل و
اصابع واحاوض وفعلاوات بالالف والتاء فى الصحيح لان الالف
التأنيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل جهاوات
فى جيادى كصحراء بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم يكن مؤنث
افعل مثل عذراء وصبراء ودفاء يجمع على صحارى والاصل فيه صحارى

على وزن مجاديع لان ما بعد الالف التكسير فى الجمع الاقصى يكون
مكسورا كاساود واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد
تقلب بجنسه للمجانسة كمقروة وخطية وافيس فصار صحارى
بالتشديد وهذا ثقيل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة فى اخر
الجمع الاقصى فخففت بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساود
ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة
الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى
مثل جمادى او صحراوات لما ذكرنا فاصلها اى اصل جمع اما جمع
كحمران كانت وصفا او جماعى او جمعا وات ان كانت اسما فوجد
الاصل المعدول عنه فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها اى من
هذه الاصول الموجودة لها تحقق العدل فاحد السببين المقتضيين
منع صرف جمع فيها العدل التحقيقى لكون الاصل محققا والسبب
الاخر الصفة الاصلية وان صارت اى جمع بالغلبة اى بغلبة استعمالها
فى باب التاكيد اسما لان فعلاء افعل لا يكون الا وصفا فالاسمية
فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع الصرف سواء كانت
زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم او غير زائلة مثل احمر
واصفر وفى اجمع واخواته هى اكتع وابتع وابصع الظرف متعلق لما
قبله تقديره واحد السببين فى اجمع واخواته وزن الفعل والسبب
الاخر الصفة الاصلية واما فى جمعاء واخواته فالف التانيث
القائمة مقام السببين وانما اورد المصنف امثلة مع ان المثال

الواحد كاف فى التمثيل كما فى العدل التقديرى لانه لا يخلو اما ان يكون
الوصف باقيا اولا والاول الاول والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا
او لا وما يكون فيه محققا صح
فهو الثانى والثانى اى ما يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه
دائر بين ان يكون باقيا على وصفية او منقولا الى الاسمية كما فى
باب التاكيد وعلى ما ذكرنا متعلق بقوله ليرد اما اشارة الى تفسير
معنى الخروج عن صيغة الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة او اشارة
الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منها على
خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها
شاذة وبعضها معدولة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينتقض بما قلنا
بها كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما اى اخراج اقوس وانيب عما
اى عن الجمع الذى هو القياس فيهما وان كان موجودا كانياب و
الافواس لان سبب الاعتبار ليس الا وجود عدم الانصراف وذلك ليس
بموجود فى الجموع الشاذة كيف استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجها
عما هو القياس فيهما والحال انه لو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس
ثم عدلا عنهما فلا شذوذ فى هذه الجمعية اى فى ان يجمع ناب على انياب
وقوس على اقواس لكونه على ما هو القياس لما سبق ولا قاعدة ايضا للاسم
المخرج اى ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية ليلزم من مخالفتها الشذوذ
اى حتى يكون ما خالفها من المعدول شاذا فتكون الاسماء المعدولة
على قسمين شاذة وغير شاذة ولا شئ من الاسماء المعدولة شاذا
فمن اين يحكم بالشذوذ هذا جواب لو بالفاء اى فمن اى مكان يحكم
فى تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس وانيب شاذا ولما لم يعتبر

اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليهما
بالشذوذ من هذا اي من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس
لكون السبب الذي هو عدم الصرف غير موجود تبين اي ظهر الفرق
ظهورا بيّنا بين الشاذ والمعدول لان المعدول هو الاسم المخرج عما
هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذي
هو عدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه
لعدم وجود سببه بل كان اولا على خلاف القياس او تقديرا عطف
على تحقيقا اي العدل خروجه عن صيغته الاصلية خروجا كائنا
عن اصل مقدر مفروض فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر وهو
دال على انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض يكون الداعي الى
تقديره اي تقدير الاصل وفرضه عطف تفسير منع الصرف بالنصب
لانه خبر يكون لا غير لا ههنا لنفي الجنس وغير مبني على الضم لتشبهه
بالغايات على ما يجيء لا غير منع الصرف من الدليل موجود فيه يعني
ليس فيه دليل الا منع الصرف فقط كعمر وذلك اي زفر فانهما اي عمر
وزفر لما وجدا غير منصرفين في استعمال العرب بالعلة الواحدة
وهي العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود
سببين فيه او سبب مكرر والحال انه لم يوجد فيهما اي في كل واحد من
عمر وزفر سبب ظاهر من الاسباب التسعة الا العلمية وحدها وهي
وحدها لا تمنع الصرف اعتبر فيهما العدل ليوجد فيهما سببان
العلمية والعدل ولا يكون مخالفا للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما
لانه ليس فيهما تانيث ولا عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرهما فانحصر

الاعتبار

الاعتبار على العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل
للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتباره والحال انه لم يكن
اي لم يوجد فيهما دليل ظاهر يدل على وجوده كما في الامثلة السابقة في
العدل التحقيقي غير منع الصرف بالرفع صفته دليل قدر وفرض فيهما
ان اصلهما عامر وزافر يعني كان الواضع قصد التسمية اولا بعامر
وزافر الا انهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس وعدل عنهما الى عمر
وزفر لان عمر موجود في الاجناس فكانه سماه اولا ثم عدل عنه عمر
وسماه به اختصارا في اللفظ وزفر وان وجد في الاجناس كما في قوله
يا ابن الفلاة عند النقل لزفر الا انه لما كان نادرا جعل كان لم يكن
فكان عمرا دخل في الباب لانه لم يوجد في الاجناس قط ومثل باب
قطام عطف على عمر وقطام اسم امراة من العرب كحذام المعدولة
عن فاطمة كما ان حذام معدولة عن حاذمة واراد اي المصنف بها
اي بذكر الباب كلما اي كل لفظ هو اي كائن على وزن فعال والالقاب
وقطام بالجر عطفا حال كونه علما للاعيان اي علما موضوعا لعين
مؤنث من الاعيان المؤنثة حال كونه ملابسا من غير ذات الراء
يعني ليس في اخره راء كحضار ووبار الكائنة في لغة بني تميم فانهم
اي بني تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة اي فان النحاة اعتبروا العدل
اي اخراج نحو قطام عن قاطمة في هذا الباب اي باب قطام بعد
في فعال التي يكون علما للاعيان المؤنثة حملا له مفعول له لقوله
اعتبروا اي لكونهم حاملين هذا الباب على فعال التي كانت ذوات
الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار في حواشي الهندي اسم كوكب

بعامر

وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة او الجبال والحمر من الابل و
طمار والمكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض بين
اليمن وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع
اليه الانسان ثم يرمى منه فانهما اى حضار وطمار مبنيان على الكسر
ولم بنيا على السكون مع انه الاصل في البناء لانه يلزم اجتماع الساكنين
ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وابعد
اخ السكون لانه يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر
لانه ليس فيه محذور وليس فيهما شئ يوجب البناء او غيره الا سببان
من الاسباب التسعة المقتضية منع الصرف العلمية بدل من قوله
سببان والتانيث عطف على العلمية والسببان لا يوجبان البناء
اى لا يوجبان بناء ما وجد فيه احدهما او كلاهما لانهما ليسا من الاسباب
المقتضية للبناء فان الموجب للبناء في مثل هذا الباب المشابهة لفعال الذى
كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك في الوزن والعدل فاعتبر فيهما العدل
ولم يكتف بالمشابهة في الوزن لئلا يرد مثل سحاب وجمام وكلام
وسلام وغيرهما فانها معربة لان المشابهة في الوزن وحدها لم تؤثر
في منع الاعراب الذى هو الاصل في الاسم لتحصيل سبب البناء وهو العدل
والوزن فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر العدل فيما
اى في فعال الذى عداهما اى مثل حضار وطمار بيان لما في قوله
فيما اى من باب فعال الذى جعلوه اى بنو تميم معربا غير منصرف فايضا
اى كما اعتبروا العدل في باب حضار وحملا مفعول له لقوله اعتبر
اى ليكون محمولا على نظائره اى على اشباهه اللاتى هى ذوات

الراء

الراء مع عدم الاحتياج اليه الى اعتبار العدل فيه لتحقق السببين
اى لوجود سببين من الاسباب التسعة لمنع الصرف العلمية و
التانيث المعنوى مع وجود تحتم تاثيره ههنا وهو الزيادة على الثلثة
ويجئ فاعتبار العدل فيه اى في باب قطام انما هو اى ليس الا للحمل
على نظائره اى على اشباهه لا اى ليس اعتبار العدل فيه لتحصيل سبب
منع الصرف وهو العلمية والتانيث مع وجود شرط وجوبه وهو
حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله ولهذا اى
لاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لا غير يقال ذكر
باب قطام المصدر مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى ذكر
المصنف هذا الباب ههنا اى في بحث العدل التقديرى ليس في محله
لان محله سياتى في باب اسماء الافعال لان الكلام اى البحث فيما
اى في الاسم المعرب الذى وجد غير المنصرف بالعلمية وحدها
وقدر فيه اى في ذلك الاسم العدل لتحصيل سبب منع الصرف وهو العدل
لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره وانما قال اى المصنف في بني تميم
احترازا عن لغة اهل الحجاز لان الحجازيين يبنونه اى يجعلون
فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم فلا يكون باب
قطام مطلقا سواء كانت ذات الراء اولا مما نحن فيه اى من البحث
الذى كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديرا والمراد من بنى تميم
اكثرهم فانهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر
للوزن والعدل المقدر في الاولين منهم اى من بنى تميم لم يجعلوا
ذوات الراء مبنية بل جعلوها يعنى جعلوا باب قطام سواء

يجعلونه

كان ذوات الراء او لا معربا غير منصرف لان الاسم اصل في الاعراب
والمشابهة بالمبني اذا كانت ضعيفة لم تؤثر في منع الاعراب فالعمل
بالاصل هو الاولى فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها اي في ذوات الراء
لتحصيل سبب البناء لما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن وحمل
بالجر عطف على اعتبار العدل اي ولا حاجة ايضا الى حمل ما عداها
عليها اي حمل فعال التي لم تكن ذات الراء على فعال التي كانت
ذات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان في باب قطام ثلثة
اقوال في قول مبني لمشابهته فعال التي بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا
فلم يكن مما نحن فيه وفي قول معرب غير المنصرف العلمية والتانيث
المعنوي فلا حاجة فيه الى العدل وفي قول ان كان ذات الراء مبني لما
مر وان لم يكن ذات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتانيث
المعنوي فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه الحمل على نظائره من
ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف **الوصف** المعدود
من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران كالوعد
والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف
والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف في هذا
الباب الا العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب في محله واما
مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل
لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث
لم يعدل فيها انتهى هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة
اي معتبرة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب

الوضع وسواء بقيت على الوصفية مثل احمر وجعلتها سمايرأسها
من اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ما سيأتي فانه اي مثل احمر
موضوع لذات ما ولفظة ما صفة لذات اي وضع لذات من الذوات
ولذا قيل ذات مبهمة وصفة مبهمة معينة اخذت مبني للمفعول
صفة للذات اي اعتبرت تلك الذات مع بعض صفاتها التي هي
الحمرة في احمر والموصول مع الصلة صفة البعض ولانه ياخذ التانيث
من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله او كانت الدلالة بحسب
الاستعمال لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه للوصفية
بل انما وضع للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال **مثل اربع**
في قولك **مررت بنسوة** بكسر النون وضمها والنساء والنسوان
جمع امرأة لا من لفظها وتصغير نسوة نسيّة **اربع** بالجر والتنوين
فانه اي فان اربع موضوع اسما لمرتبة معينة هي ما بين الثلثة و
الخمسة كائنة من مراتب العدد التي هي من واحد الى مائة ومنها الى
الف ومنها الى غير نهاية فلا وصف فيه او في اربع بحسب الوضع لانه
اسم من الاسماء التي كانت في مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو
بل قد تعرضه الوصفية بعد الوضع بحسب الاستعمال كما في المثال المذكور
افاده الشارح فانه اي اربع لما اجرى فيه مبني للمفعول على النسوة
في قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفا لها وبين به ما
هو المراد منها كما ان الصفة تبين ما هو المراد من الموصوف
التي هي من قبيل المعدودات وصفت بها دفعا لتوهم ان النسوة
لما كانت العقول توهم انها لم تعد لان العاد لا يكون معدودا الا

الاعداد اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر
علم جواب لما ان معناه اى معنى قوله مررت بنسوة اربع او معنى
اجراء الاربع على النسوة مررت بنسوة موصوفة اى متصفة بالاربعية
لكون الاربع دالة على معنى فى متبوعه وهو الاربعية وهذا اى معنى مررت
بنسوة موصوفة بالاربعية معنى وصفى عرضى اى عرض له اى للاربع
بعد الوضع اسما فى الاستعمال اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة
التى تكون معدودة لا وصفى اصلى له بحسب الوضع لما عرفت ان وصف
لم يكن الا اسما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا و
لما بين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى احتج الى ان ايهما معتبر فى
السببية لمنع الصرف فقال الشارح مبينا والمعتبر فى سببية
منع الصرف اى فى ان يكون سببا له هو الوصف الاصلى لا غير لاصالته
لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فى الاحكام والقواعد والامثلة و
الشواهد لا الوصف العرضى يعنى لا يكون الوصف العارضى سببا
لعرضيته اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا يؤثر فى القواعد
والاحكام فلذلك اى لاجل ان المعتبر فى السببية هو الوصف
الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته قال المص اى بين ما هو المعتبر
فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق بقال شرطه مبتداء اى
شرط الوصف المعدود من اسباب منع الصرف فى سببيته متعلق
بالشرط مضاف الى المفعول وهو منع الصرف اى فى كونه سببا لمنع
الصرف ان يكون اى الوصف وصفا فى الاصل والجملة خبر المبتدأ
الثانى وهو مع خبره خبر المبتداء الاول الذى هو الوصف الذى

هو

هو الوضع جزما او وهما ولا حكما كثلث ومثلث او تقديرا كجمع بان
يكون وصفه على الوصفية والباء متعلق بقوله الوضع لا ان تعرضه
عطف على قوله ان يكون وصفا الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال
لما عرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى سواء بقى الوصف
على الوصفية الاصلية ولم ينقل عنها الاسمية مثل احمر او زال عنه
بان نقل عنها الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا الاسمية
مثل اسود وارقم لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض الاصل
وان كان مقدرا فان كان الامر كذلك فلا تضره اى الوصف الاصلى
وفسر المضرة بقوله بان تخرجه اى تخرج الوصف الاصلى عن سببية
منع الصرف اى عن ان يكون سببا لمنع الصرف الغلبة فاعل فلا
تضره اى غلبة الاسمية فيه اشارة الى ان المصدر المعرف باللام مضاف
الى الفاعل بناء على ان يكون اللام فيه زائدا على الوصفية الاصلية
متعلق بالغلبة ومعنى الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
ان يكون اللفظ عاما فى اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة
الاستعمال فى احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح اختصاصه
ببعض افراده الباء داخلة فى المقصود عليه يعنى كان اللفظ فى الاصل
عاما لانه يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فى بعض الافراد الدال
هو عليه فى الاصل وغلب فيه بحيث لا يحتاج ذلك اللفظ فى الدلالة
عليه اى على ذلك البعض الى قرينة لفظية او غيرها واما فى الدلالة
على المعنى الوصفى الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها
كابن عباس رضى الله عنه فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار

على الوصفية

انتهى فى ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة بخلاف
سائر ابنائه وكذا النجم والثريا والليث والكتاب على ما سيأتى و
كما ان اسود كان موضوعا عاما لكل ما فيه السواد اى كان قد وضع
وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف السواد من ذى روح او جماد
لانه يقال شئ اسود للمتصف به ثم بعد الوضع العام للمتصف كثر
استعماله فى الحية السوداء وهى فرد من الافراد التى وضع اسود له
كما قال النبى عليه السلام اقتلوا الاسودين الحية والعقرب بحيث
متعلق بكثر لا يحتاج اى الحية السوداء فى الفهم عنه اى فى انفهامها
عن لفظ اسود اذا ذكر اولا تحتاج انت فى فهم الحية السوداء عن
لفظ اسود اذا ذكر الى قرينة دالة على ان المراد منه الحية السوداء
منه موصوفا وغيره اذا عنيت به تلك الحية بخلاف سائر السوداء
فانه لا بد منها اذا قصد به من قرينة من موصوف مثل ليل اسود او رجل
اسود او من الرجال فلذلك المذكور اللام متعلق بالفعلين الذين هما
صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه به لما كان شيئين فسره الشارح
بقوله المذكور ليصح الاشارة بالمفرد دفعا لما يرد ان الاشارة لا تصح
لكون المشار اليه مثنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور
بقوله من اشتراط اصالة الوصفية فى كون الوصف سببا لمنع الصرف
وعدم مضرة الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعنى اذا
كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون
غير منصرف بقى وصفيته او زالت صرف لعدم اصالة الوصفية نظرا
الى الامر الاول اربع اذ وصف للعدد فى قولهم مررت بنسوة اربع

مع ان

مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه
معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فانصرف مع ان الانصراف
اصل فى الاسم وامتنع من الصرف فصار غير منصرف كما انه غير منصرف
قبل التسمية لعدم مضرة الغلبة نظرا الى الامر الثانى اسود وهو
فى الاصل الوضع وصف كل ذى سواد لما عرفت وارقم وهو فى اصل
الوضع وصف بمعنى ذى رقم ونقوش لا يكون على لون واحد بل
يكون ذا الوان حيث اى لانهما صارا اسمين للحية الاول بدل من ضمير
صارا بدل البعض يعنى صار الاول وهو اسود للحية السوداء وهى
الحية العظيم السواد بالفارسية مار سياه بزرك ومار سياه
وصار الثانى اسما للحية التى فيها سواد وبياض وهى الحية التى يكون
جسمها اسود ويكون عليه نقط بيضاء ويكون مختلطة بهما وجمعها
اراقيم وعليه قوله اياك اياك والعجائز فانها اشد من سم الاراقيم
وادهم وهو فى اصل الوضع وصف بمعنى ذى الدهمة اى سواد حيث
صار اسما للقيد من الحديد لما فيه اى فى الحديد من الدهمة بيان لما
اعنى السواد تفسير الدهمة وهى السواد ويقال فرس ادهم وناقة
دهماء اى اسود سوداء وفى قوله تعالى مدهامتان اى سوداوان
والحديد ايضا اسود فان هذه الاسماء اى اسود وارقم وادهم
وان خرجت عن الوصفية اى عن كونها وصفا بمعنى ذى سواد
وذى رقم وذى دهمة لغلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لكنها
اى الا ان هذه الاسماء بحسب اصل الوضع اوصاف لما عرفت غير
مرة لم يجر مبنى للمفعول استعمالها بالرفع نائب الفاعل والجملة

خبران في قوله فان قوله وان خرجت حال من اسمان والمعنى فان
هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط
كونها اوصافا وضعا لم يمنع استعمالها كل واحد منها في معانيها الاصلية
ايضا كما لم يمنع استعمالها في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية
بالكلية لانها استعملت في نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم
قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم
الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة
اي سواد وانت خبير ان في معانيها الاسمية شمة من معانيها
الوصفية فالمانع عن الصرف في هذه الاسماء حين تكون مستعملة
في معانيها الاسمية الصفة الاصلية لان الاصل لكونه اصلا
معتبر ووزن الفعل واما هذه الاسماء عند استعمالها في
معانيها الاصلية يعني عند كونها مستعملة في المعنى الوصفي
لكل واحد منها فلا اشكال في منع صرفها لانها اذا كانت ممتنعة من
الصرف وجعلت غير منصرف عند كونها مخرجة عن معانيها
الوصفية وكانت اسما منه غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها
ممتنعة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة في المعنى الوصفي
يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده
يكون اشد تأثيرا لوزن الفعل والوصف في الاصل الذي هو
الوضعي والحال الذي هو الاستعمال لانهما وصف اصلا واستعمالا
وضعف عطف على صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبر
اضعف منع افعى من الصرف حيث صار اسما للحية الخبيثة

الشديدة

الشديدة السم بناء على زعم مثلث الفا ساكن العين الظن ويستعمل
في الباطل والمراد ههنا الاول وصفية فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة
التي هي الخبث يعني توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو
بمعنى الشدة في الخبث يقال فعوة السم اي شدته فيكون افعى بمعنى
ذي خبث شديد ثم نقل اليها فمنع الصرف لهذا على ضعف واما
صرفها فقوي لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع وكذلك اي
لما ضعف منع افعى من الصرف حين كونها اسما ضعف منع اجدل
من الصرف حيث صار اسما للصقر بناء على زعم وصفية لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة يعني توهم ايضا انه مشتق من الجدل
وهو شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذي جدل
قوي وخصومة فمنع من الصرف على ضعف واما صرفه فقوي لانه
لم يتحقق وصفيته والصرف اصل في الاسم فانصرف وضعف منع
اخيل من الصرف حيث صار اسما للطائر اي لطائر ذي خيلان
على وزن عمران جمع خال وهو النقطة في الجسد كالعيدان جمع
عود بناء على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال بمعنى اخيل ذو خال
ثم جعل اسما لطائر ذي خيلان ولما كان فيه معنى الوصفية كان
منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد زوال
فكان صرفه قويا ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء بعد
النقل عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية لان اشتقاق كل واحد
منها مما اشتق ثابت وهما وما يثبت بالوهم لا يعتبر فكانها لم
توضع في الاصل اوصافا فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية وهي

افعى ذو خبث وفي اجدل ذو قوة وفي اخيل ذو خيل مطلقا قوله
لا في الاصل تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعني لم يقصد بهذه
الاسماء المعاني الوصفية في اصل الوضع ولا في الحال ولم يقصد ايضا
المعاني الوصفية في الاستعمال حيث استعملت اسما للاعيان اما
الاول وهو انه لم يقصد بها المعاني الوصفية في اصل الوضع فظاهر
لانه لم يثبت واما الثاني وهو انه لم يقصد بها تلك المعاني في الاستعمال
فلان المستعمل بها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع
مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعني معنى الخبث وذو
القوة والحال وان كانت في انفسها موصوفة بتلك الاوصاف
فلم يكن وصفا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفي الرضي ولنا ان
نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى
الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافعى وان كانت في نفسها
خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلات لانك
اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير
ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا من غير ان تقصد به
معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا
كلامه مع ان الاصل في الاسم المعرب ولم يقيده لكون البحث فيه
الصرف لما سبق انه لا يحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه
الى سببين او سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى سبب يكون
اصلا التانيث المعدود من اسباب منع الصرف اللفظي قيد به
لتقابل المعنوي ولا تقابل بما التاء ولانها مشتركة فيهما الحاصل قيده

ايضا ليكون متعلقا كقوله بالتاء لا بالالف يعني لا يكون
التانيث اللفظي حاصلا بالالف فانه اي فان التانيث اللفظي
الحاصل بالالف الممدودة او المقصورة لا شرط له في منع الاسم
عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير حاجة
الى الشرط لكونه تانيثه وضعيا لازما قوله التانيث مبتداء
وشرطه مبتداء ثان في سببيته منع الصرف اي كونه سببا لمنع الاسم
عن الصرف العلمية اي ان يكون علما خبر المبتداء الثاني مع خبره خبر
المبتداء الاول اي علمية الاسم المؤنث سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة
كعزة او لا كهذا ولا ذاك كغرة بكسر العين فالعلمية شرط تاثيره
فلا تؤثر بدونها ليصير التانيث لازما للكلمة فالمؤنث بالتاء ما دام
علما لزمه التاء لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
وان جاز التصرف فيها في الترخيم وفي ضرورة الشعر بخلاف

او مؤنثا حقيقيا او لا

ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جيئت للفرق بين المذكر
والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت
للتانيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة
في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت
للتانيث فقط مثل طلحة او جزء من الكلمة من غير بدل كحجارة ولان

التغير

العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم علما مثل عائشة من عاش يعيش
عائش وعائشة وهو في الجنس ليس بموضوع مع التاء فاذا سميت
فقد وضعته ثانيا معها فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت

للكلمة وضعا لكن ثانيا والتأنيث المعنوي فيه اشارة الى انه
عطف على التأنيث اللفظي الا انه فذ الموصوف ههنا لبيان ماهو
المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك لكونها مفهومة من قوله من التاء
والتأنيث المعنوي ما يكون التاء مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب
او غير حقيقي كحلب ومصر كذلك اي كالتأنيث اللفظي الحاصل بالتاء
في اشتراط العلمية شرطا في سببية منع الصرف الا ان بينهما اي بين
يعني في كون العلمية
الشرطين فرقا يعني بين ان يكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظي
وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوي فانها اي العلمية في التأنيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف يعني ان هذا التأنيث اذا جعل
علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ اخر وان العلمية في التأنيث
المعنوي شرط لجوازه يعني ان التأنيث المعنوي ان جعل علما لم يجب
منع صرفه بل يحتاج في وجوبه الى شئ اخر فلابد في وجوبه اي وجوب
منع صرفه من شرط اخر يعني غير العلمية معها والحاصل ان التأنيث
اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحقيقه وهي التاء الملفوظة
فيكون قويا فاكتفى فيه بالعلمية وحدها واما المعنوي فلما لم يكن له علامة
ظاهرة فكانت ضعيفا ولم يكتف فيه بالعلمية فنضم اليها شئ اخر ليتقوى
لان الضعيف اذا انضم اليه شئ اخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على
ثلثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظي بالالف بقسميها لكونه لازما
للكلمة لا ينفك عنها فكان واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج
الى شرط وسبب اخر واوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه غير لازم للكلمة
حيث ينفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة

يعني في منع الصرف

التأنيث ثلثة اقسام

دالة على تحققه اكتفى بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوي لكونه
امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يوجد يعلم
بل لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج في السببية الى شيئين
العلمية واحد الامور الثلثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر
في منع الصرف تأمل ولم الجهد لك كما اشار المصنف اليه اي الى الشرط
الاخر بقوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب التأنيث المعنوي
في منع الصرف متعلق بالتأثير احد الامور الثلثة يعني انضمام احدها
الى العلمية لانها لا تؤثر وحدها بدون العلمية في قوله احد الامور اشارة
الى ان او ههنا مانعة الجمع والخلو يعني يقال لها منفصلة حقيقية مثل
قولك العدد اما زوج او فرد زيادة خبر المبتدأ المحذوف او بدل من
من الامور بدل البعض من الكل على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة
التي تكون غير منصرف بالتأنيث المعنوي والعلمية فالتنوين
عوض عن المضاف اليه على ثلثة احرف متعلق بالزيادة ليقوم
الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة مثل زينب او تحرك
يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدة على ثلثة احرف فشرط
تحتم تأثيره تحرك الحرف الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل وقدر
الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة يقتضي موصوفا فلابد من
تقديره من حروفها الثلثة ليقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع
الساد مسد التاء مثل سقر او العجمة يعني ان لم يوجد الزيادة على
الثلثة او تحرك الحرف الاوسط فشرط تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب
ثلثة واذا قام احدها مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين

تأثيره

ههنا لذلك العجمة لان المقام يقتضى هذا مثل ماه وجور واعلم اشترط
بعد شرط العلمية فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة
يعنى اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان يكون العلمية شرطا ايضا
لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها الكلمة التى تكون غير منصرف
بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة متعلق بقوله لتخرج التى من
شانها ان تعارض ثقل احد السببين الذين يقتضيان بثقلهما ان
يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلثيا ساكن
الاوسط لم يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه فتزاحم الخفة تاثيره
الذى هو ان لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه وثقل الاولين
الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط ظاهر لان لسان العرب
لما كان مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلثيا ساكن
الاوسط لانه لابد من حرف يبتدئ وحرف يوقف عليه وحرف
يفصل بينهما والذى كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط
ورباعيا كان ثقيلا والثقل لان ما خالف الاصل شانه كذلك وكذا
اى كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل العجمة ظاهر لان لسان العجم ثقيل على العرب وهو
ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم
يكون ثقيلا عليهم لاسيما لسان العجمة كهند يجوز صرفه نظرا
الى انتفاء شرط تحتم تاثيره التانيث المعنوى اعنى احد الامور
الثلثة وان وجد فيه العلمية والتانيث المعنوى ويجوز عدم صرفه
لان الجواز ههنا استعمل فى استواء الطرفين نظرا الى مجرد وجود
السببين فيه وقد جمعهما الشاعر فى قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد

ولم

ولم تسق دعد فى العلب لان الاول منصرف والثانى غير منصرف و
زينب سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك
لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو كحمزة يكون غير منصرف
على كل حال وسقر سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم اسم امراة او غير
حقيقى كسقر علما اى حال كونها علما لطبقة من طبقات النار والطبق
والطبقات واحد الاطباق والطبقات النار مراتبهم والسموات
طبقات اى بعضها فوق بعض او لطبقة او مرتبة معينة من مراتب
النار لانها بعضها فوق بعض درجات وماه وجور حال كونهما
علمين لبلدتين اشار بذكر البلد الى وجه تانيث العلمين فان اسماء
الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل
المكان والمرجع بالسماع وما لم يسمع فمبنى على مشية المتكلم وههنا
يجب ان يؤنث لتاويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلث ممتنع وهند وزينب
مبتداء والباقى عطف عليهما وممتنع خبره وهذا الكلام من قبيل
تعدد المبتداء بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم او من قبيل
حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف صرفها
اى صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد
هذه الاشياء مجاز عقلى بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفها
مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع اما زينب مبتداء بحذف المضاف
اى اما عدم صرف زينب فالعلمية والتانيث المعنوى يعنى فلوجود
السبب الذى هو التانيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما
مع شرط تحتم تاثيره يعنى مع وجود الشرط الواجب وهو الزيادة

على الثلثة اى الزيادة على ثلثة احرف واما عدم صرف سقر فللعلمية
والتانيث المعنوى يعنى فلوجود السبب الذى هو التانيث والشرط
الجائز الذى هو كونه علما مع شرط تحتم تاثيره اى مع وجود الشرط
الواجب المقتضى منع الصرف وهو تحرك الحرف الاوسط واما عدم
صرف ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى اى فلوجود السبب
الذى هو التانيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما
مع شرط تحتم تاثيره اى مع وجود الشرط المؤثر وهو العجمة فان
سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير كنوح ولوط وان
سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم
يكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية
لا يقصر عن تقوية سببين اخرين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فان
سمى به اى بالمؤنث المعنوى لان المؤنث اللفظى قد سبق تفصيله
مذكر نائب لقوله سمى فشرطه فى سببية منع الصرف اى فى كونه
سببا لمنع الصرف الزيادة على الثلثة اى على ثلثة احرف فقط
فلا يفيد تحرك الحرف الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث فى الاصل
بسبب تقدير علامته فيزول ذلك التانيث بسبب كونه علما للمذكر
لان الضعيف يزول بادنى شىء فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط
سواء لان الجميع على المذكر فلا يكون التاء مقدرة كنوح ولوط
الا اذا كان فيه حرف رابع فيكون غير منصرف لان الحرف الرابع فى حكم
تاء التانيث لانها تكون رابعة ايضا فاقيم مقامها فيأخذ حكمها فيؤثر
مثلها فيكون التاء مقدرة فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار

معناه الجنسى وهو كونه الة المشى يقال لها بالفارسية پاى اذا سمى
اى بقدم رجل بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم
الة منصرف لان التانيث الاصلى وهو كونه موضوعا للالة زال بعلمية
اى بكونه علما للمذكر من غير ان يتقدم شىء مقامه لعدم الزيادة على
الثلثة فقد فات التانيث لفظا ومعنى وحكما والعلمية وحدها لا تمنع
الاسم عن الصرف لما عرفت وعقرب وهو اى لفظ عقرب مؤنث معنوى
يعنى ان التانيث فيه وامثاله يكون فى معناه لا فى لفظه سماعى يعنى علم تانيثه
بالسمع لا بالقياس باعتبار معناه الجنسى وهو ان يكون اسم دابة ذى
ذنب فى رأسه بالفارسية يقال لها كژدم واذا سمى به رجل بعلاقة كونه
موصوفا بصفتها وهى الايذاء والايلاء ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث
المعنوى بعلمية المذكر لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما
للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه
تانيث لفظا ولا معنى الا ان فيه تانيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم
مقام التاء يعلم ذلك اى الا يكون حرف يقوم مقام التاء فى نحو
قدم وان يكون فى نحو عقرب بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهر التاء
المقدر ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير
لانه يلزم اجتماع النائب والمنوب وذا غير جائز لما يقتضيه قاعدة التصغير
وهى ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة
ويكسر ما بعدها فى الاربعة ووزنه فى الثلاثى فعيل كفليس فى فلس
وفى الرباعى فعيعل كدريهم فى درهم وفى الزائد فعيعيل كدنينير
فى دينار فيقال فى تصغير قدم قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر

يقال في تصغيره عقيرب بكسر الراء لان ما بعد ياء التصغير لا يكون
الا مكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع اليائين المفتحتين ولو ضم يلزم
الخروج من الكسر الى الضم من غير اظهار التاء المقدرة لان الحرف
الرابع قائم مقامه وفي المفصل وتاء التانيث لا تخلو من ان تكون ظاهرة
او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا في التصغير والمقدرة تثبت في كل
ثلاثي الا ما شذ من نحو عريس وعريب في عرس وعرب ولا تثبت في
الرباعي الا ما شذ من نحو قديدمة في قدام ووريئة في وراء
انتهى وانما قال الشارح في الموضعين باعتبار معناه الجنسي
احترازا عن معناه العلمي لان باعتباره لا يكون علما الا خر
وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص
شتى باعتبار معناه الجنسي لا العلمي نعقرب اذا سمي به رجل
امتنع صرفه يعني جعل غير منصرف للعلمية والتانيث الحكمي لما ثبتو
المعرفة المعدودة من اسباب منع الصرف اي التعريف لان سبب منع
الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة لان الذات من حيث هو
انه ذات لا تكون سببا والسبب لا يكون الا الوصف القائم به من
الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف
وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف التعريف لضرورة
وزن الشعر لان التعريف نقص من المعرفة بحركة وههنا ليكون النشر
موافقا للف وهي مبتداء شرطها مبتداء ثان اي شرط تاثيرها
في منع الصرف ان تكون المعرفة علمية والجملة خبر للمبتداء الثاني
وهو مع خبره خبر للاول اي ان تكون تلك المعرفة هذا النوع بالنصب



لانه

لانه خبر يكون وهو العلم يعني ان تكون علما لا غير من جنس
التعريف لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء على ان
يكون الياء في قوله علمية مصدرية او ان تكون منسوبة الى العلم
بان تكون اي المعرفة حاصلة في ضمنه اي في ضمن العلم لان الجنس
انما يوجد في ضمن انواع كالكلمة توجد في انواعها وكالحيوان
يوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرها وهذا كما قال اهل
المعقول العام انما يوجد في ضمن الخواص والافراد بناء على ان
يكون الياء في قوله علمية للنسبة كياء تميمي وقيسي وانما جعلت
المعرفة في كونها سببا لمنع الصرف مشروطة بالعلمية دون باقي
المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع لان تعريف المضمرات
مطلقة والمبهمات يعني اسماء الاشارات والموصولات لا يوجد
الا في ضمن المبنيات يعني ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات
من انواع المبنيات ومنع الصرف والصرف من احكام المعربات
فبينهما منافات فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا
للمعرفة لان ما يكون خاصا لنوع لا يكون شرطا للسبب لذي وجد
في النوع الاخر فانتفيا فالتعريف باللام او الاضافة اذا كانت
معنوية يجعل كلا منهما غير المنصرف منصرفا وفي حكم المنصرف يعني
ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص
الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف
وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعني
انه غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله

مضمرات

١١

كما اذا دخل حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل
مشابهته الفعل فى المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا كما فى
المضاف حتى تغيره من حال الى حال كما سيجئ تفصيله فى اخر هذه
البحث فلا يتصور كونه اى ان يكون التعريف باللام او الاضافة سببا
لمنع الصرف لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا
لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعل مبنيا فلم يبق لنا
من جملة المعارف لان يكون شرطا الا التعريف العلمى لانه ليس فيه
مانع كما فى اخواته وانما جعل المص المعرفة سببا من اسباب منع
الصرف وجعل العلمية شرطها اى شرطا لتاثير المعرفة ولم يجعل المص
العلمية سببا حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية ح تكون سببا و
شرطا وحدها فيكون الكلام احصر كما جعل البعض وهو جار الله
العلامة فاستغنى عن الاشتراط لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
من فرعية العلمية له اى للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا
واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هى
فرع للتنكير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة
وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب فى كونها جنسا لان المعرفة
جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة فتناسب التنكير ايضا
فى الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وليكون
السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط
العجمة المعدودة من اسباب منع الصرف وهى كون اللفظ مطلقا
سواء كان غير منصرف او منصرفا مما وضعه غير العرب لان العجم

غير

غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان
اللفظ تابع للواضع ولتاثيرها اى لتاثير العجمة وكونها سببا فى منع
الصرف اى لمنعه شرطان لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون
اللفظ غير موضوع العرب حيث لم يكن له علامة ظاهرة كالتانيث
اللفظى او علامة مقدرة كالتانيث المعنوى لم تؤثر فى منع الصرف
بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها لما كانت
اخفى من التانيث المعنوى لانه يظهر فى بعض تصرفاته مثل اسناد
الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلثة
حيث لم تظهر فى شئ من تصرفاته اشتراط فيها احد الامرين غير
العلمية شرطها الاول ان يكون العجمة علمية اى ان يكون اللفظ العجمى
منسوبة اى منسوبا الى العلم لتحقق عجميتها فى اللغة العجمية قدر
اللغة لان العجمة صفة والباء فى بان يكون العجمية متعلق بقوله متحقق
متحققة موجودة فى ضمن العلم الذى فى العجم لان فى ضمن النكرة
سواء كانت فى العجم او فى العرب حقيقة بان وضعه العجم اولا علما
من غير ان يكون اسم جنس كابرهيم فانه وضع اولا علما وجعل
علما لخليل الرحمن الى العرب او بان يكون العجمة متحققة موجودة
فى ضمن العلم فى العجم حكما لا حقيقة وذلك يكون بان ينقل الاسم
الاعجم الذى هو نكرة فى العجم العرب من لغة العجم الى العلمية من غير
التصرف فيه قبل النقل اى يجعل ذلك الاسم الاعجم علما من غير تغييره
بالحذف والتبديل والقلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم
فى كلامهم بل ينقل على الهيئة التى كان عليها فى العجم ويجعل علما كقالون

فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد يعني كان يطلق في العجم على كل
ما كان جيدا ثم سمي به احد رواة جمع راو وكنحاة جمع ناح القراء
يعني جعل لقبا قبل التصرف لراوي نافع الذي هو امام القراء واسمه
عيسى لجودة قراءته اي لكون قراءة ذلك الراوي جيدة قبل ان
يتصرف فيه العرب فكانه كان لفظ قالون علما في العجم لان عدم التصرف
فيه دل على انه علم في العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان
وفي الرضي والامام ان لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية سواء كان
قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم اولا كقالون فان الجيد بلسان
الروم سمي نافع رواية عيسى لجودة قراءته انتهى فعلم ان الشرط
ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه وانما جعلت
العلمية شرطا لتاثير العجمة حقيقة او حكما لئلا يتصرف فيه العرب
مثل تصرفاتهم في كلامهم اي في الفاظهم التي هم وضعوها من
اضافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك تنفيرا كالاسماء
العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك فيضعف فيه اي في
ذلك الاسم الاعجمي العجمة ولا تصلح ذلك العجمة ان يكون سببا لمنع الصرف
لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما في العجم حقيقة او حكما وفي الرضي
ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم في كلامهم على ما يقتضيه
وقوعه فيه لما تقررات الطاري يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب
وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض
الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربا
يكان ونحو ذلك الى هنا كلامه فعلى هذا اي فعلى ان العلمية شرط

في العجمة في العجم لو سمي بمثل لجام رجل يعني لو جعل نحو لجام علما لرجل
لا يمتنع صرفه يعني لا يكون غير منصرف لعدم علمية في العجمية
يعني لعدم كونه علما في العجم لا حقيقة ولا حكما لان العرب تصرف فيه
قبل النقل الى العلم حيث كان اصله في لغة العجم لكام بالكاف الفارسية
ثم قال العرب لجام بتبديل الكاف الى الجيم فالمعنى على كلا اللسانين
واحد لانه اسم لما يلج في فم الفرس اي يدخل فيه وقت الركوب وشرطها
الثاني احد الامرين فيه اشارة الى ان احدهما كان فيه تحرك الحرف
الاوسط من حروفها الثلاثة زائدة على الثلاثة اي ثلثة احرف هذا
عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما في التانيث المعنوي
واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تاثيره في العجمة فنحو
ملك منصرف عندهم لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول
فكان الثلاثي ليس منه وانما اشترط احد الامرين لئلا يعارض الخفة
احد السببين فتزاحم تاثيره فيكون منصرفا فنوح منصرف هذا
اي قوله نوح منصرف الى قوله وابراهيم ممتنع اي مجموع هذا القول تفريع
بالنظر الى الشرط الثاني اي بيان لفائدته وهي انصراف نحو نوح
فانصراف نحو نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني بقسميه لان الشرط
الاول وهو كونه علما في العجم موجود فيه لان نوح علم في العجم وهذا
اي انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثاني اختيار المصنف
وكذا عند سيبويه واما الزمخشري فقد جعل الاعجمي الثلاثي الساكن
الاوسط جائز صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف
كما في التانيث المعنوي ~~فانه علامة مقدرة وهي تظهر في بعض التصرفات~~

اوزيادة اي يكون حروفها م

لان العجمة سبب ضعيف لانه اى لان العجمة فالتذكير باعتبار
السبب امر معنوى وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب و
ليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت فى غاية الضعف فلا
يجوز اعتبارها مع سكون الحرف الاوسط فلزم صرفها لما مر ان الاسم
اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون فى غاية الضعف فلا تؤثر فيه
ما هو الا ضعف واما التأنيث المعنوى فان له علامة مقدرة وهى
التاء تظهر فى بعض التصرفات وهو التصغير وارجاع الضمير و
اسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق وغيره فله اى التأنيث المعنوى
نوع قوة يعنى ان التأنيث المعنوى اقوى من العجمة لما قلنا فجاز ان
يعتبر مع سكون الحرف الاوسط فى الثلاثى وان لا يعتبر معه ولذا
قال المصنف فيما سبق هند يجوز صرفه ولم يقل هند منصرف وقال
ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوى
والعجمة عنده فان قلت قد اعتبرت مبنى للمفعول العجمة بالرفع نائبه
فى ماه وجور متعلق بقوله اعتبرت مع سكون الحرف الاوسط فيما
سبق اى فى بيان شرط التأنيث المعنوى بقوله وشرط تحتم تأثيره
احد الامور الثلاثة الى اخر ما فصل هناك حيث جعل نحو ماه وجور
فى اسمى بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لو لم يكن فيهما العجمة
معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما
مع سكون الاوسط فلم لم يعتبر العجمة ههنا حتى يجعل نحو نوح غير
غير منصرف او يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى
قلنا فى جواب اعتبارها اى العجمة فيما سبق اى فى وجوب تأنيث المعنوى

انما

انما هو لتقوية سببين اخرين هما التأنيث وشرطها العلمية هذا
من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف
اى لتقوية احد سببين اخرين الذى هو التأنيث المعنوى لان العلمية
مستغنية عن التقوية لا لان تكون العجمة سببا مستقلا فيؤثر
مع سكون الاوسط لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما اى احد
السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسط ساكنا
يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبر
العجمة فيه تكون ثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه
بجعله غير منصرف ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر وهو
التأنيث المعنوى فيما سبق اعتبارها بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف
الى سببيتها بالاستقلال ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال وشتر وهو
اسم حصين كان بديار بكر وفى الرضى ويجوز ان يقال انه ممتنع
من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلعة الا ان تقول انه لا يستعمل
الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال
الصحيح نحو لمك لانه اسم ابى نوح عم انتهى وفى الحاشية فى
القاموس قلعة باران بين بردعة وكنجة وايا ما كان فليس اعتبار
العجمة فيه قطعا لاحتمال اعتبار التأنيث انتهى والمصنف لم يحكم
بعجميته حصر ولم يقل تأنيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا يناقش
فى المثال ولانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان فيه التأنيث ايضا وابرهم
وكذا ابراهيم وابراهام ممتنع صرفهما يعنى ممتنعان من الصرف لوجود
الشرط الثانى فيهما مع وجود السبب الذى هو العجمة والشرط

الاول الذي هو تكون الاسم علما في العجم حقيقة او حكما فان
في ششتر تحرك الحرف الاوسط وهو ظاهر وفي ابراهيم الزيادة
على الثلثة فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السبب الذي
هو العجمة والشرطان اللذان هما العلمية في العجم وتحرك الاوسط
او زيادة على ثلثة احرف وانما خص التفريع بالشرط الثاني
اي وانما بين المصنف فائدة الشرط الثاني ولم يبين فائدة
الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس بعلم
في العجم لان غرضه ومقصوده ههنا التنبيه على ما هو الحق والصواب
عنده من انصراف الثلاثي الساكن الاوسط نحو نوح وعدم
انصراف الثلاثي المتحرك الاوسط نحو ششتر وهذا اي لكون
غرضه التنبيه على ما هو الصواب قدم انصرافه اي انصراف
نحو نوح مع انه اي انصراف نحو نوح متفرع على انتفاء الشرط
الثاني والاولى للمقام تقديم ما هو متفرع على وجوده على ما هو
متفرع على عدمه بان يقول ششتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف
كما لا يخفى وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف
يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذي هو اشرف يكون مقدما
وقيل صرح تفريع الشرط الثاني دون الاول لانه يرد على
المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على
الوجود ولانه يرد على المخالف كما قيل ان في ششتر ايضا
رد على المخالف بل على المخالف الاقوى الوجود وله وجه واعلم
ان اسماء الانبياء كلها ممتنعة عن الصرف يعني كانت غير

منصرف

منصرفة للعلمية والعجمة الا ستة فانها منصرفة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها اي لكون هذه الاربعة عربية ولم يكن فيها من الاسباب
الا سبب واحد وهو العلمية وهي وحدها لم تؤثر في منع الصرف
فصرفت ونوح ولوط لخفتهما يعني وان وجد فيهما سببان
العلمية والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما الشرط الذي يوجب
تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط وزيادة على الثلثة صار منصرفين
لان الاصل في الاسم الصرف وقيل ان هودا كنوح يعني انصرف
هود لخفته لا لكونه عربيا لان سيبويه قرنه معه يعني ذكر هودا
قرينا مع نوح لان الشيء يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح
وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره
بعده لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب ويؤيده
يحتمل ان يكون هذا من تتمة ما قيل فيكون من كلام القائل وان
يكون من كلام الشارح اي يؤيده ما قيل ما يقال من ان العرب
بيان ما يقال من ولد اسمعيل والولد جاء كفرس وقفل مفردا
وجمعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن اللذين هما
وضعا لسان العرب فكان اسمعيل ~~او قيل ولد اصحاب~~ ابا العرب
لانه الاصل في الوضع ومن كان قبل ذلك اي قبل اسمعيل او قبل
اولاده اي الانبياء الذين جاؤا قبل اسمعيل او قبل اولاده
فليس بعربي اي ليس عربيا فكان ابراهيم واسمعيل وغيرهما
عجميا وهود قبل اسمعيل فيما ذكر من التواريخ والقصص فكان
هو كنوح فانصراف الثلثة لكونها عربية والثلثة الاخر لكونها

خفيفة الجمع المعدود من اسباب منع الصرف وهو سبب واحد
قائم مقام سببين لما ذكر وهو مبتداء شرطه مبتداء ثان اى شرط
قيامه مقام سببين بان يؤثر وحده تأثيرهما صيغة على وزن
وهو خبر المبتداء الثانى وهو مع خبره خبر المبتداء الاول ومضاف
الى منتهى الجموع التى هى جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمى بمعنى
الانتهاء مضاف الى الفاعل وهى اى الصيغة التى كانت نهاية الجموع
المكسرة الصيغة التى كانت اولها اى الحرف الاول والثانى منها
مفتوحا وثالثها اى وكان الحرف الثالث منها الفا يقال لها الف
التكسير وكان ايضا بعد الالف حرفان اولهما مكسورا اما ادغم ثانيهما
فى الاخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد
على وزن فعالل او كان بعد الالف ثلثة احرف اولها مكسور واوسطها
ساكن كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل لانه اذا لم يكن ساكنا بل
متحركا كان منصرفا على ما سيأتى هذا بيان للصيغة واما قوله
هى التى بيان لانتهاء الجمع تكسر الا الجمع مبنى للمفعول ونائب ما استكن
فيه جمع نصب على المصدرية ومضاف الى التكسير وهو جمع تغير بناء
واحده مرة اخرى نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى تكسيره
كاساور واناعيم اولا كذلك فانتهى ايضا كمساجد ومصابيح و
لهذا اى لكون هذه الصيغة صيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى
بحيث انتهى تكسيرها المغيرة للصيغة ~~لان الانتهاء~~ سميت هذه الصيغة
صيغة منتهى الجموع قوله لانها اى لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء
لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر جمعت فى بعض

الصور

الصور مرتين تكسيرا نصب على التمييز كاساور واناعيم
فانتهى تكسيرها المغير للصيغة بحيث لم تجمع جمع التكسير مرة
اخرى فقد تم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام
سببين لان الجمع سبب والانتهاء سبب اخر واما جمع السلامة
سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة فهو ما لحق اخر مفرده
واو ونون او ياء ونون او الف وتاء فانه لا تتغير الصيغة اى صيغة
مفردة لان يلحق تلك الحروف اخر المفرد لا يغير صيغة المفرد عن
الهيئة التى كان المفرد عليها فيجوز ان تجمع تلك الصيغة جمع السلامة
ولذا لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة كجمع
ايامن جمع ايمن على ايامنين بالواو والنون او بالياء والنون
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وهذا الجمع لم يمنع ان يكون
ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون
غير منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا لوجود
لوجود الشرط فى الاول لا الثانى وانما اشترطت مبنى للمفعول لان صيغة
منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائما مقام السببين ليكون
صيغة مصونة محفوظة عن قبول التغير لما عرفت ان جمع التكسير
تغير لا السلامة فتوثر فتصلح لان يكون سببا يقوم مقام السببين
لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير ايضا يغير للصيغة لا تصلح
ان توثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين واما
اذا انتهى التكسير المغير فقد تم الجمعية واستقرت صيغتها
وصلحت للقيام مقامهما بغير هاء الباء للملابسة والغير بمعنى

لا بجماع

للنفي والمعنى بالهاء بلا انتهاء كما في قولك كنت بغير مال اى بلا مال
هو خبر لقوله شرطه اى ملابس وكائن او صفة لقوله صيغة منتهى
الجموع الملابسة بغير هاء او حال منها اى ملابسة بغير هاء منقلبة
بالجر صفة تاء عن تاء التأنيث حالة الوقف يقال لها التاء المربوطة
والممدودة اذا وقفت عليها تصير هاء واذا لم تقف تكون تاء وتبقى
على حالها والمراد عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون منقلبة
عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق
الهاء عليها في الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب
وفي الثاني على مجازية باعتبار الاولية بها فيه لطافة يعرف بالتأمل
تاء التأنيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف اذا كان الامر كذلك
فلا يرد من ورد يرد ورودا نحو فواره جمع فارهة لا فارة لان فاعلا
صفة لا يجمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون
والفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة بالفارسية
خر تيز بيش ر و وفي الصحاح الفاره الحاذق بالشئ وقد فره من باب
ظرف قال الازهري في قوله تعالى فارهين اى حاذقين والفاره
من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهري
ويقال للبرذون والبغل والحمار فاره بين الفروهة وجمعه فرهة
وفره مثل صحبة وصحب انتهى مختصرا وانما اشترط كونها بغير تاء
لانها اى لان الجمعية لو كانت مع تاء كانت على زنة المفردات في الرضى
انما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير تاء احترازا عن ملائكة
لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية

كقوازنة بانها على زنة
صح

فتنكسر

فتنكسر من قوة جمعيته فلا تقوى ان تقوم مقام سببين الى هنا
كلامه كقوازنة وصياقلة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيه نشر على ترتيب اللف انما فسرهما بهما لئلا يتوهم الجمعية
فيه وهو مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى ان
يقوم مقام السببين على ما قلنا سابقا لا سيما على مذهب من قال
ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد لا حاجة جواب عن سؤال
مقدر وتقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائني من شرطه بان
يقول ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغير تاء فاجاب
عنه بقوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني منسوب الى مدائن
علم بلدة كما ان انصاري وفرائضي منسوب الى انصار وفرائض
الاول علم للصحابي المدني والثاني علم لعلم يبين الميراث فان اى
مدائني او مدائن مفرد مخصوصا لما قلنا ان الثاني علم بلدة والاول
منسوب اليها ليس جمعا لا زائد في الحال متعلق بقوله جمعا لانه
اما علم او منسوب وياء النسبة لا تلحق الجمع وفي المفصل لان الجمعية
اذا نسب ورد الى الواحد ولا في المآل لان المراد منه العلمية او النسبة
لا الجمعية وانما الجمع مدائن جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به
وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا
ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه الصلوة والسلام مدني
والى مدائن كسرى مدائني كذا في الصحاح وهو لفظ اخرج بحاله
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فيهما وهو المعلم
الذي هو ذو فنون من العلم فعلم مما سبق اى من قوله صيغة

زيد خلل
منهما في قوة الجمعية
صح

صيغة منتهى الجموع قسمين

منتهى الجموع بغير تاء اى صيغة منتهى الجموع على قسمين اى منقسمة
عليهما احدهما ما يكون بغير تاء اى صيغة التى لا يكون فيها تاء
تانيث وثانيهما ما يكون بهاء اى صيغة التى يكون مع تاء التانيث
لان النفى يستلزم الايجاب بالاول ما تستفاد من النفى صريحا
الثانى ما يستفاد منه ايضا لكنه دلالة لان النفى يدل على وجود
المنفى لانه لو لم يكن موجودا لما نفى فاما اى الجمع الذى يكون بغير تاء
فممتنع صرفه اى يكون ذلك الجمع غير منصرف لوجود شرط تاثيرها
يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط تاثيرها الذى هو
صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف كمساجد اى مثاله
مثل مساجد او كائن كمساجد او مبتداء على ان يكون الكاف بمعنى
المثل فقط اى مثل مساجد مثال لخبره واما على الاولين فخبر مبتدأ
محذوف هذا لمثال لما اى للجمع الذى وقع بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال اى للجمع الذى وقع بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما
ما يكون بهاء فمنصرف لعدم وجود شرط الذى هو ان يكون بغير
هاء لان وجود السبب لا تاثير له بدون وجود الشرط مثل
فرازنة وامثالها جعله من باب حذف المعطوف مثل سرابيل
تقيكم الحر اى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط
ولكون ذكره على سبيل التمثيل معنى مما اى من الجموع التى هى على
صيغة منتهى الجموع الا انها كانت مع الهاء التى كان مع عدمها
شرطا فى تاثيرها فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وان وجد
السبب الذى هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون

الشرط

الشرط وهو اى الشرط كونها اى كون الجمعية بلا تاء وحضاجر
علما وفى بعض النسخ قوله علما بالرفع فح يكون اما صفة لحضاجر
او خبر مبتدا محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض للضبع
متعلق بقوله علما هذا اى قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الى
اخره جواب عن سؤال مقدر وورد المص من كون الجمع سببا على تقدير
ان يكون الواو استينافية تقديره اى تقدير السؤال المقدر لان حضاجر
علم جنس لا علم شخص للضبع يطلق على الواحد اصالة وحقيقة
ويطلق على الكثير لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل
واحد من افراده كما ان اسامة علم جنس للاسد يطلق على الواحد منه
وعلى الكثير فلا جمعية فيه اى فى حضاجر الذى علم جنس لانه لم يوجد فيه
معنى الجمعية التى تكون سببا والحال ان صيغة منتهى الجموع ليست
من اسباب منع الصرف وانما السبب الجمعية وقد فاتت بسبب
كونها علم جنس بل هى اى تلك الصيغة شرط الجمعية والشرط وحده
لا يؤثر اذا لم يوجد السبب فينبغى ان يكون حضاجر علما للضبع منصرفا
لعدم وجود السبب لكنه اى الا ان حضاجر غير منصرف استعمالا
وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع قوله علما حال من
المبتدا صرح به ابن مالك واشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر
حال كونه علما للضبع واما نصبه فبتقدير اعنى فقبيح جدا لان المقام
لا يقتضى المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم
او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال لا نطول الكلام بذكر
المقال غير منصرف خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدا لا اى لا يكون

غير منصرف للجمعية الحالية لانه ليس جمعا في الحال لما عرفت انه
علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا يوجد فيه الجمعية
بل عدم صرفه ليس الا للجمعية الاصلية لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان
كان زائلا مثل اسود اسما للحية لانه اى لان حضاجر منقول عن
الجمع فيكون علما منقولا فانه كان في الاصل اى في اصل استعماله جمع
حضجر على وزن قمطر مكسور الفاء ومفتوح ما بعده بمعنى عظيم
البطن انسانا كان او غيره يقال بالفارسية شكم بزرگ فجمع على حضاجر
بمعنى عظيم البطون سمي به الضبع ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق
لم يتبادر الى الذهن الا الضبع مبالغة مفعول له للتسمية في عظم
بطنها اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار
الدابة كان كل فرد منها اى من جنس الضبع جماعة من هذا الجنس
يعني سمي حضاجر واحد من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم
مقام الجماعة الذين كان بطن واحد منهم عظيما في العظم والاكل
والشرب وغير ذلك فالمعتبر في منع صرفه اى منع صرف حضاجر
حال كونه علما لفرد من افراد الضبع هو الجمعية الاصلية لا الجمعية
الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعني امتنع من الصرف لوجود
السبب الذي هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة منتهى الجموع
بغير هاء فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون في الحال
كمساجد ومصابيح وان يكون في الاصل لا في الحال كحضاجر علما
للضبع فان قلت هذا السؤال نشأ من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر
في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعني اذا كان المعتبر في منع صرفه

هو

هو هذا المعنى فقط فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية
الاصلية يعني يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار
تلك الجمعية فيمتنع من الصرف بسببهما فان فيه العلمية لانه علم والتأنيث
المعنوي مع تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة لان الضبع هي
انثى الضبعان فيكون حضاجر علما للمؤنث المعنوي كزينب والضبعان
بكسر الضاد على وزن الغلمان المذكور من جنس الضبع والجمع ضباعين
كسرحان وسراحين فعلة منع صرفه التأنيث المعنوي والعلمية
فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف قلنا علمية غير مؤثرة
لانها علم جنس فالمعتبر في منع الصرف ما يكون علم شخص والا اى لو
كانت علمية مؤثرة كسائر الاعلام لكان حضاجر بعد التنكير منصرفا
كالاسباب التي فيها علمية مؤثرة لما سيأتي وليس كذلك لانها تمتنع
من الصرف علما كانت اولا مع ان علميتها ليس علم شخص والتأنيث
فيه غير مسلم لانه اى لان حضاجر علم جنس للضبع مذكرا كان او
مؤنثا كما ان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان او مؤنثا فتأنيثه
محتمل فلا يجوز ان يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية
الاصلية لئلا يكون غير منصرف في استعمالاتهم بلا علة فيه وكان
من حقها بالانثى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا اى مؤنثة
ومرادهم انها مؤنثة سماعية وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار
الجمعية الاصلية بهذا القول اى بقوله وحضاجر علما للضبع غير
منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا
في منع الصرف ولا يضره النقل كالصفة ولم يقل المص الجمع شرط

صيغة منتهى الجموع بغير هاء ان يكون في الاصل سواء بقى على
جمعيته ولم ينقل او لا كما قال في الوصف شرطه في سببية
لمنع الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره الغلبة الاسمية
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف تنقسم الى قسمين قد تكون الجمعية
اصلية معتبرة بقيت او نقلت وقد تكون عارضة غير معتبرة لان
العارض كونه عارضا في حكم العدم فلا يؤثر في شئ كالوصف فانه
كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا فهو معتبر بقى على وصفية
او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه عرض له الوصف
بسبب الاستعمال فلا يؤثر فللاحتراز عنه قال شرطه ان يكون وصفا
في الاصل ليس الامر كذلك يعني ولا عروض في الجمع مطلقا سواء كان سببا
قائما مقام السببين اذ لا يتصور العروض في الجمعية لان واضع
الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنا والواحد واحدا
لانه وضع الجمع مفردا ثم عرض الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث
قد يكون عارضا بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون في الاصل
كان يتوهم ان الوصف قد يكون عارضة فلزم الاكتفاء في
التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا
القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلي
مثل اسود وادهم حيث صارا اسمين للحية على ما سبق وفي
الرضي ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف عند المعرلات
المعتبرين عنوم ان يكون في الاصل كما في الوصف فلا يضره
اذا الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه وسراويل

على وزن اناعيم الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية شلوار جواب
عن سؤال مقدر نشاء من قوله حضاجر علما للضبع غير منصرف
لانه منقول عن الجمعية يعني من جعل الجمعية اعم لان تكون في الحال
او في الاصل تقديره اي تقديرا للسؤال ان يقال قد فهمت با
لخطاب من تفصيه متفعل اي تخلصت يقال تفصى عن كذا اذا تخلص
عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان
حضاجر علما كان نشاء لورود السؤال بسراويل عن الاشكال
بكسر الهمزة الوارد صفة له على قاعدة الجمع متعلق بالورود وحضاجر
متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغي ان يكون منصرفا الا انه غير
منصرف بجعل الجمع الذي هو قائم مقام السببين الباء فيه متعلق
بقوله تفصيت اعم من ان يكون في الحال او في الاصل يعني تخلصت
عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شئ
كاساود واناعيم او منقولا الى الاسمية اشار به الى ان النقل لا
يضره فما تقول في سراويل يعني فما جوابك في سراويل فانه اسم
جنس كاسد وقد اطلق على الواحد لا زائدة في الحال لانه ليس بجمع
حالا لانه يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا
في الاصل ولا زائدة ايضا في الاصل لانه ليس بجمع في اصل وضعه
بل مفرد محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان
الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون سراويل منصرفا
فاجاب المصنف بانه قد اختلف مبني للمفعول في صرفه نائبه
ومنعه بالجر عطف على صرفه منه اي من الصرف يعني اختلف

وحيث يطلق على الواحد
والكثير والحال انه لا جمعية فيه
لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق
على الواحد ح

النحاة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سيأتي و
بعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل في الاسم المعرب
فهو اي سراويل اذا اسم شرط لم يصرف مبني للمفعول اي اذا جعل
غير منصرف وهو اي عدم صرفه الاكثر اي اكثر من صرفه والجملة
اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه في موارد الاستعمال
اي في المواضع التي استعمل سراويل فيها يعني ان استعماله غير منصرف
اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك فيرد به الاشكال
المذكور في سؤال السائل على قاعدة الجمع كما قلت انت ايها السائل
فقد قيل جواب لا وهي مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل في التفصي
والتخلص عنه اي عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا المجيب هو
سيبويه ولذا قدمه وفي الرضي فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي
مفرد عُرِّب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف
قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه لمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخفف
لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكالب آجر
انتهى انه اسم اعجمي يعني انه اسم قد وضعه العجم وليس بعربي الا انه
عُرِّب بابدال الياء واو الانه كان في العجم سراويل وقد ورد به في قوله
تعالى سرابيلهم من قطران ليس بجمع لا في الحال لانه يطلق على الواحد والكثير
ولا في الاصل لانه لم يكن في اصل وضعه جمع ثم نقل عنه وجعل اسما
كحناجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية
لا حالا ولا اصلا الا انه حمل اسم فاعل من وازن يوازن اي على ما
يوازنه فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل معناه في المفعول لاعتماده

مبني للمفعول عند سيبويه في منع الصرف اي في كونه ممنوعا من الصرف على موازنه صح

على الموصول

على الموصول المقدر اي على ما يوازنه سراويل ويشاركه في الوزن
من الجموع بيان لما العربية كاناعيم ومصابيح وقناديل فانه
على سراويل في حكمها اي في حكم الجموع العربية من حيث الوزن
ومن حيث المعنى يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل
البدل فكان في حكم ما يوازنه فكما ان حكم ما يوازنه ان يكون
غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان المشابهة بالشيء
يأخذ حكم ما يشابهه فهو اي سراويل وان لم يكن من قبيل الجمع يعني
وان لم توجد فيه الجمعية حقيقة لكنه اي الا انه من قبيله حكما يعني
الا انه وقد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقي في الوزن
والمعنى على ما قلنا صار كانه جمع لان المشبه بالشيء يكون في حكمه
فالجمعية التي قامت مقام السببين على هذا التقدير اي على هذا
الجواب اعم من ان يكون حقيقة كأساور واناعيم او حكمية كسراويل
قوله فبناء هذا الجواب دفع لما ورد في بعض الشروح من انه يزيد
اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن
كما قال في الوافية اعلم ان اسباب المانعة من الصرف يلزم ان
يكون عشرة بناء على هذا الجواب كما ترى وواقع على تعميم الجمعية
التي هي السبب الواحد الى الحقيقي والحكمي كما ان الجواب بحضاجر
مبني على تعميمها الى الحال والاصل لا على زيادة سبب آخر على
الاسباب التسعة كما ظن وهو اي السبب الزائد عليها الحمل
على الموازن حتى تزاد الاسباب على التسعة فتصير عشرة
فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا

في اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا هنا ايضا وقيل
قال المبرد هو اسم عربي يعني انه مما وضعه العرب لان العجمي هو
سوابيل بالباء الموحدة كما في قوله تعالى سرابيلهم فما بالوا ويكون
عربيا الا انه ليس بجمع تحقيقا نصب على التمييز وعلى المصدرية اي
اي جمعا تحقيقا لانه اسم جنس كتمر ونخل يطلق على الواحد والكثير
ولانه مفرد وضعا ولانه فيه علامة من علامات الجمع صحيحا او مكسرا
بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا لكنه اي الا انه جمع سروالة
وهي قطعة خرقة تقديرا نصب على التمييز وفرضا عطف تفسيري له
فانه لما وجد غير منصرف في استعمال العرب بلا سبب من الاسباب ومن
قاعدتهم اي من قاعدة النحاة ان هذا الوزن بدون الجمعية التي هي
السبب وهذا الوزن شرط في تأثيرها لم يمنع مبني للمفعول الصرف
اي من الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها
مبنية عليه قدر عليه من التقدير حفظا مفعول له لهذه القاعدة
يعني لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون مخالفة لا
لاستعمالهم انه اي سراويل جمع سروالة وان مع اسمها وخبرها في
محل الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قدر فكانه سمي كل
قطعة من السراويل المشتمل على القطع سروالة ثم جمعت سروالة
بناء على اجتماع القطع على سراويل فيكون سراويل جمع سروالة بناء على
اشتمالها اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا
لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد
لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد واذا صرف

عطف على قوله اذا لم يصرف ومبني للمفعول اي سراويل يعني اذا استعمل
سراويل منصرفا وهو الاقل في موارد الاستعمال لعدم تحقق اي لعدم
كون جمعية التي هي سبب في كون مثل هذا الوزن غير منصرف متحققة
في سراويل تحقيقا نصب على التمييز والحال ان الاصل في الاسماء
العربية الصرف اي دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا
غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج
الى سببين او الى سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى شيء يكون اصلا
فينبغي ان يكون الاصل في الاسم المعرب الصرف فلا اشكال لفظ
لا لنفي الجنس والاشكال مبني على الفتح اسمها والخبر قول الشارح
بالنقض به اي سراويل على قاعدة الجمع يعني اذا استعمل سراويل
منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة لما ورد اذا كان غير منصرف
لان السبب الذي هو الجمعية غير متحقق فيه فاذا صرف وهو الاقل
لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع ليحتاج مبني للمفعول الى التفصي
عنه اي عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب سيبويه
او المبرد وقال المحشي عصام ولو قال المص وان صرف لكان تركيبه
من قبيل قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم
واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو
متعلم النحو واقتصر على المعنى ونحو جوار مبتدا اي كل جمع يشير
الى ان الحكم الاتي ليس مخصوصا بل يعم له لمثله منقوص جمع على
وزن فواعل لانه لا يجيء منه فعاليل بالياء كان ذلك الجمع المنقوص
اوداويا كالجواري والدواعي فيه نشر على الترتيب اللف لان

لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل رام
والجمع الصحيح منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كرام واذا
عرف باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع
مكسر من دعا مثل غزا دعوة مثل غزوا فهو داع مثل غاز والجمع الصحيح
منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرفت باللام
تعاد الواو فيقال الدواعو ثم تقلب ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها
فيقال الدواعى فالاول ناقص يائى والثانى واوى **رفعا وجرا**
اى فى حالتى الرفع والجر نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف
المضاف **مثل قاض** خبر اى حكمه اى حكم مثل جوار يائيا كان او واويا
حكم قاض اى حكم جمعه كحكم مفرده بحسب الصورة والتوجيه يعنى
الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرها بقوله فى حذف الياء
عنه اى عن مثل جوار وادخال التنوين عليه هذا وجه التشبيه يعنى كما
ان الياء تحذف عن نحو قاض لالتقاء الساكنين وتعوض التنوين
عنه كذلك فى مثل جوار لكن لا مطلقا بل فى حالتى الرفع والجر من غير
فرق بينهما تقول جاءتنى جوار فى حالة الرفع بالتنوين ومررت
بجوار فى حالة الجر بالتنوين كما تقول فى المشبه به جاءنى قاض رفعا
بالتنوين ومررت بقاض حالة الجر بالتنوين واما نحو جوار واويا
كان او يائيا فى حالة النصب متعلق بقوله متحركة اى فالياء فيه
متحركة فى حالة النصب مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم يوجد
المشابهة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا
عنه نحو رايت جوارى بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رايت

لخفة النصب على الياء لكونه جزء الالف بلا تنوين واما فى نحو قاضى فالياء متحركة مفتوحة منونة

اساورا

اساورا اذا كان الامر كذلك فلا اشكال لفظا لا لنفى الجنس واشكال
اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله فى حالة النصب وقوله
لان الاسم غير منصرف متعلق بالخبر لا علة له اى اذا كان الياء فى نحو
جوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع
فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف للجمعية التى هى سبب
قام مقام السببين ملابسا مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء
يعنى لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية مع
شرط تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فيكون فى حالة
النصب غير منصرف بلا خلاف بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد
اختلف مبنى للمفعول فيهما نائبه اى وقع الاختلاف بين النحاة
فى انه حالة الرفع والجر منصرف او غير منصرف لفوات الشرط و
بقاء الجمعية حيث لم تزل فذهب بعضهم اى الزجاج ومن تبعه الى
ان الاسم الذى على فواعل منصرف بعد الاعلال لزوال الشرط
المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم
زوال المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا اشتراط والتنوين فيه
تنوين الصرف لا العوض لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة يعنى
ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فما يتعلق بذاتها
مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو
الاستثقال الظاهر المحسوس الذى هو من احوال الكلمة واوصافها
فيتعلق بها بعد تمامها لان سبب منع الصرف مشابهته بالفعل ضعيف
لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا

ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق
بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة لكونه اصلا والوصف عارضا
فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم يعني بضم الياء
والتنوين بناء نصب على انه مفعول له او مفعول مطلق او بني بناء
على ان الاصل في الاسم المعرب مطلقا الصرف اي ان يكون منصرفا
لعدم احتياجه الى سبب وشرط فبني مبني للمفعول الاعلال نائبه
على ما هو الاصل اي على القاعدة المقررة في علم الصرف وهي ان
الياء اذا انكسر ما قبلها وهي مضمومة منونة يثقل عليها الحركة
والتنوين لا سيما في الجمع الممتد ثم اي بعد ما علمت ان اصل جوار
في قولك جاءني جوار جواري بضم الياء والتنوين اسقطت
نشرع في بيان الاعلال كيفية مبني للمفعول الضمة نائبه للثقل اي
لما قلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسور ما قبلها فاجتمع ساكنان
الياء والتنوين واسقطت الياء ايضا لدفع التقاء الساكنين
فصار جوار بعد الاعلال على وزن سلام وكلام فاشبه الجمع بالمفرد
لفظا فحصل في قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقو ان تقوم مقام
السببين فلم يبق نحو جوار بعد الاعلال على صيغة منتهى الجموع
لسقوط عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط والسبب
وحده لا يؤثر وان كان موجودا فهو بعد بعد الاعلال ايضا
اي كما كان قبل الاعلال منصرفا والتنوين فيه للصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك اي كما ان التنوين قبل الاعلال كان للصرف و
ذهب بعضهم وهو سيبويه والخليل الى انه اي نحو جوار بعد

الاعلال

الاعلال غير منصرف كما كان قبل الاعلال منصرف لكون السبب الذي
هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة منتهى الجموع بعينهما موجودين
فيه قيل واذا وجد السبب والشرط ينبغي ان يكون غير منصرف لئلا
يلزم اهدارهما بعد الاعلال ايضا غير منصرف لان فيه الجمعية مع
صيغة منتهى الجموع يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية والشرط
ايضا فينبغي ان يكون غير منصرف ايضا لان المحذوف الذي لم يكن
نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون بمنزلة
المقدر في ملاحظة العقل والاعراب ولهذا اي لاجل ان المحذوف
ثابت تقديرا للاعراب لا يجري مجرى يجري اي لا ينصرف والاعرا
والرفع ههنا على الراء التي كانت اخر بعد الحذف بل لا يجري الا على اليا
المقدرة فيكون تقديرا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما يجري
الاعراب عليه ولو وقع على ما هو الاخر كيد ودم والتنوين فيه اي
في نحو جوار رفعا وجرا تنوين العوض لا الصرف فانه لما سقط
تنوين الصرف لعدم الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها
هذا التنوين يعني الذي هو حاصل في اللفظ ما مسا التعويض
فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا ولمناسبة الثبوت مرة والحذف
اخرى واما عن الحركة فلمناسبة العروض يعني كما ان الحركة تعرض
للحروف كذلك التنوين تعرض للاخر وفي الرضي نفسه بعضهم نون
سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصل جواري
بالتنوين ثم جواري بحذف منها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال
ثم جوار بحذف الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف التنقيل

بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل
طمع الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت وذكر
السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصل جواري بالتنوين والاعلال
مقدم على منع الصرف لما ذكرنا في الياء للساكنين ثم وجد بعد
الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصل تقديرا لان المحذوف للاعلال
ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع
الياء لزوال الساكنين في غير منصرف المستثقل لفظا يكون منقوصا
ومعنى بالفرعية فعوض بالتنوين من الياء الى هنا كلامه وعلى هذا
القياس خبر مقدم اي القياس الذي جرى في حالة الرفع حالة الجر
مبتداء بلا تفاوت اي بلا فرق بين العلتين لاشتراكهما في العلة وهي
الاستثقال وقع في لغة بعض العرب وهي قليلة واختيارها الكسائي
وابو زيد وعيسى ابن عمر واثبات الياء بالرفع لانه فاعل فعل محذوف
في حالة الجر بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان
منه كما في حالة النصب يعني كما انهما يسقطانهما تقول في حالة الجر
مررت بجواري بفتح الياء بلا تنوين كما تقول في حالة النصب رايت
جواري بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جواري في حالة الجر
غير منصرف بالاتفاق وبناء هذه اللغة مبتداء وارد على تقديم
منع الصرف على الاعلال لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا
انه لوقوعه ههنا في الاخر يستوي لمنع الصرف في الوقوع في الاخر
لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون في الاخر فقدم
منع الصرف لانه مثبت بالياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلام

نائلها والمثبت لشرفه مقدم على النافي فانه ح اي حين تقدم
منع الصرف على الاعلال يكون الياء متحركة مفتوحة في حالة
الجر لانه جر غير منصرف وانما يكون بالفتحة والفتحة خفيفة لكونها
جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجب الاعلال لها في حالة
النصب فما وقع فيه اي فلم يقع مثل جوار في حالة الجر الاعلام
لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع في حالة النصب واما بناء هذه اللغة
في حالة الرفع فاصل جوار فيها جواري مثل ضوارب بالضم بلا تنوين
لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقطت التنوين لعدم الصرف
حذفت الضمة للثقل لان الضمة تثقل على الياء لعدم الجنسية ولانه
يلزم الخروج من الكسر الى الضمة وذلك ثقيل جدا وعوض عليها
اي عن الضمة التنوين لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين اي لدفع اجتماع الساكنين فصار
جوار بالكسر والتنوين او نقول نسقطت الياء اكتفاء بالكسرة
قبلها كما في قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال ثم عوض عن
الياء او عن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت في المفرد فسقوطها
في الجمع الممتد اولى لان الجمع اثقل من المفرد وعلى هذه اللغة اي التي
كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال لا اعلال في مثل جوار
الا في حالة واحدة وهي حالة الرفع فقط لما عرفت انه لا مقتضي
للاعلال فيها الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة وهي التي
كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف فانه فيه الاعلال في حالتين
حالة الرفع وحالة الجر كما عرفت التركيب المعدود من اسباب منع

من كلمتين صح

وهو اى التركيب صيرورة كلمتين او اكثر كلمة بالنصب لانها خبر
لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين واحدة صفة لكلمة للتأكيد لان
التاء فيها للوحدة وقوله من غير حرفية جزء متعلق بقوله صيرورة
اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم من هذا الشرط
من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم
نفيه لان غير المنصرف لايكون الا فى المعربات فلا يرد النجم وبصرى حال
كونهما علمين لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف فلم يوجد
الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا شرطه اى شرط التركيب
فى سببية لمنع الصرف العلمية اى ان يكون علما ليتأمن التركيب لكونه
عارضا يقبل الزوال من الزوال لان الكلمتين ح تدخلان فى موضع العلم
فيأمن من الحذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان
ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما قران العلمية
وضع ثان والكلمة التى وضع عليها ينبغى ان تكون مصونة لاتقبل
الزوال فيحصل له اى للتركيب حيث كان علما قوة لانه مأمون من الزوال
والعروض فيؤثر بها اى بتلك القوة فى منع الصرف فيكون سببا
لمنع الصرف وان لايكون التركيب باضافة اى تركيبا اضافيا
سواء كان حقيقة او غير حقيقة لان الاضافة تخرج المضاف
الذى كان غير منصرف قبل الاضافة الى الصرف او الى حكمه على
الاختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم
وعثماننا يكون منصرفا او فى حكمه على ما سيجيء فكيف يؤثر الاضافة
فى المضاف اليه اى فى الاسم الذى اضيف الى المنصرف ما يضاده اى

ليس لها

ليس لها ان يؤثر فى الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان
ما يكون سببا لزوال الشئ لايكون سببا لحصوله اعنى منع الصرف
تفسير لقوله ما فى ما يضاده وان لا يكون التركيب بعد ان يكون
علما وان لايكون باضافة باسناد لايكون مركبا بالتركيب الاسنادى
فى الاصل او فى الحال لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل
المبنيات يعنى لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا جعل علما
مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المص ومبنيا حكميا عند جماعة
فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لايكون الا فى المعربات
مثل بعلبك لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه
من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها
نحو تأبط شرا وشاب قرناها وزرجا تأبط تغفل لقب ثابت
بن جابر والنهى سمى به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى
تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى ما يكون آلة وسببا للشر
لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر اراده
فقيل اين هو فقد اجيب قد تأبط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها
لقب امرأة اى صغيرة ها وشاب بتشبيب اى ابيض سميت به لانها
كانت كذلك وذرد من ذمثل يعرب بذرد ذا الملح والحب فرد
وبابه اذ ور ذحبا اسم رجل كان يرد الحب اى ينشر فانها اى
الاعلام المذكورة باقية فى حالة العلمية على ما اى حال كانت اى الاعلام
المذكورة عليها اى على الحال قبل العلمية من النصب والرفع وغيرهما
ولم تتغير عن الحال التى كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى

لا امثال فان التسمية بها اى بالجملة المشتملة على الاسناد وانما هى
مبتداء لدلالتها خبر اى ليست التسمية بها الا لدلالة تلك الجملة
على قصة غريبة كما فى تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة
التى اخذه سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا
الحال فى غيره فلو تطرق اى عرض اليها اى الى تلك الجملة التغيير
فاعل تطرق بيفاد تطرق اذا صار طريقا يعنى اذا صار تغير بعض
احوالها طريقا لها بان لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية
يمكن ان يفوت تلك الدلالة اى الدلالة على القصة الغريبة لان
الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكلماتها التى كانت قبل
التسمية بها واذا كانت تلك الجملة من قبيل المبنيات بعد العلمية
فكيف يتصور فيها اى فلا يمكن ان يجرى فى تلك الجملة منع الصرف
الذى هو من احكام المعربات لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى
فى نوع اخر ولا يؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان المعرب نوع
من الاسم والمبنى نوع اخر منه وصفا مختصا ص باحدهما لا يتعدى
الى الاخر ولا يسرى اليه فان قلت كان واجبا على المص فى بيان
قيود التركيب ان لا يقتصر على ما ذكر بل يجب عليه ان يقول وان لا
يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا باسناد
ولا صوتى ولا تعدادى حتى يكون القيود خمسة اربعة منها تكون
نفيا وواحد ثبوتا فتكون ح مذكورة باسرها ولا بد منها ليخرج
التركيب الذى يكون الجزء الثانى منه صوتا مثل سيبويه سيبانى

تفصيل

تفصيل قوله سيبويه ونفطويه بكسر النون وفتحها وسكون الفا
واخره طاء مهملة وهذه معروف وويه صوت سيبانى تفصيل
فى باب الاصوات وكب هذان الاسمان وجعلا علما لشخص والجزء
الثانى منه تضمن حرف العطف وسيبانى وجه تركيبها وتضمن الثانى
حرف العطف فى باب المركبات عليهن حالا اما عن الاخيرين فقط
لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتهارهما علما واما عن
المثالين باعتبار انهما قسمان قلنا فى جوابه كانه اى كان المص
اكتفى فى ذلك اى فى عدم اخذه القيدين الاخيرين حيث لم يذكرها
بما ذكره فيما بعد اى بعد المعربات فى بحث المبنيات انهما اى هذين
التركيبين من قبيل المبنيات يعنى ان المص ذكر صريحا فى بحث
المبنيات ان الاصوات والمركبات التى تضمن الجزء الثانى منها
حرف العطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اخذهما
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر المص بناءها اى كونها
مبنية اصلا اى قطعا لا صريحا ولا ضمنا ولا اشارة ولا دلالة
فاحتاج ههنا الى الاستثناء بها ليعلم انها تكون مبنية فلذلك
اى لعدم ذكر بنائها اصلا احتاج المص ههنا الى اخراجها فاخرجها
بقوله وان لا يكون التركيب باسناد مثل بعلبك فانه علم بلدة
بالشام مركب تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولا اسناد من بعل
وهو اسم صنم كان لقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى اتدعون
بعلا وتذرون احسن الخالقين ويقال للزوج بعل ايضا لكون المراة
تابعة لامره يدل عليه قوله تعالى هذا بعلى شيخا اى زوجى وبك بفتح

مثل خمسة عشر وستة عشر
وغيرهما من الاعداد التى
تضمن منها الجزء الثانى
حرف العطف صح

الباء وتشديد الكاف من بك يبك اى ازدحم وبابه رد وبك عنقه
اى دقه سمى بكة مكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا التسلط
عليها كاصحاب الفيل وغيرهم وهو اسم صاحب هذه البلدة اى
التى جعل بعلبك علما لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد و
قيل بعلبك وجعلا التركيب اسما واحدا علما للبلدة التى كانا فيها
من غير ان يقصد معنى المفعول بينهما نسبة اضافية لان الاول
ليس بمضاف الى الثانى واسنادية لانه ليس احدهما مبتداء والاخر
خبرا او غيرهما من النسب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثانى منه
صوتا ولا متضمنا لحرف العطف فليس فيه الا تركيب لا متزاج وهو
ليس بمانع لمنع الصرف **الالف والنون** المعدودان من اسباب
منع الصرف وفى الحاشية فان قيل هذه الصفة مشتركة بين الالف
والنون وسائر الاسباب فلماذا خصه بالوصف بها قلت الشرط
للالف والنون الخاص لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا
الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر
المواضع او لما كان الذكر هنا مخالفا لما ذكره فى مقام عد الاسباب
لضرورة الشعر اتى هذه الوصف ليعلم ان المعدود سابقا
هذا او مخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان
فى ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيد ان القيد هنا معتبر فى سائر
الاسباب السابقة واللاحقة كما قيدنا فى كل سبب من الاسباب السابقة
تسميان اى الالف والنون عند الكوفيين مزيدتين لانهما من
الحروف الزوائد وهى الحروف التى فى قوله هويت السمان فى قول

لمطابقتها ح

جمعها

الشاعر

الشاعر هويت السمان فشيبننى • وقد كنت قدما هويت السمان •
او لانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لا يكونان اصليين فيها و
الثانى ارجح وانسب بالمقام وتسميان مضارعتين عند البصريين
ايضا اى كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين لمضارعتهما اى لمشابهة
الالف والنون لالفى التانيث الممدودة او المقصورة فى منع دخول
تاء التانيث عليهما يعنى كما ان تاء التانيث المتحركة لا تدخل على
الاسم الذى فيه الف التانيث لامتناع اجتماع الفى التانيث كذلك
لا تدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين
فى اخر الكلمة فيفقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما يمتنع المشابهة
فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما
لمنع الصرف اى فى كون الالف والنون سببا لمنع الصرف اما كونهما
مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه يعنى ان سببيتهما لكونهما متصفين
بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعيين على ما زيد عليه فهذا هو
مذهب الكوفيين واما مشابهتهما لالفى التانيث وفرعيتهما لما شبها له
وهذا هو مذهب البصريين والراجح من القولين هو القول الثانى
الذى هو مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين وفرعيتين
على ما زيد عليه سببا واحدا لكان هاشمى وبصرى عند وجود سبب
اخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم ان يكون مثل ضاربات
فى حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزيدتين وليس
كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر ثم
اى بعد هذا المقال انهما **ان كانا** اى ان كان الالف والنون **فى اسم**

يعني به اي بالاسم في هذا الموضع ما اي اسم يقابل الصفة يعني لم يكن
ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل الحرف والفعل كما في
قوله وهي اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله او صفة على قوله
اسم باو المفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه فان
الاسم المقابل للفعل والحرف وهو ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن بزمان لا يخ اما ان لا يدل على ذات مما لوحظ معها صفة من
من الصفات بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير
معينة اما قائم بذاتها كرجل وفرس وحجر وشجر واما قائمة بغيرها
كالعلم والجهل والطول والقصر او يدل على ذات مما لوحظ معها صفة
منها كاحمر واسود وضارب وعالم ومضروب ومنصور وعطشان
وسكران وحسن وشديد فان كل واحد يدل على ذات مما لوحظ
معها صفة هي الحمرة والضاربية والمضروبية فالاول اي ما دل على ذات
لم يلاحظ معها صفة منها يسمى اسما لان الاسم ما يدل على المسمى فقط
والثاني اي ما دل على ذات لوحظ معها صفة منها يسمى صفة لان معنى
الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات والمراد بالاسم المذكور
ههنا اي في قوله ان كانا في اسم هو هذا المعنى اي الاسم المقابل للصفة
لا الاسم الشامل للاسم والصفة وهو المقابل للفعل والحرف وعرف
بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان
كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله اذا كانا في اسم
مع انه لم يصح لان شرطه كونهما في الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما
في الاسم وشرط كونهما في الوصف فقال ان كانا في اسم فشرطه كذا وان

في الاسم مخالف لشرط كونهما في الصفة

اي العلمية

كانا

كانا في صفة فشرط كذا فالعلم شرط كل واحد منهما فشرط مبتداء
اي شرط الالف والنون في منعهما من الاسم الصرف وتبيينهما
لمنعه عند فا فراده الضمير في شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب
ان يكون مطابقا له في الافراد والجمع والتذكير وضده لكونه
اياه باعتبار انهما سبب واحد بمعناهما وان تعددا لفظا لكنهما
شيء واحد سببا فراعى ظاهر اللفظ والسبب فثنى الضمير في الاول
وافرده في الثاني رعاية للاول والثاني اي شرط ذلك الاسم اي
الاسم الذي فيه الالف والنون في امتناعه من الصرف فالاول لمطابقة
الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع وان طابق الضمير لمرجعه في الافراد والجمع
ههنا ولان الشرط يكون شرطا للالف والنون وفي الثاني شرطا
للاسم الذي فيه الالف والنون فكان الاول اولى العلمية خبره والمبتداء
مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط وهو مع جزائه جملة
فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف والنون تحقيقا مفعول
له للشرط اي فقد شرطت العلمية في سببية الالف والنون لتكون محققة
ومقررة للزوم زيادتهما على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف
والنون للكلمة وتحقق اللزوم او لمنع التاء عطف على اللزوم اي
تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعني لتكون العلمية محققة ومؤكدة
لامتناع دخولها عليهما فتحقق فيتأكد شبههما بالفي التأنيث على
القول الثاني لانهما يشبها الفي التأنيث في الامتناع قبل العلم واذا
جعل كذلك الاسم علما تاكدا لمشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسور
الفاء كعمران واما مفتوحة كشعبان واما مضمومة كسفيان مع سكون

يكون

في الكل

مابعده فى او كانا الكل واما مفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضان
او الالف والنون او صفة وفى العصام جعل من عطف شرط و
جزاء على شرط وجزاء بحرف العطف واحد هو من قبيل العطف
على معمولى عاملين واحد بحرف واحد ولا كلام فى جوازه واما العطف
بكلمة او فالتنبيه على التناهى بين الشرطين انتهى وانتفاء
فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه اى شرط الالف والنون
فى منعهما من الاسم الصرف فان اراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط
ذلك الوصف فى امتناعه منه انتفاء فعلانة يعنى شرط امتناع
دخول تاء التأنيث المتحركة عليه او على الالف والنون فالافراد
باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التى فيها الالف والنون
فالتذكير باعتبار الوصف ليبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على
حالهما على مذهب البصريين وهذا اى لكون انتفاء دخول تاء
التأنيث شرطا انصرف اى صار منصرفا عريان مع انه صفة وفيه
الالف والنون لان مؤنثه عريانة لانه يقال رجل عريان وامرأة
عريانة واعلم ان الالف والنون فى الصفة لا يكون بكسر الفاء
بل ان الصفة التى يجئ مؤنثها فعلى لا يكون الا مفتوح الفاء مثل
عطشان والتى مؤنثها فعلانة يكون مضموم الفاء غالبا نحو
عريان وسخنان ويجئ مفتوح الفاء ايضا مثل ندمان
بخلاف الاسم فانه يجئ مثلث الفاء على ماسبق وقيل شرطه اى
شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف او شرط تلك الصفة
فى امتناعها منه وقيل شرط وجود فعلى والاول اعنى انتفاء فعلانة

وجود فعلى انتفاء فعلانة اولى

اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا بل
لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء فعلانة وما
يكون مقصودا لذاته يكون اولى ولذا قدمه لانه متى كان مؤنثه
فعلى لانه لا يكون لشئ واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف
المقصورة والاخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة
فيبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالهما كما هو مذهب البصريين
ومن ثم وهى للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح
اى ومن اجل الخلاف فى الشرط اى فى شرط تأثير الالف و
النون فى الصفة اختلف مبنى للمفعول فى رحمن المرفوع بالرفع
لانه نائبه فى انه منصرف بدل من قوله فى رحمن بدل الكل او غير منصرف
فانه اى الشأن ليس له اى لرحمن مؤنث ولا مذكر فلم يذكره
فى كونه صدر المؤنث لا زائدة لتأكيد النفى الذى فى ليس رحمى
بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصورة ولا رحمانة
بالتاء لانه اى لان رحمن صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره
لا زائدة على مذكره بدل من قوله على غيره او لا يطلق على مذكر
ولا يطلق ايضا على مؤنث لان معناه الذى وسعت رحمته
كل شئ من الانس والجن وغيرهما فيكون المعنى البالغ فى الرحمة
وهذا المعنى لا يوجد فى غيره ولذا لا يطلق على غيره فعلى الاول
التفصيل والجار والمجرور متعلق بقوله غير منصرف مذهب
من شرط انتفاء فعلانة تقديره هو غير منصرف على مذهب
من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجئ

رحمانة وعلى مذهب من شرط وجود فعلى تقديره ايضا فهو منصرف
على مذهبه لانه لم يجئ فعلى لما عرفت دون سكران فانه لا خلاف في
منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين يعني لانتفاء فعلانة على
المذهب الاول فان مؤنثه يجئ سكرى ووجود فعلى على المذهب
الثاني فان مؤنثه يجئ سكرى لا سكرانة يقال رجل سكران وامرأة
سكرى ودون ندمان فانه لا خلاف لاحد في صرفه يعني يكون صرفه
متفقا عليه كما ان منع الصرف سكران متفق عليه لانتفاء الشرط
الموجب منع صرفه ما فيه الالف والنون من الصفة على المذهبين لان
مؤنثه ندمانة بالتاء لا ندمى بالالف المقصورة يقال رجل ندمان
وامرأة ندمانة لا ندمى اذا كان ندمان بمعنى النديم وهو المعاشر
يقال نادمه على الشراب فهو نديمه وجمعه ندام كعطاش واما ندمان
اذا كان بمعنى النادم من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اي
نادم على ما فعل او ما لم يفعل فهو غير منصرف بالاتفاق لوجود الشرط
على المذهبين لان مؤنثه ندمى لا ندمانة يقال رجل ندمان وامرأة
ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى ووزن الفعل المعدود من اسباب
منع الصرف وهو كون الاسم على وزن يُعَدُّ مبني للمفعول من عدّ يعدّ
من اوزان الفعل واوزانه كثيرة يعني يوجد وزن الفعل في نوع
الاسم اما منقولا نحو شمّر ويزيد واما موضوعا اسما نحو احمر ويعملة
للناقة القوية ويعمل للجمل القوى وهذا القدر لا يكفي في تأثيره سببية
منع الصرف لو كفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن والوصف
وكذا جمل او فرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس
مثل



كذلك

كذلك نعلم ان مجرد الوزن لا يكفي بل شرطه اي شرط وزن الفعل
فيهما اي في سببية لمنع الصرف احد الامرين على سبيل منع الخلو لا
الجمع مثل استفعل وافعل وانفعل وغيرها من اوزان التي تختص
بالافعال اما ان يختص ذلك الوزن في اللغة العربية بالفعل بمعنى
انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن نوع الفعل الى نوع الاسم
بان يكون علما كشمّر بتشديد العين على صيغة الفعل الماضي المعلوم
او المجهول مأخوذ من التشمير فانه مختص بالفعل وهو المرفوع حالها
او تحتا لا و بالفارسية دامن در ميان زدن و كوز كردن او المناسب
بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرو رحادا لان الفرس الجذع
في المشي فانه اي شمّر نقل من هذه الصيغة اي من كونه ما فيها معلوما
من التشمير وجعل علما للفرس فلذلك الفرس فرس الحجاج الا ان
الشارح لم يعتدّ تحاشيا عن ذكر اسمه وكذلك اي كما ان شمّر جعل
علما لفرس كذلك بذّر بالذال المعجمة والراء المهملة اسراف كردن علما
لماء قيل لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة وعثر بالثاء
المثلثة والراء المهملة ثم جعل علما لموضع ما سيدة اي ذا كثرة
لكثرة الفساد فيه وخضّم بالخاء والضاد المعجمة قيل الاكل مطلقا وقيل
الاكل باضراس او ملاء الفم بالماكول ثم جعل علما لرجل كولد قيل اسم عمر
بن عمرو بن تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذا في الاصل
الفعل نقلت اي نقل كل واحدة منها من الفعلية الى الاسمية يعني
جعلت علما سميت هي به واما نحو بقّم بتشديد حال كونه اسما لصبغ
بكسر الصاد المهملة وفي اخره غين معجمة اسم لما يصبغ به معروف

جعلها ثم علما

من بني عبس

مشهور بين الناس وهو العشدم بالتركي بقام وشام حال كونه علما
لموضع بالشام اى لموضع لارض الشام وقيل اسم مدينة المقدس بالعبرانية
وقيل اسم بيت المقدس فهو الفاء جواب اما مبتداء فان من الاسماء خبر
له وهو وخبره خبر المبتداء الاول العجمية المنقولة منها الى العربية
وجعلت علما لما جعلت له اذا كان الامر كذلك فلا يقدح مبني مفعول
في ذلك اى في كونها غير منصرفة الاختصاص بالفعل اى لا يمنع اختصاصها
بالعوض لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غير
منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمة لنكرة غير مؤثرة في منع
الصرف ومثل ضرب اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر
وانما اورد مثالين اشارة الى ما يختص بالفعل على قسمين اما من
المزيدات كشمر معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثي كضرب
على البناء للمفعول بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول
اولى فيكون تاسيسا لا تاكيدا اذا جعل علما لشخص معين ليوجد فيه
سببان العلمية ووزن الفعل فانه اى ضرب المبني للمفعول ايضا اى
كما ان شمر غير منصرف ووزن الفعل كذلك ضرب غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيدنا قول المص وضرب المحتمل للبناء للفاعل
ايضا بالبناء للمفعول ولم نحمل باطلاقه فانه على البناء للفاعل غير مختص
بالفعل لوجوده في الاسم ايضا مثل ترس ونجر وغير ذلك فلا يكون
غير منصرف لعدم وجود شرطه ولم يذهب الى منع الصرف اى الى ان
يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه الا بعض النحاة لان هذا
الوزن غالب في الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يقيده المص

الفعل

بل اورده على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ما ذهب اليه هذا البعض او
يكون عطف على يختص يعني او ان يكون هذا الوزن غير مختص به اى بالفعل
بل يعم الفعل والاسم يعني يصح ان يكون وزنا لهما في اوله الا انه يكون اوله
اول وزن الفعل فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله ووزن
الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا في اللفظ او يكون في اول ما كان على وزن
الفعل فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويتجه قرب
المرجع زيادة بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع
ظرفا يجوز تقديمه على الاسم اى زيادة حرف اشارة الى ان التنوين عوض عن
المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة او حرف زائد فيه اشارة الى
ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر من حروف اتين متعلق بالتفسيرين
وبيان لهما اى زيادة حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهي اربع
الالف والتاء والياء والنون كزيادة مثل زيادة حرف من حروف اتين
في اول الفعل او حرف زائد منها في اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن
الفعل او ما كان على وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان
غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال عن المضاف اليه يجوز اذا امكن
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم
حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه
يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادة غير قابل كما يجوز ان يقال بل نتبع
ابراهيم حنيفا للتاء يعني لا يكون مؤنثا بالتاء بل بالالف لان التاء اى التاء
يخرج الوزن اى وزن الفعل بزيادة هذه التاء فيه لاختصاصها اى
يكون هذه التاء مختصة بالاسم لان التاء التانيث المتحركة لكونها تفيد

الفعل

مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالاسم على ما سيأتي تحقيقه
في بحث الفعل عن اوزان الفعل متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم
فلا يمكن ان يكون سببا فينبغي ان يكون عدم قبول التاء شرطا ولو قال
المص غير قابل للتاء قياسا نصب على الحال من قوله غير قابل يعني حال كون
عدم القبول قياسا بالاعتبار متعلق بقوله قياسا الذي امتنع وزن الفعل
من الصرف لاجله مثل اسود فان عدم قبول التاء قياسا بالاعتبار الذي هو
الوصف الذي لاجله امتنع اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل
التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال في المذكر اسود وفي المؤنث
اسودة الا انه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية لم يرد عليه اي
على المص اربع اذا سمي به رجل فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله
التاء عند التسمية بامراءة الا انه ليس بقياسي فان لحوق التاء
اي باربع قبل التسمية ولا يرد ايضا نحو اسود فان مجيء التاء اي لحوقها في
اسودة حيث صارت اسما للحية الانثى لانه يقال اسود اذا كان ما سمي به
من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى ليس باعتبار الوصف الاصلي لانه لا
تدخله التاء لان مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء لا اسودة الذي يمتنع نحو
اسود لاجله من الصرف حيث يكون غير منصرف للوصف الخالد والوزن بل مجيء
التاء ولحوقها ليس الا باعتبار الغلبة الاسمية العارضة على الوصفية الاصلية
واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله بحسب الوضع فان
لحوق التاء في اربع ليس بحسب الوضع بل باعتبار تاويله بالجماعة وعن الثاني بان
بان هذا اللحوق لا يضر لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء
بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد اخر فضلا عن القيود المذكورة ومن

للتذكير فلا يكون
لحوق التاء به قياسا
وهو ان يكون لحوقها
للتانيث شح

ثمه

ثمه اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء اي ومن اجل الشرط الاخير وهو
عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف يعني جعل غير منصرف للوصف
ووزن الفعل لوجود الزيادة المذكورة وهي الهمزة في اوله من حروف
اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة في اوله مع عدم قبول
التاء في مؤنثه لان مؤنثه يجيء بالالف الممدودة مثل حمراء وانصرف
يعمل يعني جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة فان يعمل مشتق
من العمل بزيادة الياء في اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء المتحركة لقبول
التاء المصدر جاء لفاعل وناصب لمفعوله لمجيء يعملة لانه يقال هذا
جمل وهذه ناقة يعملة للناقة القوية على العمل والسير ولما فرغ من
بيان الاسباب التسعة وشرايطها تفصيلا شرع في بيان العلمية
اذا زيلت ينصرف فقال وما فيه علمية مؤثرة المراد بالعلمية المؤثرة هي
ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلثة اضرب سبب لا غير
كعمر وزفر واحمد وشرط لا غير كعمران وعثمان وشرط وسبب معا
في المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين اي كل اسم غير
منصرف يكون البحث فيه يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف عن الاسم
بالسببية المحضة اي بان يكون سببا فقط كما في العدل ووزن الفعل
والجار متعلق بالمؤثرة او مع شرطية اي بان تكون شرطا السبب اخر
كما في الاقسام الاربعة التي هي الالف والنون في اسم والتركيب والعجمة
والتانيث لفظيا كان او معنويا واحترز المص بذلك اي بقوله مؤثرة
عما عدا العلمية التي تجامع الفي التانيث ممدودة او مقصورة وعن العلمية
التي تجامع صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما اي من الفي التانيث

وصيغة منتهى الجموع كاف في منع الصرف عن الاسم لما مر انهما سببان
قويان يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرهما
لوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلا تكون مؤثرة ولذا قال الشارح
لا تأثير فيها اي في كل واحد للعلمية اذا نكر مبني للمفعول شرط وجزاؤه قوله
صرف اذا جعل ذلك الاسم في حكم النكرة بان يؤول العلم بواحد من
الجماعة المسماة اي الجماعة التي سمي كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمي
شخص بزيد والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوي وهو ما فوق
الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلثة فصاعدا
يكون مع الاثنين ايضا نحو زيد في قولك هذا زيد هذا زيد فان لفظ
زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التنكير اصل في الخبر
ورأيت زيدا اخر فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا باخر ومررت
بزيد اخر فانه اي فان الحال اريد به المسمى بزيد ومما يجب ان يعلم ان المراد
بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة ما وضع
لشيء لا بعينه لما اريد به غير معين مجازا او يقال لمثل هذا اشتراك اتفاقي
او يجعل عطف على يؤول اي اذا نكر بان يجعل العلم عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اي
صاحب العلم به اي بالوصف نحو قولهم اي قول اهل الحق لكل فرعون
موسى فان فرعون في الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير
منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة
منصرفة ودخل الجر والتنوين وموسى في الاصل علم لذات شريفة متصفة
باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والعجمة

ولما اريد

ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه نكرة فانصرف ولذا قال الشارح
اي لكل مبطل محق وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة وصفه صاحبه صرف
جزاء لقوله اذا والشرط مع جزائه في محل الرفع خبر المبتداء وهو قوله
وما فيه علمية مؤثرة لما دليل للصرف اذا نكر اي الدليل تبين فعل ماض
مبني للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما في لما اي الدليل ظهر ظهورا بينا او تبين
مبني للمفعول يتبين اسباب منع الصرف وشرائطها مما سبق في تفصيل
كل واحد منها من انها بيان ما في قوله انها اي العلمية اي من ان العلمية التي
هي شرط او سبب لا تجامع اي لا يجتمع حال كونها مؤثرة الاستثناء
مفرغ لوجود شرط على ما سيأتي اي من ان العلمية لا تجتمع مع سبب من
الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا ما اي تجامع السبب الذي هي اي
العلمية شرط فيه اي في تأثيره حتى لو لم يكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر
ولم يعتبر سببيته وذلك اي كون العلمية شرطا واقع في الاسباب الاربعة
التي هي التأنيث الحاصل بالتاء لفظا او معنى اي حال كون التأنيث لفظيا
بان تكون ملفوظة او معنويا بان تكون التأنيث في معناه كما قال
المص فيما سبق التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوية والعجمة كما قال ايضا
العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية والتركيب كما قال التركيب شرطه
ان يكون علما والالف والنون المزيدتين كما قال الالف والنون ان
كانا في اسم فشرطه العلمية فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة شرط
في تأثير سببيته بالعلمية بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء اي استثناء
بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من واحد

بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد مثل قولك
ما ضربت الا زيدا الا عمروا اى ما ضربت احدا غير زيد الا عمروا فكان المفرد
زيدا وعمروا اى لا تجامع العلمية سببا غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل فالعلمية تجامع الاسباب التسعة ولكن تجامع الاربعة حال كونها
شرطا فيها والاثنين بلا شرط فان العلمية تجامع معهما اى تجامع العدل
ووزن الفعل حال كونها مؤثرة معهما بحيث كانت سببا محضا كما في عمر
وزفر تجامع العدل ووزن الفعل في احمد وشمر وضرب وليست شرطا
فيهما اى حال كون العلمية غير مشروطة في تأثيرهما وسببيتهما كما لم
يجتمع مع العدل في ثلث ومثلث واخر وجمع فيه ومع وزن الفعل
في احمر واسود وارقم لانها لو كانت شرطا لهما لما كانا غير منصرفين
من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ولو لم
يكن سببا محضا لما كان للاولان العدل ووزن الفعل سبب محض و
هما اى العدل ووزن الفعل متضادان جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال اذا لم يكن العلمية شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن
الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على سيأتي واذا نكرت زالت ولم
تزل لانها ليست بشرط فيهما ح يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السببين العدل ووزن
الفعل فاجاب عنه بقوله وهما متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
والتتبع منحصرة على اوزان مخصوصة وهي ستة اوزان لان اوزان المعدول
فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل
مثل سحر وفعل نحو امس وفعال مثل قطام وليس شيء منها اى من هذه الاوزا

الستة

الستة قوله منها صفة بشيء وقوله من اوزان الفعل غير ليس المعتبرة صفة
الاوزان في منع الصرف عن الاسم وانما قيدنا بالمعتبرة احترازا عن
سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان واذا كان الامر
كذلك فلا يكون اى فلا يوجد يشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب
شيء منها اى مع العلمية يعني ان المستثنى منه المحذوف ههنا شيء عام لمجموع هذين
الشيئين فالمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان الشرط ان يكون
المستثنى منه من جنس المستثنى وصفه وههنا كذلك فلا يرد ما اورده
الهندي من انه غير صحيح من الامرين لشيء الذي يوصفه الامر وهو اجتماع
العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما اخرى بين مجموع هذين الشيئين
العدل ووزن الفعل وبين احدهما العدل فقط ووزن الفعل وحده الا احدهما
يعني لا يوجد احدهما معها اوزن الفعل كاحمد والعدل وحده كعمر لا مجموعهما يعني
لا يوجد معها كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله ما فيه علمية مؤثرة واذا نكر صرف
كليا واذا نكر اى اذا جعل نكرة الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا او لا كعمر واحمد وابراهيم
وعمران او ثلثة كما وجود في اسمي بلد تيخ او اربعة او غيرها نحو اذربيجان
بقي ذلك الاسم الغير المنصرف بلا سبب فيعلم من قوله اى في الاسم الغير المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية سبب من الاسباب التسعة لانه يزول عنه بل يزول
وصف وهو التأثير فيما متعلق بقوله بقي يعني في السبب الذي هي العلمية شرط
فيه وهو في سببيته وتأثيره من الاسباب الاربعة المذكورة وهي العجمة والتأنيث
بالتاء لفظا او معنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها
واذا زالت زالت تأثيرها واذا لم يزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم

انتفاء المشروط تاثير المشروط لانه قد انتفى بالتنكير احد السببين الذى ضعف
احدهما العلمية بذاتها ووصفها وانتفى ايضا السبب الاخر لكن لا لذاته بل وصف
وهو التاثير المشروط بالعلمية من حيث هو اى السبب وصف سببية لان انتفا
الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها
يعنى تاثيره فلا يبقى بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هى
شرطا له فيه اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية سبب من حيث
هو سبب فانصرف او بقى ذلك الاسم على سبب واحد فيما اى فى سبب
الذى هى العلمية ليست بشرط فيه بل تؤثر فيه بلا شرط من العدل بيان لما فى قوله
فيما دون الفعل مثل عمر واحمد اذا نكر كل واحد منهما بقى مع سبب واحد
وهو العدل فى الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم يكن شرطا
فيهما لم يلزم انتفاؤهما بانتفائها فانصرفا لان الاسم لا يكون غير منصرف
بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل فى الاسم الصرف
هذا اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم الذى احد اسبابه العلمية
بقى بلا سبب او مع سبب واحد وقد قيل اى اعترض لان القول اذا تعدى
بعلى يكون بمعنى الاعتراض على قوله اى قول المصنف وهما متضادان بان يقال
ان اصمت بقطع الهمزة ووصلها بكسرتين اى بكسر الهمزة والعين التى هى
الميم حال كونها علما للمفازة هى الصحراء بالفارسية بيابان كما فى قول
الشاعر • اشلى سلوقية باتت وبات بها • بوحش اصمت فى اصلابها • اود
من اوزان الفعل خبر ان فانه فى وزن اضرب مع وجود العدل فيه اى فى اصمت
فانه اى فان قوله اصمت امر من صمت يصمت من باب نصر ينصر وقياسه اى
مجيء بضمتين لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجيء همزة الوصل فى الامر

ذلك

ذلك الباب مضموما انما عين المضارع ولانه اذا فتحت يلتبس بالمضارع
المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة
وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما فلما جاء اصمت بكسرتين
علما للمفازة علم انه اى اصمت معدول عنه اى عن اصمت بضمتين لانه لما جيء اصمت
بكسرتين غير القياس علم انه معدول لانما جاء على القياس والجواب عن هذا
الاعتراض ان هذا اى كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين او
عدم مجيء اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل امر غير
محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين
ايضا اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين
وان لم يشتهر كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين
فالاوزان التى يتحقق ويثبت فيها العدل تحقيقا كان العدل او تقديرا
لم يجامع مع تلك الاوزان وزن الفعل ما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا
وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وقال المحشى ونحن نقول اصمت علم للمفازة
سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يخشى ان يامر كل صاحبه
بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت
بكسرتين غلط لا معدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفازة المخوفة
لا لمطلقها وليس كذلك وايضا وكما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا
عن اصمت بضمتين امر غير محقق للعلة المذكورة وقد عرفت فيما تقدم معنى
تحقق العدل فى قوله لكن لا بد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه
واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الى اخره ان مجرد وجود اصل محقق
لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى وفى التقديرى ايضا لانه اذا لم يكن وجود

صوابه

الاصل في التحقيق مع ان اصله موجود محقق في التقدير عدم كفاية اولى
لان وجوده مقدر لا محقق بدون اقتضاء منع الصرف اياه اى العدل لكون
ذلك الاسم غير منصرف في الاستعمال بالعلة الواحدة وبدون اعتبار خروج
الصيغة المعدولة عن ذلك الاصل الموجود تحقيقا او تقديرا لان الاصل اذا
وجد ثم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل وههنا اى في قولنا اصمت بكسر تين
علما للمفازة لا يقتضيه اى لا يقتضى منع صرف اصمت العدل لو ان كان الاصل
موجودا محققا لوجود سببين في اصمت يقتضيان منع صرفه وراء
العدل اى غير العدل وهما اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء
العدل العلمية والتأنيث المعنوى اى غيرا تحتم تأثيره وهو الزيادة
على الثلثة وقيد وزن الفعل المختص به كشمر وضرب لان افعل امر مختص به
ثم اى بعد بيانه اى ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بلا سبب او مع واحد
انه اى المص اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
اى القاعدة التى بينها المص وهى قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه مركب من سيب فارسى وهو
التفاح وويه وهو صوت لقب امام النحاة عمر بن عثمان الشيرازى
وانما لقب به لانه تنشأ رايحته كما تنتشر رايحة التفاح الاخفش مشتق
من الخفش بفتحتين صغر العين وضعف في البصر يقال رجل اخفش
اذا كان في بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذى يبصر الشئ
بالليل ولا يبصر في الغيم ولا في يوم صاح كذا في الصحاح وسبب تلقيبه به
معروف الاخفش المشهور والمراد ههنا هو ابو الحسن يعنى ان يكون مكنيا
بابى الحسن يعنى من ان يكون مكنيا بابى الحسن لان الاخافش ثلثة الاخفش

كنية

الكبير

الكبير ابو الخطاب استاذ سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعد
تلميذ سيبويه والصغير ابو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد وتلميذ
سيبويه عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر ولذا من باب التفعيل
التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم اونى حالا
وانزل لمن تعلم ولما كان ردا لما اورده الهندى حيث قال الاولى والاولى رفع
الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة اليه غير ملايم برتبته
قول التلميذ اى ما قال وهو انصراف نحو احمر بعد التنكير اظهر من قول
سيبويه لان الاصل في الاسم المعرب مع موافقته اى ان ما قاله الاخفش
موافق لما ذكره المص من القاعدة بيان ما في لما وهى قوله وما فيه علمية
مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد جعله اى جعل
المص قول الاخفش اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وهو سيبويه فاعلا
لخالف عمدا اى ما هو الاصل في الفاعل وهو الاولى وان كان جعل قول التلميذ
اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ غير مستحسن لانه جعل الفرع
والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المقول تنبيها
مفعول له على ذلك اى على كون قول التلميذ اظهر ولما ذكره من القاعدة
اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظ لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار
الحق لا بأس به من الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ
والتلميذ جميعا لا سيما في عبادة الفقهاء في الصرف متعلق بخالف
نحو احمر علما اى في كونه منصرفا اذا نكر اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة
حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجئ
والمراد بنحو احمر كل ما اى وصف كان معنى الوصفية فيه اى في ذلك الوصف

سواء بقى على الوصفية مثل احمر او زالت عنه وجعل اسم جنس
مثل اسود وارقم وادهم قبل العلمية يعنى قبل العلمية ان ينقل عن
الوصفية ويجعل علما لشخص ظاهرا غير خفى يعنى يوضع لمعنى
الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر
فيدخل فيه اى فى هذا الخلاف سكران وامثاله نحو عطشان وريان
مما يكون الوصفية فيه ظاهرة غير خفى ويخرج عنه اى عن نحو احمر
وعما كان فيه معنى الوصفية فيه ظاهرا ليس بخفى فعل التاكيد اى
افعل الذى استعمل فى التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المعنوى
نحو اجمع واكتع وابصع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعة لمعنى
وصفى وهو الجمعية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقيل ان تكون
مستعملة فى معنى التأكيد الا انها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها
معنى الوصفية فانه اى فان نحو اجمع منصرف عند التنكير يعنى ان اجمع
اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا
جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم فيهما باتفاق سيبويه
والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا بالاتفاق اى
باتفاقهما لضعف معنى الوصفية وهو الجمعية فيه اى فى نحو اجمع قبل
العلمية اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية لكونه بمعنى كل فاخذ حكمه
وهو الانصراف وكذلك اى كما يخرج عنه افعل التأكيد يخرج عنه ايضا
افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية اراد بافعل التفضيل المجرد عنها
ما يكون مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة
مثل الله اكبر الله اكبر من كل شىء لا ما استعمل باللام والاضافة فانه

منصرف علما كان او لا لما سيجىء ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله
اللام انجر بالكسر يعنى انصرف لان وجود لازم الشىء يستلزم وجوده
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق وان كان غير منصرف حال التنكير
اولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه لانه اذا جرد
عن من لتلبسه بافعل الاسمى الذى لا وصفية فيه كافكل وايدع ولا يكون
لما فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف حتى صار
افعل التفضيل حين تجرده عنها اسما من فضحلا عنه معنى الوصفية فينبغى
ان يكون منصرفا وان كان معه يعنى وان كان افعل التفضيل مستعملا بمن
التفضيلية فلا ينصرف يعنى يكون غير منصرف بعد التنكير ايضا بلا خلاف
لاحد فيه لظهور معنى الوصفية فيه بسبب كونه مستعملا بمن التفضيلية لانه
لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن افعل الاسمى الذى لا وصفية فيه اصلا
وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال
كلها للوزن والوصف والوزن والعلم **اعتبارا للوصفية الاصلية**
متعلق بالاعتبار اى انما خالف سيبويه الاخفش فى انصراف نحو احمر
علما اذا نكر لاجل اعتباره اى اعتبار سيبويه بالوصفية الاصلية المصدر
جاد لفاعله وناصب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب
قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلثه
ان يكون مصدرا فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا فى الزمان ههنا
كذلك **بعد التنكير** ظرف الاعتبار فانه لما زالت العلمية المانعة لاعتبار الوصفية
الوصفية لان العلمية للخصوص والوصفية للعموم بالتنكير لم يبق مانع
من اعتبار الوصفية الزائلة بالعلمية فاعتبرها اى فاعتبر سيبويه

الوصفية لزوال المانع وجعله اى نحو احمر غير منصرف للصفة الاصلية
وسبب اخر كوزن الفعل فى نحو احمر والالف والنون المزيد تين فى
نحو سكران يعنى ان فى نحو احمر ثلثة احوال حال التنكير اولا فانه
غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا
غير منصرف للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش فمنصرف على ما
سيأتى فان قلت كما انه ~~لا مانع من اعتبار الوصفية~~ مخففة من ان
المفتوحة المشددة واسمها الضمير الشان المحذوف وجوبا اى كما انه
لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير هذا هو المشبه به لا باعث
على اعتبارها هذا هو المشبه تقديره فان قلت لا باعث ههنا بعد
التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كما انه لا مانع
بعد من اعتبارها لزوال العلمية ايضا اى كما لا مانع من اعتبارها
فلم اعتبرها اى فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال
المانع وجعله غير منصرف للوزن والصفة الاصلى وذهب الى ما هو
خلاف الاصل فى الاسم المعرب اعنى بما هو خلاف الاصل فيه منع الصرف
لما سبق غير مرة ان الاصل فى الاسم المعرب الصرف فيكون منع الصرف
خلاف الاصل قيل يعنى اجيب الباعث على اعتبارها اى على اعتبار سيبويه
الصفة الاصلية نحو احمر بعد التنكير فالمصدر مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف امتناع اسود وارقم من الصرف اسمين للحية و
ادهم اسما للقيد مع زوال الوصفية عنهما اى عن اسود وارقم حال اى
حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيبويه اعتبار الوصفية فى نحو احمر
بعد التنكير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال

الوصفية فى كلى القسمين وفيه بحث اى فى هذا الجواب نظر لان الوصفية
الاصلية التى هى سبب لم تزل عنهما اى عن اسود وارقم بالكلية لان
الوصفية انما تزل عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم
اذا جعل اسما للحية السوداء وليس كذلك بل بقى فيهما بعد الاسمية
شائبة اى رايحة من الوصفية الاصلية التى وضع اسود وارقم لها
لان اسود اسم للحية السوداء وهى نوع مما وضع له اسود لما سبق ان
اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعنى جنسها
فيكون اسماء لجنس من الاجناس التى وضع اسود لها وارقم اسم للحية
التى فيها سواد وبياض وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل ما فيه
سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها وفيهما
اى فى اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية شمة اى رايحة من الوصفية فلا
يلزم من اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم فى احمد بعد التنكير
وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم اسمين
للحية غير للحية غير منصرفين للوزن والوصف لانهما اى لان الوصفية
التى فى احمر قد زالت بالعلمية بالكلية فلا يقاس على اسود وارقم اسمين
لها اجيب بان هذا اذا جعل لمعنى الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة
بالحمرة اما اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية
بل المتبادر ليس الا ان يجعل علما لذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية كما
فى اسود وارقم وادهم على ما سبق فامكن اعتبارها نحو فى احمر بعد
التنكير كما امكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح واما الاخفش فذهب
الى انه اى ان نحو احمر منصرف بعد التنكير فان الوصفية فى نحو احمر

قد زالت بالعلمية لان الوصفية والعلمية لا يجتمعان في كلمة واحدة
لما سيجيء وان العلمية قد زالت بالتنكير وهو ظاهر والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا لان الاصل في الاسم المعرب الصرف
واجيب عنه بان الساقط المانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه
ضرورة فلم يبق فيه اي في نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاولى بالثاني
والثاني بالتنكير الا سبب واحد وهو وزن الفعل في احمر والالف والنون
في سكران والسبب الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف ما لم يتكرر ولان
الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر يتمايل الى جانب الاصل وهو
الانصراف اي الصرف والى جانب الفرع وهو عدم الصرف فجذبه الاصل لاصالته
فانصرف وهذا القول اي قول الاخفش اظهر من قول سيبويه وقد
سبق وجه الاظهرية وقال المحشي والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش
حيث قال في كتابه الاوسط ان خلاف في نحو احمر انما هو مقتضى القياس
واما السماع فعلى منع الصرف ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي في
نحو احمر بعد التنكير اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف ولا يلزمه
جواب لسؤال ورد من قبل الاخفش لسيبويه على انه يكون الواو فيه
للاستئناف وان كان ذلك الوصف زائلا بالعلمية لان الزائل المانع
يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك المانع لزمه اي لزم سيبويه ان يعتبره
اي ان يعتبر الوصف الاصلي في حال العلمية يعني عند قيام المانع وهو
العلمية ايضا اي اعتبره عند زوال المانع فيمتنع نحو خاتم من الصرف
للوصف الاصلي والعلمية يعني فيجعل عند سيبويه نحو خاتم غير منصرف
للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصليا يجوز ان

يعتبر

يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل
لذات الوصف فيجوز ان يعتبر الوصف الاصلي لاصالته مع العلمية عنده
فاجاب المصنف عنه اي عن هذا اللزوم من جانب سيبويه بقوله ولا يلزمه
من الالزام او اللزوم والمناسب لقوله لزمه الثاني ولا يلزمه اي سيبويه
من اعتبار الوصفية الاصلية الزائلة بالعلمية بعد التنكير في مثل احمر علما
باب خاتم بالرفع لانه فاعل ولا يلزمه يعني فرق بين باب خاتم وباب احمر
في هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود في الحال في باب
خاتم والمانع اذا كان موجودا لا سبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود
في باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم
ان خاتم اسم فاعل على وزن عالم من ختم يختم من باب نصر اي كل علم
تفسير للباب لان هذا الحكم ليس يختص بخاتم كان في الاصل وصفا
بان كان في الاصل اسم فاعل كخاتم واسم مفعول مثل محمد والصفة
المشبهة كحسن وكريم وغيرهما مما كان في الاصل صفة ثم جعل علما
مع بقاء العلمية المانعة للوصف فان اعتبره سيبويه متعلق بقوله ولا
يلزمه فيه اي في باب خاتم ايضا كما اعتبرها في باب احمر العلمية الوصفية
الاصالية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصالية يعني يجعل باب
خاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلي والعلم الحالي لما يلزم تعليل
لقوله ولا يلزمه وهو عن اللزوم ههنا لا من الالزام على ما لا يخفى اي لعله
وما يمنع يوجد في باب خاتم على تقدير منعه من الصرف اي على تقدير ان يكون
باب خاتم غير منصرف من اعتبار المتضادين بيان با في لما يعني ان المراد
من المتضادين الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص اي لشخص مخصوص

متعين بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد والوصف للعموم يعني ان
الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام
لكل ما فيه حمرة ذي روح او جماد انسان او غيره غير مخصوص بجنس
ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان في محل واحد في حكم واحد متعلق
بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول
الشارح وهو اى الحكم منع صرف لفظ واحد حيث جعل الواحد صفة
للفظ واعتبار المتضادين في منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز
منع كون باب خاتم غير منصرف للوصف الاصلي والعلم الحال فلا يلزم
سيبويه من اعتبار الوصفية في باب احمر اعتبارها في باب خاتم حتى
يرد عليه ما ورد بخلاف ما مصدرية او ظرفية وما نافية اعتبرت للمفعول
الوصفية الاصلية بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية
الاصلية مع سبب اخر وهو وزن الفعل كما اعتبرت في اسود وارقم
اسمين للحية فانه لا مانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب
غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة او لا مثل اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة الموجودة حيث
لم تكن زائلة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية مثل
خاتم علما لان الزائل لا يكون مضادا للتأنيث فلو اعتبرت مبني
للمفعول الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية في منع صرف مثل خاتم
متعلق باعتبرت لا يلزم اجتماع المتضادين في باب خاتم لان الوصف
في الاصل والعلم في الحال فلم يجتمعا اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين
لا اعتبارها قلنا تقدير احد الضدين اى اعتبار وجوده وجعله

في حكم

في حكم الوجود وبعد زواله مع ضد اخر اى مع ضده في حكم واحد
اى في منع صرف لفظ واحد وان لم يكن ذلك التقدير من قبيل اجتماع
المتضادين لان احد الضدين اذا كان مقدرا والاخر موجودا لا يلزم
اجتماع الضدين لكنه شبيه به اى الا انه شبيه اجتماعهما فاعتبارهما
معا وان لم يكن مستحيلا لكنه غير مستحسن فينبغي للعاقل ان يتحرز
عن كلام غير مستحسن كما يتحرز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم
المعرب الذي فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمنع منه الجر و
التنوين اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه في بعض الاحوال وان كان
التنوين يمنع في جميع الاحوال فقال وجميع الباب اى باب غير المنصرف
سواء كان عدم الانصراف بوجود السببين او واحد مكرر وسواء كان
فيه علمية مؤثرة او لا باللام متعلق بقوله يجر قدم عليه لئلا يتوالى
الحركات اى بدخول لام التعريف عليه اى على الاسم الغير المنصرف
اشار بالتغيير في الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجي علية او الاضافة
اى اضافة الاسم الغير المنصرف الى غيره يجر اى يصير ذلك الاسم
الغير المنصرف مجرورا بالكسر متعلق بيجر اى بصورة الكسر لان الكسر
من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف مضاف
او تجوز لانه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر
من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر
ان يقول المعرب بالكسرة بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء لفظا مثل
بالاحمر وعمركم او تقديرا مثل بالحبلى النساء وانما لم يكتف المصنف ببيان
هذه القاعدة بقوله يجر لان معناه على ما مر يصير مجرورا لان

بلا تاء من القاب البنا

الانجرار قد يكون بالفتح لما سبق ان الانجرار وغير المنصرف بالفتح ولو
اكتفى لم يعلم ان انجراره معها بالفتح او بالكسر مع ان المقصود هو الثاني
ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود ولا اى ولم يكتف ايضا بان يقول
ينكسر اختصارا لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا كما يطلق
على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف
حال دخول اللام عليه او اضافة يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام
والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى فى هذه الحالة وللنحاة خلاف
فى ان هذا الاسم اى حالة اضافة الى غيره او حالة دخول اللام عليه
فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم اى فبعض النحاة من ذهب
الى انه اى الى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف مطلقا اى سواء بقيت
العلتان فيه بعد هذه الحالة او زالتا عنه او بقيت احديهما او زالت
الاخرى لان عدم الصرف اذا كان فيه سببان او سبب مكرر انما كان
لمشابهة الفعل فى الاحتياج والفرعية فلما ضعفت هذه المشابهة اى
مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل بدخول ما هو من خواص الاسم اى
سبب دخول ما يختص اسمية وتحقيقها اعنى اللام او الاضافة على ما
سبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم قويت جهة اى جانب
الاسمية وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه فرجع هذا
الاسم الى اصله الذى هو الصرف فدخل الكسر اى الجر لزوال المانع من
دخولها وهو المشابهة وجواز اجتماعهما مع اللام والاضافة دون التنوين
يعنى لم يدخل التنوين لانه اى لان التنوين لا يجتمع مع اللام والاضافة لانه
وان زال المانع من دخول ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام ولان اللام وضع

اى اسم غير المنصرف فى مثل هذه الحالة

لتعريف

لتعريف ما دخل والتنوين لتنكيره ولان مع الاضافة لان الاضافة دليل
الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة
واللام وبين التنوين منافات فلا يجتمعان ولذا لم يدخل التنوين ومنهم
من ذهب الى انه فى هذه الحالة غير منصرف مطلقا يعنى فى الاحوال الثلث
التى مرت آنفا والممنوع من غير المنصرف لاجل وجود العلتين او العلة
المكررة فيه بالاصالة هو التنوين لان التنوين لا يدخل الفعل اصلا
حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخل وان كان حكما مثل قوله لم يكن
الذين كفروا ومثل قولك قل الحق وتضربين فكانت التنوين مقصودا
بالمنع فى الاختصاص بالاسم وسقوط الكسر من غير المنصرف وانما هو
بتبعية التنوين لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة وحيث كان
واى مكان ضعف فيه مشابهته اى مشابهة غير المنصرف للفعل بدخول ما
هو من خواص الاسم لم يؤثر اى المشابهة الا فى سقوط التنوين لكونه مقصودا
بالمنع فقط دون تابعه الذى هو الكسر لان الشئ اذا ضعف يخص تأثيره
فيما هو المقصود ولم يتجاوز الى غيره فعاد الكسر الممنوع لاجل المشابهة
القوية حين ضعفت الى حاله لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حالته
الاولى وسقوط وسقوط التنوين من ذلك الاسم فى هذه الحالة لامتناعه
من الصرف اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة
اذا كانت العلتان باقيتين او واحدة مكررة باقية فمسلم واما اذا لتا
معا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من
الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور
ومنهم من ذهب الى ان العلتين اذا كانتا باقيتين مع دخول اللام او

الاضافة يعني ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذا العلة
الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث
وغيرهما من العلل التي يجوز جمعها مع اللام او الاضافة كان الاسم غير
منصرف وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما
سبق في كونه منصرفا مطلقا او غير منصرف مطلقا وان زالتا اي زالت
العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما
باحدهما معا او زالت احديهما اي احدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما
مع احدهما كان الاسم منصرفا فدخل الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله
ولم يدخل التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة لما سبق وبيان ذلك
اي وبيان المذهب الثالث ان العلمية تزول بدخول اللام لما سبق ان
اللام وضع لتعريف ما دخل فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو
معرفة باي طريق كان او الاضافة لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة
المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سيأتي فان
كانت العلمية شرط السبب الاخر كما في الاسباب الاربعة المذكورة فيما
سبق زالتا اي العلتان معا باللام او الاضافة لان العلمية زالت باللام
او الاضافة ايضا بزوالها السبب الذي جعلت هي شرطا له فلم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخل الجر لذلك ولم يدخله
التنوين لما مر غير مرة كما في ابراهيم وطلحة وزينب وبعلبك وعمران
وان لم يكن العلمية شرطا له بل اثرت فيه بلا شرط كما في احمد وشمر ونحو [؟]
وعمر زالت احديهما فبقي ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف
فدخل الكسر ايضا دون التنوين وان لم يكن هناك اي في الاسم

الغير

الغير المنصرف علمية بل كان غير منصرف بدون العلمية اما مع سببين كما في
احمر وثلث وجمع بقيت العلتان على حالهما واما مع سبب واحد
كحمراء او اساود واناعيم فكان الاسم في هذين القسمين غير منصرف
لوجود العلتين او علة واحدة مكررة فمنع منه التنوين لامتناعه
من الصرف ولم يمتنع الكسر لما سبق وهذا القول انسب من القولين
بما عرف به المصنف غير المنصرف وهو ما فيه علتان من تسع او واحدة
تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف في هذه الحالة منصرف وغير
منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكر المصنف بل اكتفى فيه بقوله يجر بالكسر
ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع في بيان محل
منصوبات ومجرورات
الاعراب وهي ثلثة فقال **المرفوعات** قدمها على اخويها لان المرفوع
هو العمدة في الكلام ويحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهي
الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانا علامتين ايضا لكنهما
فرعان عن الضمة وهي الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف
المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم
بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع
لا نوعه تدبر وجمع القلة ههنا وفي المجرورات على حقيقته وفي
المنصوب مستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتداء خبره قوله
هو ما اشتمل الخ وخبرها محذوف تقديره المرفوعات ما ذكره او
من انواع محل الاعراب او انها موقوفة لا محل لها منه وهو الصواب
يعرف بالتأمل جمع المرفوع خبر مبتداء محذوف تقديره هي لا المرفوع
وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا لان موصوفه الاسم لان المراد مرفوعا [؟]

الاسم بقرينة لا مطلق المرفوعات فيكون تقديرا لاسماء المرفوعات لان
الصفة تستدعي موصوفا وهو اي الاسم مذكر لا يعقل لان العقل لا يكون
الا في ذوي العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن وجمع مبني
للمفعول هذا الجمع منصوب بنزع الخافض من اختصارا تقديره على
هذا الجمع مطردا عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله
وتنبيها على ان التمييز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وان كان
في تقديمه على عامله خلاف صيغة مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على
وزن عدة لا على وزن ديمة المذكر الذي لا يعقل لان غير العاقل القصور
جار مجرى المؤنث كالصافنات جمع صافن وهو الخيل الذي يقوم على
طرف الحافر من يد او رجل وبطرف الثلث الاخر لغاية جودته وهو الصفات
المحمودة في الخيل لا يكاد يوجد الا في العرب الخلص للذكور على وزن فعول
جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا كقرن وقروم من الخيل يطلق
على الفرس ذكرا كان او انثى وجمال جمع جمل وهو الذكر من الابل سجلات
جمع سجل على وزن قمطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود في الابل
بدل عليه قوله اي ضخمات جمع ضخم بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ
كالايام الخاليات اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما
قبله وكالجبال الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك هو اي
المرفوع الدال عليه المرفوعات لان المفرد داخل في الجمع فكان مرجعه سابقا
معنى مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى الضمير الى العدل الدال عليه اعدلوا
والتذكير باعتبار الخبر اعني ما على عكس من كانت امك لان التعريف
اللام متعلق بالتقسيم تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ انما يكون

للماهية وهي والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهي لا تطلق الا على المفرد
وسواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان لا للافراد كزيد وجل
ما اشتمل اي اسم اشتمل فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف بالجملة
يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة و
كون ما موصوفة لان الموصوفة لكونه نكرة تستلزم العموم بخلاف
الموصول على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا يشير بهذا الى
ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم في اللغة العلامة
وهي الضمة وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهي ايضا اقوى
الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ما هو الاقوى او الواو وهي ايضا
اقوى الحركات او الالف وانما جعلت علامة في التثنية لا غير لانها
كثير الاستعمال والالف وانما جعلت علامة في ... لكونها خفيفة
صارت علامة فيها ونائب عن الضمير والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها اي يكون اعرابه بها لفظا بهذه العلامات الثلث
او تقديرا كذلك او محلا كذلك نحو جاء في هذا في محل الضمة وهذان
في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وفيه اي في قوله او محلا رد على
الهندي حيث قال والاعراب المحلي لا يشتمل الا عليه اللفظ فلا يكون نحو
جاء في هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لا غير
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي انه في محل اي في مكان من الرفع
او النصب والجر لو كان ثمة اي في ذلك المكان معرب اي اسم معرب لكان
ذلك الاسم مرفوعا مثل جاء في هذا فانه لو دفع فيه اسم معرب لكان
مرفوعا لفظا مثل جاء في زيد او تقديرا مثل جاء في فتى فاذا كان

الامر كذلك وكيف يختص الرفع المحلي منصوب لفظا بعدا لانه
فعل ماض وفاعل مستتر فيه راجع الى ما اى بما جاوز الرفع المحلى
وهو الرفع لفظا وتقديرا وكيف يختص بما عدا الرفع المحلي وهو اى
المص بحث مثلا منصوب اما على المصدرية تقديره بحث بحثا مثلا او الجملة
حال من فاعل بحث او على الحالية بمعنى ممثلا عن احوال الفاعل من
التقديم والتأخير وغيرهما اذ كان بحث مضمرا متصلا والضمير
مطلقا لا يكون الا مبنيا واعرابه المبني انما يكون في محل كما سيجئ
في بحث وجوب التقديم والتأخير لما فرغ من تعريف المرفوع شرع
في بيان انواعه وقدم على ما هو الاصل منه فقال فمنه الفاء للتفسير ومن
للتبعيض اى ومن المرفوع يرجح توافق الضميرين المرفوع البارز المجرور
المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع او مما اشتمل على علم
الفاعلية يرجح هذا التفسير توافق الضمير بن المرفوع المستكن و
المجرور في المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتداء والخبر وقرب
المرجع **الفاعل** مبتداء مؤخر وقوله فمنه خبر مقدم او خبره وقوله فمنه
مبتداء لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل
في المبتداء التقديم على ما سيأتي وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي الاصل الجمل لان الفعل هو الاصل
في العمل والاسناد والاخبار ولانه لعروضه وحدوثه يحتاج دائما
الى الفاعل بخلاف غيره ولان عامله اقوى لانه لفظي يعرف باللفظ و
القلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن اثار
قوة العامل اللفظي ان يغلب على عامل المبتداء وينسخه من عامل

المبتداء وينسخه لانه يعرف بالقلب فقط ولان الرافع الفاعل لا ينسخ
بالنواسخ ولانه اشد في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بشئ
مستثنى وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق اى غالبا الا انه يجب
تأخيره في بعض المواضع لامر عارض وسيجئ تفصيله على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقديم وسيأتي وجهه بخلاف الفاعل قلنا
الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتداء وحقه التقديم ايضا لكنه
لما كان معمولا لعامل لفظي وهو الفعل الذي هو الاقوى في العمل لما سبق لزم
تأخيره ولئلا يلتبس بالمبتداء ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ولو
كان هؤلاء مثل زيد ابوك في تأويل مربيك ومشتق مثل زيد قائم
ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد والفاعل ليس كذلك
فانه لا يحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر فكان المبتداء اقوى لان كثرة
الحكم على الشئ تفيد قوته بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم في الجامد قائم بنفسه غير صادر
عن شئ فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتداء بتأويل وههنا الحكم لا
يقبل التأويل **وهو** اى الفاعل **ما** اى اسم سبق فائدة هذا التفسير حقيقة
نصب على التمييز او حكما عطف على قوله حقيقة واللام في ليدخل
متعلق بالتعميم اى وانما عممنا الاسم المفهوم من قوله ما بمقتضى المقام
الى الحقيقي والحكمي فيه اى في الاسم مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
لان الفعل بتأويل حكم المصدر في كونه فاعلا او مفعولا او مبتداء او مضافا
اليه اى اعجبني ضربك زيدا **اسند اليه الفعل** ولم يقل اخبر بالفعل عنه
ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضربت زيدا او نحوهما

جواب قيل

بالاصالة متعلق بالاسناد لا بالتبعية واللام في ليخرج عن الحد توابع
متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج عن
الحد توابع الفاعل الصفة والمعطوف وغيرهما وكذا خبر مقدم المراد
مبتداء في جميع متعلق بالمراد حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بدل من قوله وكذا بدل الكل والباء بقوله بقرينة متعلق بالفعل
المقدر تقديره علم ذلك اى كون غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
اى بعد هذه الانواع الثلثة **او شبهه** معطوف على الفعل اى ما يشبهه في
العمل لان المصدر العامل في حكم الفعل في الفعل لوجه الشبه لم يقل في
الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه به فيه ولا في الدلالة على الحدث
لئلا يخرج الظرف لانه يدل على الحدث وانما قال ذلك اى او شبهه ليتناول
اللام متعلق بالقول فاعل اسم الفاعل مثل زيد قائم ابوه والصفة المشبهة
مثل زيد حسن وجهه والمصدر مثل يعجبني ضرب زيد عمرا واسم الفعل مثل
رويد زيدا وهيهات الامر وافعل التفضيل وسيأتي تفصيله والظرف
زيد في كمه كتاب **وقدم** عطف على قوله اسند وحال عن الفعل بتقدير قد
بالواو والضمير لان الماضي المثبت اذا جعلت حالا يلزم فيها قد ظاهرة
او مقدرة سيأتي اى الفعل او شبهه يشير الى ان الضمير الى احدهما على
سبيل البدل **عليه** اى على ذلك الاسم المعبر عنه بما واحترز به اى بقوله وقدم
عليه عن نحو زيد في زيد ضرب اى عن المبتداء الذي اسند اليه الفعل يعني خبره
جملة فعلية لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد في ضمير شيء اسناد اليه
في الحقيقة لانه خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال والاصل وكل
خبر يرفع ضمير المبتداء يجوز ان يقال هو المسند الى المبتداء وان يقال

هو المسند الى المبتداء وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند
الى المبتداء فاذا لهذا بقوله وقدم عليه لكنه مؤخر عنه فلا يصدق هذا
التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتداء
والمراد بقوله قدم عليه تقديمه عليه وجوبا هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره قد يقدم الخبر على المبتداء مع ان الخبر هذا المبتداء ليس بفاعل فاجاب
عنه والمراد الى واللام في قوله ليخرج متعلق بقوله بالتقديم عنه المبتداء
المقدم عليه خبره مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببي
مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت على غير من هي له
نحو كريم خبر مقدم للمبتداء لانه نكرة لانها لا تكون مبتداء الا بوجه من
التخصيص سيأتي تفصيله من بكرمك والموصول مع صلته في محل الرفع
مبتداء لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخيره هو الاصل لتشويق السامع
الى المبتداء مثل ثلثة تذهب عن القلب الحزن الخضراء والماء الجاري والوجه
الحسن فان قلت منشاء هذا السؤال قوله المراد تقديمه عليه وجوبا
كان الفاء جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت
قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا ليتخصص النكرة
لان بتقديم الخبر الظرف يتخصص النكرة سيأتي تحقيقه نحو جاء في
في الدار رجل قلت المراد بالتقديم وجوب تقديم نوعه اى نوع ما اسند
الى الفاعل وشبهه لا فرده وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بل يجب تقديم
بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق **على جهة قيامه به**
اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه به اى الاسم يشير الى ان

الجار وظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لا مسند
والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرده والضمير
المجرور في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز
ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حالا من ضمير قدم اى مشتمل
على طريقة الى اخره وفيه نظر وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم اى ذلك علامتها او على ما في حكمها اى ذلك من لوازمها لان
القيام ثبوت موجود للامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه
ليس الا بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان مصدره المعلوم يوجد
ومصدره المجهول لا يوجد لانه لا يجيء مجهول من الفعل اللازم
كاسم الفاعل والصفة المشبهة مثالها في حكمها لان اسم الفاعل
لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان في حكم الفعل المعلوم
لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه
يسند الى نائبه واحترز بهذا القيد اى بقوله على جهة قيامه به
عن مفعول ما لم يسم فاعله اى عن فعل او شبهه فعل لم يسند الى
فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول كزيد في ضرب زيد على
صيغة المجهول لا على صيغة المعلوم فالاحتياج الى هذا القيد اى
القيد المذكور انما هو على مذهب من لم يجعل اى نائب الفاعل داخلا
في الفاعل كالمص واما على مذهب الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى
الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الخ قدم لئلا يتوالى بين حرفي
الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم من جعله
اى مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فيه اى في الفاعل كصاحب المفصل

حيث

حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما
عليه ابدا ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوا فاعلا
فلا يحترز عنه عندهم فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيده به
وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال في اصطلاح النحاة فاعل او لا
وليس خلافا معنويا فعند المص لا يقال وعندهم يقال قوله مثل
اما مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف تقديره مثاله مثل او منصوب
على انه مفعول به لفعل تقديره امثل مثل زيد اى ليصح ما به المفعول
مع المثال وبين في قام زيد الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه هذا
اى هذا القول مثال لما اسند اليه الفعل وصريح فيه و مثل ابوه في زيد
قائم ابوه وانما اتى بالمبتداء ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه
لا يعمل بدون الاعتماد سيأتي تفصيله فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
ولكنه ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتداء وقائم مقدما عليه
ولو قال زيد قائم ابواه او اباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار
الافراد اختصارا ولان المثنا تثنية في المثال ليست من داب المحصلين و
اصل في الفاعل لما فرغ من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع
فقال والاصل وهو في اللغة ما يبتنى عليه الشيء وفي العرف قاعدة
كلية تتضمن ما تحتها من الجزئيات والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله
اى ما ينبغي الى اخره ولو قال والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح
واحسن لمراعات الاشتقاق يعنى مطابقة الاولى وان يليه اجيب بان
الاولية تحتمل ان يكون عارضة لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال
في الاصل ولذلك اختاره اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع

لان عند المانع يخرج عنه ويجب لولي او ولي ان يلي الفعل المسند اليه
يشير الى ان اللام في الفعل للعهد الخارجي في مثل جاءني رجل واكرمت
الرجل اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته اي
معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولي لان معناه القرب يقال وليه
قربه يعني يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان
البعدية ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل لانه اي الفاعل
كالجزء من الفعل حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل الظ
لشدة احتياجه اليه تعليل للجزئية يدل على ذلك اي على كونه كالجزء منه
عند العرب لتلك الشدة اسكان اللام في ضربت اي في الفعل الذي
اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده على سبيل التمثيل قوله
لانه لدفع توالي اربع حركات تعليل للاسكان فيما هو طرف للتوالي بمنزلة
كلمة واحدة لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعي
لانه لما استثقل يكون حروفا اصلية حتى لو حركت كلها يلزم زيادة
الاستثقال وجب اسكان احدهما لدفعه لزم اسكان احد حروف ما هو
بمنزلته كالمثال المذكور فلذلك الفاء للتفريع اي لبيان فائدة كون الاصل
في الفاعل الولي واللام تعليل ومتعلق للفعلين اعني جاز وامتنع على
سبيل التنازع ذلك اسم من اسماء الاشارة وللبعد الاصل الذي يقتضي
تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة
او فروعا كالملحقات السبع جاز ضرب غلامه بالنصب على انه مفعول به
زيد مرفوع لكونه فاعلا وقوله ضرب الى اخره بتقديم مضافه مرفوع محلا
على انه فاعل جاز اي تركيب ضرب غلامه زيد قوله لتقدم تعليل للجواز ومتعلق

به وهو مصدر مضاف الى الفاعل مرجع الضمير وهو اي المرجع زيد لانه
فاعل والاصل ان يلي الفعل لفظا رتبة منصوب على التمييز لان التقدم يحتمل
ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا اذا كان الامر كذلك فلا يلزم الاضمار
قبل الذكر حال كونه مطلقا بل لم يلزم لفظا فقط وهو اسم من اسماء الافعال
بمعنى انته مبني على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعني اذا كان
اللزوم لفظا فانته عن اللزوم رتبة وذلك اي لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا
فقط جائز كما وامتنع ضرب غلامه بالرفع لانه فاعل زيدا منصوب لكونه
مفعولا لتأخير مضاف الى الفاعل وهو مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
تمييز او عن نسبة التأخير فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك
اي الاضمار المذكور غير جائز لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب سيجيء تفصيله
قوله خلافا منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام في للاخفش
متعلق به تقديره خالفا الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور وابن
جني بسكون الياء وتخفيفها وتشديدها لنون كنية الامام ابي الفتح عثمان
ابن جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء للنسبة ومستندهما
اي دليلهما في ذلك اي في الجواز قول الشاعر جزى ربه وهذا انما يكون
دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدي وهو الاولى لانه الموافق للعرب
من حوالة الرجل المسيء الى ربه لان الرب هو الملجاء للرجل فاذا انتقم
للمطلوب منه يكون اشد عليه وعز في قوله عني هههنا للبدل تقديره بدلا
عني وانابا عدي بن حاتم جزاء منصوب بنزع الخافض اي كجزاء وهو
مصدر مضاف الى المفعول وهو الكلاب جمع كلب المراد منها شرار الناس
او حقيقتها وجزاءها القتل هذا العاويات جمع عاوي وهو الصايح

يقال عوى الكلب يعوي من باب رمى يرمي صاح وهو ما ليس بكلب
صيد ولا حرث ولا له النفع الا العواء ويروى العاديات جمع عادي
بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام وقد فعل اى فعل الله ذلك
واجاب مستعليّ بان المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت
رغبته حصول الامر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيعتبر
عنه بلفظ الماضي واجيب عنه اى عن مستندهما بان هذا اى قول الشاعر
للضرورة اى لضرورة وزن الشعر اذ لو قيل جزى عدي بن حاتم ربه
لاختل الوزن ولو وقع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر و
المراد عدم جوازه في سعة الكلام والاضمار والمذكور ليس بموجود فيه بانه
لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل
مثل اعدلوا هو اقرب وقدم تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا
فضمير كان يرجع الى الصدق الذي دل عليه الفعل اعني واى جزى رب الجزاء
فح لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجزاء قوله
واذا انتفى الاعراب شروع لما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون من
على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه
اللام في الاعراب للعهد الخارجي على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
الباء في قوله بالوضع متعلق بالدلالة لان المراد بها الدلالة الوضعية
لا غير لفظا منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحترز عن
عن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره فيهما اى الفاعل المتقدم
ذكره مرفوع صريحا لان في التمييز معنى الظرفية تمييز في قوله ضمنه
الفاعل وفي ضمن الامثلة معطوفة على قوله صريحا لان في التمييز معنى الظرفية

والمفعول

والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة لا صريحا لانه لم يذكر المفعول
صريحا والقرينة معطوفة على الاعراب اى الامر الدال عليهما لا بالوضع
لان القرينة ما يكون علامة على الشئ من غير وضع اذ لا يعهد مبني للمفعول
وقوله ان يطلق مبني له ايضا لقوله لم يعهد الخارج في قوله على ما وضع متعلق
بقوله ان يطلق بازاء شئ قوله انه الضمير اسم ان راجع الى الموصول قرينة خبر
ان عليه الضمير راجع الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود ان
الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود موضوع له اذا كان الامر كذلك فلا يرد
ان ذكر الاعراب مستغن عنه يعني ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه
فيه رد على الهندي حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان تقول واذا انتفى
القرينة اذ الاعراب من القرائن وقال الاوضح ان يقول واذا خيف اللبس
يكفي لما عرفت قوله اذ القرينة شاملة له تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه
لا لعدم الورود كما هو المتبادر وهي اى القرينة اما لفظية اى يكون معروفة
بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التانيث في نحو ضربت
موسى حبلى او معنوية يعني تعرف بملاحظة الفعل من غير مدخل اللفظ
فيها نحو استخلف المرتضى المصطفى عليه الصلاة والسلام ونحو اكل الكمثرى
يحيى لان احدهما لم يصلح للفاعل او كان معطوف على الشرط الفاعل
مضمرا متصلا بالفعل او شبهه بارزا بدل من الجنس بدل البعض كضربت
زيدا ~~او مضمرا منفصلا~~ او مستكنا كزيد ضرب غلامه وسواء كان
المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ما ضربت الا
اياك او متصلا كضربتك الباء في قوله بشرط متعلق بالجزاء المقدر تقديره
وجب تقديم الفاعل على المفعول بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن

شول

الفعل فيرد على الوافية حيث قال وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيداً ضربت
واللام في قوله لئلا متعلق بالشرط ينتقض بالشرط ما ذكره المص بمثل
قولنا زيداً ضربت يعني عمنا لتقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان
او مضمرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الفا
ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المص او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل معطوف
على احد الشرطين الاول للاصالة والثاني لقربه بعد الا ظرف الواقع
الباء في قوله بشرط كالباء السابقة توسطها اى كلمة الا بينهما اى بين الفاعل
والمفعول في صورتي التقديم والتاخير يعني في صورة تقديم الفاعل
والتأخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجيء قريبا نحو ما ضرب زيد
الا عمروا او بعد معناها اى معنى الا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها
نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه جزاء لقوله انتفى او نقول
او بعد معناها واياما كان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء للاول

شرط اول

شرط ثاني

فللاصالة وتقدمه واما للثاني فلقربه اى تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور الاربع والجار في قوله اما في صورة متعلق بمحذوف
واما للتفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة
انتفاء الاعراب فيهما اى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول والقرينة
الدالة عليهما لفظية كانت او معنوية فللتحرز عن الالتباس يعني لو لم
يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم
اصلا او الثاني لجواز تأخيره ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه
واما وجوب تقديمه عليه في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة
الاتصال والانفصال مضافا الى فاعله وناصب المفعول لكونه كالجزء

من الفعل

من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة اخرى بين اجزاء الكلمة واما في
صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم
والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب يعني انحصار الفاعل في المفعول
فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا يعني في صورة تقديم الفاعل
وتأخير المفعول وتوسط الا بينهما انحصار ضاربية زيد في عمرو ولان
الاصل في الانحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله مع متعلق بالخبر اى مصاحبا
او ملابسا مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر يعني ان الانحصار
من الفاعل دون المفعول يعني ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو واما
مضروبية عمرو في زيد فعلى الاحتمال والمفهوم في قوله ما ضرب عمروا
الا زيد يعني في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط بينهما
انحصار مضروبية عمرو في زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال
مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر يعني يصح ان يكون ضاربا
لغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه فلو انقلب احدهما بالاخر بتقديم المفعول
على الفاعل في صورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول في صورة
الثانية انقلب الحصر المطلوب لان تغير التركيب يستلزم تغير المعنى
لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول
في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لئلا ينقلب
الحصر المطلوب في كل واحد منهما وانما قلنا بشرط توسطها اى الا بينهما
اى بين الفاعل والمفعول في صورة التقديم والتاخير لانه اى الحال
الشان لو قدم المفعول على الفاعل في الصورة الاولى وحال كون تقديم
المفعول مصاحبا مع الا فيقال في مثاله ما ضرب الا عمروا زيد لحصل

له معنيان الظاهر وغير الظاهر ففصّل الشارح هذين المعنيين
فقال فالظاهر ان معناه اى معنى هذا القول انحصار ضاربية زيد
فى عمرو يعنى انحصار صفة الفاعل فى المفعول لان الحصر اى المحصورية
انما هو فيما يلى الا سواء قدّم او اخّر فلا ينقلب الحصر المطلوب يعنى
لا يتغير المعنى الاول لان تغيره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا
وههنا قدم المفعول مع الا فلا يجب تقديم الفاعل لانه اذا لم يتغير المعنى
يجوز التلفظ كيف ما كان قوله لكن لم يستحسنه بعضهم استدراك
من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح
حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور لانه من قبيل قصر الصفة
على المفعول قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو هى الضرب المسند
الى زيد لا مطلقا فلا بد من تقديم الفاعل فسم تلك الصفة لان تمامها لا
يكون الا بالفاعل وانما قلنا الظاهر معناه كذا اى انحصار ضاربية زيد
فى عمرو لاحتمال ان يكون معناه اى معنا ما ضرب الا عمرو الا زيد هكذا
نحو ما ضرب احد احدا الا عمرو الا زيد وهذا المعنى غير ظاهر لان استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عاطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين
لضعف الاداة اذ الاصل فيها الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان
لا على وجه البدل ولا غيره فيفيد هذا المعنى الغير الظاهر انحصار صفة كل منهما
اى من الفاعل والمفعول فى الاخر يعنى يفيد انحصار ضاربية الفاعل
فى المفعول ومضروبية المفعول فى الفاعل وهو اى هذا المعنى ايضا
مصدر من آض يئيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل
واجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا



والجملة

والجملة حال خلاف المقصود لان المقصود انحصار صفة احدهما فى الاخر
وهو على الاحتمال الاول بالتقدير المذكور الا ان لا ضارب الا زيد ولا مضروب
الا عمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على
ذلك وهو عين خلاف الظاهر واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير كما ان الحصر فى الا
فيما يليها وما يليها لا يكون الا جزءا اخيرا حقيقة او حكما فكذا هذا لان
معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو اخر الفاعل انقلب
المعنى كما انقلب فى الا حال كونهما متوسطة بينهما قطعا اما منصوب
على التمييز او على الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع
قطعا والجملة حال لما فرغ من بيان احوال التى توجب تقديم الفاعل
على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجواز التأخير شرع فى
بيان الاحوال التى توجب تأخيره عنه بعد الاصل المذكور فقال واذا
اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول يعنى ضمير يرجع الى المفعول نحو ضرب
زيدا بالنصب غلامه بالرفع او وقع عطف على الشرط وهو قوله واذا
اتصل اى الفاعل بعد الا ظرف وقع ومضاف الى المتوسط بينهما اى
بين المفعول والفاعل فى صورتى التقديم والتأخير اى فى صورة تقديم
المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما
وفائدة هذا القيد اى قيد المتوسط بينهما مثل ما عرفت اى الذى عرفته
آنفا من آنف اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم
السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد
الا او معناها او وقع الفاعل بعد معناه اى الا نحو انما ضرب عمرا زيد

او اتصل مفعوله اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى ملابسة
الباء فى قوله بان يكون متعلق بقوله اتصل المفعول ضميرا متصلا بالفعل
وهو اى الفاعل غير ضمير به اى بالفعل سواء كان ضميرا منفصلا مثل
ما ضرب الا انا او ظاهرا نحو ضربك زيد او ضربه او ضربنى زيد قوله
وجب تأخيره اى تاخير الفاعل جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء
الصور الثلثة الاخيرة محذوف اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله
يعنى للصورة الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاول محذوف
ايضا اختصارا وقوله عنه فى قوله اى تاخير الفاعل عن المفعول متعلق
بالتأخير وقوله فى جميع هذه الصور الاربعة متعلق بالجزاء اما وجوب
تاخير الفاعل عن المفعول فى صورة اتصال ضمير المفعول به يعنى فى
الصورة الاولى وقوله لئلا خبر المبتداء محذوف وجواب لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما مر وجهه ولكن ينبغى ان يجوز عند
الاخفش وابن جنى كما تقدم واما وجوب تأخيره عنه فى صورة وقوع
اى الفاعل بعد الا او بعد معناها يعنى فى صورة الثانية والثالثة و
قوله لئلا ينقلب الحصر المطلوب سبق تفسيره انفا فان مضروبية ما قبل
الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا
لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا
الحال فى معناها واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير
متصل به يعنى فى الصورة الاخيرة لمنافاة مصدر مضاف الى الفاعله
الاتصال اى اتصال المفعول بالفعل وقوله توسط منصوب لانه مفعول للمنافى
ومضاف الى الفاعل الغير المتصل وقوله بينه ظرف للتوسط والضمير

راجع الى

راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل وبين الفعل المتصل به يعنى لمنع
اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القول يمنع التوسط
وقوله بخلاف خبر المبتداء محذوف تقديره وهذا القول اى كون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا
ضميرا متصلا يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين فانه يجب ح اى حين كون
الفاعل ايضا ضميرا متصلا به تقديم الفاعل لكونه عمدة ومحتاجا اليه فى
الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى
فيجب تقديمه على الا وهى ضربتك او ضربته او ضربتنى ولما فرغ عن
احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال عامله ذكرا وحذفا
جائزا او واجبا مبتنيا بقد التقليلية مع ايراد صيغة المضارع على قلة
حذف الفعل وكثرة ذكره فقال وقد للتقليل يحذف مبنى للمفعول الفعل
نائبه الرافع للفاعل يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى واللام
فى قوله لقيام للتوقيت لا للتعليل اى وقت قيام قرينة لان قيام القرينة
شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها قرينة
دالة صفة كاشفة لان القرينة هى العلامة على الشئ وهى دالة على الحذف
على تعيين المحذوف
لانه لا يحذف شئ من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف
جائزا او واجبا جوازا منصوب على المصدرية والمنصوب عليها ما كان
صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله اى حذفا جائزا قوله فى ظرف جوازا
يعنى متعلق به فى مثل زيد ذكره على وجه التمثيل بدل من القول بدل
البعض والرابع محكى اى فيما كان جوابا لسؤال محقق هذا التفسير لمثل
قولك واللام فى قوله لمن متعلق بالقول الذى هو فى قولك ومن موصولة

حذف الفعل

قال جملة مع فاعله جملة فعلية صلة من استفهامية مبتداءة قام مع فاعله
جملة فعلية خبره والمبتداء مع خبره جملة اسمية فى محل النصب مقول قال
سائلا يريد به اى من فى قوله من قام استفهامية عمن يقوم به القيام اذ كان
الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازا لا وجوبا فيجوز لان المضارع
المثبت اذا وقعت جزاء الشرط يجوز فيها الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن
عاد فينتقم الله منه ان يكون منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين
ان تقول بناء الخطاب زيد مقول ان يقول والرفع محكى والباء فى قوله
بحذف متعلق بقوله ان تقول قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد
بذكره قوله وانما قدر الفعل دون الخبر رد على الزمخشرى حيث قال الظاهر ان
زيدا مبتداء لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى وايضا فالمسئول عنه
القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام
لانه لو قدر كذلك لطابق الجواب المسئول صورة ولا يطابقه معنى لان
قوله من قام سئول عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيد التقوى
بتكرر الاسناد فلا يطابق السئول لان تقديره يوجب حذف الجملة لان الخبر
ح فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة وتقدير الفعل
بدون الفاعل لا يذكر فاعله وبحذف فعله يوجب حذف احد جزئيها وهذا
من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والعامل
ههنا ان المعطوف على معمولى معمولها معطوف على معمولها تأمل تقديره
ولان تقدير الفعل يوجب احد جزئيها والتقليل فى الحذف اولى لان الحذف
خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن الواو فى قوله وكذا للمصنف حيث
لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك بقرينة كونه جوابا للسئوال المحقق

محلى

وههنا

وههنا بقرينة كونه جوابا للسئول مقدر وليست من البيت يدل عليه
قوله بحذف الفعل جوازا اى حذفا جائزا فيما كان جوابا للسئول مقدر
كما يحذف الفعل حذفا جائزا فيما كان جوابا للسئول محقق والجار
فى نحو قول الشاعر متعلق لقوله مقدر والجار فى قوله فى مرثية مع متعلقه
صفة لقول الشاعر اى فى قوله الكائن فى مرثية بالتخفيف على وزن
محمدة مصدر من رثى يرثى مثل رمى يرمى وتشديد الياء خطاء
بالفارسية برمرده ستايش كردن يزيد بن نهشل يرثيه اخوه ضرار بن
نهشل لانه كان لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى اخوه ضرار
وليبك على وزن ليرمى وقوله فى قوله على البناء للمفعول ظرف مستقر حال
او صفة اى حال كونه كائنا على البناء او الكائن يزيد هو مرفوع على انه اى
يزيد مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز وذليل يقال ضرع فلان
اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل وهو اى قوله ضارع فاعل الفعل
المحذوف جوازا قوله اى يبكيه تفسير للفعل الرافع له من بكى يبكى والباء
فى قوله ضارع بقرينة السئول المقدر متعلق بقوله المحذوف وهو اى السئول
المقدر قوله من يبكيه اى يبكى عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى
يبكى ضارع عليه واما قول الشاعر حال كونه كائنا على رواية ليبك يزيد
الكائن او كائنا على البناء للفاعل وقوله ونصب يزيد عطف على قوله
البناء للفاعل فليس اى قوله هذا مما اى الذى نحن فيه حتى يكون ضارع
فاعل يبكى المذكور لا المقدر واللام فى قوله لخصومة متعلق بضارع وان
لم يعتمد على شىء قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف
والمبتداء وذو الحال وحرف النفى وحرف الاستفهام مع كونه شرطا

شاعر مرثيه

عند البصريين بعمله لان الجار والمجرور يكفيه رايحة من الفعل
لكونه معمولا ضعيفا اى يبكيه من يذل ويعجز من باب ضرب عن
مقاومة الخصماء فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العامل فى حكم
المضارع والى اعتماده الى الموصوف المقدر والى حذف المضاف فى
قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان
الجنس يشتمل لافراده وان كان على سبيل البدل واللام فى قوله لانه
تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤول
يشعر الخصوص من كان ظهيرا فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة للعجزة جمع
عاجز كالورثة جمع الوارث الاذلاء على وزن الاولياء جمع ذليل
واخر البيت اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح
بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول
افاد كونه شجيعا والثانى سخيا **ومختبط** عطف على قوله ضارع **مما**
تطيح الطوائح والمختبط بالخاء المعجمة السائل من غير وسيلة اى الذى
يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان اذا اخذ منك شيئا
بلا وسيلة من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها
والاطاحة الاهلاك يقال اطاحه اهلكه والطوائح بمعنى المطيحات
جمع مطيحة بحذف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع
من طاح يطوح مثل قال يقول وقيل طاح يطيح وهو واوى حال كون
الطوائح جمع مطيحة واقعا على غير القياس لان القياس ان يجمع مطيحة
على مطيحات كلواقح جمع ملقحة وهو الفحل من الابل ومما يتعلق بقوله
بمختبط وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب

مدحه

الفزاعة

الفزاعة
الفضاعة نسخ

الفزاعة وهى البكاء وسببها العجزة عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين
سببا للاختباط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اليه وما
فى قوله مما مصدرية تعرف بالتامل يعنى يبكيه ايضا اى كما يبكيه ضارع
من سائل بغير وسيلة من اجل اهلاك مصدر مضاف الى فاعله وناصب
لمفعوله المهلكات ماله قوله وما يتوسل به الى تحصيل المال وهو الالات الحرف
والصنايع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول و
هو قوله ماله وقوله لانه علة لقوله ويبكيه ايضا الى اخره كان يزيد معطى
منصوب على انه خبر كان ومضاف الى السائلين وحذف المفعول الثانى
لاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ يشاء لوه من غير تخصيص شئ
دون شئ الجار فى قوله بغير وسيلة متعلق بقوله السائلين قوله **وقد**
الواو للحال يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه **وجوبا**
اى حذفا واجبا يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف
فى حكم المعطوف عليه على ما سيأتى والجار فى قوله **فى مثل** متعلق بالحذف
مثل **وان احد من المشركين استجارك** معناه بالفارسية اكر يكى از
كافران بناه طلب واردار تو ليس بناه ده وروى واما شنود اى فى كل
موضع تفسير لقوله فى مثل قوله لان ذكره على وجه التمثيل حذف فيه اى فى
ذلك الموضع الفعل الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الايهام الناشى من الحذف
حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه اى من الايهام اولا ثم التفسير
ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا
سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون عله لذلك المبهم لان النفوس
اعز والذ لان المنال بعد الطلب اعز من المنال بلا تعب وايضا فى ذكر

الشئ مرتين مبهما ومفسرا توكيد له ليس في ذكره مرة ثانية لو ذكر
المفسر بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد لم يبق المفسر مفسرا
بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا او الابهام
انما نشاء من الحذف لم يحتج الى المفسر بل صار اى ما من شانه ان يكون مفسرا
اذا حذف المفسر حشوا وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما
مفسد او غير مفسد فالاول مثل قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر
الفتى لولا لقاء شعوب والثاني قوله واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني
عن علم ما في غد عمي وان لم يكن الزائد معينا يكون تطويلا كقول الشاعر
وقددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا وهذا المفسر
اى الذى نشاء الابهام فيه بسبب الحذف كائن بخلاف المفسر الذى فيه ابهام
بدون حذف يعني الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشاء فيه من معناه اللغوى
او الاصطلاحى فانه اى الحال والشان يجوز الجمع بينه اى المفسر بالفتح وبين
المفسرة بالكسر لانه لما كان ابهام في المعنى بدون الحذف لزم تفسيره فان
اطلاقه على كل فرد من ذكور بني ادم بلغ مبلغ الشهرة لم يعلم متى اطلق
اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ما هو المراد منه فقيل اى زيدا وفي
الجملة مثل قطع واذنه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته
او بمسافرته الى بلد اخر فلزم بيان ما هو المراد ايضا فسره بما يقال
اى مات او انتقل فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها اى في الاية مرفوع لفظا على انه فاعل فعل محذوف بقرينة دالة
على الحذف وهي كلمة الشرط وعلى اليقين وهي استجارك الثاني وجوبا
اى حذفا واجبا وهو الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد استجارك

الاول

الاول لصفة المفسر بالفتح صفة بعد صفة باستجارك الثاني صفة
المفسر بالكسر وانما وجب حذفه اى حذف ذلك الفعل لان مفسره
قائم مقامه في اداء مؤداه مغن عنه لافادته ما افاده حتى لو ذكر الاول
يلزم استدراك الثاني قوله ولا يجوز الى اخره جواب عن سؤال مقدر
تقديره لم جعلت الاية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف
ولو جعل احد فيها لاختصاصه بالصفة لان من في قوله من المشركين
بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون صفة له وههنا كذلك
فتكون الاية من قبيل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك حتى
لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء كما قلت لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
يعني لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم
لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضي ان يكون ما
دخل حادثا او متجددا يعني ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا
المعنى غير موجود في الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد
بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم
لفظا بل لا بد له من الفعل ليدخل عليه ولما بين حذفه وحده جوازا و
وجوبا بقرينة دالة عليه شرع ان يبين انهما يحذفان معا بقرينة ايضا
فقال وقد يحذفان اى الفعل والفاعل لا الفعل وحده كما سبق او
الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله معا حال
مؤكدة لان المقيد استفيدت من صيغة التثنية فاكدها به يعني
يحذف الفعل والفاعل حال كونهما مصاحبين في الحذف وقال الشيخ

اى فعل الاول

ذاده مع ظرف غير منصرف في الزمان والمكان لازم للنصب ويلزم
اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها
يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية
انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله دون الفاعل وحده
قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير
محذوف قوله وحده حال اى حال كونه غير منفرد في الحذف لان حذف الفاعل
وحده جوازا ووجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ مسده الجار في قوله
في مثل نعم متعلق بقوله يحذفان في مثل **لمن** حال كونه جوابا **قال اقام**
زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وهي قام زيد بقرينة السؤال
المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها
من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر نعم جملة فعلية كالمثال
واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية
كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم وذكر نعم في مقامها اى مقام
الجملة الفعلية المحذوف لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها
فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية وهذا
الحذف اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما جائز
الجار في قوله بقرينة السؤال متعلق بالحذف لا واجب لعدم قيام
مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله ما اى شئ او الشئ الذى
يؤدى مؤداه اى مؤدى المحذوف في مقامه اى مقام المحذوف
كالمفسر بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى
مؤداه ويغنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كما سبق

الفاء

الفاء في قوله فيلزم تفريع لقوله لعدم قيام ما يؤدى الى اخره يعنى
حتى يلزم في الكلام يعنى في الجواب لو ذكر مع نعم استدراك بسبب
ذكر المحذوف كما يقال في جوابه نعم قام زيد بذكر قام زيد مع نعم
لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كما لزم في الاية وانما قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليتأكد الاسناد فيصلح
جوابا للسائل المتردد واللام في قوله ليكون علة للتقدير والجواب
مطابقا للسؤال لان السؤال بالجملة الفعلية وهي قوله اقام زيد
ومطابقة الجواب للسؤال امر مهم عندهم في كونه اى الجواب جملة فعلية
كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لما نحن فيه لانا في
صدد حذف الفعل والفاعل معا لا في حذف المبتدأ مع خبره الجملة
الفعلية لانه يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لا من حذف
الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع في بحث المرفوعات وان كان
يجرى في المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع في المرفوعات
اكثر منه في المنصوبات وكذا المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد
في كل فعل متعد ولازم فقال **واذا تنازع الفعلان** شرط اى اذا

باب تنازع

قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب
وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان
القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما في قوله
تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية اى اذا اردتم القيام
اليها لان الارادة سبب للقيام جواب اذا هذه محذوف اى جاز
اعمال كل عطف العام على الخاص ايذانا لعموم التنازع في كل عامل
اشعار منهما

من فعل وشبهه ولكن ينبغي ان يخص بل العاملان بغير المصدرين فانه
لا يجري فيهما لانه يقطع التنازع بينهما على كلا المذهبين اذ لا يضمر في المصدر
وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر اذ التنازع يجري في غير الفعل
ايضا كاسم الفاعل نحو زيد معط ومكرم عمرو والصفة المشبهة
نحو زيد كريم وشريف ابوه واسم مفعول نحو زيد منصور ومفقود
ابوه واسم المنسوب نحو زيد قريشي وهاشمي اخوه واقتصر
على الفعل حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان
مع انه يجري فيهما ايضا لاصالته في العمل واكتفاء بذكر الاصل عن
الفرع وقياسا له عليه والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم وانما قال
الفعلان ولم يقل الافعال مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين
مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظريف
ابوه الى غير ذلك اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان
ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل ظاهرا اي
اسما ظاهرا لان الظاهر صفة يقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا وهو
المنصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحل اي اذا تنازع الفعلان
في اسم ظاهر يعني اذا كان تنازعهما فيه واقعا بعدهما لان بعد
ههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجري
الا فيما وقع اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما سواء كان ظاهرا
نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت و
المتوسط بينهما كذلك معمول للفعل الاول فيه رد على الرضي حيث
قال وقوله المص بعدهما لا حاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو

نحو

لفظ بعد

قبلهما

قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك
مررت ووقعت اذ هو يستحقه قبل الثاني اي ان الاول يستحق لان يكون
عاملا فيه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثاني
قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لا يمكن ان
يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل فلا يكون فيه اي في المتقدم او
المتوسط للفعل الثاني مجال للتنازع كما عرفت ومعنى تنازعهما
اي الفعلين فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه اي الى الاسم الظاهر
المتنازع فيه قوله ويصح عطف على قوله يتوجهان ان يكون هو اي
الاسم الظاهر وقوعه في ذلك الموضع الذي كان بعد الفعلين معمولا خبر
ان يكون واللام في لكل واحد متعلق بالمعمول منهما على سبيل البدل لا
لهما جميعا لان المعمول الواحد لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع
امران احدهما من جانب العامل والاخر من جانب المعمول اما من جانب
العامل توجهه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما
على سبيل البدل في اي حين كون معنى التنازع هذين الامرين لا
يتصور تنازعهما في الضمير المتصل سواء اتصل بالفعل الاول او الثا
الثاني لان الضمير المتصل الواقع بعدهما مرفوعا كان او منصوبا
يكون متصلا بالفعل الثاني لا غير وهو اي الضمير المتصل بالفعل الثاني
حال كونه مصاحبا مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون
معمولا للفعل الاول لما لا يخفى ان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو
كجزئه ولا يتصل بعامل اخر كما سبق ولان المتصل بعامل لا يمكن له ان
يتصل لعامل اخر واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما اي بعد الفعلين

ان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا ففيه الفاء جواب اما
والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور تنازع لكن لا يمكن قطعه اى قطع
التنازع يعنى جريه بما هو طريق القطع عندهم اى عند النحاة وهو
اى طريق القطع اضمار الفاعل اذا اقتضاه فى الفعل الاول عند البصريين
لانهم اختاروا الاعمال الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل
والمعمول باجنبى ولورود الاستعمال عليه على ما سيجئ وقوله فى الفعل
الثانى معطوف على قوله الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق
اخر ولذا قال الشارح عند الكوفيين لانهم اختاروا الاعمال الفعل
الاول لكونه اسبق على ما سيجئ ايضا قوله لانه تعليل لقوله لا يمكن قطعه
الخ لا يمكن اضماره اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا مع الا لانه حرف
لا يصح اضماره لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط ولا يمكن اضماره ايضا
بدونه اى بدون الا لفساد المعنى لانه اى الاضمار بدون الا يفيد نفى الفعل
عن الفاعل اى الفعل الاول عند البصرية او الفعل الثانى عند الكوفية
والمقصود اى مقصود المتكلم وغرضه اثباته اى اثبات الفعل الاول او
الثانى له اى للضمير المنفصل الذى هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الا
مناف له ومراد المصنف بالتنازع ههنا اى فى هذا الكتاب ما اى تنازع يكون
طريق قطعه اى طريق اجرائه اضمار للفاعل خصه اى التنازع بالاسم الظاهر
حيث قال اسما ظاهرا قوله واما تفصيل المذهب الثلثة التى هى مذهب
الكسائى والفراء وغيرهما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل ان كان مرفوعا
الفاء فى فعلى جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو
للحصر لان حذف الفاعل لا يجوز الا عند مذهب الكسائى يقطع بالحذف

مذهب ٣

واما التنازع المذكور سابقا على مذهب الفراء سبق بيانه فيعملان
اى الفعلان معا اى حال كونهما متصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما
فيه اذ لا يؤدى عنده تشريك الرافعين على ما سيجئ واما على مذهب غيرهما
اى غير الكسائى والفراء فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
فقط وهو اى الاضمار ممتنع لما عرفت انفا وانما قلنا فى الموضعين ان
كان مرفوعا فقيدناه بقوله مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا
نحو ما ضرب وما اكرم الا اياك جاز ان يجرى فيه التنازع فى الحذف
لانك ان اعملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذفت المفعول من
الاول ان استغنى عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير
مرفوعا منفصلا حيث لا يجوز حذفه الا عند الكسائى فقد يكون الفاء
تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كما سبق وبيانية او جزائية ان كانت
الجملة جزائية او اعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت
ان كان قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والا قوله فيختار على بعض
النسخ اى تنازع الفعلين يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع
الدال عليه قوله اذا تنازع منزلة قوله تعالى اعدلوا هو اقرب الاية كما سبق
الجار فى قوله فى الفاعلية متعلق خبر يكون وانما قال فى الفاعلية بالياء
المصدرية او النسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه اخصر ليكون اعم من الفاعل
الحقيقى والحكمى مثل مفعول ما لم يسم فاعله الجار فى قوله بان يقتضى
متعلق بقوله فقد يكون كل منهما اى الفعلين ان يكون الاسم الظاهر الواقع
بعدهما مفعولا ان يقتضى فاعلا له اى لكل واحد من الفعلين فيكونان
اى الفعلان متفقين فى اقتضاء مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله

الفاعلية والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياهما **مثل**
ضربنى واكرمنى زيد وزيد شريف وظريف ابوه وقد يكون
تنازعهما اى الفعلين **وفى المفعولية** فيه اشارة الى ان قوله وفى
المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال فى المفعولية ولم
يقل المفعول ليكون اعم الى ما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى تكون
بلا واسطة وحكما كما هو المفعول بالواسطة وقد مر تعلق الباء فى
قوله بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه مفعولا له
اى لكل واحد من الفعلين فيكونان متفقين فى اقتضاء مصدر مضاف
الى المفعول وهو قوله المفعولية والفاعل متروك اى فى اقتضائهما اياها
مثل ضربت واكرمت زيدا وزيد معطى ومكرم ~~جميعا يكون على وجهين~~
بكر اقد يكون تنازعهما **وفى الفاعلية والمفعولية** وذلك اى كون التنازع
فيهما جميعا يكون على وجهين لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول
معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما
بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والاخر مفعولا وهذا
قسم اخر احدهما ان يقتضى كل منهما اى من الفعلين فاعلية اسم ظاهر
واقع بعدهما ومفعولية اسم ظاهر اخر واقع ايضا بعدهما بان يقع
بعدهما اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا
لكل منهما فيكونان اى الفعلان متفقين فى ذلك الاقتضاء اى اقتضاء
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر مثل ضرب واهان
زيد عمرو اوليس هذا اى هذا القسم قسما ثالثا من التنازع بل هو
اجتماع القسمين الاولين لان المقسم فى كل مرة مقيدة بالوحدة فكانه

قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية ومن حيث انه
قسم واحد يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا اخر حتى يكون قسما
واحدا اخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع
فيه قسمان لا يكون قسما اخر وقوله ليس هذا قسما ثالثا الى اخره رد على
الرضى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان
والمتفقات ثلثة اضرب اى يتفقان فى الفاعلية وان يتفقان
فى المفعولية وان يتفقان معا يعلم وجهه بالتأمل فى عبارة الشرح
فى الفاعلية والمفعولية
وثانيهما اى ثانى الوجهين ان يقتضى احد الفعلين المتنازعين
فاعلية اسم ظاهر واقع بعدهما والاخر مفعولية كذلك الاسم الظاهر
حال كونه ملابسا بعينه اى بعين الاول لا بغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحدا يقتضى احدهما ان يكون فاعلا له والاخر
مفعولا له سواء كان المقتضى الفاعل الفعل الاول او الثانى ولا
شك فى اختلاف اقتضاء مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله
الفعلين لان المقتضى ليس الا الفعلين فى هذه الصورة المذكورة
آنفا ليس علينا ان نقيدها وهذا اى اختلاف اقتضاء الفعلين
هو القسم الثالث لا عين المقابل للقسمين الاولين لان فى القسم
الاول الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى فى المفعولية لا غير
فيكونان متفقين فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف
الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة الباء داخل ههنا على
المقصود لان الارادة مقصورة على المقصودة لا العكس على المتوا

قوله وتخصيصه بالعبارة والمعنى لتخصيص الارادة بهذه الصورة
ممتازة من بين الصور قوله يعني الخ تفسير لمثال المعنى قد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
يشير الى ان قوله مختلفين حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لم يختل المعنى وههنا كذلك
تقديره وقد يكون الفعلان متنازعين في الفاعلية والمفعولية
فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان
يقال واتبع ابراهيم حنيفا في الاقتضاء متعلق بقوله مختلفين ونبه
ايضا على ثلثة اشياء حالية مختلفين وذي الحال والعامل وهو
معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز
ان يكون عاملة معنويا مستنبط من فحوى الكلام على ما سيجيء
وذلك اي تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث
المقابل للقسمين الاولين تدبر تدرك لا يتصور اي لا يتعقل
ولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشيء في العقل
في وقت من الاوقات الا اذا كان اي الا وقت كون الاسم الظاهر
المتنازع فيه يعني الواقع بعدهما واحدا لانه اذا كان ذلك الاسم
اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث الذي يمكن ان يجعل من القسم
الجامع للقسمين الاولين وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث كما
اورده للقسمين الاولين لانه اي الحال والشان اذا اخذ
فعل من المثال الاول الذي كان فيه تنازع الفعلين في المفعولية
فكانا فاتفقا في الاقتضاء حصل مثال القسم الثالث يعني

تصور

لان مثال

لان مثالا لهذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورده
حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولاحالته الى فهم المتعلمين وذلك اي
حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور يتصور اي يتعقل على
وجوه كثيرة لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثاني عين الاول في اللفظ
والمعنى او لا والاول اما ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا والاول فاعلا
مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا او بالعكس يعني
ان يقتضي الثاني فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربني زيد
واكرمت واكرمني زيد وهذا اربعة اقسام والثاني اما ان يقتضي
الفعل الثاني مفعولا والفعل الاول فاعلا مثلا اكرمني وضربت زيدا
او ضربني واكرمت زيدا او على العكس يعني ان يقتضي الفعل الثاني
فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت واكرمني زيد
وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولانقسام
هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح وغير ذلك المذكور مما يكون
الاسم الظاهر المتنازع فيه مرفوعا فيختار والفاء جزائية او تفصيلية بين
الفريقين النحاة جمع ناح اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ضم اولها يعني النون ليعتدل طرفاه يعني
طرف فاءه ولامه في القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قناة او نقول
ان نعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون
موصوفة لقوله البصريون لانه اسم منسوب يقتضي موصوفا اعمال
منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى
فيرجح النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه فهو على اخذه او

اولى

آخذ ذو واللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال
على ذلك فى القران المجيز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على
ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاولى ان يتبادر به دون الابعد وايضا
لو اعمل الفصل الاول فى صوره العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبى من
غير ضرورة ولعطف على شئ وقد بقى منه بقية وكلا هما خلاف الاصل
كذا فى الرضى حال كونهم مصاحبين مع تجويز حصد رمضاف متعلق الى المفعول
والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم اعمال الفعل الاول لانه فعل اصيل
فى العمل ولا مانع منه وان كان ابعد ويختار النحاة الكوفيون الفعل
الاول هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد
حال كونهم مصاحبين مع تجويز اعمال الفعل الثانى سبق تفسيره لسبقه
وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثانى كما هو مذهب
البصريين فاحتياج الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى اليه فهو
اولى باعطاء المطلوب اليه فان اعملت بناء الخطاب الفاء جزائية او فعل اول
تفسيرية شروع الى مذهب الفريقين الفعل الثانى حال كون هذا الاعمال
كائنا كما كان او مثل ما وهى زائدة هو اى الاعمال الفعل الثانى مذهب البصريين
وبدا به اى بيان مذهبهم لان المذهب المختار والاكثر اخبارا مترادفة
استعمالا تمييز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب فى مذهب البصريين
ولان مؤلفه ايضا وليكون النشر موافقا للف اضمرت بتاء الخطاب
ايضا الفاعل بالنصب لانه مفعول به فى الفعل الاول اذا اقتضا الفاعل
ظرف للاضمار لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة فى باب التنازع لا مطلقا
لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة ملابسا بشرط التفسير اى

بشرط

بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى فى الفعل الاول
لانه لما كان له تفسير كانه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر
عين المفسر وللزوم التكرار بالذكر يعنى اذا اظهر الاسم المظهر فى الفعل
الاول يلزم تكراره وهو فى العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما وامتناع
الحذف اى حذف العمدة من غير ان قام شئ مقامه حال كون الفاعل المفرغ
فى الفعل الاول واقعا على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين يريد
بهذا ان اللام فى قوله الظاهر للعهد الخارجى قوله ظاهرا اى على موافقته
يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب
الضارب مضافا الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة
الاسم المضمر فى الفعل الاول الاسم الظاهر الواقع بعدهما افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا منصوب على التمييز من نسبة الاضافية
واللام فى قوله لانه علة للموافقة فى هذه الامور مرجع الضمير والضمير
يجب ان يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور لان الراجع هو عين
المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز ان يرجع اليه
لعدم التوافق الواجب دون الحذف ظرف اضمرت متعلقة منصوب
على الحالية من ضمير اضمرت يعنى اضمرت الفاعل فى الفعل الاول حال
كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول ودفاعا عنه لانه اى
الحال والشان لا يجوز حذف الفاعل مطلقا سواء كان الحذف فى باب
التنازع اولا اى وقت من الاوقات الا اذا سد شئ اى الا وقت سد
شئ مسده اى الا اذا قام شئ مقامه فيجوز حذفه لئلا يجتمع النائب
والمنوب خلافا للكسائى اى خالف الكسائى خلافا للجمهور فانه خالف

لهم هو الكسائى لا غير فانه اى الكسائى لا يضمر الفاعل فى الفعل الاول يعنى لا
يجوز الاضمار فيه بل يحذفه اى الفاعل تحرزا مفعول له للحذف عن الاضمار قبل
الذكر لو اضمر فيه وعن لزوم التكرار بالذكر لو اظهر والاضمار قبل الذكر والتكرار
بالاضمار كلاهما خلاف الاصل ويظهر ثمرة الخلاف اى فائدته بين البصريين
والكسائى لا بين البصريين والكوفيين عند كون اسم الظاهر تثنية فى نحو
ضربانى واكرمنى الزيدان باضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وضربنى
واكرمنى الزيدان بحذفه عند الكسائى او جمعا وضربونى واكرمنى الزيدون
او مفردا مؤنثا مثل ضربتنى واكرمتنى هند عندهم وضربتنى واكرمتنى
هند عنده وجاز الواو للابتداء او رد هذه الجملة ههنا لبيان خلاف
الفراء اى اعمال الفعل الثانى يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال
الدال عليه قوله اعملت حال كون الاعمال مصاحبا مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله خلافا للفراء اى خالف
الفراء الجمهور خلافا فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول
الفاعل فانه اى الفراء لا يجوز من التجويز لا من الجواز فانه لازم اعمال الفعل
الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه اى الحال والشان يلزم
الجار فى قوله على تقدير اعمال الثانى مع متعلقه المحذوف فى محل النصب
على الحالية من قوله اما الاضمار قبل الذكر او من قوله حذف الفاعل قدم الحال
ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار او
الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ما حقه التأخير
قد يكون للتخصيص كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل معطوف على الاضمار
وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع لما عرفت كما هو مذهب الكسائى بل يجب

بالاظهار صح

هذه

هذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة لا يجوز تقديره فانه يجب عنده اى
عند الفراء اعمال الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لانه لم يجب الاعمال يلزم احد
المحذورين وهو ارتكابه اى سواء اقتضى الثانى فاعلا او مفعولا ففصل
هذا المعنى بقوله فان اقتضى الثانى مرفوع تقديرا لانه فاعل الفاعل منصوب
لفظا لانه مفعول اضمرته لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه مقدم
رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز وان اقتضى الفعل الثانى المفعول
حذفته لكونه فضلة فى الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا
لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا
واضمرته لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة بحسب لفظ لتقدم مرجعه رتبة
ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل فى مخالف للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربته زيد بل قد يضربه زيد
تقول ضربنى واكرمانى الزيدان او ضربنى واكرمهم الزيدون ولا يلزم
كما حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل او الحذف او الاضمار فى
اقتضاء المفعول محذور لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب
البصريين ولا حذف الفاعل من غير اقامة شئ مقامه كما هو مذهب الكسائى
بل اللازم الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة او حذف المفعول وكلاهما جائز
فلا محذور وقيل روى عنه اى عن الفراء تشريك الرافعين اى جعل
الفعلين الرافعين شريكا فى رفع الاسم الظاهر بحيث يكون فاعلهما على سبيل
الاشتراك مع وقوعه بعدهما او اظهاره عطف على التشريك اى اظهار
فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا بعد الظاهر اى بعد الاسم المرفوع
بالفعل الثانى ان اعملته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة قوله كما هو فى صورة تأخير الناصب خبر المبتدأ محذوف وهو المشبه

ك رفع زيد

قبل الذكر

تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظ كائن كما في الخ يعني كما
اضمرته فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثاني يقتضي مفعولا كذلك
ههنا يؤخر الفاعل تقول ضربني واكرمني زيد هو هذا مثال للاضمار بعد
الظ لا للتشريك وضربني واكرمت زيدا هو مثال للتأخير الناصب
ودراية المتن وهي قوله وجاز خلافا للفراء غير مشهورة عنده اي عن الفرا
وحذفت المفعول في الفعل الاول يعني اذا اعملت الفعل الثاني وطلب
الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريين
الكسائي بخلاف الفاعل احترز ا مفعوله للحذف عن التكرار اي تكرار
الاسم الظ حتى لو ذكر مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره وعن
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة ولو كان مفسرا بالاسم الظ لو
اضمر وذا غير جائز **ان استغني عنه** بني المفعول شرط جزاؤه محذوف
بقرينة قوله وحذفت الخ وهو جزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم
الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته او زيدا
اكرمني زيد **والا** عطف على قوله ان استغني عنه اشار اليه الش
اي وان لم يستغن عنه مبني للمفعول وعنه نائبه بل لزم ذكره لكونه
احد مفعولي باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الاخر ولا يجوز
حذفه لكونه مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم
في مثل علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضاف الى الاول اي
علمت قيام زيد **واظهرت** بناء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط
اي المفعول في الفعل الاول نحو حسبتني بناء الخطاب على انه
فاعل للفعل ويا المتكلم مفعول للاول منطلقا مفعوله الثاني

وحسبت

وحسبت بناء المتكلم زيدا منطلقا تنازعا في المنطلق الخبر
واعمال الفعل الثاني فيه واظهرت المفعول الثاني للفعل الاول وهو
المنطلق الاول ولم يحذف لانه لا يجوز احد مفعولي باب حسبت لئلا
يلزم خلاف وضعها لان وضعها لان يعرف الشيء بصفته فلو لزم
حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة في حذف
الثاني وان يعرف الصفة بدون الموصوف في حذف الاول وكلاهما
خلاف الوضع ولم يضمر ايضا لانه ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة وغير جائز لما مر غير مرة ولما تبين ما
هو المختار البصريين من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف
الكسائي في اضمار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء
ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ما هو المختار
الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال **وان اعملت الفعل الاول**
في الاسم الظ الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا كما هو مذهب
مختار الكوفيين **اضمرت الفاعل في الفعل الثاني** على وفق الاسم الظ
ولم يقيد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق واحالة لفهم المتعلم
اي على موافقة الاسم الظا في الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه
فيها لو اقتضاه يعني اقتضى الفعل الثاني الفاعل نحو ضربني واكرمني زيد
برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن
فيه راجع الى الاسم الظ لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله اذا جعلت بناء
الخطاب شرط زيدا فاعل ضربني يعني فاعل الفعل الاول سواء كان

الفعل لفظ ضربني او غيره واضمرت في اكرمني يعني في الفعل
الثاني ضميرا راجعا الى زيد اي الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة فالر
محذوف وفيه اي في هذا العمل جواب الشرط ح اي حين اعمل الفعل
الاول فيه واضمر في الفعل الثاني راجعا اليه قوله لا تحذف الفاعل
عطف تفسير لقوله فلا يحذور وبيان له ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا
للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا و
ذا لا يمنع **والمفعول** يريد به ان قوله والمفعول معطوف على قوله
الفاعل في المفعول الثاني متعلق بقوله اضمرت المقدر لو اقتضاه
اي لو اقتضاه الفعل الثاني المفعول **على مذهب المختار** متعلق بقوله
اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا
مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار
وكانه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار
في العرف بل انما يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال
كثير وهذا اكثر ولم يحذف المفعول من الفعل الثاني وان جاز
حذفه لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا لئلا
يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور يعني لو حذف مفعول
الفعل الثاني لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق
للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه
شرط ومخالف له فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم
ويكون الضمير اي مفعول الفعل الثاني ح اي حين كونه ضميرا راجعا

الى لفظا

الى لفظ متقدم رتبة وان تاخر لفظا لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول
فهو متقدم على ما يضمر في الفعل الثاني فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا
لا رتبة وذلك جائز مثاله كائن كما تقول ضربني واكرمته زيد
برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله **الا ان يمنع مانع** مستثنى
عن الحذف والاضمار جميعا اي اضمرته على مذهب المختار وحذفته
على غيره في وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع من الاضمار اي
اضمار مفعول الفعل الثاني كما هو القول المختار من الحذف اي حذفه كما
هو القول لغير المختار اذا كان الامر كذلك اي اذا كان مانع من الاضمار او
الحذف **فتظهر** المفعول اي المفعول الفعل الثاني لان طريق التنازع
الاضمار والحذف والاظهار فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل
الا الى الاظهار لان المقصود من التنازع التخفيف والتيسير في الكلام
والايسر من الطرق الثلثة الحذف ثم الاضمار واذا انتفاء فلا سبيل الا
الى الاظهار لان العاجز من الايسر يكتفي بالاعسر وهو اظهار مفعول
الفعل الثاني نحو حسبني فعل ومفعول وحسبتهما فعل وفاعل و
مفعول والمفعول للفعل الثاني منطلقين الزيدان فاعل للفعل الاول
منطلقا مفعول فان للفعل الاول تنازعا فيه حيث اعمل فيه حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر بيني للمفعول المفعول
الاول وهو الضمير الغائب المثنى في حسبتهما لتقدم مرجعه رتبة وهو
الزيدان وان تاخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز واظهر
بيني للمفعول المفعول الثاني يعني اورد مظهر وهو اي المفعول الثاني
قوله منطلقين واللام في قوله لمانع تعليل للاظهار يعني لمانع من الحذف

لثلثة

مطلب طريق قطع تنازع

والاظهار وهو ای المانع انه ای الحال والشان لو اضمر المفعول
الثانی مفردا لیطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فیه کما یقال حسبتهما
ایاه خالف المفعول الثانی المفعول الاول وهو الضمیر الغائب المنفصل
بالفعل الثانی لو اضمر المفعول الثانی مثنی منفصلا لیطابق المفعول
الاول وهو مثنی متصل به اذ هما فی الاصل مبتداء وخبر وتطابقهما
واجب نحو حسبتهما ایاهما خالف المرجع وهو قوله منطلقا ای
الاسم لفظ المتنازع فیه ومطابقة الضمیر المرجع واجبا ایضا فلما امتنع
الحذف لما مر فی بیان ما اختاره البصریون والاضمار ایضا وجب الاظهار
اذ لا طریق غیره ولا یخفی انه ای الحال والشان لا یتصور التنازع فی
هذه الصورة ای فی صورة توجه فیها احد الفعلین الی الاسم ظاهر مثنی
لکون مفعوله الاول مثنی والاخر الی اسم ظاهر اخر مفردا حیث کان
مفعوله الاول مفردا لان معنی التنازع علی ما سبق انهما بحسب المعنی
ان یتوجهان الی ذلک الاسم لفظ ویصح ان یکون هو مع وقوعه
فی ذلک الموضع معمولا لکل واحد منهما علی سبیل البدل وهذا المعنی
لیس بموجود فی هذه الصورة یعرف بالتأمل فی وقت من الاوقات
الا اذا لاحظت بناء الخطاب یعنی الا وقت ملاحظتک المفعول
الثانی اسما دالا علی اتصاف ذات ما بالانطلاق من غیر ملاحظة
تثنیة وافراده والا ای واذا لم تلاحظ المفعول الثانی هکذا بل
بل لاحظت تثنیة وافراده فالظاهر انه لا تنازع بین الفعلین
فی المفعول الثانی وانما قال الا لفظ لانه یمکن ان یکون فیه تنازع ولکن
علی غیر لفظ لان المراد بالاسم الدالة علی الذات فقط والافراد

والتثنیة

والتثنیة والجمع من العوارض فلا اعتبار لهما فی التنازع لان الفعل
الاول یقتضی مفعولا مفردا لکون مفعوله الاول کذلک وهو یاء
المتکلم المتصل به للتطابق بینهما لازم لما عرفت غیر مرة والفعل
الثانی مفعولا مثنی هذا من باب عطف اسمین علی معمولی عامل
بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سیجیء لان مفعوله الاول مثنی
وهو الضمیر المتصل به فلا یتوجهان الی امر واحد وهو مع وقوعه
فی ذلک الموضع لا یصح ان یکون معمولا لکل منهما علی سبیل البدل فلم یوجد
شرط الثانی فلا تنازع ولما فرغ من احکام التنازع وبیان احوال
الفریقین اراد احکام معرفته وتمییزه عما یلتبس بایراد مثاله
یحکم الناظر القاصر بانه منه ولکن یعرف من کان بصیرا
الفرق بینهما ای بین ان یکون هذا المثال من التنازع وان لا
یکون منه فقال ولما استدل الکوفیون جواب لما قوله فانها
عنه الی علی اولویة متعلق باستدلال اعمال الفعل الاول ای علی کون
الاعمال الفعل الاول هو الاولی والمختار لکونه اسبق للطالبیة
وعدم الاضمار قبل الذکر بقول امرء القیس لباء متعلق بقوله
استدلالا ایضا وهو من افصح الشعراء وممن یجوز الاستدلال بقوله
قوله ولو انما اسعی لادنی معیشة کفانی ولم اطلب قلیل من المال
شرع فی بیان وجه الاستدلال فقال حیث قالوا ای الکوفیون قد توجه
الفعلان اعنی کفانی ولم اطلب الی اسم واحد وهو ای الاسم الواحد
قوله قلیل من المال فاقتضی الفعل الاول رفعه ای رفع الاسم لفظ بالفاعلیة
ای بان یکون ذلک الاسم فاعلا له والفعل الثانی نصبه وهذا ایضا

ولو ان ما

من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد
بالمفعولية اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان
مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثانى
مفعولا وامرء القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
حيث اورده قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعمل الثانى ونصب
قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شئ غير
مختار وهو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال
الفعل الاول مختار اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم
مكروه له فى ذلك الامر المختار له دون الامر الاخر الا لزيادة
ذلك الذى اختاره فى الحسن على الاخر فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختاره لان الفصيح لا يختار الا ما هو الافصح والاقوى
فعلم به ان اعمال الفعل الاول هو المختار وقوله اذ لا قائل تعليل
لقوله فلو لم يكن الخ بتساوى الاعمالين يعنى اعمال الفعل الاول
واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف ما يقتضيه الفعل
الاول مثل ضربنى واكرمت زيدا فكيف يجوز لاحد ان يقول به ولذا
قال الشارح اذ لا قائل الخ سلبا كليا فاجاب المص عنه عن استدلالهم
على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المص كائنا عن طرف
البصريين وقال **وقوله** مبتداء مضاف الى **امرء القيس كفانى**
ولم اطلب قليل من المال ليس منه هذه جملة فى محل
الرفع خبره اى ليس قول امرء القيس من باب التنازع
يعنى قال المص ان ما استدل الشارح على اولوية اعمال الفعل الاول

من قول

من قول امرء القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل
على اولوية اعمال الفعل الاول يعنى ان ما لم يكن منه فكيف يدل على
الاولوية انما استدل الشارح به مخالف لما دعوتم من الواجب ان
يوافق الدليل الدعوى **لفساد المعنى** اى معنى قول امرء القيس على
تقدير متعلق بالفساد توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال
يعنى على تقديرات يجعل هذا القول من باب التنازع واعمل الفعل الاول
وحذف مفعول الفعل الثانى على القول العين المختار وقوله لاستلزام
تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع
الى قوله توجه كل الخ او الى تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو
قوله عدم السعى لادنى معيشة اللام متعلق بالسعى قوله وانتفاء معطوف
على قوله عدم السعى ومضاف الى فاعله وهو كفاية قليل من المال قوله
وثبوت معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاصالته طلبه
اى طالب قائل هذا البيت المنافى صفة للطلب لكل منهما اى من العدم
والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفى والمنفى مناف
للمثبت وذلك يعنى الاستلزام واقع وثابت لان لو يجعل مدخوله المثبت
شرطا كان مدخوله او جزاء او معطوفا على احدهما من الشرط والجزاء
يعنى يكون معطوفا على الشرط او الجزاء منفيا مفعول ثان لقوله يجعل
وهذا الجعل لا يكون الا وصفا لغويا نحو لو كان لى مال لحججت لان المال
والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولها يعنى
لم يكن لى مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج والمنفى من ذلك من الشرط
والجزاء والمعطوف على احدهما مثبتان وهذا من باب عطف اسمين

على معمولي عامل واحد بعاطف واحد يعني ان كانا منفيين قبل دخولهما
وجب ثبوتهما بعده لان نفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة
والاكرام كانا قبل دخولها منفيين وبعده صار امثبتين يعني قد
زرتني فاكرمتك وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت
المنفي ونفي المثبت سواء كان المنفي شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمني
لاكرمتك ولكن ما شتمتني فقد اكرمتك فعلى هذا اي على تقدير
ان قول امرء القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى ينبغي ان
يكون مفعول لم اطلب محذوفا فالجار في قوله فعلي متعلق بقوله
ان يكون بتقديره فينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على
هذا الجواب اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر وقال
الرضي والاظهر مفعول لم اطلب محذوفا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط
اي له القبض والبسط وكذا هنا اي ولو كان اسعى لقليل من المال المنفي
ما وجدته منه ولم يكن مني طلب ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي
مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر اسعى الى هنا كلام اعني
قوله ولكنما اسعى استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما
توهم ان سعيه ليس لمجرد لادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعل
لمجرد المجد اللام في قوله لمجد متعلق بالسعي والمجد الكرم والبخت من مجد
كرم مؤثل من اثل اذا ثبت الاثل في الاصل شجر معوج من الطرفاء و
الواحد اثلة والجمع اثلات والتأثل اتخاذ اصل كذا في الصحاح فيكون
معنى المؤثل الموصل فمعنى مجد المؤثل كرم موصل وبخت ثابت نكره
لارادة التعظيم اي مجد عظيم وقد يدرك استيناف بيان لاحال

لكن قد تشتمني لم اكرمك
او بالعكس نحو
لو تشتمني لم اكرمك

لان الحال

لان الحال قيد لعامل والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيد ينافيه
لان الدعاء المطلق افصح واولى اللام في المجد المؤثل للعهد الخارجي
منصوب لانه مفعول له لقوله وقد يدرك امثالي مرفوع تقديرا لانه
فاعله مثل بفتحتين الشبه والكفؤ ح اي يكون لم اطلب محذوفا او حين
عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم
اطلب محذوفا فيستقيم المعنى اي معنى البيت يعني تفسيره لكونه
مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه انا لا اسعى لادنى معيشة
ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له
وقال الشارح اللباب بقوله لو ان اسعى للاكل والشرب يكفيني ما عندي
من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعي لاجل مجد ذي اصل والاصول
ان هذا المجد المؤثل اي الموصل الثابت قد ادرك امثالي من ابناء الملوك
واشراف القوم الى هنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض
احواله من ان يكون الاصل فيه الولي ومن وجب التقديم في البعض
والتأخير في بعض ادرج فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل
الحكمي فقال مفعول مبتداء مالم يسم مسمى للمفعول فاعله نائبه اي مفعول
فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله يؤيد ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل
او شبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بهما ههنا اكتفاء بما سبق في تعريف
الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم قوله لم يذكر تفسير باللازم لان
التشبيه يستلزم الذكر وعدمها عدمه وانما لم يفصل عن الفاعل من الفصل
لامن التفصيل تدبر ولم يقل ومنه بارجاع ضمير منه الى ما يرجع ضمير قوله فمنه سابقا
كما فصل المبتداء منه حيث قال في اول بحث الملحقات ومنها المبتداء اللام

فى لشدة تعليل لقوله وانما لم يفصل ومضاف الى فاعل هو قوله اتصاله البا
فى قوله بالفاعل متعلق بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام من
كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير
ذلك حتى سماه اى مفعول ما لم يسم فاعله بعض النحاة كصاحب المفصل و
الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية فاعلا لما سبق من قوله لشدة اتصاله
بالفاعل الخ كل مفعول خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف
الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان ماكول لان من المعلوم ان كل
افراده ماكول واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء وكذا قيل ان قولك
كل الرمان ماكول كذب لان كل اجزائه غير ماكول فلم يوجد الاحاطة حذف
فاعله الجملة صفة بالفاعل الفاعل النحوى يعنى ما اسند اليه الفعل او شبهه
وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل
نحوى لا انبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا اى فاعل
ذلك المفعول وانما اضيف الفاعل الى المفعول يعنى الى ضمير عائد الى المفعول
مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر وعنه الفعل وقام به
فيكون فاعلا للفعل لا المفعول والاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول
لملابسة كونه اى الفاعل فاعلا لفعل متعلق بكسر اللام صفة للفعل يعنى
اضافته اليه لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول
متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذ الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار
المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات
كذا فى الهوادى وفى حاشية المطول المحققون على كسر اللام فى المتعلق و
ان صح الفتح به اى بالمفعول قوله واقيم معطوف على قوله حذف هو تاكيد

او المراد بالفاعل

ابطالان المراد به
معمول الفعل و
المتعارف لان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق الفتح
للضميرى

للضمير المستتر وانما اكده به لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل
المعنى اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل بضم الميم مكان منصوب على الظرفية
من الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعلا اذا كان ثلثيا يكون الميم مفتوحا على وزن
مفعول كما تبين فى موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل فى اسناد الفعل
اليه او شبهه كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه الى الفاعل وشرطه
اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله الجار فى قوله فى حذف فاعله متعلق بالشرط
اى فاعل ذلك المفعول والاضافة لملابسة وفاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة
واقامته اى اقامة المفعول معطوف على الحذف مقامه اى مقام الفاعل قوله
اذا كان ظرف للشرط عامله اى عامل المفعول ما لم يسم فاعله فعلا واما اذا
لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل
لا يمكن وانما لم يقيده المص لكون الفعل اصلا فى العمل والاسناد واكثر
استعمالا ان مصدرية ناصبة تغير مبنى للمفعول من التغيير صيغته
مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل الى فعل اى الى الماضى المجهول اراد بان
فعل علم الجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية
كضرب على ما سبق تحقيقه وفى الهندى هذا من باب ذكر العلم واراده
صفة المشهور نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا
انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل نحوه اى فعل مثل قوله
تعالى تقيكم الحر حيث حذف البرد لان الوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد
ايضا وفى محشى عصام خلافه لانه مذكور بطريق المثل لا التخصيص فيكون
فى معنى فعل ونحوه فيكون الشارح من قبيل حذف المعطوف وارد هذه الاقوال
جعل الشارح علما للماضى المجهول او يفعل وهذا ايضا غير منصرف

للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله اى المضارع
المجهول اذا كان الامر كذلك فيتناول كل واحد من فعل ويفعل مثل انفعل
واستفعل وينفعل ويستفعل وهذا نشر على ترتيب اللف وغيرها
اى غير هذه الافعال من الماضى والمضارع من الافعال المجهولة وفى بعض
النسخ المجهول بالتذكير ولا يبعد بل هو اولى للاختصار ولا نح يكون من
باب التنازع للمزيد كالمبيع اسم مفعول قوله فيها نائبه عند البصرية ونائب
الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه
تقديره المجهول بها المزيد فيها تأمل ولا تكن من الغافلين لما فرغ من تعريفه
وبيان شرط عند كونه عاملا فعلا اراد ان يبين ان المفاعيل ما لا يقع
موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا ان مفعولا من المفاعيل يقع موقعه فقال
ولا يقع ابتداء كلام فيكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فيكون
الواو عاطفة موقع الفاعل منصوب على الظرفية المفعول الثانى
الكائن من مفعولى باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر
من قوله بل كل فعل متعد الى المفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان
الفعل من الافعال القلوب اولا فذكر علمت اتفاقى او لكونه اكثر وقوعا
لانه المفعول الثانى مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما لكونهما فى الاصل
مبتداء وخبرا واسناد الخبر الى المبتداء لا يكون الا تاما وبدخول
العامل اللفظى عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو
كما كان فلو اسند الفعل اليه اى الى المفعول الثانى قوله ولا يكون اسناده
الا تاما حال من الفعل لان الفعل اصيل فى الاسناد فاسناده تام ليس
الالزم كونه اى كون المفعول الثانى مسندا باعتبار اسناده الى المفعول

الاول ومسندا اليه باعتبار كون الفعل مسندا اليه معا يعنى فى حالة
واحدة وهى كونه نائب فاعل الفعل قوله مع متعلق بقوله لزم اى لزم كونه
مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين مع كونه كل من الاسنادين
اى اسناد المفعول الثانى الى الاول واسناد الفعل الى الثانى تاما هذا اللزوم
كائن بخلاف قولك اعجبنى ضرب بالتنوين وهو الاصل لان عمل المصدر
منونا اولى واقوى او بدونها ومضافا الى زيد لان الاضافة لا تمنع كون
زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا يكون صفته مرفوعة
تقول عجبت من دق القصار وبالاضافة الحاذق بالرفع لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه
فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحتج الى الفاعل
فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند تاما كاسم الفاعل وفى قوله بخلاف
اعجبنى ضرب زيد عمرو اشارة الى رد قول الرضى حيث قال وفيه نظر لان
كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ اخر فى حالة واحدة لا يضر مثل
اعجبنى ضرب زيد عمرو فان اعجب مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد و
هذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى
فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسند الى شئ واسند ذلك الشئ
الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى
وجهه على من له ذوق سليم ولا يقع الثالث من مفاعيل باب اعلمت موقع
الفاعل ايضا وكذا ثانى مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه
لانه لا يعلم ان موسى مفعولا ثانيا او الاول بخلاف اعلمت زيدا هندا
ذاهبة وقال الرضى وقيام ثانى مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس

قولك

اعلم موسى وعيسى عدم اخاه
ح

من قيام زيد انتهى كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى للزوم مركزه اذ حكمه
اى حكم المفعول الثالث منها حكم اى كحكم المفعول الثاني من باب علمت لان
المفعول الاول ~~
المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الثاني من باب علمت المفعول
الثالث لباب اعلمت فيأخذ حكمه في كونه مسندا الى المفعول الاول اسنادا تاما
يعني كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد
بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت **والمفعول له** حال كونه بلا لام اما معطوف
على قوله المفعول الثاني فيكون التقدير لا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له
بلا لام واما مبتداء وخبره قوله كذلك لان النصب اى نصب المفعول له لفظا
او تقديرا فيه اى في المفعول له مشعر اى يكون النصب قرينة وعلامة بالعلية
اى بكونه علة للفعل العامل فيه فلو اسند الفعل اليه اى الى المفعول له فات النصب
والاشعار ايضا اما فوات النصب فقط لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا
لكونه قائما مقام الفاعل واما الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات
السبب ينتفي المسبب اذا كان له سبب واحد وههنا كذلك وهذا
بخلاف ما اى المفعول اذا كان مصاحبا مع اللام حيث يجوز ان يكون
قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام
الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام
بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له نحو ضرب للتأديب
قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى قول الرضي حيث قال كل مجرور
ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو
جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض فلا يفعل لكونه عبثا
انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا

يعني

والمفعول معه

والمفعول معه معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين **كذلك**
اى كل من المفعول له والمفعول معه يشير بهذا التفسير الى ان قوله كذلك
خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى
المفعول الثاني والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا اى كائن
كالمفعول الثاني والمفعول الثالث من باب علمت واعلمت فهو نشر
على ترتيب اللف قوله في انهما اى المفعول له والمفعول معه لا يقعان
موقع الفاعل متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان التشبيه اربعة
اركان المشبه وهو المفعولان ذكرهما المصنف المفعول له والمفعول
معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعني المفعول الثاني
والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف في قوله
كذلك ووجه التشبيه ذكره الشارح بقوله في انهما الخ والغرض منه
الاستواء في الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل و
على التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لا يقع
المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا
كذلك اى كالمفعولين من البابين اما عدم وقوع المفعول له بلا
لام موقعه فلما عرفت من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقام
فات النصب والاشعار واما عدم وقوع المفعول معه موقعه ايضا
لانه اى الحال والشان لا يجوز اقامته اى اقامة المفعول معه مقام
الفاعل قوله مع متعلق بالاقامة الواو التي اصلها العطف لان الواو
اولا موضوعة للعطف فاستعمالها في غيره خلاف الاصل وهو اى
الواو دليل الانفصال اى انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها

وضعت للفصل بين المعطوفين وتفيد ايضا تغايرهما والفاعل كالجزء
مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان
اسما ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى
الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلا يجوز ان يقوم المفعول
معه مقام الفاعل معها ولا يجوز اقامته مقامه ايضا بدون الواو فانه
لم يعرف ح اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو كونه مفعولا
معه لان الواو دليل ومشعر للمعية والمصاحبة وبفواتها يفوت
الدليل والاشعار كما في المفعول له لما فرغ من تعريف المفعول القائم
مقام الفاعل وبيان شرطه وما يجوز وقوعه موقعه اجمالا وما لا
يجوز تفصيلا شرع في بيان ما هو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت
المفاعيل التي يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال **واذا وجد**
المفعول به يعنى بلا واسطة في الكلام متعلق بقوله وجد حال كون
المفعول به الموجود مصاحبا مع غيره من المفاعيل بيان لقوله
غيره التي يجوز وقوعها موقع الفاعل وهى خمسة على ما فهم من تمييز
[illegible] المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق
المقيد بالصفة وغيرها سيأتي تفصيله والجار والمجرور **تعين**
اى المفعول به **له** اى لوقوعه موقع الفاعل والمراد بالتعين التعين
الوجوبي عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا
يجوز لغيره ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون و
وافقهم بعض المتأخرين حيث ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين
الاستحساني لا الوجوبي يعني اذا وجد المفعول به مع غيره يتعين

للوقوع

للوقوع استحسانا حيث لا يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا
بالقراءة الشاذة او لا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع
موقعه القران بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل
بل وقع الجار والمجرور موقعه وبقوله ولو ولدت فقيرة جرو كلب
لسب بذلك الجرو الكلابا لشدة شبهه اى شبه المفعول به بالفاعل
في توقف مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله تعقل الفعل عليهما اى
على الفاعل والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدى كما يحتاج وجوده
وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج
الى المفعول به من غير تفرقة بينهما في الاحتياج فان الضرب مثلا قد
سبق اعرابه مثلا الكاف في كما زائدة انه لا يمكن تعقله بلا ضارب لان
الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولذا لا يمكن تعقله
بدون من يقوم به كذلك يعنى كما ان الحال في الضرب هكذا كذلك لا
(كما لا يمكن تعقله بلا ضارب)
يمكن تعقله بلا مضروب لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له
مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا في الاحتياج
الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان
كفوا وعديلا له بخلاف سائر المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل
فانها ليست لا بهذه الصفة فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله
العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان ومكان
وتاكيد وغيرها ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله
الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم وما فيه ولما بين ان المتعين
للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به

منها اذا اجتمعت فى الكلام اورد مثالا لما هو المتعين له لزيادة
الايضاح فقال **تقول ضُرِبَ زيدٌ** بالبناء للمفعول باقامة المفعول
الذى هو زيد مقام الفاعل الذى حذف **يوم الجمعة** ظرف زمان
يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيانا لزمانه **امام الامير**
بفتح الهمزة ظرف من الظروف المكانية يعنى منصوب على انه المفعول
فيه للفعل ايضا بيان لمكانه واما امام فكان بكسرها وهو اسم لمن يؤتم
ويقتدى **ضربا شديدا** مفعول مطلق للنوع ونوعيته باعتبار الصفة
وهى الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقيل ضربة بكسر
الضاد وهذا لا يجوز ايضا وقوعه موقعه وفائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر المطلق لا يقوم مقام الفاعل الا
بقيد مخصص يعنى شيئا فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل
ان لا يكون لمجرد التأكيد اذ النائب عنه ينبغى ان يكون مثله و
يفيد ما لم يفده الفعل فلو قلت ضُرِبَ ضربٌ مثلا لم يجز لان ضُرِبَ
مستغن عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضُرِبَ ضربة او الضرب الفلانى
ولذلك قال الحصر ضربا شديدا اذ لا فائدة فيه اى فى اقامة المفعول
المطلق للتأكيد مقامه لدلالة الفعل عليه وكذا فائدة الزمان المعين
لا مطلق الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعة ... والمكان
المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق
لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة فى الاقامة لدلالة
الفعل عليهما ولهذا النكتة اوردهما المص بتعريف الاضافة ولم يوردهما
بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة فيهما كما



بين فائدة

بين فائدة الوصف فى المفعول المطلق لا نفهامها من بيان الفائدة
فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد فى الاخير من الامور المقيدة
يشعر فائدة القيود الاخر ويغنى عن بيانها تأمل ولا تغفل **فى داره** جار
ومجرور وشبيه بالمفاعيل لكونه فضلة فى الكلام مثلها اقيم
مقام الفاعل خبره بعد خبر حال كونه مثلها اى مثل المفاعيل فى
قيامها مقام الفاعل فتعين **فتعين زيد وان لم يكن** تامة بمعنى
يوجد يدل عليه قول الشارح اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به
بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يجئ للفعل اللازم
مفعول به ولا المجهول ايضا الا بادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام
الامير جلوسا كثيرا فى داره **فالجميع** مبتداء الفاء جواب الشرط واللام
عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله اى جميع ما سوى المفعول
به **سواء** خبره اى مستوية فى اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء
الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفى الرضى تساوت
البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار
والمجرور منها لانه مفعول به وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان لا واسطة
كالمفعول به لكن الزيادة اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل وبعضهم المفعول
المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية
المتكلم واهتمامه بذكره اعنى وتخصيص الفعل به اولى بالنيابة لانه مقصود
الى هنا كلامه فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول **والاول** الكائن
من باب اعطيت اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير
الاول اى الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال اى

بلا

الشارح

الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول يعرف الغيرية بعد صحة
الحمل المفعول الثاني على الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول
الثاني وان جاز اقامة الثاني مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضي تفضيل
احد الشيئين على الاخر بعد استوائهما في اصل الفعل اللام في قوله لان تعليل
للاولوية فيه اي المفعول الاول معنى الفاعلية بالنسبة اي بالقياس الى المفعول
الثاني لانه اي المفعول الاول عاط اي اخذ فكان المفعول الاول حين كون
الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ
واما المفعول الثاني فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بني
الفعل للمفعول فالانسب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير
نحو اعطي بالبناء للمفعول زيد باقامة مقام الفاعل درهما وجاز اعطي
درهم زيدا باقامة المفعول الثاني مقام الفاعل لانه لا التباس فيه وذلك
اي جواز وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول
موقعه هو الاولى والانسب واقع عند الامن من اللبس بفتح اللام اي الالتباس
يعني اذا اقيم المفعول الثاني مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول قوله عند
عدم في قوله واما عند عدمه ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالي
بين حرف الشرط والجزاء يعني عند عدم الامن من الالتباس فيجب الفاء
جواب اما اقامة المفعول الاول دون الثاني يعني لا يجوز اقامة المفعول
الثاني مقام الفاعل عند اللبس نحو اعطي زيدا اذ لو قيل اعطي عمرو زيدا
لم يعلم ان عمروا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الاخذ والمفعول
الثاني وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما اخذا او
مأخوذا ولاجل هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقام ولما

نوع من بيان احوال الفاعل الحقيقي والحكمي شرع في بيان الملحقات فقال
ومنها المبتداء مبتداء مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة
عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتداء من الملحقات بالفاعل
لاشتراكه بالفاعل في كونه مسندا اليه والخبر معطوف على المبتداء وانما
جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل في كونه جزء ثانيا للجملة وقدم المبتداء
على سائر الملحقات مع ان الاولى مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا
لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدم ذلك البعض على
الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذا
المثابة وقع في بعض النسخ ومنه بالضمير المذكر يعني ومن جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع ثم نشر على ترتيب اللف جمعهما اي المبتداء والخبر
في فصل واحد حيث قال ومنها المبتداء والخبر للتلازم الواقع بينهما اذ لا بد
لكل مبتداء من خبر وكذا لكل خبر من مبتداء قوله على ما هو الاصل فيهما
حال من الضمير المستكن في قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتداء
مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتداء مسندا كما هو القسم
الثاني من المبتداء فلا حاجة الى الخبر لانه يتم بفاعله كلاما فلا تلازم ح و
اشتراكهما في العامل المعنوي في الاصح على ما سيأتي ولاشتراك احوالهما
حتى ان بيان وجوب تقديم المبتداء يستلزم بيان وجوب تأخير
الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد في الخبر الى المبتداء اذا كان مشتقا
او جملة ووجوب تعريف المبتداء عند تعريف الخبر فالمبتداء الفاء للتفصيل هو
ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام هو الاسم لفظا وتقديرا اللام في قوله
لبيننا ول متعلق بالتعميم كما سبق نحو وان تصوموا اي صيامكم خير لكم

لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم
خير لكم فلا يرد تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم
ءانذرتهم عند من قال ءانذرتهم مبتداء لتأويلها بالاسم اي سماعك
وانذارك المجرد صفة الاسم عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه
عامل لفظي اصلا اي قطعا فح يكون قوله اصلا منصوبا على المصدرية يريد
ان التجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتنزيل امكان
الوجود منزلة الوجود وفي الهندي التجريد يقتضي سلب سبق الوجود
وقد ينزل امكان الوجود منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم الركية وسبحان
الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل واحترز به اي بقوله المجرد
عن العوامل اللفظية عن الاسم الذي فيه عامل لفظي لان الاسم يشمله كاسمي
ان وكان وقوله وكانه الخ جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد
عن العوامل اللفظية شرطا في كون الاسم فلم لم يجرد قولك بحسبك درهم
لان قولك بحسبك مبتداء ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرد عن
الجار اللفظي فاجاب عنه بقوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما اي عاملا يكون
مؤثرا في المعنى وفي قولك بحسبك انما يؤثر في اللفظ لا المعنى وكانه قال
المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى فلا يرد عليه مثل هذا المثال
عنه اي عن تعريف المبتداء مثل بحسبك درهم مسندا اليه قوله اليه
مفعول ما لم يسم فاعله مسندا اذ هو حال معتمد على صاحبه واحترز
اي بقوله مسندا اليه عن الخبر فانه مسند به لا مسند اليه وثاني قسمي
المبتداء او ثاني قسمي المبتداء ما يطلق عليه المبتداء لان المبتداء مشترك
لفظي بين هذين المفهومين الخارج عن هذا القسم فانهما اي الخبر والقسم

الثاني

الثاني لا يكونان الا مسندين والصفة عطف على قوله الاسم وكلمة او
لتقسيم المحدود حيث يبتدا وذلك قصد الحد وهو الاسم كلا القسمين
لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا الجمع وفي الرضي علم ان المبتدأ
اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان الحد
مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان في الماهية لم يكن
اجتماعهما في حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا يكون او مانعة الجمع ايضا
قوله سواء خبر مقدم قوله كانت مع اسمه في تأويل المصدر مبتداء اي
كونهما مشتقة كذا في حاشية المطول كاسم الفاعل كضارب واسم المفعول
مثل مضروب والصفة المشبهة حسن او جارية مجراها اي مجرى
الصفة المشتقة كقريشي في تصغير قرش على وزن فرس اذا لحق ياء
النسبة بحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة في بحر الهند تعبث
بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمي به نضر بن
كنانة الكمال قوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة
كذا في الهوادي الواقعة صفة الصفة هذا هو الحد للمبتداء الثاني بعد
ظرف لقوله الواقعة حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ليحصل الاعتماد
ونحوه هذا من باب حذف المعطوف او ذكر الالف على سبيل التمثيل
لكونه اصلا في الاستفهام كهل وما ومن وروي عن سيبويه جواز
الابتداء بها يعني جواز كون الصفة المشتقة المبتداة من غير استفهام
ولا نفي يعني من غير ان اعتماد على شيء ولكن جواز وقوعها مبتداء بلا
نفي الاستفهام كائن مع قبح والاخفش يرى ذلك يعني جواز الابتداء
بها من غير اعتماد حسنا وعليه او على رأي الاخفش فقط لان رأي سيبويه

قريشة تصغير قرش

بالقادسية

ان يكون الجوار على قبح وشاعر الفصيح لا يختار ما هو القبيح
نحو فخير نحن عند الناس منكم معناه بالفرسية بهتر ما نرداد
ميان ان شما فخير اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كما
خفف اى ايشر فخير اى شئ مبتداء ونحن ضمير فصل مرفوع محلا
فاعله اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد ولو جعل خير خبرا
مقدما عن نحن حيث جعل مبتداء الفصل مبنى للمفعول جواب
لو بين ظرف لقوله الفصل اسم التفضيل الذى هو خبره ومعموله
الذى هو من باجنبى متعلق بقوله الفصل وهو الاجنبى قوله
نحن لان المبتداء والخبر وان كان متصلا لكن لما لم يكن بينهما
الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كان اجنبيا بخلاف ما لو كان
نحن فاعلا لكونه اى لكون الفاعل كالجزء لما سبق ان الفاعل
جزء من عامله وفى محشى عصام وفيه نظر لا تحصار كون فاعل
اسم التفضيل ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ
وان يكون منكم مفسر المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند
الناس ثم حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه
وانما فسر لرفع الايهام الناشى من الحذف مثل قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك ورد عليه ان المراد بالاسم الظاهر
فى مسئلة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعلم منهما رافعة
حال من الضمير المستكن فى قوله الرافعة وعامل فيه لظاهر متعلق
لقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا
او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما

فاعلها مع انه مضمر ولذا قال الشارح او ما يجرى مجريه اى مجرى
الظاهر وهو الجارى مجراه الضمير المنفصل وانما قلنا هكذا لئلا
يخرج عنه اى عن هذا القسم نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتى
فان قوله انت مرفوع محلا براغب والا لزم الفصل بين العامل الضعيف
وهو راغب ومعموله وهو عن الهتى باجنبى وهو انت وهو غير
جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون
اجنبيا وفى قوله او ما يجرى مجراه رد على الهندى حيث قال رافعة
لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقائم انتما واحترز به اى بقوله
رافعة لظاهر عن نحو اى عما لم يرفع اسما ظاهرا اقائمان الزيدان او اقائمون
الزيدون لان اقائمان رافع لضمير راجع الى الزيدان واقائمون كذلك
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته لانه يلزم تعدد الفاعل
احدهما الضمير المستكن فى الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز
مثل مبتداء زيد قائم مثال خبره للقسم الاول متعلق بالمثال الكائن
من المبتداء لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
حال كونه مسندا اليه واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا
وما قائم بالتنوين الزيدان او ما قائم الزيدون مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفى واقائم بالتنوين ايضا الزيدان او اقائم
الزيدون مثال للصفة الواقعة بعد الالف الاستفهام اورد المصنف
الامثلة على ترتيب اللف فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد حرف
النفى والف الاستفهام نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره
اذ لو كان كذلك للزم ان يجوز فى الصفة الرافعة لظاهر امران

وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر
فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعى الى ما اتى به المص هذا كلامه بل
الاوضح الاظهر ما ذكره المحولان المذكور سابقا الصفة الواقعة الى اخره
وهو مؤنث فيجب تانيث الضمير الراجع اليه مفردا مفردا الا ان قوله
مفردا صفة يقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما
قال فى باب التنازع اسما ظاهرا مذكورا بعدها لان المراد بقوله مفردا
ان يكون اسما ظاهرا بلا ضمير يعنى ان طابقت الصفة المذكورة اسما
مفردا واقعا بعدها نحو ما قائم زيد او اقائم عمرو واحترز بأى بقوله
مفردا عما اى عن صفة اذا طابقت الضمير يرجع الى الموصول والتانيث
باعتبار المعنى مثنى نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان او مجموعا نحو
اقائمون الزيدون وما قائمون الزيدون فانها اى الصفة المذكورة ح
اى حين طابقت مثنى او مجموعا خبر ليس اى تلك الصفة الا خبرا و
لتذكير باعتبار الخبر والمثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف فى كلام
دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه ما
ضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعنى الفاعل ليس الا واحد
كذا فى المفصل جاز الامران جزاء الشرط كون الصفة مبتداء بدل من
قوله الامران بدل البعض من الكل او خبر مبتداء محذوف تقديره احدهما
كون الصفة الى اخره وما بعدها فاعلها من باب عطف شيئين على
معمولى عامل واحد يسد مبنى للمفعول وحال مسد الخبر منصوب على
الظرفية وكون ما بعدها مبتداء معطوف على ما قبلها اعنى قوله للفاعل
كون الاول مع اعتبار الاعرابين فيه ايضا والصفة خبرا مقدما

عليه اى على الاسم هذا ايضا من باب عطف المذكور فههنا اى فى
الموضع الذى طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فههنا خبر
مقدم ثلث صور مبتداء عند البصرية وهذا الصور بحسب الوجود
واما بحسب القسمة العقلية فههنا اربع صور احديهما مطابقة الصفة
اسما مثنى ومجموعا بعدها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون
ويتعين يعنى وجوبا ح اى حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كا
لمثالين المذكورين ان يكون الزيدان او الزيدون مبتداء وقائمان
وقائمون خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز ان يكون الصفة مبتداء والاسم
الواقع بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق انه يلزم تعدد الفاعل
بحسب اللفظ وثانيها ان يكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى
او مجموعا يعنى ان الصفة لم يطابقه نحو اقائم الزيدان او الزيدون
ويتعين وجوبا ايضا ح اى حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور
مثنى او مجموعا ان يكون الاسم المذكور يعنى الزيدان او الزيدون
فاعلا للصفة حال كونه قائما مقام الخبر لانه لا يجوز ان يكون الاسم
مبتداء والصفة خبرا مقدما لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا
لم يستويه التذكير والتانيث يجب مطابقته للمبتداء وثالثها يطابق
الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو اقائم زيد واقائمة هند
وح يجوز فيه الامران المذكوران سابقا كما عرفت آنفا وانما قلنا
فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية
يعنى ان يكون الصفة مثنى او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا
مثل اقائمان زيد واقائمون زيد وهى غيرها نزرة لانه لا يمكن ان

يكون الصفة مبتداء وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسد الخبر لما
سبق ولان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتداء والصفة خبرا مقدما
عليه لانه لا يجوز ان يثنى الخبر ويجمع عند كون المبتداء مفردا ولهذا
لم يذكرها الشارح وقال ههنا ثلث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ
من تقسيم المبتداء الى قسمين وتعريف قسميه اوضحهما بالامثلة وبين
ما هو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر والخبر ضمير الفصل لان
الخبر معرفا باللام هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله لان متعلق بالتفسير
تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هو الاسم الخ لان الكلام اى كلامنا
وبحثنا فى مرفوعات الاسم فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان
او فعلا بل انما يكون تعريف للخبر الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف
المبتداء يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل
فى الخبر الافراد وهو لا يكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك فلا
يصدق على لفظ يضرب يعنى على المضارع الواقع موقع الاسم سواء
كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه فى تقدير زيد
ضارب ولم يكن فى نحو يضرب زيد فانه فى تقدير ضارب زيد انه
اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم المجرد المسند به المغاير
للصفة المذكورة يعنى لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر لانه
اى ذلك الفعل ليس باسم فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف
المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان
كان مجردا عنها مسندا به مغايرا لها المسند به صفة بعد صفة

للاسم

للاسم لفقد الباء اما للاستعانة كما فى كتبت بالقلم او للسببية اى
ما يوقع به الاسناد اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل
فى المسند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان
وان الضمير المجرور به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى اسم
الفاعل والمفعول موصول على ما يأتى وقال المحشى عصام يشعر
كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره
على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند
مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم الذى اسند بسببه
لان اللفظ سبب اسناد المعنى الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسببية
لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقى ما قال
الشارح تأمل واحترز به اى بقوله المسند به عن القسم الاول من المبتداء
لانه اى القسم الاول من المبتداء وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية
لكنه مسند اليه لا مسند به فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل فيما
ليس منه فى تعريف الخبر المغاير صفة بعد صفة له ايضا للصفة متعلق
بالمغاير المذكورة صفة الصفة فى تعريف المبتداء متعلق بالمذكورة بقوله
والصفة الواقعة الخ اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفى
والف الاستفهام دافعة لظاهر واحترز به اى بقوله المغاير للصفة
المذكورة عن القسم الثانى من المبتداء لانه وان كان اسما مجردا
عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا
بحرف النفى والف الاستفهام جعل المبتداء للاعتماد ولم يجعل خبرا
حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير

للصفة المذكورة احترازا عنه وجاز ذلك اوجائز لك ان تقول
المراد بقوله بالمسند به المذكورة فى تعريف المسند به الى المبتداء
بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتداء والخبر وكذا فى الكلام
فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الاخر كما تقول مررت فى معنى
مررت بزيد بحذف قولك بزيد بقرينة حالية او مقالية او
بجعل معطوف على قوله تقول فى قوله ولك ان تقول الباء فى
المسند به بمعنى الى لان معنى الباء الالصاق والملصق ينتهى
بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء فان الداء التصق
بزيد وانتهى كذلك المعنى ينتهى بالغاية ويتم كما فى قولك
اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل انتهى عند الرأس و
تم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا لمعنى الانتهاء
والضمير المجرور راجعا الى المبتداء هذا من قبيل عطف المذكور
وقد مر مرارا فعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل
فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى
هو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح وقال المحشى الاقرب ان
يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى
جعل الباء للملابسة اى للمجرد المسند الملابس المجرد ان الفعل
ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا الا بالمجرد قوله وعلى تقدير
اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى
متعلق بقوله يخرج به اى بقوله المسند به القسم الثانى من المبتدأ
لان المراد بالاسناد الى المبتداء بحيث لا يحتمل

اى الموصوف به

وعلى كلا التقديرين

ان يكون

ان يكون ذلك الاسناد لا غير حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ
احترازا عن الاحتمال لغيره على هذا يكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تاكيدا لما علم ضمنا من التوجيهين ان تعين فيكون هذا تخريجا لو لما
بين المبتداء والخبر واعما من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة
والواو والالف وح لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العامل اراد
ان يبين العامل فيهما منبها بقوله واعلم ان العامل فى المبتداء والخبر
هو الابتداء لا غير عند المذهب المنصور اعنى تجريد مصدر مضاف البصريون
الى المفعول وهو الاسم الفاعل محذوف تقديره تجريدك الاسم فيه
معنى التجريد عن العوامل اللفظية اى عن عوامل لفظى يؤثر فى معناه
واللام فى قوله ليسند فعل مبنى للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم الى شئ
كما فى القسم الثانى من المبتداء فان قولك اقائم الزيدان جرد عن العوامل
اللفظية ليكون القيام المخصوص مسندا الى زيد فلا بد ان القيام المسند
اليه ايضا اذا كان عامل لفظيا لانه لا يسند اليه القيام المخصوص او يسند
مبنى للمفعول اليه اى الى الاسم شئ نائبه كما فى القسم الاول من المبتداء
نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك
الاسم القيام المخصوص واذا كان عامل لفظيا لا يكون القيام فقط مسندا
الى زيد مثلا ان قولك زيد قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد
لا القيام فقط بمعنى الابتداء هو التجريد عاملا فى المبتداء والخبر رافع
لهما عند البصريين لاقتضاء المبتداء والخبر على الشمول لان التجريد
يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى
المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضيهما على الشمول يكون عاملا

فيهما على المسئول والا يلزم الترجيح بلا مرجح وذا لا يجوز عند غيرهم
اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل فى الموضعين تقدم
عليه لما سبق غير مرة فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتداء لانه مسند
اليه ولانه اقوى من المسند لانه يتقدم عليه فى الاغلب ولذلك عمل فيه ولا
وليس معنى والمبتداء لكونه مسندا اليه وركنا اعظم فى الجملة الاسمية
ومقدما غالبا عامل فى الخبر فعامل المبتداء وهو الابتداء اعنى التجريد
فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه المبتداء اللفظى هكذا قالوا
ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتداء فى الاعم الاغلب اسم جامد
ليس من شانه العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما فى القسم الاول فظاهر واما فى
القسم الثانى فلان المبتداء وان كان عاملا فى الخبر بحيث الظاهر لكن عن
التحقيق لا عمل له فيه بل عامله الابتداء ليس الا لانه مؤول مثلا ان قولك
اقائم الزيدان مؤول بقولنا الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان
فيكون هذا القسم بحيث التاويل من القسم الاول فيكون المبتداء اسما
جامدا فلا يعمل الرفع وقال الاخرون التعبير بالتنكير يشعر ان ما
قالوا ضعيف كما ان التعبير بالبعض يفيد الضعف كل واحد من المبتدأ
والخبر عامل فى الاخر يعنى قالوا ان المبتداء عامل فى الخبر لكونه مبتداء
والخبر لكونه امرا نسبيا عامل فى المبتداء وهذا ليس الا دورا مصرحا
وهو باطل بالاتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا
لما عمل فيه وذا غير جائز تامل ولا تكن من الغافلين وعلى هذا اى على ما
قاله الاخرون الجار متعلق بقوله ولا يكونان تقديره ولا يكونان اى
المبتداء والخبر مجردين عن العوامل اللفظية على هذا فقدم على متعلقه

قلنا

المسند

للتخصيص

للتخصيص لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بما قاله الاخرون لا غير
واما على ما قاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتداء
معنوى عنده واما عند البصريين فعاملهما معنوى ليس الا ولما
فرغ من تعريف المبتداء والخبر شرع فى بيان ما هو الاصل فيهما وبيان
بعض احوالهما فقال **والاصل المبتداء** قد سبق معنى الاصل فى اللغة
ما يبنى عليه شئ واما معناه الاصطلاح ههنا فما قاله الشارح
اى ما ينبغى ان يكون المبتداء مقدما عليه اذا لم يمنع مانع من ذلك
الاصل واما ان امتنع منه بما يقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان
المبتداء نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتداء نكرة على ما سيجئ
لزيادة تحقيق **التقديم** على الخبر لفظا محكوم عليه واما تقديم
الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك وانما قال لفظا لانه قدم تقديرا
وان كان متاخرا لفظا لان المبتداء ذات يعنى دال على الذات
تحقيقا مثل زيد قائم او زيد المنطلق او تاويلا مثل المنطلق
زيد فى تاويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد والخبر حال
عن احوالها تحقيقا او تاويلا لما مر آنفا والذات متقدمة
على احوالها طبعا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع الوضع
ولذا كان الاصل فى المبتداء التقديم لفظا قوله **ومن ثم** متعلق
بالفعلين الاثنين اعنى الجواز والامتناع الا انه قدم عليهما
للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثانى مختص بان
يكون الاصل فى المبتداء التقديم لا غير وبيان لفائدة كون

الاصل فيه التقديم ثم بفتح الثاء المثلثة الميم المشددة
وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان
وقد يستعمل للاشارة الى معناه مجازا اى ومن اجل ان الاصل
فى المبتداء التقديم على الخبر لفظا لا تقديرا لانه فى التقدير مقدم
جاز قولهم اى قول العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم
لجواز ارجاع الضمير الجمع اليه او النحاة فى داره زيد بتقديم الخبر
على المبتداء مع كون الضمير المجرور فى داره عائدا وراجعا الى
زيد المؤخر صفة لزيد لفظا المتقدم رتبة نصب على التمييز
لاصالة التقديم اى تقديم المبتداء وامتنع عطف على جاز
قولهم صاحبها فى الدار مقيد بعود الضمير المجرور فى قوله
صاحبها الى الدار واحترز به عن عوده الى شىء متقدم ذكره
لقرينة حالية كما تقول هذه الجارية صاحبها فى الدار بل يجوز
هذه التركيب وفى قول الشارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى
ان قول المص امتنع صاحبها فى الدار تفريع على المفهوم من قوله و
اصل المبتداء التقديم وهو اى الدار فالتذكير باعتبار لفظ فى
حيز الخبر وانما قال فى حيز الخبر لان الخبر فى الحقيقة الفعل
عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجىء الذى اصله
التاخير لما عرفت سابقا فيلزم عود الضمير الى الدار المتاخر
لفظا وهو ظ ورتبة لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتداء
كما سبق وهو اى عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة غير جائز
بل يجب ان يقال فى الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتداء ولما

سيأتى

سيأتى انه اذا كان فى جانب المبتداء ضمير يرجع الى جزء الخبر
يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يكن تقديم ذلك الجزء وجب
تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار والممنوع كما فى قوله على التمرة مثلها
زبدا وقد يكون المبتداء نكرة اورده بكلمة المفيدة للتقليل
اذا دخل على المضارع ايذانا الى ان الاصل فى المبتداء التعريف لان
الشىء اذا لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاز فى الجملة
الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيص الفاعل بتقديم
الحكم عليه ولكون الاصل فى المبتداء التعريف قال الشارح
مقيدا بالحال وان كان الاصل فيه اى فى المبتداء ان يكون معرفة
لان الواو فى مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك اتيك وان لم
تأتنى كذا فى الضوء لان للمعرفة معنى معينا وضعا والحال
ان المطلوب المبهم الكثير الوقوع مضافا اليه مثل قولك مررت
بزيد الحسن الوجه فى الكلام اى فى كلام العرب انما هو الحكم
فقط على كل امر معين من الامور المعينة لان الحكم يقتضى
محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا
لزم ان يكون المبتداء معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه
معلوما معينا فيكون الحكم على معين ولكنه اى الا ان المبتداء
لا يقع اى لا يكون نكرة لما عرفت ان المبتداء ان يكون معرفة
او نكرة مخصصة كانت او غير مخصصة لان الجمهور النحاة
اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتداء معرفة او نكرة مخصصة
بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشىء لا يكون الا بعد معرفة

ولا يصح قبلها بل يقع المبتدأ نكرة اذا تخصصت تلك النكرة
اذ اههنا ظرف محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها
كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك آتيك اذا احمر البسر او آتيك
وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتدأ نكرة وقت تخصيص
تلك النكرة اذا تخصصت بوجه ما اعلم ان الاسمية تستعمل
على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك او جملة كقوله ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وشرطية نحو ما تصنع اصنع
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه ضربا
ما وتامة بمعنى شيء منكرا او معرفا نحو ان تبدوا الصدقات
فنعما ههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح من وجوه التخصيص
بيان لكون ما صفتها اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فان النكرة
وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة
فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رائحة التعريف وهي اي وجوه
التخصيص على ما ذكره المص ستة احدها التخصيص بالصفة لان الصفة
في النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت
مثلا رجلا فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما او جاهلا
واذا قلت رجل عالم فقد قللته وخصصته بفرد من افراد العالم
لخروج الجاهل من ذلك العموم مثل قوله تعالى ولعبد اللام للابتداء
تدخل على الجملة الاسمية لتاكيدها والعبد في اللغة ما من شانه العبادة
والانقياد سواء انقياد بالفعل او لا وما وصف بقوله مؤمن

ما موصول

عبادة

خرج

خرج من الانقياد له وقللت الشركاء فقرب من المعرفة
فصح وقوعه مبتدأ وقوله خير من مشرك خبر فان العبد
لما قلنا متناول للمؤمن والكافر اي من آمن ومن لم يؤمن وحيث
وصف بالمؤمن تخصص بالصفة وقللت الشركاء بخروج العبد
الكافر فقرب من المعرفة فجعل مبتدأ حال كونه مرفوعا لفظا
وخير خبره هذا من باب عطف الاسمين على معمولي عامل واحد
والثاني من وجوه التخصيص التخصيص بعلم المتكلم يعني ان المتكلم
يعلم ان احد الكائن في الدار الآن لا يعلم ان ذلك في الاحد
من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل ليعلم ان ذلك
الاحد من اي جنس وفقا للمثل هذا التمثيل وبالعلم مثل قولك
ارجل مبتدأ لتخصصه بالعلم كائن في الدار خبره ام امراة
عطف على رجل فان المتكلم الذي تلفظ وتكلم هذا الكلام اي بقولك
ارجل في الدار ام امراة يعلم ان احدهما من الرجال والمراة في
الدار ولان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة انما يستعمل في ما
يعلم المتكلم احد المستويين الا انه لا يقدر على التعيين لعدم جزمه
به فيسأل المخاطب عن تعيينه اي تعيين المخاطب ذلك المسؤل عنه
فيؤمن المتكلم ما اراده فكانه قال المتكلم بهذا الكلام اي مبتدأ
لتخصصه بقوله من الامرين لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة
يكون صفة له المعلوم وصف سببي مثل قولك هند جاهل وشاحها
كون مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم احدهما مضاف اليه
والضمير راجع الى الامرين في الدار متعلق بالكون كائن فيها خبر لكان

التخصيص

ام منفصل

هذا المثال من قبيل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل
التخصيص بالعلم ظاهرا فكل واحد منهما من الرجل والمرأة يعني
ايهما كان مقدما تخصص بهذه الصفة اي الصفة القائمة بالمتكلم
من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوي
وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوي ولذا قلت الصفة
القائمة بالمتكلم وهي علمه بكون احدهما في الدار فجعل ذلك المقدم
مبتداء في الدار خبره وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على
معمولي عامل واحد ففي المثال المذكور الرجل مقدم فجعل مبتداء
في الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة في الدار ام رجل لكان
الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال الظاهر جعل ضمير الى
كل واحد منهما لكنه مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفي الدار خبره
ولا لقول من قال ايضا وذلك ان تراعي اللفظ وتريد بكونه مبتداء
كونه حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتداء مبتداء حكما بل
المراد ما قدم من التلفظ رجلا كان او امرأة تأمل وانصف
ومما يخصص ايضا جواب هذا الاستفهامية فانه يصح ان يقال
رجل او امرأة في جواب المخصص بعلم المخاطب بثبوته في الدار يقينا
من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة في حيز النفي والاستفهام
هل احد خير منك ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة يعني
قوله احد مبتداء في قولك وفي بعض النسخ فيها اي في هذه الصورة
وقعت في حيز النفي الحيز ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية
حيز اي في سياق النفي بحيث لم يكن تلك النكرة معمولة لما لم تكن

من هذا

من هذا القبيل فافادت تلك النكرة عموم الافراد وشمولها بمعنى
اشتملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم
فتعينت وتخصصت عطف تفسير وانما قال اولا فتعينت اشارة
الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفي كما يستغرق الازمان كلها يستغرق
افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكون
ذلك النفي امرا واحدا فيقع مبتداء لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح
فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو اي جميع الافراد امر واحد لان
العام من حيث انه عام لا تعدد فيه كالانسان مثلا فالمعنى ما فرد من
الافراد خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد
ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب بكونه موصوفا بصفة
الكمال وكذا خبر مقدم اي كما ان النكرة اذا وقعت في حيز النفي
تعم جميع الافراد فتقع مبتداء كل نكرة كذلك كل نكرة مبتداء وقعت
في الاثبات يعني وقعت في كلام مثبت قصد بها العموم هذه الجملة
صفة لكل نكرة نحو قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه
يومئذ ناضرة على تقديرات يتعلق قوله يومئذ بقوله ناضرة نحو
تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه
تعيين فدية الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه ان الجاني
بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة او غيره او المراد
مقدار تمرة ومن غيره قوله عليه السلام تصدقوا بما شاء سواء كان
تمرة ولو بظلف محرق وقوله عليه السلام اولم ولو بشاة ووقوع النكرة
في الاثبات كثير في المبتداء قليل في الفاعل نحو علمت نفس ما قدمت

او غيره

واما في خبر النفي فيستوي المبتداء والفاعل ونحوهما كذا قاله المحشي
والرابع المبتداء الذي كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل من
المستكن لفظا بدل الكل ثم قدم وجعل مبتداء للتخصيص ومثل قولك
شر اهر ذا ناب واهر فعل وجعل مبتداء لتخصيصه اي ذلك
الاسم بما يتخصص به الفاعل لتشبهه به اي لتشبه ذلك الاسم بالفاعل
او يستعمل هذا القول في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني يستعمل في موضع
يكون شر فيه فاعلا محصورا عليه الفعل لان هذا الكلام محمول على التقديم
والتاخير كما قالوا في انا عرفت او لانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص
وما اي ومعنى الذي يتخصص به الفاعل قبل ذكره اي قبل ان يذكر الفاعل
هو اي ذلك المعنى صحة كونه اي الفاعل محكوما عليه بما اسند اليه اي
بالفعل المسند الى الفاعل فانك اذا قلت قائم مثلا يعني اذا ذكرت
فعلا تريد اسناده الى فاعل سواء كان لازما او متعديا علم مبني للمفعول
اي حصل العلم القطع للسامع قبل ذكر ما يسند اليه منه من قولك قام ان
يذكر بعده اي بعد ذكر الفعل او بعد قولك قام امر يصح ان يحكم عليه
بالقيام يعني امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه فاذا قلت
يعني اذا ذكرت بعده رجل فهو اي قولك رجل بعده في قوة رجل موصوف
بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب من اهر يهر اذا عزاه
وحرصه والهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد
يقال هر يهر هرا بالكسر والمعنى ان الذي اهر الكلب بالنباح المعتاد
في خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعني غير مقارنة شيء اليه قد يكون
ذلك النباح خيرا كما اذا كان الاهر للكلب بالنباح المعتاد وقت مجيء

جيب او صديق صاحبه لانه يهر للنشاط لانه يراه غير اجنبي وقد يكون
ذلك النباح ايضا شرا كما اذا كان وقت مجيء عدو لصاحبه حيث يراه
اجنبيا للاضطرابه وتألمه فيكون الاهرار بالنباح المعتاد منقسما
الى قسمين ما يكون خيرا عند مجيء صديقه وما يكون شرا وقت مجيء
عدوه واما المهر له بنباح غير معتاد فيه بل نباح لا يكون الا بانضمام شيء
اليه ومقارن له يتشام به مبني للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصفه
لانه اذا لم يتشام به يكون من القسم الاول لان الكلب لا يخرج عن نباح سواء
سواء كان معتادا او غير معتاد ويكون شرا لا خير يكون قسما واحدا فقط
فعلى الاول اي على ان يكون النباح منقسما الى قسمين خيرا وشرا يصح القصر
اي قصر الاهرار على الشر بالنسبة الى الخير فيكون قصرا اضافيا ويكون
ايضا من قبيل قصر الصفة على الموصوف فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب فيكون
صفة الاهرار مقصورة على الشر وعلى الثاني لا يصح القصر لانه لا يحتمل
ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه فيقدر فيه وصف حتى يصح
ذا ناب وقد يجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل اي رسل عظام ولكن الاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم
المعاني فلا تغفل فالمثال مما يكون للتخصيص بما يتخصص به الفاعل اذا
استعمل في نباح غير معتاد يتشام به فالمثال للتخصيص بالصفة على ما
عرفت وهذا اي قولهم شر اهر ذا ناب مثل يضرب مبني للمفعول لرجل
قوي باي وجه كان ادركه العجز في حادثة يعني تعجز عن دفعها مع ان رجل
قوي لا يهزه ولا يعجزه شيء فيصح هذا القول لان يكون مبتداء بما
يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معتاد التمثيل فالتركيب

معتمد من غير احتياج الى التخصيص والخامس التخصيص بتقديم الخبر
الظرف لان الظرف لما كان محيطا لا يكون مظروفا فيه ويكون فيها محال له
افاد تقديمه تخصيص المبتداء و مثل قولك في الدار الجار والمجرور خبر
خبر مقدم عند البصريين ورجل مبتداء نكرة ويرفع الظرف لاشتراطهم
في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على احد اشياء الستة على ما سيجئ
لتخصصه بتقديم الخبر عليه يعني به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه
للعهد الخارجي ولا وجه لقول من قال ولا يخفى الاولى ان يقول لتخصصه بتقديم
الخبر الظرف الى هنا كلامه لان مطلق الخبر لا يكفي تقديم مطلقه لا يفيد التخصيص
اذ لا يصح ان يقال قائم رجل لما في الظرف من الاحاطة والشمول دون غيره
ذلك بخلاف غيره لانه اذا قيل في الدار رجل علم اي حصل العلم القطعي اذ ما اي
الذي يذكر بعده اي بعد قوله في الدار من موصوف لصحة استقراره في
الدار يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده ذات يصح ان يوصف بكينونته فيها
فكانه قيل رجل موصوف لصحة استقراره في الدار كائن فيها فهو اي هذا
القول في قوة التخصيص بالصفة وان كان في الظاهر تقديم التخصيص بتقديم
الخبر الظرف وبهذا الاعتبار صار مقدما و السادس التخصيص بالنسبة
الى المتكلم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه مثل قولك سلام مبتدأ
نكرة مخصصة عليك الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء
لتخصصه اي لتخصص قولك سلام بالنسبة الى المتكلم يعني بالقياس الى من
صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله اذ اصله سلمت سلاما لان
السلام عوض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل المحذوف
الناصب له مع فاعله يعني حذف الجملة الفعلية بجواز القرينة حالية او غيرها

لقصد

لقصد الاختصار وعدل من النصب الى الرفع يعني غير اعرابه بعد حذف
الجملة الفعلية الناصبة له وجعل مرفوعا مبتداء وان كان نكرة لتخصصه
بالقياس الى قائل هذا الكلام لقصد الدوام والاستمرار يعني لقصد ان يكون
السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة
من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر غالبا تدل على
الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم و
الفعل عرض لا بقاء له زمانا قليلا فكيف يدوم فهي تدل على الحدوث والتجدد
فكانه قال المتكلم سلامي بالاضافة اليه اي سلامي من قبلي يشير الى ان الاضافة
مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله تعالى فلا يضاف الى غيره تعالى
الا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر
من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم عليك هذا اما اشارة الى ان الحكم بان
النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتداء فح يكون قوله قال بعض المحققين
منهم الى عدل لا واما الاشارة الى ما ذكره في تفسير قوله سلام عليك
والمقصود هو الاول والمعنى اي الحكم بالنكرة يجب ان تخصص بوجه ما
فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتداء هو المشهور المتعارف فيما بينهم
اي بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار مبتداء مضاف الى
صحة الاخبار عن النكرة يعني سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله
مبني على الفائدة الجار والمجرور خبره يعني ان كان في الاخبار عن النكرة
فائدة يصح جعلها بلا تكلف شئ قيل لا تنافي بين كلام النحاة ومن وجوه
التخصيص وبين ما ذكره ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتداء لا يبقى
قوة بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة

فلا يتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة مما في الحكم على النكرة و
الحاصل ان ما ذكره النحاة مبني على المبتداء الذي لا يفي قوة بالتمييز
بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحقق المبني على العالم الذي
يفي قوة بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل على ما ذكره عطف على الخبر باعادة
الجار من التخصصات بيان لما في قوله على ما ذكروه التي يحتاج مبني
للمفعول في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة اي الضعيفة من ركك
يرك بالكسر ركة وركاكة ضعفت فهو ركيك فعلى هذا قوله الواهية صفة
كاشفة لها فانه يجري مجرى التفسير لان الواهي في اللغة الضعيف اي
على ما قال بعض المحققين بجواز ان يقال كوكب مبتداء من غير تخصيص
وهو ظاهر انقض الساعة منصوب على الظرفية اي كوكب سقط في هذه
الساعة وشمس انكسفت وقمر انخسفت الليلة وغير ذلك لحصول
الفائدة لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا او خفي على بعض دون بعض
اذا جعل مبتداء من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض يحصل
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه اي لعدم حصول الفائدة
في جعل رجل مبتداء بلا تخصيص وقائم خبرا له لكون قيام الرجل كثير الوقوع
وهذا القول اي ما قاله بعض المحققين اقرب الى الصواب لظهور وجهه
وهو حصول الفائدة وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ
ناضرة على تقدير ان الظرف متعلق بقوله ناظرة واما على تقدير ان
يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل يجوز
من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى و
ارجاعها الى التخصيصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن

ولما

ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع في بيان ان يكون الخبر فقال
ولما كان الخبر المعرف بقوله المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
فيما سبق في تعريفه مختصا بالخبر المفرد بحيث لا يكون شاملا
للخبر الجملة لكونه اي لكون الخبر المعرف فيما سبق قسما من الاسم
والاسم من حيث انه اسم لا يكون جملة الاسناد فيه غير تام فلم يكن
الخبر الجملة اسمية كانت او فعلية داخلة فيه اي في الخبر المعرف لكونه
مفردا اراد ان يشير اي ان يبين الى ان خبر المبتداء قد يقع يعني قد
يكون جملة اعلم ان الاصل في الخبر الافراد لكونه احضر ولكون الطرفين
متفقين في الاخر الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة
التي لها محل من الاعراب حصورها في سبع الخبر والحال والمفعول في
والمضاف اليه في قوله وجزاء شرط وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد
والجمع لها محل من الاعراب ايضا يعني كما يكون الخبر مفردا يكون جملة
فقال جاعلا كلامه مثالا لما يكون الخبر جملة والخبر قد يكون جملة
فعلية ومشيرا بكلمة قد التقليل وبصيغة التجرد الى ان الاصل في الخبر الافراد
لكونه طرفي الكلام ولما سبق ايضا اسمية قدمها لكون البحث في الاسم ولكون
الاسم في الافادة والاعراب مثل زيد مبتداء ابوه مبتداء ثان قائم
خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره خبر المبتداء الاول و فعلية سواء
كان فعلها ماضيا مثل زيد مبتداء قام فعل ماضي ابوه فاعله والفعل
مع فاعله في محل الرفع لانه خبر مبتداء او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه
او امرا او نهيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤولا مثل زيد اضربه
اي مقول في حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ونحو مثل زيد

بصيغة

لا تتصل به ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية لانها مؤولة بالفعل
فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما سيجيء في قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه
مؤولة بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلا وجه لقول من قال فالظرفية جملة
لانتقال الاسناد الفعل الى الظرف ولذا استتر فيه كان فاعل الفعل ولا لقوله
ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه الامثلة
ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح لانها لا تخرج عنهما لان الجملة هو
الجزاء والشرط قيد والجزاء لا تخرج عن الاسمية والفعلية يعني ان الجزاء
فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية
فالحاصل ان الجملة عند المصنف اثنان اسمية وفعلية لما سبق انه حصر الكلام
فيهما واذا كان الخبر جملة لما عرفت والجملة مستقلة بنفسها لاشتمالها
على الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه لا يقتضي الارتباط بغيرها
لافادتها فائدة تامة يشير الى ان الفاء في قوله **فلا بد** جزاء الشرط المحذوف
ولفظة لا هي التي لنفي الجنس وبد مبني على الفتح في محل النصب اسمه في الجملة
الواقعة خبرا عنه المبتداء **من عايد** الجار والمجرور في محل الرفع خبره
تقديره لا بد حاصل من عايد اي لا محالة ولا فراق يربطها به اي يربط ذلك
العائد تلك الجملة بالمبتداء ويخرجها عن الاستقلال الذي يجعلها مرتبطة به
وذلك العائد الذي يربطها به اما ضمير عائد الى المبتداء سواء كان عمدة
مثل زيد قائم او فضلة مثل زيد ضربته او مررت به او مضافا اليه كما في
المثالين المذكورين من المتن او غيره او غير ضمير كاللام اي كلام الجنس
الذي تدخل على فاعل فعلي المدح والذم وان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس
او المضاف او المضاف اليه الكائن في نعم الرجل زيد على تقدير ان يكون

جملة

منه

المخصوص مبتداء وما قبله اعني فعل المدح والذم خبره فان الفاعل
لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل الفرد من افراده جاز ان يربط الجملة
لذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير ان
يكون المخصوص خبر مبتداء محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون
ذلك المثال مما نحن فيه او كوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في
ذهن السامع وتقديره فيه لان اعادة لفظ الشيء يغني عن ضميره ويكون
قائما مقامه فيما يؤدي مؤداه في نحو الحاقة مبتداء ما استفهامية
مبتداء عند سيبويه وخبر مقدم عند غيره الحاقة خبرا ومبتداء على اختلاف
المذهبين والجملة خبر للمبتداء الاول تقديره الحاقة ما هي اي شيء هي
وضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا او كون الخبر تفسيرا
للمبتداء يعني ان يكون خبره مثل الشان زيد قائم و مفعول لي عمرو
قاعد لانه لما كان الخبر عين المبتداء وتفسيرا له استغني عن الرابط
لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الى الربط الزائدة
نحو قل هو الله احد **وقد يحذف** بني للمفعول العائد اذا كان ضميرا
غير فاعل لانه اذا كان فاعلا لا تحذف لكونه عمدة في الكلام ومقصود
واما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظا
موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف لو حذف كذا اللام اذ لو حذف
لا ينافي الذهن الا الى المضمر فلا يجوز حذف غيره نحو لقيام قرينة اي
وقت قيام قرينة حالية او مقالية دالة عليه نحو البر مبتداء الكر مبتدا
ثان وهو بالفارسية دو ازده شردان مهذب وتفصيله ان الكر اثني عشر
وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن بستين

مذهب

بفتح السين المهملة وسكون الميم دهن يخرج من السمسم

مبتدأ ثاني او

منوان [illegible]

الاول

الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الثاني وهما
تمييز عما تم بنون الجمع والسمن تثنية مضاف مبتدأ ثان بدرهم الجار
والمجرور خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول اي الكر
منه الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامل الظرف
وهو جائز في الحال والظرف فلانه اما مقدر بالفعل او شبهه او حال من
المبتدأ الثاني لان المبتدأ في حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر الكر حال
كونه من البر كائن بستين درهما ومنوان منه الجار والمجرور وفيه صفة
لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه
حذف بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما يعني حذف العائد
في هذين المثالين بقرينة حالية التسعير فرح بيان كردن يعني ان بايع
الكر بين قيمتها لا قيمة غيرها وبايع السمن ايضا بين قيمة وقال
وحذفه قياس عند الكل في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن التبعيضية
ويكون الخبر جملة الاسمية ويكون المبتدأ الثاني فيها جزء من المبتدأ
الاول الى هنا كلامه **وما وقع ظرفا** او خبر الذي جعل ما موصولة اشارة
الى سبق الخبر وقع ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف مكان
نحو زيد عندك او جار ومجرور فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل
او معناه احتياج الظرف اليه لمناسبة له لان الظرف في الحقيقة جار
ومجرور لكونه بمعنى ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا قال المحشي الظرف
عندهم اسم ظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقون على ما يعم
الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير لفائدة التعميم الى هنا كلامه
فالاكثر فالمبتدأ الفاء في جواب الشرط وهو قوله ما وقع ظرفا لان

فيما

على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون

المبتدأ

المبتدأ اذا كان موصولا لان صلته جملة فعلية او ظرفية فيتضمن معنى
الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما سيأتي من النحاة وهم البصريون
كائن او واقع فهو دال على انه قدر الجار فيصح الجمل وحذف الجار من ان
وان كثيرا اي الخبر الواقع ظرفا زمانا او مكانا او جارا ومجرورا **مقدر**
اي مؤول هذا تفسير باللازم لان التقدير يلزمه التأويل اذ المقدر يؤول
لا محالة ويصح تقديره بالبناء **بجملة** كائنة بتقدير الفعل فيه لان الفعل
محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة
ومن ثمة ان الظرف يفيد بمجرده من غير ذكر الفعل في الصلة لان الصلة
يجب ان يكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا في غيرها واعلم ان الخبر
هو المتعلق المحذوف مع ظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء
في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقاموا البعض الاخر
مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا ومجازا ولذا انتقل الضمير الى
الظرف بخلاف ما اذا قدر اي بخلاف الظرف الذي قدر فيه اسم الفاعل
او اسم المفعول او غيرهما من المشتقات غير الفعلية كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه اي الظرف ح اي حين قدر فيه اسم الفاعل
او غيره يصير مفردا لان اسم الفاعل لما كان شبيها بالخالي عن
الضمير مثل هو رجل وانت رجل وانا رجل وهو ضارب وانت ضارب
وانا ضارب لا يكون مع فاعله فيكون لا محالة مفردا وجه الاكثر يعني
البصريين ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه ان الظرف لا بد له
من متعلق بفتح اللام لكونه في الاصل جارا ومجرورا على ما مر [illegible]
الاصل في العمل هو الفعل فقط لكونه حدثا قائما بالغير فاذا وجب

كائنون

القياس

فعلية

المقدر اى تقدير متعلق يعمل فيه والاصل تقديره ما هو الاصل فى العمل
اولى والبق وايضا للقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى
فى الدار زيد او على الظرفية وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم و
المتعلق فى الموضعين فعل لان الصلة يجب ان تكون جملة ووجه الاول
فان المقدر فى الظرف اسم الفاعل ونحوه انه اى الظرف خبر والاصل
فى الخبر الافراد ليتفق الركنان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع
قبولا من الجملة فى الربط واجيب بان اتفاق الركنين اما تحقيقا او
تأويلا وفى الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تأويلا ولان
خبر الجملة اقوى لتأكيده وقدم فى قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق
مخصصا بالمفرد ثم اى بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر ان الاصل فى المبتدأ
التقديم على الخبر على لفظ لما سبق وجاز تاخيره عن الخبر على خلاف
الاصل لكنه اى الا ان التقديم على الخبر لفظا قد يجب لامر عارض فيوجب
تقديمه عليه كما اشار اليه المصنف الى ذلك الامر العارض بقوله **واذا كان**
المبتدأ هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر **مشتملا**
على ما له موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثانى **صدر**
الكلام فاعل الظرف لوجود شرط عمله فى الاسم الظاهر وهو الاعتماد على احد
الاشياء الستة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية او
الاسمية صفة او صلة اى على معنى وجب له اى لذلك المعنى صدر الكلام
وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمنى والترجى وغير ذلك
دائما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى
نوع فانه يجب تقديمه اى تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن معنى

الاستفهام

الاستفهام حفظا لصدارته وكذلك اسماء الشرط نحو من جاء فهو
مكرم لانه مؤثر فى الكلام ويخرجه عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر
ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ما له صدر الكلام نحو غلام من قائم
فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلا بمنزلة كلمة واحدة ومستحق
الصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره
بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشان
مثل زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو اخر عن الخبر لفات الابهام
المقصود وكذا ما التعجب نحو ما احسن زيدا فانه لا يجوز التصرف فيها
بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ الذى دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد
منطلق لاختصاصها بابتداء الكلام او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم
فى قوله نعم الرجل زيد فيقدر فى مركزه الاصلى كقولك فى جواب من قال
عندك زيد اى زيد عندك كذا قاله السيد عبد الله **مثل من ابوك**
وكم اخوتك فان من فى محل الرفع لانه مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام
وهو الاستفهام دائما وجب تقديمه ليعلم فى اول الامر ان الكلام من
النوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى الانشاء والمغير
قبل المغير فان معناه اى معنى ابوك اهذا ابوك ام ذاك او زيد ابوك
ام عمرو او غيرهما فاختصر منه فاقيم لفظة من مقام اهذا فتضمن معنى
الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم وابوك خبره هذا اى كون من
مبتدأ وابوك خبره هذا مذهب سيبويه لانه يخبر عنده بمعرفة عن
النكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل التفضيل مقدم خبره
والجملة صفة لما قبله نحو مررت برجل افضل منه ابوه والمثال المتفق

أي هو زيد او كان المبتدأ معرفة لمحذوفة الخبر لأنه اذا كان المبتدأ معرفة محذوفة الخبر لأنه اذا كان محذوفا فاوجب تقديره فيقدر فى مركزه الاصلى

عليه في هذا المقام نحو من قام وما جاءبك وايهم قام ومن قام
ثمت وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة بالاضافة
وكون من النكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه
الامتناع في المبتداء المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب
ومن خبره الواجب تقديمه بالرفع لانه فاعل على المبتداء لتضمنه معنى
الاستفهام فيكون هذا المثال على هذا ممن وجب تقديم الخبر على المبتدأ
وفي الرضي وانما كان الشرط وغيره ما يغير معنى الكلام الذي لم
يصدر بالمغير على اصل فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع
اواسمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما يجيء بعده
من الكلام فيتشوش ذهنه لذلك ذهنه الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة
التشوش بتشوق او كانا عطف على المبتداء والخبر **معرفتين** احتراز
عن كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق
رجل لانه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة متساويين في التعريف
نحو انا ابو النجم وشعري شعري ونحو انت انت وهو انا في مقام المدح
او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما المقدم والمؤخر
مبتداء والاخر منهما خبر وهذا من باب عطف بشيئين على معمولي
عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد
لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف فالمراد تشبيه الثاني
بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابي حنيفة ومثل قوله بنو بنينا
لعاب الاناعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايدعواسر
والمراد ههنا ايضا تشبيه الثاني بالاول فيكون التقدير لعاب

لان السامع يبني الكلام ح

كلعاب الافاعي القاتلات ومثله ايضا قوله بنونا بنو ابنائنا اي
بنو ابنائنا كبنونا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه لا يلتبس
ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار
عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد
اي الشخص له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين
في التعريف لان العلم اعرف لما سيجيء ولم يمثل للمتساويين في التعريف
لندرة وجوده **او كانا متساويين** في التخصيص سواء كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في القدرة يعني متفاوتين في قدرة يعني يكون
جهة التخصيص في احدهما على قدر جهته في الاخر فان ذلك غير مراد
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه مع ان الخبر
ههنا انقص من المبتداء وكقولك ضارب امراءة ضارب رجل
صالح وجب تقديمه ايضا اي كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين
في قدر التخصيص وهو التخصيص بالمحمول مثاله **مثل** قولك **افضل**
مني افضل منك وهما متساويان في التخصيص بالمعمول مع قطع
النظر عن الخطاب والتكلم والا فيكون الثاني اخص وانما وجب
تقديم المبتداء على الخبر في هذين النوعين دفعا للاشتباه
وعملا بالاصل لان الاصل في المبتداء التقديم فاذا لزم الاشتباه
يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال لا بالراء لان الدفع اسهل
من الرفع لان الرفع يكون في ان الحدوث والدفع يكون بعد التفرد
فيكون اسهل **او كان الخبر فعلا له** اي للمبتداء اي يصح للمبتداء ان
يكون فاعلا لذلك الفعل او تأكيدا لفاعل لو تأخر المبتداء منه

انا تميمي وانا سعيت في حاجتك فعلا له احتراز عما اي عن الخبر
الذي لا يكون فعلا له بل يكون لسببه كما في قولك زيد قائم ابوه فانه
لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل
ويجوز تاخيره ايضا ولذا قال الشارح معللا الجواز ان يقال قائم
ابوه زيد لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة لعدم الالتباس يعني
الالتباس بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتأكيد ايضا وهو ظ
مثل زيد قام وجب تقديمه جواب لقوله واذا كان المبتدأ على اه
الخبر في هذه الصورة الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا
بعد الا ومعناه نحو وما محمد الا رسول وانما انت قائم اما وجوب
تقديم المبتدأ على الخبر في الصور الثلث الاول بضم الهمزة وفتح الواو
وجمع اول فلما ذكرنا من وجوب الصدارة في الصورة الاولى ودفع
الالتباس في الصورتين الاخريين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا
وقطعا بل ايهما قدم فلذلك هو المبتدأ واما وجوب التقديم في
الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل لتاخر المبتدأ على
الخبر اذا خبر عنه كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا اخر
المبتدأ عن الخبر وقيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل يعني لم يعلم ان زيدا
فاعل للفعل والكلام جملة واحدة ومبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله
خبر عنه والكلام جملتان يعني اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية
فوجب تقديمه لازالة هذا الالتباس او البدل عطف على قوله بالفاعل
في قوله لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل يعني فلئلا يلتبس المبتدأ ايضا
بالبدل عن الفاعل اذا كان الفعل مثنى مثل الزيدان قاما او مجموعا

[Margin: او لقوله او كان فعلا له على ما سبق]
[Margin: اي تقديم المبتدأ على]
[Margin: الواقع خبرا عنه]
[Margin: لاشتمالها على صدر الكلام]

مثل

مثل الزيدون قاموا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما او الزيدون
قاموا يعني اخر المبتدأ في هذين المثالين وقيل قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
الفاعل بدل الكل من الكل مع انه غير مراد فالتبس المبتدأ به اي بالبدل
عن الفاعل او بالفاعل على هذا التقدير قاما الزيدان وقاموا
الزيدون ايضا اي كما التبس المبتدأ بالفاعل نحو قام زيد بناء على
قول من يجوز كون الالف يعني الف التأنيث والواو واو الجمع
حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا ضميرا فاعلا للفعل فيكون ح
الفاعل الاسم الظاهر كالتاء في ضربت هند فانها حرف دال على تانيث
الفاعل لا ضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر كالواو
في اكلوني البراغيث وفي قوله واسروا النجوى الذين ظلموا وفي
الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول لما فرغ من
بيان الاحوال التي توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه
التاخير فقال واذا تضمن اي اذا كان مشتملا بتغيير العبارة
التي كانت في المبتدأ للتضمن فيها لكن الاشتمال لخبر من التضمن
لا يتبادر منه كون ما له صدر الكلام ولا يلزم الخبر المفرد اي
الذي ليس بجملة لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى
ما يقابل المضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها والمراد
الاخير صورة سواء كان الخبر المفرد بحسب الحقيقة جملة او
غير جملة ما له موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعد
صدر الكلام فاعل الظرف او مبتدأ خبره الظرف اي معه

[Margin: تنبيه]
[Margin: ثم اوجب تقديم المبتدأ بعد ما كان الاصل قديما التقديم شرع في بيان احوال التي توجب تقديم الخبر ح]

وجب له صدر الكلام كالاستفهام وغيره مما يقتضي صدر
الكلام **مثل اين زيد** فمعناه افي الدار ام في السوق فزيد مرفوع
لفظا لانه مبتداء عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على
احد الاشياء الستة في عمل الظرف في الاسم الظاهر واما عند
الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا
يكون مما نحن فيه لان جملة الظرفية لا محل لها من الاعراب
واين ظرف من الظروف المكانية مبني على الفتح لتضمنه معنى همزة
الاستفهام ولذا قال الشارح اسم متضمن للاستفهام خبره
وهو اي لفظ اين كما قلنا الان لا بد له من متعلق عامل فيه ظرف فان
قدر بفعل لكونه اصلا في العمل والفعل لا بد له من فاعل كان الظرف
المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا
صورة فيكون ذلك الجملة خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام
المقتضي صدر الكلام فان قدر باسم الفاعل كان اي الظرف
المذكور مفردا حقيقة وصورة لما سبق ان اسم الفاعل لا يكون
جملة وعلى كلا التقديرين اي تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل
ليس الخبر جملة صورة وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة
فاطلاق الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة واحترز به اي بقيد
الافراد وبقول المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لا يقتضي صدر
الكلام نحو زيد اين ابوه فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام
خبر مقدم وابوه مبتداء مؤخر وهو مع خبره المقدم جملة اسمية
متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب تقديم الخبر لان ابوه

ان كان مبتداء كما قلنا فقد وقع الاستفهام في صدر جملة
فلا يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي صدر
الكلام جملة داخلة هو عليها يجب ان لا يتقدم عليه احد لكن هذه
الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة فان كان ابوه فاعل فقد وقع في
صدر ما هو كالجملة فاخذ حكمها في عدم الاحتياج الى التقديم
اذ لا يبطل بتأخيره اي بتأخير ذلك الخبر صدارة ما له صدر
الكلام لتصدره في جملة وجملة ما يغيره لما ذكرنا **او كان الخبر**
الخبر الباء في قوله بتقديمه او الخبر متعلق بقوله مصححا احترز به عن
ان يكون الخبر بتأخيره مصححا لكونه مبتداء نحو زيد قائم فان
زيدا انما يصح كونه مبتداء بتأخيره حتى لو قدم قام زيد وجب
كونه فاعلا اي للمبتداء من حيث انه مبتداء لانه من حيث انه اسم
فتقديمه يصح وقوعه مبتداء اي لكون تقديم الخبر الظرف مصححا
وذلك الظرف اما مذكور **مثل في الدار رجل** او محذوف كقولك
رجل في جواب من قال من عندك اي عندي رجل واحترز به بقيد
الصحيح عن مثل رجل عالم في الدار فان التقديم ليس بواجب فيه
لان تقديمه ليس بمصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجل مسمى
عنده فان قوله في الدار خبر مقدم تخصص المبتداء بتقديمه
كما عرفت فيما سبق في وجوه تخصيص المبتداء النكرة حيث
يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف فلو عمل بما هو الاصل
في الخبر واخر بقي المبتداء نكرة غير مخصصة بوجه ما وذا
غير جائز لما عرفت ويحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل

ويكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر محذوف بلا قرينة وهو
ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتداء نكرة مخصصة
ولدفع الاحتمال المذكور او كان لمتعلقه بكسر اللام فان فتح اللام
يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر
في الحقيقة استقر او مستقر لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر
لانه عرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمر خاصة نظرا الى انه
جزء الخبر والمراد ههنا الثاني اي جزء الخبر يعني اذا اتصل بالمبتدأ
ضمير راجع الى جزء الخبر اي كان لمتعلق الخبر لجزئه التابع صفة
المضاف وهو المتعلق له اي للخبر تبعية يمتنع معها اي مع تلك
التبعية تقديمه اي تقديم ذلك التابع على الخبر فلا يرد نحو على الله
عبده متوكل لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزئه
بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل
اولى واحرى ولان الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله هو
يتعلق بالخبر الذي هو متوكل الا ان تعلقه ليس بمعنى المذكور
الذي هو تعلق الجزء بالكل ضمير كائن في جانب المبتداء بان كان
الضمير مضافا اليه له راجع الى ذلك المتعلق نقضا وانما وجب
تقديم الخبر اذ لو اخر الخبر عملا بما هو الاصل فيه لزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى حتى لو قيل مثلها زبدا على التمرة لكان مثل
قولك صاحبها في الدار قد تقدم امتناعه مثل على التمرة مثلها زبدا
كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر فقوله مثلها اي مثل التمرة ولذا
قال الشارح وفيه اي في مبتداء ومضاف اي ضمير راجع الى

موضوع لفظا لانه مح

وقوله

التمرة في قوله على التمرة ولذا قال الشارح وفيه اي في مثلها
ضمير وهو المضاف اليه راجع لمتعلق الخبر بكسر اللام اي جزء
الخبر وهو اي ذلك المتعلق التمرة بدون الجار لان الخبر هو
مجموع قوله على التمرة يعني الجار والمجرور وكلاهما في محل الرفع
على الخبرية والتمرة متعلق به اي بالخبر متعلق تعلق الجزء بالكل
يعني كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر او كان
الخبر خبرا عن ان المفتوحة قيدها بالمفتوحة لان المكسورة
لا يصح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتداء لكونها جملة والمبتداء
مفرد وبينهما منافاة فاذا تقدم الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور
في المتن او غير ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذي
يجيء بعده ان المفتوحة لان الخبر لا بد له من مبتداء ولا يصلح له الا
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها صفة بعد صفة لان بالمفرد المؤول
مبتداء مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقعت
السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتداء لو اخر
الخبر على ما هو الاصل لالتبس المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن انه
خبر لان المكسورة بعد الخبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق
لخبر ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتداء واذا علم ان المقدم
خبر علم ان ما بعد الخبر ان المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها
جملة وهي لا تقع مبتداء بخلاف المفتوحة فانها مع خبرها في تأويل
المفرد كما سبق او في تأخيره اي في تأخير الخبر عملا بما هو الاصل
فيه خوف لبس بفتح اللام وسكون الباء الالتباس اي خوف الالتباس

ان المفتوحة بان المكسورة في التلفظ يعني لم يعلم السامع اذا
المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة لامكان الذهول اي لامكان ان
يكون غافلا عن الفتحة بل التبس عنده ان التلفظ بالفتحة او بالكسرة
لخفائها الفتحة او في الكتابة مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب
معطوف على قوله في التلفظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على الظهور
المجرور يجوز اعادة الجار فيه ولا يخبر يعني لو اخبر الخبر اعني قوله
عندي عملا بما هو الاصل وكتب انك قائم عندي احتمل انها المكسورة
عندي ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام جملة اسمية مؤكدة
واحدها او انها المفتوحة وهي ما بعدها مبتداء وعندي خبرها
فالتقدير قيامك كائن عندي والكلام جملة اسمية بلا تاكيد فلدفع
هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا **مثل عندي انك**
قائم او غيره مثل حق انك قائم **وجب تقديمه** اي تقديم الخبر على
المبتداء في جميع هذه الصور الاربعة كما ذكرنا علة كل واحد منها في
خبرها فليراجع اليها **وقد يتعدد الخبر** لانه حكم والحكم على شيء
يجوز تعدده من غير تعدد المخبر عنه قيده تصحيحا للتقليل في قد
فان تعدد الخبر يعني تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد
فيكون الخبر اثنين فصاعدا يعني فزائد على الاثنين الى ان ينتهي
وذلك التعدد اما ان يكون بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما مجتمعين
لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط وسيتم ذلك اي التعدد
الذي بحسب اللفظ والمعنى جميعا على وجهين احدهما ان يستعمل
بالعطف بان الثاني معطوف على الاول مثل زيد عالم وعاقل وليس



بمعنى ان يكون اللفظ المخبر الثاني غير لفظ الخبر الاول معناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما في محل جميعا اي يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما مجتمعين لا بحسب اللفظ ولا بحسب فقط

قولك

قولك هما عالم وجاهل من هذا القبيل ولان كلامنا فيما يتعدد فيه
الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل
فلا يكون من تعدد الخبر في شيء واحد بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو
رجل جاهل والثاني ان يستعمل بغير العطف **مثل زيد عالم عاقل**
وفي الوضح لان الاخبار المتعددة فيها اما ان يكون متضادة اولا والاول
كقوله تعالى هو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي
كل واحد ضمير يرجع الى المبتداء اذا كان مشتقا ولا اشكال فيه و
الثاني اما بحسب اللفظ فقط عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد
جائع نائع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تاكيد للاول والمراد با
لتعدد ان يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد
ايضا لا يكون الثاني تاكيد للاول مثل قولك زيد جائع نائع نحو هذا حلو حامض
لان الضمير راجع من كل واحد من الخبرين مجموع المبتداء اذ المعنى
في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزاج الطعمان في
جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة
بينهما ولذا علل الشارح بقوله فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز
بضم الميم وتشديد الزاء المعجمة اي جامع الحلاوة والحموضة لان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك
لكفى ان يقال هذا حلو وهذا حامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية
ذلك ولكون هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مريدا به الكيفية
المتوسطة بينهما وفي هذه الصورة اي صورة التعدد اللفظ فقط

حلاوة ونحو

طالخ

دون المعنى ترك العطف بينهما اولى لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما
بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض بعض
تلك الكلمة ونظر بعض النحاة وهو ابو علي الى صورة التعدد تجوز
العطف بالواو لانها لجمع المطلق وفي الرضي واعلم انه يجوز ان يعطف احد
الجزئين على الاخر بالواو ومع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من
الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ما هو بمنزلة
في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدا اذ المعنى
في جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض وقد
سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحوهما عالم
وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا كمفكوك تقديرا اي احدهما عالم
وجاهل الى هنا كلامه ولا يبعد ان يقال المراد المص يعني توجيه عبارة
الباء في قوله بتعدد الخبر متعلق بقوله مراد المص في قوله وقد يتعدد
الخبر ما اي التعدد الذي يكون بغير عطف لان التعدد بالعاطف لا
خفاء فيه لا في تعدد الخبر على ما سبق ولا في تعدد المبتدا مثل زيد و
عمرو وبكر قائم يعني كل واحد منهم او زيد قائم وعمرو وبكر ولا في تعدد
غيرهما اي غير الخبر والمبتدا مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو
والمفعول مثل ضربت زيدا وعمروا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المراد
يبين في هذا الكتاب ما فيه خفاء ووضوح وما هو مبين بنفسه لا يحتاج
الى البيان وايضا اي كما ان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر و
في المبتدا ولا في غيرهما كذلك المتعدد بالعطف سواء كان في الخبر
او في المبتدا او في غيرهما ليس بخبر ومبتدا بل انما هو من توابعه

اي

اي من توابع الخبر والمبتدا او غيرهما لان المعطوف بالحروف من
جملة التوابع على ما سيجيء ولهذا اي لكون مراد المص بتعدد الخبر ما
يكون بغير عطف لعدم الخفاء في التعدد بالعطف اورد المص في
المثال لتعدد الخبر الخبر المتعدد مفصولا اورد بغير عاطف ولو جعل
المتعدد المفهوم من وقد يتعدد الخبر اعم من ان يكون بغير عطف كما
هو الظ من العبارة وبالعطف حالا فاقتصار اي فاقتصار المص في التمثيل
عليه اي على ايراد المثال بغير عطف لذلك قوله فالاقتصار مبتدا لذلك
الجار والمجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه
لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما لا الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا
يعرف بالتأمل اي لكون المتعدد بالعطف لا خفاء فيه الخ **وقد يتضمن
المبتدا معنى الشرط** اي يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اي الفاء
الجزائية في الخبر ايذانا لما تضمنه المبتدا معنى الشرط كما يصح دخولها
في جواب الشرط اعلم ان الفاء تدخل اشعارا في الخبر المبتدا الواقع بعد اما
وجوبا نحو اما زيد فمنطلق ولا تحذف الا لضرورة نحو واما القتال
لا قتال لديكم في مكان فلا قتال الفاء او الا لاضمار القول كقوله تعالى واما
الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وتدخل
جوازا في خبر المبتدا المذكور ههنا كذا في الرضي وهو اي معنى الشرط
سببية الاول للثاني اي يكون الاول سببا للثاني نحو الذي ياتيني
فله درهم لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم ياته لا يستحق
قطعا كما في قولك ان جئتني فلك درهم او الحكم به يعني ان يكون الاول
سببا للحكم بالثاني عليه وان لم يكن سببا له فلا يرد بان يقال لم دخلت

الفاء في قوله وما بكم مع ان الاول ليس سببا للثاني بل الاول مسبب
والثاني سبب لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونها
من الله تعالى بل الامر بالعكس يعني بل كونهما من الله تعالى سبب لاستقرارها
فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى وقيل وجود
النعمة فيهم مع جهالهم مطيعها سبب للاخبار بانها من عند الله تعالى
والا وجد ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى لا احتياج
الى قوله او للحكم به فلا يرد عليه اي على قوله وقد يتضمن المبتداء معنى
الشرط نحو قوله تعالى وما اي نعمة استقرت بكم حال كونكم منكرين
او جاهلين مطيعها من نعمة بيان لما الموصوفة فمن الله يعني سبب
للحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا
لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى مستقرة لا محالة فيتضمن المبتداء
الشرط لتضمنه معناه في سببيته اي سببيته للخبر كسببية الشرط
للجزاء كذلك المبتداء المتضمن معناه يكون سببا للجزاء لان قصد
السببية لازم للشرط لانه لا فائدة له سواه بخلاف المبتداء فانه يصح
قصدها وعدمها لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة
دخول الفاء على الخبر ولزومه في الجزاء ولذا قال المص **فيصح دخول
الفاء في الخبر** ويصح عدم دخوله اي الفاء فيه اي في الخبر قوله نظرا
الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط تعليل لقوله فيصح دخول الفاء
في الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياسا على
التعليل واعتمادا على فهم الطالب يعني ويصح عدم دخول الفاء في
الخبر نظرا الى عدم تاصل المبتداء في السببية كالشرط وهذا اذا لم يقصد

مطيعها

مطيعها

الدلالة

الدلالة على السببية واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
يعني اذا قصد دلالة المبتداء على معنى السببية في لفظ فيجب دخول الفاء
فيه اي في الخبر بيانا لما قصد من الدلالة واما اذا لم يقصد دلالة المبتدأ
على معنى السببية في لفظ بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء فلم
يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه اي عدم دخول الفاء فيه لعدم
السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ **وذلك** اي المبتداء المتضمن
معنى الشرط اي الذي يكون سببا للخبر او للحكم به فيصح دخول الفاء
فيه شيئان اما الاول او احدهما الاسم **الموصول بفعل** اي اسم
موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه
او غير الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى او مضارعا ويدخل
في قوله الموصولة اللام الموصولة نحو الزانية والزاني الاية لان صلتها
لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ما سيجيء
او ظرف عطف على قوله بفعل اي الذي جعلت صلته جملة فعلية
او جملة ظرفية وقوله بجملة فعلية فيه نشر على ترتيب اللف وذكر
الظرف مع ان الموصول الكائن مع الظرف كائن مع الفعل لا محالة
لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره يحمل الفعل على الفعل الصريح
فلم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجري مجراه على
ما عرفت هاليقا ههنا اي في موضع الصلة للموصول الذي وقع
مبتداء متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره وصحة الدخول
فيه كون الصلة فعلا او مؤولا به ليتاكد مشابهته الشرط بالاتفاق
من الكوفيين لان عندهم الظرف كان مؤولا به عند البصريين مطلقا

وانما قال اذا لم يكون صلة للموصول واما اذا كان صلة نحو عندهم مؤول به بالفعل كما كان

ثم يكون مؤولا بالفعل باتفاق الفريقين كما صلة له وانما اشترط
مبنى للمفعول لان يكون صلة فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل يعنى شرط
ان يكون صلة جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف مطلقا
بالفعل لتأكيد مشابهة اى مشابهة المبتداء الشرط لان المبتداء
لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها ولما كان موصولا صلته
فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل تاكيد مشابهته به لان الشرط لا يكون الا
فعلا وفى الرضى والاغلب فى الموصول الذى تدخل فى خبره الفاء
ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعل نحو من
تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان
الذين فتنوا المؤمنين الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة
مخصوصين حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا صلته مستقبلة
كقوله تعالى قل ان الموت تفرون منه الاية اذ لا يريد كل موت اذ رب
موت قرمة والتنحر فيما لا فاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف
مثلا ولا فاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرون منها
ملاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتداء ههنا وان لم يكن موصولا
لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور و
هو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى
فله درهم وفى حكمه اى الاسم الموصول المذكور اى الموصول الذى فى تنزيل
وهو المؤول بفعل او ظرف الاسم الموصوف به اى الاسم الذى وصف
بالموصول المذكور او النكرة العامة الموصوفة بهما
اى باحدهما اى النكرة التى وصفت باحدهما بحذف وهو كثير

فلا وجه لقول من قال فالاولى ان يقول بافراد الضمير اى بالفعل او الظرف
وفى حكمها اى حكم النكرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف
اليها اى تلك النكرة لان المضاف اليها غالبا يأخذ حكم المضاف اليه
مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الموصول الذى جعلت
صلته جملة فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت
صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية
او الذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف يشير بهذا الى ان
هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على العبارة فله درهم الفاء
جواب المبتداء الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم
ودرهم مبتداء مؤخر والجملة خبر لاحدهما اى المبتداء الاول او
الثانى على سبيل البدل او الاول وخبر الثانى محذوف او خبر الثانى
وخبر الاول محذوف واما المثال للاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فكقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم
الاية الملاقات لازمة للفرار وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن
الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال للاسم الموصوف
بالاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف
او ما يجرى مجراه فقولك الرجل الذى امامك او فى الدار فهو
ضيفك ومثل كل رجل يأتينى هذا اى مثل كل رجل يأتينى مثال
للاسم الموصوف بفعل لان كلا مبتداء مضاف الى رجل ويأتينى فعل
وفاعل والجملة فى محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم
ما اضيف اليه من التذكير والتانيث والتقييد والاطلاق كان مبتدأ

موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم او كل رجل امامك
او في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف او ما يجرى مجراه فله
درهم الفاء جواب الشرط الجار والمجرور في محل الرفع خبر مقدم
ودرهم مبتداء مؤخر او فاعل الظرف لاعتماده على المبتداء والجملة
اسمية او ظرفية خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشي فان
قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما
اضيف كل لا لكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا و
الكل المحيط لافراد الموصوف معنى الحهنا كلام لان كلا يأخذ دائما
حكم ما اضيف اليه كما سبق واما مثال الاسم المضاف الى النكرة
الموصوفة باحدهما او باحد المذكورين لمعنى الفعل والظرف فقولك
كل غلام رجل يأتيني هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
بالظرف فله درهم او كل غلام رجل امامك او في الدار هذا مثال
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف فله درهم قد سبق
تفسيره وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل
رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام
وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل
عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا
من المبتدآت والاخفش يجوز زيادتها في جميع خبر المبتداء
كذا في الرضي ولما فرغ من بيان ما يقتضي دخول الفاء على
على خبر المبتداء شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما
يكون في منعه اختلاف فقال وليت مبتداء ولعل عطف

عليه

عليه قوله من الحروف المشبهة بالفعل لتغيير قيد الاتفاق بالمنفي لان
المنفي بالاتفاق لكونهما من حروف المشبهة بالفعل مختص بهما لان
كونهما من النواسخ اذا دخلا اي ليت ولعل على المبتداء الذي يصح دخول
الفاء على خبره اي على المبتداء المتضمن معنى الشرط مانعان خبر
مبتداء محذوف تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتداء الاول عن
دخوله عليه اي عن دخول الفاء على الخبر لان صحة دخوله عليه انما كانت
تلك الصحة لمشابهته مصدر مضاف الى الفاعل وهو المبتداء والخبر
وناصب للمفعول وهو الشرط والجزاء في نشر على ترتيب اللف يعني
مشابهة المبتداء الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء في ترتيب عليه
وليت ولعل اذا دخلا على ذلك المبتداء والخبر يزيلان تلك المشابهة
اي مشابهة المبتداء الشرط والخبر الجزاء يعني بمعناها لانهما اي ليت
ولعل يخرجان الكلام من الخبرية وينقلانه الى الانشائية يعني ان الكلام
المتضمن معنى الشرط ونحوه قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق
والكذب فلما دخل فلا عليه ازال ذلك الاحتمال وجعلا مخصوصا
بالانشاء فزالت المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر
لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب
لا محالة اذا كان لسبب واحد والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
اي الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون
امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤول بقولك ان
جاءك فانت مأمور بضربه ومثل قوله تعالى ان الذين يكفرون
بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون

بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم اى فانت مامور
حالا او مالا بتبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك وذلك المنع
هى منع دخول الفاء عليه انما هو كائن بالاتفاق اى هذا
المنع مخصوص بهما بحيث لا يتمنا ولغيرهما من النحاة متعلق
بالاتفاق فلا يقال ليت الذى ياتينى او ليت الذى فى الدار
فله درهم ولعل الذى ياتينى ولعل الذى فى الدار فله درهم
بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى ياتينى له درهم
بدون الفاء لما عرفت وشرط عليه غيره من كون المبتداء نكرة
موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث التبع والا فانما
انما يتحقق فى ليت ولعل منشاء هذا السئول من كون المنع
بالاتفاق مخصوص بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع
مخصوصا بهما فان قيل باب كان يعنى افعال الناقصة باسرها
وباب علمت يعنى افعال القلوب بجمعها ايضا يعنى كما ان
ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه مانعان بالاتفاق
من النحاة فما وجه تخصيص ليت ولعل بالمنع ولم يذكر هذين
البابين ايضا قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق البناء داخلة على
المقصور انما هو من حروف المشبهة بالفعل لا مطلقا يعنى
لا من بين دواخل المبتداء والخبر حتى يرد هذا السئول
ومع هذا لو قال فى مكان ليت ولعل مانعان بالاتفاق
ويمنع النواسخ الا النونيات من الحروف لكان اقيد وابعد
من المشبهة ووجه ذلك التخصيص للاهتمام ببيان الاتفاق

الواقع

الواقع بينهما اى فى ليت ولعل وجه الاهتمام انهما ممتازان
عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع
من النواسخ المبتداء والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المنع
والحق فعل ماض مبنى للفاعل بعضهم فاعله اى الحق بعض النحاة
فى المنع من دخول الفاء على الخبر ان بليت ولعل قيل هو اى بعض
الملحق سيبويه قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق
هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبيدى وابو البقاء وابن
يعيش ان هذا المجوز لدخول الفاء عليه مع ان سيبويه خلافا
للاخفش وقيل انما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين
لانه لم يتعين عند المص من الحق ان المكسورة قيدها بالمكسورة
احترازا عن المفتوحة لمناسبتها بهما اى بليت ولعل اى الحق
بعض النحاة ان المكسورة بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء
على الخبر لان المكسورة للتحقيق ولكون ما دخلت هى عليه جملة
مستقلة والشرط بخلافه لانه لا يتاتى الا فى المشكوك ويحتاج
ايضا الى ما ترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لا يدخل عليه ان
للتنافى بين التحقيق والتعليق فكذلك ما فى معناه الشرط
والاصح انها اى ان المكسورة لا تمنع عنه اى عن دخول الفاء عليه
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية وتنقله الى الانشائية بل تبقى
الكلام على ما كان قبل بل تؤكده وما ذكروه من التعليل غير مسلم
لوروده فى الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا يؤيده اى يؤيد
ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا

عطف على الصلة وهي جملة كفروا فيكون صلة ايضا لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه وهم كفار الواو للحال و
الجملة حال من ضمير كفروا اي حال كونهم كافرين وثابتين على
الكفر فلن يقبل وفي حمل الفاء على الزيادة او للتعليل وحذف
الخبر بعد لا يخفى وتركها في بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات لهم اجر لا يوجب كون ان المكسورة
مانعة لان دخولها في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفي
بعضها دخلت ايذانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفي بعضها
تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب فان قيل قد الحق بعضهم
وهو المالكي ان المفتوحة ولكن بليت ولعل كما الحق البعض
منهم ان المكسورة بليت ولعل لما استفهامية يعني اي مبتدأ
متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره
كما في قولك اهذا زيد ام ذلك وجه مرفوع لانه اما خبر او مبتدأ
على اختلاف القولين ومضاف الى تخصيص ان المكسورة
بالالحاق الباء داخلة على المقصود فالمعنى اي شيء يوجب و
يقتضي تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان المفتوحة ولكن
الحقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان بهما و
بعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان ولكن
بهما قيل خلا ان تخصيص الالحاق ايضا قيل بعضهم الذي الحق
ان بهما هو سيبويه فاعتد اهل اعتقدوا فادعم كما عرفت في
موضعه اي فاعتبر بقوله لكونه امام النحو ومقتدى هذا الفن

اعتبر
سيبويه

وذكره

وذكره اعتمادا عليه ولم يعتد اي ولم يعتبره بقول من سواه
اي بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين ودخلائي
هذا الفن فلم يذكره بعدم اعتداده اياه لان غير المعتد كالعدم
مع ان كلا القولين وهما الحاق سيبويه ان بهما والحاق البعض
ان ولكن بهما لا يساعدهما اي لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما
القران المجيد وكلام الفصحاء مما يدل الفا للتفسير والتفصيل
وما موصولة او موصوفة ويدل صلتها او صفتها على عدم منع ان
المكسورة عن دخول الفاء على الخبر وما سبق خبر لقوله مما يدل
فلم يدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذانا بجواز
حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور
ليس بواجب كما سبق ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن
دخول الفاء او مما يدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفا
على الخبر قوله تعالى واعلموا خطاب عام لكل من جاهد في
سبيل الله وان في انما من حروف المشبه بالفعل وفتحت لكونها
[illegible] ولفظا ما موصولة بمعنى الذي يدل عليه من شيء لان
من شيء للبيان لا بد للمبين غنمتم صلتها بحذف العائد لانه مفعول
يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي
اهذا الذي بعثه الله ومن شيء بيان لما سبق والمعنى ان
الذي غنمتموه حال كونه من شيء يعني من مال يعني ان المال الذي
اخذتموه من ايدي الكفار فان لله خمسه الفاء جواب الشرط
ان حرف من تلك الحروف فقيمنا لله جار ومجرور وخبر مقدم لما

ودخلا
مفعوله
مفتوحة

سيئا في خمسه منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع
اسمها وخبرها في تأويل المفرد خبر لان وهي مع اسمها وخبرها
في محل النصب قائمة مقام مفعولي علمت يعني فاعطوا ابتغاء وجه
الله خمس ما غنمتموه لمصارفه المذكورة ومما يدل على عدم منع
لكن عن دخول الفاء على الخبر قول الشاعر فوالله الفاء لترتيب
هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة والعداوة وتعقيبه والواو
للقسم ما نافية فارقتكم فعل وفاعل ومفعول قاليا منصوب على
الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما في قوله تعالى اني
لعملكم من القالين اي من المبغضين ولكم متعلق به ولكن ما يقضي
فسوف يكون ولكن حرف من تلك الحروف ايضا ما موصولة او
موصوفة ويقضي فعل مبني للمفعول صلته او صفته اسم لكن الفاء
جواب الشرط سوف هنا لتحقيق معنى الوقوع والثبوت ويكون
تامة في محل الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذي او شيئا يقدر
عند الله فيقع لا محالة وقد يحذف المبتداء لا نسيا لانه ذكر في
الكلام فلا يحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المص لقيام
قرينة لفظية كقولك انا راكب البعير وطلحة اي والبعير طلحة
حذف لقرينة لفظية وهي المضاف اليه او عقلية كالمثال المذكور في
المتن جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اي حذف المبتدأ
اذا قطع النعت بالرفع اي كان الخبر في الاصل نعتا لشيء ثم عزل
عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتداء محذوف نحو الحمد لله اهل
الحمد ومررت بزيد المسكين بالرفع ورايت زيدا الفقير ...

الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك اي هو اهل الحمد ولم
يذكره لقلته لا لعدمه كما زعم البعض وعلله بكون المبتداء ركنا
وهو ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوبا لحذف الا يرى ان الخبر
ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل يجب
حذفه اصلا لانه ركن قوي اصيل في الكلام نحو الحمد لله اهل الحمد
في تقدير اهل الحمد هو اي الله تعالى على تقدير حذف الخبر اي
هو اهل الحمد وكذا غيره وانما وجب حذفه عند وجود الشرط
المذكور وهو القطع ليعلم معنى المفعول انه اي الخبر كان في الاصل صفة
لشيء مرفوع او ضده فقطع عن النعت وجعل مرفوعا لقصد
المدح اي لقصد مدح الموصوف او الذم اي لقصد ذمه او غير ذلك
اي غير المدح والذم كالترحم فلو ظهر المبتداء ولم يحذف وجوبا
سواء حذف جوازا او يحذف لم يتبين ذلك اي لم يظهر قصد
المدح وضده وغيره لان الصفة غالبا اما للتخصيص او التوضيح
وان جيئت للمدح والذم الا ان المبتداء اذا لم يحذف ولم يقطع
النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح او غيره بناء على كونه
مقتضى الظاهر ويجب حذفه اي حذف المبتداء ايضا اي كما يجب
حذفه اذا قطع النعت بالرفع عند من قال في نعم الرجل زيد
ان تقديره اي تقدير هذا الكلام نعم الرجل هو زيد يعني عند من
قال ان مخصوص افعال المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتداء
محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقد سئل
وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتداء اي هو زيد واما عند

من قال هو مرفوع على انه مبتداء والجملة الفعلية قبله خبره
قدمت عليه لتشويق السامع للمبتداء لانه لما قيل نعم الرجل تشوق
السامع الى ما يذكر بعده وهو الممدوح المخصوص فليس من
حذف المبتداء في شيء وقيل يتعين ههنا كون المخصوص مبتداء
وما قبله خبره كقول المستهل في القاموس استهل الصبي
رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض ثم
استعير للمبصر الهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي الاستهلال
ماه زيدن وبانك زدن كلاهما مستقيم اى المبتداء المحذوف
جوازا بقرينة الحال لان الكاف ان كان حرف جر لا بد له من متعلق
ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء تقدر فعلا او اسم وان كان اسما
بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر مثالا للمقام
مثل المبتداء المحذوف في مقول المستهل بحذف المضاف اليه
وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول المبصر بكسر الراء
من ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقرينة رؤية الهلال
الرافع صوته لفرط سروره بالرؤية المختصة له عند ابصاره
مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار المبصر الهلال والى
المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع والاول
اولى الهلال والله اى هذا الهلال والله الا ان المبتداء حذف جوازا
بالقرينة الحالية لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار
الى مطلع الهلال تمنى سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه
الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم يفهمون

ما يعنى فكان الحذف هو الافصح لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير
الى الهلال وفي الحاشية يقال الى ثلث ليال الهلال وبعده القمر كذا
قيل في القاموس الهلال غرة القمر في ليلتين الى ثلث او سبع او لليلتين
من اخر الشهر ست وعشرين او سبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار
الى المراد بالمستهل وهذا القول اى قول المستهل الهلال والله ليس من
باب حذف الخبر حال كونه كائنا بتقدير الهلال هذا فيكون الهلال
مبتداء والاسم الاشارة بعده خبره لان مقصود المستهل او مقصود
من راى الهلال واراد علامة المستهلين الغير المبصرين تعيين الشيء
بالاشارة بان يقول هذا الى شيء مخصوص ابصره هو والحكم اى يحكم
عليه اى على ما عينه بالاشارة بالهلالية لا تعيين شيء بالهلالية والحكم
عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه
عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شيء منها عليه الهلالية
الهلال فيميز فيقول الهلال هذا ليتوجه اليه اى الى ما عينه بالاشارة وحكم
عليه بالهلالية اى الجماعة الناظرون الغير المبصرون اياه ويروه
كما يراه ويكونون اسوة في الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة
مبتداء والهلال خبرا واتى بالقسم مع انه ليس له دخل في حذف الخبر
جريا على عادة المستهلين غالبا فيكون القسم خارجا مخرج العادة
ويحتمل ان يكون هذا الرائي مخصوصا لرؤيته مما ينكر لان امتيازه بها بينهم
مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان الانكار فاكده بالقسم لئلا
ينكر عليه ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف اذ الغالب فيما هو في اخر
الكلام الوقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فيكون مفعولا به محذوفا

عامله الناصب له بقرينة حالية يعني ابصرت الهلال فلا يكون مما نحن
فيه او مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا
لما نحن فيه واختيار لفظ القسم على غيره جريا على عادتهم ولئلا ينكر
عليه وقد يحذف الخبر جوازا ايضا لكن بشرط ان يكون المبتداء
لقيام قرينة ولا يحذف المبتداء ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا
اي حذفا جائزا لقيام قرينة لانه لا يحذف نسيا لكونه ركنا من
غير اقامة شيء مقامه لانه لو اقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه
واجبا لا جائزا كما سيجيء ومثل الخبر المحذوف جوازا الكائن والواقع
في قولك خرجت فاذا السبع يعني واقع بعد اذا المفاجاة اذ كان
الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان
اذا تدل على وجود الشيء بغتة فتغني عن ذكر الخبر الذي هو مجرد
الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية
لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما قام مقامه
فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب حيث قال
ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك خرجت فاذا السبع اي
واقف هكذا يعني خرجت فاذا السبع واقف واما هذا القول
على مذهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان
خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان
خبر مقدم عن السبع اي مكان خروجي السبع وما ذهب اليه لا يطرد
في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك مكان خروجي السبع بالباب
في تأويل المصدر فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو

مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتداء والخبر اذا
المفاجاة لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل
فالمعنى خرجت فوقت خروجي وجود السبع فالمذهب الصحيح ان
التقدير فوقت خروجي السبع واقف فح يكون اذا ظرف زمان
للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرح بالخبر بقوله فاذا
السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر
مراده انها فاء السببية التي المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة
السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازني هي زائدة و
هذا ليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقيل هي للعطف حملا على المعنى
اي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب على تقدير ان يكون اذا ظرف
زمان متعلق للخبر المحذوف لقيام قرينة جوازا غير ساد مسده
اي كان متعلقا بحيث يفيد فائدة ويغني عنه لان التقديم لفظا
لا يقوم مقام المؤخر وان كان متعلقا به ولان الظرف لا يفيد
معنى الوقوف وغيره ولا يغني عنه تأمل اي ففي خروجي السبع
واقف فالتقدير فالسبع واقف في وقت خروجي ثم لكن لكون
الخروج سببا المفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون
مقدما على المسبب وقد يحذف الخبر ايضا لقيام قرينة وجوبا
اي حذفا واجبا فيما التزم مبني للمفعول يقال التزمت الشيء وهو
التزمه قبلت ملازمته اي في تركيب الذي هنا اي في هذا التركيب
وهو من قبيل اكرمته وتقديره منه اقيس من تقديره فيه فمفعول الموصول
محذوف وجعل ما موصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة او

مصدرية تأمل في موضعه اي في موضع الخبر المحذوف وجوبا
غيره نائب لقوله التزم اي غير الخبر فالجحود وان وجدان الى
الخبر يعني فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة
على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظا ساد مسد
ذلك الخبر وذلك اي حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه
غيره كائن في اربعة ابواب على ما ذكره المص بالامثلة يعني
اكتفى في كل منها بالمثال كما اكتفى في وقوع النكرة المخصصة مبتدأ
اولها اي اول تلك الابواب الاربعة المبتداء الذي وقع بعد كلمة
لولا الامتناعية مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود
ههنا لوقع ما وقع وكان في قوله لكان تامة بمعنى وقع كذا
فاعله وزيد مبتداء ولا يجوز ان يكون جواب لولا لكونه جملة
حالية عن العائد الى المبتداء ولا بد منه في الاغلب كما في قوله لولا
على لهلك عمر رضي الله لان لولا موضوعة لامتناع الشئ وهو جوابها
لوجود غيره وهو المبتداء الواقع بعدها كما ان وجود على رضي الله
في المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رضي الله يعني لامتناعه و
حاصله ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول
مضمون الاولى فتدل كلمة لولا وضعا على الوجود بحيث تكون قرينة
وقد التزم في موضع الخبر غيره وهو جواب لولا فيجب حذفه اي
حذف الخبر لحصول شرطي الحذف وجوبا احدهما القرينة الدالة
على الخبر المعينة وهي لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع الشئ
لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتداء الذي بعدها موجود

لاقائم

لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد
مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح لقيام قرينة دالة
على الخبر المحذوف وهي لولا والتزام قائم مقامه اي الخبر لبيان
شرطي الحذف وجوبا هذا اي حذف الخبر المبتداء الذي بعد
لولا لوجود شرط الحذف كائن اذا كان الخبر عاما لدلالة لولا
عليه كالوجود والحصول وغيرهما واما اذا كان الخبر اي خبر
المبتداء الواقع بعد لولا خاصا فلا يجب حذفه سواء حذف جوازا
او لم يحذف اصلا كما في قوله اي قول الشافعي ولولا الشعر بالعلماء
يزري اي تأليفه او الاشتغال به وكثرة الممارسة به والمراد
بالشعر ههنا ما فيه ذم او مدح او غير ذلك مما يستلزم ذم
صاحبه والدخول في قوله تعالى والشعراء يتبعهم الغاوون وقوله
بالعلماء متعلق بيزري والمراد منهم الذي قال الله تعالى في حقهم
انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثة الانبياء وقال
خير البشر علماء امتي كانبياء بني اسرائيل فقدم للحصر لان الازراء
انما يلحقهم من ازراء يزري خبره واجيب بان يزري حال من
الضمير من الخبر المحذوف وليس بخبر اي ولولا الشعر كائن حال كونه
يزري بالعلماء لان يزري وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر
لئلا ينخرم القاعدة لكنت اليوم اشعر من لبيد اي لكنت في زماني
غالبا في تأليفه واشتغالي به على ذلك الشاعر لكن الازراء
منعني منه هذا اي ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر
انما على مذهب البصريين كما عرفته مفصلا وقال الكسائي

الاسم بعدها ليس بمبتداء بل مرفوع على انه فاعل لفعل مقدر اي محذوف
وجوبا كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وذلك انها في الاصل لو وهي
من لوازم الافعال دخلت على لا فصار لولا وهي ايضا تكون من لوازمها
كما في قولك لولم تشتمني لاكرمتك ورد بان حذف الفعل لا يكون
واجبا من غير مفسر لا في الحال ولا في المآل لولا وجد زيد فحذف
الفعل وجوبا لدلالة الفعل عليه فبقي لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل
محذوف وجوبا قال الفراء كلمة لولا هي الرافعة للاسم الذي وقع
بعدها يعني ان رفع ذلك الاسم مخصوصا بها لا تجاوز الى غيرها من كون
العامل فيه الابتدائية او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل
المختصة في العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيره ولا يخفى عليك
انه لابد من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسندا
ولا مسندا اليه والاسم الذي بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون
المسند اليه معمولا لعامل لفظي هو لولا دون الخبر لانه معمول لعامل
معنوي وقد سبق ان العامل في المسند والمسند اليه هو العامل المعنوي
لا غير وثانيها اي ثاني الابواب الاربعة كل مبتداء كان في الاصل مصدرا
صورة مثل ضربي او بتاويله اي او كان مؤولا بالمصدر مثل ان ضربت
فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول به منسوبا صفة لقوله بتاويل
ايضا الى الفاعل وحده بان يضاف اليه او المفعول وحده بان يضاف
اليه او كليهما اي الى الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب
الثاني او بالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة
الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكونه المصدر مبتداء و بعده

اي الفاعل

اي بعد

اي بعد المنسوب اليه حال مفردة او جملة ويجب في هذه الحال الواو
واذا كانت جملة اسمية او كان المبتداء في الاصل اسم التفضيل مضافا
الى ذلك المصدر صورة او مؤولا منسوبا الى احدهما او كليهما وذلك
مثل ذهابي راجلا مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى
الفاعل فقط وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به لانه يحتمل
ان يكون فاعلا فح يكون المثال مكررا فقيده لدفع هذا الايهام مثال لما
كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط مثل ضربي
زيدا قائما حال عن المفعول او عن الفاعل او قائمين حال عنهما
مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال ما كان المفعول
به مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل ضرب عمرو زيد قائما او قائمين
وان ذهب راجلا وان ضرب زيد قائما وان ضربت زيدا قائما او
قائمين هذه امثلة ما يكون في تاويل المصدر واكثر شربي السويق
ملتوتا اي مخلوطا من لت اذا اختلط واخطب ما يكون الامير
قائما فذهب النحاة البصريون الى ان تقديره اي تقدير كل واحد
من هذه الامثلة ذهابي حاصل اذا كنت قائما وضربت زيد حاصل
اذا كان قائما وضربي زيدا حاصل اذا كان قائما هذا التقدير اذا
كان قائما حالا عن زيد واما اذا كان حالا عن ضمير المتكلم فالتقدير
ضربي زيدا حاصل اذ كنت قائما وتقدير ضربي زيدا قائمين ضربي زيدا
حاصل اذ كنا قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة فحذف
المتعلق وهو حاصل وجوبا كما يحذف متعلقات الظروف الا ان
متعلقات الظروف يحذف جوازا وههنا وجوبا لسد الحال مسده

فاعل مفعول

نحو زيد عندك تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق
لدلالة الظرف عليه فاقيم مقامه فبقي بعد حذف المتعلق قوله اذا كان
قائما كما بقي عندك بعد حذف متعلقه ثم حذف اذا مع شرط العامل
في الحال اذ اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط الا انه سمي مدخولها
شرطا الرائحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما في
قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا وفي قوله تعالى واذا ما غضبوا هم
يغفرون ومثله كثير يعني حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل
هو عليه العامل في الحال لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
وهو الضمير المستكن في ذلك الفعل واقيم الحال منصوبا مقام الظرف
القائم مقام الخبر وهو المتعلق لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى
جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب ومعنى قولك اتيتك
والجيش قادم اتيتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة اقيمت
الحال مقامه فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر لان
القائم مقام القائم مقام الشيء يكون قائما مقام ذلك الشيء بالواسطة
فيكون الحال قائما مقام الخبر لا بالاصالة بل بالواسطة ملا قلنا قال الرضي
الشارح لهذا الكتاب هذا اي تقدير البصريين وهو ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما قيل فيه ردّ اي في هذا التقدير تكلفات كثيرة من حذف
بيان للتكلفات الكثيرة اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت حذف
اذا مع جملتها المضاف اليها في غير هذا المكان لان حذف اداة الشرط
مع جملتها غير جائز من غير اقامة شيء مقامه كالاشياء الستة و
ههنا ليس كذلك ومن العدول عن معنى كان الناقصة وهذا المعنى ظاهر

اصل

اصل في الافعال الناقصة وما يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا
الى معنى التامة وهو قليل نادر ولذا جنح الى القرينة ومن اقام الحال مقام
الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ما
هو متكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلثة لان ما
تكرر ثلث يكون كثيرة وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة لو عد
حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما لثلا يتوهم كون تكلفات
تثنية فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل
لان مثل هذا المنصوب بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة بحيث لم
يسمع تعريفه مع كثرته فلو كان لجاز تعريفه في شيء ولسمع مع طول
الاستقراء فعلم من هذا ان كان تامة وقائما حال لان التنكير شرط
في الحال على ما سيأتي والذي يظهر لي هذا ايضا من كلام الرضي لي
قوله وقال الكوفيون تقديره اسم اي تقدير البصريين مثل هذا المثال
نحو ضربي زيدا بلا بسه من حيث وقوع الضرب عليه اذا كان قائما
اذا اردت بناء الخطاب الحال عن المفعول وضربي زيدا بلا بسي
من حيث كوني صادرا مني حال كوني قائما اذا كان الحال حالا عن
الفاعل وضربي زيدا بلا بسنا قائمين اذا كان الحال حالا عن الفاعل
والمفعول كليهما جميعا اولى خبر ان وان مع اسمها وخبرها في محل
الرفع لانها خبر المبتداء وهو الموصول الذي صلته جملة يظهر لي ولم
يدخل الفاء لانه جائز لا واجب لما سبق يعني التوجيه الذي يظهر لي
مما ذكراه اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات

ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال في المثالين الضمير الغائب
في الاولى والمتكلم في الثاني لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه
حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يبسط
الرزق لمن يشاء اي لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا فبقي
بعد الحذف ضربي زيدا ملابسا قائما ويجوز الحذف الحال مع قيام
القرينة الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز
حذفه لانه ح يكون عمدة في الكلام ومحتاجا اليه نقول عند حذفه
الذي ضربت قائما زيد اذا جعلت قائما حالا عن ضمير الموصول
بقرينة كون الجملة صلة له اذ لا بد فيها من عائد اي الذي ضربته
قائما زيد ثم حذف الفعل الذي هو ملابس مع فاعله بقرينة الملزوم
الذي هو ضربي لان الضرب يلزمه الملابسة الذي هو خبر المبتداء
يعني الفعل الذي هو ملابس مع فاعله المستكن فيه في محل الرفع لانه
خبر المبتداء وهو العامل في الحال لما سبق ان العامل في الحال
هو العامل في ذي الحال لا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا او وجوبا
بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا وقام الحال بعد حذف ذي
الحال وعامله مقامه لان المعمول كثيرا ما يقوم مقام عامله بعد
حذفه مثل فضرب الرقاب كما تقول راشدا مهديا بحذف العامل
في ذي الحال المحذوف بقرينة الحالية اي سر امرا مرشدا ويسير مثل
باع ببيع بع راشدا مهديا وكون مهديا حالا بعد حال او صفة
لراشد يجيء تحقيقه في بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا
فعلى هذا اي على كون التقدير هكذا او كون المحذوف ثابت في هذا

التقدير قياسية يكون اي البصريون مستريحين اي متخلصين
من تلك التكلفات البعيدة التي ذكرت في تقدير البصريين لان
كل واحد منها غير قياسي فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف
فيه شيء الا بالقياس وقال الكوفيون تقديره اي المثال المذكور
ضربي زيدا قائما حاصل يعني ذهبوا الى ان الحال حال من معمول
المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتداء وخبر
المبتداء مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح بجعل قائما اي
اي الحال من متعلقات المبتداء لا من متعلقات الخبر والباء
في قوله بجعل متعلق بقال واجابهم الشارح عن طرف البصريين
بقوله ويلزمهم اي الكوفيين حذف الخبر وجوبا من غير سد
شيء مسده يعني من غير اقامة شيء مقامه لان الحال مقدم على
الخبر المحذوف فلا يصح لان يقوم مقامه لان المتقدم لا يقدر ان يقوم
مقام المتأخر عنه وتقييد المبتداء عطف على حذف الخبر المقصود
عمومه نائبه يعني يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد المبتداء
بالحال لان الحال قيد لفاعله وعامله المبتداء والمقصود منه العموم
والقيد ينافيه بدليل الاستعمال متعلق بالمقصود لان الجنس
المعرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه دفعا
للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومه لانه اذا
استعمل الجنس ولم يكن قرينة خصوص للاستغراق نحو النوم
ينقض الوضوء لكونه مستغرقا جاز استثناء بعض النوم منه
والتراب يابس والماء بارد فالمصدر كل ضرب واقع مبني على زيد

في حال القيام حاصل وهو غير مراد وذهب الاخفش الى ان الخبر
الذي سدت الحال محله اي الخبر الذي نائب الحال منابه وقامت
مقامه مصدر مضاف الى صاحب الحال من الفاعل او المفعول فيكون
الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المعمول اي ضربي زيدا
ضربه قائما هذا اذا كان الحال حالا عن المفعول واما اذا كان الحال
حالا عن الفاعل فتقديره ضربي زيدا ضربي قائما او ضربي زيدا قائما
فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معمول الحال مقامه واجيب عنه
بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو ممتنع عندهم
لان المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزء منه والجزء بدون
الكل لا يحذف كالموصول مع الصلة وذهب بعضهم وهو ابن درستويه
واشار بالبعض الى ضعف ما قاله الى ان هذا المبتداء لا خبر له
لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء لكونه
اي المصدر ههنا بمعنى الفعل وكما لا يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج
ما في معناه اليه اذ المعنى اي معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا
الا حال كونه او حال كوني قائما واجيب بان هذا القول ايضا غير
مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان
بمنزلة اضرب قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام
بدونها ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل
بالحال لم يجز ان يكون بمعنى الفعل وثالثها اي ثالث الابواب
الاربعة كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة او [illegible]
او ما يفيد معناها وعطف عليه اي على ذلك الخبر شيء يصح ان

يكون

يكون مصحوبا بالخبر بالواو التي بمعنى مع وذلك اي مثال القسم
الثالث مثل كل رجل وضيعته بالرفع عطف على الخبر المحذوف و
الضيعة في اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت بها
لانك اذا نعمت بها صنعت واذا اغفلتها ضاعت وكانهم شبهوا ضيعة
الرجل بالارض المغلة التي لا يغني اي كل رجل مقرون مع ضيعته اي هو
مقرون بضيعته وضيعته مقرونة كما تقول زيد قائم وعمرو وهذا
الخبر واجب حذفه لحصول الامرين الدالة على خصوصية الخبر لان
الواو من معنى المقيد فيكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف
في موضع الخبر هكذا اعلله الشارح بقوله لان الواو تدل على الخبر الذي
هو مقرون لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه واقيم المعطوف
الذي هو قوله وضيعته باعتبار معناها الاصلي في موضعه اي في موضع
الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا على المبتداء وكان من
توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه
ورابعها اي رابع الابواب الاربعة كل مبتداء في الجملة القسمية متعين
للقسم يعني يكون ذلك المبتداء مقسما به اي ما يقسم به يعني يكون
من الالفاظ التي تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك وخبره اي خبر
ذلك المبتداء القسم وذلك اي مثاله مثل لعمرك وهو من الالفاظ
التي يقسم بها مثل لفظة الله لافعلن كذا اللام جواب القسم لانه
يجاب باللام مثل تالله لاكيدن اصنامكم اي لعمرك وبقاؤك
وذلك مبتداء يسمى خبره اي ما اقسم به ليصح الحمل لانه لا يصح حمل القسم
على المبتداء ولا يقال لعمرك ولا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولان تعينه للقسم دال على
تعين الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعين
المحذوف وجواب القسم وهو قوله لافعلن كذا قائم مقام الخبر
لان المتاخر تقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة
والتزام ما يقوم مقامه يجب حذفه والعمر بالفتح والضم كلاهما بمعنى واحد
وهو البقاء ولا يستعمل مع اللام في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال
سواء الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف اي لانه التخفيف لكثرة
استعماله وما كثر استعماله يستحق التخفيف ولا شك ان الفتح اخف
ولما فرغ من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله معنوي شرع في بيان
ما هو ملحق به وعامله لفظي فقال **خبر ان واخواتها** وانما الحق بالفاعل
لكونه جزءا ثانيا في الجملة اي من المرفوعات نبه على ان ذكر خبر ان
ليس لقصد من الخبر المبتدا بل ذكره لبيان انه من المرفوعات ولم يرد
ان خبر ان مبتدا حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة
لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه ولم يقل خبر ان كما قال ومنها المبتدا
والخبر قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح
خبر ان واخواتها اي اشباهها وليس هذا وضعا نحويا بل هو
استعمال اللغة قال الله تعالى كلما دخلت لعنت اختها من الحروف
الخمسة الباقية وهي اي تلك الحروف مبتداء ان وكان ولكن وليت و
لعل ولكن المجموع من حيث المجموع خبر وربط بعد الحكم قد سبق
تحقيقه وهو اي خبر ان مرفوع بهذه الحروف اي كل واحد من هذه
الحروف المسقة لا بالابتداء كما هو مذهب الكوفيين لان الخبر

عندهم

عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبرا المبتدا لا بالحروف لان
الحروف لضعفها في العمل لا تقدر ان تعمل في اسمين على مذهب الاصح و
هو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضائها للخبرين على السواء
فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدي
وقال في المفصل وارتفاعه عند اصحابنا بالحرف لانه اشبه الفعل في
لزومه الاسماء والماضي منه في بنائه على الفتح والمتعدي منه فالحق منصوبه
مرفوعه بالمفعول والفاعل ونزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا
اخوك انتهى لانها لما شابهت هذه الحروف الفعل في لزومها الاسماء
والمتعدي في احتياجها الى الاسمين لما سيجيء في بحث الحروف عملت رفعا
ونصبا يعني نصب الاسم ورفع الخبر مثلا كالفعل المتعدي يعمل نصب
المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل في
الفعل تقديم الرفع كما سبق تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل
يعني لكون الاصل في الفعل كان عملها ايضا فرعا **هو** ضمير الفصل لان
الخبر اذا كان معرفا باللام يؤتى بالضمير الفصل مثل زيد هو القائم ولا
يكون له حظ من الاعراب وقيل مبتدا ثان اي خبر ان واخواتها
المسند خبر للاول والثاني وهو مع خبره خبر للاول الى شيء اخر
ولم يقل الى اسم ان ليدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه فان المسند اليه
الفعل قصدا المعنى كرهت كرهت ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها حال اي حين كون الكراهة بهذه الحيثية فيكون مفعولا مطلقا
مؤكدا للفعل وثانيهما اي ثاني الاعتبارين كونها بحيث اي ان يكون
الكراهة بمكان وقع عليها فعل الكراهة المسند الى الفاعل فيكون

الكراهة مفعولا به لانها ما وقع عليه فعل الفاعل فاذا كررت الكراهة
بعد الفعل المسند الى فاعلها باعتبار الاول اى باعتبار ان تكون
قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها اسند الى ذلك الفاعل بمعنى
باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل الفعل العامل
فيها فهى اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار مفعول مطلق لصدق تعريفه
عليها مثل كرهت كراهة واذا كررت الكراهة بعده اى بعد
الفعل بالاعتبار الثانى اى باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة
يعنى باعتبار ان يكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه و
الصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة كما فى قولك كرهت كراهتى
يعنى كرهت واستقبحت الامر المكروه الصادر عنى فهو اى الكراهة
ح مفعول به لانها يكون مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم
استقبح الامر المكروه الصادر عنه واوقع فعل الفاعل عليه
لا مفعول مطلق لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء
ولذا قال الشارح اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء
بهذا الاعتبار اى بالاعتبار الثانى حتى تكون مفعولا مطلقا لانه اذا
لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف بل هو اى الفعل المذكور واقع عليه
اى على الكراهة ملابس به وقوع الفعل المتعدى على المفعول به فى قولك
ضربت زيدا وملابسه به فى قولك علمت زيدا ونصرته فخرج قوله
كرهت كراهتى بهذا الاعتبار اى بالاعتبار الثانى عن الحد اى
عن حد المفعول المطلق واما باعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول
المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى مفعول به

وبين

تأكيد

وبين ما هو المراد ليس الا القرينة وانطبق الحد عن المحدود وجا
معا لا فراده ومانعا عن دخول غيره فيه لما فرغ من تعريف المفعول
المطلق شرع فى تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال ويكون المفعول
المطلق للتأكيد اى لتأكيد المصدر الذى هو مضمون الجملة وهو
الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون
وانما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا
ولما ذكر بعده ضربا فكانه قيل احدثت ضربا ضربا ان لم يكن فى
مفهومه اى فى معنى المفعول المطلق زيادة على ما يفهم من الفعل بل
يتحد مفهومهما لان المؤكد يجب ان يكون غير المؤكد كما قررناه و
يكون للنوع ان دل المفهوم المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا
زيادة عليه على بعض انواعه اى انواع الفعل العامل فيه والعدد
ان دل المفهوم المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا على عدده اى
عدد الفعل على ما يفهم من الفعل مثل جلست جلوسا فان جلوسا
دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس فيكون المصرح وهو
الجلوس الذى تأكيد للضمن وهو الجلوس المفهوم من جلست
مثال التأكيد كما قلنا و جلست جلسة كائنة بكسر الجيم مثال
للنوع فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوع
لان الجلوس المذكور الى التربع والتورك وغيرهما و جلست جلسة
كائنة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة وفيه
نشر على ترتيب اللف فالاول اى الذى يعنى المعنى المطلق الذى للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع بينيات للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى

الافراد في كل الاحوال لانه دال على الماهية والحقيقة المعراة اسم
مفعول من باب التفعيل اى الخالية عن الدلالة على التعدد لان
الماهية من حيث هي هي شيء واحد ولا شيئان حتى يجوز فيه التثنية
والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع ومع هذا
اذا ثني او جمع يكون في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون
للتاكيد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد لان التثنية
تستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليها فلا يقال
في الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة جلست جلوسين
بصيغة التثنية او جلست جلوسات بصيغة الجمع المؤنث
السالم في كل وقت الا اذا قصد به اى وقت قصدك النوع او
العدد بالمفعول المطلق لا التاكيد لانه اذا قصد النوع
الواحد او العدد الواحد افرد واذا قصد به الجمعية جمع لان
المفرد لا يدل على المثنى والمجموع ولانه خرج من كونه دالا على
الماهية بخلاف اخويه الذين هما احدهما للنوع والاخر للعدد
فانه يجوز تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنينية وجمعه اذا
قصد الجمعية نحو جلست جلستين مثنى او جلست جلسات
جمعا بكسر الجيم للنوع في المثنى والمجموع وبفتحها للعدد فيهما
ولما كان الاصل في المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل
فيه في اللفظ والمعنى جميعا وما يوافق في المعنى فقط قليلا لمخالفة
الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اى يكون المفعول المطلق مغايرا للفظ

او التثنية

فعلا

فعلا العامل فيه لكن على قلة لان الاصل فيه ان يكون موافقا
له في اللفظ ايضا وهذا لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون
باللفظ لان هذا التاكيد لفظي وهو لا يكون بغير لفظه اما ان يكون
مغايرا للفظ فعله بحسب المادة اى الحروف الاصلية التي تركب
منها مثل قعدت جلوسا وجلست قعودا فان المادة مغايرة
في الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر وبابهما ايضا مغاير لان
القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب ولكن الشارح
لم ينظر اليها واورد اليهما مثالا لان الزيادة لا يصح وقيل
هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع
والجلوس بما بعد القيام انتهى والمصنف يفرق بينهما بل نظر الى
الاستعمال لان احدهما يستعمل في مقام الاخر واورد هما مثالا
ومع هذا المناقشة في المثال ليس من داب المحصلين فكيف
من الفاضلين واما ان يكون مغايرا له بحسب البناء نحو
انبت الله نباتا لان الاول من باب الافعال والثاني من باب
دخل مع انهما موافقان في الحروف الاصلية وسيبويه
يشترط الموافقة في المادة ولا يجوز المغايرة فيها ويقدر له
عاملا من بابه فيما يخالف الباب والمادة اى قعدت وجلست
جلوسا وانبت الله فنبت ما انبت الله نباتا عطف ههنا بالفاء
وثمة بالواو لان الجلوس والقعود متحدان في المعنى فناسب ان يعطف
بالواو المفيدة للمعية والنبات لازم للانبات واللازم يترتب عقيب
ما يستلزمه فناسب ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب

كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج ولما كان الاصل في
العامل في المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام
وحذفه مخالف للاصل اراد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق بتنبيه الحاق اللام في قوله
الفعل للعهد الخارجي لقيام قرينة اي وقت قيام وعلامة تدل على
الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم يكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف
جوازا اي حذفا جائزا يعني كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز
اظهاره ايضا كقولك لمن قدم من باب علم من سفره دعاء له خير
مقدم اي قدمت بالخطاب قدوما خير مقدم فحذفت قدمت
بالقرينة الحالية وقدوما ايضا للاختصار فبقي خير مقدم والمقدم
مصدر ميمي كالقدوم بالفارسية خوش آمدي فخير اسم تفضيل مخفف
اخير على ما سيأتي ومصدريته اي كونه مصدرا ومفعولا مطلقا باعتبار
الموصوف لكون الصفة عين الموصوف اذا كان قائما به او المضاف
اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه لكون المضاف اليه منتهيا له
يعني من التنكير والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر
عليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم الموصوف على الصفة واما من
قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فالعلاقة جزئية فيهما
لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة
مع الموصوف ووجوبا عطف على جوازا يعني وقد يحذف الناصب
له ايضا لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا
فيه اشارة الى ان نصبه الاسم على الوصفية للحذف المقدر اي حذفا

واجبا

هو سماعي

واجبا سماعا موقوفا على السماع من العرب لانه لا قاعدة له اي
للحذف الفعل الناصب له وجوبا يعرف الحذف بها اذا وجدت تلك
القاعدة والحذف السماعي ثلثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير
دعاء فمثال الاول نحو سقيا اي سقاك الله سقيا اي احسنك الله
احسانا ورعيا اي رعاك الله رعيا اي حماك الله حماية ومثال
الثاني خيبة اي خاب فلان خيبة مأخوذ من خاب الرجل خيبة من حد
يخيب مثل باع يبيع اذا لم ينل اي لم يصل مراده قال نال ينيل نيلا
مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول لما طلبه بالفارسية زيان كرده شود
وجدعا اي جدع مبني للمفعول جدعا والجدع بالجيم والدال والعين
المهملتين قطع احد الاعضاء الاربعة الانف والاذن والشفة واليد
او قطع الاثنين منها او الثلثة كلها ولذا عطف بالواو دون او
والمقصود دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال كلما زاد القطع زاد القبح
واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال ان في الرعي
كلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة ومثال الثالث حمدا اي شكرت
من باب علم حمدا بالفارسية ستايش كردم وشكرا اي شكرت من
باب دخل شكرا بالفارسية سپاس كردم بمقابلة نعمة وعجبا اي
عجبت من باب علم عجبا على وزن غلب فانه اي الشان لم يوجد في كلامهم
اي في كلام العرب استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر ولا
قاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم يوجد في كلام من يعتمد عليه
في نثر ونظم اي لا يقال سقى سقيا ولا رعى رعيا ولا غيرهما وهذا

اى عدم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرها حين
الاستعمال معنى وجوب الحذف اى حذف الفعل الناصب له سماعا
قيل اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا
تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به حكم به عليه اى على هذا
التعليل بانهم قالوا حمدت الله حمدا وعجبته عجبا وشكرته شكرا
واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد
الاستعمال فاجاب بعضهم بان ذلك اى هذا الاستعمال ليس من كلام
الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم بل من كلام لا يعتمد عليه والمولدين وبعضهم
بان وجوب الحذف انما هو فيما اى فى المفعول المطلق الذى استعمل
باللام لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه
بحذف عامله وجوبا واما ما لم يستعمل به فلم يكن هذه المرتبة جوازا وجاز
ذكره ايضا نحو حمدا او حمدت حمدا نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له و
سقيا له ورعيا له وخيبة له وجدعا له وقد يحذف فيه اشارة الى ان
قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف عليه الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا فيه اشارة الى ان قياسا
صفة بعد صفة لقوله حذفا واجبا قياسا او القياسى ما يعلم مبنى للمفعول
او يوضع له ضابط كلى منطبق على جميع جزئياته كقولك فى تعريف الانسان
الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان بحذف الفعل الناصب
مقدرا مع وجود الضابط الكلى وجوبا اى وجوبا كما اورد المصنف
فى الصور المذكورة ههنا فى مواضع لزوما نبه بصيغة الكسرة على انه لا يحصر

حذف

حذف الواجب

حذف الواجب فيما ذكره من المواضع الستة متعددة وصفتها
اشارة الى ان المواضع جمع منها خبر مقدم او مبتداء بناء على البعض
اى بعضها اى من هذه المواضع اى المواضع التى وجب حذف ناصب
للمفعول المطلق فيها قياسا موضع ما وقع قدر المضاف ليصح الحمل بقوله
منها اى بقوله ما وقع اى مفعول مطلق اشارة الى ان ما موصوفة
وهو المناسب فى القواعد والقياسيات وقع مثبتا اسم مفعول من
الثبت اى لو يدا ثباته فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قبيل قوله عليه السلام
من قتل قتيلا لا نفيه فانه اى الشان لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا
لا يجب حذفه اى حذف فعل الناصب له لان النفى يقتضى منفيا
والمذكور وهو السير يصلح ان يكون منفيا ولان حرف النفى يكون
عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما قال
الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازا
نحو ما زيد يسير سيرا بعد نفى متعلق بقوله وقع داخلا اشار بهذا الى
ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره فى قوله
او معنى نفى وهذا المعنى هو الاولى لان القيد المذكور ثانيا يكون
بيانا للقيد المقدر سابقا اذا كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك
تامل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيل والقال على اسم وليس الدخول
على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا ما كان زيد الا سيرا وما
وجدتك الا سيرا البريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم
مبتداء او معمولا للعامل اللفظى كما نقلنا مثاله من الرضى او وقع

مثبتا بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
اى عن ذلك الاسم وانما قال على الاسم لانه اى الشان لو دخل حرف
النفى على فعل نحو ما سرت بالخطاب او المتكلم الا سيرا او معنى النفى
عليه نحو انما سرت باحدهما سيرا لا يكون ذلك المثال منه اى من
الحذف الفعل الناصب لشئ لا جوازا ولا وجوبا لان الفعل المذكور
ينصب ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل وانما وصف
المصدر الاسم الذى يدخل عليه النفى ومعناه بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لان الشان لو كان المفعول المطلق خبرا عنه لصحة الحمل عليه نحو
ما سيرى الا سير شديد كثير وههنا يجوز ان يكون سيرى مبتداء وسير
شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمشتق
وهو يؤيد خبرية لكان المفعول المطلق مرفوعا على الخبرية لا منصوبا
على انه مفعول مطلق بناء على ان فعل العامل فيه محذوف وجوبا
او جوازا او وقع عطف على قوله اى ومنها مفعول مطلق وقع المفعول
المطلق مكررا اى وقع المفعول المطلق فى موضع الخبر عن اسم طالب
للخبر لا يصلح وقوعه اى وقوع المفعول المطلق خبرا عنه اكتفى المصنف عن
هذه القيود بما سبق فلا يراد بما هو المتبادر من ظاهره فلا يرد عليه
اى على قوله او وقع مكررا نحو قوله تعالى دكت بالمبنى للمفعول الارض
اى زلت الارض دكا دكا ان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف
فعل الناصب له لا جوازا ولا وجوبا لانه لم يقع فى موضع الخبر عن اسم
يقتضى خبرا لا يصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى
محله ولكن الثانى ليس تاكيدا للاول على ما هو الظ بل ظرف للفعل

الاانه حذف الظرف المضاف وانتصب انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا
بعد دك زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت مخففة
الجبال والتلال وانما جمع المص بين المثالين بطريقين ولم يفصل بينهما بقوله
ومنها ما وقع مكررا كما فصل فى الصور الاتية بل لاشتراكهما فى الوقوع
بعد اسم يقتضى خبرا لا دليل لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه جمع
المثالين بطريقين ظاهر ولزام يبين الشارح وجه الجمع فيهما نحو ما انت
الا سيرا اى ما انت الا تسير سيرا البرية وهو لفظ ما دخل على اسم وهو
انت لا يكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت
سير الا مجازا ومبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع
خبرا عنه اى ما انت الا تسير سيرا او ما انت الا سير البريد اى
ما انت الا تسير سير البريد وهو معرب دم بريد وهو اسم بمعنى
اشتر بريدم لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بيك هذا اى
نحو ما انت الا سيرا او ما انت الا سير البريد كلاهما مثالان لما وقع
مثبتا بعد نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه وانما اورد المص
مثالين هذه الصورة مع ان مثال الواحد كاف لايضاح المقصود
والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين لقاعدة
واحدة تنبيها على ثلثة قواعد على ان الاسم الذى هو المفعول المطلق
الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة كما فى الاول والثانى
او ينقسم الى ما هو فعل المبتداء والى ما يشبه به فعله لان المفعول المطلق
فى المثال الاول فعل المبتداء وقائم به وفى الثانى يشبه فعل المبتداء و
هو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبها به وليس فعل المبتداء

ولا قائما به او ينقسم الى مفرد كالمثال الاول ومضاف كالمثال الثاني وان
يكون للتاكيد والنوع وان يجب تقدير عامل بعد الا كالمثال الاول لانه
لا يصح استثناء السير المطلق عن مثله وهو السير المطلق وانه لا يجب
كالمثال الثاني فانه يجوز تقدير عامل قبل الا كما يجوز بعدها **وانما انت**
سيرا هذا مثال لما وقع مثبتا بعد معنى نفي اي انما انت تسير سيرا
وانما انت سير البريد **وزيد سيرا سيرا** اي زيد يسير سيرا سيرا ومثل
هذا الكثير في الفعل لانه يقال مثل الكلام لمن يكثر منه السير اي زيد
يسير سيرا بعد سير لان السير الثاني ليس تاكيدا كما في قوله تعالى دكت
الارض دكا دكا لانه بيان الكثرة الزلزلة لا تحققها وتقررها والمراد
ههنا كثرة السير من زيد لا تحققه هذا مثال لما وقع مكررا في موضع
الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه **ومنها** اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها متعلق بالحذف و
الضمير المجرور راجع الى المواضع **وما وقع** اي موضع المفعول مطلق
وقع **تفصيلا** او بيانا وتفسيرا **لاثر** الفائدة **مضمون جملة** وما هو
المقصود منها **متقدمة** سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية وصف
الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم والمراد ههنا
بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل فيما اذا كان مناط
الفائدة النسبة الاسنادية مثل فاذهب فاما ذهابا بعد واما ذكوبا
او مصدرها المصدر المضاف الى المفعول كالمثال المذكور في المتن
لان المراد شد الوثاق لا الشاد فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة
الايقاعية والمراد باثره او باثر المضمون غرضه المطلوب منه اي

الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفي الرضي ويعني باثر ذلك
المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان
الغرض من الشيء يحصل بعد ذلك الشيء كالاثر الذي يكون
بعد المؤثر والمراد بتفصيل الاثر انواعه المحتملة وانما وجب الحذف
ح لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما
يتضمن ذلك اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض
اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفائدة
استثقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها دفعا للثقل **نحو قوله**
تعالى حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق بالفتح والكسر ما يشد
به من حبل او غيره **فاما منا بعد** اي بعد شد الوثاق ~~جملة فعلية طلبية~~
واما فداء بكسر الفاء وفتحها اي بعد شد الوثاق فقوله فشدوا الوثاق
جملة فعلية طلبية مضمونها مصدرها المضاف الى المفعول لان المراد
من هذه الجملة احكام الوثاق وشده لا الشاد كائنا من كان و
ذلك المضمون شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق يعني
الفائدة المقصودة منه اما المن بفتح الميم وتشديد النون مصدرها
من يمن منا من باب نصر ينصر قد امن الباب الاول الاعطاء والاطلاق
من غير فداء او اخذ شيء بمقابلته بالفارسية گسيردادن كردن
... واما الفداء مصدر فدى يفدي فديا من باب الثاني
على وزن ضرب فالاطلاق باخذ شيء بمقابلته بالفارسية كسي ازها
كردن بچيزي واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل في
شد الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام او فهو

قوله فاذا لقيتم الذين كفروا
فضرب الرقاب فانكه سز ايلديكز
كفار ملاقات ايلدكسز بويونلرني
حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق انلرك
فانكه قتلريني اكثار ايلدكسز وانلري
قهر واغلاظ ايلدكسز اسيرلري كزاولدرنه
اسيرلرك الثري ... تفلكوز قرار ايكوزيلر
اما منا بعد واما فداء
اول اسيردن صكره ديلرسكز
انلري اطلاق ايله انلرك ... ايله
يا خود مالكزيله ... تفلرني
كندولي وبريلك ايشو ايكي
امرده مخيرسكز ... تبيان

سبحانه وتعالى وبين هذا الغرض المطلوب من هذه الجملة باما التفصيلية
والفاء التعقيبية بقوله فاما منا بعد واما فداء اى تمنون منا اى اما
تطلقون ما شدوده من الوثاق عليه اطلاقا بلا شىء فمنا لون به ثواب
الاعتاق بعد شد الوثاق واما تفدون فداء واما اطلقوهم اطلاقا
باخذ شىء منهم فتشفقون نحو الحكم هذا فى الانشائية واما فى الخبر
فقولك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيعا زيد يشترى طعاما
فاما الكلام بعد واما بيعا ونحو ذلك ومنها اى من تلك المواضع
اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ما وقع اى
موضع مفعول مطلق وقع فيه للتشبيه اى لاان يشبه ببنى المفعول
لامر اخر اى بالمفعول المطلق امر اخر يعنى ان المفعول المطلق يكون مشبها
به لامر اخر واحترز المص به اى بقوله للتشبيه نحو لزيد خبر مقدم
صوت مبتداء مؤخر مثل قولك فى الدار رجل صوت حسن فصوت
بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والثانى
مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لضرورته مع صفته
بمنزلة شىء واحد وجاز ان يكون جعله تاكيدا لفظيا فلم يكن
مفعولا مطلقا حتى ينصب بحذف عامله اما جوازا واما وجوبا
لانه اى لان قوله صوت حسن لم يقع ههنا للتشبيه علاجا والعلاج
مصدر عالج اى كونه اى كون علاجا لدلالته على الحركة دالا على فعل
من افعال الجوارح وهى جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة والجارحة
هى العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان
والرجل جارحة لكونها الة للتاثير ومعنى الجارحة المؤثرة واحترز

المص به اى بقوله علاجا عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وعلم علم
الفقهاء فان الزهد مصدر زهد من زهد يزهد من باب علم وقع
للتشبيه لان زهد زيد يشبه لزهد الصلحاء الا انه ليس علاجا لان الزهد
ليس من افعال الجوارح لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل
كذلك من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض
من الكل فان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا وما فيها تقول زهد
وزهد عنه اى اعرض ودال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل بعد
جملة ظرف وقع واحترز المص به اى بقوله بعد جملة عن نحو صوت
زيد مبتداء صوت حمار فان الصوت فانه مصدر من صات
بصوت مثل صان يصون وقع للتشبيه لان بليغ قولك زيد يشبه حال
كونه علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتداء مشتملة تلك
الجملة صفة جملة على اسم متعلق متشبهة كائن بمعناه اى بمعنى
المفعول المطلق واحترز به اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه نحو
مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهو له صوت الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم
بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل او على انه
المبتداء وكما يقال فاذا له صوت حمار ومشتملة تلك الجملة على
صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم وهو الاسم الذى اشتملت تلك
الجملة بقوله اى الذى قام به معناه تفسير لقوله صاحب واحترز
به اى بقوله صاحبه عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى به صوت مشتملة

على اسم بمعناه وهو صوت لان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب
ذلك الاسم فيجوز نصبه على الحالية لدلالته على الهيئة ورفعه على
انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل فاذا وجب حذف
الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط لسد الجملة السابقة
مسده المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار والجملة
المحذوفة حال لانه مشتق من صات الشيء صوتا من باب دخل وقل
صات يصوت صوتا بمعنى صوت تصويت تصويتا من باب التفعيل
وانما قال بمعنى صوت تصويتا لان في كون الصوت مصدرا اختلافا
لان الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام
والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا او اسما
المنصوب مصدرية اتفاقي فصوت حمار مصدر كذا قاله
الفتاح مضاف الى الفاعل وقع للتشبيه لان الصوت زيد في هذا
المثال شبه له فكان هو مشبها به فلا جاء لان الصوت من الحمار
صدر من احدى الجوارح وهو الفم واللسان فيه بعد جملة هي اي
تلك الجملة قوله صوت لان قوله له خبر مقدم وصوت مبتداء
مثل قولك في الدار رجل والمبتداء مع خبره جملة اسمية وهي
اي هذه الجملة مشتملة يعني اشتملت على اسم كائن بمعنى المفعول
المطلق وهو اعني ذلك الاسم المشتمل عليه صوت لان صوتا
في معنى الاسم الذي هو مفعول مطلق ومشتملة تلك الجملة
ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو اي الصاحب الضمير المجرور

في قوله لوجود الذي فوجد الشروط باسرها فوجب حذف الفعل
لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومغنية نحو مررت فاذا له
صراخ صراخ الثكلى فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين
وفي اخره خاء معجمة مصدر على وزن سئوال من باب علم ولا
حاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى المصدر فيحتاج
الى نقله اليه وهي امراة مات ولدها لان الثكل الفقد يقال
ثكلته وثكلي امه بالكسر اي فقدته وفي الحديث ثكلتك
امك وامراة ثاكلة وثكلى وبابه علم وانما اورد مثالين
اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مطلقا فالذي ورد سواء
كان من غير ذوي العقول كالمثال الاول او منها كالنحو
مررت بزيد فاذا له دق دقك بالمنحاز حب القلقل كالمثال الثاني
ومضاف الى النكرة كالمثال الاول دون الثاني ومنها اي من تلك
المواضع اي من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول
المطلق فيها قياسا ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون
جملة اي مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول لا محتمل
لها فلا لنفي الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل مبني للمفعول
على الفتح اسم ولها اي لهذه الجملة صفة محتمل غيره اي غير
المفعول المطلق خبرلا والجملة صفة جملة اي لا محتمل ثابتا
لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه
مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اي لا احتمال غير المفعول المطلق
ثابت لهذه الجملة وانما وجب لنيابة الجملة المتقدمة عن فعل

وتأديتها معناه وفيها ما هو فاعل وهو ياء المتكلم نحو
له خبر مقدم على حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع الى
الف الف درهم مبتدا وهذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق
الغير المحتملة غيره اعترافا اى اعترفت ما على من الالف اعترافا
وهو بالفارسية اقرار كردن وهنا اقرار كردم بهزار
درم اعترافا مصدر من باب الافتعال وقع مضمون جملة وهي قوله
اى قول المعود على الف درهم لانه مضمونه اى قوله له على الف
درهم الاعتراف بالف درهم للغير لان المرء مؤاخذ باقراره وقد
اقر بالف لا محتمل لها غيره فاصل له على الف درهم اعترفت
تلك الالف اعترافا محذوف الفعل مع فاعله وجوبا لدلالة
الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم حقا واولئك هم المؤمنون
حقا ويسمى بناء للمفعول هذا النوع من انواع المفعول المطلق
الذى وجب عامله قياسا تأكيدا لنفسه وذاته اى نفس المفعول
المطلق هذا مبني على جعل المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ
لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم ومضمونه يؤدى ان المفهوم
الاعتراف اكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف بالف درهم
في المعنى فاعترفنا يؤكد الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة
لانه اى لان الاعتراف انما يؤكد نفسه وذاته لانه يؤكد نفسه وذاته
لانه يؤكد مضمون الجملة الذى هو عين الاعتراف لا يؤكد امرا
يغايره اى يغاير نفسه وذاته ولذا كان يؤكد نفسه بالاعتبار اى

باعتبار

باعتبار جعل الاعتراف والمؤكد ملفوظا حكما او باعتبار
جعل الاعتراف المؤكد مضمونها حكما ليتوافقا فيتأكد الملفوظ
الملفوظ والمضمون المضمون فتأمل ومنها اى من المواضع التى
وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ما اى موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة كائنة لها اى لمضمون الجملة محتمل
غيره اى حق قيام زيد حقا والجملة بيان وتفسير له ماخوذ
من حق يحق مثل قر يقر من باب ضرب يضرب اذا ثبت
ووجب لان الحق في اللغة الثبوت وفي الشرع الوجوب
حقا مصدر من حق يحق وقع مضمون جملة وهي اى تلك الجملة
قوله زيد قائم ومضمونها قيام زيد ولها اى لمضمون الجملة محتمل
غيره لانها خبر محتمل الصدق وهو ما يطابق الواقع مثل السماء
فوقنا والارض تحتنا والكذب وهو ما لا يطابق مثل السماء
تحتنا والارض فوقنا والحق وهو ما يطابقه الواقع مثل
كون السماء فوقنا مطابق له والباطل وهو لا يطابق الواقع
ولا هو الواقع ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا
لغيره لانه اى لان المفعول المطلق من حيث منصوص عليه
بلفظ المصدر وهو قوله يؤكد نفسه والجملة خبر ان من حيث هو
محتمل الجملة هي زيد قائم فصار المؤكد منصوصا ومصرحا والمؤكد
مضمونها محتملا والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع تاكيدا
لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التعريف بينهما فقال بالفاء
التفسيرية فالمؤكد حال كونه اسم مفعول يعني المحتمل بجملة

باب الرفع نائب الفاعل المفعول
محتمل اى غير
المفعول المطلق نحو زيد قائم
حقا

زيد قائم من حيث اعتباره وصفا لاحتماله فيه اي في المؤكد
اسم مفعول يعني لكونه محتملا بجملة زيد قائم وموصوفا بوصف
الاحتمال ليغاير خبر لقوله فالمؤكد المؤكد حال كونه اسم فاعل
من حيث انه اي ان المؤكد اسم فاعل منصوص عليه بلفظ المصدر
فالحاصل ان الحق المؤكد اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان
الجملة لكونها خبرا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل
الجملة والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص
المصرح يغاير المحتمل وان اتحدا مرادا فكان هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لغيره فاطلاق الغير باعتبار الوصف لان
وصف احدهما الاحتمال ووصف الاخر التنصيص والتاكيد
باعتبار المراد لان المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى
تاكيدا باعتبار المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تامل ولله در
جهده ويحتمل ان يكون المراد من قوله ويسمى تاكيدا لغيره انه
تاكيد لاجل غيره بناء على ان اللام في قوله لغيره علة للتاكيد بحذف
المضاف لا صلة كما في التوجيه الاول ليندفع الغير ويتقرر
ما هو المقصود وهذا سمي تاكيدا لكن اورد عليه فوات حسن
التقابل فاشار اليه بقوله وعلى هذا الاحتمال ينبغي ان يكون
المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه وذاته على ان يكون
اللام ايضا للتعليل ليتكرر المفعول المطلق ويتقرر حتى يحسن
التقابل اي مقابلة هذا النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما
للتعليل في هذا التوجيه وفي توجيه الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما

في كلا

٢٠٩

مطردة ح

في كلا التوجيهين ومنها اي من المواضع التي وجب حذف
ناصب المفعول المطلق فيها قياسا ما اي موضع مفعول مطلق
وقع مثنى اي وقع على صيغة التثنية وصورتها يعني بالياء الساكنة
المفتوح ما قبلها وان لم يكن للتثنية يعني وان لم يكن المراد من
تلك الصيغة بل المراد منها التكرير والتكثير وانما اورد بصيغة التثنية
دون الجمع لكون التثنية اكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان
تكون صيغتها مستعملة في التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع
الا مضافا الى الفاعل نحو دواليك اي تداول الامر دواليك اي فعلته
مداولة بعد مداولة وهذاذيك اي اسرع اسراعا بعد اسراع وحجازيك
اي كف كفا بعد كف وحنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن هذه
الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكثير والتكثير ومضافة الى فاعلها
كذا في الرضي او الى المفعول كالمثالين المذكورين في المتن ولذا قال
الشارح ولا بد من تعميم هذه القاعدة من قيد الاضافة لان الاستعمال
ورد هكذا اي ومنها وقع مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول
اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة الى احدهما ترك
المص قيد الاضافة اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة قوية فيما بينهم
لئلا يرد على هذه القاعدة مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين بان
يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية على صيغة التثنية للتكرير و
التكثير ولم يحذف فعل الناصب له لا جوازا ولا وجوبا بل المذكور
لفظا اي ارجع البصر رجعا مكررا كثيرا متتابعا وفي جعل المثال
وهو لبيك وسعديك من تتمة اي من قيد تعميم التعريف لافادة

هذا القيد او قيد الاضافة يعني في اكتفاء المص في هذا القيد بالمثال
حيث اورد مضافا تكلف ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول
ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة
من المثال جنس الاضافة واذا تكلف خر اذ الشارح تمام التعريف
بجميع قيوده بدون المثال ثم اورد المثال لايضاح التعريف فاخذه
بعض القيود في المثال ليس من داب المعرفين مثل لبيك اصل البت
وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال
لك البابين اى معنى الب اقيم بخدمتك عسيرا و يسيرا او متنالا
امرك اى ما امرتني به ليلا او نهارا ولا ابرح اى لا ازول عن مكاني
اى عن مكان خدمتك ومكان الامتثال بالامر كالمقيم في موضع لا يزول
عنه هذا معنى الب لك اقامة كثيرة بحيث لانهاية لها متتالية اى
متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينهما هذا المعنى البابين
فحذف الفعل مع فاعله وجوبا في كلام المجيب قيل ليتفرغ المخاطب
وهو الامر على سماع التاكيد قيا من سرعة وقيل ليتفرغ المتكلم
سرعة فيتفرغ سرعة فيتفرغ لسماع المامور به والاول اليق بمقام رعاية
الادب واقيم المصدر وهو البابين لك كما في قوله تعالى فضرب الرقاب
ورد المصدر الى الثلاثي بحذف زوائده واريد بالجمع ما فوق الواحد
لان الزوائد في البابين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زايد
يقبل الحذف ثم حذف حرف الجر وهو اللام من المفعول اتساعا فصار
الضمير المتصل منفصلا فصار لبين اياك واضيف المصدر اليه اى
الى المفعول فصار اى المفعول المطلق بعد هذه الاحوال لبيك كذلك



للعلة

للعلة السابقة آنفا ويجوز ان يكون لبيك ماخوذا من لب بالمكان
ثلاثيا بمعنى الب يعني بمعنى اقيم في القاموس لب اقام كلب و
منه لبيك فلا يكون لبيك ح محذوف الزوائد لانه ليس فيه زوائد
فحذف اصله الب لك لبين فحذف الفعل من كلام المجيب واقيم المصدر
مقامه وحذف الحرف من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار
لبيك ومعنى كلام التوجيهين واحد وعلى هذا القياس سعديك
الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد
كما جاء لب بمعنى الب اى اسعدك اسعادين يعني اسعدك اسعادا
بعد اسعاد بمعنى اعينك اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع
فاعله فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك اسعادين فقدم
المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوائد فصار سعدين
اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك
الا ان اسعدك استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعني
ان سعديك مثل لبيك في جميع الاحوال الا في خالين في ان اسعد
مخصوص بان يكون محذوف الزوائد لانه لم يجئ ثلاثيا بمعنى اسعد
كما جاء لب يعني الب يعني وفي انه لا يكون محذوف اللام لانه يتعدى
لنفسه ولا يحتاج الى شئ يتعدى به بخلاف لب فانه يتعدى باللام
والله اعلم المفعول به ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية
ولذا يقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرها وسمى به لانه واقع
الفعل به كما في ضربت زيدا وتعلق به كما في خلق الله العالم والضمير
في به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعلا اى يعامل بالفعل

مطلب مفعول به

هو اي المفعول به ما وقع اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اي ما
تعلق به فعل الفاعل اما حسيا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو
خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا ولم يذكره
المص الاسم ههنا ولم يقل اسم ما اكتفاء بما سبق اي
بذكره في المفعول المطلق اختصارا ولانه يظهر ان المفعول به من اقسام
الاسم والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه في قوله ما وقع عليه فعل
الفاعل تعلقه به اي تعلق الفعل بالمفعول به بلا واسطة حرف بين
الفعل والمفعول فانهم اي فان ارباب اللغة يقولون في قولك ضربت
زيدا ان الضرب واقع على زيد بلا واسطة حرف فيكون زيدا
مفعولا به ولا يقولون في قولك مررت بزيد فان المرور واقع عليه
اي على زيد لكونه بواسطة حرف بل يقولون ان المرور ملتبس به
ومتعلق به وملصق به فخرج به اي بقوله عليه المفاعيل الثلاثة
الباقية المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه فانه اي الشان لا يقال
عند ارباب اللغة في واحد منها ان الفعل الصادر عن الفاعل واقع
عليه كما قالوا في المفعول به بل ان ذلك الفعل واقع فيه في المفعول
فيه فان الضرب مثلا في قولك ضربت يوم الجمعة واقع في يوم الجمعة
فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا يحل الافعال فيه كما تحل الاشياء
في محالها او واقع له في المفعول له فان الضرب مثلا في قولك ضربت
زيدا تاديبا واقعا لاجل التاديب او واقع معه في المفعول معه فان
الاستواء في قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب
للخشبة فلا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه لما عرفت

فلا يكون مفعولا به وخرج عنه التعريف المفعول المطلق بما يفهم
من مغايرته اي المفعول به لفعل الفاعل لان المفعول به مغاير لفعل
الفاعل لان المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه
هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عينه بل غيره فان المفعول
المطلق عين لفعله العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضربت ضربا او
مات موتا ومعنى مثل جلست قعودا او قعدت جلوسا واما
المفعول به فمغاير له لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم
ونحوهما والمراد بفعل الفاعل ههنا فعلا معتبرا بالبناء اسناده
الى ما هو فاعل حقيقة كقولك ضربت زيدا او الى ما هو حكما
كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا
للفاعل فاعل حكما لانه عاط اي اخذ واذا بني له الفعل وقيل اعطى
زيد درهما بقي على ما كان عليه فكانه قيل اخذ زيد درهما
وكذا علم زيد فاضلا تامل فخرج به اي بقوله فعل الفاعل وما
هو المراد منه مثل زيد في قولك ضرب زيد يعني خرج به مفعول
ما لم يسم فاعله الذي كان في الاصل مفعولا لفظا وحكما على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده اي اسناد ضرب في ضرب زيد الى
فاعل لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعولا به في الاصل حقيقة وحكما
فاذا اسند اليه الفعل خرج من كونه مفعولا به وصار في حكم الفاعل
ولم يتعلق منه فعل الى الاخر كما في اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ
من زيد الى درهما فصار درهم مفعولا به ولا يشكل تعريف المفعول به
بمثل اي بالمفعول الثاني في باب اعطيت مثل اعطى زيد درهما فانه

اى الشأن بصدد على درهما انه دفع عليه يعنى تعلق بقوله درهما
ما وقع عليه فى هذا المثال فعل الفاعل الحكمى صفة الفاعل المعتبر صفة
بعد صفة له اسناده بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر الفعل اليه اى
الفاعل فان مفعول ما لم يسم فاعله فى باب اعطيت وفى باب علمت
فى حكم الفاعل لما عرفت انه فى الاصل فاعل معنى لانه اخذ فاذا بنى له
الفعل ما كان فى حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا وبما ذكرنا من
تعميم لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى والحكمى
بقوله حقيقة وحكما والباء متعلق بقوله ظهر فائدة ذكر الفاعل
فى التعريف لانه لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل
فائدته وهى التعميم اليهما لانه لم يذكر الفاعل لم يقبل التعميم فلا يرد انه لو
قال المص فى تعريف المفعول به ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل
لكان اخصر فيه رد على الهندى حيث قال لا فائدة فى قوله الفاعل
ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا انه لم يكن الفائدة
او قرره فى ذكر الفاعل فائدة التعميم نحو ضربت زيدا فان زيدا
فى هذا المثال قد وقع عليه بلا واسطة حرف بينهما فعل اعتبر
اسناده الى الفاعل الحقيقى الذى هو ضمير المتكلم او المخاطب فهو
مفعول به والاصل فى المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه
معمول وحق المعمول ان يتأخر عن العامل و لكن قد يتقدم المفعول به
على خلاف الاصل لنكتة ومحله على الفعل العامل فيه وغيره من العوامل
العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لانهما لثه واذا جاز تقديمه على هو
الاصل فى العمل فجوازه على ما هو الفرع فيه اولى لقوة الفعل فى العمل

لما سبق

لما سبق فيعمل الفعل ونحوه فيه اى فى المفعول به حال كون المفعول
به متقدما على الفعل على خلاف الاصل ومتأخرا عنه على ما هو الاصل
او حال كون الفعل متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى لان ما
يتقدم عليه تقدما جوازا اى جائزا تخصيصا يعنى ليكون مخصوصا
او محصورا عليه الفعل مثل الله اعبد واياك نعبد فان تقديمه ههنا
لتخصيص العبادة به او اهتمام مثل نحو وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا
اى تقدما واجبا فيما اى فى المفعول به الذى يتضمن معنى الاستفهام
او معنى الشرط لوجوب الصدارة نحو قولك من ضربت بتاء الخطاب
فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا ضربت
ام عمروا فى محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا يبطل
الصدارة ومن وهو اسم متضمن معنى الشرط لان معناه ان زيدا
فى محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة تكرم
فعل الشرط يكرمك جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام
ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وهذا اى تقديم المفعول به
على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع اذا لم يكن مانع من
التقديم اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه كوقوعه اى المفعول
به فى حيز بتشديد الياء المثناة من تحت والزاء المعجمة اى تحت
ان المصدرية نحو من البر خبر مقدم ان مصدرية تكف فعل
مضارع مخاطب فى تاويل المصدر مبتداء لسانك بالنصب لانه
مفعول لتكف ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان
مع الفعل فى تاويل المصدر لا يتقدم عليه لضعفه فى العمل معناه

بالفارسية ان ينك است تو صنع كنى ذبانت را والاصل فى الفعل
العامل فى المفعول به ان يكون مذكورا لكونه عاملا وجزء من
الكلام وقد يحذف الفعل على خلاف الاصل على قلة اختصارا
العامل يشير الى ان اللام للعهد الخارجى فى المفعول به يكون
البحث فيه لقيام اى وقت وجود قرينة اى علامة مقالية او
حالية دالة على تعيين المحذوف جوازا نحو قولك زيدا بالنصب
لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا لمن اللام متعلق بالقول المقدرة
ومن موصولة قال صلة من اسم متضمن معنى همزة الاستفهام
مفعول مقدم وجوبا على ما سبق انفا اضرب مضارع متكلم
وحده اى قال المجيب اضرب زيدا بحذف الفعل وهو اضرب مع
فاعله جوازا للقرينة المقالية الدالة عليه التى هى السؤال بقوله
من اضرب ونحو قولك مكة وهى اسم للمدينة التى فيها بيت الحرام
للتوجه اللام متعلق بالقول ايضا اى الذى يريد الذهاب او
الذى قد ذهب اليها اى تريد اى تريد بحذف الهمزة الاستفهامية
لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجه مكة بحذف الفعل وهو
تريد للقرينة الحالية التى هى تهيؤه او ذهابه اليها وقد يحذف
الفعل العامل فى المفعول به وجوبا اى حذفا واجبا فى اربعة
ابواب وفى بعض النسخ فى اربعة مواضع وهو الظ من تعدد من
الشارح لخصيصها بالذكر اى ذكر المص هذه المواضع الاربعة
دون ما عداها ليس للحصر لانه ليس فى كلامه ما يفيد الحصر لانه
ليس من الفاظ الحصر وذكر العدد لا يفيده لاتفاق الجمهور على ان

العدد

العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما تبين فى موضعه
لوجوب الحذف يعنى حذف الفعل فى باب الاغراء مثل اخاك اخاك
اى الزم والمنصوب على المدح مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعنى
او امدح اهل الحمد او الذم مثل مررت بزيد الفاسق اى الذم
او الترحم مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم بل ذكره المواضع
الاربعة لكثرة مباحثها اى مباحث كل واحد منها بالنسبة
والقياس الى هذه الابواب الاربعة لان القليل لا يقتضى
البحث عنه الموضع الاول من تلك المواضع الاربعة يعنى
التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها سماعى
يعنى حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لا يكون له
ضابط كلى يعرف به علة وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار
فعله معه سماعا مقصود على السماع من العرب لا يتجاوز منى
للمفعول حذفه عن امثلة جمع مثال محدودة اى معينة
مسموعة صفة بعد صفة للامثلة بان يقاس متعلق بقوله
لا يتجاوز عليها اى على الامثلة المعينة المسموعة امثلة
اخرى اى لا يقاس على المثال الذى سمع حذف الفعل فيه
مثال اخر فيحذف الفعل فيه كما حذف فى المقيس عليه بل يكون
الحذف مخصوصا على ما سمع نحو امرأ بفتح الراء لان عينه
وعينه اينما كلاهما تابعا للامهما فى الحركات الثلث ونفسه
اى اترك امرأ من ترك يترك امرأة ونفسه والواو للعطف
يكون لازم معناه بالفارسية كذا زن مرد وان كان كه

مع يكون لازم معناه بها ابهناكى تاه كن تودستان ذون
اين مرد دهاان بصحبت كردن اين مرد وان دشنام دادم
وفي الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء او قهرا اليد
واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة
انتهى ويتل المعنى اما الحجر عنه او ترك الانتقام عنه او ترك
اصلاح امره **وانتهوا خيرا لكم** اى انتهوا عن التثليث
اى عن القول بالتثليث اى عن قولك ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا
الى الله عن مقالتكم واقصدوا خيرا لكم اى ما ينفعكم في الدنيا
والاخرة ومن اتبعكم وهوادها هو خير لكم التوحيد وقولوا
انما الله اله واحد عن صميم قلبكم وخلوصهم من اعتقادكم **و**
اهلا وسهلا اى اتيت اهلا والاهل اما مصدر من اهل يا هل
بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به واشار اليه
الشارح بقوله اى اتيت مكانا ماهولا اى معمورا لا خرابا يعنى
لم يكن المكان الذى اتيته خرابا واما اسم بمعنى القريب ذى
الرحم واشار اليه او بقيت اهلا ذا قربة لا اجانب يعنى لم يكن
الذى اتيته خرابا بالفارسية آمدى تو خويشا نرا دنه آمدى
بيكانه كانرا والمعنى الاول انسب لقوله سهلا فمعناه ح بها
آمدى توجاى ذيبا وطيئا لوطى دشاد داوى دم مهموز اللام
وضع القدم سهلا من البلاد لان من السباط والسهل لان نقيض
الجبل معناه وهى توجاى نرم ونهى باى بروى لا حزنا بفتح الحاء
المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ من الارض جاى دوشت

باى نهى

يطلب ح

باى نهى نرم نه جاى دوشت وعلة وجوب الحذف في هذه
الصورة كثرة الاستعمال **و** الموضع **الثاني** من تلك المواضع
الاربعة يعنى يجب حذف الفعل العامل في المفعول به **المنادى**
وهو المطلوب اى الشخص الذى **اقباله** اى توجهه اليك
بوجهه كما اذا ناديت مدبرا لك او توجهه بقلبه كما اذا
ناديت مقبلا بكسر الباء اسم فاعل عليك بوجهه قبل النداء
لا بقلبه واذا ناديته فيكون مقبلا عليك بقلبه ايضا حقيقة
اى اقبالا حقيقيا مثل يا زيد فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه
وقلبه او بقلبه فقط او حكما عطف على حقيقة مثل يا سماء
كما في قوله تعالى يا سماء اقلعي ويا جبال كما في قوله تعالى يا جبال
اوبى ويا ارض كما في قوله تعالى يا ارض ابلعى ماءك مما يستحيل
منه الاقبال من ذوى روح وجماد فانها فان الاسماء التى استحال
نداؤها نزلت مبنى للمفعول اولا اى قبل ادخال حرف النداء
عليها وجعلها منادى منزلة من له صلاحية النداء وهو ذوى
الروح الذى له عقل وبصيرة يعنى ان كان ما يستحيل نداؤه
شبه بمن له صلاحية النداء في التأثير والانقياد فاستعير
حرف النداء التى كان حقها ان تدخل على من له صلح للنداء
للمشبه الذى استحال نداؤه ثم ادخل بالبناء للمفعول عليه اى على
ذلك المشبه حرف النداء وقصد نداؤه وجعل منادى حكما
فهى اى هذه الاسماء في حكم من يطلب اقباله اى توجهه اليك
بوجهه وقلبه او قلبه فقط ومنه نداؤه تعالى لتنزهه

عن الاقبال بخلاف المندوب به يعني المندوب يخالف المنادى
الذي نزل منزلته من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل
في حكم المنادى وقصد نداؤه لانه اى المندوب المتفجع عليه
سيأتي معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحا ادخل
بالبناء للمفعول عليه حروف النداء والجملة خبر بعد خبر او
صفة المتفجع عليه على منوال لقد امر على اللئيم يسبني بمجرد
اظهار التفجع لا لتنزيله اى لتنزيل المندوب منزلة المنادى
وقصد بالجر عطف على تنزيله ندائه فلم يكن منادى لا
حقيقة وهو ظا ولا حكما لعدم التنزيل فخرج المندوب بهذا
القيد اى بقيد المطلوب اقباله حقيقة او حكما وهذا اى لخروجه
عن تعريفه افرد المص افراده اى احكام المندوب بالذكر فيما
بعد وفيه اى في اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله
المطلوب اقباله وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال
بتعميم هذا القول من الحقيقي والحكمي تحكم او في عدم ادخال
المندوب بتعميم هذا القول وادخال امثال يا سماء ويا ارض
ويا جبال فان المندوب ايضا اى كالمنادى الحكمي اذ كما انه
مثل يا سماء منادى كما قال بعضهم وهو الجزولي منادى مطلوب
اقباله لكن لا مطلقا بل حكما على وجه التفجع اى على طريق التفجع
والتوجع فاذا قلت يا محمداه حال كونه مندوبا فكانك تناديه
وتقول له تعال بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى
سقط الياء للوقف لان جزم الناقص ووقفه بسقوط لام

المنفجع

الفعل فانى مشتاق اليك فيكون منادى مشتاقا الى المنادى
لينادى فكذا هذا فالاولى والانسب ادخاله تحت المنادى
ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانيا كما فعله صاحب
المفصل وهو العلامة الزمخشري لان المندوب عنده منادى
حكما على وجه التفجع كما قال في المفصل في بحث اعراب المنصوب
باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله الى ان يقال
او مندوبا كقولك يا زيداه وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا
كصاحب المفصل والجزولي انه داخل في المنادى حكما واجيب
بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة
للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة و
ولم يقل ستة واجيب بوجه اخر بان للمندوب بابا واسع
كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المص جعله مجاز الحاق با
الحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فناسب بابا على حدة بحرف
متعلق بالمطلوب نائب صفة حرف مناب ادعوا نصب على
الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام من حروف الخمسة بيان
الحروف وهي اى تلك الحروف يا وايا وهيا واى والهمزة
الحكم فيها بعد الربط كقولك السكنجبين خل وعسل وماء
قدم غير مرة واحترز المص به اى بقوله بحرف نائب مناب
ادعوا عن نحو ليقبل امر غائب من الاقبال زيد فاعل فان زيد
في هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه
او بقلبه الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب ادعوا

أن يخرج

بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله لفظا او تقديرا
تفصيل للطلب يعني صفة للمصدر المفهوم من المطلوب اي وهو
المطلوب اقباله بحرف كذا طلبا لفظيا والطلب اللفظي لا يكون
الا بان يكون آلة الطلب وهي احد حروف النداء لفظية اي
ملفوظة نحو يا زيد او طلبا تقديرا والطلب التقديري لا يكون
الا بان تكون آلته اي آلة الطلب تقديرية اي مقدرة محذوفة
من اللفظ لا من النية نحو يوسف اعرض امر من الاعراض عن
هذا وسيجيء لهذا زيادة تحقيق او تفصيل للنيابة المفهومة
عن قوله نائب مناب ادعوا اي هو المطلوب اقباله بحرف نائب
مناب ادعوا ملفوظا او نيابة تقديرية وذلك لا يكون الا بان يكون
الحرف النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او تفصيل للمنادى
في قوله والثاني المنادى اي منادى ملفوظا او منادى مقدرا
ومثال المنادى الملفوظ مثل يا زيد ومثال المنادى المقدر مثل
الا يا اسجدوا وسيأتي لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد
الوجوه والوجه الاول اقربها والثاني كالاول في المثال الا ان الآلة
والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب مناب
الفعل وانتصاب المنادى لفظا او تقديرا او محلا عند سيبويه ومن
تبعه على انه مفعول به للفعل المحذوف وجوبا وناصبه اي ناصب
المنادى الفعل المقدر لان الفعل لكونه اقوى في العمل يعمل سواء كان
مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العامل [الفعل] لا الحرف لان عند وجود القوى
لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر

وانتصاب المنادى

واصل

واصل اي واصل يا زيد يا ادعوا زيدا وانما قال يا لئلا يكون مخاطب
من اول الامر ولئلا يكون مخبرا او ادعو ليكون الفعل مذكورا صريحا
لانك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت ادعو زيدا او اعني عبد الله ولكنه حذف
لكثرة الاستعمال قصدا ديا بد لا منه [لفظا] انتهى فحذف الفعل الناصب له
حذفا لازما واجبا لكثرة استعماله [او الفعل] اي استعمال مثل هذا الكلام
والكثرة تقتضي التخفيف فخففوه بحذف فعل الناصب له وجوبا
لانه اذا حذف جوازا يذكر في بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف
مطردا او لدلالة حرف النداء عليه اي على الفعل المحذوف لان الحرف
موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو ادعو او اريد او اعني
وافادته فائدته عطف تفسيري افادة حرف النداء فائدة الفعل
الناصب له وفائدة الدعوة وحرف النداء دالة عليها وانتصابه
عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل اي لقيام حرف النداء
مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف
مقامه عزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ما قام مقامه و
رد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر
في النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل ليس الا واذا كان
مقدرا فالعمل له ايضا لقوته في العمل يعمل سواء كان ملفوظا او
مقدرا وقال ابو علي الفارسي في بعض كلامه وانما قال في بعض
كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه الجمهور يا ولترة
اسماء افعال تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب اسماء الافعال
المتعدية المفعول به مثل رويد زيدا وها زيدا وعليك زيدا ومع

اسماء افعال

بان اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من اداة النداء
وهي على حرف واحد وان قال الرضي فيه ما قال فعلى هذين المذهبين
اي مذهب المبرد ومذهب ابو علي لا يكون المنادى من هذا الباب
مما انتصب المفعول به فيه بعامل واجب الحذف بل المنادى منصوب
على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما
مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابي علي كلها فنحو
يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة من المسند والمسند اليه
على المذاهب كلها فعند سيبويه جزئي الجملة اصل جواز سقط
نون التثنية بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتداء مثال
قولك هذان ثوبان ابنك يدل عليه قول الشارح اي الفعل و
الفاعل تفسيرا للجزان مقدران خبر لقوله جزء الجملة وهذا ايضا
يدل عليه لان الخبر مطابق فتكون الجملة بجزئيها مقدرة فلا
يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئيها وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل لان عنده لما حذف الفعل
وجوبا قام الحرف مقامه واحد حكمه فيكون المسند مذكورا عنده
والفاعل اي المسند اليه مقدر فيكون الحرف عنده احد جزئيها
والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضا وعند ابي علي احد جزئيها
اسم الفعل وهو حرف النداء والجزء الاخر ضمير مستتر فيه اي حرف
النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال فيكون جزء
الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما يعني المسند ملفوظ والاخر
يعني المسند اليه مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئيها ايضا

وعلى المذاهب الثلثة مذهب سيبويه والمبرد وابي علي كلها خ

والمختار من هذا المذاهب الثلثة هو مذهب سيبويه عند المصو
ولهذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه
ذهب العلامة الزمخشري ايضا كما نقلنا لك سابقا تأمل
والله اعلم وبني بالبناء للمفعول دونائبه المستكن فيه اي يجب
ان يبنى المنادى لا انه يجوز لان ظاهر الحال في المسائل الجواز
في النسق والمفرد وذلك لان المفرد لا تدعو الى النصب وهو
جزاء الشرط على تقديم جوازه على الشرط والا فالجزاء محذوف
قدم المصو بيان البناء والخفض والفتح على النصب مع ان تقديم
النصب عليها اولى وانسب بالمقام لان البحث في بيان النصب
على المفعولية والاعراب عليه لقلتها اي لقلة كل واحد منها بحذف
المضاف لا لقلة الثلثة لتساوي مجموع هذه الثلثة النصب
لان اقسام هذه الثلثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح
بالنسبة والقياس الى النصب وانساه كما عرفت ثلثة المضاف
وشبهه والنكرة ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواهما كما مر في الاعراب التقديري واللفظي على ما
يرفع مبني للمفعول ونائبه ما يستكن فيه راجع الى المنادى به و
الضمير المجرور راجع الموصول اي يبنى المنادى على الضم اذا كان اعرابه
بالحركة لفظا مثل يا زيد ويا رجل او تقديرا مثل يا حبلى ويا فتى
او يبنى على الالف في المثنى مثل يا زيدان ويا رجلان او يبنى على الواو
في الجمع المذكر السالم مثل يا زيدون ويا مسلمون وهذا ان لا يكونا
الا مبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت الذي يرفع بها المنادى

وثما يرفع الضمة اذا لم يكن المنادى يبنى علم الضم

والموصول مع الصلة صفة لاحد الثلثة على سبيل البدل فى غير
صورة النداء يعنى وما يرفع بالالف او الواو بلا اضافة اذا لم
يكن منادى يبنى على الالف والواو اذا كان منادى فقوله فى غير
صورة النداء اما قبل النداء فيكون صح اسناد يرفع الى المنادى
باعتبار ما يؤل اليه من قتل قتيل واما بعد فيكون صح التعبير
عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا اليتامى
اموالهم او الفعل عطف على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل
اعنى يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى والفعل
مسند الى الجار والمجرور ولا ضمير فيه اى فى يرفع اعنى به فيكون
مفعولا ما لم يسم فاعله والجار والمجرور ولا ضمير فيه اى فى يرفع لانه
يلزم مقدرا لفاعل بلا عطف وارجاع الضمير المستكن فى يرفع
على التقدير الاول لا الثانى لانه ليس فيه ضمير الى الاسم لا المنادى اى
على ما يرفع به الاسم لكونه فى بحث الاسم غير ملايم لسوق الكلام
فى محله لان قرينة الخصوص التى هى مقام المنادى لكون البحث
خاصا فيه اولى من قرينة العموم التى هى بحث الاسم مطلقا فارجاع
ذلك الضمير الى المنادى اولى من قرينة العموم التى هى بحث الاسم
مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى ليناسب
السوق اذا كان اى المنادى مفردا اى لا يكون المنادى مضافا
مثل يا عبد الله ولا يكون ايضا شبه مضاف مثل يا خيرا من زيد
وهو اى شبه مضاف كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر
اليه كانضمام من زيد لخير فان معنى خير الاسم لا يتم الا بانضمام الاسم

معرفة

معرفة خبر بعد خبر فبناء المنادى بشرطان الافراد والتعريف
المراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد
المعارف المضمرات واحدها المبهمات فهما مبنيان بانفسهما
والمبنى لا يبنى واحدهما المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف
لا يجتمعان لما سبق فى وصرح التعريف الاضافى بقوله منهما فانتفى
التعريف بالعلم والتعريف بالنداء قبل النداء اى قبل حرف النداء
وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارض او بعده اى بعد دخول
حرف النداء عليه لعروضه اى لوقوع المنادى موقع الكاف الاسمية
التى فى ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعو والمنادى قائم
مقام الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك المشابهة لفظا و
معنى لكاف الخطاب الحرفية فى ذلك واياك لمشابهته لها لفظا
فظاهر اما معنى فلان كل واحد منها موضوع لمعنى الخطاب وكونه عطف
على وقوعه ولكون المنادى المفرد المعرفة اى مثلها اى مثل الكاف
الاسمية افرادا وتعريفا اى فى كون كل واحد منها مفردا معرفة و
ذلك اى المذكور من وقوعه موقع ذلك الكاف وكونه مثلها فى
الافراد والتعريف واقع وثابت لان يا زيد كما قلنا بمنزلة
ادعوك وهذه الكاف اعنى كاف ادعوك كما فى ذاك لفظا
ومعنى والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك
فى الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فى البناء
لانه حرف فبنى كاف ادعوك لمشابهته له وبنى المنادى ايضا
لمشابهته مشابهة مشابهها الكاف ذلك بالواسطة لان المشابهة

للشيء مشابه لذلك الشيء اذا انحطت المشابهة وههنا كذلك و
انما بني على الحركة حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقا
بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني
نحو يا قوم بالضم كما عملوا في قبلك ومن قبلك وقيل واما المضاف
والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة تعريفا واجتماع التعريف والافراد
شرطا لبناء المنادى وانما قلنا ذلك يعني وانما قلنا ان المنادى
مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهته
لكاف ادعوك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل الذي
هما اصل في البناء فيكون المنادى مشابها لما هو اصل فيه وان كانت
بالواسطة فيبنى ولا يبنى المنادى لمشابهته الاسم المبني الذي
هو الكاف في ادعوك لان الاسم ليس باصل في البناء والا لكان
كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
وذلك مستبعد جدا مثل يا زيد ويا رجل هذان مثالان لما
اي للمنادى الذي هو مبني على الضم بلا تنوين ويجوز تنوينه
للضرورة كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
اولهما وهو زيد معرفة يكون علما قبل النداء وثانيهما وهو رجل
معرفة بعد النداء بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه
نكرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه ويا زيدان هذا مثال
للمبني على الالف ويا زيدون مثال للمبني على الواو لكونه رفعهما
بالالف والواو ويخفض بالبناء للمفعول بالخاء والضاد المعجمتين
والمستكن فيه نائبه اي ويجر المنادى لدخول ما هو من خواص

الاسم

الاسم عليه وهو اللام فيكون معربا فيجر اما لفظا او تقديرا ولا
يستغاث الا بكلمة يا لكونها اصلا من بين حروف النداء و
لهذا يندب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة
او المضاف الى العلم لانه لا يقال يا للرجل في يا رجل لانه يكون نكرة ولا
يقال ايضا يا للجنس من زيد في خيرا منه بلام الاستغاثة اي بلام يدخل
المنادى وقت الاستغاثة الاضافة لادنى ملابسة وهي اي هذه
اللام لام التخصيص لا لام التعليل ولا غيره ادخلت بالبناء للمفعول
على المستغاث اي على من اريد الغوث منه دلالة مفعول له للادخال
اي لتدل اللام على انه اي المستغاث مخصوص من بين امثاله واشباهه
في الصلاحية للغوث بالدعاء الباء داخلة على المقصور اي لتدل اللام
على انه الدعاء وطلب الغوث مخصوص من بين امثاله في الصلاحية
له بالمستغاث من بين الحروف نحو يا لزيد فزيد منادى مستغاث
ادخل عليه اللام والمستغاث له محذوف اي يا لزيد للمظلوم ولام
الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو ادعو او زيد جاز ذلك
في المتعدي بنفسه بعد الحذف الا انها لا تزاد الا في احد المواضع الثلاثة
الاستغاثة والتعجب والتهديد سماعا ومعناه بالفارسية مخصوص
كردم ترا اي زيد بخواندن ومجاز ضرر شدن ان بسبب انك بفرياد رس
تواين مرد ضعيف وانما فتحت هذه اللام مع ان القياس ان اللام
اذا دخلت على المظهر تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل ولو في حركتها
عملها لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
يعني اذا كسر هذه اللام فيه قياس مطرد يلزم التباس المستغاث به

مقصود

كان

بالمستغاث له لان كسر اللام فيه قياس مطرد ايضا عند حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اى يا قوم للمظلوم بمعنى ادعوكم لهذا الضعيف لتنظروا
فيه وتعينوا اياه فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة فى المستغاث بل ترك
بناء على ما هو القياس لم يعلم ان لفظ المظلوم فى هذا المثال اى فى نحو
للمظلوم مستغاث او مستغاث له مع ان المظلوم فى هذا المثال
مستغاث له بيقين لان المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث
منه لانه اذا لم يقدر دفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على دفعه
عن غيره وانما اوردهنا لانه اذا لزم فتح اللام فيما ليس فيه
فتحه فيما فيه ليس اولى ولم يعكس بالبناء للمفعول الامر ولم يفتح
اللام فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان العمل بالقياس
فيما هو المقصود وهو الاولى لان المقصود من الاستغاثة هو
المستغاث لان المنادى واقع موقع كاف الضمير لما عرفت سابقا
التى تفتح لام الجر معها نحو لك لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف
واحد كالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون
مبنى على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الخفة
ففتح لام الاستغاثة فى المستغاث ايضا قياسا بخلاف المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير فبقى على القياس وهو كسرها اذا دخل
على المظهر واذا عطفت بناء الخطاب على المنادى المستغاث
للمستغاث يا عادت لام الاستغاثة فى المعطوف وبغير يا فيه
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام الاستغاثة فى المعطوف عملا بما هو
الاصل فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق لان

الفرق

الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه
مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا وان عطفت انت
مع اعادة يا ايضا فلا بد من فتح لام الاستغاثة فى المعطوف ايضا
اى كما لا بد من فتح لامها فى المعطوف عليه لانه لما اعيد الاول الاستغاثة
وحرف النداء فى المعطوف صار كانه لم يكن معطوفا بل منادى
مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف
لم يصح انه يكون قرينة نحو يا لزيد ويا لعمرو فكانه قال اولا يا لعمرو فلزم
الفتح وانما اعرب المنادى اذا كان مفردا معرفة ولم يبن مع ان علة
البناء وهى الافراد والتعريف والخطاب لم تزل بدخول اللام بعد
دخول لام الاستغاثة واما اذا كان مضافا مثل يا لعبد الله فكذلك
لان علة بنائه وهى الافراد والتعريف والخطاب كانت تلك العلة
مشابهة للحرف وهو حرف الخطاب فى ذلك واللام الجارة من
خواص الاسم كما عرفت فيما سبق وان دخول حرف الجر مطلقا مختص
بالاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف وان كانت العلة الموجودة
الا انها ضعيف والضعيف لا يؤثر فيما لا يخالف الاصل وهو البناء
فاعرب المنادى المستغاث على ما هو الاصل فيه اى فى الاسم وهو
الاعراب فانجر بدخولها الجار لفظا او تقديرا قيل يعنى اعترض على قول
المصنف يخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه قد يخفض لا وقد
ههنا للتحقيق كما فى قوله تعالى قد يعلم ما انتم بلام التعجب والتهديد
اى بلام يدخل المنادى وقت التعجب اذ يتعجب المنادى من المنادى و

المنادى

اعتراض

وتهديده وتخويفه اياه ايضا ويفتح بالبناء للمفعول اى يبنى المنادى على
الفتح وجوبا لالحاق الفها اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى اقم الصلوة
لدلوك الشمس اى وقت طلوعها اى لالحاق اى وقت الحاق الف الاستغاثة
اى وقت لحوق الفها باخره اى باخر المنادى لاقتضاء الالف فى كونها الفا
وباقية على تلك الهيئة فتح ما قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا
لا يخلو اما ان يكون مضموما او مكسورا فالاول يستلزم ما قبلها واوا
مثل قول فى قال والثانى ياء مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ما قبلها
مفتوحا ولا لام فيه اشارة الى ان لا لنفى الجنس ولام اسمها والخبر
محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقييدية كما قيل بل اتفاقى لا يجوز
اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن اى حين الحاق الالف لان اللام
يقتضى الجر اى جر ما دخلت هى عليه والالف يقتضى الفتح اى فتح ما
دخلت هى عليه فبين اثريهما يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف
وهو الفتح تنافٍ بضم التاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء
والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريا لان الجر والفتح
لا يجتمعان فى محل واحد فلا يحسن الجمع بينهما اى بين المؤثرين اللام والالف
وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو يا لزيداه
ولكن يلغو احدهما لعدم ظهور اثره مثل يا زيداه بالحاق الهاء به
اى بالمنادى للوقف وينصب بالبناء للمفعول ما سواهما اى سوى المنادى
على نصبكان اى قيل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل
الحاصل وذا لا يحسن اى ينصب بالمفعولية منادى سوى اى غير
المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث سواء كان مع اللام او مع

الالف لفظا تفصيل للنصب اى نصبا لفظيا مثل يا عبد الله او تقديرا اى
نصبا تقديريا مثل يا ابا العباس ان كان المنادى معربا يعنى ان كان
المنادى مما يمكن ان يكون معربا قبل الدخول حرف النداء عليه وان
كان مبنيا قبل دخولها فهو يبنى على ما كان لان علة النصب اى لان
العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا وهى اى تلك العلة المفعولية
ان كون المنادى مفعولا به متحققة موجودة فيه اى فى المنادى الذى
يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا باللام والالف وما غيره متغير عن
حاله وما نافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل وضمير المنصوب راجع الى
الموصول الذى فى قوله سواهما ومغيره فاعل غير والمراد بالحال ههنا
اللام النصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى
بناءه فى المستغاث اللام لانها تقتضى الجر وفى المستغاث بالالف لانها
تقتضى الفتح ولينس فى سواهما شئ منها فيبقى على ما كان قبل كونه منادى
من النصب لفظا وتقديرا وما سوى المفرد المعرفة ينقسم الى
اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف
فقط او بانتفائهما معا والاول اما ان يكون مضافا او شبهه
مضاف وهو القسم الاول الى قسمين واما ان يكون مفردا ولكن
لا يكون المنادى فيه مفردا لكونه مضافا يعنى ما ينتفى فيه الافراد
فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما مثل يا عبد الله او غير علم
مثل يا عبد الله والقسم الثانى وهو والقسم الثانى ما لا يكون
المنادى فيه مفردا بل ينتفى فيه الافراد فقط لكونه شبه مضاف مثل
يا طالعا جبلا وهو اما ان يكون معمولا له او لا مثل حسن وجهه يا خير

باحسنا وجهه

الالف

تقسيم الثلاثة الى الاربعة

واما ما لا يكون المنادى فيه
مفردا ولا معرفة والقسم الاول
من الاقسام الاربعة وهو
اى القسم الاول ما لا يكون
المنادى فيه مفردا
ح

من زيد ويا طالعا جبلا واما معطوف عليه عطف النسق نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت هو جملة نحو يا حليما لا يعجل وظرف نحو الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط في عمله قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على الموصوف لان التقدير يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو اي القسم ما يكون المنادى فيه مفردا ولكن اي الا انه لا يكون معرفة بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين مثل يا رجلا مقولا لغير معين اشارة الى الظرف صفة والى ان حرف النداء لا يستلزم التعيين ما لم يقصد اي لرجل غير معين فيه اشارة الى ان غيرا صفة لموصوف مقدر وهذا اي لقوله غير معين توقيت لنصب رجلا على ان اللام فيه للتوقيت يعني بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين لا تقييد له على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيدا للنصب لانه ما يكون قيدا للعمل ايضا لانه اي لان المنادى المفرد النكرة منصوب بلا يحتمل المعين حتى لا يحتاج الى التقييد مع انه نكرة والقسم الرابع من الاقسام الاربعة وهو ما لا يكون المنادى مفردا لكونه مشبها بمضاف ولا معرفة لانه ليس فيه شيء من الانواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة مثل يا حسنا وجهه بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر بل يدل عليه ضمير وجهه يا شخصا حسنا وجهه ظريفا صفة له ايضا

فى

في الحقيقة وفي اللفظ صفة لحسنا وانما وصف به ليكون للثالث نصبا في كونه نكرة لم يقصد به معين ولم يورد المص لهذا القسم اي القسم الرابع مثالا لما اورد امثلة الاقسام الثلثة حتى يستوفي كل قسم بمثال كما هو دأب في بعض القواعد اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين الافراد والتعريف بمثال يعني لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل عبد الله وانتفاء قيد التعريف مثل يا رجلا لغير معين سهل من باب ظرف وصار مسيرا تصور انتفائهما اي انتفاء القيدين بمثال واحد معا فلا حاجة الى ايراد مثال له اي للقسم الرابع على انفراده يعني مستقلا مع ان المثال الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن الايراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه في تقدير يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا كما سبق وهذه العبارة اعني عبارة يا طالعا جبلا اعم من ان يراد بها واحد معين فيكون مثالا للقسم الثاني او واحد غير معين وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع فامثلة الاقسام الاربعة باسرها اي بجميعها مذكورة في الكتاب وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث بالالف والمستغاث باللام ايضا اي كما كانت الامثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس بمستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالعا جبلا ورجلا لغير معين فلا حاجة الى ايراد واتيان مثال له اي لما سوى المستغاث على حدة اي استقلالا ولما فرغ من انواع المنادى واحواله شرع في بيان احوال توابعه فقال وتوابع المنادى المبني

معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في بحثها المبني صفة المنادى على
ما يرفع به المنادى و متعلق بالمبني وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد
الخارجي لانه لا يجري الحكم الذي في المستغاث بالالف وان كان مبنيا لا
يحمل على لفظ فقط لانه يقال يا زيدا وعمراه وعمرو المفردة بالرفع
صفة التوابع حقيقة او حكما تفصيل للافراد يعني يكون ذلك التابع
مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبهه اصلا مفردا حكما بان
يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لكنه مفرد حكما
على ما سيأتي وانما قيد المصنف المنادى بكونه مبنيا ولم يبقه على اطلاقه
احترازا عن توابع المنادى المعرب سواء كانت مفردة او لا لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظ فقط لان المعرب ليس له الا حال لفظ وهو
النصب لفظا او تقديرا فتابعه يتبعه واما المبني فله حالان حال لفظه
وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز في تابعه الوجهان الرفع
حملا على لفظه والنصب حملا على محله وقيدنا نحو المبني بكونه اي بان
يكون بناؤه على ما يرفع به ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن المبني
على الفتح لان توابع المنادى المستغاث لا يجوز فيها اي في تلك التوابع
الرفع بل يجب فيها النصب نحو يا زيدا وعمروا بالنصب في عمروا سواء كان
حملا على لفظه او محله لا يقال يا زيدا وعمرو برفعه لان المتبوع وهو زيد
مبني على الفتح يعني وان كان في المستغاث بالالف محلان الا انهما متساويان
لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر
يحمل عليه فوجب النصب في تابعه كما وجب في تابع المنادى المعرب وقيد
المصنف التوابع ههنا بكونها يعني بان يكون مفردة فلانها لو كانت التوابع

مفردة

مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية
نحو يا زيد ذا المال ويا زيد نفسه ويا زيد وعبد الله رح اي حين كانت
تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية لا يجوز فيها اي في تلك التوابع الا
النصب لفظا او تقديرا لان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتابعه
اذا كان مضافا يكون اولى بالنصب ولان الاصل في توابع المبني ان يكون
تابعا لما هو الاصل في متبوعها ولان تابع المنادى انما يتبعه في لفظه اذا
كان مثله في الافراد وذا يفوت بالاضافة وانما جعلنا نحن المفردة اعم
من ان يكون يعني المفردة مفردة حقيقة اي حقيقية بان لا يكون
التابع مضافا معنويا ولا مضافا لفظيا ولا شبه مضاف مثل يا زيد العالم
لان العالم مفرد حقيقي ليس بمضاف ولا شبهه او حكما اي مفردة حكمية
بان يكون التابع مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما اي الحال والقضية
لما انتفت فيهما اي في المضاف بالاضافة اللفظية وفي المشبه بالاضافة
المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بها لا يضاف بالاضافة
المعنوية لما انتفت هذه الاضافة فيهما كانا اي المضاف اللفظي والمشبه
بالمضاف في حكم المفرد ليدخلا فيه تعليل لقوله وانما جعلنا فيها اي في
تلك التوابع المضاف بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما اي
لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به كالتوابع المفردة حقيقة
حيث لا اضافة فيها اصلا في جواز الرفع فيه حملا على اللفظ وجواز النصب
فيه حملا على المحل لانه لما كان اضافتها كلا اضافة جاز فيها الوجهان
كما جاز في المفرد الحقيقي والمضاف رح للمضاف اذا كان تابعا للمفرد
كان في حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو

الا فراد واذا كان مضارعا يكون في حكم المضاف الحقيقي في وجوب
النصب حملا باللفظ لانه في اللفظ مضاف نحو يا زيد الحسن الوجه بالرفع حملا
على اللفظ ويا زيد الحسن الوجه بالنصب حملا على المحل في الاضافة اللفظية
وجهه بالرفع لانه فاعل ويا زيد الحسن وجهه بالنصب حملا على المحل في
المشبه بالمضاف ولما لم يجر الحكم ولما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى
الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضي لم يجر مجرى كرحى
رحى سقط الياء علامة للجزم الحكم لم يجر الاتي على وزن القاضي
صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل في
التوابع كلها وهي خمسة الصفة والعطف والتاكيد والبدل و
عطف البيان بل يجري في بعضها وهو النعت وبعض العطف
وعطف البيان والتاكيد قيل في كله وقيل في بعضه ولم يجر في البدل
كله وبعض العطف وبعض التاكيد ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا
بل لا بد في بعضها من قيد وذلك البعض العطف فصل المصنف التوابع
الجاري بالنصب لانه صفة للتوابع هذا الحكم بالرفع لانه فاعل لقوله
الجاري فيها اي في التوابع وهذا الحكم يجري في التوابع الثلثة مطلقا
وهو الصفة وعطف البيان والتاكيد في ذواته وصرح عطف
على فصل بالقيد وهو الممتنع دخول يا عليه فيما هو محتاج اليه اي
الى القيد وهو العطف بالحروف فقال عطف على فصل او صرح
من التاكيد اي التاكيد المعنوي قيل لان التاكيد اللفظي حكمه في الاعم
الاغلب حكم الاول اي حكم المؤكد بالفتح اعرابا وبناء نصب التميز
يعني ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاءني زيد زيد

وان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت او انا
لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى نحو يا زيد زيد بالبناء على الضم
فيهما لانه لما كان الثاني عين الاول كان حرف النداء يؤثر الثاني كما
يؤثر الاول فكانه قيل يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه اي ويجوز على قلة
ان يكون التاكيد اللفظي معربا لان الاعراب اصل فيه والبناء عارض
والعارض لا يسري من المؤكد رفعا نصب على التميز او على المصدرية
او الحالية حملا على لفظه نحو يا زيد زيدٌ بالضم في الاول والرفع في الثاني
ونصبا عطف على رفعا حملا على محله نحو يا زيد زيدا بالضم والنصب
في الاول والثاني وكان حرف من حروف المشبهة بالفعل المختار
عند المصنف ذلك اي الاعراب رفعا ونصبا ولذلك اي لكون المختار
عنده الاعراب رفعا ونصبا اطلق التاكيد كما اطلق الصفة
وعطف البيان ولم يقيد التاكيد بالمعنوي كما قيد المعطوف بقوله
بحرف الخ والصفة مطلقا سواء كانت مشتقة او لا وسواء كانت
وصفا لمن قامت هي به او لا وفيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف
المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واذا نصب العالم ورفع في يا
زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التأويل
في وصف المنادى المستغاث وعطف البيان كذلك اي مثل الصفة
يكون مطلقا مشتقا وغيره والمعطوف بحرف الممتنع بالجر صفة
المعطوف لانه وصف سببي دخول يا بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت
برجل حسن وجهه عليه اي على المعطوف بحرف يعني المراد بقوله
المعطوف بحرف الخ المعطوف المعرف باللام لا مطلقا المعطوف

لان الحكم الاتى لا يجرى فى المعطوف مطلقا ولم يقل المفرد المعطوف
المعرف باللام مع انه احضر اشعارا الى المانع مستقلا وهو امتناع
دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد وعبد الله لتعين الرفع فيه بخلاف
البدل مطلقا والمعطوف بحرف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
ح غير حكمهما كما سيجئ ترفع بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله
وتوابع المنادى حملا اى حال كونهما محمولة او لكونها محمولة على لفظه
اى على لفظ المنادى المفرد المعرفة الصفة للفظ اذا كان مبنيا
على الضم لفظا مثل يا زيد العاقل او لفظ المقدر اذا كان مبنيا
على الضم تقديرا نحو يا فتى العاقل لان بناء المنادى المفرد المعرفة عرضى
غير اصلى فيشبه من حيث العروض لاعراب الاسم المعرب يعنى كما ان
الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء يعرض المنادى المفرد
المعرفة بسبب المشابهة فيجوز ان يكون تابعه اى تابع المنادى على
المفرد المعرفة تابعا للفظ فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرب فى
قولك جاءنى زيد العالم تابعا للفظ فيرفع وينصب بالبناء للمفعول
والجملة عطف على ترفع حملا على محله اى محل المنادى المفرد المعرفة
لان حق تابع المبنى مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا وسواء
كان منادى او غيره ان يكون تابعا لمحله لانه الاصل واثر العامل
ليس الا فيه وهو اى المنادى المفرد المعرفة ههنا اى حين كونه منادى
منصوب المحل بالمفعولية اى بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا
فاذا كان من شان التابع الحمل على ما هو الاصل فى متبوعه
يكون هو الاولى والاليق نحو يا تميم بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء

مثل

مثل يا رجل اجمعون بالرفع لفظا حملا على لفظ ويا تميم اجمعين
بالنصب حملا على محله وتميم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة
ولذا صح تاكيده بصيغة الجمع فى التاكيد المعنوى ونحو يا زيد زيد وزيدا
فى التاكيد اللفظى على ما هو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة انى
واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا مثل يا زيد العاقل
بالرفع حملا على اللفظ ويا زيد العاقل بالنصب حملا على المحل فى
الصفة واقتصر المصنف على مثالها اى ايراد مثالها حيث لم يورد
مثالا لما عداها مما يجوز الوجهان فيه تاكيدا للرد على الاصمعى ولانها
اكثر فائدة واستعمالا واشهر مما عداها على ما سيأتى ولانه يصلح ان يكون
مثالا للعطف البيان اجرى الاعرابان فى المعطوف عليه فقط مثل يا زيد
العاقل والمعطوف المذكوران اجريا على المعطوف فقط نحو يا زيد
والعاقل والعاقل والتاكيد بناء على حمل الوصف عليه فح يكون الامثلة
باسرها مذكورة ويا غلام بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء
بشر بالرفع حملا على لفظه ويا غلام بشرا بالنصب حملا على محله فى عطف
البيان ويا زيد والحارث ويا زيد والحارث مثل قوله تعالى يا جبال
اوبى معه والطير فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه فى ايراد
هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك فى ايراد رفعه اولا و
نصبه ثانيا حيث قال فى الرفع ترفع وتنصب والخليل بن احمد وهو
استاذ سيبويه امام النحو والخليل هو الذى قال اعراب الفاتحة فى شانه
لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف فى حاشية الكشاف
وهو اعلى كعبا من سيبويه فى المعطوف متعلق بيختار قدم عليه

للحصر حيث لا اختلاف بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان
بل اتفقا على اختيار النصب فيها لان ترجيح الرفع وهو كونه منادى
في الحقيقة منتف ووجه ترجيح النصب وهو كون تابع المبني تابعا
لمحل قائم وما يقوم جهته يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما
المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام العامل لكون المعطوف
مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل
فصار محلا للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين الممتنع دخول يا عليه
يختار الرفع اي يرجح الرفع على النصب لكون الاختيار بمعنى الترجيح
تعدى بعلى هنا مع تجويز النصب المصدر مضاف الى المفعول اي مع تجويز
الخليل النصب في ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجويز الجانبين
وترجيح احدهما على الآخر لان المعطوف بحرف على المنادى في الحقيقة
منادى مستقل لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان
المعطوف على الفاعل في قولك جاءني زيد وعمرو في الحقيقة فاعل
مستقل فينبغي ان يكون المعطوف على المنادى على حالة جارية
عليه اي على المعطوف وتلك الحالة بناؤه على تقدير مباشرة حرف
النداء له اي على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف وهي اي
تلك الحالة على ذلك التقدير الضمة او ما يقوم مقامها يعني البناء على الضمة
كما في نحو يا زيد وعمرو والالف كما في نحو يا زيد وعمروان او الواو كما في
نحو يا زيد وعمرون ولكن اي الا انه لما لم يباشر حرف النداء اي الا
انه لما لم يدخل حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله جعلت تلك
الحالة اي البناء على الضمة او الالف او الواو اعرابا لكون الاسم اهلا

في ولا مانع منه فصادفت تلك الحالة ونعا فيها والمعطوف المذكور
مرفوعا اما على الضمة او على الالف او الواو مثل يا زيد والحارث و
الحارثان والحارثون وفي الرضي فالرفع اولى تنبيها على استقلاله
مثل يا ايها الرجل انتهى وابو عمرو بن العلاء بالفتح النحوي القاري
وهو امام القراء والنحو المقدم صفة ابو عمرو على الخليل عصرا
وزمانا لا رتبة يختار فيه اي في المعطوف المذكور النصب اي يرجح
النصب وهذا من عطف معمولين على معمولي عامل واحد تأمل
مع تجويز الرفع اي مع تجويز ابي عمرو في المعطوف المذكور
الرفع لما سبق فانه اي الشان لما امتنع فيه اي في المعطوف المذكور
تقدير حرف النداء الذي كان داخلا على المعطوف عليه بواسطة
اللام اي بكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله
لا يكون ذلك المعطوف منادى مستقلا بل كان مقابلا للمنادى
فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء فله حكم
التبعية وتابع المنادى مطلقا تابع للمحل لما عرفت ومحله ههنا
النصب بالمفعولية فاذا كان حكم التبعية وتابع المبني يجب ان
يكون تابعا للمحل وههنا وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل
من ان يكون اولى والى قوله يذهب ابي عمرو اولى كقراءة اكثر
القراء يا جبال اوبي معه والطير بنصب والطير وابو العباس
المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن بفتحتين الحاء والسين
المهملتين والنون في آخره اي كاسم الحسن كاسم كان في
الاصل علما ثم عرف باللام لتاكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه

في جواز نزع اللام عنه اي عن ذلك الاسم يعني كما جاز نزع اللام
عن اسم الجنس واثباته كذلك يجوز نزع اللام واثباته مثل الحارث
والحارث والخليل وخليل فكالخليل اي فابو العباس المبرد مثل
الخليل في اشارة الى ان المبتدا محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة
جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله ليضحكن عن كالبرد المنهم
ويجوز ان يكون جادة اي فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن
الشارح اقتصر على الاول لوضوح الثاني واشتهاره في امثالها ورفعه
يعني في كون المختار عنده رفعه لامكان جعله اي جعل المعطوف
المذكور منادى مستقلا بنزع اللام عنه فكان له حكم الاستقلال
فينبغي ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء
من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء
عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعا والا عطف على
قوله ان كان على عكسه يعني ان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف
منفيا وبالعكس اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه يعني وان لم يكن يجوز نزع اللام عنه بل كان
اللام كبعض حروف الكلمة لانه لم يصر علما الا مع اللام وذلك اما في
الاسم مثل النجم والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين
والثلثا والاربعاء والخميس والثريا واما في الصفة كالصعق حيث
جعل اسما لبلدة اصابته الصاعقة فيلزمها اللام فكابي عمرو اي
ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب في كون النصب مختارا عنده
لامتناع جعل مثل هذا المعطوف منادى مستقلا لعدم امكان نزع اللام

عنه فله حكم التبعية والاصل في توابع المبني ان يكون تابعا لمحل ومحل
ههنا النصب بالمفعولية فالمعطوف عليه هو الاولى المختار والمضاف
بالرفع عطف على قوله المفردة هذا من قبيل عطف امرين على معمولي
عامل واحد لان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه
فيكون العامل المعنوي ولذا قال الشارح اي وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالرفع صفة التوابع بالاضافة الحقيقية والمعنوية
لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت تنصب
وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب المنادى اذا كان مضافا بالاضافة
الحقيقية او اللفظية او شبه مضاف لانها اي لان التوابع المضافة
بالاضافة الحقيقية او المعنوية اذا وقعت يعني اذا كانت منادى بنفسها تنصب
لما سبق فنصبها اذا وقعت اي اذا كانت توابع اولى لان النصب اصل
في المنادى وتوابعه والمانع منه ولان حرف النداء لا يباشرها
وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيه والاصل
في المنادى النصب لكونه مفعولا لفعل محذوف وجوبا مثل
يا تميم كلهم بالنصب ويا زيد نفسه في التاكيد ويا زيد ذا المال
ويا زيد مضارع المصر ويا زيد كريم البلد في الصفة ويا رجل ابا عبد الله
ويا زيد عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه حال كونه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية ~~مما قلنا~~ لما سيأتي ان المضاف بالاضافة
الحقيقية يشترط تجريده عن التعريف مطلقا ولان اللام يمتنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقية لما قلنا ان التجريد عنه شرط فيه

فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح كما مثل الاقسام الثلثة والبدل
بانواعه والمعطوف غيرهما بالرفع صفة او بدل ذكر مبني للمفعول اي غير
المعطوف الذي ذكر من قبل فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف
مقدر بقرينة المقام وهو اي المعطوف الذي ذكر من قبل هذا المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني المعطوف المعرف بلام التعريف فغيره اي هذا
المعطوف هو المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه يعني المعطوف الذي
كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمرو او نكرة
مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبتداء والمعطوف معطوف عليه وحكمه مبتدا
ثان والضمير في حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال الشارح اي
حكم كل واحد منهما بحذف المضاف حكم المنادى او كحكم المنادى
منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اي واختار
من قومه خبر المبتدا الثاني وهو مع خبره خبر المبتدا الاول المستقل
تفسيره لا بهام بقوله اي الذي باشره حرف النداء يعني الذي دخل عليه
حرف النداء وذلك اي كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذي
جرد عن حرف التعريف مثل حكم المنادى الذي دخل عليه حرف
النداء واقع عليه وثابت لان البدل هو المقصود من الكلام بالذكر لا الاول
يعني المبدل منه كالتوطئة والبسط لذكره اي لذكر البدل فكان
حرف النداء الداخل على المبدل منه كان داخلا على البدل فصار
البدل هذا كالمنادى المستقل والمعطوف المخصوص يعني المجرد عن حرف
التعريف منادى مستقل برأسه في الحقيقة بحيث صار كانه لم يكن
معطوفا فالقيام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا يا زيد

وعمرو بمنزلة يا زيد ويا عمرو والحال انه لا مانع من دخول حرف النداء
عليه كلام التعريف فيكون حرف النداء مقدرا فيه بقرينة المعطوف
عليه فيكون منادى مستقلا مطلقا اي حال كون كل واحد منهما اي من
البدل والمعطوف المجرد عنه مطلقا في هذا الحكم اي في كونه كالمنادى
المستقل غير مقيد بحال دون حال من الاحوال الاربعة الافراد والاضافة
والمشابهة بها والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله اي سواء
كانا اي البدل والمعطوف المخصوص مفردين او مضافين او مختلفين
بالمضاف او نكرتين او المبدل منه والبدل او المعطوف عليه والمعطوف
مفردين ومثالهما مذكور في الشرح او مضافين مثل يا عبد الله عبد الرحمن
ويا عبد الله وعبد الرحمن او الاول مفرد والثاني مضاف فيهما ومثالهما
مذكور في الشرح ايضا او الاول مضاف والثاني مفرد مثل يا عبد الله
زيد او زيد فيكون الثاني مبنيا وان كان المتبوع معربا او مضافا وعين له
نحو [illegible] من زيد طالعا جبلا او طالعا جبلا الاول مفرد والثاني
مضاف وعكسه ومثالهما مذكور في الشرح او الاول مضاف اليه والثاني مفرد
نحو يا خيرا من زيد وعمرو ويا خيرا من زيد عمرو ويكون التابع مبنيا
وان كان المتبوع معربا او نكرتين ومثالهما مذكور او مضافين مثل يا
غلام رجل غلام امرأة او غلام امرأة او الاول مفرد والثاني مضاف
او شبهه او العكس من له مطلقا يشمل هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا
للمقام لكن المقام مقام ان يكون المتبوع مبنيا فالبدل اي واما مثال البدل
مثل يا زيد بشر وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين
لشخص واحد والا يكون بدل الغلط ومثال كون البدل مفردا مبنيا كما في

المبدل منه ويا زيدا اخا عمرو فيكون ايضا بدل الكل مثالا للمضاف فينصب
ويا زيد طالعا جبلا مثالا للمضارع وهو بدل الكل ايضا ويا زيد رجلا
صالحا مثالا للنكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا
ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب او حسن على ما سيأتي وهذه
الامثلة كلها بدل الكل كما صرح الشارح في ذيل كل مثال وامثلة الاقسام
الثلاثة مستفاد منها والمعطوف يعني امثلة المعطوف مثل يا زيد وعمرو
بالضم والبناء فيهما ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لان في
العطف لا يشترط ما يشترط في البدل ولما فرغ من بيان احوال التوابع
شرع في بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط
اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بابن وان يكون الابن
متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه
الشروط باسرها يختار فتح المنادى واشار الى الشرط الاول بقوله
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم لا على الالف ولا على الواو حتى
لو بني على احدهما لم يكن على اختيار الفتح اما كونه اي كون العلم منادى
فلان الكلام فيه اي في كون العلم منادى واما كونه مبنيا على الضم لان
البناء يشمل البناء على الالف والواو فلما يفهم بالبناء للمفعول فلعله
يفهم من اختيار وبيان لما فتحه المفهوم من قوله يختار فتحه المبني صفة
الاختيار ومن ابناء اي علم اي العلم المخبر عن جواز [illegible] ضمه اذا وجد
هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الآخر بعد
تجويزهما على ما سبق فان جواز الضم لا يكون ولا يوجد الا في المنادى

المبني

المبني على الضم فان العلم لا يضاف ولا يكون مضافا عاله ولا يكون منكرا و
المستغاث باللام لا يفتح ويا لالف لا يختار فتحه بل يجب فتحه جواز
الضم لا غير والى الثاني بقوله الموصوف صفة للعلم بابن حال كون الابن
مجردا عن التاء او حال كونه ملحوقا بها اي بالتاء من غير تغيير هيئة الابن
لانه لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو وليس ايضا مصغر ابن وابنت
ومثناهما ومجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة اعني ابنت
مثل يا هند ابنة عمرو ويا زيد ابن عمرو والى الثالث بقوله بلا تخلل واسطة
وفاصلة بين الابن اي الابنت والموصوفة كما مثلنا كما هو المتبادر الى
الفهم لان الصفة والموصوف لما اتحدا في المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما
فيخرج عن عن ذلك الحكم مثل قولك يا زيد الظريف بالرفع والنصب
حملا على اللفظ او المحل ابن عمرو بالنصب لانه تابع مضاف لا بفتح المنادى
في مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهي مقتضية للتخفيف
والى الرابع بقوله مضافا اي حال كون ذلك الابن او الابنت مضافا
يشير الى ان مضافا حال من المجرور وفي قوله بابن الى علم اخر سواء
كان كلا العلمين للمذكر مثل يا زيد بن عمرو او للمؤنث نحو يا هند بنت
زيد فالاقسام اربعة فكل علم يكون كذلك اي موصوفا بهذه
الصفة يجوز بنيه الضم اي البناء على الضم سواء كان المضاف اليه
على لفظ الموصوف نحو يا محمد ابن محمد اولا كالامثلة السابقة لما
عرفت قاعدة بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به وما يرفع به ههنا
الضم فيبنى عليه لكن يختار البناء للمفعول لكونه يرجح فتحه او فتح
ذلك المنادى على ضمه فيبنى على الفتح لكثرة وقوع يعني استعمال

المنادى الجامع لهذه الصفات يعنى الشروط الاربعة والكثرة اى كثرة
الاستعمال مناسبة للتخفيف لان الشىء اذا كثر استعماله تقتضى تخفيف
الالفاظ فخففوه بالفتحة يعنى بتبديل ضمة الى الفتحة لانها خفيفة من
الضمة التى هى حركة اى حركة المنادى الاصلية لكونه مفعولا به لفعل
محذوف وجوبا وفى الرضى فخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون
الفتحة حركة الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى واذا
نودى بالبناء للمفعول الاسم المعرف باللام اى بلام التعريف اذا اريد
نداؤه واذا قصد نداؤه هذا من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب
او من قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان الارادة سبب والنداء
مسبب مثل قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام
الى الصلوة قيل مثلا عند ندائه المراد من قوله مثلا ان هذا الكلام
مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص يا ايها الرجل مثل يا ايها البنون
يا ايها الناس وغير ذلك بتوسط اى كلمة مع هاء التنبيه بين حرف
النداء التى هى ياء والمنادى المعرف باللام الذى هو الرجل وهذا
المثال مختص بكلمة يا لانها اصل فى هذا الباب فتوسع فيها الا يرى انها
تستعمل فى الندبة خاصة والاستغاثة ويكون محذوفة دون
غيرها لانه لا يقال ايا او هيا اى ايها الرجل وكذا غيره فحرزا
منفصل له بتوسط عن اجتماع التى التعريف احدهما حرف النداء
والاخر حرف التعريف فى محل واحد بلا فاصلة بينهما فيضيع احدهما
فيكون فى الكلام حرف بلا فائدة وفى الرضى لانهم لما قصدوا الفصل
بين حرف النداء واللام بشىء طلبوا اسما مبهما غير دال على هيئة

معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شىء اخر يقع النداء
فى اللفظ على هذا القسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو
ذو اللام فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة اى بشرط قطعه
عن الاضافة اذ هى مخصصة نحو اى رجل واسم الاشارة الى هنا
كلامه ويا هذا الرجل بتوسط هذا بينهما فقط للعلة المذكورة و
يا ايهذا الرجل بتوسط الامرين وهذا بينهما معا وفى هذا الجمع زيادة
التشويق الى المقصود بالنداء بمرتبة بدفع فيكون الوسائط ثلثة
الاثنان بالانفراد والثالث بالاجتماع الفرق بين ايها وهذا ان ايها
لا يكون مقصودا بالنداء اصلا متمحضا للتوسيط خالصا له وهذا
يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها والتزموا كانه جواب سؤال مقدر
وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبنى على الضم فلم لم يجز فيه الوجهان
الرفع والنصب كما جاز فى يا زيد الظريف وهو مما سبق من القاعدة
المستمرة يعنى العرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس
وقيل يعنى جمهور النحاة رفع الرجل مثلا اى الاسم الجنس الواقع صفة
لاى ولهذا وان كان ذلك الاسم صفة للمنادى المضموم وكان حقها
جواز الوجهين الرفع بالجر بدل من الوجهين او الرفع على انه خبر
المبتداء محذوف اى الاول والنصب كما مر فى يا زيد العاقل لانه الرجل
مثلا يعنى اسم الجنس الواقع صفة لاى ولهذا والمقصود الاصلى
بالنداء وما بينهما وسائط كما فى البدل والتزموا رفعه بينهما على انه
مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه البناء على ما يرفع فرفع
ليكون حركة الاعرابية وهى الرفع موافقة للحركة اى الحركة البنائية

وهي الضم التي هي علامة المنادى المفرد المعرفة لانه اذا كان مبنيا
بني على كونه مفردا معرفة وعند كونه معربا اذا كان مرفوعا يكون
الرفع موافقا للضم فتبدل عطف على قوله يكون اي فتبدل حركة الاعرابية
الموافقة لحركة البنائية على انه هو المقصود بالنداء وما قبله وسائل
فقط واما الظريف في قولك يا زيد الظريف فليس بمقصود بالنداء بل
المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للايضاح ولذلك لم يلتزموا رفعه
بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب وهذا اي قوله والتزموا رفع
الرجل وما وقع صفة لاي منادى والاسم الاشارة المنادى بمنزلة
المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى المبني على الضم
المفردة ولهذا اي لكون هذا بمنزلة المستثنى لم يذكر المص هناك اي في
بيان جواز الوجهين في صفة المفردة ما اي لفظا يخرج صفة الاسم
المبهم المنادى عن تلك القاعدة والاسم المبهم اثنان اي الاسم الاشارة
كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم
فينبغي ان يقال المص ايضا وتوابع المنادى المبني غير الاسم المبهم الا
انه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه وتوابعه هذا جواب عن سؤال
مقدر على الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء كان المنادى
المبني على الضم فالوجه فيه ان يجوز في توابعه المفردة ما جاز في توابع
المنادى المبني على الضم من الرفع والنصب بالجر عطف على قوله الرجل
الذي هو المضاف اليه اي التزموا ايضا رفع توابع الرجل مثلا مضافة
كانت تلك التوابع او مفردة كما التزم رفع توابعها اذا لم يكن منادى
مطلقا نحو جاءني الرجل العالم ذو المال نحو يا ايها هذا او ايهذا

واراد على الجواب الاول



الرجل

الرجل الظريف ويا ايها او يا هذا او ايهذا الرجل ذو المال فالواجب
الرفع لا غير لانها اي لان هذه التوابع توابع منادى معرب واحد والمعرب
لا محل له وليس له الا الرفع وجواز الوجهين في التوابع المفردة ليس
مطلقا بل انما يكون في توابع المنادى المبني على الضم اذا كانت مفردة
لان له محلين احدهما البناء على الضم والثاني النصب على المفعولية لفعل
واجب الحذف قد سبق تفصيله وقالوا اي العرب هذا يعني له الاستثناء
عن قوله واذا نودي المعرف باللام قيل باحد الوسائط الثلاثة الا لفظ
الله بناء مفعول مطلق لفعل محذوف فجاز اي بني هذا القول بناء على
قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اي تلك القاعدة
اجتماع الامرين في لفظ واحد فاذا اجتمعتا تجوز نداء المعرف باللام
من غير توسيط احدهما اي احد الامرين كون اللام عوضا عن حرف
محذوف عما دخلت هي عليه فلا تجمع بين اللام وبين ما عوض عنه الا قليلا
وثانيهما اي ثاني الامرين لزومها للكلمة اي لزوم اللام للكلمة التي دخلت
هي عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها يا الله لان اصله الاله معرفا
باللام واصل اله على وزن فعال من اله يأله مثل فتح يفتح ثم عرف باللام
فصار الاله حذفت الهمزة الاصلية التي في اله على ما بين في علم الصرف
وعوضت اللام فيها اي عن الهمزة المحذوفة وثابت هي منابها ولزمت
اللام الكلمة للعلمية ولنيابتها عن الحرف الاصلي بحيث لا تنفك عن الكلمة
فلا يقال في سعة الكلام يعني بلا ضرورة شعرية يا اله بلا لام لانه لا يجوز
حذف العوض مع المعوض وقد قال في غيرها يعني في ضرورة الشعر نحو
بسمتهما الكبا وبضم الكاف والتخفيف جمع كبير مثل طوال وطويل وفي

لاهم

الوصفي فالاكثر في لفظ الله قطع الهمزة للايذان من اول الامر انهما خرجا
عما كان عليه في الاصل وصارا جزء الكلمة حتى لا تستكن يا مع اللام تم
الكلام ولما لم يجتمع هذان الامران التعريف واللزوم في موضع اخر بل
اختص لفظ الله باجتماعهما اختص هذا الفاعل هذا الاسم بذلك الجواز
الباء داخلة على المقصور اي جعله ذلك الجواز اي جواز اجتماع حرف
النداء مع ذلك اللام مختصا بذلك الاسم اي باسم الله تعالى يعني لو يدخل
حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله ولهذا اي للامر المذكور قال
المصنف خاصة هو مصدر على وزن اسم فاعل مثل العاقبة والعافية اي
خص خصوصا لامتناع التوسيط هنا لان ايا يستلزم التعدد
ولفظها البتة والله تعالى منزه عنهما وهذا موضع للاشارة الحسية
وهو تعالى منزه عن ان يكون محسوسا في الدنيا وقوله خاصة اشارة الى
الثلاثة احكام للفظة الله في باب النداء قطع همزته لانها في سائر
المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء واختصاص نداؤه
بكلمة من بين حروف النداء لانه تعالى لا ينادى بغيرها سماعا ونداؤه
بلا توسيط المبهم منادى اي هذا الاصطلاح لمعنى التعريف بالعلمية
يقينا واما النجم والصعق والبيت وغيرها مما فيه اللزوم للتعريف
وان كانت اللام لازمة فيه بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال في سعة
الكلام نجم وصعق لكن ليست اللام فيه عوضا عن محذوف عما
دخلت هي عليه واما الناس جمع انسان وان كانت اللام فيه اي في
الناس عوضا عن الهمزة لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا لان اصله اناس
ثم عرف باللام لفظا والاناس تقديرا فعل في الله لكن ليست لازمة

للكلمة

للكلمة لانها تنفك عنها لانه يقال ناس بلا لام في سعة الكلام فلا يجوز
ان يقال بلا توسيط المبهم يا النجم ويا الناس بل لا يقال الا بتوسيط
المبهم قوله لعدم تعليل لقوله حكموا اجرائه وهو مصدر بمعنى الجار
هذه القاعدة في كلمة التي لان اصلها لتي ثم عرف باللام فصار التي و
هي كلمة من الموصولات واللام لازمة لها لانه لا يقال فيه لتي لانه اسم
اشارة الى اسم موصول نحو قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي و
انت بخيلة بالوصل عني والجار في من اجلك متعلق بفعل محذوف
اي هلكت من اجلك بكسر الكاف فيا التي قيل حذف ههنا المنادى
المعلوم به والشهادة لان النداء الحسية مع انه خاطبها بقوله من اجلك
ولا خفاء عن سماع احد والموصول مع صلته صفة لها فكأنه قال
يا سلمى او يا ليلى التي تيمت بكسر التاء لكونه خطابا للمؤنث من تيم
بتشديد الياء المثناة من تحت اي وقفت قلبي وجزيت وملكت
لبك والواو في وانت للحال انت مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال
من فاعل تيمت بالوصل اي بالوصول واللقاء عني اي الي والحال انك
بخيلة بالوصال واللقاء الي معناه بالفارسية من هلاك شدم از جهة
عشق خود تو اي آنكس كه قلبم را مدام تجرب كردي وحال تو بخيلى
كنكه در وصل من دنك داري فيستدل ان من لان لامها اي لام التي
ليست عوضا عن حرف محذوف عما دخلت هي عليه وان كانت اللام
لازمة للكلمة اي الكلمة التي حيث لا يقال في سعة الكلام لما قلنا حكموا
عليها اي على قول الشاعر بالشذوذ لانه خالف القياس يكون شاذا
والجواب عنه لما قلنا والجار في قوله في الغلامان متعلق بقوله حكموا

في قوله اي في قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا تثنية فرّ صلة
الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجيب بحذف التوسيط لا اختصاصا
تقديره فيا ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفرار لم يرد يحتاج الى
التنبيه وان كان غائبا اخره اياكما ان تكسبانا شرا وفي رواية اياكما
ان تبغيانا شرا لانتفاء الامرين التعويض واللزوم كليهما حكموا به
اي بانه هذا القول اشد بالدال المهملة اسم تفضيل والغاء بالذال المعجمة
كانهم توسلوا الى التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يبق من الشذوذ
لانه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل شذوذا تمييز يعني هذا
القول اشد شذوذا لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه
ولك اي جاز لك لان اللام مشعر بالجواز وعلى الوجوب خطاب لمن
يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون
لغير معين ممن يصلح له تعميما وههنا كذلك على ما بين في موضعه في مثل
يا تيم تيم عدي اي في كل تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة
صورة لا حقيقة ووقع عقيب الثاني بلا فصل اسم مجرور
بالاضافة هذا تمثيل للمثل وبيان ان الحكم الاتي ليس مخصوصا بهذا
التركيب بل يجري فيه وفي مثله ونحو قوله يا زيد زيد اليعملات في الاول
متعلق بجاز لك اي جاز لك في الاسم الاول من مثل هذا التركيب الضم اي
البناء على الضم لكونه مفردا معرفة والنصب لكونه منادى مضافا
اما الى العدي المحذوف او المذكور وجاز لك في الثاني اي في الاسم الثاني
النصب فحسب بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء
الافعال بمعنى انته يعني وجاز لك في الاسم الثاني النصب فانته

عن جواز

عن جواز الضم فيه فانه لم يجز والفاء جواب شرط اي اذا كان الامر
كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفي الاول الفاء للعطف وان كان من
عطف الانشاء على الاخبار اما الضم اي جواز البناء على الضم في الاسم
الاول فلانه منادى لدخول حرف النداء عليه مفرد لانه ليس بمضاف ولا
شبهه معرفة اما قبل النداء او بعده كما هو الظاهر فحقه ان يبنى على ما يرفع
واما جواز النصب فيه فمبني على انه مضاف الى عدي بالتنوين المذكور
صفة عدي يعني مبني على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما مر ان
المنادى اذا كان مضافا ينصب وتيم بالتنوين الثاني صفة تاكيد
لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية
كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني
مع انه ليس بمضاف فاصل بين المضاف والمضاف اليه وانما جاز هذا
الفصل لئلا يلزم بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه
ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه
بلا تغيير لفظا صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل فكانه قال يا تيم
عدي بلا تكرير وذلك العمل مذهب سيبويه اذ يبنى على انه مضاف الى
عدي بالتنوين المحذوف صفة بقرينة المذكور في التركيب الثاني لان
الشائع ان يحذف السابق بقرينة اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق
وذلك العمل مذهب المبرد وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن
ارتكاب الحذف والمبرد الثاني احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف
والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها والنسير الى اجاز الفتح في الاول
مكان النصب وكان المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب

لا فصل هناك فكانه قال

بناء على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي بالنصب فيه فيفتح بعد
فبني على الفتح اتباعا لنصب الثاني كما في قولك يا زيد بن عمرو لانه كان
يا زيد في الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبني على
الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون
في تيم الاول ثلث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا و
البناء على الفتح اتباعا وتعين النصب في تيم الثاني لانه اي لان تيم
الثاني اما تابع بالتنوين مضاف صفة تابع على تقدير ان يكون
تيم الاول مبنيا على الضم او على الفتح فيكون الثاني من توابع المنادى
المبني المضاف فتنصب او تابع بلا تنوين بل مضاف الى مضاف مضاف
اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى العدي
المذكور او المحذوف فيكون تيم الثاني تابعا للمنادى المضاف
المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شبهة تمام البيت يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر في القاموس لا اب لكم
ولا ابا لكم ولا ابك ولا اباك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي
اللفظ خبر انتهى قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ماجد
مستغن عن الاب اي عن المزلي وقال الازهري انه شتم لا شتم
فرقه والمعنى انك لست بابن رشيد اسمه ولا لنفي الجنس وابا باثبات
الالف مثل لا اباله منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها
عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتي تفصيله لا يلقينكم
فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقيلة من لقي يلقى
من اللقاء والضمير عبارة عن المخاطبين وهم تيم عدي اي لا يوقعنكم

والبيت

والبيت لجرير الشاعر قاله خطابا لبني تيم ونصيحة لهم حين اراد
عمر التيمي اي المنسوب الى بني تيم الشاعر صفة عمر ان يهجوه من هجو
يهجو هجوا مثل غزو يغزو غزوا والهجو القدح والذم فقال الجرير
خطابا لبني تيم ونصيحة لهم لا تتركوا عمر مفعول لا تتركوا على ان يهجوني
يعني لا تكونوا ساكنين حين اراد عمر الشاعر التيمي ان يهجوني وامنعوه
على هجوه اياي فيلقينكم بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهي
مثل قوله تعالى فلا تطغوا فيحل عليكم اي فان يلقينكم ويوقعنكم
في سوءة اي مكروه وبلية تفصل اليكم من قبلي وجانبي يعني المراد
من المكروه والبلية من قبل جرير مهاجاته اياهم والمهاجات مصدر
من المفاعلة والاصل فيه مهاجية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها جار لفاعل وناصب لمفعوله الراجع الى بني تيم والمعنى لا يوقعنكم
عمر في مكروه وبلية شديدة من قبلي لاجل تعرضه لهجوي والمنادى
المضاف صفة الى ياء المتكلم يجوز فيه اي في ذلك المنادى وجوه
اربعة خبره فتح الياء بدل من وجوه بدل البعض او خبر مبتداء محذوف
اي احدها والاولى مثل يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان كل كلمة
وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال تركيبها
ايضا اعتبارا لحال الافراد لانه الاصل والنظر له لئلا يلزم الابتداء بالساكن
والاصل في الحركة الفتح لخفته وثقل اخويه على ما وضع على حرف واحد
وسكونها عطف على الفتح الباء والضمير للياء قيل لانه الاصل لان الياء
مبنية والاصل في البناء السكون ولثقل التركيب بالاضافة ولا يلزم
الابتداء بالساكن مثل يا غلامي بسكونها واسقاطها الياء عطف

على سكونها القرينة او على فتح الياء لكونها اصلا اكتفاء بالكسرة علة
للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة عن الكسرة او على العكس تكون
الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لمناسبة التولد اذا كان ما قبلها
كسرة يعني اذا كان حركة الحرف الذي قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على
الياء احترازا عن نحو يا فتاى ويا عصاى بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال
يا فتا بحذف الياء لعدم القرينة ولا اسكانها ايضا لئلا يلزم اجتماع الساكنين
قوله اذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثاني ايضا لانه
لا يجوز اسكان الياء في مثل يا فتاى على ما سيأتي في قوله واذا اضيف
الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان اخره الفا
ثبت وان قال مفتوحة في الصور الثلث مثل يا غلام بكسر الميم
وحذف الياء وقلبها اي قلب الياء الفا عطف على اسقاط الياء او على
فتح الياء لا على اسكانها تعرف بالتأمل مثل يا غلاما بالالف هذا متفرع
من القسم الاول لان اصل يا غلامي بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح
الميم وقلب الياء الفا وهذان الوجهان اعني اسقاط الياء وقلبها
الفا يقعان غالبا في النداء واما الوجهان الاولان فيقعان في النداء
وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل لان النداء موضع ومحل تخفيف
لان المقصود اي لان مقصود المنادي بالنداء لا النداء فقط بل غيره
اي غير النداء فيقصد المتكلم الفراغ والخلاص من النداء بسرعة ليتخلص
المتكلم منه اي من النداء ويتوجه الى ما هو المقصود والمراد من الكلام و
الخبر والامر والنهي وغير ذلك مما يبتنى على النداء فخفف بالبناء
للمفعول يا غلامي بوجهين حذف الياء بدل من قوله بوجهين وابقاء

الكسرة

الكسرة دليلا عليه اي على الياء في الوجه الثالث وقلب الياء عطف
على حذف الياء الفا في الوجه الرابع لان الالف والفتح اخف من الياء
والكسرة فيه الياء الفا نشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر مدا من
الياء وهما اي هذان الوجهان وان كانا للوصل واقعين في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان اي لا يكون هذا الوجهان و
في كل منادى كذلك اي مضاف الى ياء المتكلم قوله كذلك صفة المنادى
واشارة الى ما شرنا بالايقعان فيما اي في المنادى الذي غلب عليه
الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر المنادى بها اي بتلك الاضافة لتدل
الشهرة والغلبة على الياء المغيرة اسم مفعول من غير بالحذف في الوجه
الاول او القلب الفا في الوجه الثاني فلا يقال في عدوي بفتح الياء
وسكونها يا عدو بالحذف والاكتفاء بالكسرة ويا عدوا بتبديل الكسرة
فتحة وقلب الياء الفا بل يجب ان يقال يا عدوي بالفتح او الاسكان
لان العدو لم يغلب ولم يشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لا
يضيف عدوه الى نفسه غالبا وقد جاء حالكونه شاذا في المنادى
الذي غلب اضافته الى الياء يا غلام فاعل جاء باعتبار المثل بالفتح
اي بفتح الميم اكتفاء بالفتحة عن الالف لان الفتحة تكون دليلا على
الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التولد بينهما وانما كان شاذا لكثرة
التغيير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء
مغيرا بلا دليل وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح يا ابي في يا بنيا
فليس شاذا كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين ويكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء كما انه يجوز ان يكون بغيرها وقد

قوله

جملة هي قوله بالهاء متعلق بيكون المقدر فيكون هذه الجملة الاسمية
معطوفة على الجملة الاسمية وغيره والاولى ان يكون بالهاء عطفا على
محذوف اى بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون فى حيز الجواز اشهر الجواز
ليس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى حيز الجواز اولى
والاولى ما ذكره الشارح فى هذه الوجوه الاربعة كلها وقفا اى فى
حال الوقف نصب على الظرفية باعتبار المضاف تقول حال الوقف يا
غلاميه بالفتح ويا غلاميه بالاسكان ويا غلامه بالحذف ويا غلاماه
بالقلب ويا غلامه بالفتح والحذف وان كان شاذا فرقا بين الوقف
والوصل يعنى اذا كان هذه الوجوه توصل الى ما بعدها بلا فاصلة
لا يؤتى بالهاء واذا كانت فقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون
وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل وقالوا
اى العرب فى محاوراتهم جمع محاورة اى فى مصاحباتهم العرفية
حين اضافة الاب او الام الى ياء المتكلم يا ابى ويا امى بناء على
الوجوه الاربعة المذكورة فى يا غلامى كسائر اى كباقى ما اضيف الى
ياء المتكلم يعنى قياس مطرد فيهما ما فى باقى المنادى المضاف الى
ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها الفا بلا هاء
فى الوصل ومع الهاء فى الوقف فيكون كل منهما ثمانية اوجه مع وجوه
اخر جمع اخرى مؤنث اخر زائدة صفة وجوه بعد
صفة عليها اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية لكثرة
استعمال النداء فيهما فى كلامهم لان الانسان يكثر نداؤه لابيه وامه و
كثرة النداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه

يتيسر

يتيسر بوجه اخر اذ كثر الوجوه كما اشار المصنف اليها اى الوجوه
الاخر الزائدة عليها بقوله عطفا على الوجوه الاول ويا ابت ويا امت
اى قالوا فى نداء الاب والام بطريق اخر يا ابت مكان يا ابى ويا امت
مكان يا امى ايضا اى كما قالوا الوجوه الاول بابدال التاء المثناة من
فوق بالياء المثناة من تحت والياء فى يا الياء بمعنى من هى بجعل
التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفى الحاشية الباء صلة
الابدال وانما تدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية
دون العكس كما زعم انتهى وفى الرضى هذا عند البصريين وانما
ابدلت التاء لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم مثل علامة ونسابة
والام والاب مظنتا التفخيم ولكن عند الوقف تقلب هاء لكونها
للتانيث وقال الكوفيون التاء للتانيث والياء مقدرة بعدها
ولو كان الامر كما قالوا يا ابتى ويا امتى انتهى وانما طولت لكونها
عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عوضت عن الواو فتحا وكسرا
اى حال كون التاء المبدلة مفتوحة على وفق حركة الياء فيه اشارة
الى ان قوله فتحا وكسرا حال مشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره
الشارح بقوله اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء
وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة
فاصل يا ابت ويا امت يا ابى ويا امى ويا ابى بفتح الياء والمبم
فى يا ابت وامت بعد الابدال للخفة او حال كون التاء المبدلة مكسورة
وهو اكثر استعمالا لمناسبة الكسرة الياء التى هى الاصل وهذا
بناء على ان التاء مبدلة عن الياء الساكنة فالتاء ساكنة لابدالها

عن حرف ساكن تحركت بالكسر لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحة
للخفة ايضا وقد جاء الضم اى البناء على الضم ايضا اى كما جاء البناء
على الفتح والكسر نحو يا ابتِ ويا امتَ بالبناء على الضم فيهما وفيهما
ثلث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر
اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل اجرا
مجرى المنادى المفرد المعرفة لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضف
فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم ولم يذكره المص
حيث قال فتحا وكسرا لم يقل وضما لقلته اى لقلة استعمال الثقل
الضمة على الياء وان كانت مبدلة وقالوا اى العرب ايضا فى نداء
الاب والام بطريق اخر يا ابتا ويا امتا بالالف اى بالحاق الالف
بعد التاء فى اشارة الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول
الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا فى نداء الاب والام يا ابت
ويا امت بابدال التاء بالياء وبالالف اى قالوا يا ابتا ويا امتا
بالحاق الالف بعد التاء ولا تنظر الى ما قيل هنا جمعا بين العوضين
التاء والالف لانه يجوز ان يكون الشيء عوضان كما قالوا بتعويض
التاء وحدها يا ابت ويا امت و تعويض الالف وحدها يا ابا
ويا اما قالوا بتعويضهما معا يا ابتا ويا امتا دون الياء
اى ياء المتكلم فما قالوا يا ابتى ويا امتى كما لم يقولوا بالياء والالف
او بالياء والتاء والالف احترازا عن الجمع بين العوضين والمعوض
عنه فانه اى فان هذا الجمع غير جائز لانه لا اعتبار المعوض
عند وجود الاصل كما لا يجمع بين الشمس والقمر وقالوا اى العرب

والشمع

عند

عند نداء ابن الام وابن العم اعادة قالوا اشارة الى ان له حكما
خاصا لا يوجد فى غيره الا شاذا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
اى خص هذا القول بهما خصوصا هذا الاختصاص بالنظر الى الام
والعم يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى والمضاف الى الياء
الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف
ولا يقال يا ابن خال بالفتح ايضا بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى
على الوجوه الاربعة المذكورة بالهاء وبلاهاء لا ان وليس هذا
الاختصاص بالنظر الى الام والعم المضاف الى الياء ايضا كما هذا
الاختصاص بالنظر الى الام والعم فانهم يقولون عند نداء بنت الام
المضافة الى الياء يا بنت عم بالفتح ايضا على الوجوه الاربعة مع زيادة
وجه خامس عليها وهى الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ
قوله فيهما مثل باب غلامى فقالوا اى العرب يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح
الياء فيهما مثل غلامى وقالوا ايضا يا ابن امى ويا ابن عمى بسكون الياء
فيهما مثل غلامى بسكونها وقالوا ايضا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء
ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وتبديل الكسرة فتحة مثل
يا غلاما وقالوا اى العرب ايضا بزيادة وجه اخر على هذه الوجوه
الاربعة والحال انه شذ اى وقد كان شاذا فى المنادى المضاف الى
ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بجعل الالف المقلوبة عن الياء
والاكتفاء بالفتحة قبلها لكثرة الاستعمال اى لكون استعمال هذا
اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد فى الالفاظ السابقة ايضا وطول

اللفظ لانه جعل اربع كلمات وهي حرف النداء والمنادى والمضاف اليه
للمنادى وياء المتكلم كلمة واحدة وثقل بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف
مصدر وعلى وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو التضعيف وهذه العلة
مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقلها التضعيف لا يوجد الا فيه والحاصل ان
اجتماع هذه الثلثة مشترط لجواز حذف الالف اكتفاء بالفتحة تبولغ
في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام بزيادة هذه الوجه الخامس الاربعة
ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم وكسرها اكثر من حذفها في نحو
يا غلام ولما كان من خصايص النداء وما يتعلق به اصالة الترخيم
لان الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما ان النداء ليس بمقصود
بالغيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولان
النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان الامر المهم مما
لا يقبل التوقف والمكث وشيما نتم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة
شرع في بيانه اى في الترخيم يستكمل احوال المنادى فقال وترخيم
المنادى الاضافة ظرفية يدل عليه عطف على قوله وفي غيره او مضاف
الى المفعول والفاعل متروك اى وترخيمك المنادى جائز اى واقع
ثابت يعني ان الجواز ههنا وقوعي في سعة الكلام يعني ان الترخيم
مقيد بان يكون في الكلام سعة لحسن مقابلة الضرورة من غير
ضرورة والجاران متعلقان بالوقوع شعرية صفة ضرورة دعت
اليه اى الى الترخيم واقتضته فان دعت اليه ضرورة واقتضت
ضرورته الترخيم فترخيم المنادى واقع بالطريق الاولى فالترخيم
في المنادى واقع سواء دعت عليه ضرورة او لا وهو اى الترخيم
بكانت

في غيره

في غيره اى غير المنادى واقع وثابت ضرورة اى لضرورة بتقدير
اللام ونصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع شعرية داعية اليه اى
الى الترخيم كقول الشاعر وبادية اذ هي تساعفنا ولا يرى مثلها
عرب ولا عجم لا في سعة الكلام وهو اى الترخيم في اللغة تخفيف اللفظ
وتسهيله في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم
والجارية التي صادت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم
في الاسماء لانه تسهيل للنطق وتخفيف وترخيم المنادى حذف مصدر
ترك فاعله ومفعوله في اخره اى في اخر المنادى اى حذف شيء من
اخر المنادى تخفيفا علة للحذف ولذا قال الشارح اى لمجرد التخفيف
لا لعلة اخرى مثل تجاور الساكنين والاضافة وغيرهما مقتضية موجبة
الى الحذف المستلزم للتخفيف وفي الرضي يصون بالحذف للتخفيف
ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والا فكل حذف لا بد
له من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط
مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو هذا كلام فعلى هذا
اى تقديرا ان يكون الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم المنادى والضمير
المجرور راجعا الى المنادى يكون ذلك التعريف تعريفا لترخيم
وهو حذف في اخره تخفيفا مخصوصا اى خاصها بترخيم المنادى
~~بالرفع نائب~~ ولا يشمل الى غيره ويعلم منه اى من تعريف ترخيم المنادى
ترخيم غير المنادى بالرفع نائب لفاعل لقوله بالمقايسة او بالقياس
على ترخيم المنادى يعني اذا كان ترخيم المنادى حذف في اخره تخفيفا
يكون ترخيم غير المنادى حذف في اخره تخفيفا وعكس جملة اى جمل

ذلك التعريف على تعريف الترخيم مطلقا سواء كان المرخم منادى
اولا بارجاع الباء متعلق بالحمل او بالامكان الضمير المرفوع
الى الترخيم مطلق وارجاع الضمير المجرور الى الاسم مطلقا فالمعنى
وهو اى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى او لا حذف
فى اخره اى اخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى او لا
ولكنه غير ملايم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى
اصالة وغيره تبعا لان الخصوص اولى من العموم لكن التفسير الاول
انسب بالمقام والثانى اتيد بالمراد وشرطه اى شرط ترخيم المنادى
على تقدير الاول اى على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على تقدير الثانى او
على تقدير كون التعريف عاما لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم
غير المنادى لا شرط له لكونه ضروريا واما ترخيم المنادى ان كان
فى سعة الكلام يحتاج الى الشروط لكون الحذف خلاف معقول
وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا
امور اربعة ثلثة منها عدمية على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها
فامور خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها يكون ولا مندوبا وهى
الامور العدمية احدها ان لا يكون المنادى الذى اريد ترخيمه مضافا
حقيقة اى اضافة حقيقية او حكما اى اضافة حكمية كان يكون
مضافا بالاضافة اللفظية او شبه مضاف اذا كان الامر كذلك فقد
دخل فيه اى فى قوله مضافا المنادى المشبه بالمنادى المضاف و
المنادى المضاف بالاضافة اللفظية ايضا اذ لا يمكن الحذف والترخيم

من الاول

من الاول اى من المضاف حقيقة او حكما لانه اى لان الاول الذى هو
المضاف ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى واذا رخم يلزم ان
يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو ليس من شان الترخيم لانه حذف
فى اخره لان المنادى فى يا غلام زيد وصاحب عمرو المضاف المخصوص
وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف اليه ولا يمكن الحذف والترخيم
ايضا من الثانى يعنى من المضاف اليه لانه اى لان الثانى الذى هو المضاف
اليه ليس اخر اجزائه الى اللفظ لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه
وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم
فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وهذا ممتنع فامتنع الترخيم
فيهما بالكلية اى فى المضاف نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ
ولذا جعل ان لا يكون مضافا شرطا عدميا و الثانية ان لا يكون
المنادى الذى اريد ترخيمه سواء مضافا حقيقة او حكما او لا مستغاثا
لا زائدة لتاكيد النفى مجرد وصفه مستغاثا يعنى ان لا يكون ذلك
المنادى مستغاثا مجهودا باللام سواء كان مضافا مثل يا لعبد الله او لا
مثل يا لزيد لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب بيانه لانه اذا كان
مضافا او مضارعا له او نكرة او البناء اذا كان مفردا معرفة واذا
رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير المنادى من غير ضرورة
داعية اليه وذا لا يجوز فلم يرد من ورد يرد عليه اى على المنادى
المستغاث مطلقا الترخيم الذى هو من خصايص المنادى لما قلنا
ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء
فيه من النصب والبناء ولا زائدة ايضا لتاكيده مفتوحا عطف

على مجردها اى لا يكون ذلك المنادى ايضا مستغاثا مبنيا على الفتح
بزيادة الالف اى الالف الاستغاثة فى اخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم
لان الزيادة اى زيادة الالف الاستغاثة فى اخره تنافى الحذف اى
الترخيم والترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فامتنع الترخيم فيه
ولم يذكر المص المندوب مع انه من الشروط العدمية ايضا لان المندوب
لكونه غالبا بالزيادة تنافى الترخيم لا يرخم لانه اى لان المندوب
غير داخل فى المنادى عنده اى عند المص على ما سبق حتى لا يحتاج
الى اخراجه ههنا وما مبتداء وقع صلة فى بعض النسخ من قوله
ولا مندوبا فكان الفاء جواب المبتداء المتضمن لمعنى الشرط ما كان
حرف من حروف المشبه بالفعل والضمير المتصل به اسمه من تصرف
الناسخين خبره وهى مع اسمها وخبرها لذلك المبتداء والمراد
من الناسخين الطلبة المتعلمين يعنى ان قوله ولا مندوبا لم يكن فى
اصل النسخ التى كتبها المص بل الحقه بعض الطلبة مع ان وجه اشتراط
عدم كونه المنادى ظاهر وهو اى وجه الاشتراط التى اشتراط
قوله ولا مندوبا ان الاغلب والاكثر فيه اى فى المندوب زيادة الالف
او الياء او الواو لا عن الالف فى اخره لمد الصوت المطلوب فى الندبة
اظهارا للتفجع واعلاما للتأسف كما فى المستغاث بالالف زيدت
الالف لزيادة الاستغاثة واظهارا لها فلا يناسب اى فلا يناسب
المندوب الترخيم المستلزم الحذف المنافى للزيادة كما مر فى عدم
ترخيم المستغاث بالالف للتخفيف اى لمجرد التخفيف لا لغرض اخر
و الثالث من الشروط العدمية ان لا يكون المنادى الذى اريد

ترخيم

ترخيمه جملة يعنى علما منقولا عن الجملة مثل تأبط شرا وذرى حبا
وشاب قرناها على ما مر لان الجملة المنقولة الى العلمية محكية اى
ملفوظة بحالها قبل العلمية فلا تتغير اى فلا تقبل التغيير من زيادة
ونقصان على ما سبق تحقيقه فى بحث غير المنصرف فتمت الشروط
العدمية بابها والشرط الرابع وهو شرط الوجود احد الامرين
الوجوديين بمعنى احدهما كاف فى جواز الترخيم بعد كون الشروط
الثلثة السابقة مفقودة متقدمة وهو اى احدهما ان يكون المنادى
الذى اريد ترخيمه بعد ان لا يكون مضافا ومستغاثا وجملة اما علما
قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم
وان وجد شرط الترخيم عدما لما سيأتى زائدا على الحروف لانه اذا كان
ثلاثيا سواء كان تحرك الاوسط اولا مثل يا عمر ويا زيد لا يرخم ايضا
وان وجد تلك الشروط هذا عند البصريين واما عند الكوفيين
فيجوز ترخيم المنادى المتحرك الاوسط مثل يا عم فى يا عمر وبعضهم
يجوز ترخيم الثلاثى وان كان ساكن الاوسط فيقول يا زى
فى يا زيد لكونه علما لان العلمية تناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة
نداء العلم والكثرة تقتضى التخفيف مع انه قد اشتهرت علة الجملة
الاتية يكون فيما موصولة التى بنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه
راجع الى الموصول منه اى من المنادى والجملة صلته خبر مقدم
لقوله دليل وهو مبتداء وهذه الجملة خبر لقوله مع انه على ما موصولة
المعنى اى حذف مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول
والمعنى ان كثر نداء العلم والعلمية تناسبها للتخفيف بالترخيم ان الشان

والموصول مع صلته ح

ان يكون في الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اي علامة
دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اي لاشتهاره بمقدار الحروف
الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف
الاربعة منه دليلا على المحذوف ولزيادة عطف على اعادة الجار
على قوله لان العلمية اي ولزيادة حروف المنادى على الثلثة اي
على ثلثة احرف لم يلزم بالترخيم نقص الاسم الذي اريد بترخيمه
من اقل ابنية جمع بناء الاسم المعرب اي عن اقل بنائه وهو ثلثة
احرف لما سبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدأ به والى حرف
اخر يوقف عليه والى حرف اخر يفصل بينهما فلزم بهذا ان يكون
اقل بنائه ثلثة احرف بلا علة موجبة للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة
يجوز نقصه كما في عصا ورحى ويد ودم لان المحذوف بالعلة الموجبة
كالثابت واما يعني اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلثة فا
لشرط ان يكون اسما ملتبسا بتاء التانيث المتحركة نحو شاة وثبة
فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدة على الثلثة بل كان اسم جنس
سواء كان ثنائيا كثبة وشاة او ثلاثيا كطلحة وسلمة او غيرهما كضباعة
الا انه اذا وقف على المرخم منه يوقف مع الهاء فيقال في طلحة يا طلحه الا
ان يكون مقام الالف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا لان وضع
التاء التي هي للتانيث على الزوال لانها ليست من نفس الكلمة الداخل
هي عليها فيكفيه اذن مقتضي للسقوط فيكفي سقوطها بما نكاد يعني فلم
لا يكفيه اذن مقتضية للسقوط اذا وقع التاء العارض موقعا هو لام الكلمة
يكثر فيه اي في ذلك الموقع سقوط الحرف الاصلي المراد بالموقع الذي يكثر

فيه سقوط حرف الاصلي ما هو اخر المنادى والتاء واقع في اخر المنادى
واذا كان الحرف الاصلي يسقط من اخره بالترخيم فسقوط الحرف العارض
به وهو التاء يكون اولى ولم يبالوا اي العرب بالفارسية بالك فلا شتند
عربا به ببقاء نحو ثبة كرده وجماعة وشاة كوسفند بعد الترخيم اي بعد
نزع ذي التاء الذي كان وضعه على حرفين قوله حرفين متعلق بالبقاء
لان بقاؤه اي بقاء ثبة وشاة بعد الترخيم كذلك اي على حرفين والكاف
متعلق بالبقاء قوله ليس لاجل الترخيم خبر لان بل حروفا ضرب مع التاء
متعلق بقوله ناقصا ايضا اي كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى
بل نحو ثبة كان ناقصا عن ثلثة احرف مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون
التاء فالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص انما لزم عن
الواضع اذ التاء كلمة اخرى برأسها اي بذاتها وضعت للتانيث لكنها امتزجت
بما قبلها صارت معتقب الاعراب ولا يرخم بالبناء للمفعول لغير ضرورة
شعرية داعية الى الترخيم منادى نائب الفاعل لم يستوف مضارع مبني
للفاعل صفة المنادى اي لم يستكمل الشروط المذكورة الاربعة ثلثة منها
عدمية وفصلت وواحد منها وجودي وقد بين الا ما شذ من نحو يا صاح
في يا صاحب فان صاحب نكرة تعرفت بالنداء فلم يكن علما ولا اسما
ملتبسا بتاء التانيث فالشرط الوجودي عدمي وان الشرط العدمية عدمية
فالقياس ان لا يرخم لعدم الشروط الا انه رخم شاذا ادمج شذوذه فالوجه
والسبب في ترخيمه بدون شرط لكثرة استعماله منادى والكثرة تقتضي
التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى ولما فرغ المصنف من بيان شرائط
الترخيم عدما ووجودا بسببه والمحذوف بسببه ثلثة اقسام حرف ان

المحذوف بسبب الترخيم ثلثة

او كلمة برأسها او حرف واحد فقال مصدرا بالفاء التفسيرية فان كان
في اخره اي في اخر المنادى الذي اريد ترخيمه زيادتان اي حرفان
زائدتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة اي في حكم زيادة حرف
واحد في انهما زيدتا معا يعني دفعة واحدة بحيث لا يا في احدهما
منفردة عن صاحبها بل زيادتهما تكون دفعة واحدة لمعنى واحد
واحترز به اي بقوله في حكم الزيادة الواحدة عما يكون زيادتهما متفرقة
بان يكون زيادة احدهما منفردة عن صاحبتها وان يكون الثاني في
اخر ما زيد له الاول نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما اي
في الاولى والثانية زيدتا لمعنى اولا اي قبل زيادة الثانية ثم زيدت
التاء والتأنيث لمعنى اخر وهو التأنيث فلم يكن زيادتهما لمعنى واحد
فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لئلا يلزم اربع فتحات عند
زيادة الياء لان ما قبل تاء التأنيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت
الياء لذلك تكسر ما قبلها ثم زيدت التاء التأنيث فصار ثمانية فيكون
ح ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا فان اصل مرجانة مثل
شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسع في البناء فصار مرجان مثل
شعبان ثم زيدت التاء للتأنيث فلم يحذف للترخيم منهما الا الاخر
يعني الا التاء لكونهما اسمين ملتبسين بتاء التأنيث مثل ثبة وشاة
كاسماء اذا جعلتها فعلاء تكون مثالا لما نحن فيه مأخوذ من الوسامة
مصدر من وسم يوسم وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لا من وسم
يسم سمة مثل وعد يعد عدة مصدر سمة وهي الكي اي الحسن بضم الحاء
وسكون السين المهملتين بالفارسية خوبي واسم الفاعل وسيم

كماهو

كما هو مذهب سيبويه اصله وسماء قلبت الواو همزة لئلا يقع الفاء واوا
فصار اسماء بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة في اخره للتوسعة فصار
اسماء مثل حمراء وصحراء لا يكون مما نحن فيه اذا جعلتها افعالا جمع فعل
واسماء جمع اسم على ما هو مذهب غيره اي غير سيبويه فاصله سمو مثل
قنو من سمو يسمو مثل غزو يغزو ثم جمع فصار اسماو مثل قفل واقفال ثم
قلبت الواو ياء لوقوعها بعد الالف زائدة كسلقاء فصار اسماء فح يكون
في اخره حرف صحيح اصلي قبله مدة زائدة ولذا قال الشارح لانه يكون
ح اي حين كونه جمع اسم كافعال جمع فعل من باب ثمار اي من باب ما
يكون في اخره حرف صحيح اصلي قبله مدة زائدة ولكونه مذهب بصرية
مختارا عن المصنف اياه مثالا لهذا القسم ومروان بفتح النون على ما هو
المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو زيدت الالف والنون مثل شعب
وشعبان ويجوز كسر النون فح يكون تثنية مرو بمعنى الحجر الذي
يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمي رجلا او كان في اخره اي
في اخر المنادى الذي اريد ترخيمه حرف صحيح فيه اشارة الى ان قوله
حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او بتقدير ايراده جزاء لكلمة
ان الشرطية وانما عطف هذه القاعدة على الاول بتقدير ايراد المذكور
لاتحادهما في الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص
من وجه لانهما يجتمعان في نحو اسماء ومروان وينفرد الاول دون
الثاني في نحو بصري وينفرد الثاني دون الاول في نحو منصور اي صحيح
اصلي لتبادره اي لمسارعة الاصالة الى الذهن او الى ذهن السامع
عند اسماء الصحة لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة يعني ان يكون

قوله لتبادره ... عند ذكر الصحيح لان الحرف الصحيح يكون اصليا غالبا ...

اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل والتبديل وانما قال الغالب لان الحرف
الصحيح قد يكون زائدا لان الصحيح لا يمتنع الزيادة وامثلته لا تحصى لكن
الغالب الاصالة فيجيء اي من هذا القسم نحو سعلاة لان التاء منه فان
كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل بل زيد للتأنيث لانه لا يحذف منه الا
التاء يعني لا يرخم من نحو سعلاة الا التاء لكونه اسما ملتبسا بتاء التأنيث
سواء كان علما او لا سواء كان السعلاة والسعلاء بكسر السين المهملة فيهما الغول
او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعه يجيء سعالى بفتح السين
والعين وهو اي الحرف الصحيح بعد ان كان اصيلا اعم من ان يكون حقيقة
كمنصور ومسكين وعمار او حكما فيشتمل قوله حرف صحيح مثل مرمي و
مدعو فان الواو والياء لو وقعتا في الاخر اذا كان ما قبلهما ساكنا ان يكونان
في حكم الصحيح كدلو وظبي على ما سيأتي تفصيله ولذا علل الشارح بقوله
فان الحرف الاخير منهما اي من قوله مرمي ومدعو الياء في الاول والواو
في الثاني في حكم الحرف الصحيح في الاصالة لما قلنا انفا قبله اي قبل ذلك الحرف
مدة بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصول كقولك مررت برجل
في كمه كتاب اي الف او واو او ياء ساكنة اي ساكن كل واحد منهما حركة
مبتداء ما قبلها من جنسها خبره يعني ان يكون الالف ساكنة وحركة ما
قبلها فتحة كعمار والياء ساكنة حركة ما قبلها كسرة كمسكين والواو
ايضا ساكنة حركة ما قبلها كمنصور واحترز بقوله عن نحو دلو وظبي
فانه ليس الواو والياء فيهما حينئذ لعدم كونهما ساكنين واحترز بقوله
حركة ما قبلها من جنسها عن نحو رجيل في تصغير رجل بالحاء المهملة
دستور فان الياء والواو لا تسميان مدتين لعدم حركة ما قبلها من

جنسهما والمراد بها اي المدة المدة الزائدة يعني الالف والواو والياء
الزائد لتبادرها اي المسارعة الزائدة الى الذهن اي الى ذهن السامع
حين سمع المدة لغلبتها اي لغلبة الزيادة في الحرف المد وكثرتها عطف
تفسير فيجيء منه اي من القسم الثاني نحو مختار ومنقاد فان حرف المد
فيهما ليس بزائد بل الزائد في الاول الميم والتاء وفي الثاني الميم والنون و
الالف فيهما منقلبة عن الياء والواو الاصليتين لان الثاني فيهما خير و
قود ثم نقل الى باب الافتعال والانفعال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة
والنون فانه لا يحذف بسبب الترخيم اي من مختار اذا رخم الا الحرف
الاخير وهو الراء لكونه من القسم الذي بينه بقوله وان كان وغير ذلك
فبحرف واحد وهو اي والحال ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر
من اربعة احرف يشير الى الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير
المجرور اخره اي اخر المنادى والحال عن المضاف اليه جائز اذا حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح المعنى وههنا كذلك لانه اذا
قيل في المنادى مقامه في اخر المنادى يصح ان كان بالتاء وهذا مثل
قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم
حنيفا كمنصور مثال لكون المدة الزائدة واوا ومسكين مثال لما يكون
ياء وعمار مثال لكون المدة الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف
صحيح اصلي وهو الراء والنون وما قبله مدة زائدة وهي الواو والياء
والالف قوله لئلا يلزم تعليل لكون الحروف اكثر من اربعة احرف من
حذف الحرفين بالترخيم منه اي من هذا القسم عدم فاعل يلزم بقاء اي
بقاء المنادى على اقل ابنية المعرب متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة

على الاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على
اقل ابنية المعرب وهو ثلثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز وانما
لم يؤخذ المصنف هذا القيد اي قيد كون حروفه اكثر من اربعة في قوله زيادتان
في حكم الواحدة بان يقال فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة
وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل
الابنية لان نحو ثبون جمع ثبة بضم الثاء المثلثة بالفارسية كروه از كوسفند
وقلون جمع قلة بالواو والنون والياء والنون فيهما بعد حذف التاء
بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التي يضربها الصبيان
بخشبة كبيرة اواخرى يقال لها بالتركي جالك وفي الفصل وذا التاء
من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنون وقلون وغير
مغير كثبون وقلون انتهى يرخم مبني للمفعول بحذف زيادتيه وهي الواو و
النون لانهما زيدتا معا فكانتا في حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا
القيد في القسم الاول كما اخذ في الثاني للزم ان لا يرخم امثال هذا وليس
كذلك لانه لا يرخم سواء بقي بعد الترخيم على اقل الابنية اولا لان بقاء الكلمة
فيه اي في نحو قلون وثبون على حرفين بعد الترخيم ليس للترخيم حتى
يلزم بقاء المعرب على اقل ابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان
كذلك كما قلنا نحو ثبة وشاة حذفتا بالبناء للمفعول جزاء الشرط ان
اي الحرفان الاخيران معا في كلا القسمين الاول والثاني بالترخيم اما حذف
الحرفين الاخيرين معا في القسم الاول وهو ما كان في اخره زيادتان
في حكم الزيادة الواحدة فلما كانتا فلعلة كونهما في حكم الزيادة الواحدة
فكما زيدتا معا اي حين الزيادة حذفتا معا عند الحذف لئلا يكون

الحذف

الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الرفيقين ولانه لما كانا في حكم
الزيادة الواحدة كالحرف الواحد كما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد
واما حذف الحرفين الاخيرين في القسم الثاني وهو ما في اخره حرف صحيح
قبله مدة وهو اكثر من اربعة فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته و
اصالته اي مع كونه صحيحا اصليا من شانه ان لا يحذف بلا علة موجبة
حذفت المدة الزائدة اي وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته
لئلا يرد مرود ويرد متزاوعد بعد المثل بفتح الميم والثاء المثلثة الساكنة
صفة المثل اي المشهور بين العرب ومثل المشهور قولهم صلت على الاسد
وبلت على النقد صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت
بفتحتي الصاد والواو فاعل كما بين في علم الصرف ومصدره صولة وهي
الحملة والجرءة والاسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة والخطاب
ايضا وهو الحدث باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب لان الحدث سبب
البول النقد في الصراح بفتحتي النون والقاف نوع از كوسفند كوتاه
دست وپاى زشت روى يعني صغار الغنم يعني انك وثبت على حذف
الحرف الصحيح الاصلي المشابهة بالاسد واعرضت عن حذف الحرف
الضعيف الزائد المشابهة بالغنم الضعيف ولان حرف الصحيح الاصلي
اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد اولى بالحذف بالترخيم
وان كان المنادى الذي اريد ترخيمه مركبا ولما نشاء من اطلاق قوله
مركبا انه يشمل المضاف والمشبه به والجملة لانها من انواع التركيب دفعه
الشارح بقوله ويعلم بالبناء للمفعول من بيان شرط الترخيم انه اي ان
المراد بالتركيب ههنا ان لا يكون مضافا ولا مشابها به ولا جملة يعني

تركيب

ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا مشابها به ولا اسناديا بل المراد به
ان لا يكون تركيبا امتزاجيا مثل بعلبك او تعداديا مثل خمسة عشر
حال كونهما علمين حذف الاسم الاخير بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير
فيقال في ترخيم بعلبك علما يا بعل بحذف الاسم الاخير وهو بك وفي
ترخيم خمسة عشر بحذف الاسم الاخير ايضا وهو عشر لتنزيله اى
لمشابهة الاسم الاخير منزلة التاء التانيث في كون كل واحد منهما
اى من الاسم الاخير وتاء التانيث كلمة على حدة صفة كلمة اى كلمة مستقلة
يعني فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على المعنى كذلك الاسم الاخير كلمة
برأسها تدل على المعنى فكما تحذف التاء وحده بالترخيم كذلك الاسم
يحذف وحده به صادت تلك الكلمة وهي التاء وذلك الاسم بمنزلة
الجزء مما قبلها وان كان المنادى الذي اريد ترخيمه عين ذلك المذكور
من الاقسام الثلثة كونها ثلثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار
الجزاء فانه باعتباره قسمان لا اقسام كما بينا سابقا فحرف واحد
اى يحذف حرف واحد وقال ~~المصنف~~ الشارح المحشي ذكر المضارع مع معنى
الخواتم الماضية الداعي كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء بغير قد والانسب
ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد قول قد نقض الشارح حيث
عبر عنهما بالمضارع لان المعنى فيما سبق عبر بالماضي ولانه اشار الى ان المحذوف
ههنا قليل فاختيار الصيغة التي تفيد تقليله وهي المضارع ولعدم احتياجه
ايضا الى التقدير فالانسب بالمقام ما ذكره الشارح لحصول الفائدة المقصودة
من الترخيم بحذف حرف واحد وهي التخفيف وعدم موجب حذف الاكثر
يعني اكثر من حرف واحد وموجب حذف الاكثر الشروط المذكورة

في الاقسام

في الاقسام الثلثة نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك فيه نشر على
ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول
التخفيف المقصود بالترخيم به وعدم موجب حذف اكثر من ذلك
كما في الاقسام الثلثة فاقسام الترخيم باعتبار الشرط اربعة اقسام
واما باعتبار الجزاء فثلثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا
ومقدارا شرع ان المحذوف اما في حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا
فقال وهو اى المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه
وحروفه مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما يكون في حكم الثابت ما لا
يكون لعلة موجبة ان المحذوف بالترخيم في حكم الثابت لكن الشارح
اقتصر على الاول بقرينة في حكم الثابت لان الثبوت في الباقي ادخل منه في
المحذوف فيتبع الحرف الذي صار اخر الكلمة اى المنادى المرخم بعد
الترخيم على متعلق يتبغى ما كان ذلك الحرف عليه الضمير المجرور راجع
الى الموصول المراد بالموصول ههنا حركة الثلث الضم والكسر والفتح و
السكون قبله اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم
يبقى على الضم بعده نحو يا برث في برثن وان كان مكسورا يبقى على الكسر
نحو يا حار في حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يا مر في مروان
وان كان ساكنا على السكون نحو يا ثمو في ثمود على الاستعمال الاكثر فيقال
اى اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية السابقة
مؤولة بالفعلية كانه قيل يجوز المحذوف ثابتا فيقال في يا حارث
يا حار بترخيم حرف واحد مثال من القسم الرابع بكسر الراء حال كونه
باقيا على ما كان يا حار عليه قبل الترخيم لكون المحذوف كالثابت ولا يقال

يا ثمو في يا ثمود بواو متطرفة اي بوقوع الواو في الطرف بعد الضمة
مع انه لم يوجد في كلام العرب اسم متمكن اخره واو ساكنة قبلها ضمة
لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكور في الطرف بعد
الترخيم كما لم يلزم وقوعها قبله ويقال في يا كروان يا كرو بواو متحركة
وقعت بعد فتحة مع انه لم يوجد في كلامهم ايضا واو وياء متحركتان الا
قلبتا الفا للعلة المذكورة ولم يذكر المصنف ولا الشارح المنادى الذي
يبقى اخره بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلثة واما لانه
لم يفرق بين ما هو الاكثر في الاستعمال منه وبما هو الاقل فيه بل كلاهما
سواء نحو يا قنب بالضم في يا قنبل ويا بلب بالضم في يا بلبل فانه لم يعلم
انه الاكثر استعمالا او الاقل وقد يجعل قد للتقليل ويجعل مبني للمفعول
اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل المقابل لما هو الاكثر استعمالا
اسما مفعول الثاني برأسه الجار والمجرور صفة لقوله اسما اي اسما
مستقلا كانه لم يحذف منه شيء لا الحرفان ولا الكلمة برأسها ولا حرف
واحد فيكون له في بنائه اي في كونه مبنيا واعلاله وكونه معتلا وتصحيحه
لئلا يوجد في كلام اسم متمكن اخره واو ساكنة قبلها ضمة حكم نفسه اي
حكم الحروف الباقية بعد الترخيم لا حكم الاصل لان المحذوف بالترخيم
لما جعل كان لم يكن صار ذلك الاسم كانه لم يحذف منه شيء فكان كانه
وضع هكذا فان اقتضى القلب وهذا مثل بثلثة امثلة فقال فيقال
الفاء ههنا كالفاء في فيقال يا حار في يا حارث بالضم اي البناء على الضم
هذا مثال لما يكون له في بنائه حكم نفسه كانه اسم مفرد ليس بمضاف ولا
مشبه به ليس بنكرة برأسه اي مستقل كان حروفه عند الوضع ثلثة يعني

ثلاثي

ثلاثي الوضع مثل يا زيد فيضم اي فيبنى على الضم ويا ثمي في ثمود هذا
مثال لما يكون له في تصحيحه حكم نفسه لانه لما جعل ثمو بعد الترخيم
اسما برأسه اي اسما مستقلا صارت الواو طرفا اي وقعت الواو الساكنة
في الطرف بعد الضمة اذا كان كذلك فلا جرم لا لنفي الجنس وجرم بفتح
الجيم والراء المهملة اسمها قلبت ياء خبرها وكسر ما قبلها لتسليم الياء
فصار يا ثمي كادل في ادلو جمع دلو وادحق في ادحقو ويا كرا في يا كروان
هذا مثال لما يكون له في اعلاله حكم نفسه لا حكم اصله وفيه نشر على
خلاف اللف لانه لما جعل كرو بعد الترخيم اسما برأسه اي اسما مستقلا
كانه لم يحذف منه شيء يعني كانه ثلاثي الوضع وانتفع مانع الاعلال فهو
اي مانع الاعلال وقوع الساكن بعد الواو ولانه اذا سكن الحرف الذي
بعد حرف العلة لا يعل حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوي ويشوي
وههنا لما حذفت الالف والنون نسيا منسيا وجعل كرو وكانه ثلاثي
الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها على ما بين في علم الصرف وقيل يا كروا بالقلب
وقد استعملوا كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضي يعني
للدلالة ان استعمال صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب اقل منه
في النداء لان استعمالها في النداء اكثر لكونها موضوعة له كما ان كلمة
وا للندبة وفي الحاشية لا يراد المندوب في اثناء مباحث المنادى
برمته الى ههنا كلامه اقول ان ذكر المصنف المندوب في اثناء المنادى
حتى وقع الفصل به بين مباحثهما تنبيها على ان المندوب داخل في المنادى
عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لا

والفصل به بين المباحثة فالاولى ان يوضع عن البحث المنادى
ح

يمتاز المندوب عن المنادى في نحو يا زيد ويا عبد الله الا بالقرينة
وهذا الامتزاج ادرجه في بحث المنادى يعني العرب صيغة الندا يعني
يا خاصة ولم ينقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخص منه وقد
وقد استعملوا يا صيغة النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا تنبيها
على ان الصيغة للنداء اعتبرت للمندوب في المندوب لانه علة لقوله
يعني يا خاصة يعني اختص استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرها
من حروف النداء لانه لا يدخل عليه سواها يعني لا يستعمل في المندوب
غير كلمة يا من حروفه لكونها اشهر صيغها جمع صيغة يعني لكون كلمة
يا اصلا في هذه الحروف والباقية متفرعة عنها اما بالزيادة او النقصان
ودائرة استعمال الاصل يكون اوسع فكانت كلمة يا اولى واليق
بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى الا ترى انها مستعملة في
الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفي النهي والنهيه لان كل منادى
يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه
الا حرف النداء المشهور اعني يا دون اخواتها لانها لامها انفردت
ودخلت في جميع انواع النهي والمندوب اسم مفعول من باب نصر في
اللغة ميت يبكي عليه احد يقال ندب الميت بكى عليه ويعد من الندا اي
يحصي محاسنه جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد
حسن الشيء حسنا ورجل حسن وامراة حسناء وهم حسان كذا
في الصحاح ليعلم منه علم وفاعله للنادب الباكي للناس بالنصب مفعول
ليعلم ان موته اي موت هذا الميت المراد بالموت ههنا معناه المصدري
لا الاسمي امر عظيم اي بلية عظيمة عامة للخلق لان حيوته نعمة عظيمة كان

الناس

الناس ينتفعون منه في امور دينهم ودنياهم فموته بلية عامة لهم وان
مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم ليعذره بالبناء للفاعل من عذر
يعذر من باب ضرب يقال عذره فيما عذره واعتذره اي بين عذره علة
لقوله ليعلم في البكاء ليقبلوا عذره اي بين عذره علة وينادكره و
يكونون شركاء منه في البكاء التفجع التفجع التوجع من فجع يفجع قطع يقال
فجعته المصيبة اوجعته وفجعته تفجيعا وتفجع له توجع عليه كذا في
الصحاح والمندوب في الاصطلاح هو المتفجع عليه اي الذي يتفجع عليه اي
لاجله وجودا نصب على التمييز او عدما فيرد على الرضي حيث قال ان
اهل المصر باجمعهم تسمي المندوب وهو المتفجع منه وآخره ناه وواويلاه
وانبورداه لان الندبة في هذه الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه بيا او
وا الباء للالصاق صلة لمتفجع عليه في تقديم يا الشادة الى استعمالها
في المندوب بالاصالة لا بالتبع بوالحال استعماله افيه كذلك لما ذكرنا
انها هي الاصل في حروف النداء فاستعمل في المنادى والمندوب وغيرهما
بالاصالة فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه اي اللفظ الذي يتفجع به
على عدم المندوب اي على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث يشاهد
موته او حضر جنازته ويبكي عليه بقوله يا زيداه ويا عمراه ويقول مت
وصرت معدوما كالميت الذي يبكي عليه النادب ويتفجع عليه والمتفجع
عليه وجودا ما يتفجع على وجوده اي اللفظ الذي يتفجع به على وجود
المندوب عند فقد النادب المتفجع عليه عدما حيث لم يشاهد هذا
النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل اخفاه وصل عليه خبر موته
بان مات المندوب في البلدة التي لم يكن فيها الناحيه ووصل اليه

خبر موته كالمصيبة وهي البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب
والحسرة الندامة والغصة لفوت شيء يقال تحسر على الشيء وحسرة
فهو حسير اغتم على فوته كذا في الصحاح والويل وهو العذاب اللاحق صفة
للثلثة للنادب لفقد الميت اي حقت هذه المذكورات للنادب عند فقد
الميت عدما حيث لم يشاهده فالحد اي حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه
بيا او وا شامل للقسمين المندوب اي للقسم الذي يتفجع على عدم المندوب
والقسم الذي يتفجع على وجوده مثل يا زيداه ويا عمراه مثال لفقده عدما
ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه مثال لفقده وجودا واختص بالبناء
للمفعول المندوب بوا حال كون المندوب ممتازا ومنفردا به اي باختصاص
كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى غير المندوب وفي الحاشية
يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة
للاختصاص لان الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور
عليه انتهى لعدم دخوله عليه اي لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق
الجمهور على ان حروف النداء خمسة ولم يعدوا كلمة وا منها واتفاقهم
حجة قاطعة بخلاف لفظ يا فانه مشترك بينهما اي بين دخوله على المنادى
وبين دخوله على المندوب كما عرفت سابقا وحكمه اي حكم المندوب اي حاله
وشانه في الاعراب اي في كونه معربا منصوبا والبناء اي في كونه مبنيا
اما على الضم او الالف او الواو مثل وا زيد ووا زيدان ووا زيدون
حكم المنادى اي مثل حكمه اي حكم المنادى وحاله وشانه فيه اشارة
الى انه من قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من قبيل
ان يكون نصبه بنزع الخافض يعني اذا وقع المندوب في موضع على صورة

قسم

قسم واحد من اقسام المنادى واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة
ومضافا او شبهه ونكرة فحكمه اي فحال المندوب وشانه في الاعراب والبناء
مثل ذلك القسم من المنادى كما اذا كان المنادى مفردا معرفة يضم يعني يبنى على
ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل يا زيد ويا زيدان ويا زيدون كذلك المندوب
اذا كان مفردا معرفة يبنى على ما يرفع به على الضمة مثل وا زيدا والالف وا زيدان
او الواو وا زيدون واذا كان المنادى مضافا او مشابها به ينصب كذلك
المندوب اذا كان مضافا او مشابها به ينصب مثل وا عبد الله ووا طالعا جبلا
ووا من حفر بئر زمزماه ووا من قلع باب خيبراه وكذا توابعه كتوابع
المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة
ولاشتراكهما في معنى الخصوص فكان في حكم المنادى وكذا توابعه في حكم
توابع المنادى ولا يلزم من ذلك اي من التشبيه المذكور وهو ان حكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى جواز ما علم لا يلزم وقوعه اي وقوع المندوب على
صورة جميع اقسام المنادى واقسامه كما عرفت اربعة يعني ان ينقسم
المندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء ان
يكون مثله في جميع اقسامه طابق النعل بالنعل ليرد اي حتى يرد انه اي
المندوب لا يقع اي لا يكون نكرة اذ التعريف شرط في المندوب لانه لا يندب
مبني للمفعول الا الاسم المعروف اي الاسم الذي اشتهر المندوب بنبوته
به ليعذروه في الندبة ويشاركه في التفجع عليه وجاز ذلك يرد على الاندلسي
حيث قال ويجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى زيادة الالف اي زيادة
تلك الف الندبة في اخره اي في اخر المنادى لمد الصوت المطلوب في
الندبة لان زيادة الحرف يستلزم زيادة المعنى فان خفت اللبس بغير

و

بالخوف اشعارا بان الاصل في الزيادة للمد المذكور الالف لدوام المدية
فيه ولا ينفك عنها لكون المد طبعا لها بخلاف الواو والياء فانهما انما
تكونان حرفي مد اذا كانتا ساكنتين وحركة ما قبلها **اللبس** بفتح اللام
وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم پيراهن پوكوشتين يقال
لبس الثوب يلبس لبسا والبسه لباسا وبالفتح الاشتباه كذا في الصحاح
ونصب بنزع الخافض لان الخوف لازم اي فان خفت عن اللبس اي
التباس ذلك اللفظ اي لفظ المندوب عند زيادة تلك الالف اي الف
الندبة بغيره اي بغير ذلك اللفظ عولت انت اي اعرضت عن زيادة
الالف حذرا عن الالتباس وقصدت الى زيادة حرف مد بدلا عن
الالف يدل على المد المطلوب في الندبة ولذا وصفه الشارح بقوله
مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة بيان للحركة او ضمة لان المجانس
لكسرة الياء ولضمة الواو وهما اذا سكنتا وكان ما قبلها مكسورا
ومضموما يكونان حرفي مد كما ذكرنا غير مرة والمراد بالاخر هنا
الاخر حكما وذلك يكون في المندوب المضاف الى الكاف الخطاب للمؤنث
مفردا او جمعا بناء على تمثيل المصنف بهما او ضمير الغائب جمع المذكر كما
اذا اردت بالخطاب ندبة غلام امرأة مخاطبة قلت بالخطاب ايضا
عند الندبة **واغلامكيه** بابدال الالف ياء لا تقول واغلامكاه لالتباسه
بندبة غلام رجل مخاطب لان الكاف في اغلامك اذا كان خطابا للمؤنث
بكسر وللمذكر بفتح كما سبق فيكون حركة اخر المندوب اذا كان خطابا
للمؤنث كسرة فاذا زيد الالف للندبة يفتح ذلك الكاف لاجل الالف
لان الالف لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء

فرارا

فرارا عن الالتباس واذا اردت انت ندبة غلام جماعة مخاطبين
بكسر الباء الموحدة لانه جمع مخاطب **واغلامكموه** بابدال الالف واوا
اذ الميم اي ميم الجمع اصلها الضم لانها في الاصل متحركة بالضمة فاسكنت
ولانها من حروف الشفة وهي انما تحصل بضم الشفتين فالمناسب
الميم الواو فيعدل عن الالف الى الواو ولا تقول واغلامكماه لالتباسه
بندبة غلام مخاطبين بفتح الباء الموحدة لانه تثنية مخاطب ولاحتراز
عن الجمع المذكر السالم وصفه بقوله السالم يجيء اذا زيد الالف الندبة
تحرك الميم بالفتح لاجل الالف فيقال واغلامكماه لا يعلم انه ندبة غلام
اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان اخر المندوب ضمة **ويجوز**
لك الهاء ايضا يقال لها هاء السكت اي الحاقها بحذف المضاف في هذه
المدات الثلث الواو والياء والالف وبعضهم توجيهها مع الالف نحو يا
ودون ذلك الا بالتبس بالمندوب بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المقلوبة
الفا نحو يا غلاما **في** حال **الوقف** لا في حال الوصل ظرف لجار المقدر اي
المضاف المحذوف لبيانها اي لبيان هذه بكماله لا سيما الالف لخفائها
واذا جئت بعدها بها ساكنة تثبت وتظهر كمال الظهور **ولا يندب**
بالبناء للمفعول من قسم المندوب المتفجع عليه عدما قيده به بقرينة
الا المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه لا يشترط
التعريف في المتفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
بدون تعريف لان الاصل في الندبة المتفجع عليه عدما ولذا يشترط فيه
التعريف دون المتفجع عليه وجودا وفي الرضي واما المتفجع منه فانك
تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة انتهى **الا الاسم المعروف** الذي

اشتهر المندوب بين الناس في حال حيوته به سواء اشتهر بالعلم الخاص
او الكنية او اللقب ولذا قال المص المعروف اي المشهور ولم يقل الا العلم
ولا الا المعروف لعذر بالبناء للمفعول النادب اي ليقبل عذره بين
الناس بمعرفته اي باشتهاده بينهم في ندبته متعلق بقوله ليعذر و
التفجع عليه عطف على ندبته اي ليعذر النادب في تفجعه على المندوب
وبيان ذكره فيه اذا كان الامر كذلك فلا يقال وا رجلاه على وجه الندبة
والتفجع ولا يقال ايضا وامرأتاه اذا ما اشتهر بهذا اللفظ اي بلفظ
رجل بين الناس المندوب خاص يعني لم يشتهر بين الناس ان يقال
لشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل
وا رجلاه انتقل الذهن اي ذهن السامعين اليه الى ذلك الشخص
لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس في حال حيوته
كيف ما كان وفي الرضي ونعني بالمعروف المشهور علما اولا فلو كان
علما غير مشهور لم يندب فلا يقال وا هذاه من المعارف ولو لم يكن
علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة
او عرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبراه وا من حفر بئر
زمزماه لاشتهارهما انتهى ويعرف بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن
فيه راجع الى المندوب خاص به اي بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة
اشتهر اي ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اي بقوله وا رجلاه
ليعذر الناديه اي ليقبل عذره بالندبة والتفجع عليه وامتنع هذه
مسألة ابتدائية ببيان ان الحاق الالف الندبة بصفة المندوب
ممتنع ويجوز ان يعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان



يعطف

يعطف على قوله لا يقال وا رجلاه لانه يلزم منه ان يكون متفرعة لقوله
ولا يندب الحاق الالف اي الف الندبة بصفة المندوب اي باخر صفته بل
يجب ان يلحق بالموصوف فيجب الحاقها باخر الموصوف مثلا وا زيداه
الطويل بالحاق الالف الندبة وهاء السكت باخر المندوب الموصوف
وبين وجه امتناع الالحاق بقوله لان اتصال الموصوف بالصفة والصفة
بالموصوف ليس ذلك الاتصال كاتصال المضاف بالمضاف اليه والمضاف
اليه بالمضاف لانه اي لان المضاف اليه جيء به اي بالمضاف اليه لتمام
المضاف وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين
من المضاف الا يرى انها تقييد للتخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص
في المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف او التعريف
او التخصيص فهو اي المضاف اليه كالجزء منه اي من المضاف فكانا كلمة
واحدة بخلاف الصفة مع الموصوف فانه جيء بها اي بالصفة بعد تمام
الموصوف من غير احتياج الى متمم للتخصيص كما في النكرة او التوضيح كما
في المعارف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز
الحاق الالف الا باخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا باخر المندوب
والمندوب ليس الا الموصوف فتلحق باخره سواء جيء بصفة او لا فهذا
اي الفرق بين ما كان المندوب مضافا وبين ما كان موصوفا جاز الحاق
الف الندبة باخر المضاف اليه للمضاف المندوب نحو يا امير المؤمنيناه
والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا
مطلق ندبة الامير فالحقت الالف المضاف لانفصاله من المضاف اليه
مع انهما كلمة واحدة فالحقتها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد

هو المضاف فقط كما تقول حب رمان وان لم تكن ملكت الا الحب فقط
ولم يجز الحاقها باخر صفة المندوب مثل وا زيدا الطويل خلافا ليونس اي
خالف يونس خلافا فالجمهور لان المخالف هو يونس لا الجمهور ويجوز ان
يسند المخالفة اليهم ودونه الاية اسناد المخالفة الى واحد والى من اسنادها
الى الجماعة فانه اي يونس يجوز من التجويز الحاق الالف اي الف الندبة
باخر الصفة اي باخر الصفة المندوب كما يجوز الحاقها باخر المضاف اليه
فيجوز عنده وا زيد الطويلاه كما يجوز اتفاقا وا امير المؤمنيناه فان اتصال
الموصوف بالصفة مطلقا وان كان الاتصال في اللفظ يعني وان كان
الاتصال اللفظي بينهما انقص فيه كان لتمام الموصوف ولعدم قيام
الصفة مقام شيء من المضاف كالتنوين ونون التثنية والجمع على حدها
من الاتصال اللفظي الواقع بين المضاف والمضاف اليه لما قلنا آنفا
ان المضاف اليه مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظي
بينهما اتم من الاتصال اللفظي بين الصفة والموصوف الا انه اي الاتصال
بين الصفة والموصوف اتم منه اي من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف
اليه من جهة المعنى فالاتصال اتم في التركيب التوصيفي والاضافي
لكن الائمة في التركيب الاضافي في اللفظ وفي التركيب التوصيفي في
المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوزوا الحاق الالف باخر المضاف
اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال
اللفظي والمعنوي فجوز الحاقها في اخر الصفة كما جوزوه في اخر المضاف
اليه لاتحادهما لاتحاد الموضوع مع الصفة بالذات يعني يصدق عليهما
احدهما على ما يصدق عليه الاخر فان الطويل في قولك وا زيد الطويل هو

زيد لا غير يعني ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا
من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرها على ما سيأتي في بحث
النعت بخلاف المضاف والمضاف اليه سواء كانت الاضافة حقيقية او
غيرها فانهما متغايران في الذات حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه
الاخر فان ذات زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام
وضارب وان كان يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن
الوجه الا انه اعتباري فتأمل في الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التي
جرت بين الصفة والموصوف وحكي بني للفاعل يونس بالرفع
فاعله ان رجلا ضاع له قدحان تثنية قدح بفتح القاف والدال المهملة
وهو ظرف صغير يكفي ما فيه من الماء لواحد فقط وجمعه اقداح كذا
في الصحاح وبه تفصيل فقال عند ندبتهما واجمجمتي الشاميتيناه
الجمجمة بضم الجيم وسكون الميم الاولى وفتح الثانية وبعد الثانية
تاء الواحدة القدح من الخشب ويقال ايضا العظم للرأس المشتمل على
الدماغ ويقال للقبائل من العرب كذا في الصحاح لكن المراد ههنا الاول
واصلها جمجمتان فلما اضيف الى ياء المتكلم انتصب وسقط النون
بالاضافة فادغم ياء الاعراب في ياء الاضافة فصار واجمجمتي المنسوبتين
الى الشام لكونهما معمولتين فيها واو مجلوبتين منها والشام اسم بلدة
مشهورة انما يقال لها شام لكونها في شمال القبلة وكان مخففا من
الشمال ويجوز لقيام قرينة اي وجود علامة تدل على ان يا
محذوفة حذف حرف النداء وهي ياء فقط لانه لا يجوز حذف غيرها
لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل

في المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانها تستعمل
اما في القريب فقط كالهمزة واما في البعيد لا غير مثل ايا وهيا وفي
المتوسط فحسب كاي فيجوز فيها الذكر والحذف الا اذا كان حرف
النداء يعني يا خاصة مقارنا مع الاسم الجنس يعني داخلا عليه ويعني
المعرب باسم الجنس ما كان نكرة سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام
رجل او غيره كغلام ورجل وزيد ود على الهندي قال المراد باسم الجنس
ما يصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخوله
عليه وبدخول حرف النداء عليه سواء تعرف اي صار ما دخل عليه حرف
النداء معرفة بالنداء اي بدخول حرف النداء لقصد تعريفه كيا رجل
ورجل لكونه مقصودا بالنداء صار معرفة بدخول حرف النداء عليه
فبني على الضم لكونه منادى مفردا معرفة ولم يتعرف اي لم يصر
معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف ما دخل عليه ما لم
يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة فينصب
مثل يا رجلا سواء كان مفردا نكرة او مضافا فالاول النكرة مثل
غلام رجل او مضافا عاملا مثل طالعا جبلا لان ندائه اي لان نداء
الاسم الجنس لم يكثر كثرة نداء العلم يعني لم يكن كثيرا مثل نداء العلم
فان ندائه يكون كثيرا لان الانسان لا ينادي الا من يعرف باسمها
العلم او بكنيته او بلقبه غالبا ولا ينادي باسم جنسه الا نادرا فلو حذف
منه اي من قولك يا رجل او يا رجلا ه حرف النداء فيقول رجل او رجلا
لم يسبق من سبق يسبق وبابه ضرب الذهن اي ذهن السامع او ذهن
المنادى الى انه اي الى الاسم الجنس حذف حرف النداء منه رجل في يا رجل

او رجلا في يا رجلا منادى حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد
والاشارة اي والا اذا كان مقارنا مع اسم الاشارة يعني الا اذا كان
حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف لانه اي لان الاسم
الاشارة كاسم الجنس في الابهام فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن
الى انه منادى مثل يا هذا او يا هذان او يا هؤلاء فاذا قيل هذا
وهذان وهؤلاء لم يعلم المنادى اليه باحدها انه نودي اليه او اشير
اليه والا اذا كان مقارنا مع المنادى المستغاث سواء كان مستغاثا
باللام او مستغاثا بالالف والمندوب سواء كان مندوبا بالواو
او بيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما
فيهما لان المطلوب فيهما مد الصوت لان مد الصوت مطلوب في الاستغاثة
ليلحق المستغاث سريعا لان المستغيث اذا مد صوته فيهما يعلم
يعلم المستغاث انه احتاج الى الاستغاثة فيلحق بسرعة فيعينه
ومطلوب ايضا في الندبة ليسمع من هو قريب منه وبعيد فيكثر من
يدعو للمندوب لان المقصود الاصلي من الندبة الدعاء بالخير للمندوب
والحذف اي حذف حرف النداء او الندبة ينافيه اي يمنع مد الصوت
لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفي الزيادة فيجب ذكر
النداء او الندبة فيهما فعلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى
اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب فيبنى على
هذا اي عليها استثنى من المعارف حال من قوله العلم وما عطف
عليه لان من البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا قدم الحال
ههنا على صاحبه اختصارا لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب

كلا ذى حال فيطول الكلام . وايضا اذا كان ذى الحال معرفة يجوز
تقديم الحال عليه الحق . يجوز فيها حذف حرف النداء بالرفع لانه فاعل
سواء كان مضافا او مفردا مثل يا عبد الله ويا زيد وسواء كان
حذف حرف النداء مقارنا مع بدل شيء عن حرف النداء فانه اى
الشان لا يحذف منه اى من لفظ الله المحذوف ليكون كالعوض عن
كلفظ الله اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء فانه اى الشان
لا يحذف منه اى من لفظ الله حرف النداء مقارنا مع شيء الا مقارنا
مع ابدال الميم المشددة عنه اى حرف النداء في اخره نحو اللهم اصله
يا الله حذف حرف النداء لان حق ما فيه الالف يتوصل الى ندائه باى
او باسم الاشارة على ما سبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذا اللفظ
بما سبق ايضا ولكثرة ندائها لم يحذف الحرف الا مع البدل لئلا يكون
اجحافا وانما عوض في الاخر تبركا باسمه تعالى وتعظيما لشانه وانما قدم
حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيون
ايضا وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير مخفف بحذف الهمزة وحرف
النداء والضمير المتصل من امنا فبقي الميم المشددة فتكتب لفظة الله فقيل
اللهم وليس بوجه لانك تقول يا اللهم يا اللهما وتزيد ما في اخره قال الوليد
ان تقول كلما سبحت وصليت يا اللهما اردد علينا شيخنا مسلما او بغير بدل
عن حرف النداء نحو يوسف والاصح انه عبري وقيل عربي والاصل
يوسف من اسف يوسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة
كما غير الاعلام المنقولة اعرض امر من الاعراض عن هذا القول لا تذكره
واكتمه فانك صادق اى يا يوسف تحذف حرف النداء بقرينة

المقام

المقام اختصارا لان المقام مقام النداء ولفظة اى واية عطف على
العلم اى فبقي من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لا مطلقا بل اذا
وصف كل واحد منهما بذى اللام نحو ايها الرجل وايتها العير اى يا ايها
الرجل ويا ايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفها من العلم
فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهو ظ واذا وصف بالموصوف
بذى اللام نحو ايهذا الرجل وايتهذه المرأة اى ايهذا الرجل ويا اية
هذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاوليين لطول الكلام بزيادة
هذا وهذه لانه كلما ازداد لفظه ازداد الثقل فلا يجوز الحذف في حذف
حرف النداء من اى واية ولا من ايهذا واية هذه من غير ان توصف
اى واية وهذا وهذه اى احد هذه الكلمات بذى اللام مثل ايها الرجل
وايتها المرأة واى هذا الرجل واية هذه المرأة لان هذا اسم من اسماء
الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف حرف النداء وكذا هذه
واذا وصف بذى اللام معرفة وكذا اى واية جنس واذا وصفت
صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام
اذا زيد حذف حرف النداء منها والمضاف بالرفع عطف اما على
لفظة اى او على العلم اى فبقي من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة
المعنوية الى اى معرفة كانت من المعارف التي هي المضمر والعلم الخاص
والمبهم والمعرف باللام اضافة معنوية لانه يكون معرفة ايضا
فيدخل في المعارف التي يجوز حذف حرف النداء منها نحو غلام زيد افعل
كذا ونحو يا غلام زيد افعل كذا وغلام هذا الرجل وغلام الرجل الذي
كان عندنا امس في مقام النداء وبقي الموصولات ايضا فيدخل من

المعارف نحو من موصول منادى حذف حرف النداء منه لا يزال
محسنا صلته تناداه اى لا فدعى بقوله احسن الى امر من الاحسان و
جعل ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء بالاحسان يقتضى سابقة الندا
واما المضمرات فشذ نداؤها وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان
العاقل الصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى المخاطب يجمع علامتا
الخطاب بالياء وضمير المخاطب والغائب يقتضى سابقية المرجع وهذا
الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يجز وما نداؤه شاذا
فكيف يجوز حذف حرف النداء نحو يا انت ويا اياك ويا اياى ويا
هو ويا انا ويا نحن وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس
لكونه مخالفا لما هو القياس فى قول القائل اصبح ليل اصبح بفتح الهمزة
امر من الاصباح اى صر صبحا فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال
والهمزة للصيرورة والدخول فى الشيء اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح
الرجل قول صاحبها امر من صار يصير يعنى يا ليل حذف حرف النداء وهو
يا من ليل مع انه اسم جنس لا يحذف منه حرف النداء لما عرفت شذوذا
مخالفا للقياس قالته اى هذا القول امرأة امرئ القيس حين زفت اليه
وذلك لانه كان قذرا تضجع كلبها فى طول ليله فلما عرف يفوح منه رائحة
الكلب فلما اصبحت خرجت منه الطلاق فيذهب ام جندب وسالها عن ذلك
فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الاقامة كناية
عن كثرة نومه وقلة وطئه حين كرهته متعلق بقالت وهذا مثل يضرب
فى شدة طلب الشيء وقد يستعمل المعوز قياسا الموردد وشذ ايضا
فى قولك افتد امر من الافتداء وهو بالفارسية يان خريدن خود بخشيدن

شذ حذف النداء
حرف

هم چيز شما يعنى همه كردن مخنوق اى يا مخنوق قال اى قائل هذا
الكلام وهو ابنه مخنوق شخص وقع فى الحبل على رجل نائم مستلق يعنى
على ظهره وهو سليك بن سلكة يخنقه بكسر النون لانه من باب علم اى
يشرع ويقصد ان يخنقه وقال ابنه مخنوق فقال له سليك ليل طويل
وانت مغتر ضغطه سليك فضرط من ضغطه فقال له ايضا سليك
اضراط وانت الاعلى اى انضراط وانت تريد ان تخنقنى قاعدا على صدرى
حذف حرف النداء عن المخنوق بقرينة المقام مع انه اسم جنس و
القياس انه لا يحذف منه حرف النداء شذوذا تمييز لان ما خالف
القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحرص على تخليص النفس من
الورطة الشديدة قياسا على مورده وشذ ايضا حذفها فى اطرق امر
من الاطراق وهو اطأطة الرأس يقال بالفارسية خاموش بودن
وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن كرا وياكروان على وزن
تنزوان طائر طويل العنق والرجل والمنقار يقال له بالتركى بالجيل كذا
فى السد سور وقيل يقال له بالفارسية كلنك وجمعه كروان بكسر
الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الحبارى وهو المراد ههنا ويحتمل
ان يكون الثانى فيه اى فى اطرق كرا وفى كرمن اطرق كرا شذوذ ذلك
حذف حرف النداء من اسم جنس بدل من شذ وذلك بدل البعض او خبر
مبتداء محذوف احدهما وترخيم غير العلم واعرابه كالاول لان ترخيم
ما لم يكن علما مخصوص بذى التاء المتحركة للتأنيث لان فى ترخيم العلم
ليس بشرط وفيه شذوذ ذلك وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم
يذكره الشارح لانفهامه من قوله وقد يجعل اسما برأسه لانه لا يكون قليلا

يكون شاذا او لان جعله اسما برأسه لا يكون شاذا عند الشارح لان
كون الشيء قليلا لا يوجب شذوذيته قيل هي اي هذه العبارة اي اطرق
كرا رقية وهي بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة
من تحت دعاء وافسون يجيء جمعه وفي يقال رقى يرقي اذا دعا بها فهو
راق اي داع وبابه ضرب يصيدون اي يصيدا لقرب بها اي بهذه الرقية
والدعاء الكروان يقولون اذا ارادوها اطرق كرا ان النعامة وهي
طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد
وجرادة كذا في الصحاح ويجوز الكسر في ان والفتح يعرف بالتأمل في
القرى خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس جمعها
قراء كظبية وظباء والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك
ذروة وذرى ولحية ولحى كذا في الصحاح اخرها ما ان اي هنا
كرى فيسكن عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما لا اصطفاء
منها او لكمال حماقته ويطرق رأسه امتثالا لامرهم حتى يصاد اي فيصاد
بان يلقى عليه ثوب او شبكة او غيرهما ثم صاد مثلا لمن تكبر وقد
تواضع من هو اشرف منه قياسا بالمورده والمعنى ان النعامة الذي هو
اكبر منك جسما واعسر ضبطا وصيدا قد اصطيد وحمل بالبناء للمفعول
فيها الى القرى وتنسم بينها وكل فلا تخلى من التخلية اما بالبناء للمفعول
لمعناه بالفارسية سبل حالى كذا شينه يعني شتري نوا واما بالبناء
معناه سبل خلاص يعني شترى توازدست ما ايضا اي كما لم يخل النعام
ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه
منه وما لا يجوز اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا مبينها

بالفئة فقال وقد يحذف قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل
يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة المنادى
سواء مبنيا او معربا لقيام قرينة جوازا اي حذفا جائزا نحو الا
يا اسجدوا بتخفيف الا الهمزة واللام بناء على انه حرف تنبيه و
حروف ثلثة اما والا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يفصل المخاطب
عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه علوما
سيأتي ولفظ يا حرف من حروف النداء ولذا كتبت منفصلة اي
يا قوم اسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قال ولذا كتبت
في اوله همزة الوصل ابتداء ودرجا والقرينة الدالة على حذف
المنادى جوازا امتناع دخول كلمة يا على الفعل مطلقا لان النداء
لما كان من خصائص الاسم لانه لا ينادى الا الاسم اختص حروفه
بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه ولان
النداء لا يكون الا لما يدل على الذات والفعل عرض لا بقاء له فكيف
ينادى بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه اي لان
نون الا يسجدوا ليس من هذا الباب اي من باب حذف المنادى
جوازا فان ان بفتح الهمزة وسكون النون هي مدغمة في لا لان اصله ان
لا ناصبة للفعل المضارع لكونها من حروف النواصب العاملة وهي
هي اربعة ان لن كي اذن على ما سيأتي ادغمت نونها اي نون
الناصبة في لام لا بعد قلبها لنون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما
ولذا تبدل النون من اللام في لعن اصله لعل الامثل هلا ويسجدوا
فعل مضارع مبني للفاعل ولذا يكتب الياء متصلا بسين يسجدوا

الثالث

بلا همزة سقط نونه اي نون الجمع بالنصب اي بحرف النصب وهو
ان المدغمة في اللام وفي تفسير القاضي اي فصدهم لان لا يسجدوا
وقرأ الكسائي الا يسجدوا على انه يدل على اعمالهم او الا يهتدون
الى ان لا يسجدوا وقرأ الكسائي ويعقوب الا بالتخفيف على انها
بالتنبيه يا للنداء ومناداه محذوف اي الا يا قوم اسجدوا
كقوله الا يا اسمع نعظك بخطة فقلت سميعا فانطق واصب
انتهى و الموضع الثالث من تلك بيانية المواضع الاربعة التي
وجب حذف ناصب المفعول به قياسا فيها ما اي مفعول اطلقه ولم
يقيده بقوله به ليكون عاما لان هذه القاعدة تجري في المفعول فيه
ايضا كما ستاتي تفصيله في بحث اضمر بالبناء للمفعول او قد ذكر ذلك
هذا التفسير باللازم لان الاضمار يلزم التقدير عامله الناصب له فاللام فيه
عهدية والجملة صفة ما الموصوفة على شريطة التفسير الشريطة فعيلة
كالذبيحة والنطيحة الشريطة والمشروط كلاهما واحد يعني كلاهما
اسم لا صفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما
ذبحت والنطيحة اسم لما نطحت بالنقل والثاني من غير نقل كالقصب
والنقل واضافتها الى التفسير بيانية كخاتم فضة وعلامة الاضافة
البيانية ان يصح حمل احدهما على الاخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه
الفضة خاتم كذا هذا او اضمر اي تقدر عامله الناصب له بناء اما مفعول
مطلق حذف فعله العامل فيه اي بني للاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا
او مفعول له والقوة على الترتيب على شرط هو اي ذلك الشرط
تفسيره وتفسير العامل اي ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح بما بعده

اي بفعل واقع بعد المفعول به وانما وجب حذفه اي حذف الفعل الناصب له
ح اي حين كونه مفسرا بما بعده احترازا مفعول له لوجب عن الجمع بين
المفسر والمفسر وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لان المفسر بالكسر مع ان
حذف الثاني هو الاولى حيث لا يحتاج ح الى تكلف الاضمار ليكون دالا
في الكلام واجمالا او ايهاما وثانيا تفصيلا وتفسيرا وذلك لانه اوقع في الذهن
وامكن في النفس اذ المنساق بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب كذا افاده
الفاضل العلامة التفتازاني في مطوله فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في قوله
تعالى وان احد من المشركين استجارك وهو اي ما اضمر عامله الناصب له على
شريطة التفسير كل اسم معرفة كان او نكرة بعده فعل بالرفع لانه فاعل
الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية في محل الجر
صفة لقوله اسم المراد بالفعل الفعل المتعدي سواء كان متعديا بنفسه او بغيره
وسواء كان مبنيا للفاعل او للمفعول او شبهه اي المراد به اسم الفاعل او
اسم المفعول المتعدي بنفسه او بغيره احترز به اي بقوله فعل او شبهه عن
اسم لم يقع بعده فعل او شبهه نحو زيد ابوك فان زيدا فيه لكن لم يقع بعده
احدهما فلا يكون مما نحن فيه ولا يريد المصنف به اي بقوله بعده ان يليه الفعل او
شبهه حال كون الفعل او شبهه متصلا به اي بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل
شيء من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح
قوله زيدا عمرو ضربه ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح بل
يريد به ان يكون الفعل او شبهه جزء من الكلام الذي وقع بعده اي بعد الاسم
ليدخل فيه نحو زيدا عمرو ضربه تقديره عمرو ضرب زيدا لانه اتحاد فاعل الفعل
المفسر والمفسر واجب فينبغي ان يوجد في الجملة التي فيها الفعل المفسر ليتحد

فاعلاهما وهذا في الفعل وزيدا انت ضاربه تقديره انت ضارب
زيدا انت ضاربه او تضرب بتاء الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم
الفاعل العامل في حكم المضارع لاخذه العمل منه وهذا في شبه الفعل
مشتغل بالرفع لانه صفة او شبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح
ذلك الفعل او شبهه لذلك عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى
الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل ولا
يلتفت الى قول من قال ويمتنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض
لتعلق المجرور الثاني به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل
باعتبار التضمين والاخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر والتغفل
اي عن العمل في ذلك الاسم اي الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف
قياسا بضميره اي العمل اي بعمل ذلك الفعل او شبهه في ضميره اي في
ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكن عاملا
في ضميره او متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيرا له مثل ضرب عمرا
فلا ينصب زيد بل يرفع او في متعلقه بكسر اللام عطف على ضميره
اي بعمل ذلك الفعل او شبهه في متعلق ذلك الاسم لكونه مضافا الى
ضمير يرجع اليه او بفتح اللام اي بعمل احدهما في متعلق ضميره اي ضمير
ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحشي عصام بان يكون مضافا
اليه لمفعول الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله
نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله نحو ضربت
رجلا اهانه او زيدا ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على
مفعوله او صلته وعلى هذا فقس انتهى نعم ما قال وحاصله اي حاصل

معنى

معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
كل واحد منهما بالعمل اي بعمله في ضمير ذلك الاسم اي في ضمير راجع اليه او
متعلقه بكسر اللام اي متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل
او شبهه فارغا ومعرضا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لان المشتغل
بشيء لا يشتغل باخر ولذا قال بسبب اخر بحيث لو سلط مبني للمفعول
من التسليط بمجرد رفع ذلك الاشتغال لانه ما دام مشتغلا لا يجوز تسليطه
فالتسليط انما يجوز بعد الرفع عليه اي على ذلك الاسم يعني لو اعمل برفع
الاشتغال [illegible] عن العمل في الضمير والمتعلق في ذلك الاسم
هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه مثل زيدا ضربته وزيدا
وعمرو ضاربه او مناسبه عطف على الضمير المستكن في سلط بعد
تاكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا بعد تاكيده بالمنفصل
مثل قوله تعالى اسكن انت وزوجك اي ما يناسبه اي فعل يناسب
الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل في معنى المضارع
لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما بالترادف
مثل زيدا مررت به او اللزوم مثل زيدا ضربت غلامه وحبست عليه
وسيجيء معنى الترادف واللزوم لنصبه جواب لو لنصب احد هذين
الامرين الفعل او شبهه الاسم بالمفعولية اي على ان يكون الاسم مفعولا
به له وفيه اشارة الى ان المستكن راجع الى الفعل او شبهه والمتبادر الى
الاسم والمفعول به الذي يصدق عليه هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كما هو الظاهر والمتبادر من قيود المتن
لان المتبادر من التعريف ان الركن ليس على شريطة الشرط ان يكون

احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به او لا دون الاشتغال عنه بضميره
او متعلقه كما سنورد بيانه ومن التسليط ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال
لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف او اللزوم ومن النصب نصب
احد الامرين الاسم بالمفعولية فخرج كل اسم بعده فعل او شبهه جنس
بتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه فالباء في قوله بتقييد متعلق بقوله خرج
اي خرج بهذا القيد عن التعريف نحو زيدا ضربت وزيدا انت ضارب
فانه ليس من هذا الباب لان عامله وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال
المذكور وبتقييد تضمين الفراغ والاعراض عن العمل فيه اي عمل كل واحد من
الفعل او شبهه في ذلك الاسم والباء في بمجرد ذلك الاشتغال متعلق
بالعمل اي عن ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله لا بغيره خرج اي خرج
ايضا بهذا القيد نحو زيدا ضربته فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل
في ضمير زيدا لكن مجرد الاشتغال لا يكون مانعا عن العمل في زيد بل الضم
اليه رفعه بالابتدائية فيكون المانع الاشتغال مع رفعه بالابتدائية فان
المانع عن عمل ضربته في زيد وتسلطه عليه ليس بمجرد اشتغاله بضميره
اي بضمير زيد بل الضم اليه معنى الابتدائية فان عمل معنى الابتدائية فيه
اي في زيد ورفعه بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو عمل معنى الابتداء
عطف تفسير اياه فان رفع معنى الابتداء يعني العامل المعنوي زيدا ايضا
اذ كان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع عن العمل فيه كما في ضربته زيدا
مانع عن ذلك اي عن العمل في زيد ففي هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال
والعامل المعنوي وفي زيدا ضربته المانع مجرد الاشتغال لا غير وبتقييد
النصب بالمفعولية خرج عن هذا التعريف خبر كان وان كان مما اضمر

عامل

عامل على شريطة التفسير في نحو زيدا كنت اياه فان زيدا فيه وان
كان من هذا الباب اذ تقديره كنت زيدا اياه الا انه لما لم يكن نصبه
بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصب لان النصب حقيقة في المفعول
وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة لما مر في ترخيم
المنادى اي قوله دخوله او لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله
ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق
النصب ان المقام والبحث اباه لكونه في المفعول به وههنا اي المستفاد
من هذا التعريف صور بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهذا
المثال المصورة تصويرا اي مثل وتصورت الشيء توهمت صورته
فتصور لي والتصاوير التماثيل اربع يعني امثلة اربعة الاشتغال
بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه ~~اشتغال~~ الفعل والتسليط
بمرادفه احدها اي احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل
عنه بضميره ولو سلط عليه هو بعينه اشتغال الفعل الواقع بعد الاسم
بالضمير منصوبا مع تقدير تسليط بعينه والثانية المفهومة من قوله
مشتغل عنه بضميره ولو سلط عليه مناسبه بالترادف اشتغاله اي ذلك
الفعل بالضمير ايضا منصوبا مع تقدير تسليط ما اي فعل يناسب الفعل
المفسر بالترادف والثالثة المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره
ومناسبة باللزوم اشتغاله اي اشتغاله بالضمير منصوبا مع تقدير
تسليطها اي فعل يناسب الفعل المفسر باللزوم فيهما والمشتغل بالضمير
ثلث صور والرابعة منها المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولو سلط

اربع صور

مناسبة باللزوم اشتغال الفعل المفسر بالمتعلق مع تقدير تسليط
ما يناسب باللزوم ولا يتصور بالبناء للمفعول جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير ينقسم ثلثة اقسام تسليط بعينه
وبمرادفه وبلازمه حتى صارت امثلة ثلثة اقسام كما عرفت فيلزم منه
ان ينقسم ما يقابله اعنى الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا
حتى يصير امثلة ثلثة تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه فيكون الصور
ستة وثلثة منها المشتغل بالضمير وثلثة منها المشتغل بالمتعلق
فاجاب عنه ولا يتصور ح اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق الا تقدير
نائبه تسليط الفعل المناسب باللزوم لانه لا يمكن تسليط الفعل
بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير
ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل
بالترادف لان ذلك يكون بالمرادف المتعدى بالباء ولانه ليس بضرب
غلام زيد فيفقد فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه
من المشتغل بالمتعلق فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان
ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا ولهذا صارت الصور
اربعة ولهذا اى ولعدم التصور المذكور اورد المص اربعة امثلة ثلثة
منها اى من تلك الامثلة للمشتغل اى للفعل المشتغل بالضمير باقسام
الثلثة التسليط بمرادفه والتسليط بعينه والتسليط بملازمه وواحد
منها للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها اى فى ترتيب الامثلة الاربعة
ح اى حين كون ثلثة منها مشتغلا بالضمير وواحد مشتغلا بالمتعلق
تاخير المثال للفعل المشتغل بالمتعلق عن امثلة الفعل المشتغل

بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجنبى لان اشتغاله بالمتعلق صار كانه
اجنبى ~~لان اشتغاله~~ بالمتعلق عنها كما لا يخفى وجهه اى وجه
الاحسن فى الترتيب وفى محشى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلو
اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وله وجه
اخر وهو خلو امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها
ولما فعل المص ايضا وجهان حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال
المعروفة بالفعل المجهول اعنى ضربت عليه والثانى تقديم المسلط
بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم فى هذا القسم
ما هو اعرف فيه انتهى ونعم ما قال لان المفعول من المتعلقات سواء
كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن فى الترتيب جمع الافعال المعروفة
على الترتيب فى التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بملازمه ثم المجهول
المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح
هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال نحو زيدا ضربته
مبتدأ مثال الفعل خبره المشتغل بالضمير المنفصل الراجع الى زيد
مصاحبا مع تقدير تسليط بعينه لانك اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم
منه محظور كما فى الصور الثلث الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز
انت ضارب زيدا ونحو زيدا مررت به وزيدا انت مار به مثال الفعل
المشتغل بالضمير المجرور العائد الى زيد مصاحبا مع تقدير تسليط
ما يناسب بالترادف الترادف مغايرة اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد
وجسور ومنع وجلوس وقعود فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
بجاوزت لان المار بالشئ مجاوز له فيكون المرور فى معنى المجاوزة

متراد فين ونحو زيدا ضربت غلامه وزيدا انت ضارب غلامه مثال
الفعل المشتغل بالمتعلق وهو غلامه وتسليط ما يناسب باللزوم و
سيأتي ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سيقول في قوله
ونحو زيدا حبست عليه لان العبارة فيهما واحدة فيكون الثاني
تفسيرا للاول واختصارا ايضا مثال الفعل المشتغل بالضمير مصاحبا
مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبسا لشيء على الشيء
يعني فان حبسا لشيء لاجل الشيء لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية
يلزم ملابسة الضمير راجع الى الشيء الاول المحبوس عليه لانه يحبس احد
بحيث احد بدون تعلقه به لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى
كان يكون رفيقا له ومشتركا او جاسوسا ونحو ذلك يعني فاذكره
المتكلم محبوسا لاجل زيد يكون تعلقه به ومناسبته له كما ذكرنا ولما
فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير والاستشهاد بالامثلة
على صور الاربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ في الايضاح فقال
ينصب بالبناء للمفعول زيدا بالنصب الواقع في هذه الامثلة اي في كونه كل
واحد منها بفعل متعلق بينصب مضمر مقدر يفسره ما بعده اي يفسر
ويبين الفعل المضمر الذي وقع الاسم المذكور اي ضربت تفسير للفعل
المضمر واليه اشار الشارح بقوله يعني الفعل المفسر بالفتح الناصب صفة
بعد صفة للفعل لزيد متعلق بالناصب الذي كان في قولك زيدا ضربته
ضربت خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتداء المقدر بالرفع صفة
ضربت فان الاصل فيه اي في قولك زيدا ضربت زيدا ضربته لان زيدا فيه
منصوب بمعمول فيقتضي عاملا ناصبا والفعل الذي وقع بعده لم يقدر ان

ينصب

ينصبه لاشتغاله بمفعوله فلزم ان يقدر له عاملا ناصبا لئلا يبقى
بلا عامل ناصب له فكان الاصل فيه هكذا اضمر بالبناء للمفعول اي قدر
ضربت الاول الناصب للاسم المذكور بوجود مفسره بكسر السين اي
لكون الفعل الذي يفسر للفعل الناصب له موجودا فلو ذكرهما ايضا
يلزم ان يكون الثاني حشوا اعني مفسره ضربت الثاني بالنصب
صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول اعني وعلى هذا القياس الذي
جرى في زيدا ضربته والجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا وجاوزت
باعتبار القول والقياس اي قولها وزت المقدر في قولك زيدا مررت به
فان الاصل جاوزت زيدا مررت به لما قلنا فانه اي فان جاوزت مفسر
بفتح السين بما اي بفعل يرادفه يعني يكون مرادفا له اعني بما يرادفه
مررت به واهنت عطف على جاوزت بقطع الهمزة لان اصل اهونت
من الاهانة وهي التحقير والاذلال يقال اهانه احقره واذلاله من الاهان
وهو الاضعاف يقال اوهن اضعف ومنه قوله تعالى وهن البيوت لبيت
العنكبوت فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه فانه اي اهنت
مفسر بفتحها بما اي بفعل يستلزمه اي بفعل يستلزمه الاهانة اعني
يستلزم الاهانة ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
غالبا لان بعض اللجة الصادقين فيها يؤدبون غلمان احد تأديبهم
بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صونا لعرضهم ولذا قلت
غالبا لانه لا يوجد صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيده
الشارح ولابست عطف على اهنت من لابس يلابس فالاصل ايضا
فيه لابست زيدا حبست عليه لامر فانه اي لابست مفسر بفتحها بما

لما فرغ

يستلزمه اى بفعل يستلزم الملابسة والتعلق اعنى بما يستلزمه
حبست عليه لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضاحه
بالامثلة وبيان الفعل المفسر الناصب له اراد ان يبين انقسامه الى
خمسة اقسام واراد الشارح ايضا الصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا
فقال ثم اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب له الاسم
الواقع فى مظانة الاضمار والمظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة
يقال مظنة الشئ موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن يظن وبابه
رد اى فى مواضع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وان لم يكن منه فى الواقع نفس الامر اما للترديد والتقسيم
المختار خبران او الواجب عطف على المختار فيه اى فى الاسم الواقع فى
تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة الرفع بالرفع فهو
لانه فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة والنصب عطف على
الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع
او النصب فالاقسام اربعة او يستوى عطف اما على الواجب او على المختار
لكونهما فى حكم الفعل لان اسم الفاعل او اسم المفعول اذا دخل عليهما
الالف واللام استوى جميع الازمنة فيصح العطف فيه اى فى تلك الاسم
الامران الرفع والنصب وفى هذه الصور الخمس اشار المصنف وفصلها فقال
ويختار قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم ما يختار
فيه النصب ثم ما يجب فيه النصب ثم وثم الحال ينتهى الاقسام لانه
جعل ما هو الابعد من الثانى منه اهم وما شانه الاهتمام يكون بالتقديم
اهم فى الاسم المذكور اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة

التفسير

التفسير الا فى الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ لان فى نحو ذلك الاسم
لا يجوز الا النصب الرفع اى ان يكون بمعنى مرفوعا بالابتداء اى بكونه
مبتداء فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق و
ليس المراد به العامل المعنوى لانه يقابل الابتدائية وانما قال بالابتداء
لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويكون اشارة
الى وجه اختيار الرفع ايضا لان تجرده اى كون ذلك الاسم مجردا عن
العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء اى بكونه مبتداء لسلامته من تكلف
تقدير عامله ويرجح مبنى للمفعول واشار به الى ان الظرف متعلق بيختار
اى ويكون رفعه مرجحا ومختارا عند عدم قرينة خلافه اى قرينة يرجح
خلاف الرفع يعنى المراد بخلاف الرفع النصب يعنى اذا لم يوجد قرينة
ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة عن الحذف فيكون مختارا او علل
قوله ويختار بقوله لان قرينتى الصحيح فيهما اى فى الرفع والنصب
يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة
النصب وهى وجود ما له صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور متساويان
لان وجود ما له صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور قرينة مصحح النصب
والقرينة المصحح للنصب هى الامور الاتية ويختار النصب الخ فمتى لم يرجح
مبنى للمفعول شرط النصب بالنصب قرينة بالرفع لانه فاعل اخرى صفة
قرينة يعنى لم يرجح النصب قرينة غير قرينة الصحيح من الامور المرجحة
له يرجح مبنى للمفعول الرفع نائبه سلامته عن الحذف لان الاسم المذكور
اذا رفع بالابتداء يكون سالما عن الحذف واذا نصب يحتاج اليه
والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع ح مختارا قوله يرجح الخ جزاء

جزاء الشرط نحو زيد ضربته فان تجريد زيد في هذا المثال عن العوامل
اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ما له صلاحية التفسير بعده يصحح
نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساديان الجانبين واذا لم يرجح النصب
شيء من الامور المرجحة لا يكون الرفع مختارا لسلامته عن الحذف فالقرينتان
وان تساديا في الصحة او قرينة الرفع اقوى لما ذكر يختار فيه الرفع
بالابتداء عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين يعني عند وجود
قرينة مصحح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه ولكن اولى
ان يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
يعني القرينتان من الجانبين وان تساويا في الترجيح الا ان قرينة
الرفع يكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى كاما بعد الهمزة
الداخلة على ذلك الاسم اي الاسم الذي وقع في مظان الاضمار على
شريطة التفسير حال كونها مصاحبة مع غير الطلب لم يقل مع الخبر
مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتداء اي يشترط ان لا
يكون الفعل المشتغل عنه اي عن الاسم المذكور طلبا اي فعلا يكون
بمعنى الطلب كالامر والنهي والدعاء فانه اذا كان بمعنى الطلب
لا يكون رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب نحو لقيت القوم
اما زيد فاكرمته فالعطف على الجملة الفعلية قرينة يرجح النصب يعني
وجود ما له صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو
لقيت القوم جملة فعلية قرينة يرجح نصب زيد لرعاية التناسب
بين الجملتين في كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح
الجملتين وكلمة اما التفصيلية قرينة ترجح الرفع فوجد القرينتان

المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا وهي اي قرينة الرفع
اقوى من قرينة النصب لانها اي لان كلمة اما لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ
لتضمنها معنى الابتداء فتقتضي ان يليها المبتداء غالبا على ما بين في النحو
وعلى قوله بخلاف متعلق بقوله فالعطف على الفعلية فانه اي فان
عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما كثير الوقوع في كلامهم وليس
باكثر واما عطف الجملة الاسمية المصدرة باما على الجملة الفعلية اكثر
وقوعا في كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية يرد واما
اكثر وقوعا فيه مع اما كثير فكلمة اما هي المرجحة للرفع مع انها اي مع
كونها مرجحة للرفع هي موئدة تائدت بالسلامة عن الحذف ايضا اي
كما كانت مرجحة للرفع وانما قال المص مع غير الطلب احترازا عما
اذا كانت مع الطلب نحو لقيت القوم واما زيدا فاضربه واما عمروا
فلا تهنه واما بكرا فجزاه الله خيرا فان المختار في الاسم المذكور لا
ح اي حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا هو النصب
اي نصب الاسم المذكور لا غير فان الرفع اي رفع ذلك الاسم يقتضي
وقوع الطلب اي الجملة الطلبية خبرا وهو اي وقوع الجملة الطلبية
خبرا لا يجوز بحال من الاحوال لان ما يكون خبرا يجب ان يكون
موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه اثبات ما سيوجد لم يكن
موجودا قبله وما لم يكن موجودا قبل الاخبارية لا يجوز ان يكون خبرا
الا بتاويل ومع هذا اذا قل فالخبر هو الاول والانشاء يكون مقولا
له مثلا اذا قلت اما زيد فاضربه فمؤوله بقوله فمقول في حقه اضربه
فالخبر هو مقول له اي مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الحذف

التأويل البعيد مع جواز وجه آخر يسر منه وهو النصب و مثل أما
مع عند الطلب في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها إذا الواقع على
الاسم المذكور أي إذا الواقع الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع
ونحوها بالدخول للتفنن في العبارة الكائنة للمفاجأة وسيجيء تفسير
المفاجأة في بعض الظروف في كونه من أقوى القرائن يعني كما أن أما
قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك إذا المفاجأة قرينة قوية مرجحة
لرفع مثل خرجت فإذا زيد يضربه عمرو فإن تجرد زيد عن العوامل
اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود الفعل الصالح للتفسير
بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب و
إذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهي أقوى لأنها لا تدخل إلا على الجملة
الاسمية مع أنها مؤيدة بالسلامة عن الحذف فإن المختار فيه أي في
الاسم المذكور الرفع بالابتداء فإن إذا الكائنة للمفاجأة لا تدخل إلا
على الجملة الاسمية غالبا لأن الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة
إنما يكون في الغالب دون المستمر ولأنها تنوب مناب الفاء الجزائية
واجبة في الاسمية وما ينوب منابها وإن لم يكن واجبا فيها فلا أقل
من أن يكون مختارا وما وقع جواب عن سؤال المقدر وهو أن المص
قال ههنا ويختار بعد إذا المفاجأة الرفع وفي بحث الظروف ويلزم
بعدها المبتدأ فيلزم التناقض بين قوليه مع أنهما واحد فأجاب عنه
بقوله وما وقع في بحث الظروف من أن إذا الكائنة للمفاجأة يلزم
بعدها الجملة الاسمية يجب بعدها المبتدأ فالمراد بلزومها أي لزوم
الجملة الاسمية بعدها غلبة وكثرة وقوعها بعدها يعني أن المراد باللزوم

والفاء الجزائية

يعني

وقوعها بعدها

يعني الغلبة والكثرة لا الوجوب فلا تناقض بينهما لأن المراد بالمختار ههنا
أيضا الغلبة والكثرة لأن ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد
باللزوم بمعنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى
منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الإضمار
على شريطة التفسير فيستقيم المعنى لما فرغ من بيان قرائن كون
الرفع مختارا شرع في بيان قرائن كون النصب مختارا فقال ويختار
أي الاسم المذكور أي في الاسم الواقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير
بالعطف أي بسبب عطف الجملة التي هو الاسم المذكور واقع فيها على
جملة فعلية متقدمة صفة للجملة بعد صفة للإيضاح لأن العطف يستلزم
التقدم للتناسب أي لرعاية التناسب أي المناسبة بين الجملة المعطوفة
التي الاسم المذكور فيها والجملة المعطوفة عليها الجار والمجرور نائب الفاعل
المعطوف والضمير المجرور راجع إلى الموصول وهو الجملة في كونهما متعلق
بالتناسب فعليتين لأنه إذا كان الاسم المذكور منصوبا يكون الجملة أو
المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لأنها فعلية أيضا نحو
خرجت فزيدا لقيته بنصب زيدا تقديره خرجت فلقيت زيدا لقيته
وكذا يختار النصب في مررت برجل ضارب عمرا وهذا تقلبها العطف
على ما يشابه الفعل و يختار النصب أيضا في الاسم المذكور إذا وقع بعد
حرف النفي في الاسم المذكور ما يتبادر إلى الفهم بل المراد ما يغلب
دخولها على الفعل ويكثر مثل ما ولا وإن بكسر الهمزة لأن هذه الحروف
تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وإن أنتم إلا بشر وتدخل على الفعل
أيضا ما تضرب ولا تضرب وإن تضرب بمعنى ما تضرب ولكن دخولها

بيان

على الفعل أكثر لأن النفي يقتضي منفيا والفعل لكونه عرضا أولى بالنفي
والمنفي من الاسم إما الوجود أو غير ذلك مما يكون عاما أو خاصا وليس
لفظ لم ولما ولن من هذه الجملة أي من حروف النفي التي يختار نصب الاسم
المذكور بعدها مع أنها من جملة حروف النفي إذ هي عاملة في الفعل المضارع
ومنحصر عملها فيه دون الثلاثة الأول لأنها لا تعمل في الماضي أيضا ولا يقدر
بالبناء للمفعول معمولها وجوبا وجوازا لضعفها في العمل حتى انحصر في
الفعل المضارع حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لم زيدا تضرب
ولا لما عمرا تكرم ولا لن بكرا تقتله بحذف الفعل الناصب له وجوبا
وجوازا إلا أنها من لوازم الفعل لفظا سماعا دون الثلاثة الأول لأنها
من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير الفعل بعدها جوازا ووجوبا نحو ما زيدا
ضربته في تقدير ما ضربت زيدا ضربته ولا عمرا في تقدير ولا ضربت
زيدا ضربته ولا عمرو وإنما أتى قوله ولا عمرو في لا لأنها في الأصل لنفي الجنس
فينبغي أن تدخل عليه فإذا دخلت على المعرفة أو الفعل الماضي لزم
التكرار جبر المنافات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى
فلا صدق ولا صلى وإن زيدا ضربته في تقديره إن ضربت زيدا ضربته
يعني ما ضربت زيدا ضربته إلا تأديبا بالاستثناء مصروف إلى
الأمثلة الثلاثة حذف من الأولين لئلا يلزم التكرار ويجوز أن
يختص بالأخير فقط ليكون قرينة الحال ههنا للنفي على قول من قال
لا بد في كون إن للنفي من قرينة والأول هو الأولى لأنها لا يحتاج في
كونها للنفي إلى القرينة ويختار النصب أيضا في الاسم المذكور إذا كان
واقعا بعد حرف الاستفهام وهي الهمزة وهل نحو أزيدا ضربته في تقدير

أضربت زيدا ضربته لأن الاستفهام عن الفعل أولى منه عن الاسم
لأن الفعل عرض لا يتقرر فالاستفهام عما لا يتقرر يكون أولى وإنما قال
حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام
لأنه يختار الرفع في الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام مثل من أكرمته
وما صنعته وأيهم يكرمه وغير ذلك كما في زيد ضربته ولم يقل المص
همزة الاستفهام ليشمل الاسم الواقع بعد هل مثل هل زيد ضربته
في تقدير هل ضربت زيدا ضربته فإذا فإن هذا المثال يجوز وإن
استقبحه النحاة بعض وإن عد النحاة مثل هذا المثال قبيحا يعني حذف
الفعل بعد هل أن يكون في حيزه فعل إلا أنهم استقبحوا نصبه لاقتضاء
هل لفظ الفعل يعني الدخول على لفظه إذا كان في حيزه فعل ولم تقنع
بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام ولا بتقدير الفعل بل لا بد من دخوله
عليه وإذا لم يكن في حيزه فعل تقنع بدخوله على الاسم مثل هل زيد قائم
لأنه أي لأن هل بمعنى قد التحقيقية في الأصل يعني في أصل وضعه كقوله
تعالى هل أتى على الإنسان أي قد أتى فلا يكفي فيه أي في هل تقدير الفعل كما
يكفي تقديره في قد لأن حرف لا بد له من متعلق مذكور لفظا بخلاف الجر
لا بد له من معطوف مذكور كذلك ما في معناه بل ولكن إن لا يقدر لأنها فرع
قد ولكن جاز على قلة لأن المقدر كالمذكور تقديرا ويختار النصب أيضا
في الاسم المذكور إذا كان واقعا بعد إذا الشرطية أي المنسوبة إلى الشرط
باستعمالها فيه وصفها بالشرطية احترازا عن إذا للمفاجأة على ما مر
من أنه يختار الرفع بعدها الدالة على المجازات في الزمان وفي
الزمني والأكثر عند سيبويه والأخفش كون ما بعدها فعلا إما ظاهر

نحو اذا جاء زيدا وعقدوا نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء
فقول للمصنفين واذا الشرطية على مذهبهما وانما اختير بعدها الفعل
لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عريقة في الشرط
كان ولو لا ظاهرة في تضمن معنا لمكن ومتى انتهى فاجب الفعل
بمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية نحو اذا عبد الله تلقيه من تلقيه
يلقاه او ذكره او بابه فاكرمه امر من الاكرام في تقدير اذا تلقى عبد الله
تلقاه فاكرمه ويختار ايضا النصب في الاسم المذكور اذا كان واقعا
بعد **حيث** الدالة على المجازات في المكان لا في الزمان لانها وضعت
ظرف مكان ولكن استعملها كلمات الشرط اقرب من استعمال
اذا فانها تدخل على الاسمية التي جزءاها اسمان اتفاقا نحو جلس
حيث زيد جالس اما اذا كفت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم
المتضمنة معنى الشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه في تقدير فحيث
اي في اي مكان تجده زيدا فاكرمه **وفي ما قبل الامر والنهي** عطف على
قوله بعد حرف النفي او على قوله بالعطف اي ويختار النصب في الاسم
الذي وقع قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور اي ما
اضمر عامله على شريطة التفسير ومكانه اذا كان قبل الامر والنهي مثل
زيدا اضربه مثال لما وقع قبل الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه مثال لما وقع قبل النهي في تقدير لا تضرب زيدا لا تضربه و
انما اختير بالبناء للمفعول اي وانما جعل مختارا في هذه المواضع الست
هذا بيان لوجه اعتبار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع سوى
الاول وهو بالعطف على جملة فعلية لكون وجهه مذكورا وهو رعاية

التناسب بين المعطوفين ولذا فسر الشارح المواضع بقوله اي بعد
حرف الاستفهام وهي الهمزة وهل او بعد حرف النفي وهي ما ولا وان
وبعد اذا الشرطية وبعد حيث وما قبل الامر وما قبل النهي النصب بالرفع
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختير في الاسم المذكور في احد هذه المواضع
الست **اذ هي** اي هذه المواضع **مواقع الفعل** اي مواضع وقوع الفعل
فيها اي في هذه المواضع الست اكثر لان النفي والاستفهام في الغالب
يلحقان الافعال دون الذوات لان النفي والمسئول عنه في الغالب يكون
عرضا غير قار وكذا الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم كونهما
خبرا ليه و اختير ايضا فيما قبل الامر والنهي لئلا يلزم وقوع الامر
والنهي خبرا عن شيء لما عرفت ان الامر والنهي وما فيه معنى الانشاء لا يكون
خبرا الا بتأويل بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند وجود التأويل
القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا فاذا نصب
مبني للمفعول الاسم المذكور اي اذا جعل منصوبا وقع فيها اي في المواضع
المذكورة الفعل تقديرا فيكون عملا بالاكثر والا اي وان لم ينصب
فيها بل رفع بالابتداء اي فلا يقع الفعل فيها تقديرا ولا لفظا لعدم الاحتياج
اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوي فلا يكون عملا بالاكثر بل لا
يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبغي ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون
عملا بالاكثر المختار وكذلك اي كما اختير النصب في الاسم المذكور في
الصور المذكورة كذلك يختار النصب في الاسم المذكور **عند خوف**
لبس المفسر بكسر السين هذه التركيب تتابع الاضافات الاول
المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف و

محذوف

والثاني وهو اللبس مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة
اي وقت خوفك التباسه اي فعل هو مفسر بكسر السين في
حالة النصب منصوب بقوله مفسر لكن لا يكون التباسه من حيث
هو اي ذلك الفعل مفسر في هذه الحالة اي حالة النصب حيث
لا التباس فيه ح لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا
على ما سيأتي في هذه الصحيفة بل ليس التباسه الا من حيث هو
خبر في حالة الرفع فاطلاق المفسر عليه في حالة الرفع مع انه ليس
بمفسر في هذه الحالة لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا
في حال النصب بالصفة متعلق بقوله لبس المفسر فلا يعلم بالبناء
للمفعول لانه ان ذلك الفعل خبر عن الاسم المذكور لان الاسم المذكور
ح اما مبتداء او اسم لعامل يقتضي الخبر في حال الرفع اي رفع الاسم
مع موافقته اي موافقة كون ذلك الفعل خبرا في هذه الحالة للمعنى
المقصود من التركيب ومطابقا له او صفة عطف على قوله خبر له اي
فلا يعلم ان ذلك الفعل صفة للاسم المذكور والخبر امر اخر يعني قوله
تعالى بقدر في قوله تعالى انا كل شيء الاية مع مخالفته اي مع كون الفعل
المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا للمعنى المقصود من التركيب فلا يرتفع
الالتباس باختيار النصب في الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا
للفعل الناصب له لان المقصود من الاية مثلا ان يكون خلقنا
خبرا وبقدر حالا من الضمير البارز وهو المفعول في خلقنا فالمعنى على
على هذا انا كل شيء هو مخلوق لنا حال كونه متلبسا بقدر اي بقضائنا
وتقديرنا فيدخل ح في عموم شيء افعال العباد ايضا لانها مخلوقة

يخلق

يخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسر على تقدير ان يكون خلقناه و
صفة لشيء وبقدر خبرا فالمعنى ح انا كل شيء مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة
العباد لان كل خلق الشيء ح اضيف الى الله تعالى كائن بقدر اي بتقديرنا
وقضائنا فخرجت ح افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى
عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء قدير و
لقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون والله قدركم واخرجكم من العدم
الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وارادته
فلان يكون فعله وعمله الاختياري او الاضطراري بتقدير الله وخلقه
وارادته اولى فالالتباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة والخبر
في حال الرفع انما اي ليس الا هو بين خبرية ذات ما اي بين كون ذات
الفعل الذي هو مفسر بكسر السين على تقدير النصب متعلق بقوله مفسر
خبرا وصفيته اي وبين كون ذلك الفعل وصفا في حالة الرفع يعني الالتباس
ليس الا في حال الرفع لا بينه اي الالتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا
بوصف التفسير حالة النصب وبين الصفة اي وبين كونه صفة في تلك
الحالة يعني الالتباس في حالة فان التركيب الواحد لا يحتملها ولا يحتمل ان يكون
الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرا له ايضا معا في حالة
واحدة لان الاسم ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا
وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فالالتباس انما هو
في حالة الرفع مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ومثل قولك كل
رجل اكرمته بصديق وكل رجل اهنته لعدو لانه لو رفع كل في هذين المثالين
بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود

الخبرية بل يجب ح

من هذين التركيبين الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصداقة و
العداوة عليهما ولعله جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة
والعداوة خبرا له لفات المعنى المقصود ولو نصب لا يلزم هذا المعنى
فاختير النصب حذرا عن الالتباس بنصب بالبناء للمفعول كل في قوله
تعالى على الاضمار بشريطة التفسير فيكون تقديره انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر
ولو رفع كل فيه بالابتداء اي بكونه مبتداء وجعل الفعل المفسر وهو خلقناه
خبرا له اي للمبتداء كان هذا الحمل والاعراب ومعناه موافقا للنصب اي
لنصب كل في اداء المعنى المقصود لكن اي الا انه خيف لبسه اي التباس
خلقناه بالصفة اي بكونه صفة لشيء لاحتمال كون قوله تعالى بقدر
خبرا للمبتداء وهو اي كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له خلاف المعنى
المقصود فينبغي ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون
نصا في المعنى المقصود ولم يكون خبرا ان جملة فعلية فان المقصود من هذه
الاية الحكم على كل شيء بانه اي بان كل شيء مخلوق لنا اي مخلوق يخلق
الله تعالى لا خالق غيره بقدر اي حال كون ذلك المخلوق بتقدير نا وارادتنا
ومشيتنا الا ان المقصود منها الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر يعني
ليس المقصود من هذه الاية ان كل ما هو مخلوق بالذات لا بواسطة الغير ان
هو مخلوق بقولنا كن من غير توسط العباد وانه بقدر اي بتقديرنا
وارادتنا فانه اي فان هذا الحكم يوهم كون اي ان يكون بعض الاشياء
الموجودة كالافعال الاختيارية للعباد غير مخلوق الله تعالى عن ذلك
اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول يستلزم العجز
والثاني الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله تعالى ان الله على كل شيء

قدير

قدير وان الله بكل شيء عليم ولا خالق الا هو على ما سبق تحقيقه
كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية كالضرب والمشي والخياطة
وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية للعباد لانهم يقولون ان العبد
خالق لفعل الاختياري كالقدرية فيكون خالقا له ويلزمهم تعدد الالهة
اذ ح يكون كل احدا لها فيكون منافيا لقوله تعالى انما الله اله واحد ولقوله
تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانيته تعالى
وحرفا لما انعقد عليه الاجماع من الصحابة والتابعين الذين هم اهل
السنة والدين ويستوي الامران اي الرفع بدلا من الامران بدل البعض
او خبر مبتداء محذوف والاول اولى والنصب في الاسم الذي وقع
في مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين
على الاخر فللمتكلم اي لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام ان يختار كل
واحد منهما اي من الرفع والنصب بلا تفاوت اي بين الاختيارين
يعني بلا ترجيح احدهما على الاخر في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي في
مثال اورده سيبويه اي عنده اي عند زيد متعلق بالفعل المحذوف
او في داره عطف على عنده ونحو ذلك والا اي وان لم يكن عنده
او في داره او نحو ذلك مما يقتضي ضميرا الى زيد مقدرا في هذا التركيب
فلا يصح العطف اي عطف جملة واكرمت عمرا على الصغرى وهي جملة
قام لان للمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع في المعطوف
عليه ضمير يرجع الى المبتداء واذا لم يكن في المعطوف هذه الضمير لا يكون
المعطوف في حكم المعطوف عليه لعدم الضمير الواجب في المعطوف عليه
في المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم في الخبر اذا كان جملة

فان قلت لا يصح كونهما يستوي فيه الامران لترجيح الرفع باستغنائه
عن تقدير قلنا اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنده
فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكتت عنه المص اعتمادا
على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فينبغي ان يكون
الامران الرفع والنصب متساويان اي يستوي الامران هذا تفسير
لقوله مثل يعني ان استواء الامرين في الاسم المذكور ليس مخصوصا
للمثال المذكور بل يجري فيه وفيما اذا عطف او في التركيب اذا عطف
فيه الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة متعلق بقوله اذا عطف
ذات بالجر صفة وجهين اي جملة اسمية خبرها اي خبر تلك الجملة
الاسمية جملة فعلية اذا كان الامر كذلك فيصح رفعه اي رفع الاسم المذكور
بالابتداء اي بكونه مبتدا اذا اريد عطف هذه الجملة الاسمية لمناسبة
كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية ويصح نصبه اي نصب الاسم
المذكور بتقدير الفعل الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسرا له
اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لا بد له من فاعل
والوجهان الرفع والنصب مستويان لا ترجيح لاحدهما على الاخر لحصول
التناسب فيهما اي في رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على
الجملة الاسمية وفي نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية ففي الرفع
اي في رفع الاسم المذكور في الابتداء تكون الجملة اسمية كتركبها من اسم
وفعل هو خبره فتعطف بالبناء للمفعول اي في هذه على الجملة الاسمية
الكبرى التي هي جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين
الاسمية والفعلية التي هي خبر الاسمية وهي اسمية ايضا فيختار رفع الاسم

المذكور مع جواز نصبه لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين
وفي النصب اي في نصب الاسم المذكور يكون الجملة فعلية كتركبها من الفعل
والفاعل فتعطف بالبناء للمفعول اي هذه الجملة على الجملة الصغرى وهي
اي الجملة الصغرى وهي المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها على
جملة واحدة فقط فعلية لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم
المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب المعطوف عليه في كونهما فعليتين
فان قلت لم يستوي الامران في المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى
لان السلامة من الحذف مرجحة للرفع اي لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع
بالابتداء مختارا فكيف يستوي الامران حتى يكون المتكلم مخيرا في اختيار
ايهما شاء قلنا نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع
بالابتداء مختارا لكن هي اي السلامة من الحذف معارضة باسم مفعول
اذ بنصب الاسم المذكور يكون المعطوف والمعطوف وهو جملة قام قريبا
واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف
عليه او لحمن بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان
فاستوى فيه الامران لعدم الترجيح في الجهة ينفي الترجيح في الامرين
قلت لا نسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير
نصب الاسم المذكور لانه لا تفاوت في القرب والبعد اي في قرب المعطوف
عليه على تقدير النصب وبعده على تقدير الرفع بينهما اي بين الصورتين
اذ الجملة الكبرى وهي جملة زيد قام ايضا اي كما ان الصغرى قريبة من
القرب ولذا فسره بقوله غير مفصول عنها اي عن الجملة المعطوفة
عليها لان جملة وعمرو اكرمته متصلة بجملة زيد قام فاستويا في القرب

٢٦٩

فبقي السؤال الاول على حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجح للرفع قلنا
هذا اى عدم التفاوت في القرب والبعد بينهما انما هو باعتبار المنتهى
يعني باعتبار انتهاء اعراب الجملة الاولى اعني جملة زيد قام لانه يرفع
القرب والبعد واما باعتبار المبتدأ اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب
اولا يبتدأ من قوله قام فالصغرى وهي جملة قام اقرب فيكون المعطوف
عليه قريبا فح يعني معادلة المذكورة سالمة فيستوي الامران الرفع
والنصب في الاسم المذكور فللمتكلم ان يختار ايهما شاء **ويجب النصب**
اى نصب الاسم المذكور اى الاسم المذكور الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اذا كان واقعا **بعد حرف الشرط** او ما تضمن معناه مثل
متى زيدا تجده فالزمه او اين زيدا تجده فاكرمه او حيثما زيدا تلقيه
فاكرمه وغير ذلك ولم يذكر المصنف ولا الشارح ايضا اكتفاء بذكر الاصل
عن الفرع وانفهاما منه وقلة استعماله والمراد به اى بحرف الشرط ههنا
اى في هذا البحث اعني نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد
حرف الشرط حرفان وهما ان ولو فان كلمة اما وان كانت من حروف
الشرط عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلثة حيث قال حروف الشرط
ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اذا فانها عنده حرف الشرط ايضا
واما عند غيرهما فحروف الشرط اثنان ان ولو فحكمها اى حكم كلمة اما
ما سبق من اختيار الرفع بيان ما اى من كون رفع الاسم المذكور
الواقع بعدها مختارا مع غير الطلب يعني اذا كان الفعل المفسر غير
الطلب واختيار النصب وكون نصبه مختارا مع الطلب اذا كان ذلك
طلبا فهي مستثناة ههنا لكانه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط

غير

حرف شرط ٣

غيرما فات حال الاسم الواقع بعد حرف الشرط غيرما كذلك يجب النصب
اى نصب الاسم المذكور الواقع بعد **حرف التحضيض** وهو اى حروف
التحضيض اربعة هلا والا بالتشديد فيهما الا عند الخليل في الا وهي مخففة
عنده على ما سيأتي في ولولا ولوما وانما وجب النصب اى نصب الاسم المذكور
اذا كان واقعا بعدهما اى بعد حرف الشرط والتحضيض لوجوب دخولهما
اى دخول هذين النوعين من الحروف على الفعل لفظا اى حال كونه ملفوظا
او تقديرا اى كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا او تقديرا الفعل
المتعدي لا مطلقا الفعل لا يخفى على من له فائدة وانما وجب دخولهما
على الفعل لفظا او تقديرا اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو
التحريض والبحث من حرضه اى حرضه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من
الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات
والاستقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما لا
يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت
على الماضي تكون للتوبيخ على ترك الفعل في الماضي شيئا يمكن تداركه
في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات واذا دخلت
على المضارع فهي للتحضيض يعني للحث على الفعل والطلب له فالمضارع
اما لفظا او تأويلا نحو لولا تستغفرون الله ولولا اخرتني الى اجل قريب
اما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط عليه
كذا جعلته علامة له مثل قولك ان جئتني اكرمك حيث جعلت
مجيء المخاطب علامة لاكرامك اياه فهذا لا يوجد الا في الفعل ولهذا
اختصت هذه الحروف بالفعل نحو مبتدأ قولك ان **زيدا ضربته ضربك**

تحضيض

فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك مثال خبره بحرف الشرط وقولك
الا زيدا ضربته فى تقدير الا ضربت زيدا ضربته مثال الحرف التخصيص و
هذا نشر على ترتيب اللف ولما فرغ من بيان كون النصب فى الاسم
المذكور مختارا والرفع فيه ايضا واستواء الامرين فيه كون النصب
واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل يجب
الرفع فيه كما قال يجب النصب فيه لانه اذا وجب الرفع فيه لم يكن مما نحن
الاضمار على شريطة التفسير فقال وليس مثل ازيد ذهب بالبناء للمفعول
به الجار والمجرور قائم مقام الفاعل منه الجار والمجرور فى محل النصب
لانه خبر ليس اى كل تركيبة ظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير واختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه اى من باب
الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه اى فى هذا المثال وان كان
الموصل يظن مبنى للمفعول فى بادى النظر بادى من بداء الامر اى ظهر
من باب سما اى فى ظاهر النظر ومن همزة جعل من بدء ومعناه اول
النظر وكلاهما ههنا جائزان انه ان هذا المثال مما اضمر عامله على شريطة
التفسير وان مع اسمها وخبرها قائم مقام الفاعل يظن والمختار
عطف على محل انه اى ويظن المختار فيه اى فى الاسم المذكور النصب
بالرفع لانه نائب فاعل قوله المختار لو قوع الاسم المذكور فيه اى فى
ذلك المثال المذكور بعد حرف الاستفهام وهو الهمزة لما عرفت سابقا
ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب
وههنا كذلك لكن استدراك من قوله وان كان يظن فى بادى النظر
الخ يعنى الا انه يظهر بعد تعمق النظر التعمق فى الكلام الوصول الى ما

هو المراد منه او بيان ما هو المقصود وايضاح يقال عمق فى كلامه اذا اتى
بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه انه اى ان مثل ازيد
ذهب به ليس منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه وان صدق
الموصلى عليه اى على ذلك المثال اسم بعده فعل وهو ذهب به مشتغل عنه
بضميره اى فارغ عن العمل فيه فى ضميره وهو قوله به هذا بيان لقوله
فان زيدا فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه الخ لكنه ليس بحيث اى ليس
زيد بمكان لو سلط عليه اى على زيد هو اى الفعل بعينه وهو ذهب به
او مناسبه وهو اذهب بالبناء للمفعول لنصبه اى لنصبه الفعل الذى
هو اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه لان
ذهب به لا يعمل النصب لان معلوم لازم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه و
الحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل النصب
فكيف يعمل المبنى للمفعول وكذا اى كما ان ذهب به لا يعمل النصب كذلك
مناسبه لا يعمل ايضا اعنى اذهب بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى
بالباء يناسب الاذهاب معلوما ومجهولا فان قلت ان هذا المثال اذا لم
يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه الذى هو اذهب بالبناء
للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لانه
لا ينحصر المناسب اى ما يناسب ذهب به فى اذهب بالبناء للمفعول واذا
لم ينحصر فيه فليقدر مناسب اخر يعنى غير اذهب ينصبه حتى يكون
هذا من ذلك الباب مثل يلابس فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب
المتعدى بالباء يلزم الملابسة اذ ذهب حال كونه كائنا على صيغة
الفعل الماضى المعلوم لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء يلزم الاذهاب.

سواء كان معلوما او مجهولا فيكون تقديره اى تقدير المناسب التقدير
ازيد ذهب به او زيدا لابس الذهاب به فيكون الفعل الناصب لزيد
يلابس المقدر وتقديره ايلابس الذهاب زيدا ذهب به او ازيدا اذهبه
احد فيكون الناصب لزيد اذهبه بالبناء للمفعول تقديره اذهب احد
زيدا به فح يكون هذا المثال من هذا الباب ومما يختار فيه النصب فلم
يصح قول المصنف ليس مثل ازيدا ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط
الفعل عليه فقد صح تسليط ما يناسب باللزوم قلنا المراد بالمناسب
فى قوله او يناسبه ليس المناسب مطلقا بل ما يرادف الفعل المذكور المفسر
او يلازمه اى يلازم الفعل المذكور المفسر مع اتحاد ما اسند اليه اى بشرط
ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا فى هذا
الباب حتى لو لم يتحد لا يكون مناسبا فالاتحاد اى كون فاعل الفعلين
متحدا فيما ذكرته ايها السائل من المثال مفقود لان المسند اليه فيما يرادفه
ويلازمه الذهاب او احد وفى الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد
فيه فلا يكون مناسبا له لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه واذا
كان الامر كذلك يعنى واذا لم يكن مثل ازيدا ذهب به من هذا الباب
للعلة المذكورة **فالرفع** يشير الى ان الفاء بتسط بمعنى الشرط يعنى جواب
لشرط محذوف اى رفع زيد فى المثال المذكور وهو ازيد ذهب واجب
بالابتداء اى بكونه مبتداء معمولا بالعامل المعنوى ونصبه اى نصب زيد
فى ذلك المثال غير جائز بالمفعولية اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه
اذا لم يكن مفسر لم يجزم تقدير المناسب فالاولى فى التعبير ان يقول
ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل بالا

فليس المثال المذكور من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لا يجوز تسليط
الفعل المذكور بعينه ولا مناسبه بالترادف او اللزوم والحال ان تسليط
احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فكيف يكون
ذلك المثال مما اى من القسم الذى يختار فيه اى فى ذلك القسم النصب
اى نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب
الاضمار على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغى ان
يكون رفعه واجبا بالابتداء **وكذلك** اى مثل ازيد ذهب به فى عدم
كونه من هذا الباب وفى وجوب رفعه بالابتداء لمانع قوله تعالى **كل شئ**
فعلوه قوله وكذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتداء قوله كل شئ الخ يصدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره الا انه لا يصح تسليطه عليه
برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه يكون المعنى ح
الناس فعلوه كل شئ **فى الزبر** فيكون فى الزبر متعلقا بفعلوا والزبر
بضمتين جمع زبور ككتب وكتاب وهو المكتوب وهو فعول بمعنى المفعول
كحلوب بمعنى المحلوب اى فى صحايف اعمالهم والصحايف جمع صحيفة
وهى الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحايف وصحف كذا فى الصحاح
فهو اى قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير لانه لو جعل منه اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل لصار التقدير
اى قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر فعلوا اى الناس والخلايق كل شئ
من خير وشر من اعمالهم فى الزبر يعنى اوقع الناس من كل شئ من خير
او شر فى صحايف اعمالهم فقوله فى الزبر ان كان ظرفا متعلقا بفعلوا
المقدر الناصب كل شئ فسد المعنى اذ معنى هذا القول ح يكون المعنى على ما

سبق اوقع الخلائق يعني كل واحد منهم كل شيء من الخير والشر في صحائف
اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم
حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحايف محل لافعال الملائكة وهم الكرام
الكاتبون لانهم اى لان الخلائق لم يوقعوا فيها اى في تلك الصحايف
فعلا لا خيرا ولا شرا لا قليلا ولا كثيرا بل الكرام وهي جمع كريم مثل صغير
وصغار وعظيم وعظام بهو بالفارسية خوش خوى وخوش سرشت
الكاتبون وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد خيرا وشرا لقوله
تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين اوقعوا فيها اى في الصحايف
كتابة اعمالهم اى اعمال العباد وان كان قوله تعالى في الزبر ظرفا مستقرا
مع متعلقه المحذوف المقدر صفة لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف
مع انه اى كون في الزبر صفة لشيء خلاف ظاهر الاية الكريمة لان الظاهر
ان يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
ومع هذا يقع فصل بين الصفة والموصوف باجنبي وان كان جائزا
فات المعنى من الاية اذ المقصود منها على ما قلنا ان يكون كل شيء مبتداء
وجملة فعلوه صفة لشيء وفي الزبر ظرفا مستقرا في محل الرفع خبرا له
فالمعنى على هذا ان كل شيء هو مفعول لهم اى للعباد كائن وثابت في
الزبر اى في صحايف اعمالهم مكتوب خبر فيها اى في تلك الصحايف فيصح
المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها ايضا قوله موافقا اما حال
عن المبتداء وهو قوله المقصود يعني المقصود من هذه الاية هكذا حال
كونه موافقا واما عن الضمير المستكن في قوله كائن يعني ان كل شيء هو
مفعول لهم كائن في الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا لقوله تعالى



وكل

وكل صغير وكبير مستطر يعني عمل ابن ادم من خير او شر قليل او كثير مسطور
يعني معلوم لنا لا يشذ منه شيء عن علمنا لا المقصود منها ان كل شيء كائن بالجر
صفة شيء في صحايف اعمالهم مفعول بالرفع خبران لهم متعلق بالخبر لانهم
لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدرون يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا
كان الامر كذلك فالرفع يعني رفع كل شيء لازم وواجب على ان يكون كل
شيء مبتداء معمولا للعامل المعنوي والجملة الفعلية بعده وهي فعلوه في محل
الجر صفة لشيء هذا من قبيل عطف شيئين على عامل واحد وهو ان يكون
بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا على ما سيأتي وعلى ان يكون الجار
المجرور وان قوله في الزبر خبر المبتداء تقديره قوله تعالى على التوجيه
المذكور وكل شيء مبتداء ثان مفعول لهم خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية
في محل الجر صفة لشيء ثابت خبر للمبتداء الاول في الزبر متعلق بقوله ثابت
بحيث متعلق ايضا بقوله ثابت لا ينفك مبني للمفعول اى لا يترك من الشيء
الذي هو مفعول لهم كبيرة ولا صغيرة يعني كثيره وقليله خيره وشره
فيكون موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله واعلم تنبيه على
ان قوله المعهود نحو الزانية والزاني الاية جواب سؤال مقدر وتحريره

وهو انه

قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل الواقع بعده المشتغل عنه بضميره
او متعلقه اى الفارغ عن العمل فيه بالعمل في ضميره او متعلقه امرا نحو زيدا
اضربه او نهيا نحو زيدا لا تضربه فالمختار فيه اى في ذلك النصب وان جاز
فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تاويل على ما سبق والحال
ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الاية داخل تحت
ان وهي اسمها وخبرها خبر قوله والحال تحت هذه القاعدة ما اضمر عامله

على شريطة التفسير يصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل
بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ورفع الاسم المذكور
ايضا في قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدّرا بالفاء مع ان القراء
جمع قارئ من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح اتفقوا اي في هذه
القول على الرفع اي على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا
القراءة من صاحب الشريعة رسول الله عليه السلام اما بالواسطة او بغير
واسطة فلزم اتباع النحاة اليهم الا في رواية شاذة عن بعضهم هو عيسى
بن عمرو والشاذ لا يعبأ به اذا كان الامر كذلك فاضطر النحاة المخالفة
قاعدتهم الماخوذة من العرب اتفاق القراء الماخوذة من صاحب الشريعة
الى تمحلوا اي ذهبوا الى بيان الحيلة لاخراجه اي لاخراج قوله تعالى الزانية
والزاني الاية عن القاعدة المذكورة وهي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار في الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت
ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهي فالمختار فيه النصب فالرفع
جائز غير مختار وفاقا للمعول الى تمحلوا اي الى ما جعل النحاة حيلة لاخراجه
عنها اي لاخراج قوله تعالى الزانية والزاني الاية عن القاعدة حتى يكون
اتفاق القراء على غير المختار ولا يكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا
عليه وهو اثنان احدهما ما ذهب اليه المبرد وثانيهما ما ذهب سيبويه
فقال نحو الزانية والزاني اي كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر
المصدّر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة مصدرة باللام لانه
اذا لم يكن كذلك لا يجري فيه ما ذهبوا اليه من التمحل فاجلدوا امر حاضر
من جلد يجلد وبابه يقال جلده ضربه كل واحد منهما مائة جلدة اي من

مُصَدَّرًا

الزانية

الزانية يعني المزنية والزاني وانما عبر عنها بالزانية لمشاكلة ما بعدها
او لا طاعتها لمن زناها صارت كانها هي فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية
قوله ونحو مبتدأ والفاء مبتدأ ثان فيه اي في نحو الزانية مرتبطة بكسر الباء
خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره للمبتدأ الاول بمعنى الشرط يعني الفاء
ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام في الزانية والزاني
جعل الباء متعلقا بالربط بقرينة الشرط لان الجزاء مرتبطة به فيكون
الفاء رابطة بينهما عند المبرد فيخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله
مشتغل عنه بضميره او متعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة
عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
لكون الالف واللام الكائنة في الزانية والزاني مبتدأ لان الالف واللام
من الموصولات على ما سيأتي الان لمشابهة اللام الحرفية لفظا استكرهوا
ان ادخل على الفعل فادخلوه على الاسم الذي فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل
واسم المفعول ههنا لا عين على ما سيأتي في تحقيق موصولا صفة مبتدأ
فيه اي في المبتدأ معنى الشرط لما سبق ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته
فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة اي
صلة الالف واللام الداخلة هي عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل
كالشرط فيكون تقديره التي زنت اي مكنت نفسها بالزناء والذي
زنا اي والذي فعل ذلك فح يكون الزنا سببا للجزاء وهو الجلد ههنا
فجعل المبتدأ وهو قوله فاجلدوا كالجزاء مثل قولك الذي يأتيك
فاكرمه اي فمستحق لاكرامك والفاء الداخلة عليه اي على خبر المبتدأ
مرتبطة بالشرط يعني جيئت لربط الجزاء بالشرط لدلالته اي لدلالة

الفاء على سببية اى على ان الشرط سبب للجزاء لان الفاء وضعت
لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب
للجزاء حتى لو لم تدخل عليه لم يعلم كقولك الذى ياتينى فله درهم حيث
دخلت على قوله درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لو ياتى لما
استحق الدرهم ومثل هذا الفاء اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة
او حكما لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله لانها دليل على ان ما بعدها من ذيل لما قبلها
دليل على ان ما بعدها فينكره وقوع معمول ما بعدها اى معمول الفعل الذى بعدها
فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى يكون شىء مما قبلها من ذيول ما بعدها اذا كان
الامر كذلك فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده اى بعد الفاء على ما اى على
اسم وقع قبله اى قبل الفاء مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع
لكون حرف الفاء جامعا له كان قوله تعالى الزانية والزانى خارجا من هذا
الباب نحو وجه من يقول لو سلط عليه هو او مناسبه على ما سبق فيتعين
فيه الرفع اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط
فاجلدوا الاية خبره لان الانشاء يصح وقوع خبرا وان كان بالتاويل
ولذا لم يفيد المصر الجملة الواقعة خبرا بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا التوجيه
اقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدم المصر ولكون الاية فيه جملة
واحدة والاية جملتان مستقلتان المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر
احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث
يكون الثانية مبنية للاولى عند سيبويه اذ الزانية مبتداء عنده محذوف
المضاف اى تقيم المضاف اليه مقامه مثل جاء زيد ليصح حمل الخبر على المبتداء

والزانى عطف عليه بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا
والخبر محذوف جوازا بالقرينة الحالية اى حكم مبتداء مضاف الى الزانية
والزانى فيهما موصول يتلى بالبناء للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة
صلتها اى واقع وثابت فى القران الذى يتلى ويقراء عليكم ايها المؤمنون
بعد ظرف من الظروف المكانية مبنى على الضم لكنه ههنا استعير لزمان
الحال بعلاقة الظرفية اى الان متعلق بيتلى وبعد قوله والزانية والزانى
وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكم كل واحد من الزانى
والزانية مائة جلدة قوله تعالى فاجلدوا جملة من الفعل والفاعل اتى بها
لبيان الحكم الموعود فى الجملة الاولى والفاء فى قوله فاجلدوا عنده
اى عند سيبويه ايضا اى كما انها للسببية عند المبرد للسببية يعنى جزاء
لشرط مقدر اى ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء يشهدون
بالزنا فى اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لا يكون محصنين
وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطى بنكاح صحيح
فاجلدوا او قيل الفاء ههنا زائدة لتاكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة
الاولى لكون الثانية بيان الحكم الموعود فى الاولى او الفاء ههنا
للتفسير لذلك الحكم وهذا اظهر وجزء الجملة وهو قوله فاجلدوا كل
واحد منهما الاية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند
والمسند اليه وجزء الجملة هو قوله اجلدوا لا يعمل فى جزء جملة اخرى
يعنى لان جملة اجلدوا كل واحد الاية لكونها مستقلة جزء منها فى جزء
الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية والزانى فيمتنع التسليط اى تسليط
الفعل الواقع بعد الاسم المذكور فلا يدخل هذا القول على كلا وجهيه

في الضابطة مما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا
عليه فتعين الرفع اى وجب رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتداء
محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف
واللام موصولا مع صلته مبتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا
جزاء له في معنى الخبر على مذهب المبرد والا عطف على توجيه المبرد
او على توجيه سيبويه ولذا قال الشارح اى وان لم يكن الفاء
في قوله فاجلدوا مرتبطا بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او لم
يكن الاية جملتين مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه ايضا
اى ما لم يكن الفاء بمعنى الشرط فهى اى هذه الاية يكون داخلة
تحت الضابطة لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية
كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه هو
او مناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها فالمختار ح فيها اى في هذه
الاية النصب لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا
اذا كان واقعا قبل الامر والنهى يختار فيه النصب واختيار النصب
فيها باطل لكونها مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا
لما اتفقوا عليه يكون باطلا لما سبق لاتفاق القراء على الرفع اى
رفع الاسم المذكور في الاية فاذا كان الامر كذلك فلا بد من جعل
الفاء التى في قوله فاجلدوا مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد
او جعل الاية جملتين مستقلتين كما هو مذهب سيبويه ليتعين
الرفع اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفقوا عليه
القراء وقيل والا انه معطوف على مقدر في الاقسام الثلثة يعنى ليس

التركيب الثلثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان كان كل واحد
من هذا الباب فالمختار في الاسم الواقع في كل منهما النصب اما
اختيار النصب في الاول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام
او قبل الامر واما في الثاني فللالتباس بالصفة واختيار النصب فيها
باطل لما عرفت في ذيل كل واحد منها فتعين الرفع فيها لما عرفت ايضا
فيه والرابع اى رابع الاربعة لا رابع الثلثة يعنى انه باعتبار الحال
لا باعتبار التعبير لما سيأتى من تلك المواضع التى وجب حذف الفعل
الناصب للمفعول فيها التحذير اى ما فيه التحذير سمى اللفظ المحذر به
في نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو الة له للمبالغة حتى
كانه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله وانما وجب حذف الفعل
الناصب للمفعول به فيه اى في هذا الباب لضيق الوقت عن ذكره
لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال عند مشارفة
الهلاك وشدة الخوف ولقصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود
من الكلام وهو اى التحذير وهو في اللغة تخويف شئ المصدر
مضاف الى المفعول عن شئ يقال للشئ الاول المحذر وللشئ الثاني
المحذر منه وتبعيده عنه اى تبعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت
الشئ عن الشئ او اخوفته وبعدته وهو في اصطلاح النحاة وعرفهم
معمول اى اسم عمل بالبناء للمفعول فيه النصب بالرفع قائم مقام الفاعل
بالمفعولية وقال المحشي نبه بذلك على ان المعمول بناء على المعمول فيه
فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال لاطلاق اسم الحال
على المحل انتهى يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل الاثر

العامل بتقدير اتق ظرف مستقر وقع صفة للمعمول ومضاف الى
المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعلا ناصب له مثل اتق او بعد
او نح تحذيرا اى حذر مبنى للمفعول ذلك المعمول وبعد تحذيرا وتبعيدا
فيكون قوله تحذيرا مفعولا مطلقا مثل قولك ضرب ضربا حذف فعل الناصب
له جوازا بقرينة النصب لان المنصوب لا بد من ناصب واذا لم يكن مذكورا
يكون محذوفا او ذكر بالبناء للمجهول ونائبه ما استكن فيه اى ذلك المعمول
تحذيرا فيكون قوله تحذيرا على هذا مفعولا له اى ذكر لان يكون محذورا
حذف فعل الناصب له ايضا مما بعده متعلق بقوله تحذيرا اى يكون ذلك
المعمول محذورا من الشئ الذى وقع بعد ذلك المعمول اما بالعطف مثل
اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون
المعمول محذورا عن الاسد او بالجار والمجرور مثل اياك من الاسد او ذكر
بالبناء للمجهول المحذر منه بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه
فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذور والضمير راجع الى الالف
واللام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذر منه مكررا حال من قوله المحذور
على ان يكون الثانى تاكيدا لفظيا للاول قوله حال كونه على صيغة الماضى
المجهول لما قلنا عطف على حذرا وذكر المقدر بالجر صفة لاحدهما على
سبيل البدل ولذا لم يثن اى على حذف المقدر او ذكر المقدر وقيد بقوله
منصوب عطف على تحذيرا كانه قيل او لذى المحذر منه مكررا اذ بتكرار
المحذر منه للمبالغة فى التحذير بضيق الوقت ويغنى عن ذكر العامل انتهى
هذه انما يصح على التوجيه الثانى على ما يستفاد من قوله او لذكر
المحذور منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك

المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس بمحذور
بل محذر منه فان قلت فعلى هذا اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على
حذرا وذكر المقدر فلا بد من ضمير راجع الى المعمول فى المعطوف كما فى المعطوف عليه وهو ضمير
المستكن فى احد الفعلين لان صفة الشئ او خبره معطوفا عليه اذا كانت
جملة فلا بد من ضمير نقول المصنف او ذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى
ذكر او حذف المقدر الذى هو صفة لقوله معمول فلا بد من ضمير فى المعطوف
لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سيأتى تحقيقه قلنا نعم لا بد
فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه لكنه اى الا انه خولف ووضع
فى المعطوف الاسم المظهر وهو المحذر منه موضع المضمر على خلاف مقتضى
الظاهر لان مقتضاه الضمير اذ تقدير الكلام اى كلام المصنف او معمول اى اسم
عمل فيه النصب بتقدير اتق ذكر ذلك المعمول مكررا الا ان المعطوف قائم
مقام المعطوف عليه الا انه وضع المظهر فى المعطوف وهو المحذر منه موضع
الضمير العائد الى المعمول فى المعطوف كما فى قوله تعالى الحاقة ما الحاقة اشارة مفعول له
لقوله وضع بانه اى الضمير فى المعطوف محذر منه لا محذر كما فى المعطوف
عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم
الثانى محذر منه فلم يتم اقسام التحذير مثل اياك والاسد واياك
وان تحذف وفى الحاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب فى هذا القسم
من التحذير اذا كان ضميرا مخاطبا وقد يجئ متكلما نحو اياى والشر
بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما
ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والغائب هو
الشاذ لنادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب

انتهى وانما كان الاغلب المخاطب لان هذا التحذير والتحذر انما يكون
في المخاطب وقد يكون في المتكلم لان الانسان يحذر نفسه وشذ في الغائب
لان تحذيره لا يمكن الا بتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه
يجوز ان يكون المحذر منه في هذا القسم اسما او فعلا وهذان مثالان
لاول نوعي التحذير ومعناهما اي معنى المثال الاول على القسمين اما
ان يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثل بعد نفسك بتوسيط النفس
والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه
حذرا عن اجتماع ضميري الفاعل والمفعول بشيء واحد وهو غير
جائز في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا لتضيق
المقام استغني عن ذكر النفس فحذفت ايضا فانفصل الضمير المتصل
منفصلا فقيل اياك عن الاسد واما ان يكون مؤخرا نحو بعد الاسد
عن نفسك جيء بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال
بعد الاسد عنك للمشاكلة وكذا قوله بعد نفسك عن حذف الارنب الحذف
بفتح الحاء وسكون الذال المعجمتين الرمي بالحصى يقال حذفت الحصى
اي رميتها من بين اصابعي ويجوز في الاول الاهمال ايضا لانه يقال حذفه
بالعصا رماه بها كذا في الصحاح لكن الاول احضر لانه بالاصابع وانسب
بالمقام تأمل قال عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب وهو
بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال بالفارسية خركوش
وانما قال هذا حال كونهم محرمين وانه اذا رمي بما لا يكون جارحا
ومات لا يحل اكله وقيد الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات
كذلك وهو ان الحذف في اللغة ضرب به اي ضرب الارنب بالعصا وبعد

الغائب

م

حذف

حذف الارنب عن نفسك وعلى كلا التقديرين اي تقديم النفس او تقديم
الاسد في الموضعين المحذر منه هو الاسد في المثال الاول والحذف في
الثاني سواء تقدم او اخر والمحذر هو النفس فيهما فان المراد من تبعيد
الاسد في قوله بعد الاسد عن نفسك او تبعيد الحذف في قوله بعد حذف
الارنب عن نفسك تحذيرها اي تحذير النفس وتخويفها منهما اي من
الاسد والحذف لا تحذيرهما اي من النفس لان التحذير والتخويف لا يكون الا فيما
له روح وعقل والحذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل له ومثل الطريق
الطريق والحية الحية مثال الثاني من نوعيه اي نوعي التحذير وهو ما
يكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا ثني وكرر لزم حذف عامله وان
افرد فلا لان التكرار يغني عن ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل لا يثنى
المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع في جميع الطرق اما ظاهرا
مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا او متكلما او غائبا مثل اياك
اياك واياي اياي واياه اياه والمضاف نحو راسك راسك وراسي
راسي وراسه راسه ولا يخفى عليك ايها الطالب المنصف ان تقدير اتق
في اول النوعين من التحذير غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد
بل يقال اتقيت من زيد وتبراءت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت
زيدا من الاسد ونحيته عنه لان اتقاء لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه
فينبغي ان يقدر فيه اي في اول النوعين مثل بعد امر من التبعيد او نح
امر من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغي ان يقدر بعد
او نح لصحته ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لا يقال اتقيت زيدا
وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب في قولك الطريق الطريق

لا المراد تخويفهم

قسم ثان

والحية الحية لانه لا يقال بعد الطريق او بعد الحية بل يقال اتق الطريق
واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤدى الى المارين فيه وكون الحية نفسها
موذية لان المعنى قولك الطريق الطريق على الاتقاء اتقاء المخاطب
عن الطريق لا بتبعيده اى لا على تبعيد المار والسالك فى الطريق عنه حتى
يقدر فيه بعد فالصواب اى ما هو الاولى والاحق ان يقال اى ان
يقول المص فى تعريفه معمول بتقدير بعد واتق او نحوهما لكونه اشمل
واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق او من حذف المعطوف تقديره
معمول بتقدير اتق ونحوه نح يعم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره
فيدخل فيه بعد نح واتق وغيرها فيقدر بالبناء للمفعول مثل بعد
فى جميع افراد النوع الاول مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
وغيرهما مما يصلح ان يكون مثالا له ويقدر ايضا مثل بعد فى بعض
افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فالنفس ههنا هو المحذر منه
بل مطلقا لقوله تعالى وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء ولقوله
عم اعدى عدوك نفسك الذى بين جنبيك فان المعنى اى معنى
نفسك نفسك بعد نفسك مما يوذيك يعنى كن بعيدا عن نفسك
التى يؤذى المخاطب وقوله مما يتعلق بقوله بعد بقوله بعد كما الظ
لانه نح يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون
النفس محذرا منه كالاسد ونحوه تمثيل لقوله مما يوذيك ويقدر
مثل اتق فى بعضها اى بعض افراد النوع الثانى كالمثال المذكور فى المتن
وهو قوله الطريق الطريق لانه معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء

المؤذية التى تكون فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل
ذكر المحل وارادة الحال قيل اى اعترض على قول المص اياك
والاسد واياك وان تحذف لفظ الاسد فى اياك والاسد ولفظ ان
تحذف فى اياك وان تحذف خارج من النوعين اى من نوعى التحذير
لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير فى الاول ما يكون محذرا وفى
الثانى ما يكون محذرا منه فينبغى ان لا يكون لفظ الاسد تحذيرا لان
ما يكون خارجا من النوعين لا يكون منهما وليس كذلك فانه اى فان
لفظ الاسد ايضا اى كما ان لفظ تحذير تحذير لان التحذير فى القسم الاول
لا يكون الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا
فى النوع الاول واجيب عنه بانه اى بان لفظ الاسد تابع للتحذير لانه من
قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان فى الاصل
اياك من الاسد واياك من ان تحذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد
وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان
كان معطوفا والتوابع اى توابع التحذير او توابع كل متبوع خارجة
عن الحدود سواء كان المحدود او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا
علم خروج التوابع عن حدود المتبوعات بدليل ذكرها اى ذكر المص وهو محذر
التوابع فيما بعد لانها لو كانت داخلة فى هذه الحدود لاستغنى عن
ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها ونقول
انت فى قسمى النوع الاول وهما اياك والاسد اياك وان تحذف بعبارة
اخصر فى التقدير وان كانت اطنب فى الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه
تكرار التحذير لانه يذكر محذرا ومذكورا ولا جعل هذا التركيب لحذف

الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه و
ههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لا يتسع للمعطوف
في المحذوف معا فيقتصر على احدهما **اياك من الاسد** بالقصر على ذكر المعطوف
عليه كما كنت انت تقول اياك والاسد بالقصر على ذكر المعطوف وتقول
ايضا في المثال الثاني من النوع الاول **اياك من ان تحذف** بذكر المعطوف
وحذف المعطوف كما كنت تقول اياك وان تحذف بالعكس يعني بحذف المعطوف
عليه وذكر المعطوف عليه لكونه اخصر في الظاهر وان كان اطنب في التقدير و
تقول في المثال الاخير من النوع الاول لزيادة المبالغة في التحذير بعبارة
اخصر من الثاني **اياك وان تحذف بتقدير من** الجارة او اياك من ان
تحذف فالذي بغير ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من لكن
متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير الجار ولا العاطف فالقياس ان يجوز
فيه الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف وفي الاول حذف الجار و
العاطف فبقي في الاول وجهان وفي الثاني وجه لان حذف حرف الجر من
ان المخففة وان المشددة بفتح الهمزة فيهما قياس لان ان مخففة ومشددة
حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم
فلما طال لفظا ما هو اسم واحد في الحقيقة اجازوا فيها التخفيف قياسا
بحذف حرف الجر **ولا تقول** في المثال الاول من النوع الاول اياك الاسد كما
تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف لامتناع تقدير من الجارة في الاسم
الصريح حيث لم يجز حذف حرف الجر فيه قياسا وان شذ ذا اي لشذوذ
تقدير من مع ان وان واما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء
وللشر جالب فبتقدير من اي اياك من المراء وهو الشاهد فشاذ للضرورة

اي محمول

اي محمول على الضرورة فان قلت اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من لامتناع
فليكن بتقدير العاطف فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد حتى
يجوز فيه وجوه ثلثة كما جاز في الثاني وجوه ثلثة قلنا حذف العاطف في
هذا الباب شاذ مشدود امن حذف الجار فيه ايضا ومطلقا لان حذف حرف
الجر مطلقا سواء كان في هذا الباب او غيره قياسي يعني شايع كثير مع ان وان
مثل قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم اي لان كنتم وقوله تعالى
وان المساجد لله الاية اي ولان المساجد مثل قولك اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره اذا قرئ بالفتح
شاذ كثير جدا بعد خبر في غيرهما اي في غير ان وان مثل قوله تعالى واختار
موسى قومه اي من قومه وقولك الله لافعلن بالجر اي بالله لافعلن واما
حذف العاطف فلم يثبت والافراد فكان شذوذه اشد كما قال ابو علي
في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت ولما فرغ
من بيان المفعول به وبعض احواله فقال **المفعول فيه** اي الذي فعل فيه
فعل وهو مبتدأ خبره محذوف اي ومنه بقرينة قوله منه المفعول المطلق
وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب المفعول فيه ولكن
لا قرينة له او هو موقوف لا اعراب له او مبتدأ والجملة بعده خبره وهذا
اولى لعدم ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال
تشبيها له بالاواني التي تحل الاشياء فيها **هو** اي المفعول فيه ما اي اسم
ما ولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والشارح ايضا
اكتفى بذكره في المفعول به بقوله اسم ما وقع **فعل** بالبناء للمفعول **فيه**
المجرور راجع الى الموصول **فعل** بالرفع نائبه اي حدث اشار به الى ان

المراد بالفعل هنا اللغوى وهو المصدر يعنى الحدث وفى الصحاح الفعل بالفتح
مصدر فعل يفعل وقرئ بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخيرات
بالكسر اسم الجمع الفعال مثل قدح وقداح انتهى مذكور وصفة فعل تضمنا نصب
على التمييز او على المصدرية اى ذكر تضمنا كائنا فى ضمن الفعل الملفوظ
مثل صمت يوم الجمعة او فى ضمن الفعل المقدر مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى
خرجت اى خرجت يوم الجمعة تدخل فيه ما حذف فعله لنا صب لا جوازا
ووجوبا على ما سيأتى فى اخر هذا البحث او شبهه بالجر عطف على الفعل اى
مذكور تضمنا فى ضمن شبه الفعل كذلك اى يكون ما شابه الفعل ملفوظا
او مقدرا مثل انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت
صائم يوم الجمعة او مطابقة عطف على تضمنا اى مذكور مطابقا اذا كان
العامل فى المفعول فيه مصدرا اعجبنى ضرب زيد عمروا يوم الجمعة ومثل
يكرم الصوم يوم الجمعة فقوله اى قول المصنف ما فعل فيه جنس شامل
الاسماء الزمان كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها واسماء المكان
مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها كلها اى من اسماء الزمان والمكان
سواء كانت مشتقة اولا فانه اى الشان لا يخلوا زمان من الازمنة او مكان
من الامكنة عن ان يفعل بالبناء للمفعول فيها اى فى كل واحد منهما ولو قال
فيه لكان اصوب فعل لانه يعنى لا يخلو زمان من الازمنة من فعل يحدث
فى كل منهما او يوجد سواء ذكر الفعل الذى فعل يعنى حدث ووجد فيهما اى فى كل واحد
منهما لا لفظا ولا تقديرا بل لا يلتفت اليه اصلا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر
فعل فيه اى خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر
الفعل الذى يفعل فيه لا لفظا ولا تقديرا نحو قولك يوم الجمعة يوم طيب ونحو

لفظا او تقديرا او لا يذكر الفعل الذى حدث

قولك

قولك خلف الامام افضل ثم يمينه افضل او نحو ذلك المكان الذى دفن
فيه النبى عليه السلام افضل البقاع او غيرك فانه وان للوصل كان يوم
الجمعة فى قولك يوم الجمعة يوم طيب فعل فيه فعل لا محالة لفظة لا لنفى الجنس
ومحالة اسمها وخبرها محذوف اى محذوف لا محالة فيه اى لا شك
فى ان يفعل يوم فعل ما لكن الا ان ذلك الفعل ليس بمذكور لا لفظا ولا
تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لما ارتفع اليوم
فى المثال بالابتدائية والثانى بالخبرية وكان العامل فيهما المعنوى لم
يبق الاحتياج الى تقديرها لعامل فلم يقدر ههنا لكن استدراك من قوله
خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه يعنى مثل قولك شهدت يوم الجمعة داخلا لا حال
من فاعل بقى فيه اى تعريف المفعول فيه فان يوم الجمعة يصدق بالبناء للفاعل
من الصدق وباب ضرب عليه اى على يوم الجمعة انه ما فعل فيه فعل مذكور
متضمنا الفعل الملفوظ وهو شهدت يعنى عليه التعريف والحال هذا
انه ليس بمفعول فيه يعنى لا يصدق عليه المعرف لانه مفعول به لا مفعول فيه مثل
قوله تعالى ومن شهد منكم الشهر فليصمه ومعناه بالفارسية حاضر
شدن روز جمعه را همچنان كفته شود كه حاضر شدم بروز جمعه فان شهود
يوم الجمعة وحضوره لا يكون الا يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة فى مفعول
فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة فى المثال المذكور
مفعول به لا مفعول فيه على ما قلنا انفا فلم يكن التعريف مانعا لدخول
ما ليس من افراد المحدود فيه فلو اعتبر بالبناء للمفعول فى التعريف قيد الحيثية
بالرفع نائبه اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه مذكور
هكذا اعتبار قيد الحيثية لخرج جواب لو مثل هذا المثال يعنى مثل شهدت

يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة منه اى من تعريف المفعول فيه
فيكون جامعا للافراده ومانعا لاغياره فان ذكر يوم الجمعة فيه اى في المثال
المذكور ليس من حيث انه فعل فيه اى في ذلك المثال فعل مذكور حتى يكون
يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود بل لم يذكر الا من حيث
انه وقع عليه اى على يوم الجمعة فعل مذكور فيكون يوم الجمعة في ذلك المثا
ل مفعولا به لا مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا عن دخول غيره فيه ولا
يخفى عليك ايها الطالب المصنف انه اى الشان على تقدير اعتبار قيد الحيثية
في التعريف في تتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة جندل اسجعي
لا حاجة الى قوله اى قول المص مذكور في التعريف قوله على تقدير اعتبار الخ
من متعلقات قوله لا حاجة فتقديره ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى قول
المص مذكور في التعريف بناء على تقدير اعتبار الخ انه يكون تكرارا ولانه
اذكر قوله مذكور في الحيثية يكون قرينة على انه مذكور في التعريف ايضا
واجيب عنه بانه ليس قيدا مخرجا لشئ بل لاتمام بيان مدلول الفعل
فيه ومن بد ايضاحه تامل الا لزيادة تصويرا المعرف استثناء من قوله
الخ اى لا يكون الحاجة اليه الا لزيادة الخ قوله تصويرا مصدر بمعنى الصورة
وقوله المعرف بفتح الراء مصدر ميمي من التعريف لان المصدر الميمي واسم
المفعول واسم الزمان واسم المكان والمزيدات على الثلاثي باق على
وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما صرح به في علم الصرف فيكون
المعنى الا لزيادة صورة التعريف وقوله مبتداء من زمان او مكان بيان
خبره لما في قوله ما فعل فيه فعل الموصول او المعرفة فيه اشارة الى ان لفظة
ما يجوز ان يكون موصولة او موصوفة والاول اولى ولذا قدمه والحال

من بيانية

٢٨١

٢

من بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا من
ضمير الموصول فيكون حالا منه ايضا لان الحال من ضمير شئ هو الحال
منه وعلى الثاني صفة بعد صفة اشارة لنصب على انه مفعول له لقوله
بيان يعني وانما جعل قوله من زمان او مكان بيان ليكون اشارة
الى تسمي المفعول فيه وهما ظرف الزمان وظرف المكان وتفصيلا
لهما وتمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما اى من ظرف الزمان وظرف
المكان وقبوله النصب بتقدير في عدم قبوله ~~باظهار في قبوله وهواى~~
وتقسيم كل واحد منهما الى المبهم والمحدود وبين النصب بتقدير في
وعدمه باظهار في قبوله وهو اى المفعول فيه ضربان عند المص واما
عند الجمهور فواحد ليس الا والاول هو المنصوب بتقدير في احدهما
ما يظهر فيه في وهو مجرد بها كقولك سرت في يوم الجمعة فيكون
السير واقعا في وقت من اوقات يوم وثانيهما ما يقدر مبني للمفعول
فيه الضمير راجع الى الموصول في محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله
يقدر وهو اى ما يقدر فيه في منصوب بتقديرها اى بتقدير في قولك
سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا في وقت من الاوقات
يوم الجمعة الا انه حذف منه في اختصارا في اللفظ وهذا اى كون المفعول
فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في خلاف اصطلاح القوم
اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشارح
ما ذهب اليه المص لانه كان اليوم في قولك سرت يوم الجمعة ظرف
للسير ومحل له كذلك في قولك سرت في يوم ظرف له ومحل له ايضا
فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثاني فانهم اى القوم

ضربان

لا يطلقون المفعول فيه على شئ من الاشياء الا على المنصوب بتقدير
فى اى كونه منصوبا بتقدير فى فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحد
وهو المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها اى واما الظرف الذى يجر
بلفظة فى مثل سرت فى يوم الجمعة وصليت فى المسجد فهو اى المجرور
بها مفعول به عندهم بواسطة حرف الجر كما ان المجرور بالباء فى قولك
مررت بزيد وبمن والجر فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول
به لا مفعول فيه وخالفهم اى خالف القوم المصر جعل المجرور بها اى
بلفظة فى ايضا اى كما جعل المنصوب بتقدير فى مفعولا فيه والظاهر ان
ما ذهب اليه المصر هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب
بتقدير فى يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا
للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود
ايضا لان صدق الحد على شئ يستلزم صدق المحدود ذلك الشئ فيصح
اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب ولذلك
اى ولاجل ان المجرور بفى مفعول فيه عنده ايضا قال المص **وشرط**
نصبه ولم يقل وشرطه كما قال القوم اى شرط نصب المفعول فيه شرط
كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتداء وقوله **تقدير فى** خبره اى ان
يكون لفظة فى مقدرة فى النية ايضا اسما محضا ويخرج عنه معنى الظرفية
فيكون معمولا على مقتضى العامل اذ التلفظ بها يوجب الجر يعنى لان كون
حرف فى ملفوظا يستلزم جر ما دخلت عليه لفظا او تقديرا او محلا
واذا اريد نصبه يجوز ان يقدر فى **وظروف** جمع ظرف مثل قروه وقوله
معنا فى الى **الزمان** اضافته الدال الى المدلول فالاضافة لامية وقيد اضافة

المفعول

شجر الساج

العام الى الخاص مثل باب الساج وخاتم فضة فالاضافة ح بيانية **كلها**
بالرفع تاكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة منهما بالنصب خبر مقدم لكان
كان الزمان فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت و
الزمان او محدودا فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل
والشهر والحول وغير ذلك **تقبل** اى ظرف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم
ذلك اى تقدير فى لان الزمان والمبهم منها اى من الظروف الزمان جزء مفهوم
الفعل لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان فيصح انتصابه اى فيصح ان
ينصبه الفعل بلا واسطة حرف بينهما كالمصدر اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل
فينصب بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها
جزءا من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها
جزءا من مفهومه ايضا والشئ لا يحتاج الى الواسطة للعمل جزئه والزمان
المحدود منهما اى من الظروف الزمان محمول عليه اى قد حمل على الزمان
المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح
ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصب بالحمل والتبع لاشتراكهما اى لكون الزمان
المبهم والزمان المحدود مشتركين فى الزمانية وكونهما جزء مفهوم الفعل
فى نفس الزمان وامتياز احدهما عن الاخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما
الابهام وصفة الاخرى التحديد اى كونه محدودا بخصوصه دهرا مثال الزمان
المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور دقيل الابد وقيل الدهر منكرا اوانطر
اليوم مثال للزمان المحدود **وظروف المكان ان كان** اى المكان بتغير الحال
الضمير فى كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التانيث ويجوز
ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتاويل القسم الثانى او النوع

او بان يكتب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان تأنيث الظروف
غير حقيقي لكونه بتاويل الجماعة **مبهما** مثل فوق وتحت وغير ذلك
قبل ذلك اى قبل المكان المبهم تقديرفي ا ى النصب بتقدير في حملا بالنصب
على انه مفعول له لقوله قبل ذلك اى محمولة على الزمان المبهم الذى هو جزء
مفهوم الفعل لاشتراكهما اى لكون الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل
المكان المبهم مشتركين في الابهام اى في كون كل واحد منهما موصوفا بصفة
الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم
بلا واسطة حرف لكن ينصب الثانى اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعا
لاشتراكه به في الابهام جلست يمينك وامامك فان يمينك ظرف مكان
يصح ان يطلق على ما يقابل يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك
وغيرهما من الجهات الست والا عطف على قوله ان كان والشارح
اشار اليه بقوله اى وان لم يكن المكان مبهما بل يكون المكان محدودا
فلا يقبل تقدير في اى الانتصاب بتقدير في بل لا بد فيه من ذكر في اذا لم
يكن انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزء لمفهومه ولم يمكن ايضا
حمله على الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل ولم يمكن ايضا حمله
على المكان المبهم وان اتحدا ذاتا لان انتصاب المكان المبهم لم يكن
اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون كالاستعارة
من المستعير والسئول من المحتاج الفقير لاختلافهما اى لاختلاف
الزمان المبهم والمكان المحدود ذاتا وصفة لان ذات الاول الزمان و
الثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود فلم يوجد وجه الحمل
فلم يصح حمله واذا لم يصح حمله بقى على حالة الاصلى وهو كون الواسطة

مذكورة

ط
للزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل في الذات والثانى في الصفة والرابع
وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا في الذات ولا في
الصفات فكان اجنبيا من
كل وجه ولا بد من الواسطة
فلم يجز تقديرها فيه
فوجب اظهارها وفيه
بالبناء المفعول من
التفسير المبهم

مذكورة نحو جلست في المسجد بالاظهار لفظ في فعلم من هنا ان الظروف
اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم محدود فالاول ينصب
بتقدير في اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثانى والثالث ينتصبان بتقديرها
لكن تبعا وحملا لكون الاول مشتركا في عند زيد ولا في لدى زيد واما في
الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك ولم يذكر
المصنف وجه حمل شبههما اى شبه عند ولدى عليه اى على ذلك المبهم لان
حكمهما اى لان حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون في حكم المشبه به
ويشترك في علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما
فيها فلا يبادر قيل ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما
بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل راجعا الى المبهم وعند
ولدى وشبههما بناء بدل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه
حمل الجميع مذكور انتهى ووقع في بعض النسخ اى نسخ الكافية لابهامها
بصيغة التانيث مقام التثنية كما هو راجع الى الموصول لفظا ليكون وجه
الحمل مذكورا في المحمولات كلها لان الظاهر يكون الضمير راجعا الى عند ولدى
وشبههما ويحتمل ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون
علة للتفسير والحمل وكذا اى كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى
وشبههما حمل ايضا على المبهم من المكان المفسر بالجهات الست **لفظ**
مكان وما بمعناه كالمقام والموضع والمجلس اذا كان الفعل بواسطة
في افادة معنى الاستقرار واذا لا يقال ضربت مكانك وان كان المكان
معينا بالاضافة لا يستعمل الا منصوبا فانحو جلست مكانك ومقامك
وموضعك ومجلسك لان في الجلوس معنى الاستقرار لا يقال كتبت

المصنف مكان كذا بل في مكان كذا اكثر نه اي الكثرة لفظ مكان لما قلنا
في الاستعمال مثل كثرة الجهات الست فيه لا لابهامه اي لابهام لفظ مكان
لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز
ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام وكذا اي كما حملت الاشياء
الاول كذلك حمل عليه اي على المبهم من المكان ما اي المكان المحدود الذي
وقع بعد دخلت ويقارنه من نحو نزلت وسكنت وفي الرضي واعلم
ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت
هي عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت
الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني
في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه
انتهى نحو دخلت الدار فان الدار مكان محدود معين لا بد فيه
من لفظة في الا انه حذف منه لفظة في اتساعا للكثرة في الاستعمال
اي للكثرة استعمال هذه المثال او لكثرة استعمال الدخول مع المكان
المحدود كثيرا والكثرة في الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك
اللفظ لا لابهامه لما قلنا ان ما بعد دخلت معين على الاصح متعلق
بقوله حمل اي حمل واقعا على المذهب الاصح اي على القول الاصح لان
المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان كذا اي قوله فانه ذهب
بعض النحاة الى انه مفعول به لا يتعلق الدخول بدون المتعلق كما
لا يتعلق الضرب بدون المضروب وفي الرضي قال الجوهري
ان دخلت متعد وانما بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى لكن الاصح
انه مفعول فيه لان الدخول لازم الا يرى ان غيره الا كنة بعد دخلت

يلزمها في لانه يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لا
يتعلق بدون المتعلق لفظ بل بواسطة في والمفعول به ما يتعقل الفعل
بدونه بلا واسطة حرف الجر لان مصدره يجيء على وزن مفعول وما
يجيء مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج
والاصل استعماله اي استعمال دخلت بحرف الجر يعني بلفظة في و
يقال دخلت في الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول
لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعني في لكنه حذف حرف الجر من
اللفظ تخفيفا للكثرة استعمال وهذا اي كون ما بعد دخلت
مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما محل تأمل فان الفعل مطلقا
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وتمام معناه ان كان لازما
بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا او
صمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما
يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا في مكان كذا او قرأت هذه المسئلة تمامه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار يعني لا يتم بفاعله
بل لا بد له من مدخول كما ان الضرب في قولك ضربت زيدا لا يتم بدون
زيد وبعد تمام معناه بهما اي بعد ما تم معنى الدخول بالدار يطلب
المفعول فيه كما ان معنى الضرب بعد ما تم بزيد يطلب المفعول فيه
فيكون الدخول متعديا والدار بعده مفعولا به كما في قولك
ضربت زيدا لان الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى
الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس في قولك جلست يتم به ثم
يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه كما اذا

قلت دخلت الدار في البلد الفلاني في محلة الفلانية فالظاهر ان
الدار في هذا المثال مفعول به كزيد في قولك ضربت زيدا في البلد الفلاني
في محلة الفلانية انه مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ يرد خبر مقدم ذلك
اي كون ما بعد دخلت مفعولا به لا مفعولا فيه ان كل فعل لازما
كان او متعديا ينسب مبني للمفعول والجملة صفة الفعل الى مكان
خاص يقع فيه كالدار مثلا لانه يقال لهذا الفعل فعل ههنا يصح ان
ينسب مبني له ايضا اي يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعني جملة يصح
خبر ان وان مع اسمها وخبرها المفرد مبتداء مثل قولك عندي انك
منطلق الى مكان مطلق بينسب شامل بالجر صفة مكان له اي للمكان
الخاص الذي وقع فيه ولغيره اي ولغير ذلك المكان فانه اذا قلت
ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فالمكان الخاص ههنا
لفعلك هو الدار فعلك الذي هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان
الدار مكانا خاصا له والمكان العام البلد الذي الدار جزء منه فكان
البلد مكانا عاما لشموله لها وكون الدار جزء منه فكما يصح ان ينسب
الى المكان الخاص الذي وقع فيه ونفعل ضربت زيدا في الدار و
صليت الصلوة في الجمعة كذلك اي مثل هذا نفعل يصح ان ينسب الى المكان
العام وتقول ضربت زيدا في البلد وصليت الصلوة في المدينة
الا ان النسبة في الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك في الحقيقة
في الدار وفي الثاني مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد
مثل يجعلون اصابعهم في اذانهم وفعل الدخول في قولك دخلت
الدار بالنسبة الى الدار ليس كذلك اي ليس كنسبة الضرب الى الدار

هي ان يصح نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس
الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت
زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الداخل في البلد يصح
ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيدا
مفعول به كذلك الدار مفعول فيه فانه اذا قال الداخل في البلد الان
دخلت الدار يصح ولا يصح ان يقول دخلت البلد لانه لم يوجد منه
الان الدخول في البلد لانه الان في البلد والدخول انما يكون بعد
الخروج والمفروض انه يكون في البلد ويدخل في الدار فنسبة الدخول
الى الدار في قولك دخلت الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي
فعلت تلك الافعال فيها يعني كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل
نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول
به كذلك الدار مفعول به فلا يكون الدار مفعول فيه بل مفعول به و
فيه نظر لانه يلزم من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به
كالخارج من الدار من قبل ان يخرج من البلد يصح ان يقول خرجت
من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالقائم في قولك
صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح ان يقول
صمت الشهر والسنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه للفعول
الى غير ذلك وقيل معناه اي معنى قول المصنف على الاصح على الاستعمال
الاصح فيكون قوله بناء على هذا المعنى اشارة الى ان استعمال دخلت
مع في نحو دخلت في الدار صحيح كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية
الظروف الجائز نصبها مع في صحيح نحو سرت في يوم الجمعة وجلست

في امامك وسرت في وقت ما وغير ذلك لكن الاصح استعماله
اي استعمال دخلت بدون لفظة في كما ان الاصح استعمال سائر
الافعال بدون لفظة في للاختصار وايذانا بانها منزلة الافعال
المتعدية بنفسها وفي قوله اشارة الى ان الاصل في اسم التفضيل
ان يكون اصل الفضل موجودا في الطرفين مع زيادة في موصوفه
مثل زيد افضل من عمرو ان الفضل موجود في زيد وعمرو على السوية
ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو ونقل سيبويه
ان استعماله يعني دخلت بفي شاذ لان ما خالف الاصح يكون
شاذا عند الفحول دون الجزل فهذا التوجيه ايضا يؤيد كونه
ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بفي يكون مفعولا فيه
عند الموصول لما سبق **وينصب** بالبناء للمفعول اي المفعول فيه **بعامل**
مضمر اي محذوف جوازا بلا شريطة التفسير اي بلا ذكر فعل
بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق اما بقرينة
مقالية نحو يوم الجمعة في جواب متعلق بالمثل من قال سائلا
متى سرت انت اي سرت انا يوم الجمعة مفعول فيه حذف فعله
الناصب له جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهي قوله قال
متى سرت انت او حالية كقولك لمن اراد ان يجلس هذا
المكان اي اجلس هذا ولمن اراد الخروج يوم الجمعة اي اخرج
يوم الجمعة **و**ينصب المفعول فيه ايضا **بعامل مضمر** اي محذوف
على شريطة التفسير وجوبا حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل
المفسر له قائم عنه نحو يوم الجمعة صمت فيه اي صمت يوم الجمعة

صمت

صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
او اضمر الاول دون الثاني ليكون اولا اجمالا وثانيا تفصيلا **والتفصيل**
فيه اي في كونه المفعول فيه منصوبا بعامل مضمر على شريطة التفسير
بعينه اي موافقا لما سبق من غير فرق كما مر في المفعول به حكمه ما اضمر
عامله في المفعول به على اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه
واختيار النصب في نحو ايوم الجمعة سرت فيه واستوى الامرين
في نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر
فيه عمرو ووجوبا النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه كذا قال
سيد عبد الله **المفعول له** قد سبق اعرابه اي الذي فعل لاجله **هو**
اي المفعول له في اصطلاح النحاة **ما** اسم ما **فعل** مبني للمفعول
لاجله الضمير راجع الى الموصول اي لقصد تحصيله اي تحصيل
المفعول له كما في ضربته تاديبا او لسبب وجوده كما في قعدت
عن الحرب جبنا يعني انه كان كالمثال الاول فان التاديب
اثر الضرب وفائدته او مؤثرا كالمثال الثاني فان الجبن سبب
ومؤثر للقعود من الحرب فقوله ما فعل جنس شامل للمفعول له
وغيره وخرج به اي بقوله لاجله سائر المفاعيل اي باقي المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه يعني من المفعول المطلق والمفعول به والمفعول
فيه او المفعول معه فان كل واحد منهما ما فعل لاجله بل فعل مطلقا او
فعل به او فعل فيه او فعل معه **فعل** بالرفع نائبه اي حديث وفيه اشارة
الى ان المراد بالفعل معناه اللغوي وهو الحدث وكما ذكر **مذكور**
بالرفع صفة الفعل اي ملفوظ حقيقة كالمثالين المذكورين او

فائدة

حكما كما بحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقرينة مقالية كالمثال
المذكور في الشرح او حالية كما اذا قلت تاديبا لمن اراد ان يضرب غلامه
اي تضربه تاديبا او زيد ان تضربه تاديبا ولئن تقعد عن الحرب جبنا يعني
ان تقعد عنها جبنا فلا يخرج منه ما كان فعله مقدرا يعني اذا كان الامر
كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذي قدر فعله الناصب له جوازا
لان المقدر في حكم المذكور اما بالقرينة المقالية كما اذا قلت انت مجيبا
للسائل تاديبا في جواب من قال سائلا لك لم ضربت زيدا او بالقرينة
الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا فقوله اي قول المص
مذكورا احترازا عن ما لم يذكر فعله لا حقيقة ولا حكما مثل اعجبني التاديب
عن التاديب او اعجبني تاديبك او عجبت عن تاديبك وغير ذلك
فانه فعل لقصد تحصيله لا محالة فعل من الضرب وغيره مما يفيد التاديب
ولكنه ليس بمذكور لا حقيقة ولا حكما وفي الرضي فان التاديب فعل له
الضرب الا انك لم تذكره لا لفظا ولا تقديرا انتهى فان قلت كيف يصح
الاحتراز به اي بقوله مذكور عنه اي عن مثل اعجبني التاديب وهو
اي الفعل الذي فعل لاجله اي لقصد تحصيله فعل مذكور في الجملة اي في
بعض الامثلة كما في قولك ضربت زيدا لان ذكر الفعل الذي فعل لاجله
في هذا المثال يوذن ذكره في مثل اعجبني التاديب فيكون هذا المثال
من قبيل ما ذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور قلنا المراد من قوله مذكور
معه كالمثال الذي اورده السائل واما المثال الذي احترز عنه فلم يذكر
الفعل معه فاندفع السؤال فان قلت هو اي الفعل الذي فعله لاجله
مذكور معه في هذا المثال يوذن ان يكون مذكورا في ذلك المثال فيكون

الفعل مذكورا فيه حكما فيه فيرد السؤال الاول قلنا المراد بقوله مذكور
معه مذكور معه اي مع المفعول له في التركيب الذي هو اي المفعول له فيه يعني
ان يكون الفعل الذي فعل يعني ان يكون الفعل الذي فعله لاجله مذكورا
مع المفعول له في تركيب واحد وفي المثال المذكور لم يذكر الفعل الذي فعله
لاجله فيه لا لفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور ويرد حينئذ
كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه في التركيب الذي هو فيه نحو
اعجبني التاديب الذي ضربت انت لاجله اي لقصد تحصيله فان الفعل
الذي فعل لاجله مذكور في هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له
بالرفع فاعل اعجبني اللهم جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما
اي في الجواب الذي في ثبوته ضعف وكان يستعان في اثباته دفع كذا
في حاشية المطول الا ان يراد بذكره معه اي بذكر الفعل الذي فعل لاجله
مع المفعول له ايراده بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدا يعني المراد
بذكر الفعل مع المفعول له ان يوتى الفعل معه اي مع المفعول له للعمل فيه
اي ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام
الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اي على تقديران يكون المراد بالذكر معه
للعمل فيه تحصيل المراد والمفعول له اما علة وعرضا يعني اثر الفعل مثل
ضربته تاديبا لان التاديب علة غائية للفعل واثره قوله مثل مبتدا
وقوله مثال خبره لما فعل للمفعول له الذي فعل لقصد تحصيله فعل وهو
اي الفعل الضرب الصادر عن المتكلم فان التاديب انما يحصل في هذا
المثال بالضرب ويترتب عليه فيكون اثرا له وعرضا كما ان الانكسار في
قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثرا له و

اما ان يكون علة له فقط مثل قعدت عن الحرب جبنا لان الجبن
علة للقعود وليس بغرض وانزله بل مؤثر له وفي الحاشية اشار الى ان
المفعول له قد يكون علة غائية وقد يكون علة من وجه ومعلولا من وجه
وقدم الثاني لانه اهم لدقته انتهى مثال الخ فعلا اي المفعول له الذي فعل
بسبب وجوده وهو اي ذلك الفعل القعود فان القعود انما وقع
من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن فيه وهو متقدم على الفعل في الوجود
والقائل اي الذي قال يكون المفعول له معمولا من معمولات الفعل مستقلا
في كونه معمولا له غير داخل في المفعول المطلق يعني قال جمهور النحاة
ان المفعول له معمول مستقلا للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به
وفيه ومعه معمولات مستقلة له وبهذا جعل المفاعيل خمسة يخالف
خلافا فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى
ان المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما
في هذا الفن الا ان الاولى اسنادها الى الزجاج وجعل النحاة اصلا
ولذا قال في الحاشية والاظهر ان يقول يخالفه الزجاج هذا القول
خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع فيه انتهى ظاهرا انما قال
ظاهرا لانه بعد التاويل الآتي ليس لاحد خلاف في انه مفعول مطلق
وانما الخلاف قبل التاويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله
حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لا مفعول مطلق حتى
صارت خمسة والخلاف انما هو في اللفظ فلا فائدة لقوله من قال لا فائدة
لقوله ظاهرا للزجاج فقال من زج يزج اما لكونه صانعا للزجاج
واما لكونه بايعه كما يقال قدار لصانع القدور ولبايعه وكذا خفاف

دبزاز

دبزاز فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج اي مفعول مطلق
للمفعول له ولو قال فانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولكنه عبر
بالمصدر اختصارا من غير لفظ فعله العامل فيه مثل قعدت جلوسا
فالمعنى عنده عند الزجاج في المثالين المذكورين في المتن وهما ضربته
تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا على وجهين اما بتقدير الفعل من
جنسه وبابه وجعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك الفعل مثلا ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا واما بتقدير
مصدر من جنس الفعل الناصب له مضافا الى ما جعل مفعولا له
عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل ضربته ضرب تاديبا
هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب او من قبيل اضافة
الكلية المعلول الى العلة وقعدت قعود جبن هذه الاضافة من
قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجبن سبب للقعود عن الحرب
ورد مبني للمفعول من رد يرد وبابه قال قول الزجاج اي مفعول له
وهو ان المفعول له مفعول مطلق لا معمول مستقل بانه مستقل ورد
صحة تاويله بنوع اخر لا تدخل في حقيقة يعني بانه يكون تاويل المفعول
له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحا لا يخرج
المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخل في نوع اخر وهو المفعول
المطلق ويسمى بالمفعول المطلق قبل التاويل ويكون اقسام المفاعيل
اربعة الا يرى قوله الا كلمة ابنيته يؤتى بها في مقام الاستدلال له
تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع مبني للمفعول ان كان من رؤية
غائبا ومبني للفاعل ان كان مخاطبا فيكون بالتاء المنطوقة

بنقطتين من فوق ان صحة تاويل الحال بالظرف سواء كان الحال
مفردا او جملة نحو اتيتك والجيش قادم اى هذا الوقت واقعة ثابتة
من حيث ان معنى قولك جاء فى زيد راكبا جاء فى وقت الركوب قوله
من غير ان يخرج عن حقيقتها حال من الضمير المستكن فى الخبر يعنى
صحة تاويل الحال مفردة او جملة بالظرف واقعة وثابتة حال كون
تلك الصحة غير مخرجة الحال عن حقيقتها ونوعها يعنى لا يقال انها
ظرف قبل التاويل وكذا صحة تاويل الظرف بالحال تخرجها عن حقيقتها
ونوعها مثل جاء فى زيد وقت التعليم اى جاء فى زيد حال كونه معلما
وشرط مبتداء مضاف الى **نصبه** اى شرط انتصاب المفعول له اشارة
الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى ان النصب نزل منزلة اللازم
واضيف الى الفاعل اى وشرط كون المفعول له منصوبا لفظا او تقديرا
لا شرط كون الاسم مطلقا مفعولا له فالمفعول له عند المصنف ايضا يعنى
كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام فهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط
فالسمن بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن
وجمعه سمنان بضم السين كعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام
من باب نصر لته بالسمن فهو طعام مسمون وسمين ايضا ويقال
لبايعه سمان كذا فى الصحاح وما يستخرج من الحبوبات والنباتات
يقال له دهن والاكرام من اكرم فى قولك جئتك للسمن وللاكرام لك
الزائر والمخاصمة فى قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا اسم مجرور
باللام فى الكل عنده اى عند المصنف مفعول له بناء على ما يرد عليه وحده

وحده على ما سبق ما فعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجيء لقصد
تحصيل السمن وبسبب وجود الاكرام وفعل الخروج ايضا لسبب
وجود المخاصمة فيكون كل واحد مفعولا له وهذا ما قاله المصنف ههنا
وهو قوله وشرط نصبه كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى
وهذا اى ما قاله ههنا ايضا اى كما ان ما قاله فى المفعول فيه خلاف اصطلاح
القوم كذلك ما قاله ههنا من قاله وشرط نصبه تقدير اللام خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول له الا على المنصوب بتقدير
اللام واما المجرور بها فهو مفعول بواسطة حرف الجر وهو اللام لفظا
لا مفعول به ولذا قالوا وشرطه اى شرط كون الاسم مفعولا له تقدير
اللام وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق
لما سبق فى المفعول فيه **تقدير اللام** اى ان تكون مقدرة والمراد به
تقدير غير مراد من حيث المعنى اذ لو كان مرادا لما صح نصبه كما فى الاضافة
التى بمعنى اللام فان اللام مراد فيها دائما قدر لفهم العلية من نفس
المفعول لا من لفظ اللام لانها اى لان اللام اذا ظهرت لفظا لزم الجر
اى جر ما دخلت هى عليه وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة
وخص اللام بالذكر الباء ههنا داخلة على المقصور اى واقتصر
المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية لم يقل تقدير اللام وغيرها
مما يفيد العلية لانها اى لان اللام الغالبة اى غالبة الاستعمال فى تعليل
الافعال لان احد معانيها التى وضعت اللام لها التعليل فكانها كانت
اصلا فى هذا الباب وما يكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف
غيرها فانها وان استعملت فى التعليل لكنها نيابة عن اللام ومجازا

عنهما كان وان اصل في حروف النواصب والجوازم حتى جاز اظهارها
وتقديرهما دون غيرهما على ما سيجيء فلا يقدر غيرها اي غير اللام من
من يكسر الميم او الباء الجارة للاثبات او في مع انها اي مع ان كلام من
هذه الحروف من زوائد المفعول له كقوله تعالى خاشعا
مفعول ثاني لرايته والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل
اي متواضعا لان الخشوع التواضع او ساكنا مطمئنا مثل قوله تعالى
وترى الارض خاشعة اي ساكنة مطمئنة لامر الله تعالى متصدعا التصدع
التفرق يقال تصدع القوم اذا تفرقوا بالفارسية پراكنده شدن
مفعول ثان ايضا لرايته من خشية الله علة للتصدع عن الحجارة اي
لرايت ذلك الجبل خاشعا اي منقادا لامر الله متصدعا اي متفرقا لخوفه
من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول له معمول له من الجارة
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وفي الرمي والباء للسببية
ههنا كاللام بمعنى علة للتحريم اي حرمنا على بني اسرائيل طيبات اي
اشياء كانت حلالا عليهم وهي كل ذي ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل
ظلمهم وصدهم على ما بين في كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول
له بالباء الجارة وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار قوله ان
مخففة من المثقلة عملت في ضمير القصة المقدر اي انها وامراة مبتداء
دخلت خبره والمبتداء مع خبره خبر لان اي عملت عملا يكون سبب
الدخول النار في هرة اي لاجلها اي لاجل هرة امسكتها وحبستها
فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تاكل من حشرات الارض فماتت من
الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذي بفي ولما كان تقدير

اللام

اللام في قوله وشرط نصبه تقدير اللام عبارة عن حذفها اي اللام عن
اللفظ وعن ابقائها في النية لا عن حذفها منسيا بان تحذف في اللفظ
والنية لانه لو كان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام والحال
انه كان الاصل في تعليلات الافعال ابقاءها اي اللام في اللفظ لان اللام
وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد
ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل ابقاؤها في النية
اذا كان كذلك فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط لكونه اصلا وما يكون
جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل بل
الحاجة اليه اي الى الشرط انما يكون في حذفها اي اللام من اللفظ لكونه
مخالف للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى الشرط ليكون الشرط
اي ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه ولهذا اي لكون التقدير عبارة
عن الحذف قال **وانما يجوز حذفها** اي اللام بلفظ المظهر موضع
المضمر قيل انما وضع موضعه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وان
فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ وابقاء في النية كما قال
به الشارح والحذف ترك في اللفظ والنية معا وفي قوله يجوز اشارة
الى ان تقدير اللام عند وجود الشرط المذكور باسرها جائز لا واجب
لان وجود الشرط لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلوة
ولم يكتف المصنف في التعبير بارجاع ضمير الفاعل المستكن في يجوز الى
تقدير اللام ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير و
الحذف وقيل لم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير
تنبيها على مقصوده من بيان الشرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل

خلاف المقصود وهو عوده الى نفسه بتقدير اللام انتهى اى فيجوز
حذفها اى خلاف اللام عند وجود الشروط المذكورة كما لا يجوز
ذكرها عند وجودها وشروطها ثلثة احدها ماذكره بقوله **اذا كان**
المفعول له **فعلا** اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف
لان قوله فعلا يغني عنه لان المراد منه حدث وهو المصدر ليكون تصور
ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا احترازعما اى عن
الشيء الذي دخل عليه اللام اذا كان ذلك الشيء عينا قائما بذاته
لا معنى قائما بغيره فان اللام اذا كان ما دخل عليه عينا لازما لعدم
دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فيلزم الواسطة
وهي اللام نحو جئتك للسمن فان السمن وان كان باعثا للمجيء في
الظاهر وعلة له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت المجيء فلزم
اللام وثانيها ماذكره بقوله **لفاعل الفعل المعلل** به بفتح اللام الاولى
والجار متعلق بقوله فعلا اى يتحد فاعله اى فاعل المفعول له وفاعل
عامله اى عامل المفعول له يعني يقوم المفعول له والفعل العامل فيه
بشيء واحد بحيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب
بالمتكلم في قولك ضربته تأديبا وكذا الجبن والقعود في قولك قعدت
عن الحرب جبنا قائمان بالتكلم وهذا احتراز عما اذا كان فعلا لغيره
اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل العامل في
المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك
لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك فيكون
اجنبيا فيلزم نحو جئتك لمجيئك اياي فان المجيء الاول قائم بالمتكلم

والثاني

والثاني بالمخاطب فلم يتحد فاعلها وثالثها ماذكره بقوله **ومقارنا**
له اى للفعل المذكور اى للفعل الذي يتحد فاعل المفعول له **في الوجود**
لان الاصل في التعليلات ان يقارن العلة المعلول كما جعلت علة
وذلك بان يتحد زمانا وجودهما اى وجود الفعل والمفعول له يعني
يكون زمانا المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع
امس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم
لمخاصمتك زيدا امس نحو ضربته تاديبا اذ زمانا الضرب الصادر عن
المتكلم والتاديب الصادر ايضا منه واحد وهو زمان الماضي لان الحدث
المطلق ليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمانهما في الحقيقة
حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التاديب كذا في
الرضي اذ لا مغايرة بينهما اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له الا
بالاعتبار تعبيره زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد
في الواقع والحقيقة او يكون عطف على يتحد اى بان يكون زمان
وجود احدهما اى زمان وجود احد من الفعل او المفعول له بعضا من زمان
وجود الاخر بان يكون زمان وجود احدهما شاملا ومحيطا لزمان
وجود الاخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان زمان الفعل العامل في المفعول له اعني القعود
الصادر عن المتكلم بعض زمان المفعول له اعني الجبن القائم بالمتكلم
ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط زمان وجود القعود لان الزمان
الثاني جزء من الزمان الاول الجبن بالضم والسكون مصدر صفة
الجبان والجبن بضمتين لغة فيها وبعضهم يقول جبن وجبنة فهو

جبان وجبين ايضا ضرب من جبين ما قراه جبان كذا في الصحاح
او زمان الفعل نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان
زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بينهما بعض زمان الفعل اعني
شهود الحرب لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب
لكونه حاصلا في اثنائه وجزءا من اجزائه واحترز المص بذلك
القيد اي بالقيد الثالث وهو قوله مقارنا له في الوجود عما اي
عن المفعول له الذي اذا لم يكن اي زمان وجوده مقارنا له اي
لزمان وجود الفعل في الوجود بان يكون زمان وجود الفعل حالا
وزمانا وجود المفعول له ماضيا نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك
اي بالاكرام اياك امس فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان
فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يقارنه في الوجود على التفسير
المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد
امس فلم يقترنا وانما اشترط بالبناء للمفعول هذه الشرائط الثلثة
لانتصابه باللام لانه اي لان المفعول له بهذه الشرائط اي بوجود
هذه الشرائط باسرها فيه يشبه المصدر اي المفعول المطلق الذي
لم يحتج في نصبه الى الواسطة فيتعلق المفعول له بلا واسطة حرف بينهما
تعلق المصدر يعني فكما يشتمل الفعل على مصدره لكونه جزءا من
مفهومه فينصبه بلا واسطة كذلك يشتمل المفعول له الذي وجد هذه
الشرائط فينصبه من غير واسطة ايضا وفي الرضي لان علة الافعال
كثيرا ما يجتمع جامعة لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة
في العلية والغرض اذ يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة



للعلية

للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى بخلاف ما اذا اختل
من الاحتلال لشيء منها اي بخلاف المفعول له الذي لم يوجد فيه واحدا
واثنان او ثلثة من الشروط فاللام لازمة فيه لخروجه عن كونه في ضمن
الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه المفعول
معه قد سبق اعرابه اي الذي فعل مبني للمفعول بمصاحبته الجار و
المجرور في محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع
الى الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام في قوله المفعول موصولة
صلتها المفعول معه على ما سيجيء والباء في قوله بان يكون متعلقة با
المصاحبة الفاعل الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه مصاحبا
اي للمفعول معه في صدور الفعل فيه اي عن الفاعل مثل استوى الماء
والخشبة فان الاستواء مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء
والمفعول عطف على قوله الفاعل اي او بان يكون المفعول
مصاحبا للمفعول معه في وقوع الفعل عليه اي على المفعول مثل
كفاك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله
وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب فقوله معه منصوب
لفظا للزوم ظرفيته الا انه مرفوع تقديرا على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله المفعول كما قلنا انفا اسند بالبناء للمفعول اليه اي الى قوله
معه لكونه مرفوعا تقديرا قوله المفعول كما اسند المفعول الى الجار
والمجرور في قوله المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والضمير
المجرور في الكل راجع الى الالف واللام لكون الالف واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسما موصولا بمعنى الذي او التي واعتذر

بالبناء للمفعول اي بيّن العدد عن نصبه اي عن نصب معه مع كونه
مفعولا مالم يسم فاعله لقوله المفعول ومالم يسم فاعله يجب ان يكون
مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع بما جوزه اي بالقاعدة
التي اشتبهها بعض النحاة من اسناد الفعل بيان لما في قوله بما يعني
جوز بعض النحاة اسناد الفعل او شبهه سواء كان مبنيا للفاعل
او المفعول الى اللازم النصب اي الى الظرف الذي يجب نصبه على
الظرفية وتركه بالجر عطف على قوله اسناد والضمير راجع الى اللازم
النصب اي وهو ترك لازم النصب وابقائه منصوبا جريا اي ليكون
جريا وواقعا على ما هو عليه في الاكثر اي على الحالة التي يكون
ذلك الظرف واقعا عليها في اكثر الاستعمال وهي النصب على الظرفية
واليه اي الى ما جوزه بعض النحاة واشتبه ذهب بالبناء للمفعول
ونائبه قوله اليه في قوله تعالى لقد تقطع بينكم التقطع التفرق بالفارسية
پراكنده شدن بينكم حال كون هذا القول جاريا على قراءة النصب
واما على قراءة الرفع يعني رفع بينكم فليس مما نحن فيه وذكر في بعض
الحواشي ان هذا الراي اي هذا التوجيه يعني اسناد الفعل
الى اللازم النصب وابقائه منصوبا شريف اي مقبول وحسن
جدا قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل
قولك زيد قائم حقا لجعل ما هو محط الفائدة وهو ما لزم نصبه
على الظرفية قائما مقام الفاعل لخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع
الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناسبا للفاعل وفي حاشية
العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى مصدر واقامة المصدر المؤكد

مقام

مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا انتهى وقيل الوجه
فيه ان يجعل قوله المفعول معه من قبيل قوله وقد حيل ماضي مبني للمفعول
مثل قيل يقال حال الشيء بيني وبينه يحول حولا اي حجز وبابه قال كذا في
الصحاح بين العير بالفتح الحمار الوحشي والاهلي ايضا والانثى عيرة
والنزوان بفتحتين الوثوب يقال نزا الذكر على الانثى ينزو بالكسر
والمد اذا وثب عليها دبابه عدا اي دفع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين
نزوه على الانثى فان مفعول مالم يسم فاعله فيه اي في هذا القول هو
الضمير المستكن الراجع الى مصدره اي مصدر الفعل اي حيلولة لان
لفظ بين لازم الظرفية اي لكونه دائما منصوبا على الظرفية لا يقام مقام الفاعل
اي لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل ابدا مرفوع وكذا ما قام
مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة
وهو ممتنع فعلى هذا اي على هذا الوجه الذي قيل معناه اي معنى قوله
المفعول معه ضميرا مستكنا فيه راجعا الى مصدره الذي هو الفعل ويكون
الضمير المجرور في معه راجعا للموصول وهو الالف واللام في قوله المفعول
مذكور خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدا محذوف تقديره هو
مذكور والجملة استيناف بعد الواو ظرف للمذكور احترازا اي قوله بعد
الواو احتراز بكونه خبر مبتداء محذوف عن المذكور اي الذي ذكر بعد
غيره اي غير الواو وكالفاء وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد
معنى المصاحبة والمعية الا انها لما لم يكن اصلا فيهما لم يكن المذكور بعدها
مفعولا معه لمصاحبة معمول فعل لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل
كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وهو ظاهر

وليخرج المعطوف بالواو فلان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد
المصاحبة مثل جاءنى زيد وعمرو فان المقصود منه الجمعية فى المجئ سواء
جاء معا او متفرقا اللام فى قوله المصاحبة متعلق بمذكور يعنى اللام ههنا
للتعليل كقولك ضربت زيدا للتأديب اى لاجل التاديب اى يكون ذكره
اى ذكر المفعول معه بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل والمصدر ههنا
مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه
معمول فعل واقامته اياها معطوف على المصاحبة والضمير المجرور راجع الى
الواو المنصوب الى المصاحبة اى ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة
لكون الواو بمعنى الجمع فى اصل الوضع سواء خبر مقدم كان ذلك المعمول
اى المعمول الذى كان المفعول معه مصاحبا له فاعلا للفعل العامل فى المفعول
معه ولفظا كان فى تاويل المصدر مبتداء نحو استوى الماء والخشبة
اى فى العالق اى وصل الماء الى الخشبة وصار مساويا لها بحيث لم يكن
الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به
قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون فيها
لكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه
ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو ولاجل مصاحبة معمول الفعل وهو
الماء فى الاستواء على ما ذكرنا وسواء كان ذلك المفعول مفعولا
لذلك الفعل نحو كفاك وزيدا درهم فان المفعول معه ههنا وهو زيدا
ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب فى كفاية
درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك وسواء كان ذلك الفعل اى
الفعل العامل فى المفعول معه لفظا اى لفظيا يعنى منصوبا الى اللفظ

يعنى

يعنى ملفوظا كالمثالين المذكورين الذين ذكرهما الشارح فى تعميم
المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما او معنى اى
معنويا مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره نحو
مالك وزيدا لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة
ظاهرة لاحتياج الاول اى الفاعل وكون الثانى اكثر فى الفعل
والمفعول معه فى هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المنوى
وهو الكاف فيما صرح من الفعل اى ما تصنع وزيدا وما لك تلابس
وزيدا وغيرهما والمراد بمصاحبة اى المعمول معه لمعمول فعل فاعلا كان
المعمول او مفعولا لفظيا كان الفعل او معنويا مشاركته اى المفعول
معه اى المذكور بعد الواو للمعمول الفاعل والمفعول فى ذلك الفعل
يعنى يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو شريكا للمعمول فى الفعل
العامل فيهما بحيث لا ينفكت احدهما عن الاخر ولا ينفصل يعنى يكونان
فى زمان واحد مصاحبين فيه نحو سرت وزيدا فان المفعول معه
فيه شريك للمتكلم الذى هو الفاعل وقت واحد يعنى وقع سيرهما
معا يعنى حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه فى ذلك
الزمان ايضا وبالعكس او مشاركته له فى ذلك الفعل فى مكان واحد
نحو لو تركت الناقة بتاء التانيث لا الخطاب ولا التكلم مسند
للمفعول الناقة نائب وفصيلها اى مع ان فصيلها فى مكان واحد
لرضعتها جواب لو اى رضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان
شريكا لمعمول الفعل وهو الناقة فى ذلك الفعل يعنى فى الترك يعنى
لو بقيت الناقة مع فصيلها فى المكان واحد لرضعتها لانه لو لم يكن

الترك والابقاء في مكان واحد لم يقدر ان يرضعها ففي هذا المثال
يكون شريكين في الزمان ايضا لان الشركة في المكان تستلزم
الشركة في الزمان دون العكس لان المقصود فيه الشركة في المكان
فقط ليكون مثالا لا يقال رضع الصبي شير هر دو كودك بالفارسية
بچه شترا شير ماد ركرده فلا ينتقض تعريف المفعول معه بالمذكور
بعد الواو العاطفة المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك في الزمان
الواحد والمكان الواحد نحو جاءني زيد وعمرو ورايت زيدا و
عمرا ومررت بزيد وعمرو فانها اي الواو في هذه الامثلة لا تدل
الا على المشاركة اي مشاركة المعطوف عليه في اصل الفعل يعني في
المجيء والرؤية والمرور فقط دون المصاحبة اذ لا يلزم ان يكون
المجيئان في زمان واحد لان المراد اجتماعهما في المجيء سواء جاءا
في زمان واحد اولا وكذلك غير يعني يحتمل ان يكونا مصاحبين في
المجيء في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من
الاخر اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز به عن عبد القاهر فانه
جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت بمعنى المصاحبة والمشاركة
اخذت حكمها وهو العمل يعني النصب مثلهما وقال الزجاج هو
منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه
وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الخشبة والاخفش
نصبه نصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف
وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم ان العامل في المفعول معه يعني
الناصب له الفعل المتقدم سواء كان لازما او متعديا فيما كان ملفوظا

الصبي

اعلم

او معناه

او معناه نحو ما شانك وزيدا اي ما تصنع مع زيد اي العامل الناصب له
معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من فحوى الكلام بتوسط
الواو التي بمعنى مع يعني يكون الواو واسطة بين العامل والمعمول
كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما وانما وضعوا اي النحاة
او العرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين في
الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم الواو موضع مع اما لفظا
فلكونها اي الواو اخصر منها والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى
فلاستدامة المصاحبة واصلها اي اصل الواو والعطف التي فيها
معنى الجمع المطلق لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يجز تقديم المفعول
معه على صاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقديم المعطوف على ما عطف
عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقديم التابع على المتبوع فناسب
معنى المعية لها وفي الرضي قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في
مصاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى
الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف
سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها ولما بين اجمالا ان
عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا يقول لفظا ومعنى اراد
ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف فقال مصدرا
كلامه بالفاء التفصيلية فان كان وهذا الكلام ايضا مسوق و
تفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو في اي مقام يقصد ذكره بعدها
المصاحبة جوازا او وجوبا اي وجد يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة
لا يحتاج الى الخبر يكون قوله لفظا منصوبا على التمييز او على

الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون ناقصة وقوله لفظا يكون ح
منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى المثال
مناسبا للمقام اكتفى الشارح به في التفسير الفعل الذي قصد مصاحبة
المفعول معه لمعموله لذا قال الشارح اى ما يدل على الحدث يريد به
الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير اى الاصطلاح فيعم
ذلك الفعل الاصطلاحى واسم الفاعل مثل انا سائر وزيدا
والمفعول مثل انا معفور وزيدا او الصفة المشبهة مثل انا طريف
وبكرا وغيرها اى غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبنى
سيرك زيد وعمرا لفظا من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا وان كان
ما يدل على الحدث ملفوظا وجاز الواو للحال اى وقد جاز ان العطف
فتكون الجملة معطوفة على الشرط اى لم يجب العطف اى جعل
الواو للعطف وعطف بعدها على معمول الفعل ولم يمتنع ذلك
العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى
الوجوب والامتناع والعام سلب الضرورة على احد الطرفين
دون الاخر يعنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما فلا ينتقض
هذا الكلام بمثل ضربت زيدا وعمرا الوجوب العطف بقرينة
المعطوف عليه فيه في هذا المثال لان المعية والمصاحبة في الضرب
في مكان واحد او زمان واحد متعسرة فيكون الواو للعطف
فالوجهان جواب الشرط اى العطف اى جعل الواو للعطف
ح يكون ما بعدها معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف
والنصب على المفعولية اى نصب ما بعدها على ان يكون مفعولا معه

الفعل

مصاحبا

مصاحبا لمعمول الفعل جائزان اذ لا مانع عن واحد منهما مع رجحان
العطف لكونه اصلا والعمل بالاصل هو الاصل عند التعارض نحو
جئت انا وزيد وجئت اليوم وزيدا وفيه خلاف عبد القادر
حيث جعل العطف ههنا متعينا لان الفصل وان كان قائما
مقام التاكيد الا انه لم يكن مثله من كل وجه بالرفع اى رفع وزيد
على العطف اى بناء على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل
لمكان التاكيد بالمنفصل وزيدا بالنصب على المفعولية اى على ان
يكون مفعولا معه لمصاحبته معمول فعل في زمان واحد وان لا عطف
على قوله جاز اى وان كان ما يدل على الحدث لفظا وان لم يجز العطف
اى عطف ما بعد الواو على ما قبلها بل يمتنع العطف لمانع تعين
النصب اى نصب ما بعدها على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه
وعند الجمهور النصب مختار وههنا لا واجب فح يكون المراد بالتعين
التعين الاستحسان وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه
قبيح لا يمتنع على ما سيجئ مثل جئت وزيدا فتعين ههنا ان يكون
زيد منصوبا على انه مفعول معه لان العطف اى عطف زيد على
الضمير المرفوع المتصل فيه اى في المثال المذكور ممتنع لعدم الفاصلة
بينهما يعنى لا توجد الفاصلة التى تكون بالتاكيد الضمير المرفوع
المتصل بالضمير المرفوع المنفصل ولا بغيره كما لفصل بينهما بالظرف
وغيره وان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث سواء
كان فعلا اصطلاحيا او غيره كما سبق معنى تمييزا او حال

او خبر لكان على تقدير كونها ناقصة اى امرا معنويا مستنبطا من
اللفظ من غير تصريح به ولا تقديره وفى الرضى والفعل المعنوى
على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى اولا فالاول
نحو مالك وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فى معناه
نحو ما شانك لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى
فيه معنى الفعل والثانى اعنى الذى لا يكون فى اللفظ مشعر بالعامل
قوى نحو ما انت وزيدا فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصد
لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية الى ههنا
كلامه وجاز هو كالاول فى التوجيه الا انه ههنا بسلب العام اى ان
يمتنع العطف اى عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان يكون
العطف لا لمصاحبة تعين جواب الشرط وقيل اختير العطف
اى عطف ما بعدها على ما قبلها حيث اى لانه لم يحتمل الكلام على
عمل العامل المعنوى ولضعف عند جواز الحمل على عمل العامل
اللفظى بلا حاجة تستوجب الحمل على عمل العامل المعنوى مع جواز
وجه اخر غير الحمل على عمل العامل المعنوى وهو اى الوجه الاخر
العطف يعنى اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا
على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذا جعل الواو
للعطف عطف بعدها على ما قبلها يلزم الحمل على عمل العامل
اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من المعنوى وعند
وجدان القوى لا تاثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ
درجة الفعل فلا ينتصب به المفعول معه كما ينتصب بالفعل فيكون

العطف

اى معنى الفعل

العطف هو الاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف به بلا تكلف
نحو ما لزيد وعمرو الا عطف على جاز اى وان كان الفعل
امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن لم يجز العطف اى عطف
ما بعدها على ما قبلها بل امتنع العطف تعين النصب اى جعل
الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل
المعنوى حيث اى لانه لا وجه سواه اى سوى النصب لانه اذا تعذر
العمل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالعمل بما هو الادنى وهو
النصب على انه مفعول معه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا
وانما اورد مثالين مع انه يكفى لايضاح ما هو المراد المثال الواحد
ليعلم ان معنى الفعل يستفاد بوجوده لحرف الاستفهام والجار
والمجرور كما فى المثال الاول ومع حرف ايضا والاسم كما فى المثال
الثانى فانه امتنع العطف اى عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور
فيهما اى فى المثالين المذكورين وامثالهما لان العطف على الضمير
المجرور سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او بالاضافة
كما فى المثال الثانى بلا اعادة الجار فى المعطوف حرفا كان او اسما
غير جائز كما سيجىء وههنا لم يعد ولم يجز جواب عن سؤال مقدر
تقديره اذا لم يجز العطف على ضمير المجرور فلم يجز العطف على الاسم
وهو الشان ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى
لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان وههنا يمكن
ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو والاستينافية بقوله ولم يجز
عطف عمرو على الشان كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى

ان

المقصود اذ المعنى ح ما شانك و نفس عمرو فيكون المسئول عن
شانهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل فى هذا المعنى و الحال قرينة
عليه و لذا علله الشارح بقوله اذ المسئول عن شانهما لا عن شان
احدهما و نفس الاخر يعنى مراد المتكلم المسئول عن وضعهما لا
السئول عن وصف المخاطب و نفس عمرو و لانه لو عطف عمرو على
الشان يكون السئول عن شان المخاطب و نفس عمرو و هو غير مراد
بقرينة محل الاستعمال لما سبق انفا و قال المحشى ويجوز العطف
على الضمير على جعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير و شان عمرو
فيكون السئول ايضا عن شانهما او على الشان فيكون الكلام ايضا
من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى
وجاء ربك فيكون السئول ايضا عن شانهما لان المعنى يكون ح و
شان عمرو والنصب ان يرجح بالسلامة عن الحذف ترجح هذان
التقديران بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه محصولا
وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لا يخلوان عن تكلف
وانما حكما بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة الواردة لتعيين
العطف وتعين النصب بسبب ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم
الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخر
لان المعنى اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك ما وضع
و ما شانك مثل يلابس بالباء الثانية فيكون من باب حذف
المعطوف او الاكتفاء والحمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المعلم
لمعنى ما شانك وزيدا قولك ما تصنع زيدا بالتاء المثناة من فوق

وهذا

٢٩٨

وهذا التفصيل نشر على خلاف اللف ومعنى ما لك وزيدا ايضا
اى كالمثال الاول قولك ما تصنع و زيدا بالتاء المذكورة سابقا لان
المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على فيكون التفسير دالا
على الخطاب لان المفسر عين المفسر ومعنى ما لزيد وعمرو و
قولك ما يصنع زيد وعمرو بالياء المثناة من تحت لان المجرور
ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك الحال
من حال الشئ يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابها وتحولها
غالبا لما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات بها وانما الحقت
الحال بها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه
خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين
هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيه معنى الظرفية وهى اى
الحال لان الحال يذكر ويؤنث ما اى شئ مفردا كان او جملة وان
جعلت لفظة ما اعم من اسم الحقيقى او الحكمى وفسرتها بالاسم بان
تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فله وجه
يبين هيئة الفاعل اى وصفه حال صدور الفعل عنه مثل جاء فى
زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور المجئ
عنه وهى الركوب عند كون المجئ صادرا عنه او هيئة المفعول به حال
وقوع الفعل عليه نحو ربيت زيدا فارسا اى من حيث هو فاعل يصدر عنه
الفعل او مفعول به يقع عليه الفعل كما هو الظاهر قوله ما يبين جنس شامل
للمعرف وغيره فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز فان التمييز
وان كان مبينا الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة

الضمير

الحال

منصوبات

او مقدرة نحو طل زيدا وطاب زيد نفسا كما سيأتي وبما اضافتها
اي اضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير
الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا او الخبر او غيرهما فانها وان كانت
مبينة الهيئة الا ان تلك الهيئة الفاعل او المفعول به نحو زيد العالم
اخوك او ان اخاك زيدا العالم وان كان زيدا العالم اباك او غير ذلك
وتقييد الحيثية اي بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به يخرج صفة
الفاعل مثل جاء في زيد العالم او صفة المفعول به سواء كان بلا واسطة
نحو رايت زيدا العالم او بالواسطة نحو مررت بزيد العالم فانها اي صفة
كل منهما تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا اي سواء صدر عنه
المجيء اولا وسواء وقع عليه الفعل اولا بل كل واحد من الفاعل والمفعول به
من حيث هو اي الفاعل فاعل او المفعول به مفعول به وهذا الترديد
اي الترديد المفهوم من كلمة او على سبيل منع الخلو يعني ان الحال
لابد من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول به لا يكون هذا
الترديد على سبيل الجمع بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل
او هيئة المفعول به بل يصح ان يجمع الحال بينهما ~~لانه اخصر والمانع~~
~~من التفريق~~ فلا يخرج عنه اي عن تعريف الحال مثل ضربت زيدا عمروا
راكبين فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر ولا مانع من التفريق نحو
لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا فان كانا مختلفين
فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه
كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا منحدرة او لقيت هندا
منحدرة مصعدا هذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان

لم يكن

لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا
مصعدا او يجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال
الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هو زيد كذا في الرضي
بل هذا هو الاولى فيكون الاول للثاني والثاني للاول وفصل واحد اولى
من فصلين وفي الهندي مثل لقيت مصعدا منحدرا على الجمع في الاول
والتفريق في الثاني وهذا دليل على ما قلنا لفظا تمييز عن الفاعل او
المفعول به او حال عنهما او خبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح
حيث قال اي سواء كان الفاعل الذي وقع الحال عنه او المفعول الذي
وقع الحال عنه او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بحذف
ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبر الفاعل اللفظي او المفعول
اللفظي لا يكون الا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار
لفظ الكلام ومنطوقه يعني لا يكون الفاعل فاعلا ولا المفعول
مفعولا الا بان يكون الكلام الذي وقع الحال فيه عن الفاعل والمفعول
ملفوظا او منطوقا لا يعني فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول
به كذلك من غير اعتبار معنى خارج عنه اي عن الكلام كما اعتبر
في الفاعل المعنوي في قوله هذا زيد راكبا او المفعول المعنوي
فيه ايضا كما سيأتي تحقيقه بفهم ذلك المعنى الخارج عن الكلام
من فحوى الكلام نحو الفحوى معناه يقال عرفت ذلك في فحوى كلامه
اي معنى كلامه فحواء وفحوى وفي الحديث من الكلام فحوى ارض
لم يحرزه جارها يعني البصر كذا في الصحاح سواء كان اي الفاعل او
المفعول ملفوظين حقيقة كما مر من قوله ضرب زيد عمروا راكبين

او حكما كما سيجيء من الامثلة او معنى معطوف على لفظا اى سواء
كان الفاعل والمفعول به معنويا وهما لا يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم هذا المعنى من فحوى الكلام
بحيث لا يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ و
منطوقه اى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى
المفهوم من فحوى الكلام والمراد بالفاعل الذى فى تعريف الحال او
المفعول به الذى هو وكذلك اعم يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم
من ان يكون حقيقة او حكما يعنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا
او المفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول و
مفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى من الامثلة فيدخل
فيه اى فى تعريف الحال الحال عن المفعول معه لكونه اى لكون المفعول
معه فى معنى الفاعل لمصاحبته اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت
وزيدا راكبا ومثل ما شانك قائما فان قائما حال من الفاعل
معنى اذ المعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة
مفروشة او لكون المفعول معه فى معنى المفعول لمصاحبته اياه فى
وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا مقيما درهم وكذا المفعول
المطلق يعنى يجوز الحال عن المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة
لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز عنه لكونه فى معنى المفعول به
مثل ضربت الضرب شديدا فان شديدا حالا من الضرب وهو مفعول
مطلق معرف باللام ومثل جلست الجلوس كثيرا يعنى او وقت
الجلوس حال كونه كثيرا فانه اى مثل ضربت الضرب شديدا بمعنى

احدثت

٢٠٠

احدثت الضرب شديدا فيكون مفعولا به وشديدا حالا عنه
وكذا اى كما يدخل الحال عن المفعول معه والحال عن المفعول مطلق فيه
دكذا يدخل فيه ايضا الحال عن المضاف اليه اذا صح حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه كما اذا كان المضاف الذى اضيف الى صاحب الحال
فاعلا او مفعولا يصح حذفه اى حذف المضاف الذى هو فاعل او
مفعول وقيام المضاف اليه الذى هو ذو الحال مقامه اى مقام المضاف
فكانه اى المضاف اليه الذى هو ذو الحال بعد حذف المضاف فاقامته
مقامه الفاعل او المفعول ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول
له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظ لانهما
لم يكونا صاحبى الحال لانهما لم يكونا فاعلين ولا مفعولين حقيقة
او حكما تدبر نحو بل ملة ابراهيم حنيفا اى مخلصا فان حنيفا حال
من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره
بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا ونحو ان ياكل لحم اخيه ميتا فان ميتا
حال من اخيه وهو مضاف لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول
ان ياكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال لكون المضاف
فاعلا فقولك يعجبنى ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا
للمفعول ودفع ملة وان ياكل يصح ان يقول بحذف ملة واقامة ابراهيم
مقامهما بل نتبع ابراهيم مقامه بل نتبع ملة ابراهيم فكانه حال من المفعول
ويصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة ان ياكل اخاه مقام ان ياكل
لحم اخيه او كان المضاف الذى اضيف الى ذى الحال فاعلا او مفعولا
وهو المضاف الذى هو فاعل او مفعول جزء المضاف اليه الذى هو

ذى الحال فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف فكانه حال
عن الفاعل او المفعول لكونه جزء منه وان لم يصح قيامه اى المضاف
اليه مقامه اى المضاف لان جزء الشئ لا يقوم مقامه بعضها او كلا
كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع اى محكوم عليهم بالقطع
مصبحين اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح
فيكون تامة لا يحتاج الى خبر منصوب فقوله مصبحين حال من
هؤلاء المضاف اليه الدابر فكانه وهو حال عن المضاف الذى هو
جزء المضاف اليه باعتبار ان الدابر المضاف اليه اى الى هؤلاء فقوله
اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول
بل الراجع اليه ما استكن فيه جزؤه اى جزء هؤلاء فان دابر الشئ
اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالغداة
حال كونهم داخلين فى الصبح والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار
ان الضمير المستكن فى المقطوع راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم
يسم فاعله فحكم المرجع كحكم الراجع فان الراجع فاعلا يكون المرجع
كذلك وان كان نائبا عنه يكون المرجع ايضا كذلك فصار وكانه حال
عن مفعول ما لم يسم فاعله وقيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان
صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه يشترط فى الامور الخمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث للحمل على المعنى فان دابر هؤلاء
فى معنى مدبرى هؤلاء ولذا قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم من
باب التفعل الذى هو من باب الخماسى او يبين على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل الذى هو من ابواب الرباعى المزيد فيه على الثلاثى

وجعل

وجعل الجار الذى فى قوله به متعلقا به اى باحد الفعلين على كلا القراءتين
والضمير المجرور راجع الى الموصول الذى عبر عنه بقوله ما لا بالمفعول
يعنى لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل متعلقا باحد الفعلين
السابقين ودخل فيه اى فى تعريف الحال الحال عن المفعول معه والحال
عن المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل الذى ذكر فى التعريف
الى الفاعل الحقيقى او الحكمى والى تعميم المفعول ايضا كذلك لان لفظ
المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد فى الافراد ولا يصح
ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من ان لا يقع الحال
عنهما الا لدخولها ما وقع حالا عن المضاف فاذا احتيج الى التعميم فى
الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول الى تدبر مثل ضربت
زيدا قائما فان كان قرينة حالية او مقالية تعين صاحب الحال جاز ان
يجعل حالا منه من الفاعل او المفعول به وان لم تكن وكان الحال
عن الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت
راكبا زيدا وان لم تقدم فهو عن المفعول ومنهم من يقول الطريق فى مثل
ان يقول اتقدم او يتقدم لا قائما اللبس الا اذا علم السامع من القائم
منهما وقيل انت مخير بجعله حالا عن ايهما شئت هذا مثال اللفظى
الملفوظ حقيقة تميز عن نسبة المفعول الى نائبه فان فاعلية تاء
المتكلم يعنى كونها فاعلا للفعل ومفعولية زيدا اى كونه مفعولا للفعل
انما هى اى ما كل واحد من الفاعلية والمفعولية الا باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير ان يعتبر معنى خارج يكون فاعليه الفاعل

ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج فى الكلام عنه اى عن
الكلام وهما اى الفاعل والمفعول ملفوظان فى هذا الكلام حقيقة اى
ملفوظا حقيقيا يريد انه يصح ان يجعل قائما حالا عن ايهما شئت اى من
الفاعل والمفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لا يكون
حالا عنهما لكن الاولى ان يجعل حالا عن زيد اذ لم يكن قرينة ليكون الحال
بجنب صاحبها وهو الاصل كذا فى الرضى وقد سبق ايضا ومثل
زيد فى الدار قائما مثال للفظى الملفوظ حكما نصب على التمييز فان
فاعلية الضمير المستكن فى الظرف اى كونه فاعلا له وهو المنتقل من
عامل بعد حذفه للاختصار لان تقديره زيد حصل فى الدار قائما لان
الظرف الواقع خبرا مقدر بالجملة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل
فاستكن الضمير فى الظرف يعنى انتقل اليه بعد حذف عامله انما هو
يعنى ليس تلك الفاعلية الا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من
غير اعتبار معنى خارج عنه اى عن لفظ الكلام ومنطوقه والضمير
المستكن سواء كان استكنانه جائزا او واجبا ملفوظ حكما يكون
فى حكم اللفظ لما سبق فى قوله واللفظ اما حقيقى او حكمى لصحة اجراء
احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير
ذلك مما يدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما وهذا زيد قائما
الظ انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة
لاتصاله به يعنى يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوى اذا جعلته حالا
عن زيد هذا لانه فى معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون
قائما حالا عن الفاعل المعنوى مثال المفعول المعنوى لان مفعولية زيد

اى كونه

اى كونه مفعولا ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه لانه باعتبار
لفظه ومنطوقه مبتداء وخبر وجملة جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا
مفعول بل المفعولية ليست الا باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين
من لفظ هذا لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء الموضوعة للتنبيه ليس
بما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر المتكلم فى نظم الكلام
اشير وانبه ويصير زيد به اى بما قدر فى نظم الكلام مفعولا لفظيا
ويقول لا معنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيد منصوبا
لفظيا ويقول هذا زيدا قائما ويجعل نصبه دليلا لما قصده بل مفعوليته
اى بل يكون زيد مفعولا انما هى يعنى لا يكون تلك المفعولية الا باعتبار
معنى اشير وانبه الخارج صفة المعنى عن منطوق الكلام المعتبر صفة
بعد صفة للمعنى لصحة وقوع القائم حالا يعنى انما يعتبر ذلك المعنى
لانه يصح ان يكون قائما حالا لان العامل فى الحال الفعل او شبهه
او معناه على ما سيأتى والاولان مفقودان ههنا لانه ليس فيه ولا شبهه
واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما حالا لانه
يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل فيهما اى مفعولية زيد
فى المثال المذكور معنوية لا لفظية لما عرفت وعاملها مبتداء خبره
قوله الفعل او ما عطف عليه اى عامل الحال لان الحال يؤنث باعتبار
انه صفة ويذكر باعتبار لفظه اما الفعل اراد بقوله اما الفعل ان او
منفصلة حقيقية يعنى يكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه اسما
يعمل فيهما اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقديرا لانه اصيل فى العمل وقوى
ايضا وان معنى الفعل لا يعمل فيهما ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما

ولان
وهى

لفظا او تقديرا الملفوظ يعني يكون الفعل العامل فيها ملفوظا حقيقة
او المقدر يعني يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا جوازا او
وجوبا كما سيأتي نحو ضربت زيدا قائما هذا مثال الفعل الملفوظ
حقيقة وزيد في الدار قائما هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة
ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل واذا لزم
التقدير فالاصل هو الاولى ولذا قال الشارح ان كان الظرف مقدرا
بالفعل بناء على كونه اصلا في العمل او شبهه اي ما يشبه الفعل وهو
ما يعمل عمل الفعل يعني الرفع والنصب وهو من تركيبه اي من تركيب
الفعل اي يكون مشتركا في مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب
كاسم الفاعل سواء كان لازما نحو زيد ذاهب راكبا في مقام ذهب
زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه قائما سواء كان ملفوظا
تحقيقا كالمثالين المذكورين او تقديرا مثل زيد في الدار قاعدا ان
كان الظرف مقدرا باسم الفاعل على مذهب الكوفيين لان الظرف
عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق وكاسم المفعول اعاد الجار
لئلا يتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء كان ملفوظا تحقيقا
نحو زيد مضروب قائما او ملفوظا تقديرا نحو زيد في الدار جالسا ان كان
الظرف مقدرا باسم المفعول والصفة المشبهة ملفوظة كانت نحو
زيد حسن ضاحكا او مقدرة نحو زيد في الدار ضاحكا في تقدير زيد
حسن في الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبني ضرب زيد قائما و
هذان اعني الفعل وشبهه يعملان في الحال متقدما مثل راكبا ضرب
زيد ومتأخرا لقوة عملها عني المصدر فانه لا يعمل الا اذا كان الحال

متأخرا

متأخرا عنه لضعفه او معناه المستنبط اي المفهوم من فحوى الكلام
اي من معنى الكلام من غير التصريح به اي بالعامل او تقديره لانه اذا
صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولا يكون معناه كالاشارة
والتنبيه المفهومين من حروف التنبيه والاسم الاشارة في نحو هذا
زيد قائما كما مر في قوله وهذا زيد قائما وكالنداء والتمني مثل ليت
والترجي كلعل والتشبيه نحو كأن وانما خص هذه الحروف الثلثة
من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معاني الافعال المحققة
غير التأكيد بما ذكرنا فيصح ان يكون واحد منها مقيدا للحال باعتبار تلك
المعاني بخلاف الثلثة الاخر فانها لمجرد تاكيد النسبة او الاستدراك
فلا يصح تقيدها بالحال وقال المحشي والاعمال لكل ما يستنبط منه معنى
الفعل فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل
سماعي وفي الرضي فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا يعلل
في نحو يا زيد قائما ويا رجل مقيما ويا ربنا منعما بشرط ان يكون المنادى
معرفة سواء كان معرفة قبل النداء وتعرف به او بالاضافة او شبهها
لان التعريف او النكرة المخصوصة شرط في ذي الحال وليتك وليته و
ليت زيدا عندنا مقيما ولعله ولعلك ولعل زيدا في الدار قائما وكأنه
وكأنك وكأن زيدا اسد صائلا فانها تضمنها معاني الافعال تعمل
في الحال الا انها لا تتقدم عليها لضعفها في العمل لما سبق فان قيل لم لا
يكون العامل في الحال جرها اذا كان غير جامد اجيب بان المراد
تقييد التمني مثل لا التمني ويختلف المعنى في ليتني صحيحا راجع الى
اهل وشرطها اي شرط الحال عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا

فيها التنكير وجوز وايقاع المعرفة حالا لانها في الاصل خبر وكما يجوز
في الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا لان التنكير اصل عندهم ايضا
ان يكون اي الحال نكرة لان النكرة اصل لكونها مجردة عن العوارض
والتعريف لا يكون الا بقيد زائد على النكرة والغرض من الحال وهو
اي الغرض منها تقيد الحدث المنسوب سواء كانت نسبة الحدث اسنادية
كما في قولك جاء في زيد راكبا وايقاعية مثل رايت زيدا ماشيا او
اضافية نحو مررت بزيد جالسا الى صاحبها يحصل اي الغرض بها اي
بالنكرة والتعريف لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم زائد
على الغرض والزائد لا يعتبر وفي الرضي والاولى ان يبين الشيء اولا
ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث وشرطها
ايضا ان يكون صاحبها اي من قام الحال به سواء كانت فاعلا او
مفعولا حقيقة او حكما معرفة لانه اي لان صاحب الحال محكوم
عليه في المعنى لان الحال مبتداء وخبر فكان قولك جاء في زيد راكبا
زيد راكب وقت المجيء ورايت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية
فكان الاصل فيه اي صاحب الحال التعريف اي ان يكون معرفة ليصح
الحكم عليه بالحال في المعنى غالبا يرجع الى تعريف صاحبها الا الى تنكيرها
لان التنكير فاجب فيها غالب اي وليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة
في جميع موادها اي امثلة الحال بل اشتراط ان يكون صاحبها الحال
معرفة في غالب موادها اي اكثرها يعني في اكثر امثلة الحال لا كلها
وبيان ذلك اي اشتراط ان يكون صاحب الحال لا كلها وبيان ذلك
اي اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها ان مواد

وصاحبه في المعنى مبتدأ وخبر

وقوع

وقوع الحال منقسمة على قسمين لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة
محضة او يكون نكرة مخصوصة ولذا انقسمت المواد على قسمين احدهما
ما اي كلام او تركيب يكون ذو الحال فيه اي في ذلك الكلام او التركيب
نكرة موصوفة لان النكرة لما كانت موصوفة افادت التخصيص لان
الوصف في النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون ذا حال كما كانت
تصلح ان تكون مبتداء نحو جاء في رجل من بني تميم ومن فيه بيانية
ومن البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له فارسا وتكون ذو
الحال فيه مفيدة غناء المعرفة اي نكرة مفيدة فائدة التعريف
لاستغراقها اي لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لا يشذ فرد منها
فيكون في حكم المعرفة نحو قوله تعالى فيها اي في ليلة البراءة التي تكون
في نصف شعبان يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا اي يميز ويبين
كل شيء على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مامورا من جانبنا فتلك النكرة
مستغرقة لافرادها لان لفظ كل اذا اضيفت الى النكرة تكون فيكون
لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة لان جعلت امرا حالا من كل
امر واما اذا جعلت حالا من الضمير المستكن في الصفة المشبهة فليس
مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون ح ذو الحال معرفة ومثل قول
الشاعر لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فهذا اولى
بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه او تكون تلك النكرة واقعة في حيز
الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير
موجبة فتعم ايضا جميع الافراد نحو هل اتيك رجل راكبا او واقعة
بعد الا لان توجيه هذا العطف وصحته ان يجعل الحال التي بعد

جائينا

وظهر مقدما فاعلا لقوله او واقعة بعد الا وقائما مقام فاعل قوله
مقدما على سبيل التنازع نقضها منصوب على انه مفعول مطلق تقديره
نقض نقضها والجملة صفة الا للنفي متعلق لان النكرة لو وقعها في حيز
النفي استغرقت وتعينت لما سبق نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما
عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون ذو الحال
في ~~غير هذه الامور يعني الامور الخمسة~~ مقدما عليه الحال لان بتقديم
الحال على ذي الحال يتخصص ذو الحال كما سيأتي نحو جاءني راكبا رجل و
ثانيهما اي ثاني القسمين ما يكون ذو الحال في غير هذه الامور
يعني الامور الخمسة ويكون ذو الحال في غيرها معرفة وغالب مواد
وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم لا غير ووقوع الحال في هذا
القسم اي في القسم الثاني شرط ان يكون صاحبها اي صاحب الحال
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها اي صاحب الحال
معرفة يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لا
مستوعبا لا قيد لكون صاحبها معرفة فيكون صاحبها باقيا على حاله
وهو الاصالة في التعريف حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المثبتة صفة للغالبية عن تخلف اي تخلف كون صاحبها معرفة في
بعض المواد كالصور المذكورة في القسم الاول تنافي الشرطية يعني اذا
كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون منافيا للشرطية
اذ كون صاحبها معرفة يقتضي ان يكون صاحبها في جميع المواد
معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها
معرفة غالبا تنافي الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف

لا الشرط

يعني

يعني مشعرا ان لا يكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة
السابقة في القسم الاول واذا كان قيدا للشرط فلا يلزم هذا المحذور
لا يكون الشرط هو الغالب ويحتاج عطف على بقيا لان يصرف الكلام
اي ان يخرج الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالبا عن ظاهره و
ظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب على الخبر ويكون
هذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعاطف
واحد ويكون عطف مفرد على مفرد ويجعل قوله وصاحبها معرفة
مبتداء وخبرا فيه نشر على ترتيب اللف معطوفا من قبيل تعدد المفعول
الثاني او يكون بدلا منه او حالا فيكون عطف جملة على جملة هي قوله
وشرطها ان تكون نكرة ولما بين ان التنكير شرط في الحال اعترض عليه
بان تعريف الحال في بعض المواد تنافي الشرطية فاجاب عنه بالواو
الاستينافية بقوله وارسلها العراك اقول الحال المعرفة اما معهود
او غير معهود والاول معرف باللام مثل قول الشاعر ومعرف
بالاضافة نحو مررت به وحده والثاني نحو مررت بهم الجماء
الغفير وكقوله عليه السلام يذهب اهلها الحوت اسلاما الاول فالاول
اي مرتبين كذا في الرضي وقيل الحال المعرفة اثنان معرف باللام
ومعرف بالاضافة اورد مثالا موثوقا به للاول من شعر لبيد
وللثاني مما شاع في المحاورات ويروى اوردها العراك ولم
يذدها بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من ذاده طرده وذاده الا
من باب قال ساقها وطردها كذا في الصحاح ولم يشفق من شفق
يقال اشفق عليه واشفق منه اصلها واحد ولا يقال شفق وقال

ابن دريد شفق واشفق بمعنى واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه
ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف على نقص الدخال بالصاد المهملة
والغين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نقصا اى لم يتم مراده
وقيل نقص بمراد قام نارسيده وشرتام ناشنيده كذا فى حاشية
العصام البيت للبيد وهو من شعر الاسلام يصف حمار الوحشى
وهو الذكر منه والاتن جمع اتان وهو الانثى منه الواو اما للعطف
فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه يقول
اى لبيد ويحتمل ان يكون بناء الخطاب لبيان اللغة ارسل حمار
الوحشى الاتن فانه قادر على ضبطها بحيث يمنعهن عن التزاحم
خوفا من تاذيته اياهن وكان كلمة التشبيه لا كلمة كان جواب عن
سؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضى سبق القيد وههنا لم يمكن
ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه لم يوجد
الا فى بنى ادم فاجاب عنه بقوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
يعنى حال كردن داه يعنى مزاحم نادسيدن حمار وحشى مرابن
داه اب ادخودن والمراد هو الثانى ههنا لان البعث بمعنى الارسال
فالمعنى جعلها خالية عن حالها بين المرسل بفتح السين وهو
الاتن وما يريد اى الحمار الوحشى او المرسل بفتح السين والمصدر
ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعنى جاى آب
خوردن اى ارسلها يعنى ارسل حمار الوحشى الاتن حال كونها
معركة متزاحمة ولم يردها اى لم يمنعها عن العراك اى لم يمنع
حمار الوحشى الاتن عن الاعتراك والتزاحم ولم يشفق اى يخف

على نقص الدخال يقال نقص البعير اذا لم يتم شربه وكذا فسره الشارح
بقوله اى لم يخف ذلك الحمار على انه لم يتم شرب بعضها اى بعض
الاتن الماء بالدخال اى بالمزاحمة والاعتراك والدخال بكسر الدال
الى المهملة وبعده خاء معجمة على وزن طراف وهو اى الدخال فى
اللغة ان يشرب البعير ماءه ثم يرد مضاعف مضارع مجهول من
رد يرد مثل مد يمد من العطن بفتحتين والطاء المهملتين ما حول
الحوض والشرب من مبارك الابل اى المناخ يعنى جاى اشترخوابگاه
باى بتد كردن الى الحوض متعلق يشرب يعنى ثم يعاد ذلك البعير
من طرف الحوض اليه ويدخل ذلك البعير بين البعيرين عطشانين
اى لم يكن ان يشرب ماء بشرب ذلك البعير المردود المدخول بين
البعيرين العطشانين منه اى من الحوض او من الماء فاء عساه
لم يكن شرب منه يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض
ولعل المراد هذا جواب دخل مقدر وهو ان معنى الدخال لم يوجد
فى الحيوان الذى يكون فى ايدى الناس وههنا ليس كذلك وهو
ظاهر ولم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله ولعل المراد اى بالدخال
نفس متداخل بالتذكير صفة جرت على غير من هى له بعضها مرفوع
فاعل متداخل بعضا اخر متعلق به يعنى ليس المراد بالدخال ههنا
معناه الحقيقى بل المراد معناه المجازى هو متداخل بعض النفوس
فى بعض واجاب عنه ايضا بان المعنى على نقص مثل نقص الدخال يعنى
المعنى على حذف المضاف من المشبه به واقامة المشبه مقامه يعنى لم
يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير

لم يتم الشرب الماء وادخل بين بعيرين عطشانين ليتم شربه ومثل
مررت به وحده ووحد مصدر وحد يحد واحدا وحده مثل وعد يعد عدة
ووعدا من باب ضرب يضرب وبالاضافة الى الضمير صار معرفة
لان اضافة المصدر معنوية ونحوه بالرفع عطف على مقدر ونحو
ارسلها او مثلها فعلته بتاء الخطاب جهدك بفتح الجيم وضمها
الاجتهاد وقال الفراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائزان
ههنا تأمل وكن منصفا متأولا خبر لقوله وارسلها العراك على
حذف المضاف منه اي نحو ارسلها كما قلنا آنفا التأول التطلب يعنى
طلب مآل الشيء بصرفه عن الظاهر بالنكرة متعلق بقوله وارسلها
العراك فلا يرد مبنى للفاعل من ورد يرد نقضا منصوب على الحال
من الفاعل اي ولا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا على قاعدة اشتراط
كونها اي الحال نكرة وتاويلها اي الحال المعرفة على وجهين على ما
ذكره الشارح احدهما اي احد الوجهين انها اي الحال مصادر لان
كل واحد منها مصدر لافعال محذوفة اي لفعل محذوف وجي
باسماء وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات
مطلقة للحال المقدر وحذف فعلها العامل وجوبا اي يعترك العراك
وينفرد وحده اشار الى ان العراك مصدر من عرك يعرك من باب
ضرب وذلك بدلك وحده مصدر والا انه لم يستعمل فعل كل واحد
منهما مع بل انما استعمل المزيد منه اي انفراده وتجتهد جهدك
من اجتهدك اجتهادا فهذه الجملة جمع جملة الفعلية وهي تعترك
وتنفرد وتجتهد وقعت احوالا اي وقعت كل واحدة منها حال من ضمير

وحده ولا يجوز الواو وهذه المصادر يعنى العراك ووحده و
جهدك منصوبة على المصدرية يعنى على انها مفعولات مطلقة لافعالها
المحذوفة هكذا قال الزمخشري وانما سميت احوالا على سبيل المجاز
تسمية للمعمول باسم العامل او للغائب باسم الحاضر ويقال لمثل هذا
مجاز مرسل لان الحال في الحقيقة عواملها المحذوفة وثانيهما اي ثاني
الوجهين انها اي هذه المصادر معارف باللام في الاول والاضافة
في الاخرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف ما دخل هو عليه موضوعة
موضع النكرة فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شيء
الا انها مؤولة بالمشتق لتكون في صورة الاتفاق اي ارسلها معتركة
متزاحمة ومررت به منفردا وافعله مجتهدا فالصورة اي صورة
كل واحد منهما وان كانت معرفة باللام والاضافة في الاخيرين
للجنسية او للعهدية لان كلا من اللام او الاضافة اللفظية مثل زيد
ضارب عمرو وحسن الوجه في صورة المعرفة لكونه مضافا لفظا
وهي اي الصفة المضافة في المعنى نكرة لكونها في حكم الانفصال لانه
في تقدير زيد ضارب وحسن وجهه بالنصب والرفع وهذا مذهب
سيبويه وهو الوجه الوجيه بانه في الاحوال المعرفة كلها سواء كانت
مصادر او لا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز والجاء بان الحال فيه على ما
هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاخر فان كان صاحبها
اي صاحب الحال سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما نكرة محضة
احتراز عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه مثل
جاءني رجل من بني تميم فارس فقد سبق لم يكن فيها اي في تلك النكرة

شائبة تخصيص او لم يكن في النكرة شيء يفيد التخصيص بما سوى
التقديم اي سوى تقديم الحال على صاحبها ولم يكن الحال مشتركة بينهما اي
بين النكرة وبين المعرفة كما اذا كان ذو الحال متعددا احدهما نكرة والآخر
معرفة مثل جاءني رجل وزيد راكبين اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان
الحال الجملة لا يجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا **وجب تقديمها**
اي تقديم الحال على صاحبها النكرة سواء كان فاعلا او مفعولا **لتخصص**
النكرة بتقدمها يعني لتقييد النكرة بتقديم الحال عليها لتخصيص لان
الحال بمنزلة الظرف تقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فتقديم
الخبر على الظرف يخصص المبتداء النكرة كذلك ذو الحال النكرة يخصص
بتقديم الحال عليه لانهما اي ذو الحال والحال في المعنى مبتداء وخبر لان معنى
قولك جاءني زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء **ولئلا يلتبس** اي الحال
عن النكرة بالصفة في حالة النصب اذا لم يتقدم الحال على صاحبها
فاذا تقدم يعلم انه حال لا صفة لان الصفة لكونها من التوابع لا تتقدم
على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة كانت او نكرة
لكونه في المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه في مثل
قولنا ضربت رجلا راكبا لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول في حال
ملابسة الركوب حالا لان الحال ما يتقرر او بعد لزومه وتقرره فيكون
صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يحتمل الاحوال فلما قدم علم
ان الضرب واقع على رجل في ان ملابسة الركوب به يعني قبل تقرره ثم
قدمت الحال على صاحبها النكرة في سائر المواضع وان لم يلتبس وهي
حالة الرفع فقط لان حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذو الحال

نكرة

نكرة يعني قدمت الحال في سائر المواضع على ذي حال النكرة حال
كونه غير ملتبس بالصفة اذ لم يقدم اطراد الباب والاطراد معتبر
في كثير من المواضع كحذف الواو في تعد بالتاء الفوقانية تبعا
ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة في يكرم تبعا لنفس المتكلم وحده
نحو اكرم **ولا يتقدم** اي الحال فيما عدا فعلا ماضيا من يعدو اي بعد يعد
والمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع اليها لانها عبارة عن التركيب
اي في تركيب جاوز مثل منصوب لانه مفعول به له زيد قائما كعمرو
قاعدا يعني لا يتقدم الحال **على الفاعل المعنوي** في غير هذا التركيب
فان العامل فيه معنوي مستفاد من حرف التشبيه تقدم الحال عليه يعني
يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي في تركيب يدل على حد تشبيه غير
متميز بالعبارة اي بان يقال زيد كعمرو فان التشبيه يدل على ان زيد
هذا قائما بالمشبه به الا انها غير معلومين مختلفين صفة لقوله
~~حد تشبيه بعد صفة~~ بان يتعلق بكل منهما حالا يتعلق بالآخر فانه يجب
ان يتعلق كل واحد صاحبه ليتم وان لزم التقديم على العامل الضعيف
وفي الرضي الا ان آلة التنبيه لا تدخل بعضهما على حد تشبيه مطلقين
لان معنى زيد كعمرو وان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان قيمتان
واما تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها في اللفظ الذي هنا كلامه فلبيانها
يجيء بحال وضع بجنب المشبه وبحال اخرى وضع بجنب المشبه به ولهذا
تقدم الحال الاولى على عامله المعنوي لتكون بجنبها صاحبها قد عرفت فيما
قبل بني على الضم لانه من الجهات الست وهي اذا حذف ما اضيف
اليه ونوي تكون مبنية على الضم على ما سيجيء اي فيما سبق العامل

العامل المعنوي وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به
والتقديم وعرفت فيما قبل ايضا ان ما هو مقدر بالفعل عند البصريين
او باسم الفاعل عند الكوفيين مثل الظرف مثل امام وخلف وفوق
وغيرها سواء كانت ظرف زمان ومكان او ما يشبهه اي الظرف في
احتياجه الى المتعلق وكونه محلا للفعل اعني مفعولا وما يشبهه الجار
الجار والمجرور مثل زيد في الدار خارج عنه اي عن العامل المعنوي
لان العامل فيهما اما مصرح او مقدر داخل في الفعل اذا كان متعلقه
فعلا او داخل في شبهه اي شبه الفعل اي اذا كان متعلقه اسما
كاسم الفاعل فعلى هذا اي على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوي
وان ما هو مقدر بالفعل او لا خارج عن العامل المعنوي وداخل
في احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لا يتقدم عليه ليكون ترتيبا الى ما
يشير اليه معنى (الكلام) اي معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي لان
الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا اي اتفاق النحاة عليه اتفاقا
او منصوب بنزع الخافض منه اي باتفاق النحاة بخلاف الظرف
خبر مبتداء محذوف اي عدم تقديم الحال على هذا العامل باتفاقهم
ملتبس بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل في الحال او شبهه
حيث لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا فان فيه اي عدم تقدمها
عليه خلافا بين سيبويه والاخفش فسيبويه الفاء تفسيرية لا يجوزه اي
لا يجوز تقديم الحال على عامل الظرف ايضا اصلا اي مطلقا اي سواء
قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار فكلاهما غير جائز عنده نظرا
الى ضعف الظرف في العمل لانه بحكم نيابته عن الفعل لا ان القائم

انما يعمل

مقام

مقام شيء لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر باسم عند
البعض وهو ضعيف فيه ايضا ويجوزه الاخفش مخالفا لسيبويه لكن
لا يجوزه الا بشرط تقدم المبتداء على الحال لانه لما تأخير الحال عن المبتدا
الذي صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوي لانه
لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد
الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد وزيد
فيه فاعل الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد ونحو زيد قائما في
الدار فاما مع تأخير المبتداء عن الحال فانه اي الاخفش ح وافق
سيبويه في المنع اي في منع تقدم الحال على عامل الظرف سواء كان مؤخرا
عن المبتداء مثل زيد في الدار قائما او مقدما عليه نحو في الدار زيد
قائما فلا يجوز تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا
مثل قائما في الدار او مقدما مثل وقائما في الدار زيد اتفاقا لتقدم
الحال على عامله اتفاقا مثل في الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقديم المذكور
ويحتمل معطوف على قوله ان الحال لا يتقدم اي فعلى هذا يحتمل ان
يكون معناه اي معنى الكلام المذكور سابقا ان الحال وان كانت
مشابها للظرف لواو وللحال وان الموصول والجملة حال يعني ان الحال
حال كونه مشابها للظرف لما فيه اي في الحال لا بمعنى لكن اي لكن بينهما
اي بين الحال والظرف فرقا من وجه اخر وهو ان الظرف يتقدم على
عامل المعنوي يعني اذا كان العامل في الظرف معنويا مستنبطا من فحوى
الكلام يجوز تقديمه عليه كما يجوز تقديمه على عامله الفعل او شبهه سواء
كان بعد المبتداء نحو زيد يوم الجمعة عندك في تقديره زيد عندك يوم

الجملة او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان في تقديره اي الله تعالى
في شان كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعني في كل ساعة وان
كانت قليلة ومثل قولك اكل يوم لك ثوب في مكان لك ثوب كل يوم
لتوسعهم اي النحاة في الظرف لعموم حاجة المخلوقات اليه وعدم انفكاكها
عنه بخلاف الحال والحال لا يتقدم عليه اي على عاملها المعنوي لما عرفت
هذا اي كون هذا الكلام على الاحتمال الثاني اذا لم يكن الظرف داخلا في
العامل المعنوي بل على داخل في الفعل او شبهه واما اذا جعلت راي
الظرف داخلا في العامل المعنوي حتى يكون العامل العامل في الحال
الفعل لفعل الملفوظ او شبهه او معناه كما اي كشيء هو الظرف فقط
من كلامهم اي من كلام النحاة لان العامل مستفاد من نحواه ايضا فيكون
الظرف من جملة العامل المعنوي فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان
الظرف يتقدم على العامل بخلاف الحال لا غير لان الاولى استثناء
من العامل المعنوي ويقول ان الحال لا يتقدم على عامله الفعل او شبهه
ملفوظا على العامل المعنوي الا الظرف فانه يتقدم فعلم من هذا ان
الحال يتقدم على عامله الفعل او شبهه ملفوظا كان او مقدرا ولما
فرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا
وشرع في بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه فقال كما لا يتقدم
الحال على العامل المعنوي و يتقدم على غيره من الفعل وشبهه كذلك
تاكيد كقوله كما **لا يتقدم على** ذي الحال **المجرور** و يتقدم على ذي الحال
المرفوع والمنصوب جوازا ووجوبا لانه كتقدم الحال على المبتدا مطلقا سواء
انها في المعنى مبتدا او خبر فاخذ حكمها سواء كان بالاضافة او بحرف

الجر

الجر لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم فان كان
ذي الحال مجرورا بالاضافة سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى
واتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا كالمثال الا في الشرح لم يتقدم الحال
عليه اتفاقا باتفاق البصريين والكوفيين نحو جاءني مجردا عن
الثياب ضاربة زيد وذلك اي عدم الحال على ذي الحال المجرور
بالاضافة اتفاقا واقع لان الحال تابع لانه عرض غير مستقر لا يقوم الا
بصاحبه وفرع لوني الحال في الوجود لان ذي الحال يوجد اولا ثم الحال
يصدر منه ويقوم به والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف لقيامه مقام
ما لا يتقدم على المضاف اي التنوين والنون وفي الهندي لانه ان يتقدم
فان دفع قبله لزم وقوع التابع حيث لا يجوز دون المتبوع فلا
يتقدم تابعا بهذا انتهى وان كان ذي الحال مجرورا بحرف الجر ففيه
وتقدم الحال على صاحبه المجرور به خلاف بين البصريين والكوفيين
فسيبويه والاكثر البصريين عطف العام على الخاص لكون المخصوص
مفهوما في هذه الفن لكونه اماما به يمنعون تقدمها اي تقديم الحال
على ذي الحال المجرور بالحرف للعلة المذكورة في عدم جوازها
تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة قد عرفتها فلا يفيدها وهو اي
منع تقديمها عليه المختار عند المص وهذا اي وكونه هو المختار عند
المص قال **على الاصح** متعلق بقوله ولا يتقدم للعلة المذكورة سابقا ونقل
عن بعضهم اي بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين الجواز
اي تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف استدلالا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس اي وما ارسلناك لشيء من الاشياء

الا ارسلناك للناس حال كونهم مجتمعين في قومك رسولا ومرسلا
اليهم غير مخصوص بهم كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا
بقوم وانت لست كذلك ومعناه على ما ذهبوا بالفارسية نفرستاديم
ترا محمد از بهر سيرا ى ادميان مكر در حالتى كه بودند ادميان همه
يعنى از براى همه ادميان نفرستاديم ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
حيث يجوز الكوفيون وبعض البصرية تقديمها على صاحبها المجرور
بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة
بل اتفقوا على عدم حرف الجر عامل عدا اسم فاعل من عدى يعدي من باب
التفعيل حذفت ياؤه لان الفعل يعني تجعل الفعل اللازم متعديا الى
المفعول به كالهمزة والتضعيف يعني ان الهمزة اذا زيدت في اول الفعل
والتضعيف في عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا اذا كان الفعل
اللازم اذا نقل الى الرباعي بزيادة الهمزة في اوله والتضعيف في
عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حرف الجر اذا دخلت على
المفعول تجعل الفعل متعديا اليه فكان اي حرف الجر من تمام الفعل
وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر في الفعل شيئا لانها
ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم
فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحرف الجر وان كانت من
خواصه ايضا الا انها لما دخلت على معمول الفعل وتعلقت به كانت
من جملة حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند بتقديم الحال على ذي
الحال المجرور بالحرف فكانك قلت اذهبت راكبة هندا بتقديمها
على صاحبها المنصوب حكما جوازا لتقديم على ذي الحال المنصوب في هذا

اما فائدة اللام حرف الجر تمام الفعل

المثال

المثال كذلك جوز فيما يشبهه فالمجرور بحرف وان كان مجرورا
بحسب الظاهر الا انه بحسب الحقيقة ليس مجرورا بل منصوب والحال
تقدم على ذي الحال المنصوب فكذلك هنا واجاب بعضهم اي
بعض النحاة وهو الهندي والزجاج عن هذا الاستدلال الكوفيون
على تقديم الحال على ذي الحال المجرور بهذه الاية بجعل متعلق بقوله
واجاب كافة حالا عن الكاف المتصل بالفعل فيكون مبنيا هيئة المفعول
به والتاء في كافة للمبالغة في الزجر والمنع والتبليغ والحث لا للتأنيث
كتاء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا بسا كشيء من
الانبياء الا حال كونه مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصي وحثا
له وحاثا على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ واجاب بعضهم
وهو الكشاف بجامعها متعلق ايضا باجاب اي بجعل كافة صفة لمصدر
محذوف فيكون كافة منصوبا على المصدرية لا على الحالية فيكون
المصدر للتاكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا رسالة كافة مانعة
الناس عن الشرك والمعاصي وحاثة لهم على طلب الثواب او عامة
شاملة لهم واجاب بعضهم وهو محشي الهندي بجعلها اي بجعل كافة
مصدرا على وزن اسم فاعل كالكاذبة والعافية اما بالفاء او بالقاف
فيكون كافة منصوبة على انها مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد
لشيء الا لتكف الناس وتحثهم واللام في قوله للناس متعلقة بها على
الاجوبة الثلثة فتكون ظرفا لغوا الكل اي كل واحد من الاجوبة الثلثة
تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير
معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال ومفعول ومفعال

ان يجعلها

والاستشهاد بالكافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون
الثاني تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما يكون الثالث
تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان
كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قال عصام الدين
وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال على الهيئة مشتقا
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او جامدا يستفاد منه
معنى قائم بالغير **صح ان يقع** ذلك الدال على الهيئة **حالا** من غير تاويل
الجامد الدال على الهيئة بالمشتق لحصول معنى النسبة ظاهرا لان المقصود
من الحال اي المراد من ايراد الحال بيان الهيئة اي الصفة التي عليها صاحب
الحال حين صدور الفعل او وقع عليه وهو اي المقصود الذي هو
بيان الهيئة حاصل به اي بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا
في المقصود استويا ايضا في وقوعهما حالا من غير تفرقة وهذا اي
مذهب المص وهو تجويز وقوع ما دل على الهيئة والصفة حالا مشتقا
او غيره من غير تاويل غير المشتق او غيره من تاويل غير المشتق بالمشتق
رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال اي شرطوا ان يكون
الحال مشتقا لان الحال في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان او في
معنى المشتق وكذا ما في حكمها وتكلفوا في تاويل الجامد حيث وقع
حالا بالمشتق لتكون الاحوال مطردة متفقة مع هذا اي مع تجويز
وقوع الجامد حالا من غير تاويل فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
اي ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال في المعنى خبر وصفة وهما مشتقان
وما وقع غير مشتق يؤول به ليكون اقسام الحال متفقة مثل بسرا ورطبا



احوال النحو

اي للنحو

في قولهم اي قول العرب **هذا بسرا** بضم الباء والسين واحد بسرة
مثل ونخلة يعني هو مما يفرق بينه وبين واحده التاء وهو اي البسر
ما بقي فيه حموضة على وزن تغوله بالفارسية ترشوا **اطيب** اسم تفضيل
منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع
يعني اكثر نفعا اي من نفسه حال كونه رطبا للثمرة ست مراتب اولها
طلع والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة
واللام واخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء
المهملة والسادسة تمر نحو قوله تعالى هذه ناقة الله لكم اية اي
دالة فهما بسرا ورطبا مع كونهما جامدين يعني غير مشتقين لانهما اسمان
جامدان الاول على وزن فعل ويقال على وزن فوس والثاني على وزن
صرد حالان لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق لدلالتهما اي
لدلالة الاول على صفة البسر وهي الحموضة والثاني على صفة الرطوبة
وهي الحلاوة الصرفة واذا كانا دالين على الهيئة القائمة مع ذي الحال
مع كونهما جامدين فلا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر بكسر السين
وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا لعلاقة المحلية لانه
بالكسر صفة النخل لان النخل بالكسر مبسر واذا اطلق على ما عليها يكون
الاطلاق مجازا لا حقيقة وعلى الثاني يكون حقيقة لانه بالفتح يكون
صفة ما عليها ولا حاجة ايضا الى تاويل الرطب بالمرطب بكسر الطاء
وفتحها الاول ماخوذ من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا يريد به ان الهمزة
راجع الفوائد لتفصيل
افعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اي صار ذا ماشية والثاني
باب
حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح والثاني مشتق

من ارطب اذا صار رطبا عليه رطبا فهذا كالاول في الاسناد والكسر
والفتح قال الرضي فهو الحق اي ما دل على هيئة بصحة ان يقع حالا هو
الحق سواء كان مشتقا او غيره فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال
هو المبين للهيئة وكلما قام هذه الفائدة فقد تحصل فيه المطلوب
من الحال فلا حاجة الى تكلف تاويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق
حالا والعامل في رطبا يعني في الحال الثاني اطيب لانه اسم التفضيل و
هو من جملة ما يشبه الفعل على ما سبق باتفاق النحاة اي العامل في الحال
اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم وفي العامل
في بسرا ايضا يعني العامل في الحال الاول اسم التفضيل كما انه العامل
في الثاني عند محققيهم وتقدم بسرا يعني الحال الاول على اسم التفضيل و
ان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز
وكذا هذا ولقوة اسم التفضيل لكونه يشبه الفعل والمشبه ياخذ حكم
المشبه به وهو جواز التقديم لانه اذا تعلق بشيء واحد وهو ههنا
المشار اليه بهذا يعني التمر حالان احدهما البسرية والاخرى الرطبية
باعتبارين متعلق بتعلق مختلفين اذ الحال الاولى تعلقت بالمشار
اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار
المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الاخر فيلزم جواز
ان يلي كل منهما اي من الحالين متعلقه اي ما تعلق به يعني صاحبه
فيكون اللام في متعلقه مفتوحة والبسرية يعني الحال الاولى فيه تعلقت
بالمشار اليه بهذا يعني جعلت حالا عنه ومبينة للهيئة القائمة به من
حيث انه اي المشار اليه به مفضل وهذه الحيثية ان يكون المشار اليه

محققيهم

مفضلا

مفضلا وان لم تكن الواو للحال وان للوصل معتبرة فيه اي في المشار اليه
به والجملة حال يعني وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة في المشار اليه
الا انهما كانت معتبرة بعد ضماده اي المشار اليه في اطيب يعني الا بعد
ان يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا
لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع ياخذ
حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذا المرجع لكنه اي الا ان
الشان لما كان المضمر مطلقا سواء كان المراد به المضمر في اطيب او في
غيره بالنسبة الى المظهر مطلقا ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه
لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر في كونه ملفوظا حقيقة واما
المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم
اقيم المظهر الذي هو اسم الاشارة بعده بلا فاصلة واوجبوا ان
يليه اي الحال ذلك المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه حقيقة الضمير في
اسم التفضيل والرطبية المفهومة من قوله رطبا التي هي الحال الثانية
في المثال المذكور تعلقت به اي بالمشار اليه بهذا يعني جعلت حالا عنه
ومبينة للهيئة القائمة به ايضا لكن من حيث انه اي المشار اليه مفضل
عليه باعتبار ان ضمير فيه راجع اليه ولذا قال الشارح وهو اي المفضل
عليه ضمير منه لانه يرجع اليه فيجب ان يليه اي الحال ضمير منه وههنا ان
الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل
كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يليه المظهر ليكون
الحال بجنب الاولى على عامله الضعيف وان كان حقه التاخير قال
الرضي واما الضمير المستكن الراجع الى لفظ هذا او فعل يعني اسم

المضمر

التفضيل الذي هو اطيب فانه اي الضمير المستكن فيه وان كانت
الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير مرة مفضلا في
الحقيقة لكنه اي الا ان ذلك الضمير لما لم يظهر اي لما لم يكن ملفوظا
حقيقة بل ملفوظا حكما كان كالعدم والمعدوم ليس بشيء فصار
المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه ومع
هذا اي مع كون الضمير المستكن في افعل كالعدم فلا ارى باسا بان
يقال وان يسمع ان للوصل والفعل مبني للمفعول زيدا احسن
قائما منه قاعدا ليكون كل من الحالين بجنب صاحبه الا انه قد
وقع فصل بالاجنبي وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل ومعموله
وهو منه ولذا قال فلا ارى باسا حيث قيد الرؤية بالباس المفيد
للكراهة
قلنا المانع يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر في افعل التفضيل
وآلة التشبيه وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب
كل واحد بجنبه التزام ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه
المصرح به فيقال زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان مقدما
على اسم التفضيل وذهب بعضهم هو ابو علي واتباعه الى ان العامل في
بسرا يعني في الحال الاولى لان المحذوف فيه اسم الاشارة يعني العامل في
تلك الحال معنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة لانه لا يجوز ان يكون
افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله عليه اي اشير
اليه حال كونه بسرا وهذا اي كون العامل في الحال الاولى اسم الاشارة
يعني معنى الفعل ليس بصحيح لانه يلزم تفريق العامل في الحالين و
هذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه

باعتبار

باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل
عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطبية مفضلا ومفضلا عليه
في حالة واحدة وهذا باطل لانه يمكن ان يكون مشارا اليه بهذا التمر اليابس
فيلزم ح تقييد الاشارة يعني المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك
لان المقصود مطلقا فلا يتقيد الاشارة يعني فلا يصح تقييدها بحال البسرية
لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا في بسرا لتقيد تلك الاشارة
بحال البسرية فلم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية
وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه
رطبا في غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون
العامل فيه اسم التفضيل ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم
والمعنى يصح ان يقع اسم موقع اسم الاشارة لا يصح اعماله في الجملة صفة
الاسم اي لا يصح اعماله في الحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه
لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع الخلو بالجمع
نحو ثمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا فانه ثمرة نخلتي مقام اسم
الاشارة ومثل زيدا راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع
خلو المبتدا عن معنى الفعل والعامل فيه افعل لكونه شبه فعل بلا خلاف
وكذا العامل في الحال في المثال المذكور في المتن افعل ولما فرغ من بيان
الحال المفردة على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل
في الخبر الافراد شرع في بيان الحال الجملة على ما الفرع فقال **وتكون**
اي الحال **جملة** لدلالتها اي الجملة على الهيئة اي الصفة كالمفردات يعني
كما ان الاحوال المفردة يدل على الهيئة الحاصلة بها جميعا كذلك

الجملة تدل على الهيئة فتقع حالا مثلها وفي الرضي جوز كون الحال جملة
فان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما
يكون مضمون المفرد فيصح ان تقع اي الجملة حالا مثلها يعني كما يصح ان يقع
المفرد حالا ولان للحال حكم معنى لما سبق غير مرة والاحكام تكون بالمفرد
والجملة كما في خبر المبتداء ولكن يعني الا انه يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب يعني الاصل في الجملة الخبرية ان تكون
صادقة لصدورها عمن يعقل وعمن ليس من شانه الكذب ويحتمل
ان يكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملها لان الحال في المعنى بمنزلة
الخبر عن ذي الحال للزوم المطابقة بينهما في الافراد واخويه والتذكير
وضده ولزوم الذي الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا
واسطة او بها كالخبر واجزاؤها عليه اي جعل الحال حالا منه في قوة
الحكم عليه واما الجملة الانشائية التي لا ثبوت لها في نفسها فكيف تثبت
لغيرها فلا يصح ان تقع حالا عن الشيء كما لا يصح ان يقع خبرا عنه
ولما كان الجملة مستقلة في الافادة لاشتمالها على الاسناد المقتضي
المسند اليه واذا كانت كذلك لا تقتضي ارتباطا يعني تعلقا بغيرها
لان المستقل في الافادة لا تقتضي التعلق بغيره ويكتفي بنفسه والحال
مرتبطة بغيرها لكونها عرضا غير قائم بنفسها ولان المقصود بالحال
تخصيص وقوع عامل بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود
لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة لصاحبها
فاذا وقعت الجملة الخبرية التي من شانها ان تكون صادقة ومحتملة
الكذب حالا لا بد لها اي لتلك الجملة لكونها مستقلة في الافادة من

رابطة

رابطة ترتبط الى صاحبها حيث لا تكون اجنبية وتكون ايضا
مخرجة عن الاستقلال وهي اي الرابط ههنا اثنان الضمير والواو
انما بطؤ الجملة الحالية بالواو ولان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام
فاحتيج في الاكثر الى فضلة ربط فصدرت الجملة التي اصلها
الاستقلال بما هو موضع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع
المطلق ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال بل
تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه ولواحقه والجملة
الخبرية الحالية اما اسمية ان بدئت باسم لفظا او تقديرا او فعلية
ان بدئت بفعل موضع الخبر وتلك الفعلية اما ان تكون مضارعا
مثبتا بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته او يكون فعلها مضارعا
منفيا بان يكون مضارعا اريد نفيه او ان يكون فعلها ماضيا مثبتا او
ماضيا منفيا فهي اي الاقسام المذكورة خمس جمل جمع جملة ولما فرغ
من بيان ان اي جملة تقع حالا شرع في بيان اقسامها تفصيلا وبيان
الرابط ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية فالاسمية قدمها
لكونها اشد احتياجا الى زيادة الرابطة لدلالتها على الدوام والثبات
ولكون البحث بحث الاسم ولمناسبتها بالحال المفردة لان المفردة
ليس الا اسما بخلاف الفعلية اي الجملة الاسمية الحالية بسبب الحال
اللام للعهد الخارجي والحال الاسمية صفة تستدعي موصوفا ملتبسة
بالواو والضمير اذا وقعت حالا حال مؤكدة للجار والمجرور والمعية
تفهم من الواو العاطفة لكونها معمولين للخبر المحذوف اي حال
كونها مصاحبة في الارتباط الاستقلال ان المعية في المعنى المصاحبة

اسمية وفعلية

لقوة الاسمية في الاستقلال لتركبها من الاسمين وخارجة عن
الحال وهو انتقال وعدم التعرض فناسب ان يكون الرابط فيها
في غاية القوة ايضا لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان يكون الرابط
به اقوى حتى يخرج عن الاستقلال لئلا تبطل طوعا ذكرها وهذا
النوع ثلثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلما نحو جئت
وانا راكب او مخاطبا نحو جئت وانت راكب او غائبا نحو جاء زيد
وهو راكب ويحتمل ان يكون المبتدأ مؤخرا والخبر مقدما فيكون
ثلثة اقسام آخر او الجملة الاسمية الحالية ملتبسة **بالواو وحدها** اي
حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير لانها تدل
على الربط في اول الامر لان الواو تؤذن في اول الامر ان الجملة مرتبطة
لما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع في اول الكلام ولانها
للجمع المطلق في اصل الوضع فاكتفي مبني للمفعول بها اي بالواو منفردة
مثل قوله عليه السلام كنت نبيا اي اعطاني النبوة وادم بين الماء
والطين اي حال كون ادم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين
ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضي هذا ذهابا
الى المجاز الاولي مثل اعصر خمرا واعلم ان اجتماع الواو والضمير وانفراد
الواو متفاوتان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط
لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركبها من اسمين مقتضيين للدوام
والثبات فيكون الرابط ايضا في غاية القوة ليتناسبا وهذا اي الربط
في الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو وحدها كما في النوع الثاني او
ملتبسة بها اي بالواو مصاحبة بالضمير بلا انفراد احدهما عن الآخر كما

في النوع

في النوع الاول انما يكون في الحال المنتقلة الغير المقررة لانها لتجددها
وانتفاءها اقتضت ان تصدر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اول
الامر ان الجملة مرتبطة لما قبلها غير مستقلة واما في الحال المؤكدة
يعني ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة فلا يجوز فيها الواو
الجار يعني في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعني عدم جواز
الواو في الجملة الاسمية الحالية مخصص بالجملة الحالية المؤكدة نقول لبناء
الخطاب هو الحق لا شك فيه نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب
فيه على احد الوجوه وذلك اي عدم جواز الواو في الحال المؤكدة
واقع لان الواو لكونها في الاصل للعطف وهو دليل التغير لا تدخل
بين المؤكد والمؤكد بالفتح والكسر مطلق يعني سواء كانا في الحال او
في غيرها لشدة الاتصال والامتزاج بينهما لان الثاني عين الاول
ونفسه فتخلل الفاصل بينهما كتخلل بين العصا ولحائها او الجملة الاسمية
الحالية ملتبسة **او بالضمير** لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء اي في ابتداء
الكلام بل يقع في الاول وحينئذ يدل على الربط من اول الامر كالواو وقد
يقع في الاوسط بل قد يقع في الاخر فلا يدل على الربط في اول الامر وبهذين
الوجهين قيل على ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم الضعف
اطراد الباب نحو كلمته فوه الى في ان جعلت حالا من ضمير الفاعل
فالرابط الضمير المتكلم في قوله الى في وان جعلت من ضمير المفعول فا
الرابط الضمير الغائب في قوله فوه ونحو قوله رجع عوده على بدئه
وقوله قول الشاعر ولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله

اقسام ضمير

لم يعتبر • فلا بد من الواو على الاصح فالضمير اما في الاول وهو ثلثة اقسام
باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء
زيد هو راكب واما في الاخر وهو ايضا ثلثة اقسام نحو جئت راكب
انا وجئت راكبا انت وجاء زيد راكب هو واما في الاوسط وهو
ايضا ثلثة اقسام مثل رجعت عودي على بدء ورجعت عودك
على بدء ورجع زيد عوده على بدء فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى
الوجوه للاشتراك بالواو في دلالته في اول الامر على الربط والثاني اي
اضعفها لبعد الربط لكونه في الاخر والثالث متوسطة بينهما فمجموع
الجملة الاسمية الحالية ثلثة عشر قسما **و** الفعل **المضارع المثبت** اي الجملة
الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ولكن يشترط
فيها خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتنافي
الحال والاستقبال ملتبس **بالضمير وحده** اي منفردا واما قوله قمت
واصك وقوله ولما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فبتقدير
وانا اصك وانا ارهنهم واذا كان المضارع مصدرا بقد فيدخل الواو
مثل قوله تعالى تؤذونني وقد تعلمون الاية لمشابهته اي المضارع المثبت
لفظا في الحركات والسكنات وعدد اسم وفي معنى يعني في
الحدوث والتجدد لاسم الفاعل المستغني اذا وقع حالا عن الواو
اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظي او التقديري في الحال المفردة
يغني عن الواو نحو جاء في زيد يسرع وهذا النوع ينقسم بثلثة
اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاءني زيد يسرع وجئت تسرع
وجئت اسرع **وماسواهما** اي ماسوى الذي هو الجملة الاسمية

وجئت

الحالية

٢١٧

الحالية وباقسامها وانواعها والجملة الفعلية المشتملة على المضارع
المثبت الواقعة حالا بالضمير وحده من الجمل جمع جملة بيان لما في قوله
ماسوى المشتملة صفة الجمل على الجملة الثلث المضارع المنفي والماضي
المثبت والماضي المنفي ملتبس **بالواو والضمير** معا اي مصاحبين في
الربط من انفراد احدهما فيه **او** ملتبس **باحدهما** يعني الواو وحده
او بالضمير وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم استقلالها
اي استقلال كل واحد من الانواع الثلثة لكونه فعلا يدل على الحدوث
والتجدد وان كان ماضيا او منفيا كالاسمية يعني لما كان ضعيفا
عن الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر
فالمضارع المنفي باعتبار انواعها وكونها مع الواو والضمير معا
او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضي المثبت و
الماضي سبعة اقسام فالمجموع احد وعشرون بمجموع الجملة الفعلية
الحالية اربعة وعشرون واذا ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون
المجموع يعني الجملة الحالية سواء كانت اسمية او فعلية سبعة وثلثين
قسما تدبر ولا تكن من الغافلين وكن من المنصفين فمثال المضارع
المنفي باقسام الثلثة نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه بالواو و
الضمير معا او جاءني زيد ما يتكلم غلامه بالضمير وحده او جاءني زيد و
ما يتكلم عمرو ومثال الماضي المثبت باقسامه الثلثة ايضا نحو
جاءني زيد وقد خرج غلامه بالواو والضمير معا او جاءني زيد قد
خرج غلامه بالضمير وحده او جاءني زيد قد خرج عمرو ومثال
الماضي المنفي الواقع حالا باقسامه ايضا نحو جاءني زيد وما خرج

٣ اقسام جمله

عمرو بالواو وحده اعلم ان اجتماع الواو والضمير اكثر من
الانفراد والاثنين في الماضي المثبت وفي البواقي اجتماع الواو و
الضمير اكثر من انفراد احدهما كذا في الرضي ولما فرغ من بيان الاحوال
التي تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت هي اليه من الربط
شرع في بيان ما يحتاج الماضي المثبت اليه اذا وقع حالا من اشتراط
دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا عند البصريين فقال **ولا بد في**
الماضي المثبت الواقع حالا لا المنفي فانه لا يشترط فيه دخول قد عليه
اذا وقع حالا لان المنفي يستمر من جهة الاستفاء الى حين صدور
الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذي هو عامل في الحال فيقارن
زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت مثلا ما ركب يكون عن الركوب
مستمرا لان النفي يستوعب الازمان ما لم يكن عنده فيقارن زمانه
لحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه
من دخول لفظة قد المقربة صفة قد زمان الماضي الواقع حالا
بالنصب لانه مفعول المقربة الى زمان الحال وهو ان صدور الفعل
عن الفاعل او وقوعه عليه المفعول الجار متعلق بقوله المقربة تمييز
عن النسبة التي في شبه الفعل لان لفظة قد موضوعة لتقريب زمان
الماضي الى زمان الحال مثل جاءني زيد قد ركب فان لفظة قد دخلت
على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور المجيء عن زيد فيقارن
الركوب المجيء فيكون في زمان واحد على الماضي متعلق بالدخول
المثبت الواقع حالا ليدل بجهولا ممدودا ليدل بها الضمير يرجع الى لفظة
قد والجار والمجرور في محل الرفع لانه نائب على ضرب متعلق بقوله

الى الحال لغة على الماضي صح

ليدل زمانه اي زمان الماضي المثبت الواقع حالا الى زمان صدور الفعل
متعلق لقوله قرب زمانه عن ذي الحال اذا كان ذو الحال فاعلا او
زمان وقوعه عليه اي وقوع الفعل عن ذي الحال اذا كان ذو الحال
مفعولا به تجوزا اي دلالة تجوزا او دلالة تجوزية يعني دلالة لفظة
قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها
اللغوي لكونه مطلقا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان معنيه
اي معنى الماضي المثبت الواقع حالا انما هو بالنسبة اي بالقياس الى زمان
العامل في ذلك الحال مثلا ان معنى زمان الركوب في قولك جاءني زيد
قد ركب بالقياس الى زمان المجيء العامل فيه يعني ان زمان الركوب سابق
على زمان المجيء فيفهم عنه ان المجيء بلا ركوب وليس كذلك بل المجيء ليس
الا مع الركوب فلا بد **من** دخول قد عليه حتى تقرب اي لفظة قد تقرب
زمان الركوب اليه اي الى زمان المجيء فيقارنه اي يقارن زمان العامل
فيه فيتحد فيه زمانهما حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا من العامل
زمان مقرونا به بدخول قد عليه وهذا اي كون قد لازمة في الماضي المثبت
الواقع حالا ملتبس بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يجيبون دخول
قد عليه اي الماضي اذا وقع حالا لا يوجبونها **ظاهرة** ولا مقدرة
بل يرفعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضي المنفي حالا بغيرها عند
البصريين لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد ولو كان ماضيا
فيقارن زمان العامل بنفسه سواء كانت متعلق بقوله المصدر لا بد لا
بقول الشارح اي لفظة قد ظاهرة في اللفظ بان تكون ملفوظة داخلة
على ما وقع حالا نحو جاءني زيد قد ركب غلامه بالضمير وحده **او** وقد

وركب غلامه او وقد ركب عمرو او كانت لفظة قد مقدرة منوية بان يكون محذوفة في اللفظ ملفوظة في النية لان المقدر المنوي كالملفوظ من غير فرق نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤكم وهو الضمير البارز المعبّر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اي جاؤكم الكفار حال كون صدورهم منحصرة يعني خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازا بعلاقة المحلية ومعناه بالفارسية مدندا ايشانها شمارا در حالا انك تنك بود دلها ان بجماعتي ومثل قوله تعالى قالوا هذه بضاعتنا ردت اي قد ردت وهذا اي كون الماضي المثبت حالا بقد مقدرة ملتبس بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما اي سيبويه والمبرد ولا يجوزان حذف قد سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة منسيا لان حرف والحرف لا تاثير له اذا كان محذوفة مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكورا لفظا ههنا ليس يذكور وسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم حذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة اي قوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صدورهم صفة لموصوف محذوف فتكون الجملة مع ضرورة يحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه ولما لم يذكر محل يقوم به علم ان ما قامه محذوف هو اي الموصوف المحذوف المحذوف الحال بتاديله بالمشتق فيكون المعنى او جاؤكم حال كونهم مجتمعين منحرة قلوبهم والمراد قول بجعل اي جعل قوله جملة دعائية يعني

المقدّرة

دعاء عليهم وانما لم يشترط ذلك اي دخول قد في الماضي المنفي اذا وقع حالا لاستمرار النفي من وقت الانتفاء بلا قاطع يعني بلا انقطاع وهو الايجاب لان النفي يستوعب الازمان فيشمل المنفي زمان الفعل اي زمان العامل في الحال فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون تطويلا بلا فائدة فيه ولما فرغ من بيان ما هو الاصل في الحال وما هو الفرع فيه شرع في حذف عامله جوازا ووجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو الهلال بينا نحو الهلال هذا فقال ويجوز حذف العامل بلام الجنس يشمل العوامل الثلثة في الحال سواء كان مفردا او جملة لقيام قرنية دالة على حذفه وتعيينه حالية يعني حال صاحب الحال وصفة كقولك الماضي اي الشارع في السفر او المتهيئ له اي المسفر يريد بتفسير الاول معناه الحقيقي وبالثاني معناه المجازي بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب او بعلاقة الاولية راشدا مهديا اي سر او من سار يسير مثل باع يبيع سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا لقرنية حال المخاطب وهو الشروع والمتهيئ المراد براشدة الراشد بنفسه متهما امكن المهدي اذ لم يكن الرشد بدون الهداية وقوله مهديا اما صفة لراشد كانه بذلك نفترق الهداية في صاحب الحال فالا قبل ان يكون وصفا له الا ان الضمير لما لم يوصف جعلت او حاليه بعد حال مكان الهداية لم تحصل الا عند السير شيئا فشيئا اما حال مترادفة يعني متتابعة فيكون ذو الحال والعامل في كليهما واحد واما متداخلة وهي عبارة

ببان حال

عن أن يكون الحال الثاني حالا عن الضمير المستكن في الاول فيكون
العامل صاحب ما استكن في الاول لان العامل ايضا الحال الاول فيكون
العامل في الاول محذوفا او لقيام قرينة مقالية كقولك راكبا لمن اللام
متعلق بالقول يقول كيف جئت اى على اى حال وصفة جئت ومنه
اى جئت راكبا ثم حذفت الفعل لقرينة السؤال المحقق وهو قوله
كيف جئت ومنه اى من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق قوله
تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه جمع عظيم اى ايظن والعلم
لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا عن العلم بعلاقة الجزئية لان
الانسان لانه اى الشأن لن نجمع عظامه المتخرقة فصارت ترابا بلى حرف
ايجاب مختصة بايجاب النفي قادرين حال وعاملها محذوف جوازا
بقرينة السؤال المحقق وهو قوله ايحسب الانسان اى بلى نجمعها
قادرين اى نعم ايها الجاهل نجمع تلك العظام المتمزقة فتناثرت و
صارت ترابا حال كوننا قادرين على جمعها واحيائها وتعذيبها وما ذلك
على الله بعزيز التعبير عن الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد
مقام الجمع متعارف بالبلغاء في التكلم وما يتبعه كما في نحن لا في
الخطاب ولا الغيبة كذا في الهوادي **ويجب** حذف العامل لقيام
قرينة **في** بعض الاحوال **المؤكدة** لا في كلها كما في قوله تعالى شهد الله
انه لا اله الا هو الى قوله قائما بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع ان
عاملها لم يحذف شهد فعلم ان وجوب حذف العامل في بعضها لا في
كلها وهي اى الحال المؤكدة مطلقا اى سواء حذف عاملها او لا و
سواء كان حذفه واجبا او جائزا هي اى الحال المؤكدة مطلقا التي

المتفرقة

حذف عامل

كلها

لا تنقل

لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا لان الحال هي الهيئة الطبيعية
في ذي الحال يعني الخليقة وهي لا تقبل الانتقال ما دام صاحبها
موجودا كالعطوفية مثلا ذكرا تفهم من ذي الحال عنده ذكره قبل
ذكر الحال ولهذا السر جعلت مؤكدة وانما قال غالبا لانها تقبل
الزوال الا انه نادر بخلاف الحال المنتقلة لانها تنتقل عن صاحبها
حال كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا
سميت منتقلة والحال المنتقلة قيد لعاملها لان الغرض منها تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو
العامل في الحال فيكون قيدا بخلاف الحال المؤكدة لان الغرض منها
بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون التقييد فلا يكون قيدا
بل انما يكون تأكيدا مثل **زيد ابوك عطوفا** وانما وجب حذف
العامل لان في الابوة ما يشعر به العطف لتضمن الابوة العطوفية
فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب
الاسم لكان مشعرا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب يعني ترحم
الاب لابنه لا ينتقل منه في غالب الامر وان كانت منتقلة في بعض
الازمان او من بعض الاشخاص اى احقه مقتضى اللفظ في التفسير
ان يكون لصيغة المضارع لان المعنى في مثله على الاستقبال لا على المضي
بفتح الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه من رباعي
من ثلاثي من باب ضرب مثل ضرب يضرب حق يحق او بضمها اى او ضم
الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباعي من باب
الافعال من احق يحق مثل اصبر يصبر الاول ماخوذ من حقيقة

نو

با العطوفية كان قرينة
للعامل تحذف وجوبا دائما
للاختصار ح

الامر تحصصه وصرت منه اى من الامر على يقين لم يبق فى شبهه حيث
حصل لى علم اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال مبنيا لهيئة الفول
لكونه حالا منه والثانى مأخوذ من حققت الامر هذا المعنى السابق
حال كونه ملابسا بعينه يعنى حيث لا فرق بينهما بمعنى تحققته و
صرت منه على يقين ولم يبق لى فيه شبهه او بمعنى اثبته يعنى الاول
بمعنى اثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه
المجازى بعلاقة السببية لان التحقق سبب لثبوت او على ان يكون
استعارة تبعية اى تحققت ابوته لك وصرت منه اى على يقين
بحيث لم يبق لى شبهة عطوفا اى حال كون الاب لك شفيقا وعلى
هذه الوجوه كلها يكون الحال مبنيا للمفعول قد سبق وقال صاحب
المفتاح ابو يعقوب يوسف السكاكى احق التقديرات التى يجوز
ان يقدر فى هذه المثال عندى ان يقدر قوله يحنى فعل مضارع معلوم
من حنى يحنى مثال رمى يرمى من باب ضرب اى يميل ويشفق ويرحم
ويترحم نحو زيد ابوك يحنى عطوفا وعلى هذا تكون الحال ايضا حينئذ
الفاعل لانها حال منه لان الفعل المقدر وهو يحنى لازم فاعله ما استكن
فيه وهو ذو الحال وانما عين العامل المحذوف فى هذا المثال دون
المثال السابق لاختلاف القوم فى تقديره فهذا التقدير مروى عن
سيبويه يعنى تقديره احقه وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل
فى الحال خبر الجملة لتاويله بالمسمى فزيد ابوك فى معنى زيد مسمى
بابيك اقول هذا التاويل غير صحيح بل التاويل الصحيح زيد متبنك
المنتمى الى الاب معنى التربية وما ذهب اليه المصنف مذهب سيبويه وهو

الحق

الحق بجريانه فى قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم وفى مثل انا حاتم
جوادا وانا عمرو شجاعا لانه يقال مثله الا من اشتهر بالحصلة التى وقعت
الحال عليها كما شتهر حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فمفاد الخبر متضمنا
لتلك الحصلة فيكون قرينة بحذف بحذف وجوبا اختصارا واعتمادا
لما تضمنه الخبر كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان حذف العامل فى الحال
جوازا ووجوبا شرع فى بيان شرط الحذف لان الحذف جوازا لم يحتج
الى الشرط لجواز ذكره او لاكتفاء القرينة او لان الحذف جوازا امر سهل
اكتفى بيان شرط الحذف فقال وشرطها اى شرط وجوب حذفه
عاملها قدر حذف لاضافات ليصح الحمل على الشرط لقوله ان تكون
مقررة لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال
اى مؤكدة هذا التفسير باللام لان التقرير الذكر بعد مرة او جعل
الشئ فى قراره فيلزم التاكيد لمضمون جملة وهو مصدر مضاف
الى الفاعل مثل ابوه زيدا والى المفعول احترز به عما يؤكد بعض
اجزائها اى اجزاء الجملة كالعامل اى كما يؤكد العامل الذى فى قوله
تعالى ارسلناك للناس لان كونه عليه السلام رسولا اى مرسلا فهم
من قوله ارسلناك لان الارسال لا يكون بدون المرسل بالفتح كما لا يكون
بدون المرسل بالكسر لا سيما يعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب
فاكده بقوله رسولا فهو حال عن المفعول وهذا يكون تاكيد الارسال
فانه لا يجب حذفه بل لا يحذف اصلا اسمية احترز به عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عامله فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون
جملة فعلية لا يجب حذف عامله بل يجوزه مثل قوله تعالى ولا تعثوا

فى الارض مفسدين و الشمس و القمر و النجوم مسخرات بامره
ومثل يقال جائيا وقم قائما وقاعدا كما قال صاحب الكشاف فى قوله
تعالى قائما بالقسط انه اى قائما بالقسط حال مؤكدة من فاعل
شهد فى قوله تعالى شهد الله فاكدت بقوله قائما بالقسط ولا بد
ههنا الاية لان القيام بالقسط اى بالعدل يفهم من الجملة الفعلية
التى هى قوله شهد الله فاكدت بقوله قائما بالقسط ولا بد ههنا
اى فى وجوب حذف عامل الحال المؤكدة من قيد احترز عن القيدين
الاولين وهو اى ذلك القيد الواجب ان يكون عند تلك الاسمية
التى تكون الحال المؤكدة لمضمونها من اسمين اى ان تكون تركيب الجملة
الاسمية المؤكدة مضمونها بالحال من اسمين لا يصلحان اى لا يصلح كل
واحد منهما للعمل فيها اى فى الحال بان لا يكون المسند منها فعلا ولا
شبهه ولا معنا فلما ثبت ان العامل فى الحال مطلقا سواء كان مؤكدة
او لا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن والا اى وان لم يجب
ذلك القيد لكان عاملها اى عامل الحال المؤكدة مذكورا لفظا
فكيف يكون حذفه اى حذف ذلك العامل واجبا او جائزا لان
الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف نحو الله شاهد قائما بالقسط
وفى بعض النسخ وكان المص اكتفى من هذا القيد بالمثال لانه لم يأخذ
المص هذا القيد لانفهامه من قوله و عاملها الفعل او شبهه او معناه
لان الجملة اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيه يكون ذلك
الاسم شبه فعل او معناه ولما فرغ من بيان الحال وما هو الاصل
فيه والفرع شرع فى بيان التمييز و ذكره بعد الحال لانهما يشتركان

مطلب التمييز

فى البيان الا ان التمييز لبيان الذات مذكورة او مقدرة والحال
لبيان الصفة ولان بعض التمييز يكون حالا مثل طاب زيد فارسا
فقال التمييز بيائين ويجوز حذف احديهما اختصارا فى اللفظ تفعيل
من ميزت الشيء اذا فصلته من غيره بامر يختص به المراد به ههنا
المميز بالكسر على معنى ان هذا الاسم مميز مراد المتكلم ويجوز الفتح
على معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول
يكون مجازا بعلاقة كون صاحب هذا الكلام مميز كقوله تعالى والقرآن
الحكيم صاحبه وعلى الثانى حقيقة اما مبتدأ حذف خبره او خبر محذوف
المبتدأ اى من الملحقات او هذا بيان وعلى هذين التوجيهين يكون
قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو ما اى الاسم الذى يريد ان ما
موصولة بمعنى الذى لان الموصول من جملة المعارف ولو كان موصوفا
لفسره بالنكرة ويجوز ان تكون موصوفة ايضا الا ان الشارح اقتصر
على الاول يرفع الابهام صلة او صفة واحترز به اى بقوله يرفع الابهام
عن البدل باقسام الاربعة فان المبدل منه فى حكم التنحية اى فى حكم
الازالة من البين فى المعنى فهو اى البدل ليس يرفع الابهام عن شيء
لانه ليس فى شيء ابهام حتى يرفعه هو اى البدل ترك مبهم وهو
المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك
مبهم وايراد معين وهو البدل لانه يراد ويقصد فى النسبة ولهذا
معينا يعنى مقصود المستقر اسم فاعل من استقر لذا قيل اى الثابت
الراسخ فى المعنى الموضوع له لا فى اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا
ليس فيه ابهام لا يكون الا فى المعنى الذى وضع له عشرون وهو المعدودات

لان الحكيم

اى العكس

لانه اذا قيل عنده عشرون لم يعلم انه من اى جنس فى المعدودات وقيل
دراهم علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره من حيث انه موضوع
له قوله فان المستقر علة كقوله الثابت الخ وان كان بحسب اللغة
الجار والمجرور حال من اسم كان هو ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام
الثابت خبر كان والجملة خبر ان والواو زيدت لتاكيد الوصل فى اى
فان المستقر وان كان حال كونه لمقتضى المعنى اللغوى هو الثابت المتقرر
مطلقا اى حال كون ذلك مطلقا اى سواء كان ذلك المعنى وضعيا
او استعماليا لكن اى الا انه المطلق اى المذكور مطلقا غير مقيد
منصرف الى الكامل لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمال وهو
اى الكامل الابهام الوضعى لا الابهام الاستعمالى واحترز به اى بقوله
المستقر عن الابهام الغير المستقر حيث الابهام فيه وضعا بل تولد من
تعدد الموضوع له نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية صفة يرفع
ابهام قوله عينا الذى لم يكن فيها وضعا بل استعمالا لكنه اى الابهام
فى عينا غير مستقر بحسب الوضع اذ الابهام فيه وضعا بل نشاء اى تولد منه
وحصل فى الاستعمال يعنى استعمال ذلك اللفظ باعتبار تعدد الموضوع
له يعنى ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه بمعنى
معين ثم اتفق منه او من واضع اخر انه يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر معين
ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رايت عينا يحصل الابهام للسامع
ان المستعمل فى اى معناه استعمل لاجل الاشتراك انه ليس فيه ابهام وضعى
وكذا اى كما وقع الاحتراز به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع
له لذلك يقع به اى بقوله المستقر الاحتراز عن اوصاف المبهمات يعنى

عن اوصاف

عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا لا وضعا لان اسماء
الاشارة من اقسام المعارف نحو هذا الرجل وهذه المراة فان لفظ
هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى وهو المشار اليه يعنى ما يصلح للاشارة
بهذا لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم الا بشرط استعماله اى استعمال
هذا فى جزئياته اى جزئيات المفهوم الكلى كالحيوان الناطق وهو
موضوع لمفهوم كلى وهو الانسان بشرط استعماله فى جزئياته يعنى فى
زيد وعمرو ورجل وامراة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلى وهو
المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله فى جزئياته وهى ههنا
ما اشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا الغلام وهذا الفرس وهذا
الحجر وغير ذلك او موضوع لكل جزء منه اى من المفهوم الكلى فانه موضوع
فى هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام بوضع اخر وللفرس بوضع اخر
الى غير ذلك ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى من حيث انه مفهوم كلى لانه
من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كما ان الانسان
نوع واحد لا غير ولا ابهام ايضا فى واحد من جزئياته اى جزئيات
المفهوم الكلى الموضوع كالرجل والغلام وغيرهما بل الابهام انما نشاء
له اى اللفظ هذا من تعدد الموضوع له على الثانى اى على انه موضوع
لكل جزئى او الابهام انما نشاء له من تعدد المستعمل فيه على الاول على انه
موضوع لمفهوم كلى حتى يكون ما استعمل فيه متعددا فحصل الابهام من
تعدد الموضوع له فوصفه اى توصيف اسم الاشارة بالرجل اى جعل
موصوفا بالمعرف باللام يرفع هذا الابهام يعنى الابهام الحاصل من تعدد
المستعمل فيه بناء على الاول لا الموضوع له بناء على الثانى لا يرفع

الابهام الواقع الموضع لا من حيث انه موضوع له لانه لا ابهام فيه من حيث
الوضع كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس
بموجود وكذا اى كما احترز به عن نحو رايت عينا جارية وعن
صفة المبهم كذلك يقع الاحتراز عن عطف البيان الذى هو فى
مثل قولك اقسم بالله ابو حفص عمر وفى عكسه فى قولك جاء فى يعقوب
ابو يوسف فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين يعنى
قد وضع كل واحد منهما لذات معينة لا ابهام فيه كما ان ابا حنيفة ونعمان
كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذا يعقوب وابو يوسف الا
ان الاول فى الاول كنية وفى الثانى علم اصطلاحى وفى الثانى كنية كذلك
ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر
اصطلاحى له فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد فى الموضوع
لكن اى الا انه لما كان عمر اشهر من ابى حفص اشتهاره رضى بالعلم
دون الكنية زال بذكره اى بذكر عمر بعد ذكر ابى حفص الخفاء الواقع
فى ابى حفص لعدم الاشتهار يعنى زال الخفاء الناشى من كونه غير
مشهور مثلا اشتهار عمر لا يزول الابهام الوضعى بذكر عمر اذ ليس فيه
ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان انما نشاء
من عدم الاشتهار والفرق بين هذه الثلثة ان الابهام فى القسم
الاول انما نشاء فى الاستعمال باعتبار الموضوع له او المستعمل فيه و
فى الثالث انما نشاء من عدم الاشتهار فافهم عن ذات متعلق بقوله
يرفع لا يرفع الابهام عن وصف وفى المحشى فرق بين النعت والحال
والتمييز بان وضع الاولان لبيان ثبوت وصف فى شيء فكل واحد

منهما

منهما يرفع الابهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن نفس
الاسم وبيان انه من اى جنس هو فرجل عاقل لبيان صفة العقل فى رجل
رطل زيتا لبيان ان الرطل كائن فى الزيت الى ههنا كلامه واحترز
به يعنى احترز المص بقوله عن ذات عن النعت والحال فانهما اى
النعت والحال يرفعان اى يرفع كل واحد منهما الابهام المستقر الواقع
يعنى الابهام الثابت فى الوصف مثلا ان رجل فى قولك جاءنى رجل يحتمل
ان يكون موصوفا بالعالم والجاهل فوقع الابهام فى وصفه فلما قلت
جاءنى رجل عالم زال الابهام الواقع فى الوصف لا يرفع كل واحد منهما
الابهام الواقع فى الذات لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما
فى الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات
يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح وتحقيق ذلك اشارة الى ان
التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات والحال ما يرفع الابهام المستقر
عن الوصف لا يكون تمييزا اى تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر
عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن
الوصف ان الواضع اى واضع الالفاظ لما وضع الرطل بفتح الراء وكسرها
وسكون الطاء المهملة مثل النصف من بفتح الميم وتشديد النون وهو
مائتان وستون درهما والرطل مائة وثلثون درهما فلا شك ان الموضوع له
اى ان المعنى الذى وضع الرطل له معنى معين وهو نصف من مميز عما
هو اقل عن المعنى الذى هو اقل من النصف اى من نصف المن كالربع
اى كربع المن وخمسه وسدسه وذلك المعنى مميز ايضا عما هو اكثر منه
من نصف المن كمن ومنين فتعين ان المعنى الذى وضع الرطل له لا يكون

الفعل

لا بعني ولا ابهام فيه اى في الرطل الا من حيث

الا نصف المن وهو معنى معين ولا ابهام فيه اى فى معنى الرطل لانه
نصف المن الا من حيث ذاته اى جنسه اى جنس المعنى الموضوع له يعنى
ليس فيه ابهام الا من حيث ذاته وجنسه الذى هو الموزونات فانه لا يعلم
مبنى للمفعول اى من نفس الرطل حال كونه بحسب الوضع اى لمقتضى
الوضع اذا قيل عندى رطل انه اى المراد من الرطل كائن من جنس
العسل او الخل وغيرهما من الموزونات فحصل ابهام فى ذاته وجنسه و
لا عطف على قوله الا من حيث وضعه وهو ان يكون الرطل نصف
المن او ربعه فانه اى الحال والشان لا يعلم مبنى للمفعول منه بحسب
الوضع اذا قيل هذا رطل او عندى رطل انه اى ذلك الرطل بغدادى
او مكى يعنى اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى بغد
اذا والى مكة فحصل فيها ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن
حيث وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه فاذا اريد رفع الابهام الوضعى
اى الابهام المنسوب الى وصفه الثابت فيه بحسب الوضع اتبع مبنى
للمفعول بصفة او حال يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون و
الحال تابعة له لتبين ما هو المراد منه وهو رفع الابهام الوضعى الثابت
فيه فيقال لفلان رطل بغدادى او مكى او يقال شربت هذا الرطل بغداديا
او مكيا وان اريد رفع الابهام الذاتى اى الابهام المنسوب الى الذات
يعنى الى الجنس قيل زيتا قال الشارح فى الاول اتبع وههنا قيل اشارة
منه الى ان الامر الى الاول من التوابع والى الثانى من الذوات فزيتا
فى قولك رطل زيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات والجنس الى النعت
والحال عطف على قوله فزيتا لانه مرفوع مبتداء ولفظه محكى على

الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله فانهما يمنعه يرفعان الابهام
عن الوصف لما عرفت مذكورة او مقدرة بالجر فيهما صفتان لذات
اشارة الى تقسيم التمييز على سبيل منع الخلو والجمع فالذات المذكورة
ما تم المتممات الاربعة اما بالتنوين نحو رطل زيتا واما بنون التثنية
نحو منوان سمنا واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة
نحو على التمرة مثلها زيتا والذات المقدرة ما قدر فى الجملة او معناها
فيهما او الاضافة على ما سيأتى فى نحو طاب زيد نفسا فنفسا تمييز
يرفع الابهام عن ذات مقدرة وجملة طاب زيد فانه فى قوة طاب
شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ غير معلوم ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشئ المقدر فيه اى فى قولك طاب زيد وذلك المقدر فيها
نسبا بالتمييز لانه نسبة الطيب الى زيد لم تعلم من جهة النفس ~~فاذا قيل~~
او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل
علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشئ المقدر ما جعل
تمييزا والا لم يصح تفسيره به ولم تمييزا عنه لان التمييز ما يميز الشئ
المقدر فالاول الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجى اليه اشار الشارح
بقوله اى القسم الاول من التمييز وهو اى القسم الاول منه ما يرفع
الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد المفرد يقابل الجملة و
شبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا
ما يقابل الجملة وشبهها لا غير يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها
وفى بعض النسخ وهو اسم فاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمضاف معطوف على الموصول ويعنى به المضاف

والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام في المضاف لا النسبة
الاضافية فانها كالجملة تأمل والمصنف **مقدار** على وزن مفتاح بالجر
صفة المفرد وهو اى ما يقدر به الشئ يعنى معيار كل شئ اى يعرف به
اى بذلك المقدار قدره اى قدر الشئ ويبين مبنى للمفعول وهو خمسة
العدد والكيل والوزن والذراع والمقياس **غالبا** فالاول برفع الابهام
من مفرد مقدار في غالب المواد اى في غالب الامثلة واكثرها اى برفع
الابهام مبتداء مضاف للمفعول مطلقا اى حال كون الابهام مطلقا غير
مقيد بكونه في المفرد المقدار او في الجملة او في غيرها يتحقق الجملة خبره
اى يوجد ويحصل في ضمن هذا الدفع الخاص وهو الرفع عن مفرد
مقدار في اكثر المواد وذلك اى تحقق رفع الابهام المطلق في ضمن
الرفع المذكورة في اكثر المواد واقع وثابت لان الابهام فيه اى في مفرد
المقدار اكثر من كون الابهام في غير المقدار والجملة لان المقدار كثيرا ما
يستعمل بالتنوين للتنكير ونون التثنية والجمع بدل عن التنوين والبدل
يأخذ حكم المبدل غالبا والاضافة ههنا ايضا للتنكير ولو كانت
للتعريف لما احتاج ما تم بها الى التمييز والمفرد المقدار **اما** متحقق
يعنى موجود **في** ضمن **عدد** هذا من ظرفية الجزء للكل وقيل من قبيل
ظرفية الخاص للعام فكلاهما واحد **نحو عشرون درهما** مثال لما تم
بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة لانها عقود ثمانية كل واحد منها
تام بنون الجمع **وسيأتي** ذكر تمييز العدد وبيانه وتمييز العدد
اما واجب الجر وهو من ثلثة الى عشرة ومائة والف وتثنيتهما وجمعه
واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين سواء كان

عقودا

عقودا او ما بينها في باب اسماء العدد **واما في ضمن غيره** عطف على
قوله في ضمن العدد اى والمفرد المقدار اما يتحقق في ضمن غير العدد
كالوزن وهو اما تام بالتنوين **نحو رطل زيتا** فان الرطل قد يسمى
انه نصف المن قد يسمى ايضا معنى المن والرطل واما تام بنون التثنية
نحو منوان تثنية منا بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد بالالف
الاول افصح للتخفيف **سمنا** بفتح السين المهملة وسكون الميم دهن
يخرج من ~~[illegible]~~ **و** كالكيل معطوف على قوله كالوزن باعادة الجار
وانما اعاده لكونه جنسا اخر واشارة لتغاير المعطوفين وهو
ايضا اما ان يكون تاما بالتنوين نحو قفيز برا و واما بنون التثنية
نحو قفيزان برا البر بضم الباء المنقوطة الموحدة من تحت وتشديد
الراء المهملة بالفارسية كندم وكالذراع معطوف اما على الكيل
واما على الوزن واعاد الجار ايضا اشارة الى تغاير المعطوفين اما
~~على الكيل واما على كالوزن واعاد الجار~~ وهو بكسر الزاء المعجمة
وبعدها راء مهملة مفتوحة وبعدها الف على وزن قرام يذرع
به وهو ايضا اما تام بالتنوين نحو ذراع ثوبا واما بنون التثنية
نحو ذراعان ثوبا **و** كالمقياس وهو كالاولين في العطف واعادة
الجار وهذا القسم ما تم بالاضافة وهو اما ان يكون مفردا مضافا
نحو على التمرة مثلها زبدا واما مثنى مضافا **نحو على التمرة مثلها
زبدا** واما مثنى مضافا نحو على التمرة مثليها زبدا وهو بالزاء
المعجمة المضمومة بعدها موحدة بعدها من تحت معروف والمراد
جواب عن سؤال مقدر وتقديره ليس في هذه الاشياء المذكورة ابهام

لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه وكذا غيره فاجاب
بقوله والمراد بالمقادير التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان
كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ما تم بالاضافة في هذه
الصور المذكورة في الامثلة هو المعدودات في اكثرها والمقيس في بعضها
لان قولك عندي عشرون درهما في العدد وما تم بنون الجمع ورطل زيتا
في الوزن وما تم بالتنوين وذراع ثوبا في الذراع وما تم بالتنوين ايضا
على التمرة مثلها زبدا في المقياس وما تم بالاضافة المراد مبتدأ بها اي بكل
واحد منها يعني بالاول المعدود خبره والمبتدأ مع خبره خبر ان في قوله
لان قولك وبالثاني الموزون وبالثالث المزروع وبالرابع المقيس
لا غير اي لا غيرها واذا كان المراد هؤلاء يحصل الابهام لا محالة لان
المعدود مثلا لا يعلم من اي جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل
درهما يزول الابهام ويحصل المراد وكذا غيره وانما اقتصر المص على
الامثلة الثلثة يعني ان المصادر لما يرفع الابهام من مفرد مقدار
تحقق في ضمن غير العدد وامثلة ثلثة وهي نحو رطل زيتا ونحو منوان
سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع ان ما يقدر به الشيء ويعرف به قدره
وهي خمسة لما سبق ولم يورد لكل واحد منها مثالا حتى تكون
الامثلة خمسة لا ثلثة لانه اي الحال والشان كان مطمح مقصده ومبنى
على ذات مدخل مضاف الى فاعله وهو نظره ومقصوده وغاية
مراده التنبيه بالنصب خبر كان على بيان يتم به المفرد المقدار
غير العدد ثلثة على ما بينه الشارح والاول هو التنوين لانه دليل
تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها كما في رطل زيتا والثاني النون

يعني

يعني نون التثنية وهي لما كانت قائمة مقام التنوين كانت دليلا
على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا كما في منوان سمنا والثالث
الاضافة والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا
دليلا على التمام والانقطاع كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا اي
لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور لم يستوف من الاستيفاء
وهو الاتمام سقط باؤه بالجزم اقسام المقادير بايراد لكل واحد مثالا
على حدة واقسامها لما سبق غير العدد اربعة ومعه خمسة لحصول
مقصوده وهو التنبيه المذكور وكرر بعضها اي بعض اقسام المقادير
وهو الوزن بايراد البعض منها مثالا لما يتم بالتنوين والبعض الاخر
مثالا لما يتم بنون التثنية ولو كان احدهما من غيره لكان احسن
الا انه اوردهما جنس واحد للمشاكلة ومعنى تمام الاسم باحد
المتمات الاربعة ان يكون ذلك الاسم على حالة وهي ان يكون الاسم
مع احد تلك الاربعة لا يمكن اضافته اي اضافة الاسم معها
اي مع تلك الحالة والاسم التام باحوال الاربعة مستحيل الاضافة
يعني يكون اضافته محالا مع التنوين ونون التثنية والجمع
لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده والاسم المضاف
مستحيل الاضافة مع الاضافة لان الغرض من الاضافة بالاضافة
مرة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول
الغرض المذكور لانه يلزم احد الامرين اما تحصيل الحاصل والغاء
الاضافة الاولى وكلاهما باطلان فاذا تم الاسم اي الاسم المفرد
المقدار باحد هذه الاشياء مشابه ذلك الاسم الفعل اذا تم بفاعله

وصار الفعل اى بالفاعل كلاما تاما فالاسم التام باحدها شابه
الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما تاما فشابه التمييز الاتى بعده
اى بعد الاسم التام المفعول لو قوعه اى لو قوع التمييز بعد تمام الاسم
كما ان المفعول حقه وان كان مقدما لفظا على الفضلات يقع بعد تمام
الكلام لكونه فضلة فى الكلام فالتمييز شابه المفعول فى الوقوع
بعد التمام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما
لفظا كذلك التمييز يقع تمام الاسم فينصبه اى التمييز ذلك الاسم
التام باحد الاشياء الاربعة الواقع قبله اى قبل التمييز ففائدة
هذه التشبيه ان ينصب الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل
التام بالفاعل المفعول لمشابهة اى لمشابهة الاسم التام بعد
التنوين الفعل التام بفاعله وكون كل واحد منهما تاما وهذه الاشياء
يعنى التنوين ونونى التثنية والجمع والاضافة انما قامت كل واحدة
مقام الفاعل ومشابهة لكونها فى الاخر الاسم التام كما ان الفاعل
عقيب الاسم يعنى كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعد الاسم بلا فصل
الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كانت للوصل
يتم بها الفعل وكان ويتم تنازعان فى قول الاسم على ما مر فى بابه
والجملة حال اى حال كون الاسم تام بها فلا يضاف الاسم معها الفا
تفسيرية بمعنى تام الاسم لا ينصب التمييز عنه خبران فى قوله
الا يرى ان التمييز معه يعنى ان الاسم التام بلام التعريف لا ينصب
التمييز بعده لعدم المشابهة المذكور سابقا هذا اذا كان ما يتم
به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانها لا يجتمعان

مع اللام كنون التثنية والجمع فينصب التمييز عليهما وان دخل
اللام عليه لعدم زوالها باللام فتبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى
المنوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح فى محل البيان
عن البيان فلا يقال عندى الراقود خلا ولا عندى الرطل زيتا ولا
عندى الملاعسلا فى القاموس الراقود الدن الكبير والطويل الاسفل
يسيع داخله بالقار وفى الاسباب مكيال معروف لاهل مصر ياخذ
اربعة وعشرون صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا لان عادة
الناس ان يسبقوا الدن بالقار لا يجعلوا فيه الخل فيفرد مبنى للمفعول
اى التمييز المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع والاضافة ايضا
وان كان الواو للحال وان للوصل والجملة حال اى حال كون الاسم
التام مثنى او مجموعا يعنى لا يطابق التمييز ما انتصب عنه بل يكون
مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا ومثنى او مجموعا ان كان
اى التمييز الذى يجب افراده جنسا قوله ان كان شرط جزاؤه اما
قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط والا يكون الجزاء
محذوفا بقرينة قوله فيفرد فالمعنى ان كان التمييز جنسا يفرد وهو اى
الجنس ما يتشابه اجزاؤه المتكثرة والمتفرقة يعنى المراد ههنا
ما اذا اجتمع يكون واحدا واذا انقسم يتشابه اقسامه ويكون
متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع فى مكان وظرف ومتعددا
اذا انقسم فى امكنة شتى ويقع ذلك الجنس حال كونه مجردا عن التاء
التى تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة فان ما كان مع التاء لا يقع
على كثير على القليل متعلق بقوله يقع والكثير باعتبار الحقيقة والمراد

تقدير جزا

الكثير في مكان واحد وفي امكنة شيئ فلا حاجة الى تثنية اي
الى جعل التمييز مثنى اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندي
رطلان وجمع نحو لا حاجة ايضا الى جعل التمييز جمعا عند كونه
المميز جمعا نحو عندي ارطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد
والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة
مع ان الاختصار مطلوب في الكلام كالماء والتمر والعذب مثلا
عشرون ضربا وخمسون ضربا والعلم والزيت والخل والدبس
الى غير ذلك من الاجناس التي تكون متشابهة الاجزاء بخلاف رجل و
فرس فان كل واحد منهما لا يتشابه اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء
كان مجتمعا في مكان او في امكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا
كان نكرة الا ان يقصد مبني للمفعول الانواع نائبه الاستثناء مفرغ
اي يفرد التمييز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والتثنية والجمع
ان كان جنسا متشابه الاجزاء في جميع الاوقات الا وقت ان يقصد
الانواع في يكون التمييز مطابقا للاسم التام فيثنى ان كان الاسم التام
مثنى ويجمع ان كان جمعا اي ما فوق النوع الواحد وفي الهندي
وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى والمراد بالجمع
الجمع اللغوي وهو ما فوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى
والشارح الفاضل اختار الثاني فيشمل قوله الانواع المثنى ايضا
اي كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالته لانه اذا قصد بالجنس
ما فوق النوع الواحد لا بد لفظ الجنس عليها اي على الانواع بمعنى
علم ما قصد من التثنية والجمع حال كون اللفظ الجنس مفردا فاذا لم

يدل

يدل فلا بد من ان يثنى عند قصد النوعين او يجمع اذا قصد الانواع
فلا اي اعترض على هذا الاستثناء بان يقال في تخصيص قصد
الانواع بالاستثناء بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة على
المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لا يتجاوز
الى قصد المرات لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين بكسر
الجيم للنوع وطاب زيد جلسات بالكسر ايضا جاز ايضا ان
يقال طاب زيد جلستين وجلسات بفتح الجيم المعدد وكما جاز
ان تقول عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول عشرون
ضربات بالفتح المعدد ويمكن ان يجاب عنه اي عن هذا الاعتراض
بان المراد اي بان يراد المصنف بالانواع حصص الجنس اي ما يحتمل اليه
الجنس لان الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الانواع فكانه قال الا ان
يقال حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول المصنف كان جنسا
سواء كانت تلك الحصص بالخصوصيات الكلية كما في الانواع
والشخصية كما في المرات والاعداد فيدخل في الاستثناء المرات
كما يدخل الانواع ويجمع مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى
الضمير واليه اشار الشارح بقوله اي يورد التمييز على ما فوق الواحد
فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوي جوازا حيث لم
يقصد به الواحدة نائبه لان يقصد مبني للمفعول في غيره اي غير
الجنس يعني ان لم يكن التمييز جنسا بحيث يتشابه اجزاؤه طاب
ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثل رجلا ورجلين

يُقصَد

ومثله رجالا كذا في الرضي نحو عندي عدل بكسر العين وسكون
الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث اجزاؤه
فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندي عدلا
ثوبين وعند قصد الجمعية يجمع عندي عدل اثوابا الثوب في اللغة
الرجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع سمي العروض لانه يرجع اليها كل حين
وزمان بكون الثوب بمعنى الرجوع اليه كذا في الصحاح ثم اشار
بكلمة ثم الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان
الحكم في الاول متعلق بالتمييز وفي الثاني بالتمييز بعدما علمت
حكم المميز فاعلم انه ان كان اي المفرد المقدار فاعلم ان المفرد المقدار
ينقسم من حيث التمم الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم والثاني
ما كان تاما بتنوين او بنون التثنية على سبيل منع الخلو والجمع
فعلى هذا يكون كان تامة والضمير للمميز وعلى المفرد فيكون الجار
حالا اليه اشار الشارح بقوله ملتبسا بتنوين المفرد وبنون التي
للتثنية فالاول انسب للمقام فكذا قدم ولما كان في الثاني نوع
ابهام بينه وعلله بقوله فانه لما تم الاسم المفرد مبهما اي باحدهما
اما بالتنوين او بنون التثنية لانه يجوز الجمع بينهما اقتضى التمييز
هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام فلا يقتضي مثلا
زيد وزيدان جازت الاضافة جواب اذا كان وعدمها اي جازت
اضافة المفرد المقدار التام باحدهما الى التمييز اي الى مميزه اضافة
بيانية لان المضاف اليه جنس المضاف فلما يجيء ان المضاف اليه

لغة ثوب

اذ كان

اذا كان جنس المضاف تكون الاضافة بيانية مثل خاتم فضة
باسقاط متعلق بقوله المضافة التنوين ونون التثنية سبب
الاضافة لانهما دليل الانفصال وهي دليل الاتصال فلا يجتمعان
فيسقطان عند الاضافة جوازا شايعا يعني لجواز اضافة كثير
في كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال
لحصول الغرض من ايراد التمييز وهو اي الغرض دفع الابهام
الذي كان في المفرد المقدار التام باحدهما بذلك متعلق بالحصول
اي باضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الخفض كما
يحصل باعتبار النصب ملابسا مع زيادة التخفيف بخلاف التنوين
ونون التثنية نحو رطل زيت بالاضافة مكان رطل زيتا بالنصب
ومنوا سمن بالاضافة ايضا مكان منوان سمنا والاول ما كان
تاما بالاضافة او بنون الجمع على سبيل منع الخلو والجمع بينه بقوله
والا معطوف على قوله وان كان اي وان لم يكن المفرد المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية وذلك بان يكون المفرد المقدار تاما
بنون الجمع والاضافة التي لا يتعرض المضاف بها لانه ان تعرضها
لا يقتضي التمييز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد فلا يجوز الاضا
اي اضافة المفرد المقدار التام باحدهما بشيء من الاشياء الا بقلة
في نون الجمع اي في خاتم بنون الجمع فانه يجوز اضافته الى مميزه
وان قل عشرون درهما اما عدم جوازه في الاضافة اي فيما تم بالاضافة
قليلا يلزم اضافة المضاف لانه لا يخلو اما ان يضاف مع بقاء المضاف
اليه او مع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال

اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما الثاني فلانه
ان اضيف مع حذف المضاف اليه تبين المعنى فلهذا لما تم بالاضافة
لا يجوز اضافته واما عدم الجواز فيما تم بنون الجمع فلانه لا يخلو اما
مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع الاضافة
واما الثاني فلانه جاز ان يضاف ما تم بنون الجمع الى غير المميز
يعني الى ما ليس مميزا نحو عشريك لان الكاف فيه ليس المميز لانه
معرفة والتمييز يجب ان يكون نكرة وعشرو رمضان ان
اريد عشرون يوما من رمضان واحد لا يجوز ان يكون رمضان
مميزا لانه يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه و
اما ان اريد عشرون رمضان اما باعتبار معنى عشرين سنة
يكون تمييزا فلا يكون مثالا لما نحن فيه ونظر الشارح على الاول
ولهذا اورده مثالا بالاتفاق متعلق بالجواز للكثرة الحاجة
اليه اي للكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب
العشرين حقيقة كالمثال الاول او حكما كالمثال الثاني فلو
اضيف ايضا اي كما اضيف الى غير المميز الى المميز لزم الالتباس
اي التباس ما ليس مميزا بالمميز لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
الى رمضان وقيل عشرو رمضان بالاضافة انه اي المتكلم بهذا
الكلام اراد عشرين رمضان بلا اضافة فيكون رمضان تمييزا
فيكون المعنى بالفارسية در بيست سال بيست رمضان شود الا
انه يجب ان يقال رمضانا بالتنوين للتنكير لان التمييز يجب ان
منكرا او انه اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يكون رمضان

تمييزا

او يحذفه اما الاول فلانه لا يجوز اضافة مع بقاء النون صح

تمييزا بل اضيف العشرين الى غير المميز مثل عشرو ك وسيكون
فيكون المعنى بالفارسية بست ردذي ديك رمضان شود فلا يضاف
ما تم بنون الجمع الا على قلة ليكون الباب اي باب ما تم بنون الجمع اتى
الى الاطراد في عدم الاضافة اقول ههنا تمكن صورتان احدهما
جائزة بلا خلاف وهي ايضا يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس
نحو عشرون درهم وثانيهما عدم الجواز للالتباس وهي ما يصلح
ان يكون تمييزا وغير تمييز مثل عشرون رمضان **وعن غير**
مقدار عطف خبر مبتدا محذوف تقديره قوله عن غير مقدار
عطف على مفرد مقدار اي القسم الاول وهو ما يرفع الابهام عن
ذات مذكورة كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا كذلك تاكيد
للتثنية وهو قوله كما يرفع الى يرفع اي الابهام عن مفرد غير
مقدار قليلا اي ما لا يعرف قدر الشيء به ولا يبين اي ما ليس بعدد
مثل عشرين ولا وزن مثل رطل ومنوان ولا ذراع مثل ذراع
ثوبا ولا كيل مثل قفيزان وقفيز ولا مقياس مثل مثله عسلا وفي
الرضي وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله
للبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق الاصل عليه **نحو خاتم**
حديدا وباب ساجا وثوب خزا وان لم يتغير تسمية البعض با
التبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على
التمييز الى هنا كلامه نحو خاتم حديدا فان الخاتم مفرد غير مقدار
بحيث لا يعرف قدر الشيء ولا يبين مبهم باعتبار الجنس اي باعتبار
الذات والاصل لانه لا يعلم من اي جنس اتخذ من حديد او فضة

او ذهب او غير ذلك قام بالتنوين ههنا سواء تم بها او بنون
التثنية مثل خاتمان او بالاضافة نحو خاتم زيد حديدا كان
او جمعا مثل خواتيم فانه خاتم بالتنوين ايضا فاقتضى تمييزا
يرفع الابهام عنه لابهامه فنصبه لما سبق ان الاسم التام شبه الفعل
التام بفاعله والتمييز الذي بعده شبيه المفعول فانتصاب التمييز
تشبيهه بالمفعول والخفض اي خفض التمييز فيه اشارة الى ان
اللام في الخفض عوض عن المضاف اليه او معنى عناؤه باضافة
متعلق بالخفض غير المقدار اليه اي الى التمييز اكثر من نصبه استعمالا
الجار التمييز الذي يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافة
اليه اكثر في الاستعمال من انتصابه بحصول الغرض اي لحصول
المقصود من التمييز وهو رفع الابهام بالاضافة ايضا لان الابهام
يرتفع سواء كان التمييز منصوبا او مجرورا مع زيادة
الخفة على ذلك بسقوط التنوين والنون بالاضافة لما سبق
انهما لا يجتمعان ولقصور غير المقدار من طلب التمييز لكونه غير
مقدار وانما جعل انتصاب التمييز في المقدارات اكثر لان الاصل
في المبهمات المقادير لانها جعلت معيارا لان يعرف المبهم بها وصفا
فنصب التمييز بعدها يكون نصبا على انه تمييز والنصب اصل في
التمييز بخلاف الخبر فانه على الاضافة وغيرها اي غير المقادير
ليس بهذه المثابة اي بهذه المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان يعرف
المبهم بها والابهام انما نشأ من الاستعمال فالتمييز ليس في
الحقيقة تمييزا فيكون الخفض في غير المقدار اولى انحطاطا



لرتبة

لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم الخفض في العدد
من الثلثة الى عشرة في المائة والالف وما يتفرع منها مع كونها
من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون اولى ولا قدم التزام الجر
قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف فالتزم
التخفيف بالاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام ولما فرغ
من بيان القسم الاول وبيان قسميه المفرد المقدار وغيره اراد
ان يبين القسم الثاني وتفصيله فقال والثاني اي القسم الثاني من
التمييز واشار بقوله من التمييز الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لان
المنكر اذا اعيد صريحا او ضمنا معرفا يكون الثاني عين الاول
هو اي القسم الثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة برفعه كما ان
القسم الاول عن ذات مذكورة برفعه اي يرفع القسم الثاني من
التمييز الابهام عن نسبة تامة او ناقصة اسنادية او ايقاعية
او اضافية كان الظاهر المقتضي لظاهر قول المصنف في تعبير هذا
القسم والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لان الابهام الذي
يقتضي التمييز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسم التمييز
الذات المقدرة لا النسبة لكن اي الا ان المصنف عدل عنه لانه لما كان
الابهام الذي في طرف النسبة المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة
التي هي طرف النسبة لان الابهام الذي يقتضي ليس الا الذات المقدرة
والطرف هي بالنظر الى الحقيقة يستلزم خبر كان الابهام فيها اي
في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين او
احدهما يقتضي ابهام ما حصل منهما وهو النسبة فابهام الطرفين

او احد احدهما يستلزم ابهام النسبة ولما كان كم رفع عنهما اى
رفع الابهام عن النسبة يستلزم الرفع عنه اى رفع الابهام عن الطرف
لان الابهام عن النسبة لازم لابهام الطرف فالابهام فيه ملزوم و
بارتفاع اللازم الذى هو الابهام فى النسبة يلزم ارتفاع الملزوم
الذى هو الابهام فى الطرف لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء
الملزوم كالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار فبانتفاء الحرارة
من النار ينتفى النارية ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك قال
جواب عن شبهة مقتصرا عليها اى على النسبة يعنى اخرج كلامه على
مقتضى الظ تنبيها على انه لكونه بمعنى اخرج على ان مقابلة ما فى
هذا القسم اى فى القسم الثانى انما هى اى ليس تلك المقابلة الا بمجرد
النسبة اى بمجرد كون الابهام فى النسبة لا غير لان الابهام الذى ينتفى
التمييز فى القسم الاول ليس الا فى طرف النسبة فقط بحيث لا يسرى الى
النسبة مثل عندى رطل زيتا لان الابهام فى الرطل فقط وهو لا يستلزم
ابهام النسبة لكونه مذكورا فى القسم الثانى وان كان الابهام ايضا
فى الطرف فيما كان الابهام فى النسبة فتقابلا ولا اشعار هذه
المقابلة انتصر على النسبة **فى جملة** اى برفع الابهام عن ذات مقدرة
فى نسبة كائنة فى جملة اشار الى ان الظرف مستقر وصفة النسبة **او**
ما ضاهاها اى ما شابهها اى الذى شابه الجملة فى كونه محتاجا
الى ما اسند اليه عطف على جملة اى القسم الثانى برفع الابهام عن
ذات مقدرة فى نسبة كائنة فيما يشبه الجملة وهو اى ما يشبه الجملة
اما اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء فالابهام فى النسبة الامتلاء

المفرد المذكور فى
القسم الاول

الى الضمير

الى الضمير المستكن فى ممتلئ لا فى النسبة الى الحوض وكذا البيت مشتعل
نارا واما اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا فعيونا تمييز عن
نسبة التفجر الى ما استكن فيها والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
فوجها تمييز عن نسبة الحسن الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد
والمصدر نحو اعجبنى طيبه ابا فان ابا تمييز عن نسبة الطيب الى
الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر سواء كان فى محل الرفع او فى
محل الجر وكذلك اى كما ان التمييز عن هذه الاشياء تمييز عما يشبه
الجملة كذلك كل ما فيه معنى الفعل اى كل اسم او حرف استفيد منه
معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه نحو حسبك زيد رجلا اى
يكفيك زيد رجلا ويا لزيد فارسا اى استغيث زيد فارسا يكون فى
الاول فى حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا فى قوله يكفيك زيد فلا وجه
لقول من قال والاول حسبك رجلا زيد بتقديم التمييز وعلله لقوله
لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من
حسبك لا من حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز
فى القسم الثانى اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف
فقال **نحو طاب زيد نفسا** هذا مثال الجملة لان طاب مع فاعله الذى
هو زيد يكون جملة لا محالة والتمييز الذى هو نفسا اى فى المثال
المذكور خاص بالمنتصب عنه وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لا غير
فنفسا تمييز عن الذات المقدرة التى هى الشئ المنصوب اليه طاب
فاذا ظهرت صار زيد مضافا اليه للشئ مثل طاب شئ زيد فالشئ
لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره فسر بقولنا نفسا فقيل طاب شئ

زيد نفسا فقدر ذلك الشيء اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب
زيد نفسا و زيد طيب ابا هذا مثال لما يشبه الجملة لان لفظ طيب صفة
مشبهة وفاعلها ما استكن فيها وهي مع فاعلها لا يكون جملة لما سبق الا
انها تشبهها والتمييز يعني ابا فيه اى في هذا المثال يحتمل ان يكون لما
انتصب عنه وهنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة
الطيب الى زيد حقيقة ويترجم خوش زيدا ذان دوى كه بدرست
ويحتمل ايضا ان يكون لمتعلقه بفتح اللام اى متعلق زيد يعني ابوه فيكون
زيد متعلقا به فيكون نسبة الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان
الطيب في الحقيقة وصف الاب ويترجم خوش زيدا زان دوى كه بدرست
اى كم فاعل ومفعول
وحيث علة بقوله فهو الى الا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
في كون الابهام في النسبة والتمييز يرفع الابهام عنها فهذان المثالان لانه
اعني طاب زيد نفسا وزيد طيبا ابا في قوة اربعة امثلة باعتبار ما
هو تمييز للاول يكون تمييزا للثاني ايضا وما هو تمييز للثاني يكون
تمييزا للاول حيث لا فرق بينهما فكانه قال المص طاب زيد نفسا وابا
وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا
وابا بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول نفسا
لكونها اصلا لان المثال الثاني معطوف على المثال الاول واما على الثاني
بقربه وهذا رد على الهندي حيث قال غير مختص بالاخير كما قال الهندي
اذا كان الامر كذلك فهو اى المص بحسب الحقيقة ذكر في نفس الامر ورد لكل
من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة يعني اورد
المص للتمييز الواقع في الجملة خمسة امثلة والتمييز الواقع فيما ضاهاها

بعلاقة الجزئية
لان الطب في الحقيقة ح

خمسة امثلة ايضا ولما اورد انه ليس من داب المص ان يورد لكل قاعدة
مثالين فكيف اورد ههنا لكل منهما خمسة امثلة اراد الشارح رده
والتمييز بين الامثلة حتى لا يكون فيها تكرار امثال فقال فالنفس
عين لانه قائم بنفسه غير اضافي لانه ليس من الامور الاضافية حيث
يتعقل معناه بلا احتياج الى شيء خاص بالمنتصب عنه والدار عين
لانه قائم بذاته غير اضافي لا تعقل معناه لا يحتاج الى شيء فهو اى الدار
فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا وباعتبار لفظ متعلق بكسر اللام
لان الدار متعلق لصاحبها بالمنتصب عنه فيكون نسبة طاب زيدا الى المجاز
بعلاقة المالكية والاب عين لانه قائم بنفسه اضافي لانه تعقل معناه
يحتاج الى الغير لان معنى العلم الوضوح والانكشاف وكل واحد منهما
اى من الابوة والعلم يتعلق بالمنتصب عنه ويرفع الابهام منه ويكون
الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والمحلية لان كل واحد منهما صفة
تقتضي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية ولذا اختصا بالمنتصب عنه
او في اضافة عطف على قوله في جملة لكونها اصلا في المعطوف عليه او
عطف على قوله ما ضاهاها لقربه باعادة الجار وانما اعادها لبعد
المعطوف عليه وفصل كثير بينهما مثل اعجبني طيبه نفسا فنفسا تمييز
على النسبة التي فيه لان الضمير يجب ان يكون مضافا اليه وتركه ولم يرده
مع انه اورد سائر الامثلة لانه اى نفسا اظهر التمييزات لانه عين
غير اضافي خاص بالمنتصب عنه فقط دون غيرها من الامثلة وللاخفاء
به اى منه اى في كونه تمييزا وهو لم يرد الا ما في ان يكون تمييزا اخفاء
وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة ولم يترك واحد منهما

من قبيل اضافة المصدر
الى الفاعل ح

ولا كلهما ليكون التمييز الذي يرفع الابهام عن النسبة الاضافية على وفق
ما سبق لئلا يتوهم انها لا يجوز ان يكون تمييزا عن هذه النسبة ويختص
بالنسبة الاولين وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى التمييز
قد يكون صفة مشتقة قيد الصفة بالمشتق لانها قد لا يكون مشتقة كالابوة
والعلم يعني ان الاصل في التمييز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم
بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
فلا بد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما
في حكمهما كالابوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة لما اورده صاحب
المفصل اي هذا القول وهو قوله ولله دره فارسا مثالا لتمييز المفرد
اي التمييز عن المفرد بناء على ان يكون الضمير الغائب فيه اي في دره مبهما
لعدم ان يكون له مرجع وتاما بالتنوين المقدر في تقديره در شيء كرد
شيء كضمير ربه رجلا فانه مبهم تام بالتنوين المقدر فانتصب التمييز عنه
ويكون عطف على يكون فارسا تمييزا عنه اي عن الضمير واذا جواب لما
اي واذا المعرفان يبنيه على انه اي فارسا يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة
كما يصلح ان يكون تمييزا عن مفرد بناء على ان يكون الضمير المضاف اليه معلوما
معينا بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جاءني
زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاول لان الاصل في الضمير ان يكون معلوما
معينا فالابهام لا يكون الا في النسبة الذي اليه اي الى الضمير مثال اعجبني
طيبه ابا والدر في الاصل اي في اللغة ما ينزل من الضرع وهو اللبن وفيه
اي في اللبن خير كثير للعرب لعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش وغيره
اما ان يدفع الجوع فقط او العطش لا غير ولان معاشيهم به فكان معظما

مرفوعا

مرفوعا عندهم فاريد الخير هذا اشارة الى المناسبة بين المنقول عنه
وهو اللبن والمنقول اليه وهو الخير وهي النفع واعلم ان الدر في الاصل
بمعنى الادرار اي الانزال يقال بالفارسية ريختن باران ثم نقل منه اللبن
لانه ينزل ايضا ويختن شيراست ثم نقل منه الى الخير بعلاقة النفع اي لله
خيره فارسا وههنا كناية عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما
نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشئ العجائب
وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه
فمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله كذا في الرضي فالفارس اسم فاعل
على وزن فاعل من الفراسة بالفتح اي بفتح الفاء على وزن ظرافة مصدر
فرس بالضم من باب ظرف بامر الخيل بالفارسية نيك نشناسد كارات
يعني اسب شناسي نيك مي كرد يعني فعله يكون في امر الخيل يعني
في معرفته مرضية ومحمودة وقيمته لله اي طلبا لرضاء الله تعالى لا لغرض
دنيوي واما الفراسة بالكسر اي بكسر الفاء من باب سمع فمن التفرس
الادراك والاذعان يقال تفرس اذا تفكر ثم ان كان اورد ثم اشارة الى
ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لان البحث ههنا كان عن التمييز
من حيث انه يختص بالمنتصب عنه ويحتملها ويختص بالمتعلق وثمه كان
البحث عن الذات المقدرة في جملة او ما شابهها او اضافة اي التمييز بعد
ما لم يكن تصاف المنتصب عنه اي بعد تمييز لم يكن مختصا لما انتصب عنه
كالنفس قيد السقوط بهذا القيد لرفع ما اورد عليه بالنفس في قوله طاب
زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصلح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح
جعله لمتعلقه اسما لا صفة كالابوة والعلم يصح جعله اي ذلك الاسم

لما انتصب عنه احتراز به عن الدار والمراد بجعله اطلاقه عليه
كالاب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد اب والتعبير به اى بذلك الاسم
عنه اى انتصب عنه كما عبرنا من قولنا زيد اب واعلم شرطان احدهما
ان يكون اسما لا صفة والثانى صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به الا ان
يكون نصا فى المنتصب عنه جاز جواب لشرط ان يكون ذلك التمييز
تارة منصوب على الظرفية اى فى مرة والجمع تارات وتركيب ويحذف
منه التاء يقال فعله تارا له اى للمنتصب عنه كزيد فى طاب زيد ابا فما
انتصب عنه هو ما نسب اليه عامله وهو الشئ المقدر وجعل زيد ما
انتصب عنه من باب المجاز لانه التمييز لم ينتصب عنه الا انه لما كان
سببا لنصبه حيث انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا
عنه مجازا كذا فى الهندى بان يكون الاب تمييزا يرفع الابهام عنه اى
عن زيد وتارة اخرى اى فى المرة الاخرى لمتعلقه بفتح اللام اى
لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر ويعلم
ذلك بان يكون الاب تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه فح يكون الاسناد
الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة قائم بالاب
فى ذلك اى كون التمييز تارة تمييزا يرفع الابهام عما انتصب عنه وهو
زيد وتارة عن متعلقه انما يعلم بحسب القرائن والاحوال يعنى
ان دلت القرائن والاحوال على ان نسبة ذلك الطيب الى زيد حقيقة
يكون الاب تمييزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب اليه مجاز بعلاقة
الجزئية يكون تمييزا عن متعلقه مثلا ابا فى طاب زيد ابا فانه اى الاب
اسم يصح ان يجعل عبارة عن زيد بان يقال زيد اب فجاز ان

يكون

يكون الاب تارة اى فى مرة واحدة تمييزا يرفع الابهام عن زيد
لوجود شرط وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه اذا اريد
اسناد الطيب الى زيد باعتبار انه اى زيدا ابو عمرو فح يكون
اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب فى الحقيقة قائم به ويترجم
بقولنا خوشراست زيدا زان روى كه اوبدرست وجاز ان يكون
الاب تارة فى مرة اخرى تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه باعتبار
ان الطيب اسند الى متعلقه وهو اى المتعلق ابوه فح يكون اسناد
الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة فلان الابن
جزء ابيه وان كان منفصلا ويترجم خوشراست زيدا زان روى كه
مر زيدرا بدرست والا عطف على قوله ان كان اى وان لم يكن التمييز
لما
بعد ما لم يكن التمييز نصبا فى المنتصب عنه اى خاصا له ان كان خاصا له
لا يجرى الحكم الآتى عليه كالنفس فانه خاص له ويحتمل ان يكون
لمتعلقه ولا يختص له اسما بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن يصح
جعله صفة لقوله اسما لما انتصب عنه لان التمييز ح اما اسم لا يصح جعله
له كالدار والعلم واما صفة كالابوة فهو اى التمييز على كلا التقديرين
لمتعلقه اى لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة و
العلم والدار كل واحد منهما متعلق لما انتصب عنه لان الاولين
صفتان لزيد والوصف يقتضى موصوفا والثالث ملكه لانه
يقتضى مالكا والمذكور الى بهما وهو زيد ههنا فيكون متعلقه
لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة المحلية فى الاولين
والمالكية فى الثالث خاصة اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب

خالصا له

عنه خصوصا نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء
اى الدار والعلم والابوة ليست نصبا بالمنتصب عنه يعنى لا تدل
على ذاته حتى تكون نصبا كالنفس لما مر انها تدل على ذاته فكانت
نصبا بل الاثنان وصف له والثالث ملك له ولا يصح ايضا
جعلها اى جعل كل واحد منها له لما انتصب عنه بالتعبير بها
اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا زيد ابوة بل يقال
زيد متصف بالابوة ولا زيد دار بل يقال زيد ذو دار فهى
اى هذه الاسماء مخصوصة لمتعلق زيد وهو اى ذلك المتعلق
الذات المقدرة فى جملة طاب زيدا عنى الشئ المنسوب
الى زيد اى زيدا المغاير له فى الحقيقة الخارج تقديره طاب شئ
منسوب الى زيد وذلك الشئ لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره
ففسر بقوله ابوة علما ودارا فيطابق التمييز مطلقا فيهما
اى فى الصورتين اى فيما فى صورة جاز ان يكون التمييز فيهما
تمييزا لما انتصب عنه سواء كان التمييز نصا فيه وخاصا له
مثل طاب زيد نفسا او كان التمييز محتملا له بان يكون تمييزا
يرفع الابهام عنه وكان ايضا محتملا لمتعلقه بفتح اللام كالاب
نحو طاب زيد ابا وفيما اى فى صورة تعين ان يكون التمييز خاصا
فيها لمتعلقه بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم
والدار فى قولك طاب زيد ابوة وعلما ودارا ما موصولة او
موصوفة قصد مبنى للمفعول اى الذات قصد والموصول مع صلته
فى محل النصب على انه مفعول يطابق او شيئا قصد من وحدة

التمييز بيان لما وتثنية وجمعيته اى ان كان المقصود الافراد
يؤتى التمييز مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى
سواء كانت اى كل واحدة من تلك الامور اعنى وحدة التمييز و
تثنية وجمعيته لموافقة ما انتصب عنه اعنى زيدا فى الامور الثلثة
الافراد والتثنية والجمع مثل طاب زيد نفسا وابا وابوة وعلما
ودارا او طاب الزيدان نفسين وابوين وعلمين وابوتين
ودارين وطاب الزيدون نفوسا واباء وابوات وعلوما و
ديارا او المعنى عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى سواء
كانت تلك الامور لموافقة معنى كائن فى نفسه اى فى نفس التمييز
مثل قولك طاب زيد اذا اردت ابا له فقط فيجرى باقى الامثلة فيه
ايضا لصحة الاستغناء فيما بعد وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا له سواء كان الجد ابا للاب او ابا للام لان الجد باطلاقه
يشمل كليهما وطاب زيد ابا جمع اب اذا اردت ابا وجدا واجداد
له المراد بالاجداد ما فوق الواحد من قبل الاب او قبل الام او من
قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان
خاصا للمنتصب عنه فعلى كل من التقديرين اى على تقدير كونه موافقا
لما انتصب عنه او لمعنى فى نفسه اذا قصد وحدة التمييز اورد التمييز
مفردا ليطابق ما قصد اى المقصود واذا قصد التثنية اورد التمييز
تثنية واذا قصد جمعية اورد جمعا ليطابق المقصود فيهما
فان صيغة المفرد وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها
لا تصلح ان تطلق اى صيغة المفرد على المثنى اذا قصد التثنية و

المجموع اذا قصد الجمعية فلا بد ان يكون التمييز مثنى اذا قصد الاثنينية
او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التمييز المقصود بصيغته الا اذا كان
التمييز عن النسبة جنسا من عموم الاحوال فيطابق التمييز فيهما ما
قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التمييز كون التمييز جنسا لما سبق
ان المراد من الجنس ما تشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير كالعلم فانه اذا قصد اثنينية التمييز او جمعية اي التمييز لا يلزم
اي لا يجب ان تثنى ذلك الجنس ليطابق ما قصد او يجمع ذلك الجنس
ايضا بل يكفي ان يؤتى به اي يؤتى بالتمييز حال كونه مفردا لصحة اطلاقه
اي لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا على القليل لكونه مفردا
او الكثير لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير فلا حاجة
الى تثنيته اي الى ان يكون التمييز مثنى اذا اريد اثنينية سواء كان مع
موافقة ما انتصب عنه او المعنى في نفسه او جمعيته اي الى ان يكون التمييز
جمعا اذا اريد جمعية سواء كان ما انتصب عنه مفردا نحو طاب زيد
علما بصيغة الافراد مع كثرة علومه او مثنى نحو طاب الزيدان
علما مع كثرة علومهما او جمعا نحو طاب الزيدون علما مع كثرة
علومهم الا ان يقصد مبني للمفعول استغناء من مفرد تقديره
فيفرد التمييز وان كان ما انتصب عنه مثنى او مجموعا اذا كان جنسا
يقع على القليل والكثير في جميع الاوقات الا وقت قصد ما فوق
النوع الواحد فح يثنى التمييز اذا قصد تثنية ويجمع اذا قصد جمعية
بالتمييز الذي هو الجنس لما عرفت ان الاستثناء منه الانواع ثانيه
المراد بالانواع ما فوق النوع الواحد على ما اشرنا اليه واليه اشار

الشارح بقوله من حيث امتيازاتها اي الانواع النوعية اي من حيث
ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات
الكلية او الشخصية فانه لا بد ح اي حين قصد الانواع من اثنينية اي
من جعل التمييز مثنى او جمعية اي من جعله جمعا نحو طاب الزيدان
علمين وطاب الزيدون علوما فيه نشر على ترتيب اللف اذا اريد ان متعلق
بفتح اللام الطيب اي ما تعلق به يعني ما يكون سببا لاسناد الطيب الى
الزيدين والزيدين وفي بعض النسخ ان تعلق الطيب بصيغة المصدر
كانه وصف بالمصدر او على معنى المفعول من كل واحد من الزيدين والزيدين
نوع اخر من العلم يعني ان الطيب اسند الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من
العلم واسند الى زيد اخر بسبب كونه عالما نوعا اخر منه الى ذلك فانه
صيغة المفرد تعليل بقوله فانه ح لا بد الى اي كون التمييز من الاثنينية مفردا
عند قصد الانواع لا تفيد ذلك المعنى المقصود وهو ما فوق النوع الواحد
فلا بد من الاثنينية او الجمعية عند قصد الانواع وان كان عطف على قوله
ثم ان كان وفي الرضي فيهم قوله وان كان اسما يعني ان الصفة لم يجئ
لما انتصب عنه والمتعلقة كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما انتصب عنه فقط
فيجب ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى يكون
جنسا الى هنا كلامه التمييز صفة مشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل مثل لله دره فارسا فالفارس اسم فاعل
صار تمييزا او صفة مؤولة بها اي بالمشتقة يعني لا يكون التمييز بحسب
اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل نحو كفى زيد رجلا فان رجلا
اسم جنس باعتبار لفظ الا انه لما كان تمييزا اوّلها فان معناه كفى

زيد كاملا في الرجولية بفتح الراء او ضمها سيأتي كانت الصفة صفة اى
مختصة له اى لما انتصب عنه لا يكون محتملة ولا مختصة لمتعلقه بفتح اللام
لان الصفة لكونها عرضا لا تقوم بنفسها تستدعي موصوفا تقوم هي به
فالمذكور وهو المنتصب عنه اولى بموصوفية فتكون صفة له لان المذكور
اذا كان اليق بالموصوفية فلا يطلب ~~تكون صفة له~~ موصوفا آخر
فاذا قيل زيد والدا يجعل والد تمييزا عن النسبة الى زيد حتى تكون
تلك النسبة اليه حقيقة كان الوالد زيدا لا متعلقه لما سبق ان
الصفة تستدعي موصوفا واذا كان المذكور لا يكون موصوفا لم
يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة له ولا يحتمل ان يكون الصفة
والده بل يكون مخصوصة لزيد بخلاف الاسم فانه لكونه اسما دالا
على الذات بحيث لا يقتضي موصوفا لا يكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل
ان يكون له ولمتعلقه كما سبق نحو ابا في طاب زيد ابا او زيد طيب
ابا وطبقه الواو في وطبقه بمعنى مع والطبق بكسر الطاء وسكون
الباء مصدر بمعنى المطابقة واما نحو طبق بفتحتين وهو الحال نحو
قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى حالا عن حال يوم القيمة وهو
مفعول معه لمصاحبته فاعل الفعل الذي هو كانت مثل استوى الماء
والخشبة اى كانت الصفة التي تكون تمييزا صفة له اى للمنتصب عنه
مع مطابقتها اياه اى مطابقة الصفة ما انتصب عنه او مطابقتها
اياه اى مطابقة ما انتصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى ان
المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وقدم الاول وثانيا
الثاني انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول

مع ان

مع ان الثاني اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها
وهو ما انتصب عنه اولى من عكسه يعني مطابقة الموصوف اياها
لان التابع يطابق المتبوع لا بالعكس ويجوز ان يكون المصدر الذي
هو طبق بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق او العدل بمعنى
العادل والضرب بمعنى الضارب والواو حينئذ يكون للعطف والطبق
على خبر كانت وهو قوله صفة له ولم وجه الا انه عبر عنه بالجواز
لكون الاول هو الاولى اى كانت الصفة صفة له مختصة او مطابقة
اياه وح يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف
لا غير والمراد بالمطابقة ههنا اى في مطابقة احدهما بالآخر
الاتفاق اى موافقة ما انتصب عنه في احد الامور الخمسة في الافراد
والتثنية الصفة والجمع والتذكير والتانيث لا في كلها في تركيب
منها واحد لعدم الجمع الا انه يوجد في كل تركيب منها اثنان لكونها
على نوعين لا المطابقة في الوصف النحوي وان كان صفة لان
المراد بالصفة ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو كانت كذلك لاتفقت
في الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست لموافقة له فيه ولا في
التعريف والتنكير مع انها صفة قائمة به لكونها اى لكون الصفة
التي هي التمييز حاملة اى مسندة لضميره اى لضمير ما انتصب عنه
يعني لكونها صفة قائمة به لان الوالدية مثلا قائم به وصفة تكون
قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره يجب ان يكون موافقة له
في الامور المذكورة والا لم يكن الضمير موافقا لمرجعه مع انه يجب
واحتملت عطف على الجزاء اعني كانت اى الصفة المذكورة في كل تمييز

كذلك الحال ايضا كما كانت تمييزا وانما قال واحتملت لان كونها
تمييزا هو الاولى لما سيجيء لاستقامة المعنى اي معنى الكلام
او معنى تلك الصفة على الحال اي على ان يكون حالا كاشفة للفاعل
او المفعول نحو طاب زيد فارسا من حيث انه اي زيد فارس هذا
تفسير على انها تمييز لان من البيانية لا تزاد الا في التمييز لان
من بيانية لا تزاد الا في التمييز لان من بيانية والتمييز ايضا
للبيان فيناسب البيان البيان والاكثرون على انها هي تمييز او حال
كونه فارسا هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون حالا وقال
بعضهم هي حال اي حال عجيبة في حال فروسية ورجح المصنف
الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فان جعل
حالا اختص المدح بحال فروسية لكن زيادة من فيها اي في
تلك الصفة نحو لله دره من فارس والاصل فارسا بالنصب وقولهم
عز من قائل فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصف بالعزة
مثل عز فلان وقتل قولك قاتله الله من شاعر من قائل والاصل
فيه قائلا ثم زيد فيه من البيانية لما سبق فقيل عز من قائل تؤيد
التمييز قوله زيادة من مبتدأ تؤيد هذه الجملة خبره ان ترجح
جانب التمييز لان من تزاد في التمييز وصفها بالزيادة مع انها
ههنا بيانية لانها مما لا حاجة الى بيانها وهذا ~~تزاد فيه في الحال~~
بل انما ثبت لتأكيد البيانية لان التمييز للبيان فلا ينافي هذا
كونها بيانية وهذا تزاد فيه لا في الحال لما سيتوان من ههنا للبيان
كما زيدت في مميز الخبرية والاستفهامية في قوله تعالى وكم اهلكنا

من قرية

من قرية وكم من ملك في قول الشاعر وكم ذدت عني من تحامل حادث
وورت ايام حرذن الى العظم والحال وان كان فيه بيان ايضا الا انه
تبيين الصفة لا الذات ولفظ من تبين الذات ولذا يصح ان يقال
مررت برجال من بني تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلا
تناسبها وهذا تزاد في الحال ~~المقصود من قوله طاب زيد فارسا~~ وايضا
اي كما ان زيادة من البيانية ترجح التمييز لان الحال المقصود من قوله
طاب زيد فارسا مدحه اي مدح زيد بالفروسية وهذا لا يحصل الا
بجعل فارسا تمييزا لان التمييز عن النسبة لا يكون الا للمدح والحال
لا تؤخذ الا لتقييد العامل دون المدح لان الحال المفروض اي ليس
المقصود مدحه وقت كونه فارسا لا يكون مدحه مقيدا بحال الفروسية
والقيد ينافي المدح اذ قد يمدح مبني للمفعول حال الفروسية اي حين
كونه موصوفا بها بغيرها من الصفات الدالة على المدح مثل زيد
عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال
زيد عالم حال كونه راكبا لانه تقييد العلم بحال الركوب وليس كذلك
ولما قسم اولا التمييز الى تمييز الذات مذكورة او مقدرة وقسم
ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار متماته الاربعة النونين او
التنوين والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا الثاني ثلاثة اقسام
عن جملة او شبهها واضافة وبين ايضا احوالها وكون التمييز
ايضا صفة مشتقة اراد ان يبين ان التمييز سواء كان عن مفرد او نسبة
هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال ولا يتقدم التمييز مطلقا على
عامله مطلقا اما اذا كان عامله اسما تاما كما في القسم الاول فلا يتقدم

تثنيه جمع

عليه بالاتفاق يعني من غير خلاف لاحد فلا يقال عندي درهما عشرون
ولا درهما عندي عشرون ولا يقال ايضا عندي زيتا رطل ولا زيتا
عندي رطل وكذا غيره لان عامله الذي عمل فيه اي حين كونه اسما تاما
باحد المتممات الاربعة اسم ومع هذا جامد غير مشتق ضعيف العمل لان
العمل في الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابها له مشابهة تامة
ولانه مشابه الفعل الاصيل فيه على ما سبق مشابهة ضعيفة كما ذكرناه قد
ذكر في القسم الاول من التمييز ان المفرد التام باحد المتممات الاربعة
مشابهة للفعل التام بفاعله والتمييز الاتي بعده مشابه بالمفعول الاتي فيما
بعد الفاعل فنصب المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل
المفعول فلا يقوى المفرد التام باحدها ان يعمل فيما قبله اي في التمييز
الذي تقدم فليس للتمييز ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه
واما اذا كان العامل فيه فعلا او شبهه كما في القسم الثاني من التمييز ففي
تقدمه عليه خلاف ولذا قال والاصح اي اصح المذاهب اورده بصيغة
الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما ذكره المصنف ذهابا بالجمع
الى ما فوق الواحد والى ان الجمع اذا دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع
ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه اي في التمييز من الفعل الصريح
مثل طاب زيد فارسا او الغير الصريح كاسم وغيره مما ذكر فيما سبق
اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوي يشمل قول الاصطلاح كذلك في غيره
لا فيه فقط فلا بد من التعميم لبيان عن المبهم وذا يقتضي تأخيره
والتقديم ينافي غرض ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا
ليتمكن في ذهن السامع فضل تمكن وبيبين وجه تقدمه على الفعل وشبهه

متعين بنون تمييزه
بنون يمتنع اضافته

بقوله

بقوله لكونه اي التمييز عن النسبة من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه
نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه اي ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة
والتاكيد اما الاول فلان كون الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ و
اوقع في النفس واما الثاني فلانه بمنزلة تكرير الشيء مرتين الاجمال
اولا والتفصيل ثانيا فقيل طاب زيد ابا لانه فرق بين قولك اشتعل
بيتي وبين قولك اشتعل بيتي نارا او لانه ليس فاعلا للفعل نفسه
الا ان يكون فاعلا للفعل اذا جعلته اي جعلت الفعل العامل فيه لازما
بنقل الى باب انكسر فحينئذ يكون فاعلا للفعل نفسه نحو وفجرنا من التفجير
الارض عيونا لان التمييز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اي فجرنا
عيونها الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له اي انفجرت الارض
عيونا اي انفجرت عيونها وهي جمع عين وهو عين الماء اي ما ينبع
من الارض اي شققنا الارض فسالت عيونا اي عيونها او انه اذا
جعلته اي جعلت الفعل العامل فيه متعديا بالحذف زائدة لان يحذف
الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا نحو امتلاء على وزن
افتعل الاناء ماء لان الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه لان الماء ما ليس
للامتلاء فاذا كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء الاناء فيكون الماء
ممتلئا واذا جعل متعديا يكون مالئا اي ملاء الماء اي الماء الاناء فا
نقسم التمييز عن النسبة ثلثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للازمة او
للتعدية فيكون التمييز فاعلا للفعل في كلها والفاعل لا يتقدم على الفعل
لئلا يلتبس بالمبتداء فكذا ما هو بمعنى الفاعل وهو التمييز فاخذ حكمه
في عدم التقديم وههنا اي في قوله امتلاء الاناء ماء لا في مطلق التعليل

ليس بفاعل

يعني في جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التمييز فاعلا له بحث وهو
اي ذلك البحث ان الماء الذي كان تمييزا في قولهم امتلاء الاناء ماء
من حيث المعنى فاعل مجازي بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب
وفي الحقيقة الجاري والسائل الماء وههنا كذلك فمثل امتلاء ماء
الاناء للفعل المذكور نفسه وهو امتلاء من غير حاجة الى جعل متعديا
بحذف الزوائد لان الماء ح فاعل مجازي فلا يجوز تقديم الفاعل على
الفعل مجازيا كان الفاعل او حقيقيا كذلك ههنا فلا يلزم جعل
الامتلاء متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثاني وهو وفجرنا
الارض عيونا ان لم يجعل لازما لا يكون التمييز فاعلا لا حقيقيا ولا مجازيا
بل يكون مفعولا وعلل بقوله لان المتكلم بهذا الكلام لما قصد اسناد
الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكون
ظروفا لها ولو كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض على سبيل التجوز
اي المجاز بعلاقة المحلية وقدره اي قدر ذلك البعض عطف على قصد
حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقي وهو الاناء وقال امتلاء الاناء
وقع الابهام جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس الا بتقدير
الفاعل المجازي شيئا اي في قوله امتلاء الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من
اي شيء امتلاء لاجرم لفظ لا لنفي الجنس وجرم اسمه وميزه اي
ميز المتكلم ذلك الابهام وبينه بقوله ماء اي بجعل ماء تمييزا خبره
اي لا شك بينه بقوله ماء فهو اي قول امتلاء اناء ماء في معنى امتلاء
ماء الاناء فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما في انبتت الربيع البقل فالماء
في قولك امتلاء الاناء ماء فاعل معنى وان كان تمييزا صورة فلا يجوز

وفي الكل بعينه

تقديم الفاعل المعنوي كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظي فلا حاجة الى
جعل الامتلاء الاناء ماء فاعلا معنويا بعيد يعني حال كونه ملابسا
بعينه وذاته مثل قولك ذبح زيد من باب علم تجارة فان التجارة فيه
تمييز عن نسبة الذبح الى زيد لفظا وفاعل مجازي معنى برفع الابهام
عن شيء مقدر منسوب الى زيد او تقديره ذبح شيء منسوب الى
زيد وهو اي الشيء المقدر والمنسوب اليه التجارة يعني لما قيل ذبح
شيء منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لا محالة ففسر بقوله تجارة
وكذا الماء قدر ذلك الشيء وقع ايضا الابهام ففسر ايضا بقوله
تجارة فكان الاصل فيه ذبح تجارة زيد والفاعل يعني ذبح في قصدك
هو التجارة لا زيد وان كان للوصل اسناد الذبح اليه اي الى زيد
حقيقة اي اسنادا حقيقيا واسناده اليها اي الى التجارة مجازا
اي اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للذبح الا اسنادا
حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا لكنها لا يتقدم الفاعل
المجازي عليه ايضا فلا حاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون
التمييز فاعلا بنفسه وبهذا اي بهذا الجواب وهو اسناد الذبح الى
زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازيا بعلاقة
السببية يندفع ما اي الذي يرد على قاعدتهم المشهورة وهي
تلك القاعدة ان التمييز عن النسبة المراد بها ههنا النسبة الاسنادية
او الايقاعية لا الاضافية لان في بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول
بقرينة ذكر الفاعل والمفعول اما فاعل اذا كان تمييزا عن النسبة
الاسنادية في المعنى او مفعول اذا كان تمييزا عن النسبة الايقاعية

عن بيان لما في قوله ما يورد ان التمييز في هذا المثال اي في مثال درج
زيد تجارة وامثاله مثل امتلأ الاناء ماء لا فاعل له ولا مفعول له لا لفظا
ولا معنى فلا يطرد تلك القاعدة حيث لم يكن شاملة لجميع الامثلة لان
الفاعل والمفعول المذكورين في تلك القاعدة كل منهما اعم من ان يكون
حقيقيا او مجازيا لانهما ذكرا مطلقا والمطلق يقبل التعميم **خلافا**
مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله **للمازني والمبرد** متعلق به
فالتقدير خالف المازني والمبرد خلافا للجمهور والكسائي ايضا فانهما
والكسائي يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح مثل طاب وغيره
وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة الفاعل لان العامل اذا كان
قويا يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة في الفعل الصريح
فظاهرة واما في الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما في حكم
المضارع في العمل فيعملان مقدما ومؤخرا كالفعل وبالقياس على الحال
بجامع الاشتراك في دفع الابهام لان الحال مبين الصفة والتمييز مبين
الذات بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى
الفعل حيث لا يجوز تقديم التمييز عليها وان جاز تقديم الحال عليها
غير المصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وهذا بالاتفاق وتمسكهما
اي المازني والمبرد في هذا التجويز اي في تجويز التمييز على العوامل
المذكورة بقول الشاعر اتهجر سلمى في رواية ليلى والتهجر المنع اي
المنع بالفراق متعلق بالتهجر على تضمين معنى الرضى حبيبها مفعول اتهجر
اي اتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث لا تمنعه ولا ترضى
ايضا بافتراقه وما نافية كاد فعل من الافعال المقاربة والضمير المستكن

فيها

فيها فاعلها وهو ضمير الشان نفسا تمييز عن نسبة تطيب الى سلمى
بالفراق متعلق بتطيب وتطيب فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب
والمعنى وما كاد الشان اي وما قرب تطيب اي ترضى سلمى نفسا اي نفس
سلمى بافتراق حبيبها عنها يعني لا يقرب نفس سلمى ان ترضى بافتراقه وانفراده
عنها فكيف ترضى بالهجران بناء على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه
ح اي حين كون الضمير فيه مؤنثا يكون في كاد ضمير الشان كما قلنا
لتذكيره اي لكون الضمير فيه مذكرا اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا
بالفراق فتقدم ولا يجوز ان يكون تمييزا عن نسبة كاد الى الشان
لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى او المعنى ح وما كاد النفس الشان
وهو ظاهر الفساد ويعود ضمير تطيب المستكن فيه الى سلمى ويكون
نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها حال كونه مقدما عليه اي على الفعل
واما بناء على تقدير تذكير الضمير اي على تقدير اعتبار تذكير الضمير
المستكن في تطيب بان يكتب بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت
فضمير كاد المستكن فيه يكون راجعا للحبيب لا يكون ضمير الشان لعدم
تقدمه على جملة تفسيره ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي الى الضمير
المستكن فيه اي وما كاد الحبيب نفسا تطيب اي وكاد نفس الحبيب
تطيب اي ترضى بالفراق اي بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى
والنسب فيكون معنى الحبيب لا تهجر اي لا تمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه
وانفراده عنها بل تريد ان يكون معها اناء الليل واطراف النهار وما يقرب
نفس الحبيب ايضا ان ترضى وتسمح بافتراقها عنها وانفرادها بل يكون

مراده اي يكون معه ليلا ونهارا ولا تسمح نفسه ان ينعزل عنها طرفة عين
فلا تمسك على جواز تقديم التمييز على عامله الفعل الصريح اي حين
كون نفسا تمييزا عن نسبة كاد الى ضمير المستكن فيه لان العامل في التمييز
هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه
معارض بمثله في المنع واذا تعارض دليلان في الاجازة والمنع كان الاصل
المنع عملا بالاصل وما قيل رد على الهندي اذ القائل هو يحتمل ان يحمل
البيت على تقدير ثابتة اي تانيث الضمير في تطيب ايضا اي كما كان
على تقدير تذكيره على هذا الوجه اي على وجه المذكور والجار في ان يكون
متعلق بقوله ان يحمل تانيث الضمير المستكن في تطيب الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس فيكون لفظ مذكرا ومعناه مؤنثا اذ المعنى اي معنى
المصراع الثاني على هذا التوجيه وما كان دعت نفس الحبيب تطيب بالفراق
فيكون نفسا تمييزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان في التوجيه
الثاني فتكلف تعسف غير قادح في التمسك به على جواز تقديم التمييز
على ان الفعل الصريح اما كونه تكلفا فبارجاع الضمير المؤنث الى المذكر
باعتبار النفس واما كونه تعسفا فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق
الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر
اذ التعسف في اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه قادح في
التمسك فانه يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن
فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التمييز يدل
لما انتصب عنه وان لم يكن مشتقا في التذكير والتانيث والضمير في تطيب
مؤنث والتمييز كذلك ولان تطيب اقرب في العمل من كاد وان كان

يحتمل

يحتمل ان يكون تمييزا من نسبة كاد وهذا اخفى تاملا وكن من
المنصفين ولا تكن من المتعصبين واما تمسكهما على جواز تقديم
التمييز على اسمي الفاعل والمفعول فالقياس على هذا القول لانهما اذا
وجد شرط عملهما يكونان في حكم المضارع فبهذه المناسبة قيسا على
مطلق الفعل تامل المستثنى وانما ذكره عقيب التمييز لمناسبة
الاشتراك في الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقي و
المجازي يعني كما ان التمييز حقيقة في الذات المذكورة ومجاز في
الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز في المتصل والمنقطع
واشتراكهما ايضا في عدم تقديمهما على عاملهما اي ما يطلق ويبنى للمفعول
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة فيه اشارة الى ان اللام فيه
للعهد الخارجي كما جوز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك بين
القسمين على عموم المجاز على قسمين ولما كان معلومية اي معلومية
ما يطلق عليه لفظ المستثنى بهذا الوجه اي بالوجه الذي يطلق عليه
لفظ المستثنى في اصطلاح (النحاة) القوم المحتاج الى التعريف لكونه معروفا
في اصطلاحهم كافية في تقسيمها اي تقسيم المستثنى لان اداة في المعرفة
كما كانت كافية لان يكون المستثنى مبتدأ لكونه ايضا كافية في تقسيم
(كالشيخ الرضي)
فيه اشعار بانه يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا واحدى
اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا قسمه اي المستثنى اولا الى
قسمين وعرف كل واحد منهما اي من القسمين لان ماهية كل واحد
منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد واحد لان الحد
مبين للماهية بذكر جميع اجزائها حتى يجتمعان في حد كذا في الرضي

مستثنى

لان كل واحد منهما اى من القسمين احكاما خاصة اذ احدهما مخرج والاخر غير مخرج لا يمكن اجزاؤها اى تلك الاحكام عليه اى كل قسم الا بعد معرفة الايعدان يكون معلوما ومعروفا فقال **متصل ومنقطع** من باب تعدد الخبر بالعطف صدق المتضادين على واحد نوعى وواحد عينى فى حالة واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغنى وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه فى معنى بعض الانسان فقير وبعضه غنى وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصى سواء كان بالعطف او لغيره مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال **فالمتصل** الفاء للتفسير والتفصيل قدمه فى اللف والنشر لكونه اصلا فى هذا كما ان التمييز من المفرد اصل فيه اى المستثنى المتصل **هو المخرج** اى الاسم الذى اخرج فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصول سواء كان الباقى بعد الاستثناء اقل نحو فى لفلان على عشرة دراهم الا واحدا ومتساويا مثل لفلان على عشرة دراهم الا خمسة واحترز به اى بقوله المخرج عن غير المخرج لجزئيات المستثنى المنقطع فانها وان قطعت بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة **من متعدد** اى من شئ متعدد اى شئ ذى عدد وجزئيات بالرفع على انه فاعل متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدره بذلك سواء كان تعدد الجزئيات ظاهرا نحو جاء فى القوم الا زيدا وغير ظاهر نحو ما جاء فى احد الا زيد بالرفع بدل من احد والا زيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن

متعددا

متعددا ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع فى خبر النفى فهم الافراد واستغرق فتعدد معنى لان النكرة فى حيز النفى تفيد الاستغراق لما سبق او اجزاؤه عطف على جزئياته اى من شئ متعدد اجزاؤه وان لم تكن متعددا جزئياته مثل اشتريت العبد الا نصفه فان العبد وان لم يتعدد جزئياته الا انه لما كان متعلق الاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق الاشتراء بجميع اجزائه او بعضه سواء كان ذلك المتعدد اجزاؤه **لفظا** اى ملفوظا نحو جاء فى القوم الا زيدا **او تقديرا** اى مقدرا نحو ما جاء فى الا زيد بالرفع لانه اذا كان المستثنى واقعا فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على حسب العوامل على ما سيجئ اى ما جاء فى احد الا زيد على البدل من احد والا زيدا على الاستثناء منه **بالا** متعلق بقوله المخرج عن الصفة لانها اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون الاستثناء **واخواتها** اى اخوات الا اى اشباهها وهى حروف الاستثناء واورد انه على معنى ما به يستثنى فى كلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهى الا وعدا وخلا وحاشا وسوا وسواء وغير وما خلا وما عدا وليس ولا تكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما فى قوله تعالى لما عليها حافظ كذا قال السيد بن على واحترز به اى بقوله بالا واخواتها عما يخرج بحرف العطف مثل لا فى نحو جاء فى القوم الا زيد ومثل لكن فى نحو ما جاء فى القوم لكن بعض جاء فى اداة الاستدراك نحو جاء فى القوم لكن زيدا لم يجئ و **المستثنى المنقطع هو المذكور** اى الاسم الذى ذكر **بعدها** اى بعد

ما به الاستثنى

الا واحدى اخواتها غير مخرج من متعدد اى شىء متعدد وجزئية
او اجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله فى
قصد المتكلم فى المتعدد والمذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت
اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا
لا حاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور
بعدها توهم انه مخرج اولا فلدفع هذا الوهم صرح به وان لم
يكن فى الواقع داخلا وليتقابل هذا القسم القسم الاول واحترز
اى بقوله غير مخرج عن ثبات المستثنى المتصل فيكون قيدا احترازيا
فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد فى قصد المتكلم قبل
الاستثناء منقطع يصدق التعريف عليه سواء كان ذلك المستثنى
الذى لم يكن داخلا من جنسه اى من جنس المستثنى منه سواء كان
المستثنى منه ملفوظا فيه كقولك جاء فى القوم الا زيدا فيه فان
زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال
كونك مشيرا بالقوم فى قولك جاء فى القوم على ان يكون اللام
للعهد الخارجى او العهد الذهنى بقرينة المقام او غيره الى جماعة
خالية عن زيد فيكون المعنى جاء فى هذه الجماعة الخالية عن زيد
الا زيدا او مقدرا نحو جاء فى الا زيدا فى تقدير ما جاء فى القوم الا
زيدا بينهما او لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه نحو جاء فى
القوم الا حمارا فيجرى فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا
ايضا ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف
كل قسم على حدة شرع الان الى ان يبين اعرابه وهو النصب لانه

جزئيات

منصوب

من المنصوبات

شرطين

من المنصوبات وهو فى مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا
الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون المستثنى فى كلام
موجب فقال وهو اى المستثنى مطلقا متصلا ومنقطعا بارادة
هو اعم من المنفصل على وجه عموم المجاز حيث علم مبنى للمفعول
اولا منصوب على الظرفية بوجه وهو كون اللام فيه للعهد الخارجى
والمراد به اللفظ اى لفظ المستثنى بعد تقسيمه الى قسمين كما عرفت
هناك وعلم ثانيا ثما يتفطن مبنى للمفعول لثانيه من بيان ما فى
قوله بما تعريف قسميه اى قسمى اللفظ المستثنى وفى هذا الكلام
صنعة الاستخدام اذا اريد المستثنى المذكور لفظه وبالضمير معناه
واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام اعنى به المذكور بعد الا
او احدى اخواتها اى اخوات الا سواء كان المستثنى مخرجا عن
متعدد وجزئياته او اجزاؤه او كان المستثنى غير مخرج ولهذا
اى لكونه معلوما اولا بالوجه المذكور وثانيا بالتفطن من تعريف
قسميه لم يعرفه اى لم يعرف المصنف المستثنى مطلقا على حدة كما
هو عادته حيث عرف الكلمة اولا ثم قسمها وعرف كل قسم
وكذا الكلام وفيه اشارة الى تعريفه يمكن كما بيناه سابقا
روما اى طلبا للاختصار ولانه ان عرف المستثنى اولا ثم قسمه
وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه فائدة منصوب
سواء كان متصلا او منقطعا وجوبا تمييز لا يكون منصوبا
وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا وحدهما اذا كان
المستثنى واقعا بعد الا لا يكون واقعا بعد غير وسوى و

غيرهما مثل سوى وحاشا في قوله لانه اذا كان واقعا بعدها
لا يكون منصوبا لا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا مجرورا
غير الصفة صفة الا قيد به اي بقوله غير الصفة وان لم يكن الواقع
بعد الا التي يكون للصفة بمعنى غير داخلا في المستثنى لئلا
يدخل مبني للمفعول عنه اي عن عدم دخول ما بعد الا للصفة
في المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا فيه رد على الهندي حيث
قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التي للصفة
ليس بمستثنى فهو قيد وقوعي لا احترازي وللرضي ايضا
حيث قال ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى
وما كان بعد الا التي للصفة ليس مستثنى في كلام متعلق بما تعلق
به دخول ما بعد الا ~~للصفة في المستثنى ويكون عدم دخوله~~
وثانيها اذا كان المستثنى واقعا في كلام موجب بفتح الجيم من
اوجب اي في كلام ليس بنفي فيه ولا نهي ولا استفهام كما ولا والهمزة لان
الاستفهام لما كان فيما جهل به في الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان
بمنزلة النفي والنهي في ان يكون ما دخله غير موجب نحو جاءني القوم الا
زيدا بنصب زيدا لانه واقع بعد الا في كلام موجب وهو ظاهر فينصب
وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصح ان يكون مثالا
لهما واحترز به اي بقوله في كلام موجب بل بقوله موجب عما اي عن
مستثنى اذا وقع في كلام غير موجب بان يكون فيه نفي او نهي او
استفهام لانه ليس ح اي حين وقع في كلام غير موجب واجب النصب
بل يكون جائز النصب ويختار البدل او يعرب على حسب العوامل

على ما يجيء

على ما يجيء كل في موضعه ولا حاجة ههنا اي فيما يكون المستثنى
منصوبا وجوبا الى قيد اخر اي غير القيدين الاولين بل يكفي في كونه
منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا فيه رد على الهندي حيث
قال والمراد بموجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا وهو ان يكون الكلام
الموجب تاما للقيد الاخر بان يكون المستثنى منه مذكورا لفظا فيه
اي في الكلام الموجب ليخرج تعليل للمعنى لا النفي يعني يحتاج الى قيد
اخر بان يقال في كلام موجب تام ليخرج عنه قولك قرأت الا يوم
كذا فانه اي يوم كذا فيه منصوب وجوبا لكن على الظرفية اي على انه
مفعول فيه لقوله قرأت لكن هذا الكلام غير تام لا على الاستثناء
اي ليس نصبه على ان يكون مستثنى لان الكلام اي في كلام المصنف
تعليل لقوله ولا حاجة وكانه جواب عن اعتراض اي لان المقصود
ههنا في كونه اي المستثنى منصوبا مطلقا ~~اي سواء كان المستثنى~~
اي سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او
على المفعولية او الجزئية لا في كونه منصوبا على الاستثناء اي ليس
المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء
فقط حتى يحتاج الى قيد اخر علم كون الكلام في نصب المستثنى
مطلقا بدليل عطف قوله او كان بعد عدا وخلا او غيرهما مما يكون
المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير و
هو منصوب ~~على الاستثناء~~ وجوبا اذا كان واقعا بعدها وما يقع
بعدها لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية او على
الخبرية الا ان يقال استثناء من قوله ولا حاجة ههنا الى قيد

اخر الحاجة الى هذا القيد وهو ان يكون المستثنى منه مذكورا
وان يكون الكلام تاما انما هو لاخراج مثل قرئ على البناء للمفعول
الا يوم كذا فانه اى يوم كذا مرفوع وجوبا لا منصوب مع انه واقع
بعد الا في كلام موجب فكان على ذلك القائل ان يقول المراد موجب
تام ليخرج مثل قرئ مكان قرأت الا يوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض
لهذا القيد بناء على ان المتبادر فان المتبادر الا يوم كذا من قوله
في كلام موجب ان يكون تاما ولذا اورده بالتنكير والعامل في
نصب المستثنى اذا كان المستثنى منصوبا بعد الا وكذا قال الاستثناء
لا غيره كالمفعولية والخبرية فان عامله الفعل ليس الا عند البصرية
وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقياس معنى الاستثناء بكونها
نائبة عن استثناء وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان
مقدرة بعد الا محذوفة فتقدير جاء في القوم الا زيدا جاء في القوم
الا ان زيدا لم يجئ ولهذا يبين الشارح العامل فيه على مذهب المختار
اما الفعل المتقدم بواسطة الا كما ان ناصب المفعول معه على المذهب
المختار المقدم بواسطة الواو او معنى الفعل بتوسطها الا المستفاد
من كلمة الا لانه اى لان المستثنى شئ يتعلق بالفعل المقدم اذا كان
العامل فيه ذلك الفعل التي يتعلق معناه اى معنى الفعل المستفاد
من كلمة الا جاء في القوم الا زيدا اى جاء في القوم الا زيدا اى
جاء في القوم استثنت زيدا منهم يعني اخرجته وصرفته عن حكم
المجئ تعلقا معنويا اذ له اى للمستثنى نسبة وتعلق الى ما اى
المستثنى منه ينسب اليه احدهما من الفعل ومعناه اما نسبته الى المستثنى

المتصل

المتصل فظاهرة لانه جزؤه واما في المنقطع فان كان من جنسه
فكذلك لان فيه ابهام الجزئية والا فبعلاقة المالكية او غيرها وان الحال
ان المستثنى قد جاء بعد تمام الكلام لما ان المفعول يجئ بعد تمام الكلام
فشابه بهذه الحيثية المفعول في كونه فضلة عاما بالمفعول مع خاصة
في التعلق بالفعل بواسطة فينتصب كما ينتصب المفعول او مقدما
عطف على قوله بعد الا لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان
اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان مقدما على المستثنى منه
وواقعا بعد الا سواء كان المستثنى واقعا في كلام موجب او
غيره اى او كان واقعا في كلام غير موجب نحو جاء في الا زيدا
القوم مثالا لما كان واقعا في كلام موجب وقدم المستثنى منه
وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل وكان حقه ان يجئ
بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول ان يجئ بعد الفاعل
لان مرتبة المخرج ان يكون بعد مرتبة المخرج عنه لكنه يجوز تقديم
لكثرة استعماله وما جاء في الا زيدا احد مثالا لما يكون غير موجب
ويجب نصب في هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن
منصوبا على الاستثناء يكون بدلا مما بعده وذا غير جائز لامتناع
تقديم البدل على المبدل منه لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون
بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد كلمة
كان في هذا القسم وفي قسم المنقطع لان الثلثة مشتركة في وجوب
كونها واقعة بعد الا منصوبة على الاستثناء او منقطعا عطف
على قوله مقدما لقربه او على قوله بعد الا لكونه اصلا والية انسب

الشارح بقوله اى المستثنى منصوب ايضا اى كما كان منصوبا في
القسمين الاولين وجوبا اى نصبا واجبا اذا كان المستثنى منقطعا
او واقعا بعد الا سواء كان فى كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل
جاء فى القوم الا زيدا كما سبق اولا من جنسه مثل جاء فى القوم
الا حمارا او غير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ما جاء فى
القوم الا زيدا ولا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر متعلق بقوله
منصوب المقدار الذى قدره الشارح او خبر مبتداء محذوف
اى ونصب المستثنى فى هذا القسم واقع فى الاكثر لا فى الكل كما فى
قسمين الاولين اى فى اكثر اللغات ينبه اشارة الى ان اللام عوض
عن المضاف اليه كما فى قوله الله اكبر اى اكبر كل شئ فى قول وهى اى
اكثر اللغات فان اسم التفضيل ياخذ حكم ما اضيف اليه فيكون مؤنثا
لان المضاف اليه هنا مؤنث لغة اهل الحجاز بكسر المهملة وفتح الجيم
وآخره زاء معجمة على وزن ظرف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة
عن الاعداء والمهالك والحجز المنع فانهم اى اهل حجاز قبائل جمع
قبيلة على وزن فعيلة وهى الجماعة تكون من الثلثة فصاعدا من
قوم شتى مثل الروم والزنج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تعالى وحشرنا
عليهم كل شئ قبلا وقبائل كثيرون فيكون بعضهم اكثر من بعض و
الناصبون يكونون اكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا
او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم اى اكثر النحاة ذهبوا الى
اللغة الحجازية لانهم يوجبون نصبه مطلقا لانه بدل الغلط لم يوجد
فى الفصيح من كلام العرب فالمنقطع مطلقا اى سواء كان قبله اسم يصح

١/ تفصيل ٤٢

حذفه اولا منصوب عندهم اى عند الحجازيين اذ لا يقصد اى يمكن
فيه اى فى المستثنى المنقطع اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء الا بدل
الغلط وهو اى بدل الغلط لا يقصد اى لا يتكلم الا بطريق السهو و
الغفلة اى الا بطريق ان يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا
على مراده ومقصوده والمستثنى المنقطع انما يقصد ممن يقصد عنه
بطريق الروية بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف والفطانة ثانيا فلم يكن
المستثنى المنقطع بدل الغلط ايضا اما عدم كونه بدل الكل فلانتفاء
شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثانى مدلول الاول مثل جاءنى زيد
اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثانى جزء الاول
وان يكون مضافا الى ضميره واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان يكون نفس
السامع عند ذكر المبدل منتظرة ومتشوقة الى ذكر البدل واما بدل
الغلط فلما ذكره الشارح فتعين ان المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لان
انقطاع الاقسام يستلزم انقطاع المقسم عنه وهو البدل اذ لا وجود
للعام الا فى ضمن الخاص والافراد واذا انتفى البدلية لزم ان يكون منصوبا
على الاستثناء واما بنو تميم فقد قسموا المستثنى المنقطع على قسمين
لانه لا يخلو اما ان يكون قبل المستثنى اسم يصح حذفه واقامة المستثنى
~~منقطع يكون قبله اى قبل ذلك المستثنى~~ مقامه اولا احدهما اى احد
القسمين ما اى مستثنى منقطع يكون قبله اى قبل ذلك المستثنى اسم يصح
حذفه واقامة المستثنى مقامه متعدد كان نحو ما جاءنى القوم الا حمارا
فى هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعنى القوم واقامة المستثنى
مقامه يعنى حمارا المراد بالاقامة ان يكون تاما مقام الفاعل اذ يجوز

١/ بحمل

ان يقال ما جاء فى الاخبار او غير متعدد مثل ما جاءنى زيدا لا عمرو فههنا
اى فى هذا القسم يجوز دون البدل لان المبدل منه فى حكم التنحية فى المعنى
فيجوز حذفه واثباته فيكون بدل الغلط لانه يجوز فى فصيح الكلام هذا
نجم بدر شمس وثانيهما اى ثانى القسمين ما اى مستثنى لا يكون قبله
اى قبل المستثنى اسم يصح حذفه بل يجب ان يكون مذكورا فيهم اى بنو
تميم هم ههنا اى فى هذا القسم فيقولون الحجازيين فى ايجاب النصب
اى فى ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لما لم يكن حذف المستثنى منه
جائزا ولا يمكن اقامة المستثنى مقامه لم يوجد شرط البدل لما سبق
ان شرطه ان يكون فى حكم التنحية ويكون حذفه وذكره سواء كقوله
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا لنفى الجنس وعاصم مبنى على الفتح
اسم منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف
من امر الله متعلق باسم لا اى لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود
اليوم فيكون عاصم فاعلا الا من رحم من موصول ورحم صلته واليه
اشار الشارح بقوله اى من رحمه وفيه اشارة الى ان الفاعل المفعول
ما استكن فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف
لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمص سيصرح به بقوله والعائد
المفعول يجوز حذفه فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم لان من كان
عاصمه الله لا محالة يكون معصوما ومن رحمه الله ايضا لا محالة يكون
مرحوما فلا يكون المعصوم داخلا فى العاصم لان العاصم فاعل ومن
رحمه الله مفعول والمعصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول غير
الفاعل فيكون مستثنى منقطعا فيكون من رحم فى محل النصب على

الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا زيدا فى تقدير لا ضارب موجود
اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم
الا المرحوم المعصوم ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع وما نفع
الا ما ضر وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثناء متصل
وقال السيرافى المراد بمن رحم الراحم اى الله اى لا المرحوم فيكون
ايضا متصلا واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء ثلثة اوجه
الاختصار ان الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى
مقدما على المستثنى او لا فان كان مقدما فهو القسم الثانى والا فلم يكن
فان كان من جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث او كان
بعد خلا وعدا بنيهما باعادة لفظ كان على ان المعطوف مغاير المعطوف
عليه فى النصب لان المستثنى فى الاول على المفعولية او الجزئية وفى الثانى
على الاستثناء وعلى المستثنى واقع بعد الافعال فى الاول وفى
الثانى واقع الحرف وهو الا اى المستثنى منصوب وجوبا اى نصبا
واجبا ايضا اى كما اذا كان واقعا بعد الا اذا كان بعد عدا من
عدا يعدو عدوا مثل غزا يغزو غزوا بابه نصر وهو متعد بنفسه
فى الاستثناء وغيره اذا جاوز مثل جاء فى القوم عدا اى جاوز
زيدا والمستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا بعد خلا اصله
خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو فيهما الفا لتحركهما
وانفتاح ما قبلها من خلا يخلو خلوا مثل سما يسمو وبابه ايضا
نصر الا انه لازم فى الاستثناء وغيره نحو جاءنى القوم خلا زيدا
والاصل خلا من زيد فانه متعد بمن ولذا قال الشارح وهو اى

لفظ خلا ماضيا كان او مضارعا ولم يبينه الشارح لان ماضيه لازما
يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه متعديا يكون مضارعه كذلك
في الاصل اي في استعماله في الاستثناء او غيره لازم الا انه قد يتعدى
الى المفعول به بمن كما يتعدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف
الجارة نحو قول العرب اذا خرجت خلت الديار وجمع من الانيس
بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل كنصير بمعنى ناصر اي
الساكن والمعاشر او كل ما يونس به ويقال وما في الدار انيس اي
احد كذا في الصحاح وقد يضمن معنى المفعول اي خلا اذا اريد تعديته
كقولهم افعل هذا وخلاك ذم بمعنى جاوز فيكون معنى قولك
جاء في القوم خلا زيدا جاوز زيدا وقد يحذف الجار الذي هو من
ويوصل الفعل الذي هو لفظ خلا الى المفعول به فيتعدى الى المفعول به
بنفسه فيكون المستثنى بعدها مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحذف
والايصال والتزموا اي النحاة هذا التضمين اي جعله بمعنى جاوز
او الحذف والايصال وهو ان يحذف الجار والمتعدي الفعل وحده
اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل الفعل المتعدي
وينصبه كما ينصب الفعل المتعدي المفعول به كقوله تعالى واختار
موسى قومه مكان من قومه اي التزموا احد الامرين على سبيل
منع الخلو والجمع في باب الاستثناء يعني اذا كان خلا واقعا
في الاستثناء ليكون ما اي المفعول الذي وقع بعدها منصوبا
صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلي لا لفظي
واما اذا التزم احد الامرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع

اي التزموا

في صورة

في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب اي اصل باب الاستثناء
منصوبا صريحا فان ما بعدها منصوب وليكون اشبه بالا وفاعلهما
اي فاعل عدا وخلا لانهما فعلان ماضيان لا بد لهما من فاعل ضمير
مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال الا انه هذا الاستكنان
لازم في باب الاستثناء لما سيجيء راجع لانه لا بد له ايضا من مرجع
لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب الى مصدر الفعل المتقدم كائنا
ما كان مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى او الى اسم الفاعل منه اي
من الفعل المتقدم او الى بعض المطلق من المستثنى منه وعلى التقادير
الثلثة يكون المرجع منه مذكورا معنى اذ لا يجوز الارجاع الى بعض
معين لانه لا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلوا بعضهم
منه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا في الرضي وقيل ان الضمير راجع
الى بعض منكر للاستغراق في الايجاز كما في قوله تعالى علمت نفس
اي كل نفس وقيل البعض وقيل البعض يستعمل في معنى الكل واريد به
ههنا هذا المعنى والتقدير او في كل واحد منهما على التأويلات
الثلثة جاء في القوم عدا مجيئهم زيدا او خلا مجيئهم زيدا مثال
لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المقدم او جاء في القوم عدا الجائي
منهم زيدا او خلا الجائي منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا
الى اسم الفاعل منه او جاء في القوم عدا بعضهم منهم زيدا اي كلهم
زيدا او خلا بعضهم منهم زيدا اي كلهم لما سبق ان البعض ههنا
بمعنى الكل وتدد في المثالين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى الذي
الحال الربط بجملة الحالية به لما سبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير

فيهما وهما اي عدا وخلا الجملتان اي كل واحدة منهما في محل النصب
على الحالية من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما في المسئلة
المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفة مثل ما جاءني احد عدا او
خلا زيدا وقيل لا موضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا و
هي حرف لا محل لهما منه وكذا ما قام مقامهما وكان يعد لا منهما
ولم يظهر من الظهور مبني للفاعل او من الاظهار مبني للمفعول معهما
اي مع كل واحد من عدا وخلا اذا وقع حالا بالضمير وحده مع ان
الماضي اذا وقع حالا يجوز فيه الواو وايضا ليكون اشبه بالا فترك الواو
اصلا لفظة قد مع ان الماضي المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند
البصرية اما ظاهرة او مقدرة وههنا لم يجز اظهارها بل يجب ان
يكون مقدرة وفيه خلاف سيبويه والمبرد لما عرفت ليكون اشبه
اي ليكون كل منهما زيادة مشابهة بالا في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى
منه التي هي الاصل في باب الاستثناء لكونها موضوعة له فكانت حقيقة
فيه واما غيرها فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الا
وبدلا منها لعلاقة بينهما في الاكثر اي النصب المستثنى بهما اي بكل واحد منهما
انما هو في الاكثر الاستعمال الآتية اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدا
محذوف والى ان اللام في قوله في الاكثر عوض عن المضاف اليه والى
ان نصب المستثنى بخلاف الا فان نصب المستثنى هنالك خلافا لانهما فعلان
ماضيان كما عرفت فيما سبق والفعل ينصب ما بعده اذا كان متعديا
الا انه لا يجوز تقديمه وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه في سائر
الافعال لكونهما في الا ولا يجوز تقديم المستثنى عليها اذ لا يقال جاءني

القوم زيدا الا فكذا ما كان في معناها ليتم امر المشابهة بها ولان فيهما
معنى الجزء فيه ايضا ولذا قال وقد اجير الجر اي جر المستثنى بهما اي بكل
واحد منهما بناء على انهما حرفا جر وهذا مذهب الاخفش لان سيبويه انكر
الجر بعدا لانه فعل متعد بنفسه قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر
بهما اي بكل منهما وقال ايضا لم ار احدا ذكر الجر بهما والسيرافي
تبع في هذا سيبويه وفي الاول الاخفش لان النصب اي نصب
المستثنى بهما اي باحدهما اكثر من الجر او ما عدا وما خلا عطف
على قوله عدا وخلا ولم يعد لفظة كان ههنا لاشتراكهما في نصب المستثنى
على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان النصب
ههنا واجب وثم محتمل ولذا قال المصنف في الاكثر اي المستثنى منصوب
ايضا اي كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا وخلا اذا كان واقعا
بعد ما عدا وما خلا لان لفظة ما فيهما مصدرية وحروفها ثلثة ما وان
مختصة بالافعال اي الا وان وان يختص بالافعال يعني تدخلان على الجملة
الفعلية وبجعلانها في تاويل المصدر ولذا اختصاصها لان
المصدر لا يراد الا بالافعال نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بسعتها وقوله تعالى وان تقوموا خيرا لكم وهذا
مذهب سيبويه وجوز غيره دخولها بالجملة الاسمية نحو بقوا في الدنيا
ما الدنيا باقية كذا في الرضي نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا
وما فيهما اما حرفية وهي ثلثة اما نافية وهي لا تصح ههنا لان المعنى
على الايجاب دون السلب واما كافة وهي تلحق بالا حين [illegible] دون
الاول مثل قلما وطالما واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا

لان المصدرية لا توجد الا فيها وههنا كذلك كما صرح به الشارح نفسه
واما اسمية وهي ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست
باحدهما لعدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استفهامية او
شرطية وهي ايضا ليست باحدهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة
او صفة وعدم كون احدهما ظاهرا لوجوب كونهما في الاخر حقيقة
او حكما فتعين انها لا تكون اسمية لان انتفاء الاقسام باسرها يدل
على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد
فتعين ان يكون مصدرية تأمل وانصف ولم الجهد لك تقديره في
تقدير المثال الاول جاء في القوم خلو زيد بالاضافة الى المفعول والثاني
جاء في القوم عدو عمرو بالاضافة اليه ايضا بالنصب فيهما على الظرفية
اي على كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل بتقدير
مضاف الى جاء في القوم وقت خلوهم اي خلو الجائي منهم او بعض
منهم او مطلق منهم او وقت خلو مجيئهم من زيد والاختصار بناء على
ظهوره قياسا على ما سبق او جاء في القوم وقت مجاوزتهم اي مجاوزة
الجائي منهم او مجاوزة مجيئهم عمرا على قياس ما سبق وهذا المعنى
اي النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف في كونهما
جزء الفعل ولمناسبة ما سبق في عدا وخلا من كونهما منصوبين على
الحال فقط او على الحالية عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار
اي بالنصب على ان يكون حالا بجعل المصدر اي الذي هو خلو وعدو
بمعنى اسم الفاعل لكون الاشتقاق في الحال شرطا عند غير المصنف
لما سبق واما عنده فانه ما دل على الهيئة يصح ان يقع حالا وههنا

المصدر

المصدر ولما لم يدل عليها احتيج الى التأويل بالمشتق عنده ايضا
اي جاء في القوم خاليا بعضهم من زيد او خاليا مجيئهم من زيد
او خاليا الجائي منهم من زيد الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم
لما ذكرناه في الموضعين بناء على ظهوره قياسا بما سبق في خلا وعدا
لا لكونه غير جائز وروي عن الاخفش انه اجاز الجر اي يجوز جرهما
بهما اي بكل واحد منهما بناء على ان لفظة ما فيهما زائدة لتحسين
اللفظ فقط ولم يذكر المص هذه الرواية كما ذكرها في خلا وعدا وبين
الشارح وجه عدم ذكره بقوله ولعل هذا اي هذا النقل عن الاخفش
لم يثبت منه اي لم يتحقق ثبوته عند المص اصلا او ثبت عنده الا انه لم
يعتد به اي لم يعده شيئا يعبأ به لان زيادة ما في الافعال لم يسمع اصلا
لا في الاول ولا في الاخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذا ما وحيثما
وكيفما وغيرها او بعد الحروف ايضا مثل فبما رحمة ومما خطيئاتهم
وعما قليل ولهذا اي لكل واحد من هذين الامرين لم يقل وما عدا
وما خلا في الاكثر كما قال فيما سبق او كان بعد ما عدا وخلا في الاكثر
لثبوته عنده واعتداده ايضا وكذا اي كما كان المستثنى منصوبا
بعد الافعال الاربعة كذلك المستثنى منصوب اذا كان واقعا بعد
ليس الا انه ثم منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبرية
لان ليس من الافعال الناقصة للخبر نحو جاء في القوم ليس زيدا اي ليس
الجائي منهم او بعض منهم زيدا وكذا المستثنى منصوب اذا كان
واقعا بعد لا يكون لانه ايضا من الافعال التي تنصب الخبر فتنصب
المستثنى على انه خبرها نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا اي لا يكون

الجائي منهم او بعض منهم بشرا وانما يكون النصب اى نصب المستثنى واجبا
اذا كان واقعا بعدهما اى بعد ليس ولا يكون لانهما من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر والمستثنى الواقع بعدهما لا يكون الا خبرا لهما فينصب
على الخبرية ويلزم اى يجب اضمار اسمهما اى اسم ليس ولا يكون اى
جعله ضميرا مستكنا فيهما فى باب الاستثناء يعنى اذا كان اداة استثناء
ليكونا اشبه بالا التى هى اصل فى هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار
فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين
المستثنى فيقع النقصان فى المشابهة لانه لا يقع الفصل بين حرف
الاستثناء والمستثنى وهو اى الاسم ضمير مستكن فيهما راجع الى اسم
الفاعل الماخوذ من الفعل المذكور المتقدم او راجع الى بعض مطلق
من المستثنى منه مطلقا ولم يكن ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى
فى الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاولان لانه لا يصح ان يقال جاءنى
القوم لا يكون المجئ منهم زيدا وليس المجئ منهم زيدا اذ لا يقال المجئ
زيد الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب
فى نحو ضرب وهما اى ليس ولا يكون فى التركيب مع اسمهما وخبرهما فى محل
النصب على الحالية اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل
المتقدم اما فاعله بالضمير وحده لان الثانى مضارع منفى والاول
ماض منفى وقد سوى ان الماضى والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما
حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل ان يوصف بليس
ولا يكون منكرا او معرفا باللام الجنسية نحو جاءنى الرجال ليس فلان
او لا يكونون زيدا وما انتنى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة

ويلحقها

ويلحقها ما يلحق الافعال من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا
لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى خلا لاحد بخلاف
الافعال الاربعة لان فى فعليتهما خلافا اذ الجر بهما ولم يجز فيهما شئ
سوى النصب ولما فرغ من بيان الاحوال التى تستعمل فى الاستثناء سواء
كانت مخصوصة له اولا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية او الخبرية
اراد ان يبينه انها هل يتصرف ولا فقال واعلم انه اى الشان لا تستعمل
هذه الافعال الناصبة اى الافعال الناصبة للمستثنى الا فى المتصل الغير
المفرغ فاستعمالها فى الاستثناء مشروط لشرطين احدهما ان يكون
المستثنى متصلا لانهما لا تستعمل فى المستثنى المنقطع والثانى ان يكون
المستثنى منه مذكورا يعنى لا يكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال
افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية او ناقصة تقتضى مفعولا به
او خبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبا لما عرفت فهو يرجع
الى المستثنى منه ولو كان تاويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان
المفعول او الخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى ولهذه العلة ايضا
يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل المستكن يقتضى مرجعا
واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا ولا يتصرف فمبنى للمفعول
فيها نائبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا
وهى افعال قوية فى العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لهما مضارع
فى الجنس الا ولا يكون للاربعة الاول تثنية وجمع ولا يغير لا يكون
الى ما يكون وما كان ولم يكن والماضى مجهول لانها جارية مجرى الا فلا
يتغير مما ضربت فكذا هذه ولانها اى هذه الافعال قائمة مقام

الا لان الاصل هذا الباب وهي نائبة عنها لما عرفت وهي كلمة الا لكونها
لا يتصرف فيها لان الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبا
منابه والثاني من المواضع المذكورة ما كان النصب فيه جائزا لكن
المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه ولكن فيه مشروط ان
بعد الا وان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل
عليه استفهام او نهي او نفي صريحا او مؤولا ويجوز فيه اي المستثنى
اي المتصل ليخرج المنقطع والمقدم النصب اي نصب المستثنى على الاستثناء
ويختار البدل اي جعل المستثنى بدل البعض عن المستثنى منه فيما بعد
الا بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بيجوز وهو ظرف محاط بعد ظرف
محيط نحو قولك اسكن في هذه البلدة في محلة كذا وصل في المسجد
في مكان كذا اي في المستثنى الذي وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول
من تلك الشروط او حال من الضمير المجرور في قوله فيه فيكون ح كلمة
ما في قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل واقع بعد الا
على ما فهم من تفسير الشارح اي حال كون المستثنى واقعا في محل اي
مكان يكون ذلك المكان متأخرا عن الا وعلى هذا المعنى لا يكون مما
قيل من انه ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا المعنى الا اذا كان لفظ
ما عبارة عن المستثنى والظرف متعلق بيجوز فيكون الظرف الاول
عاما والثاني خاصا قوله هذا احتراز عما اذا كان اي عن المستثنى
الذي كان واقعا بعد سائر ادوات الاستثناء اي بعد باقي كلمات
يستعمل في الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا مثل
عدا وخلا وغيرها من الافعال والاسماء التي تستعمل فيه في كلام



غير

غير موجب حال ايضا منه اي حال كون المستثنى واقعا في كلام غير
موجب وهذا ايضا من قبيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك
اسكن هذه البلدة محلة كذا في بيت كذا وهذا هو الشرط الثاني
من تلك الشروط واحترز به عما اذا وقع اي عن مستثنى وقع في
موجب فانه اي المستثنى الواقع فيه منصوب وجوبا لما مر تفصيله و
الحال انه قد ذكر المستثنى منه فيه افادة ان الواو فيه للحال والجملة
لفظة قد مقدرة وان الماضي المثبت حالا بالواو وحده وهذا
هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلث مترادفة
احتراز به عما اذا لم يذكر المستثنى منه يعني عن الكلام الذي لم يكن
المستثنى منه فيه مذكورا فانه اي الشارح اي حين كون المستثنى منه
غير مذكور في الكلام يعرب المستثنى على حسب العوامل اي على ما اقتضاه
العامل من رفع او نصب او جر على ما سيأتي ووقع في بعض النسخ
اي نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن
كددة اسم بالنسخ منه ذكر المستثنى منه مكان وذكر المستثنى منه
بالواو بغير واو ومتعلق بما تعلق به الظرف وهو الفعل الذي قدرنا
بقولنا وقع بناء على انه اي قوله ذكر المستثنى منه صفة بعد صفة
لقوله كلام غير موجب لكن بتقدير ضمير فيه يرجع الى الموصوف
لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع الى تلك النكرة
للربط والا لتكون اجنبية اي في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
منه وقال المحشي عصام الاولى ان يجعل ايضا على هذه النسخة
حالا ليوافق النسختان في المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير في

المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت
على غير من هي له فيجب الانفصال ويقال المستثنى هو منه الى هنا كلام
وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضماير من الامور المهملة لا سيما
في التعريفات ولم يشترط دفعا لما يرد انه كما اشترط القيود الثلثة
في جواز نصب المستثنى منقطعا ولا يكون وكون البدل هو المختار
يشترط ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقدما
على المستثنى اي يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا
حتى يكون البدل مختارا فعلم ان القيود المعتبرة خمسة فوجب
عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط
المص ههنا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه
لان حكمهما قد علم فيما سبق من انه يجب نصبهما على الاستثناء في قوله
او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر فاكتفى بذلك اي بما
ذكر فيما سبق ولم ياخذهما في القيود ونحو ما فعلوه الا قليل بالرفع
اي برفع قليل على البدلية اي بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير
فعلوه وهو الواو التي هي علامة الجمع ما فعلوه الا قليلا بالنصب
اي بنصب قليلا على الاستثناء منه ايضا لا المستثنى وهو قليل واقع
بعد الا ووقع ايضا في كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو
واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامران الاستثناء
والبدل الا ان الثاني وهو البدل هو المختار لما سيجيء هذا مثال
حالة الرفع واما حالة الجر فنحو ما مررت باحد الا زيد بالجر زيد
على البدلية يعني على ان يكون بدل البعض من احد تقديره الا مررت

بزيد

بزيد كما ان تقديره ما فعلوه الا قليل الا فعله قليل لان البدل يكون
بتكرير عامل المبدل منه في البدل والا زيدا بالنصب اي بنصب زيدا على
الاستثناء اي على ان يكون مستثنى من احد واما مثال حالة النصب
فنحو ما رايت اي ابصرت لان الرؤية ههنا ليست من افعال القلوب
احدا الا زيدا بالنصب يعني نصب زيدا لا يخلو اما ان يكون فبطريق
البدلية وهو اي طريق ان يكون بدلا المختار او ان يكون بطريق الاستثناء
اي بطريق ان يكون مستثنى وهو جائز وغير مختار فالبدلية يجوز ان
يعتبر في الاحوال الثلثة ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا الا اراد ان
يبين وجهه وعلته فقال وانما اختار البدل في هذه الامور اي انما
رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذكورة
لان النصب على الاستثناء اي نصب الاسم الواقع بعد الا بناء على ان
يكون مستثنى انما هو اي ليس الا بسبب التشبيه اي تشبيه المستثنى بالمفعول
في كون كل واحد منهما فضلة وخاصا بالمفعول معه في كونه معمولا بواسطة
الا ولان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل لا بالاصالة عطف على قوله
بالمفعول اي لان النصب فيه ليس بالاصالة ولان الاعراب فيه بواسطة
الا كما قلنا واما اعراب البدل يكون بتكرير العامل ويكون اعرابه ايضا
بلا واسطة ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى
من الاعراب الذي لا يكون الا بالتشبيه الى الغير وبالواسطة فالعمل
بالاقوى مهما امكن يكون هو الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف
في عامل البدل واما في عامل المستثنى فالخلاف ثابت والثاني انه ما كان
جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطية والفرق

بين هذين القسمين ان المستثنى في القسم السابق من كلام تام ويجوز
الوجهان فيه البدل والاستثناء وفي هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز
فيه الا وجه واحد **يعرب** اي المستثنى **على حسب العوامل** الحسب بفتحتين
العدد على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلث منه اي بما اي شيء من
الرفع والنصب والجر تقتضيه اي يطلبه العامل فيه اشارة الى ان اللام في العوامل
للجنس ولام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس
من الرفع بيان لقوله ما في قوله بما والنصب والجر المقصود انه يرفع
ان كان العامل يقتضي رفعه نحو جاءني الا زيد وينصب ان كان يقتضي
النصب ويجر ان كان يقتضي الجر نحو ما رايت الا زيدا ومررت الا بزيد
لكن انما يعرب على ما يقتضيه العامل بشرطين احدهما **اذا كان المستثنى**
في الكلام **غير مذكور** لانه ان كان المستثنى منه مذكورا اما في كلام موجب
فيكون نصبه واجبا واما في كلام غير موجب وقد علم
انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل ويختص ذلك المستثنى
باسم المفرغ الاصل في لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل
بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال المال يختص بزيد اي
المال له دون غيره الا ان الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور
اعني الخاصة كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهنا داخلة على
المقصور لان اسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى لانه اي الشان فرغ
مبني للمفعول من باب التفعيل له اي المستثنى العامل من المستثنى منه
يعني عزل العامل عن العمل في المستثنى منه بحذفه ليعمل في المستثنى فقط فا
المراد بالمفرغ ههنا المفرغ له بناء على الحذف والايصال كما يقولون المفرغ

اي على قدرها فان قدرها ثلثة رفع ونصب جر فالاعراب [illegible] صح

نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى كما يراد بالمشترك اسم مفعول
من اشترك المشترك فيه الذي وقع فيه الاشتراك واما المشترك له من كان
شريكا **وهو** اي والحال ان المستثنى واقع **في غير الكلام الموجب** فيه اشارة
الى ان الواو والضمير معا دلان ذا الحال الضمير المستكن في قوله يعرب او الراجع
اليه وهذا هو الشرط الثاني واشترط ذلك اي كون المستثنى واقعا
في كلام موجب **ليفيد** اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة
بمفهوم الكلام اي ليفيد الكلام فائدة لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب
لا يفيد فكيف يكون صحيحا او سقيما لانك اذا قلت قام الا زيد كان
المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو لا يفيد قطعها وقرينة الخصوص من جماعة
من الناس من جملتهم زيد مستغنية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ
اصلا في الكلام الموجب فينبغي ان يشترط غير الموجب **مثل ما ضربني الا**
زيد والشرطان قد وجدا فيه يصح ان لا يضرب لكل احد المتكلم
الا زيد لان معناه ما ضربني احد الا زيد وهذا المعنى صحيح مفيد
فائدة صحيحة بخلاف ما اذا كان الكلام موجبا نحو ضربني الا زيد
لما مر ان معناه ضربني كل واحد الا زيد فان لم يفد فقط وهذا المعنى
ممتنع ليس الا اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد لكان الاستحالة
ولا قرينة تدل على الخصوص **الا ان يستقيم المعنى** مستثنى من نحو
الكلام السابق اي لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع و
النصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور
في جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك الكلام فح يعرب المستثنى
على حسب العوامل في كلا غير موجب كثير بخلاف اعرابه في الكلام الموجب

وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا صح

ايضا الحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير

فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد
الا بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت اما من الثبوت مبنى للفاعل او من
الاثبات مبنى للمفعول على سبيل العموم بان يوجد ذلك فى كل فرد ونوع
الا نوعا واحدا نحو قولك كل حيوان وعرفوه بانه جسم نام حساس
متحرك بالارادة يحرك من التحريك فكه الاسفل وهو الحد يطلق على
الاعلى والاسفل ولذا صفة بالاسفل عند المضغ يقال مضغ الطعام
اذا لاكه فى فمه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقطع الا التمساح
والحكم بتحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها
موجبة كلية مسورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت
فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ
بصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد فى جميع
النيل الا من مدينة اسيوط وهى فوق مصر باثنى عشر فرسخا وتحتها
منذ ذلك فهذا الموضع لا يدخله تمساح لانه قد طلسمه والفلاسفة
المتقدمون حطة منهم على اهل مصر لانها كانت تفزعهم غاية الفزع
ومما جاوزه التمساح هذا الموضع مات واحتوى على ظهره يلعب
به الصبيان كذا فى عجائب المخلوقات او يكون هناك اى فى الكلام
الموجب قرينة اى علامة ظاهرة دالة على ان المراد بالمستثنى منه
الذى هو غير مذكور فى الكلام لما مر ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه
العامل مشروطا بان يكون المستثنى منه غير مذكور بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا اى جزما بلا شك نصب على التمييز مثل
قرأت اليوم كذا فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لا يبعد

تمساح

ان يقرأ

ان يقرأ فى جميع الايام الا اليوم المعين اى وقعت القرأة او صدرت
منى القرأة كل يوم بحيث لم يترك يوم الا يوم كذا اى الا يوم الجمعة
مثلا حيث وقع فيه الترك لظهور انه اى الشان لا يريد المتكلم بهذا
الكلام جميع ايام الدنيا لانه يعلم جزما انه ليس فى وسعه ذلك لان
بعض ايامها سيأتى وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القرأة
فى الايام الماضية لا الاتية والحاضرة ويريد ايضا ان قرائتى مستمرة
متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينهما فصل هذا المعنى لا يتأتى
فى الايام الاتية بل يريد بكلامه هذا الايام الاسبوع بضم الهمزة و
سكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء يقال له
بالفارسية هفته يعنى قرأت ايقاع فى كيتم للجمع سبع بفتح السين
وسكون الباء يعرف بالتامل او عشرين يوما وستة ايام او
خمسة ايام او اكثر من الشهر مثل شهرين او ثلثة اشهر او اربعين
يوما او خمسين او ستين او غير ذلك مما يمكن اعتياد وتقابل
حيزان يقول مبتدأ كما لا يستقيم المعنى الجار والمجرور متضمن
معنى الشرط لان لفظ ما تكون للشروط نحو ما تصنع اصنع و
اذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقديره الكلام ان يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الكلام الموجب فى بعض مثل
ضربنى الا زيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ
فى الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى دخول الفاء
فى لم فربما بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت رب على
الفعل لا يستقيم المعنى اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه

خستم درهم هفته يكن
بكه روزلارث ان هفته

في غير الكلام الموجب ايضا اي كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في كلام الموجب نحو ما مات الا زيد اذ لا يصح ان يقال ما مات
كل احد الا زيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك فينبغي ان
يشترط في غير الكلام الموجب ايضا اي كما اشترط في الموجب استقامة
المعنى اي معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه ينبغي ان تقول ويعرب
على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو غير الموجب وان يستقيم
المعنى حتى يكون القيود ثلثة وايضا اي كما ورد هذا السؤال يريد
ايضا انه لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم المستثنى
منه بايام الاسبوع الباء ههنا دخلت على المقصور عليه يعني مثل
ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم كذا مثلا فقد سبق
وجه انتصابه مثلا فيجوز هذا التخصيص ونحو ضربني الا زيد وكذلك
التخصيص يكون بان تخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين
يعني يكون المستثنى منه عاما لكل واحدة فقط ويستثنى منه زيدا الداخل
في تلك الجماعة اذا كان هناك اي عند الاستثناء من الكلام الموجب
قرينة حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب حال الشكاية
ضربني الا زيد فان حاله يدل على انه لا يريد كل احد عاما بل يريد من المحلة
الفلانية او من القرية او نحوهما فيكون التقدير ضربني كل واحد من
المحلة كذا الا زيدا او مقالية كقول المضروب لمن قال له من ضربك
من محلة كذا ضربني الا زيدا اي ضربني كل احد من تلك المحلة الا زيدا
عرفت هذا فلا فرق بين هاتين الصورتين اي بين قوله ضربني الا
زيد حيث لا يجوز وبين قوله قرأت الا يوم كذا يجوز في كون كل واحدة

منهما جائزة مع القرينة الدالة على جوازهما وغير جائزة بدونها
اي بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجد قرينة
تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جائز سواء
كان الكلام موجبا او غير موجب واجيب عن الاعتراض الاول بان
المعتبر في بناء الاحكام ونصبا لدلائل في هذا الفن هو الغالب يعني
والغالب في الايجاب يعني اذا كان الكلام موجبا عدم استقامة المعنى
على العموم اي على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب لا يقبل العموم
ما لم يكن قرينة ولا يقتضي التكرار ولا يستوعب الازمان والغالب
في النفي عكسه يعني الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
لان اشتراك جمع افراد الجنس المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كا
الانسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس
الاعلى كالجوهر في انتفاء متعلق بالاشتراك تعلق الفعل بها اي بتلك
الافراد اي لان كون جميع افراد الانسان مشتركة في تعلق الفعل
بها نفيا ومخالفة عطف على اسم ان اي ولان مخالفة واحد اي
فرد واحد اياها اي افراد الجنس في ذلك متعلق بالمخالفة اي في انتفاء
تعلق الفعل بها مما يكثر ويغلب عطف تفسير خبر ان قوله مما يكثر
مثل ما ضربني الا زيد فان تعلق الضرب لكل احد انتفاء وتعلقه لواحد
معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعني ان الفعل منفيا عن كل احد بحيث
لم يثبت ويكون مثبتا عن واحد معين هو زيد كثير وغالب وهو
ومثله ايضا ما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد واما اشتراكها
اي جميع افراد الجنس في تعلق الفعل بها اي بتلك الافراد ثبوتا

ومخالفة عطف على الاشتراك واحد من تلك الافراد واياها اى الازم
فى ذلك اى فى تعلق الفعل فيما يقبل الفاء جواب اما والجار والمجرور
خبر كما فى المثال المذكور فى المتن من قوله قرأت الا يوم كذا لانه تعلق
القراءة فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد
منه حيث وقعت فيه ولكن لم يتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه وبان
الفرق عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار واشادة الحانة جواب
للاعتراض الثانى بقوله وايضا لا يصح الخ بان الفرق بين قولك قرأت
الا يوم كذا الذى ذكر فى المتن مثالا لاستقامة المعنى وبين قولك
ضربنى الا زيدا الذى حكم بعدم صحته ليس اى الفرق بينهما بشئ من الاشياء
الا بظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع
بالجر صفة سببية لقوله بعض دخوله بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع
والضمير المجرور للموصوف مثل قولك جاءنى زيد عالم ابوه اى دخول
المستثنى فيه اى فى المستثنى منه فى الاول متعلق بالظهور اى فى المثال الاول
وهو قرأت الا يوم كذا قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور الخ
خبرها لما سبق انه لا يريد بجميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
او غير ذلك وعدم ظهورها عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا
بعدم ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه فى المثال الثانى وهو قوله ضربنى الا زيد فلو قام اى وجد فى
المثال الثانى الذى هو ضربنى الا زيد قرينة ظاهرة الدلالة مضاف
اليه بقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت
برجل حسن الوجه على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع

دخول

دخوله فيه كما اذا يقول الشاكى والمتظلم حيث يقول بانه مضروب ومظلوم
من ضربك من القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجى بقرينة شكواه
وتظلمه بحيث يكون المستثنى المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح اى
القوم الداخل فيهم زيد مرفوع على انه فاعل قوله الداخل فقلت فى جوابه
ضربنى الا زيدا اى ضربنى كل احد من القوم الداخل فيهم زيد بحيث
لم يبق منهم فرد لم يضربنى الا زيد فانه لم يضربنى فالظ بناء على ان
السؤال المحقق ان ذلك اى قولك فى جوابه ضربنى الا زيدا ههنا اى كما
ان قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال
مما يستقيم فيه المعنى انما قال فالظ لان وجود هذه القرينة نادر
الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب لكن اى الا ان الغالب
فيه فى مثل هذا المثال عدم وجدان قرينة كذلك اى قرينة مقالية تدل
على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله فى المستثنى منه يقينا فى الكلام
الموجب والبناء على ما هو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى
فالغالب فيه اى فى الكلام الموجب عدم استقامة المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه والغالب فى الكلام الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه ولذا اشترط فى الموجب استقامة المعنى على تقديره
دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا
ولما بين استقامة المعنى فى الموجب شرطا لان يكون المستثنى معربا
على حسب العوامل دون الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال
ومن ثمة متعلق بقوله لم يجز اى ومن اجل ان المستثنى المفرغ اى المفرغ
له لما سبق انه كان من قبيل الحذف والايصال لا يكون اى لا يوجد

في الكلام الموجب بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب الا ان يستقيم
المعنى اي الا يشترط استقامة معنى الكلام فانه يقع المستثنى المفرغ
في الموجب لم يجز بتوسط الا بين اسم الافعال الناقصة التي هي مصدرة
بحرف النفي وبين خبرها مع بقاء العمل فيهما رفعا ونصبا مثل ما زال
زيد الا عالما وما برح زيد الا مقيما وما فتئ عمرو الا فزا وما انفك زيد
الا قائما اذ معنى اي لان معنى ما زال اي الفعل الذي في اوله حرف
النفي ثبت لان نفي النفي اثبات لان زال واخواته معناه النفي
مثل امتنع وعدم ومات وغيرها ونفي النفي اثبات فثبت
لان معنى ما مات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان في الكلام قيد
يكون النفي متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ما
ضرب زيد ولما توجه النفي ههنا الى النفي ونفاه بقي اصل الفعل وهو
الثبوت فيكون معنى ما زال واخواته ثبت ودام فيكون المعنى
اي معنى ما زال زيد الا عالما ثبت زيد دائما اي حال كونه دائما
ومستمرا على جميع الصفات سواء كانت متقابلة او غير متقابلة من
قبلها الا على صفة العلم فلا يستقيم هذا المعنى لانه محال لانه لا يمكن
ان يجتمع الصفات كلها في زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود
والحمرة والسواد وغير ذلك ولانه يكون مثل ضربني الا زيد فكما
لا يستقيم هذا لما عرفت كذلك لا يستقيم ذلك وقال الشارح الرضي
في هذا المقام لتوجيه وتصحيحه يمكن ان يحمل الصفات المستثنى عنها
العلم على ما اي على صفة يمكن ان يكون زيدا اسم يكون عليها الجار
والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بتاويل الصفة

بجملة

بجملة ان يكون فاعلا يمكن وهي صفة ما او صلتها مما لا ينافي فهو
بيان لما في قوله على ما يمكن اي من الصفات التي لا تنافي فيها بحيث
يمكن اجتماعها في شخص واحد ويستثنى من جملتها العلم لما يقال
مثلا يثبت زيد دائما على جميع الصفات المثبتة فيها يعني من الصفات
التي لا استحالة في اجتماعها في محل واحد في وقت واحد الا على صفة
العلم تنبيها على كمال جمعه وبلادته او يحمل عطف على يحمل اي او يمكن
ان يحمل ذلك اي مثل ما زال زيد الا عالما على المبالغة في النفي صفة
العلم عن زيد اي مبالغة فوق ان يقال لا يمكن في زيد ان يجمع جميع
الصفات المتقابلة والمضاد بعضها لبعض الا صفة العلم فانها لم توجد
فيه كانك قلت الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل صرف لكل
من يخاطب به كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار نحو قوله
اي المخاطب يمكن ان يحصل فيه اي في زيد على سبيل الفرض جميع
الصفات الغير المتقابلة والمتقابلة التي يستحيل اجتماعها في محل واحد
الا صفة العلم اي مبالغة فوق ان يقال مثل هذا الكلام في حق لانه يمكن
ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيل الاجتماع ولا يمكن ان يوجد فيه
شيء من العلم انتهى كلام الرضي ههنا وعلى التقديرين متعلق بقوله
يندرج اي يندرج يعني تدخل قوله ما زال زيد الا عالما على التقديرين
اي التقدير الاول والتقدير الثاني في صورة الاستقامة اي استقامة
المعنى ولا يخفى اي لا يكون خفيا على المتفطن اي المتفكر بجودة عقله
وقوة ذكائه انه اي الشان يمكن بمثل هذه التاويلات اي بمثل هذين
التاويلين اللذين اوردهما الرضي وانما قال هذه التاويلات

بصيغة الجمع اشارة الى انه لا ينحصر الحال فيما نقله الرضي بل يجوز ان يقول
بنادي بلاد اخوان رجاع بالرفع فاعل على ان يكون وهو خبر ان وهي اسمها
وجرها في محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى جميع المواد الايجابية
اي جميع الامثلة التي تكون موجبة غير سالبة ولا في معناها عند
ارادة الاستثناء المحصورة الاستقامة اي استقامة المعنى في الموجب
قوله المحصورة متعلق بقوله رجاع فيوجد المستثنى المفرغ في كل كلام
سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجبا فلا يصح قول المصنف لا
قول النحاة في هذه المواضع وهو في غير الموجب كما يقال بناء على التوجيه
الاول مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد منه كل من يتصور منه الضرب
من معارفك بيان من فيكون التقدير ضربني كل احد ممن يتصور
منه الضرب ممن تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره
او المقصود عطف على قوله المراد منه اي من قولك ضربني الابناء
على التوجيه الثاني المبالغة في غلو بضم الغين المعجمة مصدر على
وزن دخول مضاف الى فاعله وهو المجتمعين بمعنى الكثرة اي
غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم على ضربك
متعلق بقوله المجتمعين وفي بعض النسخ على ضربي بالاضافة الى الياء
دون الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربني
بالياء فيكون التفسير مناسبا للمفسر بالفتح فالحق ما قال المصنف انه
لا يلزم ان يكون استقامة المعنى شرطا في غير الموجب واما في
الموجب فيجب ان يكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام بظاهره
ويحصل المرام ولما بين اجمالا في القسم الثاني من المستثنى ان

البدل

البدل هو المختار لما سبق اراد ان يفصل المواضع التي يتعذر فيها
البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا بالمختار والا
ان تفصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة
المعرب على حسب العوامل وليكون الاقسام الثلثة للمستثنى متوالية
بلا فصل بينهما فقال **واذا تعذر البدل** اي امتنع ان يجعل المستثنى
بدلا من حيث حمله اي امتنع ان يجعل المستثنى بدلا من حيث حمله اي البدل
الذي هو المستثنى **على اللفظ** اي على لفظ المستثنى منه اي على اعرابه
الملفوظ او المقدر **فعلى الموضع** اي يحمل المستثنى الذي هو البدل
على موضع المستثنى منه اي على محله لا على لفظه اي لا يحمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه اي على اعرابه اللفظي او تقديري لانه متعذر بل يحمل على
اعرابه المحلي ويجعل بدلا منه عملا بالمختار وهو البدل بناء على قدر
الامكان اي على ما امكن وهو الاعراب المحلي لان اللفظي او التقديري
متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملا بغير المختار ما دام
يكون ممكنا لا يصار الى غير المختار وذلك التعذر في اربعة مواضع
ذكرها المصنف بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية
والمجرور بالباء الزائدة قسما واحدا لكون الجار فيهما حرفا
زائدا وجعل الاقسام ثلثة وذكر لكل واحد منها مثالا الاول ما
اذا كان المبدل منه مجرورا بمن استغراقية **مثل ما جاءني من احد**
الا زيد فان لاحد حالين لفظا حال ومحلا والاول مجرور بمن والثاني
مرفوع فزيد بدل مرفوع لفظا محمول على موضع احد اي لما قلنا ان
محله رفع على انه فاعل جاء لا مجرور لفظا محمول على لفظه اي على لفظه

لان المختار

اربع مواضع

اول بدل له

اي على لفظ احد لان البدل من لفظ متعذر لما سيجيء والثاني ما
اذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظيا ومنصوبا باك بلى لا التبرئة نكرة
مفردا او مضافا او مشبها به ومثل لا احد فيها اي في الدار فان لا احد
في هذا المثال ثلثة احوال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب
وهو نصب على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء
والمراد بالمحل ههنا هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب في
التعذر سيان لما سيجيء الا عمرو فعمرو في هذا المثال بدل مرفوع
محمول على محل احد وهو محله البعيد لا منصوب محمول على لفظه او محله
القريب والثالث ما اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين
بليس مثل ما زيد شيئا فان الشيء حالين لفظ حاله وهو النصب بما
ومحله الرفع بالابتداء الا شيء لا يعبأ به مبني للمفعول من عبأ
يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع وبه نائبه اي لا يعتد به مبني للمفعول
ايضا فشيء بدل مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظ
اي لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ متعذر وقوله لا يعبأ به ليس موجودا
في كثير من النسخ سبق لتفسير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه
مجرد التمثيل لا المعنى حتى يرد انه اذا لم يوصف يلزم استثناء الشيء
عن نفسه وهو جائز لانه يوافق اخواته اذ لا قيد فيها وعلى ما وقع
في بعضها النسخ فهو مبتداء صفة شيء المستثنى خبره او على متعلق بالجر
اي فقوله لا يعبأ صفة شيء المستثنى بناء على ما وقع في بعضها قيل
في توجيهه اي وصفه به مع انه لا حاجة اليه ذكرنا لئلا يلزم استثناء
الشيء عن نفسه اي استثناء نفس الشيء بحيث لم يبق بعد الثنيا

في محل

الاستثنا

في محل شيء وهو جائز لان المقصود من الاستثناء ان يبقى بعد الثنيا
شيء في محل سواء كان اقل او اكثر او مساويا لما سبق وههنا لم يبق شيء
بعد الثنيا فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان علي مائة الا مائة واما اذا وصف
يكون الشيء مخصوصا بوصف فيكون الاستثناء الخاص من العام كما يقال
ليس لفلان علي مائة الا مائة جيدة ولا يخفى انه اي الشان لو جعل
المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه اي المستثنى منه صفة مثل ان يكون
عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات غير الشيئية او لا يزيد
عليه صفة غير الشيئية حتى يكون له شيئية فقط فيكون الشيء الاول
بهذا الاعتبار عاما واخص المستثنى بما اي بشيء لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخلا في الشيء
الاول لان الخاص يكون داخلا في العام فيجوز استثناؤه منه كما في قولك
لفلان علي مائة دراهم فانها عامة لان يكون جيدة وردية ومتوسطة
ويكون عارية عنها الا مائة واردت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا
عنها فيجوز بهذا الاعتبار استثناء المائة الثانية عن الاولى لكان
هذا الاعتبار ادق لانه لا يطلع عليه ولا يفهم الا اولو الالباب والطف
لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا وان كان ادق يكون الطف
والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد
غير الموجب مثل ما زيد او ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء الا شيئا على ما
فهم من الرضي ولما فرغ من تعداد الصور التي يتعذر البدل فيها
من لفظ المبدل منه اراد ان يبين علتها على ان يكون النشر على
ترتيب اللف وبين الشارح ايضا متعلق به بحرف التعليل

جواب

والمانع

تعالى وانما تعذر البدل حملا على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه في الصورة
الاولى من الصور المذكورة وهي ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر عن
الاستغراقية لان من الاستغراقية تقيد من بالاستغراقية ليكون المثال
مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد في الاثبات عند الاخفش والكوفيين
ايضا الا ان الاستغراقية لا تزاد اتفاقا اى باتفاق النحاة بعد
الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا فيه اشارة الى ان همزة افعل ههنا
للصيرورة مثل قولك امشى الرجل اى صار ذا ماشية لانتقاض النفي
الذي هو ما جاءني بالا لان الا وضعت لان يجعل ما بعدها مخالفا (لفظ الا)
لما قبلها نفيا واثباتا بمعنى ان كان ما قبلها منفيا تكون الاثبات ما بعدها
مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيا ما قبلها منفي تكون الاثبات ما بعدها
ينتقض النفي الذي فيما قبلها وعلل قوله لا تزاد بعد الاثبات يعني بين
وجهه بقوله لانها اى لان من الاستغراقية تزاد في الكلام الغير الموجب
يعني المنفي لتاكيد النفي يستوعب الازمان والاستغراقية ايضا
يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية ~~ايضا يستوعب~~
تاكيدا لنفي المستغرق ولا نفي حاصل بعد الانتقاض اى بعد انتقاض
النفي بالا حتى يؤكد من الاستغراقية فلو ابدل المستثنى على اللفظ
اى حملا لفظ المستثنى منه عملا بالفاء وقيل ما جاءني من احد الا زيد
بالجر اى بجر زيد حملا على لفظ احد لكان هذا القول اى المستثنى في
قوة قولنا جاءني من زيد لان البدل يكون بتكرير العامل اى عامل
المبدل منه والعامل في المبدل منه لفظا فيلزم تكرارها مع ما تعلقت
فيكون التقدير ما جاءني من احد الا جاءني من زيد فيلزم زيادة من

في الاثبات

في الاثبات وذلك اى زيادة من في الاثبات غير جائز لما سبق انها تزاد
لتاكيد النفي يعني يستغرق النفي جميع افراد المنفي مثلا اذا قلت ما جاءني
من رجل فمعناه ما جاءني من احد الى اقصاه واذا لم يكن نفي لم تزد من
لعدم الفائدة في زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا بلا فائدة فوجب
الحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وانما تعذر البدل
حملا على لفظ المبدل منه في الصورتين الاخيرتين الاولى قوله ولا احد
فيها الا عمرو والثانية قوله ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به لانه اى
الشان لو ابدل المستثنى على اللفظ اى حملا على لفظ المستثنى منه
وقيل في كيفية ابداله احد فيها الا عمروا بالنصب بنصب عمرو حملا على
لفظ احد وقيل ما زيد شيئا الا شيئا ينصب شيئا حملا على لفظ شيئا
لان فتحته اى فتحة احد وان كانت بنائية الا انها شبيهة بالحركات
الاعرابية في حصولها بالعامل وكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ في الحركات
الاعرابية نحو جاءني زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ لانها اى فتحة
حصلت بكلمة لا فيكون عارضة ~~فكما يحمل على~~ اذا كان الامر كذلك فهي
اى تلك الفتحة في العروض والحصول كالنصب الحاصل بالعامل فكما
يحمل على ذلك النصب كذلك يحمل على هذه الفتحة فلا بد اى حين
كونه بدلا محمولا على اللفظ اى على لفظ احد من تقدير لا في المستثنى المحمول
على لفظ احد حقيقة تمييز من النسبة الاضافية التي في تقدير لا
لا يكون البدل بتكرير العامل وحكما عطف على حقيقة اكتفاء بعامل
المبدل منه ومجازا نزه الى البدل ثم عمل لفظ لا فيه اى في البدل هذه
العمل اى البناء ان حمل على لفظ واحد وذا غير جائز لان المعرفة لا

تبنى بعد لا ولانه المعرفة لا تقع بعدها الا مرفوعة فضلا عن البناء
او النصب ان حملا على محل القريب وذا ايضا غير جائز لان لا تعمل في
المعرفة لما سيجيء واذا لم يجز التقدير حقيقة او حكما تعذر الحمل على
لفظا او محلا القريب لانه لو حمل لبقي المعمول بلا عامل فوجب ان يحمل
على محل البعيد ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وكذا اي كالحال
في لا الحال في قوله ما زيد شيئا الا شيء لانه لو نصب وحمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه وهو الشيء الاول ولفظ النصب لانه خبر ما
وقبل ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب لابد من تقديرها في المستثنى كذلك
حقيقة او حكما لتعمل لفظا ما فيه اي في المستثنى المحمول على لفظ
المستثنى منه وانها لم تقدر ان تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظ
فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وما ولا
لا تقدران هذا من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد
بعاطف واحد اي وان ما ولا لا تقدران مبني للمفعول في المستثنى
المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل تقدر
لكون كل منهما مستقلا كانه غير تابع اما في المعطوف فلكون حرف
العطف فاصلا قائما مقام العامل واما في البدل فلكونه مقصودا
بالنسبة فكانهما خرجا من حكم التبعية وفي سائر التوابع العامل
في التابع هو العامل في المتبوع بحكم الاستصحاب في سراية حكم العامل
في المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان التاكيد عين المؤكد والصفة
تخصصه او توضح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه ايضا وذهب
بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع بعامل المتبوع وسراية

حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله لا حقيقة اذ لم يكن
البدل الا بتكرير العامل فيه اشيره وفي بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون
الذال والصواب هو الاول يعرف بالتامل واشار الى المذهب الثاني بقوله
او حكما اذا اكتفى مبني للمفعول بدخوله اي بدخول العامل على المبدل منه
واعتبر مبني للمفعول ايضا سرايته حكما اي حكم العامل اليه اي الى
البدل ولما كان في هذا نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه
مقدرا بينه بقوله فانه اي الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار
السراية في قوة التقدير لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكانه كان مقدرا
حال كونهما اي ما ولا عاملتين في المستثنى المحمول على البدل فيه اشارة
الى ان انتصاب عاملتين على الحال ويجوز انتصابهما على التمييز عن
النسبة او على انه مفعول ثان لقوله تقدران على تضمين معنى الجعل بعده
اي بعد الاثبات يعني ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي الذي هو علة
لعملها بالا لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذ لم يكن
ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا ليس كذلك لانهما اي ما ولا عملتا
في اسمهما وخبرهما للنفي اي لاجل النفي فكان النفي سببا للعمل حتى لو
لم يكن فيهما نفي لم تعملا لانه مدار حملهما على ليس وان والحال انه قد
انتقض النفي الذي كان سببا لعملهما ومدار الحمل بالا لما سبق انها
اذا وقعت بعد النفي توجب اثباتا لما بعدها فانتفى السبب والعلة
وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفاء مدار الحمل
ايضا وحيث اي ولما تعذر في هاتين الصورتين يعني في لا احد
فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء والبدل على اللفظ اي حملا على

المستثنى حملا على المحل اى على محل المستثنى منه ليكون عملا بالمختار
بقدر الامكان وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى
على المبتداء والخبر غلبت على علتها الذى هو المعنوى لكونها لفظية
واللفظى اقوى من المعنوى الا انه يجوز ان يتقدم عمل العامل المعنوى
اذا كان اللفظى حرفا لضعفه فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف
على محل اسم لا التبرئة ونعت اسمها على محلها فعمرو فى المثال الاول
بدل مرفوع على انه محمول على محل احد يعنى محله البعيد وهو اى المحل
البعيد فى احد الرفع بالابتداء لتخصصه بالعموم لوقوعه فى حيز النفى
مثل ما احد خير منك لما سبق وشئ فى المثال الثانى بدل مرفوع على انه
محمول على محل شيئا وهو اى محل شيئا الرفع بالخبرية على انه معمول
بالعامل المعنوى لما سبق انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوى اذا كان
العامل اللفظى ضعيفا بان كان حرفا فان قلت لا احد فى هذا المثال
اى فى قوله لا احد فيها الا عمرو محلان اعتبار العامل اللفظى والعامل
المعنوى من الاعراب محل قريب بدل من قوله محلان بدل البعض او خبر
مبتداء محذوف وهو اى ذلك المحل نصبه بكلمة لا التى لنفى الجنس
لان اسمها منصوب بها محلا ومحل بعيد عطف على قوله محل قريب
على التوجيهين وهو اى المحل البعيد رفعه بالابتداء يعنى
بالعامل المعنوى لما عرفت سابقا فلم اعتبروا اى النحاة حمله
اى البدل المستثنى على محله البعيد وجعلوه مرفوعا لا القريب
يعنى لم يعتبروا المحل القريب ويجعلوه بدلا منه لانه اذا كان لشئ
اعتباران قريب وبعيد فالقريب هو الاولى بالاعتبار لقربه

فاعتبار

فاعتبار المحل البعيد يكون اعراضا عما هو الاولى والاليق وذا غير
جائز قلت هذا اى اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز
لان محله القريب انما هو يعنى ليس الا لعمل لا فيه بمعنى النفى والحال
انه قد انتقض بالا فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلا منه يلزم ان
تقدر لا فيه حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على لفظه وهى لا تقدر عاملة
بعد الا لانتقاض نفيها فلفظه ومحله القريب سواء فى تعذر البدل ولهذا
لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اعتبار محله القريب
بخلاف محله البعيد فانه اى الشان لا دخل لعمل لا فيه بل العامل ليس
الا للعامل المعنوى محمل عليه عملا بالمختار ليكون بدلا بقدر الامكان و
اعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا عملا بالمختار ليكون بدل البعض من الكل
فى هذه الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت
فى حيز النفى فعمت ودخل المستثنى فى المستثنى منه فيكون جزء منه وبدل
البعض ما يكون جزء من المبدل منه مثل ضربت زيدا راسه بخلاف ليس
زيد شيئا الا شيئا متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الا شيئ
تقديره ومثل ما زيد شيئا الا شئ حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان
المستثنى بدلا من خبر ليس التى هى من الافعال الناقصة للجنس لا بقوله لانهما
عملتا للنفى والا لا لنفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف
لها ح يكون ليس لا غير واما فى الاول فالمخالف كونه بدلا من اللفظ
حيث يجوز بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى
بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان
النفى لما انتقض بالا بقى اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان مع انه

انتقض النفي فيه اي في ليس ايضا اي كما انتقض في ما ولا وعلى الخلاف
بقوله **لانها** اي ليس فالتانيث باعتبار الكلمة اي كلمة ليس **عملت** في
اسمها وخبرها **للفعلية** لا للنفي لانها فعل ماض متصرف بعض تصارف
عم دون علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف مثل نعم وبئس ومعناها
النفي وضعا مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر
الافعال المتعدية فبانتقاض النفي الذي ليس سببا لعملها لا ينتقض
الفعلية فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما اذا كانت تعمل قبله **فلا اثر**
موجود **لنقض معنى النفي** اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
متروك اي لنقض الا معنى النفي في عملها ليس يعني لا يؤثر انتقاض
النفي بالا في عملها حيث لا يبطل عملها بعده **لبقاء الامر** اضافة المصدر
الى الفاعل **والعاملة هي** صفة جرت على من هي له ولذا برز ضميرها
اي ليس **لاجله** متعلق بقوله العاملة اي لاجل ذلك الامر **وهو**
اي ذلك الامر الفعلية لانه وان انتقض النفي بالا بقي فعليتها التي كانت
لعملها **ومن ثمة** اي ومن اجل ان عمل ليس في اسمها وخبرها للفعلية
اي لكونها فعلا وهو الاصل لا اي ليس عملها للنفي اي لكونها بمعنى
النفي وعمل ما ولا المشبهتين بليس وان ملابس بالعكس اي عملها
للنفي لا للفعلية **جاز** بتوسط كلمة الا بين اسم وبين خبرها مع العمل
فيها ولو كان عملها للنفي لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض
النفي بالا نحو **ليس زيد الا قائما** باعمال ليس في زيد وقائما
رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك وان انتقض نفيها بالا
لبقاء فعليتها وامتنع توسطها بين اسم ما وخبرها مثل **ما زيد**

الا قائما

الا قائما باعمال لفظ ما في زيد وقائما رفعا ونصبا كما كان قبل
التوسط ولو كان عملها للفعلية لا للنفي لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع
ما زيد الا قائما ولا رجل الا عالما مع انه كان في الفرق بين ما ولا وبين ليس
لكون فيما اشتباه لكونهما مشابهة بليس فكما جاز التوسط فيه جاز
ايضا فيما يشبهها فلما حكم بامتناع ما زيد الا قائما علم امتناع لا رجل
الا حاضرا بالطريق الاولى لان عملها اي عمل ما فيه اي في الاسم والخبر
دائما فرده لكون ظهور العمل فيه انما هو اي العمل فيه للنفي والحال
ان النفي قد انتقض بالا فلا تعمل بعده فيجب الرفع في قائم يعني يجب
ان يقال ما زيد الا قائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل ما بتوسط الا
بينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب
على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز النصب عليه
والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع في بيان
كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا با
الاضافة لانه لا خلاف في انجراره وهذا القسم هو القسم الرابع
من المستثنى فقال **والمستثنى مخفوض** فيه اشارة الى ان قوله
ومخفوض من معطوف على قوله منصوب في اول باب الاستثناء
اي المستثنى مجرور وجوبا اذا كان واقعا **بعد غير** وبعد **سوى**
كائنة بكسر السين المهملة وهو الاشهر لكونه اخف وضمها اي وضم
السين ايضا هو المشهور لكونه انقل مع القصر فيهما وبعد **سواء**
بفتح السين وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ وكسرها
اي السين وهو المشهور لكون الكسر في الاصل ثقيلا لقلة حروف

والمستثنى مخفوض

وههنا انضم اليه طول اللفظ مع المد فيهما وانما انجر المستثنى اذا كان
واقعا بعد احد هذه الادوات لكونه اى المستثنى مضافا اليه لانها لازم
الاضافة والمستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا **بعد حاشا** اعاد
بعد ليكون قوله **فى الاكثر** مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ما سبق
بلا اعادة بعد لتوهم ان الجر اكثر فى الكلام فاعاده دفعا لهذا التوهم
كما اعاد كان قوله او كان بعد عدا وخلا اشارة الى ان المستثنى منصوب
على المفعولية وانما انجر لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم وهو
مذهب سيبويه ويقوى حرفيته نحو حاشاى بلا نون الوقاية
ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لا يقال ضربى بل
يقال ضربنى فكان يلزم ان يقال حاشانى عدم صحة دخول ما المصدرية
عليها ولو كان فعلا لصح دخولها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد
تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجئ
اللام بعدها نحو حاشا لله واجاز بعضهم اى جوز بعض النحاة النصب
اى نصب المستثنى بها اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه
بعدا وخلا بناء على انها اى كلمة حاشا فعل ماض مبنى للفاعل متعد
بنصبه مثل عدا فاعله مضمر اى ضمير مستكن فيه راجع الى الله تعالى وان
لم يسبق ذكره لفظا ومعنى ولكنه سابق حكما لتعينه فى القلوب و
معناها سواء كانت فعلا او حرفا تنزيه المستثنى المصدر مضافا
الى الفاعل اذا كانت حرف جر او المفعول اذا كانت فعلا ويجوز
ان يضاف المصدر الى ما يقوم مقام الفاعل عما اى عن الفعل الذى
نسب الى المستثنى منه سواء كانت النسبة اليه اسنادية نحو ضرب

القوم عمروا حاشا زيدا بالنصب او حاشا زيد بالجر اى تبرئ زيد
عن ضرب عمرو اى براءه بالتشديد الله بالرفع لانه فاعل عن ضرب
عمروا وايقاعية نحو ضربت القوم حاشا زيدا اى تبرأت عن ضرب
زيد او حاشا زيد اى تبرأ عن ان يكون مضروبا **واعراب** كلمة
غير المستعملة فيه وان لم يبين وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان
الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث توثر فيه معنى تعريفيا
او تخصيصيا او تخفيفيا والاضافة لازمة فيها اى فى الاستثناء وان
كان معنى مجازيا دون الصفة وان كان استعمال غير فيها معنى
حقيقيا اذ هو غيره اى حين ان تكون مستعملة فى الصفة تكون باعراب
موصوفة لاشتراط المطابقة فيه نحو جاء فى رجل غير زيد **كاعراب**
المستثنى بالا واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه مقيسا **على**
التفصيل المذكور فيما سبق لان كلمة غير اذا وقعت فى القسم الاول
فى الكلام الموجب التام او مقدما على المستثنى منه او منقطعا يجب
نصبها على الاستثناء كما يجب نصب المستثنى بالا عليه واذا وقعت
فى القسم الثانى يجوز فيها النصب عنه ويختار البدل كما كان
حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث تعرب على ما
اقتضاه العامل من الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى
فيه كذلك وامثلة كل قسم لا يخفى على المتامل الصادق واذا تعذر
البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالمختار عن قدر الامكان نحو
جاءنى من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة فكانه اى رد اظن انه
لما انجر اى بغير اى بلفظ غير المستثنى بالاضافة اى لاضافته

غير اليه لكونه اسما للازم الاضافة انتقل اعرابه اى اعراب المستثنى بانواعه اليه اى الى غير يعنى لما اضيف الى المستثنى وجعله مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحق الاعراب وغير اى كلمة غير مبتداء وان كان نكرة لتخصيصه بالاضافة كما خصصه الشارح فى الاصل اى فى اصل وضعه صفة يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو فى المغايرة لدلالتها اى لكونها دالة على ذات مبهمة اى ذات موصوفة بها باعتبار قيام معنى المغايرة بها اى لكون الغير بمعنى المغاير يعنى مغاير بمجرورها الموصوفها بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به فالاصل فيها ان تقع صفة لما قبلها وان اضيف الى المعرفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد يعنى مغاير له فى الذات واستعمالها اى استعمال كلمة غير على هذا الوجه اى على معنى الوصفية كثير فى كلامهم وكثرة الاستعمال تدل على الاصالة لان الشئ اذا كان اصلا فى شئ يكثر استعماله فى ذلك الشئ لكنها اى الا ان كلمة غير حملت على الا واستعملت كلمة غير مثلها اى مثل كلمة الا فى الاستثناء حال كون هذا الاستعمال واقعا على خلاف الاصل يعنى اصل غير لان اصلها ان تستعمل فى الصفة لما عرفت وذلك اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع وثابت لاشتراك كل واحد منهما اى لكون كل واحد من غير والا مشتركا فى مغايرة ما بعده لما قبله وما بعد غير ايضا مغاير لما قبله فاشتركا فى هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الاخر بعلاقة التشبيه يعنى

لشبه

شبه غير بالا والا بغير فى تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الاخر كما حملت الا الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حملت الا عليها اى كلمة غير واستعملت فى الصفة فى يعرب ما بعدها على حسب ما قبلها ان كان مرفوع وان كان منصوبا فمنصوب وان كان مجرورا فمجرور لكن اى الا انه لا يحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا وجد شروط ثلثة واما فى حمل غير على الا لم يشترط شئ لان الا اصل فى الاستثناء ومحقق فيه بلا شبهة فجعلت كلمة تابعة لها لان الشئ اذا كان اصيلا وقويا فى معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى شئ ولذا لم يحتج الا فى جعل غير تابعة لها الى شروط واما غير فلكونها غير اصيل فى الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت فى استتباع الا الى نفسها حتى تستعمل مثلها فى الصفة الى شروط لان الشئ اذا لم يكن اصيلا فى شئ وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره لضعفه كانت اى كلمة الا تابعة لجمع اى ما يدل على الجمعية اى واقعة بعد شئ متعدد وفيه اشارة الى ان المراد بالجمع معناه اللغوى لما سيبين الشارح فوجب ان يكون موصوفها اى ما وصف بالا مذكورا لفظا لان الا فرع غير فى الصفة فوجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل لا مقدرا اى لا يجوز ان يكون موصوفها مقدرا فى نظم الكلام كما كان موصوف غير يكون مذكورا غالبا وقد يكون مقدرا فى نظم الكلام مثل جاءنى غير زيد فى تقدير جاءنى

فهو مع

شروط ٣

يستتبع

رجل غير زيد وبعد ما كان الموصوف مذكورا وجوديا يكون
اي للموصوف متعددا مثنى او مجموعا وانما شرط ان يكون متعددا
ليوافق حالها اي حال الا حال كونها صفة حالها اي حال كونها اداة
استثناء يعني ليوافق استعمالها في الصفة استعمالها في الاستثناء
اذ لا بد لها حال كونها مستعملة في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
اي ذي عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون
موصوفها متعددا ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر
الموصوف نحطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فلا تقول في الصفة
سواء كان في كلام موجب جاءني رجل الا زيد او غير موجب
ما جاءني رجل الا زيد كما لا تقول هكذا في الاستثناء والمتعدد
اعم من ان يكون جمعا لفظا اما مكسورا مع زيادة كرجال
وافراس او مع نقصان ككتب وزيادة مصححا نحو مسلمون ومسلمات
او يكون جمعا تقديرا والمراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل
في معنى الجمع كقوم ورهط ونفر واقوام والمتعدد اعم من ان
يكون مثنى فان المثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا قال
الرضي لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل
اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر في حمل الا على الاستثناء
فيصار الى حملها على غير ليدخل فيه اي قوله الجمع ما اذا كانت الا
فيه تابعة مثل جاءني رجلان الا زيد اي غير زيد ورأيت رجلين
الا زيدا ومررت برجلين الا زيد اي غير زيد منكور بالجر صفة
الجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفي الصحاح وقد نكر

بالكسر

بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما وانكره واستنكره كله
بمعنى اي منكرا لان نكر وانكر بمعنى واحد كما نقلنا لا يعرف
باللام فيه اشارة الى ان يراد به اي باللام العهد الخارجي او الذهني
او يراد به الاستغراق فيعلم التناول لا عدم تناول المستثنى منه الى
المستثنى قطعا اي جزما ويقينا على تقدير الاستغراق اذ يدخل المستثنى
في المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج
الا عن معناها الحقيقي فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى
والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا الاية ويعلم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به اي باللام الى جماعة يكون زيد المستثنى
المستثنى منهم اي على تقدير ان يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى
جماعة التي يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءني القوم الا زيدا فيصح
النسا مع بحمل الا على اصلها من الاستثناء فعلى كلا التقديرين
فلا يتعذر الاستثناء المتصل فلا يحمل الا على غير لانه لا يجوز الحمل
عليها الا اذا اضطر عن ان يكون مستعملة في معناها الحقيقي وهو
الاستثناء او عدم التناول عطف على قوله التناول اي ويعلم
عدم تناول المستثنى منه الى المستثنى قطعا اي جزما يقينا بناء على
تقدير ان يشار به اي باللام الى جماعة لم يكن زيد المستثنى منهم اي
على تقدير ان يكون اللام الذي في المستثنى منه اشارة الى جماعة لم
يكن المستثنى داخلا فيهم بل خارجا عنهم فلا يتعذر المستثنى
المنقطع فلا يجوز حمل الا على غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جواز
الحمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان اللام

الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية
لا تكون الا في المفرد لا الجمع فلم يوجد شرطا ان تكون الا للصفة حملا
على غيره فلا تقول جاءني رجال الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام
للجنس من قوله اعم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا ما دخل عليه
لام الجنس لا يكون متعددا لا لفظا ولا تقديرا غير محصور بالجر
صفة بعد صفة لقوله جمع والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق
جميع افراده وذلك بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله
واما بوقوع النكرة في سياق النفي سواء كانت مفردة نحو ما جاءني
رجل او جمعا نحو ما جاءني رجال او كانت مضافا اليها الكل نحو
جاءني كل رجل او كل رجال واما بعض منه اي من الجنس معلوم
العدد وذلك لا يكون الا بالتعبير عنه باسماء العدد كدخوله على
عشرة دراهم او عشرون او مائة او الف واياما كان لا يتعذر الاستثناء
وانما اشترط ان يكون المستثنى منه جنسا مستغرقا لكونه معرفا باللام
الاستغراقية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه معلوم العدد وجب
دخول ما بعد الا فيه اي في المستثنى منه المحصور على احد الوجهين
لان المقصود من الحصر ان يدخل في المحصور افراده ولانه لا يكون محصورا
ما لم يكن افراده منحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى في المستثنى منه
قطعا فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه نحو كل رجل الا زيدا جاءني
او جاءني كل رجل الا زيدا مثال للجنس المستغرق لان كلا اذا اضيف
الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح
قولك كل ذا مان حاكودا اذا كانت الافراد داخلة في المستثنى منه جاز

جاز استثناء

جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل وكذا في لفلان خبر
مقدم على الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اي حال كونها لازمة على
عشرة مبتداء الا درهما هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد
وانما يصار اي عند وجود هذه الشرائط الثلثة ان يكون الا تابعة
لجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرفة باللام وان غير محصور باحد
الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام الى حمل الا
اي الى ان يكون الا محمولة على او مستعملة في الصفة مثلها على خلاف
وضعها لتعذر الاستثناء الذي هو المعنى الموضوع لكلمة الا عند
وجودها اي عند وجود الشرائط المذكورة لان الاستثناء المتصل
يجب دخوله في المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا
والجمع المنكر والغير المحصور يتناول لجماعة غير معينة بحيث لا يجزم
فيها بتناوله المستثنى ولا عدم تناوله فيتعذر في كلا النوعين من
الاستثناء فيضطر السامع الى حملها على غيره واستعمالها في الصفة
وان كان معنى مجازيا وانما قلنا في صدد هذه الكلام في قوله اذا
كانت تابعة لجمع ان لا يحمل مبني للمفعول على غيره في الصفة غالبا
فقد قيدنا واي قيدنا هذا القول مع انه مطلق بقولنا غالبا الفاء
في قوله فقيدناه للتعقيب الرتبي لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر
لانه اي لان الشان قد يتعذر الاستثناء في المحصور اي في المستثنى
منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعا نحو جاءني مائة رجل
الا زيدا اي غير زيد فانها تابعة لجمع منكر محصور ومع ذلك يتعذر
الاستثناء لعدم دخوله فيه بيقين وقد لا يتعذر الاستثناء بل يصح

في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا في المستثنى
المتصل والا حمارا في المستثنى المنقطع ولكن اي الا انه لما كان ذلك
اي تعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره في غيره نادرا لم
يلتفت المصنف اليه اي الى القيد المذكور في بيانها على الغالب لان الغالب
عدم تعذر الاستثناء في المحصور لدخوله فيه قطعا وتعذره في غير
المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثر ويغلب نحو قوله تعالى
في نفي تعدد الالهة لو كان فيهما اي في السماء والارض فوجودهما باعتبار
الجنس اي في خلقهما والتصرف فيهما الهة اي آخر الالهة اي لو كان
في السماء الهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وايجادا واعداما
وافناء وفي الارض ايضا الهة اخرى متعددة يتصرفون فيها
ما ارادوا من الخلق والايجاد والاحياء والاماتة وغير ذلك
جمع اله على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمعناه
معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق بالعبادة ولا دلالة
فيها اي في الهة على عدد محصور فان الحصر لما عرفت لا يكون الا
في الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلا نكرة وقعت
في سياق النفي او مسورة بكلمة كل او في بعض منه معلوم العدد
في الهة لا يكون شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت
متعددة الا الله اي غير الله وقال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف
لانك اذا قلت لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يجز لعدم الدخول
بيقين ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام غير
موجب ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي وايضا انما يجوز في

الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذي هو الاستثناء فكيف يجوز الخلف
الذي هو البدل لفسدتا اي لخرجتا اي السماء والارض هذا تفسير
باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فالاسناد عقلي بعلاقة اللازمية
لان تعدد الالهة يستلزم الخروج فهو لازم التعدد او الكلام مبني
على الاستعارة التبعية اي لهلكتا وخرجتا عن الانتظام اي
الاتساق يقال انتظم الامر اذا اتسق واجتمع وبقي على تلك
الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا في الصحاح فالا
اي كلمة الا في هذه الاية الكريمة صفة لما قبلها لكونها الا بمعنى غير
لوجود شرط كونها صفة لانها اي لان كلمة الا تابعة لجمع منكور غير
محصور على احد الوجهين هي اي ذلك الجمع فالتانيث باعتبار
الخبر الهة وانت قد عرفت انه ليس في الهة حصر على احد الوجهين
ويتعذر الاستثناء الذي هو الاصل في الا لعدم دخول الله في الهة
بيقين لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد والحصر
ليس في الهة شيء منها فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وهو وجوب
دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد الاشياء
الثلاثة فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم
ايضا بيقين وفي الاية مانع آخر اي غير المانع الاول عن حمل الا على
الاستثناء الذي هو الحقيقة في الا وهو اي ذلك المانع انه اي
الشان لو حملت اي الا عليه اي على الاستثناء لكونها اصلا فيه صار
المعنى اي معنى الاية لو كان فيهما الهة مستثنى عنها اي تلك الالهة
الله لفسدتا لكنهما لم يفسدتا فلزم ان يكون فيها غير مستثنى

عنها الله بل فيهما الهة داخل فيها الله فلا يكون الاية دالة على التوحيد
مع انها موضوعة له وهذا المعنى لا بد له لانه ليس فيهما الهة مستثنى عنها
الله لانه اذا لم يفسد لزم ان يكون فيهما الهة داخل فيها الله وهذا
شرك محض وبهذا المعنى لا يثبت وحدانية الله مع ان الاية مسوقة
لاثباتها له تعالى لجواز ان يكون ح اى حين كون معنى الاية هكذا
فيهما الهة غير مستثنى عنها الله وذلك ان الهة غير مستثنى عنها الله
يكون الالهة فيهما متعددة فيلزم تعدد الهة وهو غير جائز فوجب
الحمل على الصفة بخلاف ما اى المعنى الذى اذا كانت الا فيه للصفة
حال كونها بمعنى غير فانه اى الحمل على غير بمعنى الصفة يدل ليس فيهما
الهة غير الله على انه يجب ان لا يتعدد الالهة حيث لا يكون جمعا ولا مستثنى
لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المستثنى بعينها فلزم ان لا يكون
الالهة واحدا لان التعدد اى تعدد الالهة فيهما يستلزم المغايرة
اى المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع بالمغايرة لشئ ان
كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا جاءنى رجال غير زيد بمعنى ان كل
رجل منهما غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره كذا فى الحاشية ولان
العقل لم يجوز المواطاة فى كل الامور فى كل الازمان بين الالهة ولا اثنين
فوجب ان يكون الا له واحدا ليس الا **وضعف** بالرفع حمل الا على غير
اعنى ضعف اخراج الا عن معناها الحقيقى الذى هو الاستثناء
واستعمالها فى المعنى المجازى الذى هو الحمل على غير **فى غيره** متعلق
بقوله وضعفا اى فى غير جمع منكور غير محصور يعنى اذا كانت
واقعة بعد غير الجمع المذكور لصحة الاستثناء ولان الحمل بالمعنى الحقيقى

هو الاولى ح اى حين كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة كانت تابعة لغير جمع منكور غير
محصور ايضا من غير ضعف مع صحة الاستثناء الذى هو معناه الحقيقى
لانه يجوز الحمل بالمجاز حين يمكن الحمل بالحقيقة قال اى سيبويه يجوز
فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة لاحد بمعنى
غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اى ما اتانى احد غير زيد ويجوز
ايضا ان يكون استثناء فح يجوز النصب على الاستثناء ويختار
البدل لانه من القسم الثانى وعليه اى على مذهب سيبويه اكثر
المتاخرين لكونه اماما فى هذا الفن وقدوة تمسكا مفعول له
او حال اى متمسكين بقوله اى بقول عمر بن معدى كرب وهو
جاهلى لا يقول بفناء العالم ويحتمل ان يريد لا يفترقان ما دامت
الدنيا باقية قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلى لا يقر بالبعث
وينكر فناء العالم ويجوز انهما لا يفترقان فان ما دامت الدنيا
باقية واذا فنيت افترقنا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة
الخاص كذا فى اللباب وكل مبتداء مضاف الى اخ مفارقه اما مبتدأ
الضمير راجع الى المضاف اليه واخوه فاعله لاعتماده على المبتداء
واما خبر مقدم واخوه مبتداء مؤخر والجملة خبر الاول لانه من
قبيل فانه طابقت مفردا جاز الامران لعمر مبتداء مضاف الى ابيك
وخبره محذوف وجوبا اى بقاء ابيك وذا انه ما اقسم به بيان
الامر فى الواقع كذلك الا الفرقدان بالفتح والكسر نجمان
قريبان من القطب حيث يكونان فى شماله بحيث لا يفارق

لا يفارق

اعلا الاول

احدهما الاخر فالفرقدان في البيت بالرفع صفة للمبتداء وهو
كل اخ لا استثناء والا اي وان كان استثناء منه وجب ان
يقال الا الفرقدين بالنصب لان نصب التثنية بالياء والمستثنى
اذا كان في كلام موجب يجب نصبه على ما سبق وههنا كذلك فلما
رفع علم ان الا محمول على غير في الصفة وان كانت تابعة لغير
الجمع المذكور وحمل المص ذلك اي هذا البيت على الشذوذ وذوقا
اي المص بعدما حمله على الشذوذ في هذا البيت شذوذان اخران
اي غير الشاذ الاول وهو حمل الا على غير عند عدم الشرط احدهما
اي احد الشذوذين وصف كل دون المضاف اليه لانه اذا كان
صفة للاخ لقيل الفرقدين بالجر لان المطابقة بينهما في الاعراب
شرط فلما قيل الا الفرقدان بالرفع علم انه صفة المضاف دون
المضاف اليه والمشهور في الاستعمال وصف المضاف اليه كقوله
تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي لان الحي بالجر صفة شيء اذ هو
المقصود من الكلام ولفظة كل ليست الا لافادة الشمول اي شمول
المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى
كل نفس ذائقة الموت وثانيهما ثاني الشذوذين الفصل
بالخبر وهو قوله مفارقه اخوه والفصل بالقسم ايضا بين
الصفة وهي الفرقدان والموصوف وهو كل اي الفصل بينهما
قليل لان الصفة والموصوف لما تنزلا منزلة الشيء الواحد
في الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف يقبح بينهما اجنبي
ولكن لما تغايرا في اللفظ جاز الفصل بينهما باجنبي من هذا

الوجه وان كان قليلا واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية
اي على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعل المتقدم اي بناء
مفعول له لقوله النصب وحالا منه اي مبنيا على ظرفيتها لكون كل
منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير في احدهما لفظا والاخر تقديرا
كما ينصب لفظ مكان وفي الرضي وانما انتصب سوى لانه في الاصل
صفة ظرف مكان وهو مكان قال تعالى مكانا سويا اي مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى
الوصف اي عن معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى
بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه انتهى
نقيس عليه سواء لاتحادهما في المعنى لانك اذا قلت جاءني القوم
سوى زيدا وسواء زيد ولكن شرط بعضهم وجوب اضافتهما الى
المعارف فلا يجوز جاءني القوم سوى او سواء رجل وهو الظاهر
من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة اليها فكانك قلت جاءني القوم
مكان زيد حيث هو لم يجئ الا ان كل واحد منهما ههنا بمعنى غير
لان معنى قولك جاءني القوم سوى او سواء زيد غير زيد لانه
ليس فيهما الآن معنى الظرفية وانما قيل انهما منصوبان على الظرفية
باعتبار الاصل لانهما من صفات الظروف فاذا حذفت موصوفها
بقيت هي على حالها على الافصح اي بناء على المذهب الاصح لان فيهما
مذهبين والاصح هو مذهب سيبويه فهما عنده لازما اصلا لازمان
سقطت النون بالاضافة الى الظرفية لما قلنا ان النصب فيهما على
الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم منه الخروج

على الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية ويجعلان اسمين براسهما والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا باقتضاء العوامل كغيره اى كما يتصرف فى غيره رفعا ونصبا وجرا على حسب العوامل متمسكين بقول الشاعر وهو سهيل بن شيبان اوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان اى فلما ظهر الشر وكشف واستقر وانشد ولم يبق سوى العدوان سوى مرفوع تقديرا على انه فاعل لم يبق بمعنى والعدوان مصدر من عدى يعدو والاخير غفران اى لم يبق غير العدوان دناهم جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دان يدين بالكسر من باب ضرب اذله واستعبده اصله دينناهم مثل بعنا فاعل مثاله ان جازيناهم كما دانوا اى كما فعلوا الا زيد ولا انقص واجيب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ او ان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العداوة بل بقيت العداوة فقط لانه يجوز تقدير موصوف سوى كما جاز فى غيره وزعم الاخفش ان سواء بالمد اذا خرجوه اى اذا اخرج الكوفيون عن الظرفية نصبوه ايضا اى كما نصبوه حين كونه ظرفا استثناء الوقعة باعتبار اصله وانما خص الزعم فى سواء بالمد لكون نصبه لفظيا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه فيقولون ايضا جاء فى سواءك بالنصب وان كان فاعلا ~~للظرف لان عندهم يعمل~~ لجاء ويقولون ايضا فى الدار سواءك بالنصب وان كان فاعلا

للظرف



للظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شئ ومثل هذا اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتداء فى استنكار الرفع اى فى استنكار رفعه بينما اى فى الظرف الذى متعلق باستنكار غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى خبر او مبتدأ مؤخر وقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا اليق بالمعنى لقد تقطع بينكم بالنصب اى بنصب بينكم مع فاعل لقوله لقد تقطع اى لقد تقطع وصلتكم وانتسابكم ومثله قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا فى نحو السداسى ودون التساعى ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية والملحقات شرع فى بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهر ولذا ذكره فى بحث الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم مفعولا بل شبه به فى وقوعه بعد المرفوع غالبا كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدى شبه معموله الثانى بالمفعول فقال خبر كان وما يشتق منه

خبر كان

اما دخلت تحت كان او فى قوله واخواتها اى اشباهها واشتقاقها فى تسم الفعل اى ستقف على اخوات كان وتفصيلها فى بحث الفعل هو ضمير او مبتداء راجع الى خبر كان والجملة المسند اى الذى اسند بعد دخولها اى بعد دخول كان وما يشتق منها او بعد دخول احدى اخواتها بحذف المضاف والمراد ببعدية المسند لدخولها اى لدخول كان او احدى اخواتها ان يكون اسناده اى اسناد خبر كان او احدى اخواتها اسناد

لا

كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم الى اسمها متعلق باسناده
والضمير راجع الى كان اى الى اسم كان واقعا وثابتا بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولما شك ذلك اى البعدية انما يتصور اى لا يمكن
ان يوجد البعدية الا بعد تقرير الاسم والخبر اى الا بعد ان يكون الاسم
اسما لها والخبر خبرا لها فالاسناد الواقع الثابت ~~لمعلم بعد~~ لان
اجزاء الخبر اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية المقدم اسم مفعول
من قدم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد على تقريره اى
تقرير الخبر اى قبل ان يكون خبرا لكان او احدى اخواتها لا يكون
ذلك الاسناد بعد دخولها اى دخول كان بل لا يكون الا قبله اى
قبل الدخول فيه رد على الرضى حيث قال ويدخل فى التعريف نحو
قائم فى قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق
عليه انه المسند بعد دخول كان فلا ينتقض التعريف اى تعريف
خبر كان واخواتها بمثل اى بما يسند الى ما ليس باسم كان
سواء كان فعلا نحو كان زيد يضرب ابوه او كان زيد قام ابوه
ولا بمثل يعنى او اسما كان زيد ابوه قائم بان يقال متعلق بقوله
فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسير له يصدق على الفعل
الذى هو يضرب والاسم الذى هو قائم فى هذين المثالين المورد
بفتح الراء لانه مصدر ميمى والمصدر الميمى من المزيد فيه يجىء على
وزن اسم المفعول منهما اى التعريف يعنى يصدق على كل منهما انه
المسند بعد دخول كان واخواتها ولنا اى ليس يضرب وقائم من
افراد المعرف بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اى الذى

عرف وهو خبر كان يعنى لا يصدق عليه انه خبر كان فاندفع مثل هذا
الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر
المقدم على تقريره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد
يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخوله ولم ينفسخ
بدخولها ويمكن ان يقال وكانه جواب ثان فى جواب هذا النقض
الذى اورده الرضى ان المراد بدخولها ورودها واستيلاؤها
للعمل يعنى لرفع الاسم ونصب الخبر فيما وردت عليه كما سبقت
الاشارة اليه يعنى كما بين فى خبر ان واخواتها فى المرفوعات وقد
حقق ههنا لك لمن اراده فليرجع اليه وههنا وردت على مجموع
يضرب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ما ورد
مثل كان زيد قائما فان قائما مسند الى زيد بعد دخول كان لزوال
الاسناد الحاصل بالعامل المعنوى بدخول العامل اللفظى وامره
اى امر خبر كان واخواتها اى حاله وشانه كامر خبر المبتدا اى كحاله
وشانه فى اقسامه من كونه مفردا او جملة ومعرفة ونكرة واحكامه
من كونه واحدا ومتعددا او مثبتا ومنفيا او محذوفا ومذكورا او
شرائطه من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة على ما سبق فى بحث المبتدا
والخبر ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة والخبر ظرفا
نحو كان فى الدار رجل ووجوب تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو فى
الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا ولكنه استدرك
من التشبيه المفيد للتسوية بينهما وبيان الفرق بينهما ايضا ويتقدم
خبر كان على اسمها حال كونه اى كون الخبر معرفة حقيقة تمييز مثل

كان المنطلق زيدا او حكما كالنكرة المخصصة مثل قولك كان خيرا
من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتداء معرفة او نكرة مخصصة
فيجب تقديم المبتداء على الخبر لئلا يقع الالتباس فيهما لاختلاف اسمها
وخبرها في الاعراب لانه في الاول رفع وفي الثاني نصب فيحصل
الفرق بينهما سواء قدم او اخر فلا يلتبس احدهما بالاخر فيجوز
التقديم والتاخير في الخبر مع ان الاصل والاولى هو الثاني
لكونه مسندا وذلك اي جواز التقديم الخبر على الاسم اذا كان
الخبر معرفة حقيقة او حكما واقع وثابت اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا هذا اشارة الى ان اطلاق المعرف ليس على ما
ينبغي ولا بد من تقييده نحو كان المطلق زيد مثال لما كان اعرابهما
لفظيا او كان هذا زيدا عمرو مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا
لان اعراب الاسم فيه محلي لا لفظي ولا تقديري لان تخالف اعرابهما
بالرفع والنصب رفع اللبس فيجوز التقديم والتاخير الا ان تقديم الاسم
هو الاصل على ما مر في بحث الفاعل وههنا ستة اقسام باعتبار
القسم العقلية لان الاعراب اما لفظي او تقديري او محلي فكان ثلثة
اقسام ومعمول كان اثنان اسم وخبر واذا ضرب الاثنان
في الثلثة حاصل ستة اما اعرابهما لفظيان نحو كان المنطلق زيدا
والاول لفظي والثاني محلي او بالعكس نحو كان زيد هذا او هذا
زيدا وفي الاقسام الثلثة يجوز التقديم والتاخير لعدم
الالتباس واما تقديريان واما محليا واما الاول تقديري والثاني
محلي او بالعكس ففي هذه الثلثة لا يجوز التقديم بل يجب تقديم

إعراب

الاسم

الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه انتفى الاعراب لفظيا والقرينة
وجب تقديم الاسم لما سبق في الفاعل بخلاف المبتداء والخبر
لانه اذا كانا معرفتين متساويين في التعريف لا يجب تقديم المبتدأ
على الخبر سواء كان اعرابها لفظيا او غيره لدفع الالتباس فان
الاعراب فيهما اي في المبتداء والخبر لا يصلح للقرينة يعني للدلالة
على ان احدهما مبتداء والاخر خبر لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة
رافعة اما بالراء وبالذال ليس فاذا لم توجد وجب ان يكون
المقدم مبتداء والمؤخر خبرا اليهما قدم من الاسم والصفة
نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد الا ان الاول هو الاولى والالط
لمن له قلب سليم وكذا اي كما ان تقديم المبتداء على الخبر واجب
اذا انتفى الاعراب اللفظي لا مطلق الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعا ولا قرينة تدل على احدهما اسم والاخر خبر هنالك اي
عند انتفاء الاعراب اللفظي فيهما جميعا لا يجوز تقديم الخبر
على الاسم بل يجب تقديم الاسم لما بيناك انفا نحو كان
الفتى هذا او كان العبثري موسى او كان هذا ذاك وقد
يحذف جوازا لكونه مقابلا لوجوب حذفه في قوله ويجب حذفه
عامله اي عامل خبر كان وهو اي عامل خبر كان لفظا كان #
كان واخواتها يعني ان هذه الحذف ليس بجاري في الكل كان
واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط لا يحذف من هذه
الافعال اي الافعال الناقصة الناصبة للخبر الا كان فاختص
الحذف بها وانما اختصت بهذا الحذف يعني انما جعل هذا

الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها لكثرة استعمالها تصرفا
ولجيئها على معان متعددة دون سائرها فكان تمام الباب
فيتوسع في استعمالها بالحذف وغيره لان دائرة الاصل اوسع
في مثل متعلق لقوله وقد يحذف الناس مبتداء اللام فيه للجنس
والاستغراق مجزيون خبر باعمالهم متعلق بالخبر لقوله تعالى
كل نفس تجزى بما كسبت ولما قيل ان للعباد افعالا يثابون
وعليها يعاقبون يعني افعال الاختيارية ان خيرا فخير وان شرا
فشر اي في المرضي واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها وبعد ان و
لو نحو لارتحلن وان راجلا ولو فارسا اي وان كنت ولو كنت و
نحو ادجل ولو راجلا وان راجلا انتهى ومنه قوله عم اطلبوا العلم
ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين او ولو كنتم بالصين
وتصدقوا ولو بظلف محرق واولم ولو بشاة ويجوز في
مثلهما اي في مثل هذه الصورة المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق
بين ان يقال هذه الصورة وان يقال هذه الجملة اذا كان المشار
اليه جملة وههنا كذلك وهي اي الصورة المذكورة ان يجيء بعد
ان اسم ثم فاء بعد اسم يعني ان تكون مركبة ومصدرة بحرف
الشرط التي هي ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا
الاسم ان يكون اسم اخر مصدرا بالفاء الجزائية نحو المرء
مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان محجرا
فمحجر وكذا غيره اربعة اوجه بحسب القسمة العقلية على ما اشار اليه
الشارح نصب الاول على ان يكون خبر كان المحذوف مع اسمه جوازا

لقرينة

لقرينة حرف الشرط لانها تقتضي ان تدخل على الفعل ويكون
النصب مشعرا به ورفع الثاني على ان يكون خبر مبتداء محذوف
جوازا بقرينة كون جزاء للشرط والجزاء لا يكون الا جملة اسمية
والفاء ايضا وهو نصب الاول ورفع الثاني اقويها اي اقوى
الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية
جزاء بعد اكثر وقوعها من الفعلية ولكونه عملا بالقياس وهو
حذف المبتداء نحو وان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
لان الجزاء مرتب على العمل في الخيرية لانه يجزى بالشر في مقابلة
الخير وما ربك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لدلالة حرف
الشرط لانه لا يليه الا الفعل والمبتداء ايضا لدلالة حرف الفاء
عليه لما قلنا انها اكثر في الجملة الاسمية ونصبهما اي نصب الاول
والثاني ايضا نحو ان خيرا فخيرا بناء على معنى ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا اي فقد كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي
وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء فحذف كان مع
اسمه من الشرط لما قلنا في الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تخفيفا
ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له
ايضا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة ورفعهما اي رفع
الاسمين معا ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبره ورفع
الثاني على انه خبر مبتداء محذوف الا انه ينبغي ان يكون الضمير
في جزاؤه راجعا الى العمل اي لان المجزى العمل وعكس القسم الاول

يعنى رفع الاول ونصب الثانى نحو ان خيرا فخير اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبره ونصب الثانى على انه خبر كان المحذوف مع اسمه وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذى هو احسن الوجوه وما يكون مقابلا لما هو احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير عامل فى الموضعين فيلزم كثرة المحذوف ولمخالفة الاصل الذى هو الوجه الاول فى الموضعين والوجه الثالث والثانى متوسطا لكون الحذف فيهما قليلا ولمخالفة الاصل فيهما فى موضع واحد فقط لان الاول خالف فى الجزاء فقط والثانى خالفه فى الشرط دون غيره وقوة هذه الوجوه الاربعة فى المعنى والاستعمال و ضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته يعنى ما يكون المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول وما يكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين **ويجب الحذف** ولم يقل ويجوز لانفهامه مما سبق لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه لانه لا يحذف ههنا الا بالعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه فى الاول جوازا وفى الثانى وجوبا وفى الاول حذف كان مع اسمها وخبرها وفى الثانى حذفت وحدها وفى الاول الحذف بلا عوض وفى الثانى مع عوض ولذا وجب اى يجب حذف عامله اى عامل جنس كان يعنى كان وحده ايضا

بعد ان

بعد ان معوضا عنها ما فى مثل اى فيما عوض عن كان بعد حذفه كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لا سماعا **اما انت منطلقا انطلقت** اى لان **كنت منطلقا** وانما صرح ههنا اصله دون القسم الاول للاختلاف فيه دون الاول تنبيها على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اى لان كنت دون السابق لان ههنا واجب الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة فى هذا كلمة شرط كالمكسورة والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة فى وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك فاصل اما انت عند البصريين لان كنت منطلقا للام الجارة وهو متعلقة بقوله انطلقت حذفت اللام الجارة جوازا قياسا لان حذف حرف الجر من ان المصدرية وان المشددة قياس نحو بعد ان كنت ثم حذفت لفظة كان وحدها بدون الضمير من كنت اختصارا فانقلبت الضمير المتصل بكنت بعد حذفها منفصلا لا يجىء ان تحرف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل اياك والشر وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان بعد حذفه ليكون عوضا عنها اى عن كان فصار ان ما انت وادغمت النون اى نون ان بعدما قلبها ميما فى الميم اى فى ميم ما لقرب النون من الميم فى المخرج و بقى الجزء اى خبر كان على حاله منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بعامله المحذوف فصار كانه لم يحذف لان المحذوف فى اللفظ دون النية كالمذكور فصار ذلك التركيب بعد هذا العمل اما انت منطلقا

وما المخرج

انطلقت برفع الاسم ونصب الخبر كان لم يحذف كان وهذا العمل
على تقدير فتح الهمزة في اما انت واما على تقدير كسرها اي كسر
الهمزة كما هو عند الكوفيين فالتقدير اي فاصل اما انت ان
كنت بحرف الشرط لان الهمزة فيها مكسورة منطلقا انطلقت
فعل مبني للمفعول به نائبه قوله ما عمل مبني لفاعل بالاول نائبه يعني
فعل بالثاني ما فعل بالاول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه
وادغام النون بالميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان من
غير فرق بين العلمين في الموضعين الا حذف اللام من الثاني اذ اللام
فيه اي في الثاني يحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط
في الثاني لم يغير معنى كان الدال على المعنى فيها واقتصر المعرفي
بيان اصله على الاول اي على ان يكون الهمزة مفتوحة لم يتعرض لبيان
اصل ما يكون الهمزة فيه مكسورة لانه اي لان الاول اشهر ولان الفتح
اخف اسم ان المراد بابه ان عقيب باب كان لكونه مشابها
بالفعل المتعدي مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه اكد واما
لا التي لنفي الجنس وما ولا المشبهتان بليس فمشابهة الاول
الفعل بالواسطة والاخيرين به بالضعف لكونه غير متصرف وهو (اي ان)
ليس واخواتها اي امثلتها لها واشباهها وستعرف في قسم
الحروف اي تعرف عن قريب ان واخواتها وانما سميت اسم ان و
اخواتها لتشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي وراء المرفوع
لا في كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقد مر تحقيقه في المرفوعات
هو فصلا ومبتداء وما بعده خبره والجملة خبر لفظ اسم ان

المسند اليه اي الذي اسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان
او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم واعلم انه يجوز حذف خبرها
ظرفا كان كقولهم ان مالا وان ولدا اي ان لهم مالا وولدا او غيره كقوله
تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الاية اي هلكوا واما
اسمها فيجوز حذفه ان كان ضمير الشأن في الضرورة او غيرها
كقولك ان زيد قائم في انه زيد قائم وكقولك وليت دفعت الهم
ساعة اي وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شأن الا ان
حذفه في ضمير الشأن اكثر ذكره الشارح الديباجة وغيره
وبما عرفت الباء فيه متعلق بقوله اندفع من معنى التبعية بيان
ما في قوله بما والدخول فيما سبق في بحث خبر ان واخواتها في المرفوعات
وفي بحث خبر كان واخواتها في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها
في المرفوعات صريحا بل ادرجه في الفاعل لكونها افعالا ولم
يدرج الخبر في المفعول لانه ليس على رسمه لعدم ان يكون فضلة في
الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر اندفع انتقاض هذا التعريف اي
تعريف اسم ان ههنا اي في المنصوبات ايضا اي كما اندفع انتقاض
من تعريف خبر كان وخبر ان كل في محله وبحث بمثل ابوه في
قولك ان زيدا ابوه قائم وقولك ان زيدا قام ابوه بانه يصدق
على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه
انه اسم ان واخواتها يعني اندفع هذا بما عرفت المنصوب بلا
التي لنفي الجنس اورده عقيب باب ان لكونه نظير
لا لنفي الجنس مشابهة بان وقد سبق تحقيقه وتقدم على بيان

خبرها ولا يكون عند متبوعه وفصلا اولى من فصلين وقوله
لنفي الجنس احترازا به عن لا التي بمعنى ليس والمراد بالمنصوب
ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا اي لنفي الجنس وحكمه بحذف
لان المنفي بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك لا غلام رجل
ظريف نفي ظرافة غلام الرجل فكانك قلت لا ظرافة لغلام الرجل
فكان المنفي بها الصفة والحكم لكن حذف اختصارا وانما لم يقل
المصنف في هذه المواضع اسم لا لنفي الجنس مع انه اخصر كما قال
نفسه اسم ان وكما قال صاحب اللباب ههنا اسم لا لنفي الجنس لعلة
النصب في اسم لا هذا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات كما ان
اكثره منها فلا يصح جعله اي جعل اسمها مطلقا اي سواء وجد شرطها
نصبه او لا من المنصوبات لا حقيقة نصب على التمييز ولا زائدة
لتاكيد النفي في قوله فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو
ظاهر ولا حكما عطف على حقيقة بان يكون اكثره من المنصوبات
كما في باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كله من المنصوبات
كما في الباقين بل المنصوب منه اقل مما عداه اي من غير المنصوب
لان باد خلت هي عليه ثلثة اقسام على ما سياتي والمنصوب منها
قسم واحد فيكون اقل فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما
عداه من المنصوبات بيان لما في عداه فان بعضها اي بعض ما عداه
فتانيث الضمير باعتبار المعنى وان لم يكن كلا اي كل البعض من
المنصوبات لفظا او تقديرا لكن اكثره منها اي كما اذا كان
منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنصوب لفظا

ولا تقديرا

ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها فاعطي
للاكثر حكم الكل وهو كونه منصوبا لفظا او تقديرا فعد مبني
للمفعول الكل منها اي جعل كلها من المنصوبات تجوزا يعني مجازا
بعلاقة الجزئية وفي الرضي لان كلام النحاة في المنصوبات وجميع ما
هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني انتهى فلا يعد المبني
من المنصوبات ولا يبعد تزييف لما سبق من ان غير المنصوب
منها اقل والمنصوب في لا لنفي الجنس اقل والمنصوب [illegible]
اسم لا هو المنصوب بها لفظا او تقديرا كالمضاف نحو لا غلام رجل
في الدار ولا اثر بابن رجل موجودان والمشبه بالمضاف عطف على المضاف
اي شبه المضاف نحو خيرا من زيد جالس عندنا او محلا كما هو مبني
على الفتح اي على ما ينصب به نحو لا رجل في الدار فان رجلا وان لم
يكن منصوبا لفظا او تقديرا الا انه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل
على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب حملا على محل القريب ولو لم يعتبر
الاعراب المحلي لما جاز الحمل عليه واما ما هو مرتفع لفظا او تقديرا
اذا كان الواقع بعد لا هذه معرفة نحو لا زيد او مضافا اليها نحو لا
غلام زيد او وقع فصل بينها وبين ذلك الاسم نحو لا في الدار
رجل على ما سياتي فليس اسمها اي لا هذه لعدم عملها
من النصب والبناء فيه اي فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل
فيه هي ليس الا للعامل المعنوي فعلى هذا يكون كله من المنصوبات
لانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه بان
يقال اسم لا لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها مخرج

اى بقوله بعد دخولها مثل ابوه اى ما كان مسندا اليه قبل
دخول لا هذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل يبقى على ما كان عليه
ايضا فى لا غلام رجل ابوه قائم وفى لا غلام رجل قائم ابوه لما عرفت
فيما سبق من معنى الدخول والبعدية وهذا القيد اى مقدار
ان يقال هو المسند اليه بعد دخولها كاف فى حد اسمها كما انه كاف
فى سائر الحدود بحيث لم يحتج الى قيد آخر مطلقا اى سواء كان
منصوبا لفظا او تقديرا او محلا لكنه اى الا ان المصنف لما اراد بيان
حد المنصوب بها منه اى من اسمها مطلقا زاد عليه اى على هذا
الحد قوله يليها ليتعين ما هو المنصوب منه ولكن له شروط ثلثة
الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله **يليها** يلى المسند اليه لفظة
لا يشير الى ان الضمير المستكن فى يليها راجع الى قوله المسند اليه لفظة
والبارز راجع الى لا اى يقع المسند اليه بعدها اى بعد لا هذه
بلا فاصلة بينهما بشئ لان معنى الولى القرب الذى يكون بلا فصل
والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله **نكرة** والثالث ان يكون
مضافا او مشابها اى بالمضاف واذا اجتمعت هذه الشروط
الثلثة باسرها يكون لا هذه ناصبة باسمها والا فلا لان انتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط فى تعلقه متعلق بقوله او
مشابها اى تعلق المضاف بشئ هو اى ذلك الشئ من تمام
معناه اى يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا
لم يذكر لا يتم معناه ويكون ناقصا يعنى يشبه المضاف فى كون
الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عامل فى المضاف اليه وفى كون

الثانى متمما او مخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتمم المضاف
ويخصصه مثل لا خيرا من زيد ولا عشرين درهما لك وهذه
المذكورات من القيود الثلثة التى هى الولى والتنكير والاضافة
او شبهها احوال مترادفة اى متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق
معنى الاحوال المترادفة من الضمير المجرور فى اليه فى قوله المسند
اليه فان الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المسند
فتكون الاحوال مبينة هيئة الفاعل او الحال الاولى التى هى
قوله يليها منه اى من ذلك الضمير لان الولى صفة المسند اليه فيكون
الراجع الى ذى الحال الفاعل المستكن فى يليها وان وقع بينهما
فصل او الحال الاولى حال من الضمير المجرور فى قوله دخولها
الراجع الى لفظة لا ليكون الحال بجنب صاحبه وهذا اولى
فيكون الراجع الى ذى الحال ح ضمير المفعول لان الولى ليس
وصفا للا وكلا المعنيين واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال
كلها المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها لان العامل
فى الحال هو العامل فى ذى الحال وما بقى اى والحالان الباقيان
حالان من الضمير المرفوع المستكن فى يليها الراجع الى ذى الحال
على التقدير الاول وح يكون الحالان الاخيران متداخلين
لان الحال اذا كان حالا من الضمير المستكن فى الحال الاول يكون
متداخلا لا مترادفا كما سبق ليكون الحال بجنب صاحبه والعامل
ح فيهما هو يليها لما قلنا انفا **مثل** مبتدأ مضاف **لا غلام رجل**
حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا مثال لما كثر مثال خبره

لما يليها نكرة مضاف ووقع في بعض النسخ قوله لا غلام
رجل ظريف فيها يعني بذكر خبر لا هذه وعرفت تفصيلا في بحث
المرفوعات بالتحقيق قوله فيها ان اردت فارجع اليها فلا نعيده
لئلا يطول الكتاب ومثل لا عشرين درهما لك بذكر الخبر على
قول لان ذكر لا هذه قليل مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف
سبق تفسيره وقوله لك بناء على النسخ المشهورة وهي ما يكون فيه
حذف خبر لا هذه كثيرا من تتمة المثالين كليهما يشعر بهذا الكلام
ان الخبر في المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا في الثاني لان
الخبر المذكور في الثاني يصلح ان يكون خبرا للاول ايضا فيكون
تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قال البعض بل المراد
الشارح بيان ان الاول على الاستعمال الاكثر والثاني على الاستعمال
الاقل تدبر ولكن ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم
لا منصوبا اراد ان يبين كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب لكون
الاعراب اصلا ولانه في بحث المعرب ايضا فقال فان كان اي
المسند اليه الا ان البناء ايضا شروطا ثلثة ان يلي المسند اليه
لفظ لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه
على ما فهم من بيان المفرد والشارح ايضا بقوله اي يليها الخ و
الاستعمال وفي قوله اي المسند اليه اشارة الى الضمير المستكن
راجع الى قوله المسند اليه في التعريف لا الى قوله المنصوب بلا لانه
لا يكون مبنيا فلو رجع اليه لا يستقيم المعنى اي ان كان المسند اليه
بعد دخولها اي دخول لا عليه غير واقع على الاحوال المذكورة

لانها

اي احوال

لانها شروط لكونه منصوبا بل كان المسند اليه بعد دخولها مفردا بانتفاء
الشرط الاخير فقط ولم ينتف الشرطان الاولان وهما الولي والتنكير
وهو اي الشرط الاخير كونه اي المسند اليه مضافا او مشبها به لان
المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا شبهه كما سيصرح الشارح
نفسه اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به قد سبق تفسيرها وبيان
اعرابها قوله ليترتب عليه اي على الشرط متعلق بمفهوم الكلام اي
وانما فسرناه بقولنا اي المسند اليه لان الضمير المرفوع المتصل راجع
الى المسند اليه لان المنصوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن
فيه الى المسند اليه ايضا يترتب الجزاء بالشرط ترتبا تاما فهو
المسند اليه مبني على ما ينصب به من الفتحة او الالف او الياء او
الكسر لكن لا يبنى على الالف لان ما بالالف لا يكون الا مضافا نحو
اباه فبقي ما به البناء ثلثة فانه اي المسند اليه لو كان مفردا معرفة
ولم يكن بعد الافراد نكرة او كان مفردا نكرة ولكن كان مفعولا
بحكم غير ذلك لما سيجيء وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب
به المفرد فلا يرد حول هذه عليه يشير الى ان هذا الكلام يعني ان اطلاق
النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان عند وجود هذه الشرائط
لا يكون منصوبا بل لا يكون الا مبنيا والذي ينصب مسند الخبر
المفرد وهو اي ما كان ينصب به المفرد الفتح في الواحد لان اعراب
المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا نحو لا رجل
في الدار او غير منصرف نحو لا احمر في الدار والكسر عطف على الفتح
في جمع المؤنث السالم لان نصب محمول على جره فيكون نصبه

بالكسر عند الجمهور بلا تنوين لان التنوين لا يدخل المبنيات سواء
كان البناء عارضا ولانها من خواص المعربات نحو لا مسلمات في الدار
والمازني بفتحه بلا تنوين والياء المفتوحة ما قبلها في المثنى اي
في التثنية والياء المكسورة ما قبلها في الجمع المذكر السالم فان كلا
منهما مبني على الياء لان نفسه كان بالياء خلافا للمبرد فان عنده
لا يبنى المثنى ولا الجمع على حده لان النون كالتنوين دليل الاعراب
نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ويعني ان يرد المص بالمفرد ما ليس
بمضاف ولا مضارع له لما سبق فيدخل فيه اي في قوله المفرد المثنى
والمجموع على حده اذا لم يكونا مضافين فيبنيان كما ذكروا انما بني اي
المسند اليه بعد دخول لا هذه عند وجود الشرط المذكورة لتضمنه
معنى من الاستغراقية وسقط التنوين ايضا لانه للتمكن وهو من
خواص المعرب اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها للمطابقة اللازمة
بين السؤال والجواب لانه اي لان قوله لا من رجل في الدار جواب
لمن يقول سائلا هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا وفرضا
فحذفت لفظة من الجواب فتضمن معناها فبني لان المبني هو كل
اسم ناسب مبني الاصل وتنوع المناسبة بستة اوجه على ما
سيجيء تخفيفا تعليل للحذف يعني انه حذف من الجواب لمجرد التخفيف
وانما بني اسم هذه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون
فرقا بين البناء الاصلي والبناء العارضي وعلى ما ينصب به ليكون
البناء اي بناؤه على حركة كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة
في الجمع المؤنث السالم او حرف كالياء في التثنية والجمع المذكر

السالم استحقها النكرة في الاصل قبل البناء يعني ليكون اسم لا هذه
مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استحقها الاسم
قبل ان يكون اسم لا هذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة في النصب
والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على حدها الياء واذا
لزم البناء ينبغي ان يبنى على ما استحقه في الاصل ليكون الحركات
البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف ولم يبن مبني المفعول
الاسم المضاف والاسم المضارع له على ما سبق لان الاضافة لما كانت
من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا ترجح اي الاضافة
جانب الاسمية فيصير الاسم اي اسم لا هذه بها اي بالاضافة ومائلا اي
متوجها الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب لان الاسم مطلقا
اصيل في الاعراب لوجود المعاني المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية
والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكد بالاضافة التي من خواص
الاسم ولانه لا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ولانه
يلزم من البناء جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وذلك مستكره
جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه معربا عملا بالاصل وان كان
اي المسند اليه عطف على قوله فان كان مفردا بعد دخولها اي بعد
دخول لا هذه عليه مفردا معرفة او مضافا بانتفاء الشرط الاول
لا بانتفاء الافراد يعني مفردا معرفة او مضافا اليها او كان المسند اليه
مفعولا بين الظرف مرفوع محلا على انه مفعولها لم يسم فاعله اي
اي بين المسند اليه وبين لا عطف على المجرور في بينه باعادة
الجار في المعطوف بانتفاء شرط الاتصال يعني يقع فصل بينهما الا

المقدر

لا بانتفاء التعريف ولذا قال الشارح على سبيل منع الخلو اى لا يخلو
من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مفعولا ويجوز ان يكون المفعول
مفردا معرفة ايضا سواء كانا اى المعرفة والمفعول معا او لا بسبب من انتفا
شرط كونه اى المسند اليه مضافا او مشتبها به يعنى لا يكون المعرفة ولا
المفعول مضافا او مشبها به او لا ينتفى هذه الشرط بل يكون كل منها
مضافا او مشبها به وهى اى هذه الصور ست صور وجمع صورة با
القسمة العقلية لان المسند اليه اما معرفة او نكرة والاول مفرد او مضافا
نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو بالجر عطف
على زيد اى ولا غلام عمرو فهذه اثنتان والثانى اى ما كان مفرد
مفعولا او مضاف مفعول نحو لا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام
رجل ولا امرأة بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان والاول اما مفعول
او مضاف مفعول نحو لا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد
ولا عمرو بالجر فصارت صورة المعرفة اربعة اثنتان منها بلا فصل
واثنتان منها مع الفصل وصورة النكرة اثنين فقط وهما ليسا
الا مفعولين فصار المجموع ستة فالا نسبان لا يفصل بين
امثلة المعارف وكان اراد ان يكون صورة المفعول اربعة وغيرها
اثنين ولذا قيل اربعة منها فى المفعول واثنان منها فى المعرفة ولكل
وجه هو موليها وجب جواب الشرط فى جميع هذه الصور الست
الرفع فاعل وجب اى رفع الاسم الذى وقع فيها على الابتداء اى على انه
مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوى لان لا اذا تعمل وجب ان يعمل العامل
المعنوى واما وجوب الرفع على الابتداء فى المعرفة مفرد كانت او

مضافة

مضافة مفصولة كانت او غير مفصولة يعنى باقسامها الاربعة
فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها اى فى هذه المعرفة فان الشرط لتـ
ـا ثيرها فى مدخولها من النصب والبناء هو الجنس والاضافة والولى
وذا غير موجود فى المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة
واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثرت فى الجنس فوجب الرفع بالابتداء
لرجوعه الى اصله لكونه لا هذه دواخل المبتداء واما وجوب الرفع
بالابتداء فى المفصول وهو فى النكرة المفصولة وهذا التعليل يجرى
ايضا فى المعرفة المفصولة فلضعف لا هذه عن التاثير مع الفصل
لان الشرط على ما سبق فى تاثيرها اعرابا وبناء الولى فلما لم يوجد
بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها والتكرير اى وجب
تكرير اسم لا هذه فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع
والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه لكن اى الا انه يكون
التكرير مطلقا بحيث لا يجب ان يكون بعينه اى لا يشترط ان يكون
الثانى عين الاول مثلا ان تقول لا زيد فى الدار بل الشرط التكرار
الاسم لا التكرير النوعى لا التشخصى اما وجوب التكرير فى المعرفة
مطلقا مفردة كانت او مضافة مفصولة او غير مفصولة فليكون
التكرير كالعوض عما فات التنكير من معنى بيان لما فى قوله عما نفى
الاحاد لان هذه موضوعة لنفى الاحاد وذا لا يكون الا فى الاجناس
واذا دخلت على المعرفة فات هذا المعنى لان فى المعرفة نفى المفرد
الا نفى الاحاد فينبغى التكرير ليكون عوضا عما فات او بالتكرير
يوجد فى الجملة نفى الاحاد لان فى التكرير التعدد واما وجوب

ستة صور

لا التكرير الشخصي مثلا ذكر زيد وعمرو على ما سبق من الامثلة ولا فى المواد صح

التكرير في النكرة المفصولة وان وجد فيها نفي الاحاد كما في صورة
الولى ليكون هذا الكلام مطابقا لما اى لسؤال حقيقي او تقديري
هو اى في هذا الكلام جواب لمن مثل بيان لما في قوله لما هو قول
السائل تحقيقا او تقديرا وفرضنا في الدار رجل ام امرأة واجيب
لا في الدار رجل ولا امرأة فتكرر في الجواب ليكون مطابقا للسؤال
لان فيه يجب التكرار وهذا التعليل اى المطابقة بين السؤال والجواب
جار على وزن غاز اى يجري في المعرفة باقسامها الاربعة ايضا
اى كما هو جار في النكرة فكأنه قيل ازيد في الدار ام عمرو فاجيب
لا زيد في الدار ولا عمرو وكذا غيره من الامثلة ونحو قضية بالرفع
لانها خبر مبتداء محذوف اى هذه قضية حذف حرف المبتداء لورود
الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى هذه رمية ولا ابا حسن
لها الواو للحال ولا لنفي الجنس وابا حسن اسمها ولها الجار والمجرور
خبرها والجملة حال من الخبر بالواو والضمير من مثل قولك هذا زيد
قائما والعامل فيها معنى الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذه
اى هذه القضية قيل هو قول الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون
عند القضاء ومعناه انحكم نحن وليس علي رضي الله عنه حاضر ههنا
اى هذه قضية لا قاضي لها مثله لقوله عم اقضاكم ~~على قضية~~ على
وافرضكم زيد كذا سمعته هذا اى قول المصنف ونحو قضية ولا ابا حسن
لها مناول لجواب دخل مقدر بان يكون الواو فيه للاستيناف على قوله
متعلق بقوله دخل وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير بان
يقال بهذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه فان اسم لا

وهو

اقول

وهو قوله ابا حسن فيه اى في هذا القول معرفة لان ابا حسن كنية على
وهي ما صدر بالاب او الام وهي من اقسام العلم لان اقسامه ثلثة
كنية ولقب وعلم شخص كلها معارف فيكون قوله ابا حسن معرفة
والحال لا دفع فيه ولا تكرير فانتقض التعريف به اما عدم التكرير
فيه فظاهر واما عدم الرفع فلانه لو قيل ولا ابو حسن بالواو ورفعها
بالواو كما سبق بل هو اى قوله ابا حسن منصوب لان منصوبها
ايضا يكون بالالف غير مكرر وهو ظاهر فاجاب المصنف عنه اى عن
الدخل المقدر بانه اى بان هذا القول متأول بالنكرة فلا يرد نقضا
على التعريف بانه غير جامع بخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل
اما بتقدير المثل فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف
اليه ولا مثل ابي حسن لها فيكون مبنيا على الفتح لان المثل لتوغله في
الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فيكون اسم لا هذا وهو من القسم
الثاني فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار
كانه مبني على الالف التي هي اخت الفتحة وح قوله ابا حسن على تعريف
والمراد به علي رضي الله عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج
الى حكم عدل مثل علي رضه والحال انه الى مثله لها او بتاويل بعض
علي وزن حيدر وهو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل
على علي رضه من قبيل رجل عدل لاشتهاره على رضه بهذه الصفة
اى بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا في الحكومات
على ما قال النبي عم اقضاكم على رضه فكأنه قيل هذه قضية لا فيصل
لها فصار قوله ابا حسن كاسم الجنس المقيد لمعنى الفصل والعطف

لان الاسماء الستة
اذا اضيفت الى غير ياء
المتكلم يكون رفعها بالواو

الفيصل

والقطع

كما قالوا لكل فرعون موسى يعني يكون من قبيل ذكر الاسم وارادة
الصفة المشتهر صاحبه به ديعوى هذا التأويل اى التأويل الثاني
ايراد حسن بخلاف اللام و نصبا ايضا لان الاشتهار و كنية بالرفع و
المعرف اللامى يعني ابو الحسن مثل ابو الخطاب لعمر رضي الله لان
الظاهر ان تنوينه للتنكير لانه لو لم يكن للتنكير كما اعرضوا
عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الا لفضل للتنكير و اما
قال لان الظ يجوز ايراده بالتنكير ايضا كونه كنية له رضي الله
الظ ايراده باللام **وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله** الحول الطاقة
وبالحيلة يتوصل المقاصد كما في القوة فقيل في تفسيره مرفوعا الى
النبي عليه م لا حول و لا خلاص عن معصية الله تعالى الا بعصمته
وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته الا
بعونه و توفيقه وقيل لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة
الا بتوفيق الله تعالى او لا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاقة لنا
على مشاق الدين مما امرنا الله تعالى اى فيما كررت فيه لفظة
لا هذا تفسير للمثل يعني ان هذه الاقسام الاتية غير مختصة بها
بل يجري في كل موضع يوجد شروط ثلثة ان تكون لفظة لا مكررة
وان يكون التكرار بالعطف وان يلي كل منهما نكرة مفردة ويبين
الشارح الاول بقوله فيما كررت فيه لا والثاني بقوله على سبيل العطف
والثالث وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل بينهما وبينهما واما
افراد تلك النكرة فمستفاد ايضا من المثال **يجوز فيه خمسة اوجه**
بحسب اللفظ اى بحسب التلفظ لا بحسب التوجيه ترتيد وبيان الحال

فانها

فانها فان الوجوه في هذه الصورة بحسب التوجيه تزيد كما في اثناء
الوجوه تتقيد يعني من بيان الشارح في اثنائها تقييد فانها على التبيين
تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها في الاول صارت خمسة و
في الثاني زيدت عليها واما عند العقل فمبنيات واما معربات
واما الاول مبني و الثاني معرب منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب
الاول مع نصبه وبناء الثاني واما الاول مبني والثاني معرب من نوع وعكس
هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثاني فالقياس ان يكون ستة
ولما سقط ما كان الاول فيه معربا منصوبا والثاني مبنيا لعدم وجود
شرط نصبه كما سبق بقي الوجوه بحسب التلفظ خمسة الاول من تلك
الوجوه **فتحهما** اى فتح الاول والثاني يعني بناؤهما على الفتح اى لا حول
ولا قوة الا بالله بالبناء على الفتح فيهما بناء على ان يكون لا فيهما اى في كل
واحد منهما لنفي الجنس فيبنى اسمها على الفتح كما قالوا انفردت كل
واحدة منهما عن صاحبتها ولا قوة مع ان لا فيه لنفي الجنس واسمها
مبني عطف على عطف مفرد بدل من قوله عطف بدل البعض على مفرد
لان لا حول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة وخبرها اى خبر لا حول [على الاصول] [ولا قوة]
لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل محذوف اى لا حول ولا قوة
موجود الا بالله والخبر الظاهري وهو قوله الا بالله هو المستثنى
المفرغ المعرب باعراب المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه
لانه ظرف لا بد له من متعلق هو في الحقيقة خبر فيكون ح جملة واحدة
فيكون في قوة لا شيء له الا بالله او عطف جملة على جملة عطف على
قوله عطف مفرد اى لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجود الا بالله.

يحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه اي عن خبر الجملة الاولى
بخبر اي بقرينة كون خبر الجملة الثانية مذكورا واختص الحذف
بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف في الثانية ليكون السابق
قرينة للاحق ليكون اولا فيه اجمال ابهام وثانيا تفصيل وتفسير
وذا اوقع في النفس ولذا المشتاق بعد الطلب اعز من المساق بلا
تعب والثاني من تلك الوجوه فتح الاول يعني بناء الاول على
الفتح ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
اي اما كون الاول مبنيا عليه فلان لا الاولى لنفي الجنس وحول اسم
مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح واما نصب الثاني فلان الثانية
مزيدة يعني زائدة لتاكيد النفي لان المعطوف على النفي يكون
منفيا ايضا فيكون حرف النفي في المعطوف زائدا وفائدتها التاكيد
المنفي المستفاد لولاه كما في قولك ما جاءني من زيد ولا عمرو
لانه اذا قيل وعمرو بدونه لا يستفيد عدم مجيء عمرو ايضا وزيد
لا ليكون نفيا والثاني وهو قوة معطوف على الاول الذي هو
حول يعني معطوف على لفظه فيكون اي فلذلك الثاني منصوبا
حملا على لفظه او على محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب
وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع لمشابهة حركته حركة
الاعراب قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة
الاعرابية ويجوز ان يقدر لهما اي لاسمين المعطوف احدهما
على الاخر خبر واحد لان العاملية لا الاولى وحدها فيكون المجموع
جملة واحدة ويجوز ايضا ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة

لان الثاني وان كان معطوفا على الاول بحسب لفظ الا انه يجوز ان
يحمل مبتداء باعتبار محل البعيد كما يجوز في اسمها المبني ويعتبر
محل البعيد فيكون هذا القول جملتين بان يكون عطف
جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد
لانه يجوز يعطف اسمان على معمولي عامل واحد وقد ذكر غير مرة
والثالث فتح الاول يعني ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق
في الاول والثاني ورفع الثاني اي رفع الثاني نحو لا حول بالفتح ولا
قوة بالرفع الا بالله اما فتح الاول اي اما كونه اي ما كونه مبنيا
على الفتح فلان لا الاولى لنفي الجنس وحول نكرة مفردة قد
وقعت بعدها بلا فصل فينبغي ان تبنى على ما ينصب به وهو الفتح
لوجود شروطه واما رفع الثاني اما كونه مرفوعا فلان لا الثانية
زائدة لتاكيد النفي لما قلنا فيما سبق والثاني وهو قوة معطوف
على محل الاول لان لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار
لهما في الظاهر لانه اي لان الاول مرفوع في الاصل بالابتداء اي بالعامل
المعنوي فاذا جاز الحمل فعلى الاصل هو الاولى والا وجب عطف
بدل من قوله عطفا او تفسير له او خبر مبتداء محذوف اي هو
عطف مفرد على مفرد وذلك لا يكون الا بان يقدر لهما خبر واحد
ويكفي ان يكون الخبر خبر الاول اي لا حول موجود الا بالله ولا قوة
مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة
او عطف جملة على جملة وذلك يكون بان يقدر لكل منهما اي من
الاولى والثاني خبر واحد الاولى عامل لفظي يحتاج الى خبر

مستقلا فتكون اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة
والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء يحتاج الى خبر اخر مستقلا فتكون
جملة اخرى ولهذا كان الكلام جملتين عطف الثانية منهما على
الاول **والرابع** من تلك الوجوه **رفعهما** اي رفع الاسمين معا
بالابتداء لان النكرة في حيز النفي تخصصت كما في قولك ما احد
خير منك على ما سبق نحو لا حول ولا قوة بالرفع فيهما على ان يكون
كل منهما مبتدأ ولما قلنا الا بالله لانه اي لان هذا الكلام جواب
قولهم ابغير الله حول وقوة خبر مقدم حول وقوة مبتدأ مؤخر والثاني
معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقا او تقديرا
فجاء الجواب بالرفع فيهما اي في حول وقوة مطابقة بالنصب
لانه مفعول له لان المطابقة مصدر ويجوز ان يكون حالا من
فاعل جاء اي جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقا للسؤال
لما عرفت انهما مرفوعان في السؤال ومطابقة الجواب في الاعراب
وغيره من الامور المهمة ويجوز الامران ههنا اي في القسم الرابع
ايضا اي كما جاز في الاقسام الاول اي اما ان يقدر لكل واحد
منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجود
الا بالله فيكون الكلام جملتين ويقدر لهما معا خبر واحد و
الكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد
وهو الاصل كما في السؤال ولانه يكون اتم في المطابقة ولان تعليل
الكلام اولى **والخامس** من الوجوه الخمسة **رفع الاول** نفيا ان يكون
الاول مرفوعا بناء على ان لا هذه تكون بمعنى ليس مثل ما ولا تكون

لنفي

لنفي الجنس **على ضعف** اي رفع الاول بناء على ان لا بمعنى ليس لا لنفي
الجنس كان على ضعف فان عمل لا حال كونها بمعنى ليس قليل لقلة
مشابهة لا بليس وهي تورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث
القوة كما فيما فان كونها بمعنى ليس قوي للكثرة مشابهتها لها
وفتح الثاني اي كون الثاني مبنيا على الفتح نحو لا حول بالرفع ولا
قوة بالبناء على الفتح الا بالله بناء على ان يكون لا في الثانية لنفي
الجنس وقوة بعدها نكرة مفردة قد وليتها فتكون مبنية على
الفتح كما في قولك لا رجل في الدار وضعف مبني للمفعول من التضعيف
ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثي وجه مرفوع ضعف
رفع الاول في هذا القسم وهو ان يكون لا فيه بمعنى ليس بانه متعلق
بالتضعيف يجوز ان يكون رفع رفع الاول لالغاء عمل لا اي
تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء بالتكرير اي بسبب ان يكون
ما دخلت هي عليه مكررا لانها لكونها ضعيفة في العمل اذا كرر اسمها
تنعزل عن العمل فيرتفع على انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم
مثل قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ورفعه لهذا المعنى
ليس بضعيف لوقوعه في النظم المعجز لا لكونها بمعنى ليس يعني رفع
الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل
بسبب التكرير لان شرط صحة الغائها التكرير اي تكرار اسمها كما
في صورة المعطوف عليه في القسم الرابع فقط اي سواء توافق
الاسمان في الاعراب كما في تلك الصورة وكما قولك لا زيد في الدار
ولا عمرو وكما في قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة او لا مثل هذه الصورة

الخامسة وقد حصل التكرير ههنا اى فى هذه القسم فرفع الاول لا
يكون ضعيفا ولا دخل فيها اى فى صحة الغائها بالتكرير لتوافق
الاسمين الواقعين بعدها فى الاعراب قوله ولا دخل لانه لنفى
الجنس ودخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به ولتوافق الجار
والمجرور خبر لها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا يكون لتوافق
الاسمين بعدها فيه مدخل فى صحة الالغاء يعنى يصح الالغاء بمجرد التكرير
سواء توافق الاسمان فيه اولا وفى الرضى اعلم ان الاولى للتبرئة ملغاة
لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم
مع تكريرها ان يتوافق الاسمان بعدها فى الاعراب التكرير هو الشرط
وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة بناء على ما ذكر المصنف من
قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانه لا تضعف هذا
الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه فهذا اى القسم الخامس
او ما اجرى فيه هذا القسم على التوجيه الاول اى على كون لا فيه فى الاول
بمعنى ليس وعلى ان رفع الاول بناء على ان يكون لا فيه بمعنى ليس
متعين لعطف جملة على جملة لان فى عطف المفرد على المفرد يجب
اتحاد المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى العطف
المذكور لان العامل فى الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر
وفى الثانى لا لنفى الجنس يقتضى نصب الاسم او بناءه ورفع الخبر واذا
اختلفا فى العمل لا يمكن العطف المذكور فتعين العطف الاول لنحو لا
حول موجود الا بالله ولا قوة موجود الا بالله اى وان لم يكن عطف
جملة على جملة بل احتمل ان يكون عطف مفرد على مفرد يلزم ان يكون

قوله

قوله الا بالله يعنى الخبر المتعلق به قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
فيكون معمولا لعاملين مختلفين فى حالة واحدة وذا غير جائز فتعين
ان يكون عطف جملة على جملة وعلى التوجيه الثانى وهو ان يكون رفع
الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغاة عن العمل يحتمل ان
يكون هذا القول من قبيل عطف مفرد على مفرد لان الاول مرفوع
بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد والا بالله
خبر الاول فيكون جملة واحدة او ان يكون عطف جملة على جملة
كما هو الظاهر بعلم وجهه مما سبق كما لا يخفى على المتأمل الصادق واذا
ادخلت الهمزة الاستفهامية على لفظة لا التى تكون لنفى الجنس
لكون البحث فيها لم يتغير مبنى للفاعل من غير من التفصيل العمل معموله
اى عملها فيه اشار الى ان اللام للعهد اى تأثيرها فيه اشارة الى ان المراد
بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير ولان هذا تفسير باللازم لان العمل
يلزم التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فى مدخولها
اى فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر اعرابا تمييز وبناء يعنى اذا كان
مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا او مبنيا يكون ايضا بعده
معربا فى الاول ومبنيا فى الثانى لان العامل لفظيا كان او معنويا
سماعيا او قياسيا رافعا او ناصبا او جارا لا يتغير عمله اى تأثيره
فى مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما بدخول كلمة الاستفهامية
عليه لانها لم تتقدم من العوامل حتى تغيرها دخلت هى عليه وعدم
تغييرها فيه اولى واحرى بخلاف ما اذا دخلت الجار عليها فانه يبنى بلا جزم
ووجدته بلا مال فانه يتغير عملها وانما خص الهمزة بالبيان

ان يبنى ح

لانه لا تغير عملها اي عمل لا لدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة
ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان **ومعناها** اي معنى الهمزة
الداخلة على لا التي لنفي الجنس احد ثلثة اشياء **اما الاستفهام** حقيقة
نصب على التمييز لان الهمزة قد تدخل على شيء مجازا نحو قولك الا رجل في
الدار من غير تغيرها من البناء والاعراب في دخول حال كونها
مستفهما وقال المحشي الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود
المصنف حصر المعنى في الثلثة وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان
الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا خلاف فيها انتهى **واما**
العرض بسكون الراء مجازا نحو الا نزول عندي عارضا النزول
عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان مجهولية الشيء كما هي سبب
الاستفهام سبب العرض فاستعمل لفظ احد المسببين المتحدين
في السبب في الاخر ولم يذكر سيبويه ان حال لا المستعملة في العرض
كحاله قبل دخول الهمزة لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف
الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون الا في الافعال
كما يقال الا تنزل بل ذكره السيرافي يعني ذكر السيرافي ان حال لا في
العرض كحالها قبل دخول الهمزة وتبعه الجزولي بالجيم المفتوحة
والزاء المعجمة المضمومة والمصنف لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا
من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم
مع انه معنى مجازي ورد ذلك اي ذكر السيرافي او كون حالها في
العرض كحالها قبل دخول الهمزة الاندلسي بفتح الهمزة وسكون النون
وضم الدال المهملة منسوب الى اندلس اسم بلدة وقال هذا

حرف تحضيض

اي كون حالها فيه كحالها الاول لخطاء بفتح الخاء والطاء مع القصر
ضد الصواب يعني ليس بصواب لانها اذا كانت عرضا بدخول الهمزة
عليها كانت من حروف الافعال يعني من الحروف التي تقتضي الافعال
لفظا او تقديرا كحروف الشرط مثل ان ولو وحروف التحضيض مثل
هلا والا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضي الافعال لفظا او تقديرا
ولا تدخل على الاسم فيجب انتصاب الاسم الواقع بعدها اي بعد
حروف العرض كما يجب انتصابه بعد حروف الشرط والتحضيض
لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسره الفعل الناصب له نحو
الا زيدا تكرمه في تقدير الا تكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها
فعل او وقع ولكن لم يصح ان يكون مفسرا يكون حالها كما قال السيرافي
ولا وجه لقول من قال في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون
بعد كلمة الا فعل لازم نحو الا زيد ينزل الان بتكلف ويقال اراد
وجوب انتصاب الاسم في الاضمار على شريطة التفسير واما **التمني**
نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء فيه لانه عند رجاء الوجود
يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون للتمني لان ما لا يرجى
لا يستفهم اذ لا يقال لاحد تطير على حقيقة فيحمل على التمني مجازا
بجامع الطلب لان في التمني معنى الطلب كما في الاستفهام وكما في قول
الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج واما قوله بدل
على محصل يبيت الا رجل جزاه الله خيرا وفي الرضي ويروى الفاء
في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا ويروى الا رجلا بالجر اي الا
من فهذه اي كلمة الا في هذا البيت عند الخليل ابن احمد الذي هو

امام النحو ليست لا الداخلة بالنصب صفة سببية لكلمة لا عليها
حروف الاستفهام بالرفع لانه فاعل لقوله الداخل مثل قولك
هند جائل وشارحها ولكنه اى الا انه حرف موضوع للتخصيص
مستقلا برأسه مثل الا وهلا وغيرهما فكانه فكان الشاعر قال
الا ترونني بضم التاء من الاراءة احد ترى يونى فاعل بحذف الهمزة
والياء فصار ترون بفتحتي التاء والراء ثم الحقه ياء المتكلم و
نون الوقاية فصار ترونني رجلا مفعول به يعني هلا ترونني
رجلا جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله
جزاه الله لانه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لمسببه و
بقرينة كلمة التخصيص لما عرفت انها من دواخل الافعال ولذلك
اى لكون الا حرفا برأسه من حروف التخصيص والاسم بعدها
منصوب بالفعل المحذوف نصب رجلا فيه ونونه وفي الرضي
واعلم ان معناها اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك
الفعل واذا دخلت في المضارع الحض على الفعل والطلب له وهي
اى المضارع بمعنى الامر فلا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك الفعل في الماضي
الى هنا كلامه وهي اى كلمة الا عند يونس لا التي دخلت عليها همزة
الاستفهام يعني مركبة من همزة الاستفهام ولا لنفي الجنس فكانت
بمعنى التمني مثل قولك الا ماء اشربه فكان القياس ان يبنى النكرة
الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها فيقال الا رجل
بالفتح بلا تنوين لكونه مبنيا لكنه اى الا انه نونه اى جعل رجلا

في قول الشاعر وهو الا رجلا جزاه الله منونا لضرورة وزن
الشعر لان وزنه في كل مصراع مستفعلن مستفعلن فعولن واذا
لم ينون يكون الاول فقط بحرف لان التنوين تعد حرفا عند الشعراء
على ما سبق من قوله صبت على مصائب لو انها صبت على الايام
صرن لياليا ولما فرغ من بيان منصوبات بلا التي لنفي الجنس
واحوالها الثلثة من كونه منصوبا ومبنيا ومرفوعا شرع في بيان
احوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفي احوالها فقال
ونعت مبتداء اسم لا بحذف المضاف **المبني** بالجر لانه صفة الاسم
واللام فيه للعهد اى الذي هو قسم من اقسام اسم لا لانه على ما عرفت
ثلثة لا نعت اسمها المعرب احتراز به عن نحو لا غلام رجل ظريفا
فانه لا محالة معرب اما منصوب محلا على لفظ المنعوت فهو
الظاهر واما مرفوع محلا على محله لان الموصوف اذا كان معربا
لا بد ان يكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنيا فلا يلزم
ان يكون هو ايضا مبنيا **الاول** بالرفع اى هو بالرفع صفة
للنعت لا بالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا
الاسم فتكون القيود ثم دالة لا اى لا النعت الثاني وما بعده
يعني الثالث والرابع وغير ذلك احتراز به عن النعت الثاني
مثل لا رجل ظريف اما مبني على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب
رفعا ونصبا لما سيجيء لان نعته الاول كريم بالرفع او كريما بالنصب
لا في الدار خيرها **مفردا** بالنصب لانه حال من ضمير مبني المستكن
فيه اى الذي هو خبر لقوله ونعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال

لا يتبين هيئة الفاعل والمفعول به وتقدم عليه ليكون القيود
متوالية مجتمعة بلا فصل واقع بينهما ولو جعل حالا من المبتداء باعتبار
كون ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول
لان الحال في المعنى صفة والعامل فيه مبني لما تقرر ان العامل في الحال
ما هو العامل في ذي الحال احتراز عن النعت المضاف والمضارع
مثل قولك لا رجل حسن الوجه ولا رجل خيرا من زيد فانه لا يبنى
بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لما سيأتي يليه فعل مضارع معلوم
حال بعد حال من ذلك الضمير ايضا وقدمت لما سبق ولو جعل
ايضا حالا من المبتداء لكان اصوب لما قلنا اي يلي النعت الاول
اسم لا المبني وصفة مفردا اي يلي النعت الاول المفرد اسم لا المبني
لما قلنا ان الحال في المعنى صفة احتراز عن المفصول اي عن النعت
الذي وقع بينه وبين المنعوت فصل بشيء نحو لا غلام فيها ظريف
فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز البناء اصلا وهذا القيد
يعني قيد الولي يغني عن الاول فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى
الاول ان لا يكون مسبوقا بشيء ومعنى الولي كذلك فترادفا فيكون
احدهما مغنيا عن الاخر الا ان الولي اصطلاحي ههنا ولذا سبب
الاغتناء اليه مع ان الاول يغني عنه ايضا الا انه ذكره ههنا ولم يكتف
بذكر الاول اهتماما وليكون تاكيدا له يبنى خبر على الفتح حملا على المنعوت
يعني مبني على الفتح كما ان المنعوت كذلك لمكان الاتحاد بينهما
في الصدق لان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت فاتحدا
فح اذا لم يبق ان يكون الشيء الواحد مبنيا ومعربا والا تصالح

مثال

ايضا

ايضا لما عرفت ان من شرط الولي بحيث لا يجوز ان يقع بينهما
فصل ولتوجه النفي اليه الى النعت حقيقة تميز لان النفي في قولك
لا رجل ظريف قائم نفي القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة عن مجرد
الرجل الا ان البناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا وان
يكون النعت الاول وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما وان يكون
نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع المنعوت
ويسري البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته اليه والمبني في قوله
اي في قول المصنف ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فانه اي المبني بالاصالة هو المذكور سابقا في قوله فان
كان مفردا فهو مبني بناء على اللام فيه للعهد الخارجي وان البناء اذا
اطلق يراد به البناء بالاصالة لا بالتبعية فلا يرد انه اي الشان اذا كرر
المبني الذي هو اسم لا هذه ويبنى المكرر على الفتح كالاول لكونه تاكيدا له
ثم جيء بنعت وجعل نعتا للثاني بناء على ما هو الظاهر لا يجوز بناؤه
اي بناء النعت بل يجب ان يعرب بالاصلام لعدم الاصالة في البناء مثل لا ماء
ماء باردا بالنصب حملا على اللفظ او المحل القريب والرفع حملا على المحل
البعيد مع انه يصدق عليه اي على قوله باردا انه اي الباردا نعت المبني
الاول مفردا يليه يعني يصدق هذه الشروط المقتضية بناء النعت الموجود
فيه ولا يصح بناؤه فان باردا الذي في هذا المثال نعت للتابع يعني
الماء الثاني لا المتبوع يعني الاول كما هو الظاهر من المنعوت لئلا
يقع الفصل بينهما لان الماء الثاني وان كان تاكيدا للاول لكن يكون
فصلا اذا جعل نعتا للاول ولو جعل ذلك النعت نعتا للمتبوع

اربعة شرائط

على خلاف الظاهر فليس النعت مما يليه اى يلى النعت المنعوت
لتوسط التابع بينهما يعنى لوجود الفصل بالماء الثانى بين النعت
والمنعوت **ومعرب** سواء كان النعت مفردا او مضافا او مضارعا
ولى اولا لان الاصل فى التوابع كلها تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب
ودون البناء سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاء فى
هؤلاء الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام ظريف بالرفع
او نصبا لانه يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت او معربا نحو
لا غلام رجل ظريفا او ظريف لكون الاسم اصلا فى الاعراب والعمل
بالاصالة اولى **رفعا** منصوب على المصدرية او على نزع الخافض
اى برفع حملا اى لكونه محمولا على محله البعيد **ونصب** عطف على رفعا
حملا اى لكونه محمولا على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى وهو الفتح او على محله
القريب وهو النصب بها **مثل لا رجل** فان اسمها المبنى على الفتح **ظريف**
وهو بالفتح يعنى مبنى على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناءه عليه
وظريف معرب بالرفع حملا على محله البعيد **وظريفا** معرب بالنصب
حملا على اللفظ او على محله القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب
اللف وهو صنعة بديعة **والا** عطف على مقدر مفهوم من القيود
المذكورة فى التعريف يعنى ان كان نعت اسم لا هذه موجودا فيه
هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا
واشار الشارح الى هذه بقوله اى وان لم يكن النعت كذلك اى
وان لم يكن نعت اسم لا متصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد
الشرط الاول مثل لا غلام رجل ظريف او لم يوجد الثانى بان لم يكن

مفردا

مفردا مثل لا رجل حسن الوجه او لم يوجد الثالث يقع فصل بينهما مثل لا
رجل فى الدار ظريف والحاصل انه ان لم يوجد الشرط الاربعة فيه
باسرها سواء وجد بعضها اولا **فالاعراب** اى فحكمه الاعراب اى
فحكم ذلك النعت ان يكون معربا لا غير فقدر المبتداء بقرينة حرف الجزاء
وقال لا غير اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل
قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع رفعا حملا [illegible] على المحل البعيد
الذى هو الرفع ونصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وهما ظاهران
وقد مرت امثلة اى امثلة كون النعت معربا لعدم وجود شروط البناء
فى بيان فوائد القيود وانا اوردتها بعد قوله والا تامل وكن بصيرة
والعطف عطف شىء على اسم المبنى الا ان شرط جواز العطف
على اللفظ وعلى المحل البعيد على ما فهم من توجيه الشارح وتمثيل
المص ثلثة ان يكون لا مبنيا وان يكون المعطوف نكرة وان لا
يكون لا فيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط بقوله اذا كان
المعطوف نكرة مثل لا غلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف
معطوفا بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اى الحال والشان واذا
كان المعرفة سواء كان علما مثل لا غلام لك وزيدا ومضافا مثل
لا غلام لك وعبد الله وجب رفعه اى رفع المعطوف او معرفا
باللام نحو لا غلام لك والفرس لانك لو نصبته حملا على اللفظ او على
المحل لكانت لفظة لا عاملة فى المعرفة وذا محال لما عرفت انها لا تعمل [الا]
الا فى النكرة المضافة او المشابهة بها واذا كان لا مكررا فى المعطوف
مع افرادهما وتنكيرهما مثل لا رجل ولا امراة فحكمه اى حكم

هذه المعطوف ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق من انه يكون
خمسة اوجه من حيث التلفظ لانه ذكر على وجه التمثيل لا الحصر فيكون
حكم عاماً شاملا لما وجد فيه شرطه وهو ان يكون لا نكرة بطريق
العطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة بان يحمل متعلق با
العطف وهو مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المعطوف اى
بان يحمل المعطوف المذكور **على اللفظ** اى لفظ اسم لا المبنى صفة الاسم
ولفظ لما عرفت غير مرة فى التثنية بالنصب فيجوز الحمل على لفظه ويجعل
المعطوف منصوبا عطف على يحمل وبان يحمل المعطوف عطف على ان
يحمل باعادة الجار لو قوع الفاصلة **على المحل** اى محل اسم لا المبنى
والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء ويجعل المعطوف
مرفوعا **جائز** فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل
البعيد جائزان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا
وكون الثانى ايضا منفيا ولا يجوز بناؤه اى فى هذه المعطوف و
البناء كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا
من اجتماع الامور الثلثة الافراد والتنكير والولى وهذا لم يوجد
ههنا للفصل بالعاطف لانه يعد فاصلا فى عرفهم لما سيجيء وان
جاز فى النداء نحو يا زيد وعمرو لضعف لا عن التاثير لا فيما يليه
او كان فى حكمه كما فى النعت وههنا لم يليه ولم يكن فى حكمه مع ان
الاصل هو الاعراب لمكان الفصل بالعاطف اى بواسطة العاطف
فالفاصل العاطف والحال ان المعطوف لا يغاير المعطوف عليه فلم
يوجد اتحاد ايضا ولم يجعل المعطوف فى حكم المتصل بان يكون



لخلاهما ولاشتماله ان
البناء مع الفصل ممتنع ح

الواو

الواو زائدة لتاكيد اللصوق كما فى عطف الصفات بعضها على
بعض مثل قولك جاء نى زيد العالم والشاعر والدبيرة كما فى النداء
مثل يا زيد وعمرو ولانه فى حكم يا عمرو وان لم تكن الواو فيه زيدة
لمظنة الفصل اى لان هذا محل ان يظن فيه الفصل بلا الزائدة المؤكدة
مثل لا بيع ولا خلة ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه ليس
فيهما هذا الظن فافترقا اذا لعطف على المنفى مطلقا يزاد فيه اى
فى العطف على المنفى اللفظ لا كثيرا اى زيادة كثيرة لتاكيد النفى
نحو لا حول ولا قوة واذا زيد لا زيادة كثيرة يقع الفصل ومع الفصل
لا يبنى اسم لا وكذلك المعطوف لان لا الثانية زائدة فى بعض التوجيهات
كما عرفت سابقا **مثل لا اب وابنا وابن** فيه نشر على ترتيب اللف
لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل
ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابن وابنا فى قول الشاعر ولا اب
وابنا وابن مثل مروان وابنه لا فيه لنفى الجنس والاب لكونه نكرة
مفردة بلا فصل مبنى على الفتح لان وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر
محذوف اى لا اب وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او
موجود وان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة
واحدة وعلى الثانى جملتين اى لا اب موجود وابنا موجود مثل
مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن فى الخبر فيه نشر
على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان والابن ابنه ويقال لمثل
هذا التشبيه ملفوف وهو ان يؤتى بالمشبهات ثم بالمشبه بها كقول
الشاعر كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف

الباكي اذ هو بالمجد ارتدى وتأزّر والجار متعلق بالفعل بعده تقدم للحصر والارتداء الرجوع يقال ارتداء اذا رجع من رداء مهموز اللام بمعنى رجع ايضا وتأزر من ازر مهموز الفاء وبعده زاي معجمة وبعده راء مهملة اذا قوي يقال قاء زر في الامر اذا قوي يعني لان مرداك رجع الى المجد وتأزّر فيه وتقوى والالف في تأزرا للاشباع كالف اتنا في قول الشاعر للتنبيه واما سائر التوابع اي باقيها من التاكيد اللفظي والمعنوي والبدل وعطف البيان فلا نص عنهم فيها يعني لم يصرحوا حكمها كما صرحوا النعت والعطف بالحرف لكن اي الا انه ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يعني يبنى البدل والتاكيد اللفظي اذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب لي ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو لا رجل صاحبك ولا ماء ما ؤك وكذا التاكيد المعنوي نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان لا رجل ابو عبد الله كذا اي كما يكون حكمها حكم توابع المنادى ذكره الاندلسي حيث قال اما البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا المبني حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البيان ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي الحهنا كلام لان البدل في حكم تكرير العامل فكانه قال لا صاحب لي والتاكيد اللفظي كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكانه قال لا ماء في لا ماء ماء باردا فيبنى البدل والتاكيد اللفظي اذا كان مفردا نكرة **ومثل لا ابا له ولا غلامي له**

بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو لا اب في الدار لك او لا غلامين فيها لك لم يجز اثبات الالف في الاول ولا حذف النون في الثاني لانه يبقى المشابهة بالمضاف والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به اي كل تركيب المراد بالتركيب لا مع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح يكون فيه اي في ذلك التركيب بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة سواء دخل الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط ان يكون من الاسماء الستة غير ذي او مثنى او جمعا على حده نحو لا يدي له ولا مجري له واجري مبنى للمفعول على ذلك الاسم اي اسم لا لنفي الجنس احكام الاضافة من اثبات الالف بيان الاحكام في نحو اب فيه اشارة الى ان المراد به الاسماء الستة غير ذي فانه لا يقع عن الاضافة على ما سيأتي ومن حذف النون اي نون المثنى والجمع من نحو غلامين اراد به المثنى والجمع على حده واما عند الرضي فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ للكثرة استعمالها واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حده حيث قال في المثنى والجمع وفي الاخ والاب من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر يعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والجمع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباك ولا اخالك فيكون معربة اتفاقا فقولك مثل لا ابا له مبتداء **وجائز** خبره اي يجوز في مثل هذا اللفظ اي يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويجعل معربا منصوبا يعني ان الاصل في هذين التركيبين

ان يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه نكرة مفردة وقعت بعدها
بلا فصل وان يقال لا اب له ولا اخ له بالبناء على الفتح وكذا غيرهما من
الاسماء الستة غير ذى و يقال لا غلامين له ولا مسلمين له مثنا و
جمعا بالبناء على الياء فيكون اسم لا التى لنفى الجنس فيهما اى فى مثل
هذين التركيبين مبنيا على ما ينصب به الاسم وهو الفتح فى الاول
فى الثانى لوجود شروط البناء التى هى الافراد والتنكير والولى
ويكون الجار والمجرور فى مثله فى محل الرفع خبرا لها اى للا التى
لنفى الجنس والمعنى لا اب موجود لفلان ولا غلامين موجودان
لفلان الآن فيكون ايضا المنفى ثبوت جنس الغلامين له الآن و
الحالات قد جاء ملابسا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ وذلك انه قد
استعمل الفصحاء ايضا اثبات الالف مثل لا اباله وحذف النون
مثل لا غلامى له ولا مسلمى له وجعل معربا منصوبا بزيادة الالف
متعلق بقوله جاء فى مثل لا اب له ونحوه وباسقاط النون فى مثل
غلامين ولا مسلمين كما فى حال الاضافة يعنى اذا اضيف نحو الاب
او الغلامين والمسلمين الى النكرة يكون معربا منصوبا باثبات
الالف وحذف النون نحو لا ابا رجل فى الدار ولا غلامى رجل ظريفان
لوجود شروط النصب التى هى الاضافة الى النكرة والاولى تشبيها
مفعول لقوله جائز اى جيز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اى شبه
تشبيها والجملة حال والاولى ان يجعل له الجار والمجرور متعلقا بالتشبيه
اى شبه اسم لا هذه الذى فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
الحقيقى بالمضاف متعلق بالتشبيه ايضا واجراء احكام الاضافة

بالنصب

بالنصب عطف على قوله تشبيها وبيان الفائدة التشبيه يعنى
المقصود الاصلى من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة عليه
اى على اسم لا هذه باثبات الالف فى البعض وحذف النون
فى البعض فيكون اسم لا ح معربا منصوبا وذلك التشبيه اى تشبيه اسم
لا هذه فى هذين التركيبين انما هو فيه اشارة الى ان اللام فى قوله
لمشاركة علة للتشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه يكون علة للتشبيه
كقولك زيد كالاسد فى الشجاعة وهى علة لتشبيه زيد به اى لمشاركة
اسم لا حين يضاف باظهار اللام متعلق بقوله يضاف اى لام
الاضافة المقدرة بينه اى بين المضاف وبين ما يضاف اليه
له اى للمضاف بدون اظهارها يعنى لمشاركة اسم لا فى تركيب لا
اباله ولا غلامى له للمضاف الذى وقع بعد لا فى قولك لا اباك ولا
غلاميك فى اصل معناه اى فى المعنى الاصلى اى معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعنى الاضافة وهى اى الاضافة الاختصاص فالتذكير
باعتبار الخبر وباعتبار المضاف اى معنى الاضافة وذلك ان
ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص
الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف
معرفة ابوك تخصيص اصلى لكونه مضافا وتعريف حادث بالاضافة
واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى اصل معناه فكما
تثبت الالف فى اباك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب
كذا فى الرضى او المعنى عطف على قوله اى اسم لا فى تفسير قوله
تشبيها له من حيث المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى ان مثل لا اباله

ولا غلامی لها جائز باثبات الالف فی الاول وحذف النون فی الثانی
علی خلاف القیاس لما عرفت ان القیاس لا اب له بدون الالف ولا غلامین
له باثبات النون تشبیهًا له ای لمثل هذین الترکیبین یعنی لا اباله
لا اباله ولا غلامی له من حیث الاضافة فیه ای فی مثل هذین الترکیبین
فاللام داخلة علی المشبه وصلة للتشبیه ای لکون مثل هذین الترکیبین
حیث الاضافة فیه مشابها بالمضاف ای ترکیب یشتمل علی الاضافة
یرید به ان المراد بالمضاف معناه المجازی وهو الترکیب الذی
فیه الاضافة بعلاقة الجزئیة لا معناه الحقیقی وهو کل اسم اضیف
الی اسم اخر کما فی التفسیر الاول فیکون المشبه والمشبه به هو الهیئة
الترکیبیة اعنی شبه ترکیب لا اباله بترکیب لا ابا رجل وترکیب لا غلامی
له بترکیب لا غلامی رجل فاثبت الالف وحذف النون کما اثبت
وحذف فی المشبه به لمشارکة ای لمشارکة مثل هذین الترکیبین
للترکیب المضاف فیهما اسم لا له ای لما یشتمل علی الاضافة ای لترکیب
یکون اسم لا فیه مضافا فی اصل معناه ای معنی ما یشتمل علی الاضافة
وهو ای ذلک المعنی الاختصاص فیکون وجه الشبه فی کلا التوجیهین
الاختصاص والمشارکة فیه وقال المحشی لا فرق بین التوجیهین
فی المآل وانما المفرقة فی حل ترکیب المصنف بارجاع ضمیر مشارکته
تارة الی اسم لا المضاف باعتبار اللام وبارجاع ضمیره الی المضاف
فی اصل معنی الاضافة وهو الاختصاص والتعریف متفرع علیه
لخصوص المواد بارجاع ضمیر مشارکته تارة الی مثل هذین الترکیبین
وضمیره الی ترکیب یشتمل علی الاضافة الی هنا کلامه الا ان بین الاختصاص

ای الاختصاص المفهوم من ترکیب لا اباله حیث الاضافة فیه والاختصاص
المفهوم من ترکیب یکون اسم لا فیه مضافا تفاوتا یعنی تفاوتا بین
الاختصاص المفهوم من الترکیب الاضافی اتم مما یفهم من غیره
ای من الاختصاص المفهوم من ترکیب لا یکون اسم لا فیه مضافا
لان المضاف والمضاف الیه کشیء واحد لقیام المضاف الیه مقام
التنوین او النون من المضاف ولذا یکتسب المضاف من المضاف الیه
التعریف او التخصیص فصار واحدهما جزء الاخر بخلاف لا اباله ولا
غلامی له لان اللام فیه اجنبی من الاول والاختصاص انما یستفاد من
اللام حتی لو لم یکن اللام لم یستفد فیکون الاختصاص فی الاول اتم
ومن ثمة قد سبق تفسیره غیر مرة ای لاجل ان جواز مثل هذین
الترکیب یعنی باثبات الالف وحذف النون انما هو لتشبیه اسم لا
الذی هو غیر المضاف باسم لا الذی هو المضاف فی معنی الاختصاص
لم یجز ترکیب یکون فیه بعد اسم لا هذه حرف من حروف الجر
غیر اللام نحو لا ابا فیها ای فی الدار ولا رقیبتی علیها ولا غلامی بها
لعدم الاختصاص فی مثل هذا الترکیب لان المضاف بدل الاضافة لم
یکن بمعنی فی وعلی فانتفی المشارکة فی اصل المعنی فانتفاؤها
یستلزم انتفاء الجواز هذا فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الی شیء اذا اضیف الیه انما هو بابوته له وهذا الاختصاص
ای المفهوم من اضافة الاب الی شیء غیر ثابت للاب بالنسبة الی الدار
لان الاب من حیث انه اب لا یکون ابا للدار فکیف یوجد الاختصاص
بالنسبة الیها فلا یصح اضافته الی الدار واذا لم یصح اضافته الیها

لا اباله ولا غلامی له

فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار
يعني لا يصح اضافة الاب الى الدار حتى يشبه مثل لا ابا فيها له
فيثبت الالف كما يثبت في تركيب يضاف الاب فيها اليها لمشاركته
له اي لمشاركة تركيب لا ابا فيها لتركيب يضاف فيه الاب اليها في اصل
معناه **وليسا** اي مثل هذين التركيبين **بمضاف** على ان يكون اللام
الظاهرة لتاكيد المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام
لانه اما ان يبقى لا بلا خبر او تعمل هي في المعرفة وكلاهما غير جائز
حقيقة كما انه ليس بمضاف ظاهرا **لفساد المعنى** المراد صفة
المعنى المفاد بلا اضافة صفة للمعنى بهما متعلق بقوله المراد و
المفاد على سبيل التنازع اي هذين التركيبين على تقدير الاضافة
متعلق بالفساد اي لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من
هذين التركيبين اذا كان اسم لا فيهما مضافا لما سياتي وهو
اي المعنى المستفاد منهما بلا اضافة نفي ثبوت جنس الاب في الاول
او نفي ثبوت جنس الغلامين لمرجع متعلق بالثبوت والضمير
المجرور وصفه به احتراز عن الضمير المستكن في الظرف بالاستقلال
متعلق بالثبوت وذكر الاستقلال بقوله من غير احتياج الى تقدير
خبر سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا يحتاج
الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا لزيد والجنس
الغلامين ثابت له وهذا المعنى نفي ثبوت جنس الاب والغلامين
لمرجع ذلك الضمير يفسد على تقدير الاضافة اي على تقدير ان
يضاف الاب والغلامان الى الضمير بان يكون اللام زائدة من

وجهين اما اولا اي اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه
الاول فبسبب قوله اولا على الظرفية فلان معنى هذا التركيب وفي
بعض النسخ هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذفت
يضاف الاسم الى الضمير وهذا التركيب لا يتم الا بتقدير خبر لكلمة
لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا
كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله يكون خبرا
فيتم الكلام بدون التقدير اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
فعلى هذا يكون لا عاملة في المعرفة وذا غير جائز واما ثانيا اي
اما فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الثاني فلان المراد
من هذين التركيبين عند عدم الاضافة نفي ثبوت جنس
الاب ونفي ثبوت جنس الغلامين له اي لمرجع الضمير المجرور لما
عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف
والجار والمجرور خبرا لها لان المراد نفي الوجود عن ابيه المعلوم
او نفيه عن غلاميه المعلومين لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا
يجوز حذفه واذا حذفت يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير
الخبر الذي هو موجود فيتعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفي
الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا
يناسب وضع لا لانها لنفي الجنس ويخالف ايضا القاعدة المذكورة
وهي ان اذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير **خلافا لسيبويه**
قد سبق مذهبه قوله خلافنا والخليل ابن احمد استاد سيبويه رحمهما

النحاة هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشان
المعطوف عليه واشارة الى انه المختار في هذا الفن عندهم وكانه ليس
منهم وانما خص المصنف سيبويه بهذا الخلاف الياء داخلة على المقصود
مثل قولك نخصك بالعبادة لانها مختصة بالله تعالى مع ان غيره
مخالف ايضا لانه العمدة والمقتدى فيما بينهم فخلافهم خلافه فذكره
يغني عن ذكرهم لانهم تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل عن ذكر التبع
او لان المقصود من قول المصنف وبيان الخلاف بيانه يحصل
بذكر واحد من جملتهم لا سيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم
لا تعيين المخالفين لان ذكر جملة المخالفين باسمهم متعسر
فاكتفى بذكر من يعتمد بقوله فمذهب سيبويه والخليل وجمهور
النحاة ان اسم لا هذه في مثل هذا التركيب مضاف الى الضمير
المجرور حقيقة نصب على التمييز باعتبار المعنى متعلق بالمضاف
فيكون المعنى نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلامه المعلوم
في يكون اسم لا معرفة ولا يجب الرفع ولا تكرير لتشبيه التنكير
بصورة الفصل باللام واقحام اللام عطف على اعتبار المعنى
والاقحام هو الادخال يقال اقحم فرسه النهر اي ادخله بين المضاف
والمضاف اليه تاكيدا علة للاقحام للام المقدرة لان الاضافة ههنا
بمعنى اللام لما سيجيء ان المضاف اليه اذا لم يكن جنس المضاف
ولا ظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا لان تدخل الا
على المنكر بسبب اللام التي هي علامة في الضمير لان المضاف يصير
بهذا الفصل كانه ليس بمضاف الى الظاهر وان كان في الحقيقة

مضافا

مضافا فانه دخل لا على المنكر بحسب اللفظ وحكم المضاف بفساده
لما عرفت في الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور
النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل اللام
لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام
ههنا ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تاكيد لتلك
اللام المقدرة ليتم الثاني في قوله وكان الفصل بينهما كلا
فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل
بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة
باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا
من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا
ففصلوا بين المضافين لفظا ليصير المضاف بهذا الفصل كانه
ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى **ويحذف**
اسم لا هذه اذا وجد قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتدأ
حذفا كثيرا يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز ان
ينتصب على الظرفية اي زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاحيان
في مثل لا عليك اي في تركيب ذكر فيه الخبر **اي لا باس عليك**
لمن لا خوف فحذف الاسم بالقرينة الحالية ولكن لا يحذف الاسم
الا مع وجود الخبر لفظا كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
لفظا لئلا يكون الحذف اجحافا بكسر الهمزة والجيم المتقدمة
وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفت
او اذهبته كذا في الصحاح اي لئلا يكون الحذف سببا للانتفاء

لانه اذا حذف الاسم كثيرا و يحذف الخبر ايضا فتبقى لا العاملة بدون
المعمول وهو عين الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الاخر
اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة للمحذوف و قولهم اى قول
العرب لا كزيد ادرده ايذانا بانه يحتمل ان يكون من قبيل حذف
الاسم مناسبا للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه ايضا ان جعلنا
الكاف اسما بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التى تستعمل اسما
وحرفا جاز ان يكون قولهم كزيد اسما يعنى جاز ان يكون الكاف
وحده منصوبا محتملا على انه اسم لا وان يكون الخبر اى خبر لا
محذوفا لا مثله اى لا مثل زيد موجود فحذف الخبر بقرينة لا
التى لنفى الجنس لان النفى يقتضى منفيا او قرينة حالية اى لا احد
مثل زيد وهذا هو المناسب للمقام فالانسب ان يكون مقدما على الترجيح
الاول الا انه اخره ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه
حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون الخبر مجردا
وان جعلناه اى الكاف فى ذلك المثال حرفا محتملا بالفظ المبتدا دون الاسم
اى اسم لا محذوف لان الحرف مع متعلقه يجوز ان يكون مسندا ولا
يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه اى لا احد كزيد اى
لا احد كائن كزيد خبر ما و لا اوردهما فى اخر الملحقات لمشابهتهما
فعلا غير متصرف وهو ليس ولاختلاف فى كونهما عاملتين بخلاف سائر
الملحقات المشبهتين وصفهما بها لبيان وجه عملهما عند من يقول
به ليس الا المشابهة فى النفى متعلق بالمشابهة والدخول على الجملة الاسمية
قد سبق تحقيقه فى اخر المرفوعات بليس متعلق بالمشابهة والباء

داخلة على المشبه به هو فصل او مبتداء المسند اى الاسم حقيقة
او حكما الذى اسند الى اسمها بعد دخولهما اى دخول ما و لا
يعنى بعد دخول كل واحد منهما وهى اى خبرية ما و لا لهما متعلق
بالخبرية والضمير المجرور راجع اليهما اى كون الخبر خبرا لما ولا فوحد
المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر وذلك ان تقول اى
كونهما عاملتين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قول وكذا
اسمية اسمها اى اسم ما ولا لهما والتانيث باعتبار الخبر ولان التانيث
امر هين فى عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر لكون عملهما
فيه ظاهرا وهو ظاهر لغة اهل الحجاز وخص المنفى الخبرية بالذكر
الباء داخلة على المقصور مع ان ما ولا عملا ايضا فى الاسم لان
اعمالهما فى الاسم والخبر وجعل عطف تفسير لقوله اعمالهما اسمها
وخبرها اسما وخبرا لهما فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم
اسما لهما والخبر خبرا لهما انما يظهر من ظهور باعتبار الخبر لان الخبر
منصوب بهما اما لفظا او تقديرا غالبا فيظهر عملهما وكونهما عاملين
فيه واما الاسم فمرفوعا قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعلم
انه مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا
مرفوع بهما لان الحرف لا يعمل فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئها فجعل
الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجازية ومذهب البصريين واما
بنو تميم وهو مذهب الكوفيين فانهم لا يذهبون الى اعمالهما لعدم
اختصاصهما بقبيل واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهين
لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما مجرد النفى

لا العمل في لا يجعلون الخبر اي ما هو الخبر عند اهل الحجازية و
مذهب البصريين خبرا لهما ولا الاسم اي ولا يجعلون الخبر ما هو
اي ولا يجعلوا ما هو الاسم عندهم اسما لهما بان يعملا فيهما الرفع والنصب
كما كان عند اهل الحجاز بل هما اي ما يقال له اسم وخبر عند اهل الحجاز
مبتداء وخبر عند بني تميم من غير ان يعملا فيهما بل المقصود منهما نفي
مضمون الجملة لا غير بناء على ما كانا اي الاسم والخبر عليه قبل دخولهما
عليهما مرفوعين بالابتدائية وبعد الدخول ايضا يكونان مرفوعين بها
فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير بدخولهما ليس الا حكمها من الايجاب
الى السلب ولما بين ان ما ولا تعملان في الاسم والخبر رفعا ونصبا
لمشابهتهما بليس وعملهما اي لفظ لا ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين
واما عند بني تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابها بليس اراد الشارح بيان
ما هو الراجح والمختار من المذهبين فقال ولغة اهل الحجاز هي جاء
عليها التنزيل هي التي انزل عليها القران قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما فيه هي المشابهة بليس وهذا في محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا
خبرها ولما عملت في بشرا عملت ايضا في هذا لانهما سواء في عمل الرفع
والنصب عند من يجوز عملها وما هن امهاتهم جمع ام وهي الوالدة
والجمع امهات واصل الام امهة حذفت الهاء والتاء حذفا غير قياس
فبقي ام ولذا جمع على امهات والنقص شاهد له وقيل الامهات للناس
والامات للبهائم كذا في الصحاح وهذا صريح في كون ما عاملة رفعا
ونصبا واما لا فمقيس على ما لكونهما شريكين في المشابهة بليس ولما
بين كون ما ولا عاملتين وما هو سبب لعملهما وما هو المختار فيه

والنقص

اراد ان يبين ما يبطل عملهما وهو ثلثة اشياء واذا زيدت لفظ إن
بكسر الهمزة وسكون النون المراد بها النافية لا الشرطية لان لها صدر
الكلام مع ما اي بعد ما بلا فصل لان مع يجيء بمعنى بعد كقوله تعالى ان
مع العسر يسرا اي بعد العسر لانه لا يكون مع العسر يسرا دائما يكون بعده
نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت لفظ ما بالذكر ممتازا بها عن لا لانها
اي لان كلمة ان لا تزاد مع لا اي بعد لا في استعمالهم وهي اي كلمة ان بعد ما
زائدة عند البصريين لتاكيد النفي لان ان وضعت للنفي كقوله تعالى
ان عندكم من سلطان اي ما عندكم وقوله تعالى ان انتم الا بشر اي ما
انتم وما وضع للنفي اذا جيء بعد حرف النفي يكون للتاكيد والا يكون
لغوا وذا غير جائز ونافية مؤكدة من غير ان يكون زائدة عند الكوفيين
ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل
النفي فاذا لا يجاب ويرد عليهم ايضا بانه لا يجوز الجمع بين حرفين
متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في قولك ان زيد القائم كذا في الوافي او
انتقض النفي الذي يكون علة وسببا لعملهما بالا اي بتوسط كلمة
الا بين الاسم والخبر نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضرا وتقدم الخبر
على الاسم اي نفس الخبر ظرفا كان او غيرها الا عند ابن عصفور فانه يجوز
العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين
واجيب بان المعنى فما احد منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها
في سياق النفي نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل بطل العمل جواب اذا زيدت
اي عمل لفظ ما في الاسم والخبر مع كل واحد من هذه الامور الثلثة التي
هي زيادة ان بعدها وتوسط الا بين الاسم والخبر وتقدم الخبر على

الاسم واذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو
عن عامل ما دام مركبا تركيبا اسناديا وكذا يبطل عملها مع كل واحد
من الامرين الاخرين لما عرفت ان ان لا تزاد بعد ما ولم يذكرها الشارح
اكتفاء بذكر الاصل من الفرع اما بطلان عمل ما اذا زيدت ان بعدها
فلان لفظ عامل ضعيف لكونه حرفا غير اصيل في العمل الا انه عمل لشبهه
بفعل غير متصرف وهو ليس والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغير
المتصرف مع انه مشابه بفعل متصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة فلما فصل
بينهما وبين معمولها اى دخلها وقع الفصل بينهما وبين ما عملت هي فيه
باجنبي وهو ان وان كان فيها معنى النفي لم تعمل لكون الولي شرطا
فيها ولكراهة ابراز ان النافية في معرض العامل واما بطلان عملها اذا
انتقض النفي الذي هو علة وسبب لعملها لما عرفت بتوسط كلمة الا
بين الاسم والخبر فلان عملهما في اسمهما وخبرهما لمعنى النفي فلما
انتقض ذلك النفي بتوسط الا بينهما بطل العمل اى عملهما في الاسم
والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب
الرفع فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظي في
التركيب الاسنادي ويظهر العامل المعنوي لكونه منسوخا به واما
بطلان العمل اذا تقدم الخبر على الاسم فيهما فلتغير الترتيب الذي هو
شرط في عملهما خطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعارا لفرعيتهما
مع ضعفهما في العمل لما عرفت غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما
بان الصفة مبتداءة والاسم بعدها فاعلها ساد مسد الخبر واما بان
الاسم مبتداء والصفة خبر لانه يكون من قبيل فان طابقت مفردا

جاز الامران قد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات
ومن ارادها فليرجع اليها واذا عطف عليه اى على خبرها اى اذا
وقع عطف شيء على خبرها سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء
الزائدة وعلى خبر لا لكن لا يكون خبرها الا منصوبا لان الباء لا تزاد
فيه بموجب بكسر الجيم من اوجب لان العاطف يوجب الحكم في
المعطوف بنقيض نفي المعطوف عليه فيكون المعطوف موجبا
بالفتح وقد بينه المصنف بقوله بموجبا نه من قبيل عطف المفرد وقال
عبد القاهر المعطوف خبر مبتداء محذوف مثل ما زيد قائما لكن قاعد
اى لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة اى بعاطف
يفيد الايجاب بعد النفي اى بعاطف يفيد ايجاب الحكم المنفي عن المعطوف
عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بقيده وهو اى العاطف الذي يفيد
الايجاب اثنان بل ولكن لانهما وضعتا للاثبات بعد النفي يعني يفيدان
ايجاب الحكم في المعطوف بعدان يكون المعطوف عليه منفيا نحو ما زيد
مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد
ولكن القعود لعمرو فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لفقد المبتداء بقرينة
الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تقيد بالفاء وقوله لا غير لا غير ابدا
بالرفع مخصوصا بالمعطوف بالحمل على المحل لان الخبر اذا عرف باللام يفيد
الخصوص يعني لا يكون منصوبا عطفا على اللفظ لكونهما اى لكون بل
ولكن بمنزلة الا الاستثنائية في نقض النفي يعني كما ان ما ولا لا تعملان
فيما بعد الا لانتقاض النفي الذي هو علة بالا فتعلق بانتقض لعملهما
كذلك لا تعملان فيما بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفي

ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم ولما فرغ من بيان
المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ما هو شبيه بها فقال
المجرورات هو تبين شرحه بما بين في بحث المرفوعات ومن اراد
فليرجع اليه ما اشتمل اى اسم لان البحث فيه اشتمل سواء كان ذلك
الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا وانما فسر لفظ ما بالاسم ليخرج
من الخروج الحرف الا واخرجه آخر صفة الحروف التي هي محل الاعراب
صفة بعد صفة لها او صفتها بها ليخرج مثل عصى ودحى لان الحرف
الاخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لو كان محلا
لما صار الاعراب فيهما تقديريا وتلك الحروف مثل الدال في زيد والراء
في عمرو لانه يقال الدال في زيد مرفوع او منصوب او مجرور لغة ولكن
لا يطلق عليها اى على تلك الحروف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا بل انما يطلق احد هذه الانواع الثلثة اصطلاحا على نفس
الاسم لا غير لانها اى لان هذه الانواع الثلثة اقسام الاسم يعني اوصافه
لان الاسم يكون متصفا بها وما في الاواخر حروف وليست باسماء فلا
يليق ان تتصف باوصاف الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف
اليه فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوي وهو العلامة
من حيث هو مضاف اليه يعني ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف اليه
بل لوصفه يعني لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل وهو اى علم
المضاف اليه الجر اراد بالجر بالكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري
وهو ثلثة ولذا قال الشارح سواء كان الجر بالكسرة نحو غلام زيد او
الفتحة غلام احمد او الياء كما في التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة

تنصب

المذكورة في اول الكتاب لفظا او تقديرا فيضرب الاثنين في الثلثة يصير
الاقسام ستة يعني ان الجر اللفظي او تقديري يجري في الاقسام الثلثة وقد
سبق امثلة الجر اللفظي واما امثلة الجر التقديري فمثل غلام فتى وحبلى
وابى القاضي ولم يذكر الجر المحلي لانه لا يكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة
المحلية فقط نحو مررت بهذا او بهذين مثنى وانما قلنا في تفسير قوله
علم المضاف من حيث هو مضاف اليه نقيدناه بقيد الحيثية لان الجر مطلقا
سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا ليس علامة لذات المضاف
اليه كزيد مثلا لان الاعراب مطلقا لا يكون علامة للذات وانما وجد لمعنى
من المعاني المقتضية له وذلك لا يكون الا من حيث متصف بالفاعلية او
المفعولية او الاضافة فيكون الاعراب لبيان وصف لا الذات بل بحيث
كونه مضافا اليه لا قلنا والمضاف اليه اى هذا الاسم وان كان للوصل
قد سبق اعرابها مرارا مختصا بما عرف به اى بالمضاف اليه الذي عرفه المصنف
وهو التعريف الآتي بقوله والمضاف اليه الذي كل اسم الخ لكن المشتمل على
علامة اعم منه اى من المضاف اليه عرفه المصنف ومما شبه به اى اعم بشيء
يشبه المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه فيه الجواز
ان يوجد علامة الشيء بدون ذلك الشيء فيدخل في تعريف المجرور وهو
ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائدة سواء كان
زيادة سماعا مثل قولك بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا الاصل فيه
حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتاكيد
معنى الكفاية فيهما او قياسا مثل ما جاءني من احد وما زيد
بقائم او ليس زيد بقائم وكذا اى كما يدخل في التعريف ما كان مجرورا

بالحرف الزائدة يدخل فيه ايضا المضاف اليه بالاضافة اللفظية لان المضاف
اليه فيهما في الاصل اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس
بمقصود لان المعنى على ان الاضافة تجره كالجر في الرمي وعمل الجر ههنا
لمشابهة المضاف اليه الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
فما يشتمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه
بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلي والمجرور بالحرف الزائد المضاف
اليه منها اثنان الاول والثالث وان لم يكن اي ما دخل في تعريف المجرور
من الثاني والرابع داخلا في تعريفه اي في تعريف المضاف اليه والمضاف
اليه اظهر في مقام الاظهار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثاني
غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثاني الخصوص واما لان
مقام التعريف يقتضي زيادة تبيين المعرف اذا كان الثاني عين الاول
على القاعدة المشهورة من المعرفة اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول
لاسيما المصنف خالف الجمهور في تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف
الاصلي وهو اي المضاف ههنا اي في هذا التعريف عرفيا اي غير المضاف
اليه الذي هو المصطلح المشهور بينهم وهو كل اسم اضيف اليه اسم اخر
بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف عندهم ما نسب اليه بالجارة
المقدرة المؤثرة فالاقسام الثلثة لا تكون مضافا اليها عندهم وذهب
المصنف في ذلك اي في مخالفة الجمهور في اطلاق المضاف اليه على ما
اطلقوه وغيره الى مذهب سيبويه لما عرفت ان المختار عندهم
مذهب سيبويه حيث اطلق سيبويه المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا والمراد بحرف الجر غير الزائد لان المنسوب اليه بالزائد

لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلق عليه لان الجر علم الاضافة
والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا
بل ليس جره الا بحسب الصورة ايضا اي كما اطلق المضاف اليه على المنسوب
اليه بحرف الجر تقديرا كل اسم حقيقة كزيد في غلام زيد ومررت بزيد
او حكما يشتمل قوله كل اسم الجمل جمع جملة التي يضاف اليها اسماء الزمان
فعلية كانت نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم ويوم يقوم زيد ويوم
يقوم عمرو او اسمية نحو اذ الخليفة عبد الملك فانها اي تلك الجملة
في حكم المصادر لان الجملة من حيث جملة لا تكون مضافا اليها فيكون
المضاف اليه مصدرها فيكون حكم الاسم لكونها مؤكدة بها ويوم نفع
الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ خلافة عبد الملك نسب مبني للمفعول
اليه اي الى الاسم شيء وانما قال شيء ليعم الاسم والفعل ولذا قال
الشارح اسما كان الشيء المنسوب الى ذلك الاسم نحو غلام في غلام زيد
او كان فعلا نحو في مررت بزيد او اسما ايضا نحو انا مار بزيد بواسطة
حرف الجر احتراز عما نسب اليه شيء لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل
والمفعول لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف اي الحرف
الذي صار واسطة وفيه اشارة الى انتصاب لفظا او تقديرا على انهما
خبران لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شايع وتقديرهم في مثل
هذا العطف لفظ كان قرينة دالة عليه والحال لفظا او تقديرا جعله
ان بمعنى المفعول كما فيما اذا كان المنسوب فعلا مثل مررت بزيد
او اسما نحو انا زيدا و مقدرا ولم يذهب الى كون انتصابهما على الحالية
لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل حال كون ذلك المقدر مرادا

يريد ان قوله مرادا حال عن قوله تقديرا لانه حين كان المقدر والخبر
في حكم المفعول به يتكون حالا عن المفعول به حكما والعامل فيه كان من
حيث العمل الا من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيها ملاحظة معنى الحرف حتى
يكون له معنى بابقاء اثره وهو الجر والعامل ههنا اما المضاف فلانه لما
حصل في التركيب معنى حرف الجر قوى بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر
واشار الشارح الى الثاني بقوله من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر و
ذلك الحرف اما اللام مثل غلام زيد واما من نحو خاتم فضة واما في
نحو ضرب اليوم على ما سيجيء واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه
والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد لانه اذا كان مرادا
في الاضافة لم يشعب بل حذف نسيا منسيا بخلاف صمت يوم الجمعة
وضربته تاديبا فانه اي الحال والشان وان نسب اليه اي الى يوم الجمعة
القيام لو قوعه وكونه محلا له بالحرف المقدر وهو لفظ في لان كان
في الاصل صمت في يوم الجمعة ولما اوهم هذا ان الصوم واقع في جزء
منه حذف في دفعا لهذا الايهام وتعدى الفعل الى اليوم بنفسه فصار
اليوم معيارا للصوم لكنه اي لكن ذلك الحرف غير مراد ولا لفظا
ولا تقديرا اذ لو اريد لانجر اليوم به اي بالحرف لفظا ليكون الانجرار
علامته وقرينته لكونه مرادا فلما لم ينجر بل انتصب علم انه ليس بمراد ولما
فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان يبين المضاف المتفق
عليه فقال فالتقدير اي تقدير الحرف اي كون المضاف اليه منسوبا اليه
بالحرف المقدر المراد شرطه اي شرط هذا التقدير ان يكون المضاف
اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولية كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا

والا يلزم تقدم الشيء على شرطه وذا غير جائز اسما اذ لو كان
المضاف فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف الذي صار واسطة لان الاضافة
لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه فلزم في الفعل ذكر
الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذكر
فيه كما في الاسم نحو مررت بزيد وكذا الاسم الذي فيه معنى الفعل نحو
انا مار بزيد مجردا اي منسلخا عنه يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي
هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه و
في مقام تنوينه او في العبارة قلب اي مجرد هو عن تنوينه ولو كان
التنوين مقدرا مثل كم رجل فارسك وضاربه وضاربي وحواج بيت الله
فان التنوين مقدرة فيها وهو ظاهر تنوينه بالرفع على انه مفعول ما لم
يسم فاعله لقوله مجردا العائد الحال الموصوف محذوف وهو عنه او ما
قام مقامه اي مقام التنوين من نون في التثنية والجمع على حدها بيان
لقوله ما في قام لاجلها علة للانسلاخ اي لاجل الاضافة لا لغيرها
كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير
ذلك مما يستلزم حذف التنوين لان التنوين او النون اي نون في
التثنية والجمع على حدها دليل تمام ما هي فيه اي دليل على تمام الاسم
الذي التنوين او النون فيه لان التنوين انما وضعت للانفصال
والانقطاع وكذا ما قام مقامه فلما ارادوا اي النحاة ان يمزجوا من
مزج بالجيم والزاء المعجمة والجيم الاختلاط اي اراد النحاة اختلاط
الكلمتين واتصال احدهما مزجا يكتبه اي بسبب المزج والاختلاط
الكلمة الاولى من الكلمة الثانية التعريف اذا كانت الثانية معرفة او التخصيص

اذا كانت نكرة في الاضافة المعنوية او التخفيف وهذا ايضا يجري
في المعنوية واللام لانهما مخصوصان بها كلية او لان او لمنع الخلو واذا
التخفيف لازم في الكل الا ان التخفيف يوجد في اللفظية ايضا لانه لما
كان في الامتزاج منها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا في
التخفيف في اللفظ فقط واما في المعنوية فلما امتزجا امتزاجا تاما
اكتسب الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص اذا كانت
نكرة والتخفيف لازم فيهما ايضا ولا يلزم ان يكون الكلمة الواحدة
معرفة ونكرة حيث صار الكلمة واحدة لان الثاني قامت مقام تنوين
الاول وامتزجت بها امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما في الاضافة اللفظية
حذفوا من الكلمة الاولى علامة تمام الكلمة التنوين او النون لانه اذا
لم يحذف لزم ان يكون التنوين او النون في الوسط ولغات الغرض
المقصود وهو التعريف او التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة
فتضيع الاضافة فوجب ان يحذف العلامة وتمموها بالثانية تمموا
الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ما تمت هي به لانه لما حذفت
ما تمت هي به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقام ما تمت هي به صارت متممة
للاولى ومكملة لها ثم اي بعد علمك المضاف اليه عند المصنف ما هو
وشرط تقدير الحرف المتبادر من تبادر تسارع اي المفهوم اولا من
هذا التعريف اي تعريف المضاف اليه وهو انه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا نظرا منصوب بنزع الخافض اي بان
ينظر الى كلام القوم وتتبع كلامهم ومرادهم بقوله حيث ليسوا اي
ليس القوم قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية لكون

الاتصال

الاتصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال ولذا لم تفد التعريف ولا
التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج الى تقدير الحرف
لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب او مرفوع
اثر اي ان هذا التعريف غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
قوله المتبادر مبتداء وقوله انه شامل خبره لانه ليس في الاضافة
اللفظية حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا
بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا وتقديرا مرادا لكن الظاهر من كلام
المصنف في المتن اي في متن الكافية والتصريح في شرحه اي في شرح
المصنف لهذا المتن ان التقسيم اي تقسيم الاضافة المطلقة بقوله
الاتي وهي معنوية ولفظية بارجاع الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير
حرف الجر الى الاضافة المعنوية والى الاضافة اللفظية انما هو اي ليس
ذلك التقسيم الا للاضافة بتقدير حرف الجر فيفهم منه ان الاضافة اللفظية
ايضا بتقدير حرف الجر لكنه اي المصنف لم يبين تقدير حرف الجر فيها
كما بين تقديره في الاضافة المعنوية بقوله وهي اما بمعنى اللام او بمعنى
من او بمعنى في بشرط كل منهما ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم للايضاح كما هو دابه في وضع القواعد والاصول
لا في المتن لفظة لا زائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين ولا في شرحه
ولم ينقل عنه اي عن المصنف شيء فيه اي لم ينقل عن المصنف في
تقدير حرف الجر فيها شيء يعني صراحة واشارة من سائر
مصنفاته اي من باقي الكتب المصنفة له فبقي امر الاضافة اللفظية
في خفاء تقدير الحرف فيهما ولكن المحشي عصام الدين قال المراد

بقوله بواسطة الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما
انتهى والامر كما قال ويؤكده تقسيم الاضافة الى المعنوية واللفظية
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها يعني في اضافة
اسم الفاعل الى المفعول مثل قولك ضارب زيد بتقدير اللام متعلق
بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول لتقوية العمل يعني ويثبت
اللام لتقوية عمل العامل كما في ردف لكم لان الصفة ههنا متعدية بنفسها
فلا يحتاج الى الواسطة اي ضارب لزيد لان المضاف اليه ليس من
جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك يكون الاضافة بمعنى اللام
مثل غلام زيد وتكلف بعضهم في اضافتها اي في اضافة الصفة
الى فاعلها مثل قولك الحسن الوجه بتقدير من البيانية متعلق بتكلف
فان ذكر الوجه الذي هو في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فيكون الوجه مبينا لموضع الحسن فتناسب من البيانية وقد
تدخل لتاكيد البيان كما تزاد في التمييز في قولك لله دره من فارس
وقال عز من قائل لتاكيده ايضا فان في اسناد الحسن في قولك
زيد الحسن الى زيد من قبل ذكر موضع الحسن ابهاما فانه لا يعلم منه
انه اي شيء منه اي من زيد حسن يعني لا يعلم من قولك زيد حسن
انه عضو من اعضائه واي وصف من اوصافه فلزم بيان موضع
الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد واذا ذكر الوجه بقولك زيد
الحسن الوجه تبين المراد فكانه قال زيد الحسن من حيث الوجه
كما في قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان يكون الاضافة
ههنا بمعنى في لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان

محلا

محلا فيكون الاضافة بمعنى في لان المضاف اليه وهو الوجه محل
للحسن من حيث وجد فيه كما ان اليوم في قولك ضرب اليوم كما ان
ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه فالمعنى الحسن موجود في
الوجه كما ان الضرب موجود في اليوم فجاز ان يكون الاضافة بمعنى
في كما كانت في ضرب اليوم فان قلت هذا اي كون الحسن مضافا
الى الوجه بهذا التوجيه في الحقيقة والواقع تخصيص لان الحسن كان
منا شايعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به
وافادت الاضافة التخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية
لا تفيد شيئا من الاشياء الا تخفيفا في اللفظ فقط وفي هذا المثال
قد افادت الاضافة اللفظية ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام
صالح لان يكون في الوجه وغيره كما ان الغلام في قولك غلام رجل
قبلها عام صالح لان يكون غلام رجل او امراة فلما اضيف الى الوجه
حصل التخصيص هذا كاضافة الغلام الى الرجل قلنا لا نسلم ان هذا
في الحقيقة تخصيص لانه كان التخصيص واقعا قبل الاضافة بالفاعل
الذي هو الوجه لان الفاعل مما يخصص لانك اذا قلت قام غلام يعلم
انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمرو وغيرهما
فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه في قولك الحسن وجهه يخصص
الصفة بكونها قائمة به فلا يكون التخصيص مما تفيده الاضافة لانه
حاصل قبلها بالفاعل والحاصل قلت فائدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ في جانب المضاف اليه سيأتي وهي اي الاضافة بتقدير حرف
الجر فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه

ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
على ما سبق غير مرة **معنوية** اى منسوبة الى المعنى اى معنى لفظ
المضاف لعود اثرها اليه من التعريف او التخصيص لانها اى لان هذه
الاضافة تفيد معنى فى المضاف تعريفا بدل من معنى بدل البعض من
الكل او تخصيصا عطف على تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية
المعنى الذى فى المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لان
كون المضاف اليه معرفة او نكرة سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار
المضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو معنى فى المضاف واذا نسب
اليه **ولفظية** اى منسوبة الى اللفظ اى لفظ المضاف والمضاف او
المضاف اليه او كليهما جميعا سميت بها لحسن التقابل لان القياس
ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال التخفيفية لافادتها
التخفيف فقط يعنى فائدتها منحصرة فى اللفظ دون المعنى يعنى لا تفيد
شيئا زائدا على المعنى الاول لعدم سرايتها اليه اى لا تسرى فائدتها
من اللفظ الى المعنى لان الاتصال فيها لما كانت فى اللفظ فقد انحصر
فائدتها فيه ايضا لان
لان الفائدة تكون على قدر الاتصال لان الجزاء على قدر العمل ولما
قسمها الى المعنوية واللفظية اراد ان يفصل كل واحد منهما ويبين
انواعهما وشرائطهما وفوائدهما ليفيد زيادة معرفة كما هو دابه
فقال مصدرا بالفاء المشعرة للتفصيل وتعريف اللام العهد الخارجى
على سبيل ترتيب اللف والنشر **فالمعنوية** التى هى قسم من الاضافة
اى فالاضافة المعنوية قدمها لفهو شرفها للكثرة فوائدها ولانها

اكثر

اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الخبر فيها على الاصل علامتها ورده
ليصح الحمل بقوله **ان يكون** وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اى
ذات ان يكون لا يخفى على من له قلب سليم **المضاف فيها غير صفة**
والصفة المنفية ثلث ولذا قال الشارح كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة يعنى لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلث و
مضافة بالجر صفة الصفة **الى معمولها** فاعلها بدل البعض من معمولها
او مفعولها قبل الاضافة اى قبل اضافة الصفة كان فاعلا لها
او مفعولا لها واذا اضيف يصير مضافا اليه سواء يكون التعبير بالمعمول
بمعنى الفاعل او المفعول مجازا باعتبار الكونية مثل قوله تعالى واتوا
اليتامى اموالهم وهى على ضربين اما ان يكون المضاف غير صفة اصلا
وهو قول الشارح سواء لم يكن المضاف فيها صفة كغلام فى قولك
غلام زيد واما ان يكون المضاف صفة مضاف الى غير معمولها يعنى
الى الاجنبى حيث لم يكن فاعلها ولا مفعولها قبل الاضافة ولا
بعدها وهو قول الشارح او كان المضاف صفة اسم مفعول او الصفة
المشبهة ولكن يصير غير مضافة الى معمولها فاعلا لم يكن مضافة
الا الى غيره اى غير المعمول كمصارع مصر بالتنوين لانه اسم جنس وليس
بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من يصارع مضاف الى غير معمول وهو
المصر فانه ليس بمعمول له بل معمول من صرعه فالاضافة فيه بمعنى فى لان
المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم وكريم البلد والاضافة
ايضا بمعنى لانه الكريم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه
صفة مضافة الى غير معمولها واحترز به اى بقوله مضافة الى معمولها

تمييز فاعل ح

عن ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها نحو ضارب زيد
فانه في الاصل ضارب زيدا بالنصب على انه مفعوله وعن ان يكون صفة
مضافة الى فاعلها نحو حسن الوجه فان الاصل فيه حسن وجهه بالرفع
على انه فاعله على ما سيجيء لمزيد زيادة تحقيق وهي اي الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء ثلثة اقسام فالحصر استقرائي لانها اما بمعنى اللام
سميت لامية لان المضاف يصير مختصا بالمضاف اليه فالاضافة اليه
مناسب للاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية
لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان
النار فيما اي في المضاف اليه الذي هو عدا جنس المضاف بالنصب
لانه مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول
وظرفه عطف على جنس المضاف اي ظرف المضاف اي لا يكون
المضاف اليه في التركيب الاضافي صادقا على المضاف اي لا يصح حمل
المضاف اليه على المضاف وغيره عطف على المضاف يعني ولا يكون المضاف
اليه صادقا ايضا على غير المضاف ولا ظرفا له اي ولا يكون المضاف
اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه وعلى غيره نحو غلام زيد
فان المضاف اليه هو زيد ليس جنسا للمضاف الذي هو الغلام حال
كونه صادقا عليه لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد
لعدم الجنسية لان الغلام رق وزيد حر ولا ظرفه لعدم الحلول فيه
وهو ظاهر فاضافة الغلام اليه اي الى زيد بمعنى اللام يعني يكون
الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له اي غلام لزيد واما بمعنى من
من البيانية سميت بيانية لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من

اي جنس

اي جنس هو من البيانية ايضا تبيين ان ما قبلها من اي جنس فناسبا
في جنس المضاف يعني الاضافة التي يكون المضاف اليه فيها جنس
المضاف ويصلح ان يتخذ منه الصادق بالجر صفة المضاف اليه لا المضاف
كما هو المتبادر عليه اي على المضاف اي في المضاف اليه الصادق على المضاف
يعني يصح حمله عليه وعلى غيره اي على غير المضاف بشرط متعلق بقوله
الصادق ان يكون المضاف ايضا اي كالمضاف اليه صادقا على المضاف
اليه وعلى غير المضاف اليه يعني كما ان الفضة في قولك خاتم فضة صادقة
على المضاف الذي هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعني على ما لا يكون خاتما من
الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التي جعلت خاتما وعلى الخاتم
الذي لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا
الذهب خاتم وهذا الدراهم فضة فيكون بينهما اي بين المضاف
والمضاف اليه في هذه الاضافة عموم وخصوص من وجه واعلم
ان النسب اربع لانه اما ان يكون يصدق احد الشيئين على ما يصدق
عليه الآخر ويصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر اولا والاول
التساوي كالانسان والناطق والثاني اما ان يصدق احدهما على
كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس اولا والاول العموم والخصوص
المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على ما يصدق عليه
الانسان بلا عكس والثاني العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض
في الحيوان الابيض ويجتمعان في شيء كالحيوان والابيض في الحيوان
الابيض والثاني والثالث ما يصدق احدهما دون الآخر كالحيوان
الاسود والجماد الابيض التباين والتساوي والعموم والخصوص

المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان
به في مادة ويفترقان في مادتين كذا في علم الميزان من اراد تفصيله
فليرجع اليه واما بمعنى في ظرفه اي في ظرف المضاف اي فيما يكون
المضاف اليه ظرفا ومحلا له بان يكون اي المضاف اليه زمانا له او
مكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه ظرفا للمضاف
ومحلا له والحاصل اي حاصل البيان في المقام يعني حاصله ان تكون
الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية وبيانه ان المضاف اليه فيها
لا يخلو اما مباين للمضاف بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه
الاخر كالانسان والفرس لما عرفت من النسب الاربع وح اي حينئذ ان
يكون المضاف اليه مباينا للمضاف على ما قلنا ان كان المضاف اليه
ظرفا له اي للمضاف بان يكون زمانا او مكانا له باعتبار وقوعه
فيه فالاضافة بمعنى في لما قلنا والا اي وان لم يكن المضاف اليه
ظرفا للمضاف حين للتباين فهي اي فالاضافة بمعنى اللام تحصل
القسمان الاولى والثالث اللامية والظرفية واما مساو له يعني اما
ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما
يصدق عليه الاخر بان كانا لفظين مترادفين كليث واسد وجنس
ومنه او اعم عطف على مساو يعني يكون المضاف اليه اعم للمضاف
وغيره مطلقا يعني يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون
العام هو المضاف اليه كاحد اليوم فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد
وغيره والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكشنبه
فالاضافة على التقديرين اي على تقدير المساوات بينهما وعلى تقدير

ان يكون

ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا ممتنعة لعدم الفائدة في ذكر
المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم تحتج الى ذكر الليث وكذا
اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما
تقول يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين
واما اخص مطلقا يعني ان يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان يكون
النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه
كيوم الاحد قد عرفت ما بينهما من النسبة وعلم الفقه لان الفقه علم
مخصوص يبين ما يلزم المكلف من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه
معرفة النفس ما لها وما عليها والمضاف فهو المعرفة مطلقا فيكون
عاما يصير خاصا بالاضافة وشجر الاراك وهي جمع اراكة وهي في
الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك الذي يستاك به تنبت في
ديار العرب يجلب منها الى التي يسكن اهل الاسلام فيها لكون
المسواك سنة فيكون خاصا والشجرة بالتحريك نبت له ساق
اغصان سواء كان له دوام واستمرار ولا فيكون عاما يصير
خاصا بالاضافة الى نوع مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه
شجر الاراك فالاضافة ح حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا
ايضا بمعنى اللام لان المضاف اليه لما اخص مطلقا وكان مباين
للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم
يكن هذا قسما اخر بل كان هذا القسم والقسم الذي يكون المضاف
المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفه قسما واحدا واما اخص من
وجه فان المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه كالخاتم

مغاير

والفضة والباب والساج فالاضافة فيه الى هذا القسم بمعنى من
البيانية لان المضاف اليه يميز المضاف لكونه جنسه واصلا مناسب
من البيانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم قسم ثالث فصار اقسام
الاضافة المعنوية ثلثة اقسام والا اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا
للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه فهى اى الاضافة على هذا
التقدير ايضا اى كما ان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون
بمعنى اللام كذلك ههنا يكون بمعنى اللام لان المضاف اليه اذا لم
يكن اصلا للمضاف مباينا له وليس بظرف له فكانت بمعنى اللام
فكذلك ههنا فاضافة خاتم الذى هو متفرع الى الحديد الذى هو
فضة فى قولك خاتم فضة بمعنى من البيانية لان الفضة اصل له.
وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا اضيف الى الامثلة تكون الاضافة
بمعنى البيانية واضافة مثل فضة الى الفرع مثل خاتم تكون بمعنى
اللام لانه ليس اصلا لها ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى
اللام ولما كان اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شايعا لانه اضافة
الفرع الى الاصل لم يات مثالا للمثال لانه كثير لم يحتج الى المثال واما
العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع
الفرع بل الفرع يتبع اصله اتى له مثالا فقال كما تقول عند التمادح
والتفاخر كما هو العادة بين الناس فضة خاتمك خير جيد
من فضة خاتمى او بالعكس بحر فضة خاتمى جيدة من فضة خاتمك
باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سيفى جيد من حديد
سيفك ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة ثلثة بالاستقراء

ولكن

ولكن تقدير الحرف ظاهر فى قسمين منها اى من الثلثة البيانية والظرفية
بحيث لم يحتج فيهما الى البيان وفى تقديره فى قسم منها وهو اللامية نوع
خفاء اراد ان يبينه فقال منبها واعلم ايها الطالب المصنف انه اى
الحال والشان لا يلزم اى لا يجب فيما هو بمعنى اللام اى فى الاضافة
التى تكون بمعنى اللام ان يصح التصريح بها اى باللام قوله ان يصح
فاعل لا يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه
بالمضاف فمتى حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص
بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك فى اضافة
العام الى الخاص يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام لما عرفت
سابقا والحال انه لا يصح اظهار اللام فيه اى فى هذا القول لانه لم يستعمل
يوم للاحد باظهار اللام كما استعمل قولك غلام لزيد غلام زيد بهذا
الاصل الذى هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفى فيها افادة
معنى الاختصاص يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية لانه اذا لم يجب اظهار اللام لا يرد الاشكال بانه كيف يصح
ان يكون اضافة يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار
اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه ولا يحتاج مبنى للمفعول
اى فى قولك يوم الاحد الى التكلفات البعيدة مثل ان تقول فى يوم
الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى
الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم
الى اسمه وخص به وعلم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه
جزء منه فاضيف الكل الى الاجزاء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا

قولك منجرا لاراك مثل قولك كل رجل وكل واحد يعني ان لفظ الكل
عام ويصير خاصا بالاضافة الى ما يفيد اختصاصه فيكون المعنى
الكل مخصوص لرجل ولواحد لان اضافة العام الى الخاص توجب
اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب
الاضافة ولما بيّن انواع الاضافة المعنوية اراد ان يفرق بينهما بالقلة
والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل في الاستعمال
على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال وهو اي كون الاضافة
بمعنى في قليل في استعمالاتهم اي في استعمالات النحاة الالفاظ العربية
لان الضرب مثلا في قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته
اليه تكون مجازا بعلاقة الزمانية فاضافة الشيء الى فاعله الحقيقي
تكون اولى واما المضاف في اللامية فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له
وفي البيانية متفرع منه فيكون الاضافة فيهما حقيقة والعمل بالحقيقة
في هذا الفن هو الاولى وردها اي ورد الظرفية اكثر النحاة الى
الاضافة بمعنى اللام وجعل هذه الاضافة لامية المضاف اليه مباين
للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا كغلام رجل فان معنى
قولك ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه اي
بسبب كون الضرب واقعا في اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل
اي كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء بملابسة انها تشرع للتهيؤ لاسباب
الشتاء عند طوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة للامور فصار كان
الكوكب مختص للمراة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة التي تكون بمعنى من ايضا اي كما امكن

اي عليه رد اكثر النحاة
المضافة الظرفية
الى الاضافة اللامية

رد الاضافة بمعنى في الى اللامية الى الاضافة التي تكون بمعنى اللام فتكون
الاضافة المعنوية قسما واحدا فقط وهو كونها بمعنى اللام فتقليل
الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل للاختصاص الواقع بين المبين
بكسر الياء الملفوظة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين و
المبين بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم تمام لان يكون فضة
وغيرها ولما اضيف الى الفضة تختص بالاضافة اليها كالغلام المضاف
الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه
منها قلت نعم يمكن رد الاضافة التي بمعنى من الى الاضافة التي بمعنى
اللام لذلك الاختصاص لكن اي الا انه لما كانت الاضافة بمعنى في
يعني الاضافة الظرفية قليلة بالنسبة الى غيرها ردها اي رد النحاة
هذه الاضافة الى الاضافة التي تكون بمعنى اللام تقليلا للنصب على
العلية لقوله ردها للاقسام اي لاقسام الاضافة المعنوية لان القليل
يسهل ضبطه وارتكب التكلف فيما قل استعماله واما الاضافة التي
تكون بمعنى من البيانية فهي كثيرة في كلامهم اي كلام النحاة
او العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه فلا وجه لها اي
بالاضافة بمعنى من ان يجعل قسما على حدة اي برأسها من غير
ان تضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان يجعل قسما
برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثيرة لان الرد يكون لاذى مثله
وذلك مجازا واذا ردت هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز
في امور شتى ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع في ايراد امثلتها
ذاهبا الى الصنعة البديعية التي هي كون النشر على ترتيب اللف

يفيد زيادة معرفة بها كما هو دابه فقال نحو مبتداء غلام زيد مثال

خبر للاضافة التى تكون بمعنى اللام لان المضاف اليه وهو زيد ليس

جنسا للمضاف وهو غلام ولا ظرفا ايضا فتكون لامية لان وجود

الشرط يستلزم وجود المشروط اى غلام مخصوص لزيد و

نحو خاتم فضة مثال للاضافة التى تكون بمعنى من البيانية لان

المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذ منه

اى خاتم متخذ من فضة ومصنوع منها ونحو ضرب اليوم

مثال للاضافة التى تكون بمعنى فى لان المضاف اليه ظرف المضاف

بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح اى ضرب واقع فى اليوم فاضيف

الى زمانه الذى حل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون الاضافة

ظرفية بمعنى فى ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها

وايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو اما لفظى

وهو التخفيف وايضا واما معنوى وهو قسمان تعريف المضاف

او تخصيص فقال وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف

المضاف فى اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فى

اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه يعنى فائدتها ان

يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه او ان يكون

المضاف فى التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ما سيأتى

من انه المختار مصاحبا مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية

التى هى هيئة غلام زيد فى الاضافة المعنوية التى تكون المضاف

معرفة معها موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فلا يرد بالاضافة

المعنوية

المعنوية المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج لان لفظ

المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين يجب

ان يمتزج بمعناه ليكون تنزل منزلة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيستفاد

المضاف من المضاف اليه المعرفة لا لان عطف على قوله لان الهيئة اى

اى امر معين

لا لان نسبة امر غير معين الى امر معين كنسبة غلام زيد فى قولك

غلام زيد تستلزم اى توجب تلك النسبة معلومية المنسوب و

معهوديته اى كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة

ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف فان ذلك اى نسبة امر

الى معين تستلزم معلومية المنسوب غير لازم لا يخفى وجهه لانه

لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوبة الى المعين وليس

كذلك الا ترى ان نسبة الخبر الى المبتداء لا تستلزم تعريفه لعدم

الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل

المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه

معرفة ليس الا الوضع فان قلت قد يقال جاء فى غلام زيد وله غلمان

كثيرة من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه لمزيد اختصاص

يزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر او غلاما معهودا بينك وبين

المخاطب بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه فلا تكون

هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف ومعهوديته

قلنا ذلك اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة

الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لا يفيد الاضافة المعنوية

التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب

الاضافي موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان
ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يزاحم الوضع
فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك مبتدأ في قوله كما خبره اي
كما ان المعرف باللام يعني الاسم المعرف بالتعريف الجنسي المنزلة
منزلة النكرة في اصل الوضع لواحد معين من الجنس حتى يقع
صفة للمعرفة نحو زيد العالم ثم يستعمل اي المعرف باللام بلا اشارة
الى واحد معين على خلاف الوضع كما في قوله اي قول الشاعر ولقد
الواو للقسم والمقسم به محذوف اي والله واللام ولقد جواب
القسم كما في قوله تعالى تالله لاكيدن امر فعل مضارع متكلم وحده
من مر يمر على اللئيم متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة
من لام يلام من نسال يسال وهو من في الاصل شحيح النفس
يسبني من سب يسب مثل مد يمد وهو الشتم والقدح وقع صفة
لقوله اللئيم لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو
مجهول غير معين ومثل قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا و
ذلك اي ما يقال من نحو جاء في غلام زيد من غير اشارة
الى احد معين جار على خلاف وضعه وما كان على خلاف الوضع
لا يعارض الوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول من
غلمانه غير معين وهذا لا يقال الا اذا كانت له غلمان كثيرة والثاني
الغلام المعين اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم
لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان
كثيرة او لا قوله وليس يجري هذا الحكم اي حكم افادة هيئة التركيب



الاضافي تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة جواب عن
سؤال مقدر تقديره ان قولهم ان هيئة التركيب الاضافي موضوعة
الافادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير
ومثل وشبه لانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان المضاف اليه معرفة
فاجاب عنه بقوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل وانما قال
الشارح في نحو ليشمل ما هو بمعناها كشبهك وشبيهك ونظيرك
وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف هذه الكلمات لعدم
الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب والاكثر فان
اضافتها لا تفيد التعريف اي لا تجعل كل واحد منهما معرفة وان كان
مع المضاف اليه المعرفة وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة
لتوغلهما في الابهام لان مغايرة ذات زيد في قولك جاء في زيد غير
زيد ليست صفة تختص ذاتا دون ذات لان كل من في الوجود
موصوف بمغايرة زيد وكذا مثلية في قولك جاء في مثل زيد لا
تخصيص ذاتا في الرضي واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فيها
التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية
نحو غيرك ومثلك وكل ما كان هو بمعناهما من نظيرك وشبهك
وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست
صفة تختص ذاتا دون اخرى وكل في الوجود الا ذاته موصوف
بهذه الصفة وكذا مماثلته لا تختص ذاتا الا ان المثلية تكون
من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والجمال
الى غير ذلك الى هنا كلامه الا ان المضاف اليه اي للذي اريد اضافة

غيرا و مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية ضد واحد كا
السكون فان له ضدا واحدا وهو الحركة والصوم واليوم والعلم
وغير ذلك يعرف بنى للمفعول اى ذلك الهند بغيرية اى بكونه
غير المااضيف اليه غير لاختصاد الغيرية كقولك عليك اسم
من اسماء الا فعال اى الزم بالحركة ودادم عليها فانه الحركة مع
الحركة غير السكون فان الله لا يحب البطالين وغيرهنا بالجرصفة
للحركة المعرفة باللام لحكم بتعريفه بالاضافة الى السكون وقيل
الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده
وقيل الحركة كونان فى آنين مكانين والسكون كونان فى آنين
فى مكان واحد وكذلك اى كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف
غير بالاضافة اليه كذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته
فى شئ من الاشياء كالعلم كابى حنيفة وابى يوسف والشجاعة نحو
على ابن طالب وخالد بن الوليد فقيل له اى للشخص المشتهر فى ذلك
الشئ جاء مثلك كان مثل معرفة بالاضافة اليه اذا قيل لابى حنيفة
او لعلى جاء مثلك او شبهك اذا قصد بالمثل الذى يماثله فى الشئ
الفلان يعنى فى العلم والشجاعة وتفيد الاضافة المعنوية ب
تخصيصا اى تخصيص المضاف اى فائدتها بان تجعل المضاف مخصوصا
بالمضاف اليه بعد ان كان عاما بقيد الخصوص مصاحبا مع المضاف
اليه النكرة لما سبق فى افادتها التعريف مع المعرفة نحو غلام رجل
فان التخصيص فى عرف النحاة تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام
الذى اريد اضافته قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام

رجل

رجل وغلام امرأة يعنى لا يصلح لان يكون مملوكا لفرد من افراد
الانسان رجلا كان او امرأة غير مختص لواحد منهما فلما اضيف الى رجل
كقولك غلام رجل وصار مملوكا له خرج عنه غلام امرأة لان ما يكون
غلام رجل لا يكون غلام امرأة وحده وقلت الشركاء فيه اى فى الغلام
المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال
من غير ان يتعين ولما فرغ من بيان فائدتها يعنى شرع الى بيان
شرطها الا انه اخره لكون المقصود الاهم الفائدة فقال وشرطها
اى شرط الاضافة المعنوية ومبناها وما تتوقف عليه تجريد المضاف
اى اريد اضافته بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمقصود نفسه
الى المفعول اى تعريف ما اريد اضافته لا مطلقا بل اذا كان معرفة باى
وجه كان والمراد ما يقبل التجريد ومن شانه ان يضاف لان ما لا يقبل
التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شانه الاضافة ولا يضاف ايضا
من التعريف الذى يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف
ليتناول الاعلام الشخصية فان كان ما اريد اضافته ذا لام كالغلام
او ذا النداء مثل يا رجل حذف لامه او حرف ندائه وان كان علما
مثل زيد وعمرو نكر ذلك العلم اولا بان يجعل واحدا من جملة من
يسمى بذلك الاسم سبق تفسيره فى اخر بحث غير المنصرف او يجعل
عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا هناك
وان لم يكن ما اريد اضافته معرفة من المعارف التى يصح تجريدها
بل كان نكرة فلا حاجة فيه الى التجريد بل لا يمكن التجريد لان الخالى
عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود والمراد

عطف على مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن
التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول
مضاف المفعول وعلى الثاني الى الفاعل بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف اى وجوده مجردا وعاريا من التعريف عند الاضافة
سواء كان ما اريد اضافته نكرة في نفسه كغلام من غير احتياج
الى التجريد او كان ما اريد اضافته معرفة جرد وتعرى عن التعريف عند
الاضافة على احد الوجهين السابقين وانما وجب التجريد في
الاضافة المعنوية ولم يضف من غير تجريد لان المعرفة التي يجوز
اضافتها بعد التجرد على قسمين اما ان تضاف الى المعرفة او الى النكرة
لانها لو اضيفت الى النكرة من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة
لكان هذا العمل اى اضافة المعرفة الى النكرة طلبا للادنى وهو
التخصيص الحاصل بالاضافة الى النكرة مع حصول الاعلى وهو
التعريف لان التعريف تعيين والتخصيص تخصيص لا تعيين ولا شك
ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جدا
لانه ليس من شان العاقل ان يتعب نفسه في طلب الادنى مع وجود
الاعلى عنده ولانها لو اضيف الى المعرفة على سبيل الفرض مثل
الغلام زيد بالاضافة لكان هذا ايضا تحصيل الحاصل وهو
لا يحصل وفي الرضي لان الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف
المضاف وهو حاصل في المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل ومن الاضافة
الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهي التعيين
انتهى فيمتنع الاضافة على كلا التقديرين حيث لا تفيد تعريفا اى

تعريف المضاف مع المعرفة ولا تخصيصا اى تخصيصه مع النكرة
اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واما اذا اضيفت الى
النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف
ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص
ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد من
التجريد فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في
الامتناع يعني كما يمتنع الاول يمتنع الثاني ايضا لان العلة المذكورة
فيهما سواء نحو النجم والثريا تصغير ثروى تانيث ثروان مثل
عطشان وثروان وعطشى وثروان ذو ثروة وهي الاجتماع
واصل ثريا ثريوا قلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين في الاخرى
ثم عرف باللام ثم جعل علما لنجوم مجتمعة والصعق وابن عباس
رضي الله عنه والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما
لعبد الله ابن عباس رضي الله عنه لانه اذا قيل قال ابن عباس هكذا
لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله ابن عباس في لزوم تعريف المعرف متعلق
بقوله لا فرق فما بالهم اى ما حالهم وشانهم جوزوا هذا اى جعل المعرفة
علما دون ذلك اى لم يجوزوا اضافة المعرف الى المعرفة او النكرة
واى فرق بينهما مع انهما في جعل المعرفة معرفة سواء قيل لا نسلم
ان في هذه الامثلة يعني في النجم والثريا والصعق وابن عباس واشباهها
في تعريف المعرف اى جعل المعرفة معرفة بل فيها اى في هذه الامثلة
زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام في الامثلة او الاضافة
في الاخير وحصول عطف على زوال اى فيها حصول تعريف اخر

وهو التعريف الحاصل بالعلمية لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف
الحاصل قبلها فانها اى فان هذه الامثلة حين صادفت اعلاما
لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة لما قلنا ان العلمية
لما كانت وضعا ثانيا زالت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة
الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر ان
تزيل مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة حتى لو اضيفت الى المعرفة
لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية فلا يلزم فيها
تعريف المعرف بل انما يلزم تبديل تعريف بتعريف اخر يعنى ازال
التعريف اللامى او الاضافة وحصل بدله التعريف العلمى فلم يلزم
اجتماع التعريفين بل لزم ازالة تعريف وافادة اخر كالنواسخ
وما اجازه اى التركيب الذى فيه اضافة المعرف باللام اجازه
الكوفيون من تركيب بيان فى قوله وما الثلثة الاثواب بالجر
عطف على الثلثة الاثواب من العدد المعرف باللام المضاف
الى معدوده بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان
فى المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ المضاف اليه لغرض
بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا
من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف
لغرض بيان ان المعرف من اى نوع هو كذا فى الرضى وهو ليس
بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به
احد نحو الخمسة الدرهم والمائة الدينار ضعيف قياسا نصب
على التمييز او استعمالا اما ضعفه قياسا فلما ذكر من لزوم بيان ما

تحصيل

تحصيل الحاصل لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل
قبل الاضافة واذا اضيف التعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يجوز
واما ضعفه استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من تركهم اللام من ذى
اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء قال ذو الرمة ايا
منزلتى مى سلام عليكما هل الازمن اللائى مضين رواجع وهل
برجع سمى التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافى جمع اثفية على
وزن امنية بضم الهمزة واحد من الاحجار الثلثة التى يوضع القدر
عليها وصفها على الاثافى واضاف الثلثة الى الاثافى بعد التجريد
والديار جمع دار جمع كثرة والقلة ادور بالهمزة مثل اجبل واجبل
وجبال
ودور كاسد واسد البلاقع صفة الديار جمع بلقع بضم
بضم اليا
اى الخالى والديار الخاليات عن الماء وانواع النباتات ويستلزم
الخلو عنهما الخلو عن الانسان والحيوانات وقول الفرزدق
ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار
واما ما جاء فى الحديث اى الخبر المنقول عن النبى عليه السلام من
قوله عليه السلام بيان ما به بالالف الدينار باضافة الالف المعرف
باللام الى معدوده بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف
جوازا اى تصدقوا فعلى البدل نحو على ان الدينار بدل البعض
من الكل وانما ذكر الالف للحث على الخير شعر به ذكر الدينار بعده
بدلا منه دون الدرهم او على انه عطف بيان لانه يجرى التفسير
لانه لما قيل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ما هو فبينه بجعل الدينار
عطف بيان له دون الاضافة اى لا يحمل على ان الالف مضاف الى

الدينار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيون والا لكان اختيار
غير الفصيح وهذا ليس من شان بحر البلاغة رشحة من امواجه
صلوات الله عليه وعلى ازواجه والاضافة اللفظية علامتها اى قرينتها
شيئان ان يكون المضاف مشتق وان يكون المضاف اليه معمولا
لذلك المشتق يعني فاعلا او مفعولا قبلها ثم بين ان احدهما
فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما لم يكن الاضافة لفظية لانعدام
الشرط واشار الى الاول بقوله ان يكون المضاف فالاطلاق
مجاز بعلاقة الاولية صفة مشتقة والمتفق عليها ثلثة اسم
الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى
نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها احتراز بهذا القول
عما اى عن المضاف الذى اذا لم يكن صفة بل كان اسما محضا
نحو غلام فى قولك غلام زيد وخاتم فضة واشار الى الثاني بقوله
مضافة صفة الصفة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية احتراز بهذا القول عما اى
عن المضاف الذى اذا كانت فالتانيث باعتبار المعنى مضافة الى
غير معمولها يعني صفة مضافة الى الاجنبي بحيث لم يكن معمولا
لها فح تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية و
هو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة نحو مصارع
فى قولك مصارع مصر وكريم فى قولك كريم البلد فان المصر و
البلد ليسا معمولين للصفة بمعنى المفعول به والفاعل وان كان
كل واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا

الى ظرف

الى ظرف مثل ضرب اليوم مثل ضارب فى قولك ضارب زيد
هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى المفعول لانه كان فى الاصل
ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف
ونحو حسن فى قولك حسن الوجه هذا من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها لانه فى الاصل كان حسنا وجهه بالرفع ثم
اضيف فاستكن الضمير المجرور فى الصفة فصار حسن وجه
فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه
فحصل التخفيف من الجانبين على ما سيجئ ونحو معمور الدار فى
اسم المفعول ولم يمثل له المصنف والشارح مع ان اضافته لفظية
اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة
من الفوائد الا تخفيفا لا تعريفا يعني لا تفيد تعريف المضاف
اذا كان المضاف اليه معرفة ولا تخصيصا يعني لا تفيد ايضا
تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا
التخفيف لكونها فى تقدير الانفصال وان كان فيها اتصال لفظا لما
عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا
واما مفعول وهو منصوب كالمجرور بالحرف الزائد اذا فقدت فيها
الاتصال المعنوى لم تفد شيئا من التعريف او التخصيص بل لا
تفيد الا تخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فيه اشارة الى فائدة الحصر اى
لا تفيد شيئا من المعنى وهو الفائدة المعنوية لو افادتها
بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بالاخير بما سقط من
اللفظ كما فى ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شئ فى حقه

التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب بالتشديد ولما سقط
التنوين بالاضافة سقط الشدة وبقي اصل الضرب وهذا لم
يقل به احد بل المعنى في الاضافة اللفظية على ما كان عليه من الفاعل
او المفعول قبل الاضافة وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل
قوية فينبغي ان يكون عمل الفعل من الرفع والنصب فيها اولى
ليظهر اثر المشابهة وفائدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظي في
هذه الاضافة على ثلثة اقسام على ما يبينه الشارح وعلى ما
يقتضيه العقل اما ان يكون ذلك التخفيف في لفظ المضاف فقط
بحيث لم يتجاوز الى المضاف اليه ويكون بحذف التنوين اي
تنوين المضاف حقيقة يعني لم يكن التنوين ساقطا قبل
الاضافة بشيء اخر بل انما يسقط بالاضافة مثل ضارب زيد
حكما بان يكون ساقطا قبل الاضافة بجعل غير منصرف فان
تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما مثل حواج بيت الله
فان حواج جمع حاج من حج اصله حوائج على وزن مساجد و
اساود سقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما
تسقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا الاحمر كم او بحذف عطف
على قوله بحذف التنوين نون التثنية والجمع المذكر السالم مثل
ضاربا زيد وضاربوا زيد واما عطف على قوله اما في لفظ
المضاف اي اما ان يكون التخفيف في لفظ المضاف اليه فقط
بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون في حذف الضمير المتصل بالفاعل
الراجع الى الموصوف واستتاره يعني لا يحذف نسيا منسيا

بل يجعل

بل يجعل مستترا في الصفة لكونه رابطا الصفة بالموصوف حتى لو
حذف نسيا لبقيت الصفة بلا رابطة فيقبح على ما سيأتي تحقيقه
كالقائم الغلام كان اصل القائم غلامه برفع غلامه على انه فاعل والضمير
راجع الى الموصول حذف الضمير من غلامه للتخفيف واستتر عطف
تفسير للحذف في القائم لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف لان المستتر
اخف من البارز ولانه الاصل واضيف القائم اليه اي الى الغلام للتخفيف
اي كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف في المضاف اليه فقط فصار القائم الغلام
بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب المضاف اليه واما في المضاف
والمضاف اليه معا عطف على لفظ المضاف اليه او في المضاف وهذا هو
القسم الثالث من اقسام التخفيف من غير تخصص باحدهما نحو زيد قائم
الغلام اصله قائم بالتنوين غلامه بالرفع لانه فاعل والضمير يرجع الى
الموصول وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذي هو غلامه بناء
على العمل السابق فالتخفيف في المضاف الذي هو قائم حاصل بحذف
التنوين وفي التخفيف في المضاف اليه الذي هو الغلام حاصل بحذف
الضمير منه واستتاره اي بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا
في الصفة لان الاستتار اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما معا
والقسمان الاخيران لا يكونان الا في الوصف اللازم لان المتعدي يضاف
الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد ومن ثمه اي
من وجه واجل وجوب افادة الاضافة هذا التركيب من قبيل
تتابع الاضافات قول الشاعر حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي
ومنه قوله تعالى ذكر رحمت ربك عبده زكريا ومثل هذا لا يخل

وُجِد

بالفصاحة وقد في النظم المعجز اللفظية التخفيف والمصدر وهو الافادة
جاز لفاعله وناصب لمفعوله من جهة وجوب انتفاء كل واحد من
التعريف والتخصيص اختلف في الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع
فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف في مثل جاز
تركيب بكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرا الى
وجود التخفيف وانتفاء افادة التعريف مثل مررت برجل حسن
الوجه بجر الحسن على انه صفة لرجل باضافة الصفة الى معمولها فاعلها
لما عرفت وجعلها صفة للنكرة لكون الصفة ايضا نكرة لانها با
الاضافة لم تفد الا تخفيفا في اللفظ لكون المعنى على الانفصال ولذا
يكون جر المضاف اليه غير اصلي لكونه مرفوعا في الاصل من جهة
واجل انها اي الاضافة اللفظية لم تفد تلك الاضافة تعريفا اي
تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة جاز هذا التركيب وجوازه
مبني على امرين وجود الاضافة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه
وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا وامتنع تركيب بكون
المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة
مع انها شرط مثل مررت بزيد حسن الوجه بجر الحسن على انه
صفة لزيد المعرفة فلو افادت الاضافة اللفظية تعريفا اي تعريف
المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة لم يجز التركيب الاول للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتنكيرا
لانه يكون المضاف حينئذ معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة
ولجاز التركيب الثاني لكونه المعرفة اذن اي حين افادت تعريف

المضاف وصفة للمعرفة لان الموصوف معرفة بالعلمية والصفة معرفة
بالاضافة فطابقا تعريفا فينبغي ان يجوز والمراد هنا جواب السؤال مُقدر
اورده الهندي حيث قال فان قيل ثم اشارة للحصر المذكور وجواز
هذا الكلام يبتني على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث
لا تعلق له اي لهذا الكلام اي بقوله جاز مررت بعدم افادتها التخصيص
ان المشار اليه بثم وهو اي المشار اليه بثم مجموع امور ثلثة لا لكل واحد
منها وجوب بدل من امور بدل البعض افادت الاضافة اللفظية التخفيف
بالنصب لانه مفعول وانتفاء التعريف عطف على وجوب وانتفاء
التخصيص يستلزم اي المشار اليه بثم والجملة خبر ان وان مع اسمها
وخبرها خبر المبتداء وجو قوله والمراد جواز التركيب الاول و
هو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول ويستلزم
ايضا امتناع التركيب الثاني وهو قوله مررت (بزيد) برجل حسن الوجه
الى الامر الثاني ولا يلزم من ذلك اي من كون المشار اليه بثم مجموع
امور ثلثة ان يكون فاعل لا يلزم لكل واحد من تلك الامور الثلثة
التي هي وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة
التعريف وانتفاء افادة التخصيص دخل بالرفع لانه اسم ان يكون
في ذلك الاستلزام يعني في استلزام يعني جواز التركيب الاول
وانتفاء التركيب الثاني فان المستلزم جواز الاول وجوب افادة
التخفيف وهو موجود فيه المستلزم امتناع الثاني انتفاء
التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص في الجواز والامتناع حيث
يجوز ويمنع وان لم يوجد التخصيص بل يجوز ان يكون الاستلزام

باعتبار بعضها اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيفهم ان
يكون المشار اليه بتمه بمجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها
دخل فى الاستلزام فلا يرد مبنى للمفعول من ورد يرد ورودا انه
لا دخل فى الاستلزام لانتفاء التخصيص لا لنفى الجنس ودخل
مبنى على الفتح اسم لا فى ذلك الاستلزام بحرف مستقر خبرها
اى لا دخل موجود فى ذلك الاستلزام اللام فى انتفاء متعلق باسم
لا مرفوع محلا على انه فاعل تقديره لا دخل انتفاء التخصيص موجود
وكائن فى ذلك الاستلزام مثل قولك لا ضرب رجل كائن فى الدار
وهى مع اسمها وخبرها خبر ان وهى اسمها وخبرها مرفوعة
محلا على انها فاعل ولا يرد يفهم لك ان يكون اللام فيه للتعليل تأمل
ولم الجهد لك ومن جهة واجل انها اى ان الاضافة اللفظية تفيد
تخفيفا فى اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف
الاول والثانى على الثانى وانه ايضا مما يدل على ان الاضافة اللفظية
تفيد التخفيف فى اللفظ فقط جاز تركيب يكون المضاف فيه صفة
معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل الضاربا زيد والحسنا وجه
او جمعا على حده مثل الضاربوا زيد والحسنوا وجه لحصول المقصود
من الاضافة اللفظية وهو التخفيف فى اللفظ بحذف النون فيها بالاضافة
لما سيجئ وامتنع تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام
والمضاف اليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علما او لا مثل الضارب
زيد والحسن وجه لعدم حصول التخفيف المقصود من الاضافة اللفظية
لان تنوين الضارب فى هذا التركيب انما سقط للالف واللام اى لدخول

لام التعريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما
فاذا دخلنا اللام يزول التنوين لا للاضافة لان الساقط اولا يمكن سقوطه
ثانيا واذا اضيف لا يكون فى الاضافة فائدة تخفيف فوجب ان يمتنع
اضافته ولا شك انه لا دخل فى هذه التعريف اى فى جواز التركيب
الاول وامتناع الثانى لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص كما لا
دخل لانتفاء التخصيص وحده فى التفريع الاول وههنا لا دخل لانتفائهما
معا لان المعرف باللام لا يتصور تعريفه بل يكفى فيه اى فى هذا التفريع وجود
التخفيف فى اللفظ فقط لان التركيب الاول جائز والثانى ممتنع لحصول
الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف او لا وعلى هذا اى على انه لا دخل
فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص كان الانسب والاولى
تقديم للتفريع على التفريع الاول ويقول ومن ثم جاز الضاربا زيد
والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن
الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان اصل التفريع وهو
التخفيف فقط مذكور صريحا واصل التفريع الاول وهو افادة
التخفيف وانتفاء التعريف معا مذكور ضمنا فتقديم المتفرع على المصرح
يكون اولى من تقديم المتفرع على المضمن ولان ما نحن فيه هو التخفيف
فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجيب بان النفى مقدم على
الاثبات فالترتيب الذكرى فى الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف لكنه
اى الا ان المصنف اخره اى اخر هذا التفريع للكثرة لواحقه لئلا يلزم
الفصل بين اللاحق والملحق ولان الشئ اذا البحث فيه يجب تاخيره البحث
فيه خلافا للفراء اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا فانه يجوز تركيب

الضارب زيدا استدلالا بأحد ما دليه وأدرج فصلها الشارح بقوله
أما الثاني أي لأن الفراء توهم أن دخول لام التعريف على الضارب
في الضارب زيدا إنما هو بعد الإضافة أي بعد إضافة ضارب إلى زيد
فكان ضارب زيد ثم أضيف لحصول التخفيف بحذف التنوين من
المضاف بسبب الإضافة فلم يكن الإضافة ضايعة ثم عرفه باللام يعني
ذهب إلى أن الإضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا
التركيب وعلى هذا يكون الإضافة ضايعة بقاء وإن كانت مفيدة
ابتداء لأنه يلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها لأن دخول اللام كما يكون
معارضا لها لفائدتها ابتداء يكون معارضا لها بقاء واعترض على قول
الشارح دخول لام التعريف الظاهر أن يقول دخول اللام لأن هذه اللام
موصولة لا أداة تعريف ودفع بأن التعريف غير مناف لكونه موصولا
بل الموصول يضاهي المعارف وأجاب المصنف نفسه عنه أي عن هذا
الدليل في شرحه على الكافية بأنه أي بأن هذا الدليل يعني تقديم الإضافة على
اللام غير مستقيم بل سقيم لأن القول بتأخير اللام عن الإضافة المتقدمة
صنعة اللام حسا تمييز المراد بالحس حس البصر واللفظ يعني أن اللام
محسوس وملفوظ بخلاف الإضافة على الإضافة متعلق بالمتقدمة مجرد
ادعاء حيث لا دليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو
مخالف للظاهر لأنا نرى أن اللام سابقة على الإضافة حسا لأن الإضافة
في الظاهر إنما ثبتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب
حذف التنوين إليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وهو كونه محسوسا
ملفوظا ولأن اللام لتحقيق ذات الاسم والإضافة لتحقيق ما يعهده

وهو التحقيق وتحقيق الذات سابق على تحقيق الصفات لتقدم الذات
على صفة وأما ما وقع في شعر الأعشى وهو اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر
بالنهار ويقال له بالفارسية شب كور من قوله بيانه ما في قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فإن قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة
المجرورة بكونها مضافا إليها لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه
لأن العطف على المظهر المجرور بلا إعادة الجار مطلقا جائز كثير فصار
المعنى باعتبار العطف أي باعتبار عطف عبدها بالجر على المائة لأن
المعطوف في حكم المعطوف عليه الواهب عبدها فهو أي الواهب عبد يكون
من باب الضارب زيد يعني في كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام و
المضاف إليه اسم مفردة فكما لا يمتنع ذلك أي الواهب عبد حيث أتى به
بعض البلغاء حتى لو كان ممتنعا لما اختاره البليغ وإن كان بواسطة
العطف لا يمتنع هذا أي الضارب زيد فأجاب المصنف نفسه عنه أي عن
استدلال الفراء بما وقع في شعر الأعشى على جواز الضارب زيد
بقوله **وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها** الواهب اسم
فاعل من وهب يهب مضاف إلى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى
الذي يهب المائة يعني أن هذا القول ضعيف فيه إشارة إلى أن ضعيف
من الضعف لا من التضعيف كما ذهب إليه البعض لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به على إثبات القواعد لأن الضعيف لا يكون فصيحا
فكيف يقوى فيها حتى يستدل به لما عرفت من امتناع بيان لما
مثل الضارب زيدا أراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام أضيفت
إلى العلم المفرد وضارب عمرو لعدم الفائدة المطلوبة أما في المضاف والمضاف

اليه اوفيهما جميعا في هذه الاضافة وعدم الفائدة فيها ظاهر ولا يخفى
عليك ان فيه اي في هذا الجواب شوب مصادرة على المطلوب يعني ان
في هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى المصادرة جعل الدعوى
جزء من الدليل جعل النتيجة جزء القياس لان اثبات المطلوب وهو
امتناع الضارب زيد يتوقف على بطلان دليل الخصم وهو شعر الاعشى
وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا اللهم هذا اعتذار
منه عن الحكم بالضعف علم انه يستعمل في موضع القلة والندرة وتقيا
متصلا بالاستثناء في الاكثر لنفي الاثم والخطاء الحاصل بنفي الكل
واثباته والواقع خلاف نحو ما جاء في القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا
تواخذني يا رب فلان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى الاستثناء
فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة الا ان يقال المراد به
اي بقوله وضعف انه اي هذا البيت ضعيف في الاستدلال به يعني
ان هذا البيت ضعيف في كونه دليلا على جواز الضارب زيد لا في
الفصاحة لانه قوي فيها فح يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب ان
لا نص فيه اي في هذا البيت على الجر لانه لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور
معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبد
فيكون مثل الضارب فانه يحتمل النصب اي نصب وعبدها حملا على المحل
اي محل المائة لانها منصوبة محلا لكونها مفعولا لواهب وهذا التوجيه
اولى لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في محلها الا يرى انه لو
وصف المائة لا تنصب الوصف حملا على المحل مثل الواهب المائة
الجيدة بالنصب او حملا على انه مفعول معه بتاويل على ان يكون الوا

بمعنى مع لمقارنته معمول شبه الفعل او لصحة المعنى عليه او لانه عطف
على توهم اذ لا نص فيه فيكون علة اخرى للاستثناء قد يتحمل مبني للمفعول
ايضا من تفعل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه مبني للمفعول ايضا
من التفعل الموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
قد يتحمل ونائب الثاني ما استكن فيه للفصل بالعطف لان الشيء اذا
كان عن العامل يتسامح فيه كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد و
الحارث ولان مذهب سيبويه هكذا حيث جاز هذا التركيب اي
تركيب رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ولم يجز ان يدخل رب
ويا على المعطوف نحو رب سخلتها ويا الحارث بادخال رب ويا على
سخلتها والحارث بدون العطف لان رب لما كانت موضوعة للتقليل
تقتضي ان تدخل على النكرة لانها يقبل التقليل وحده واعلم ان السخلة
تطلق على ولد الضان والمعز ذكرا كان او انثى الا انه حال صغره
لانه يقال رب شاة وسخلتها بدرهم والبيت بتمامه اي بما ذكر قبله
وما لم يذكر من المصراع الاول والثاني الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا يزجي خلفها اطفالها اي محمد وحه فيه اشادة الى ان المبتدا محذوف
اي من مدحه الشاعر بزيادة السخاء الواهب المائة اي الذي يهب المائة
بساعة فساعة يعني في كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعموم
ههنا ليس للحصر بل للكثرة فلا يمنع ان تكون ما وهبه اكثر من مائة
ولا اقل وفي الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد بمائة
من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ
المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد الهجان اي البعض

جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث مثل حمر حمراء لانه
كسر الفاء لاجل الياء من النوق جمع ناقة بضم النون وسكون الواو
يستوى فيه اى فى الهجان الجمع والواحد كالفلك لانه اذا كان وزنه
على وزن جمال يكون جمعا واذا كان مثل ظرفه يكون مفردا كما ان
الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن
قفل يكون مفردا والهجان صفة للمائة باعتبار المعنى يعنى على اعتبار
معنى الجمعية فيها بناء على عدم اشتراط الاشتقاق فى الصفة وهذا
مذهب المصنف واما بناء على مذهب الجمهور فيؤول بالمشتق لانهم
شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق او بدلا عنها
بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخير والتكثير فيه وللمدح بان
ما وهبه كثير وهذا المعنى اليق لان فيه زيادة مدح فى الاول او من
قبيل ابيل الثلثة الاثواب يعنى من قبيل اضافة العدد المعرف
باللام الى معدود بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه
لما عرفت سابقا كما هو مذهب الكوفيين حيث جوزوا اضافة العدد
المعرف باللام الى معدود بلا تجريد عنه وعبدها اى عبد المائة
اضافة الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كانه مملوكها
اى داعيها تشبيها له اى لتشبيه الراعى بالعبد لقيامه اى الراعى بحق
خدمتها اللام بمعنى فى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق خدمتها لان
الراعى قائم لخدمة المواشى كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه
به للراعى المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد
مستعملا فى معناه المجازى وهو الراعى او عبدها حقيقة تمييز خ

اضافة اى اضافة العبد الى المائة لادنى ملابسة لعلاقة كونه عبد
المن هو صاحبها وهذا شايع فى كلام العرب مثل كوكب الخرقاء
وحذف ظرفا له و فى هذا زيادة مدح اذ الممدوح يهب عبدها
معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط وعوذا
بالذال المعجمة جمع كهود فى جمع هائد من عوذ يعوذ وبابه قال
يقول اى حديثات النتاج من المائة فى يكون مبنيا لهيئة المفعول
لان المائة مفعول الواهب و فى هبة هذه الاشياء زيادة مدح
ايضا لان المدلول تزيينا يكون فى القلوب محبوبا ومما هو محبوب فى
القلوب يكون هيئة اعسر فهبته يكون افضل يزجى بالزاء المعجمة
والجيم حال كونه على صيغة المضارع المعلوم المذكر من ازجى يزجى
اى يسوق يقال ازجى اى ساق والتوجيه ايضا السوق وفاعله المستكن
فيه ضمير العبد يعنى راجع الى العبد لان السوق فعل قائم به والجملة
حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير
وحده لما سبق فيكون مبنيا لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة
العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل او مفعول معه واطفالها
اى اطفال المائة جمع طفل لفعل او فعال وهو المولود و ولد كل
حنينة ايضا وقوله اطفالها منصوب على المفعولية اى على انها مفعول
به لقوله يزجى و فى هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امه تكون اشوق
او حال كونها على صيغة المجهول يعنى على انه مبنى للمفعول واطفالها مرفوع
لفظا بناء على انه اى اطفالها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يزجى فيكون
الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون خلفها ظرف مكان اى

خلف المائة اى بيوت العبد خلف المائة الهجات اطفالها او بساق خلف
المائة اطفالها وحقيقة الامر اى حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل او المفعول
منصوب او مبنيا للمفعول وهو مرفوع لا تنكشف اى لا يتبين ولا تتوضح لنا
الا بعد معرفة حركة حرف الروى الضمة او الفتحة وحرف الروى ما
تكرر فى كل بيت وهو ههنا قوله لها من القصيدة يعنى ان كان حرف
الروى فى سائر الابيات مضموما فاطفالها مرفوع فيكون الفعل مبنيا
للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهى منصوبة فح يكون الفعل مبنيا للفاعل
لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا يكشف الحال ويتبين و
يوضح المال واما عطف على ما لانه توهم عند الشرح قوله خلافا
للفراء لانه اى الفراء قاس جواز الضارب زيد على الضارب الرجل
حيث جاز اضافة الضارب الى زيد ~~بدونها~~ الرجل بلا تخفيف فى
الاضافة فكذلك تجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها وقاس ايضا
جواز تلك الاضافة على قوله الضاربك حيث جازت هذه الاضافة
بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن فيه فاجاب المصنف عنه اى
قاسه على الاول بقوله **وانما جاز الضارب الرجل** المراد به ههنا
اسم الفاعل المتعدى المعرف باللام المضاف الى الجنس المعرف به
او اسم المفعول المتعدى المعرف به المضاف اليه ايضا يعنى كان القياس
عدم جوازه اى عدم اضافة الضارب الرجل لانتفاء التخفيف
المقصود من الاضافة اللفظية فى احد الجانبين لزوال التنوين باللام
دون الاضافة التخفيف ههنا اما بحذف التنوين والتنوين قد حذف
باللام لان التنوين مع اللام لا يجتمعان لان التنوين للتنكير غالبا

واللام

واللام للتعريف واما حذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظ
لكنه اى الا انه جازت الاضافة فيه مع التخفيف **حملا على الوجه المختار**
فى الحسن الوجه يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس الى
نفسه بل لكونه محمولا على غيره قوله حملا مفعول له للفعل المذكور فى قوله
وانما جاز وهو الوجه المختار وفيه جر الوجه بالاضافة لحصول الخفة
المطلوبة منها فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير المعرف مستكنا فى الصفة
على ما هو مقتضى اللفظ وفيه اى فى قوله الحسن الوجه وجهان اخران
اى غير الاضافة رفعه بدل البعض فى قوله وجهان او خبر مبتدأ
محذوف اى احدهما على الفاعلية تقديره الحسن الوجه وهو قبيح
لخلو الصفة عن ضمير الموصوف ونصبه عطف على رفعه على التوجيه
على التشبيه بالمفعول لانها لازمة لا تنصب المفعول به الا ان الفاعل
شبه بالمفعول فنصب ففيه تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا
ولا خلو الصفة على الضمير فيكون احسن ومختارا واذا كان كذلك
جاز حمل ما هو كثير شايع عليه لان ما هو الاحسن يليق لان يحمل عليه
غيره ووجه الحمل اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار فى الحسن الوجه
اشتراكهما اى اشتراك هذين التركيبين فى كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا معرفين باللام اى فى كون المضاف فيهما صفة معرفة باللام
والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهو الاشتراك يقتضى ان ياخذ
التركيب الاول حكم التركيب الثانى وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف
وهذا الاشتراك مفقودة بين الضارب زيد والحسن الوجه وانما
هكذا وان كان قياس الفراء من قوله الضارب زيد الى قوله الضارب

الرجل لان الاضافة فيه لما لم يكن قصدا واصالة بل تبعا وحملا على
الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقيسا عليه وان كان جوازه مع القياس
على غيره فالقياس على الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه اى قياس الضارب
زيد عليه اى على الحسن الوجه قياس مع الفارق اى قياس بلا مناسبة لعدم
المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام والجنسية اليهما
فصار القياس به كقياس الضب كلأ بالنون **والضاربك** يعنى انما جاز
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت يعنى لعدم التخفيف
وكذا شبهه اى شبه الضاربك وهو اى شبهه المضاف الى ياء
المتكلم نحو الضاربى او المضاف الى ضمير الغائب نحو الضاربه وغيرهما
من التثنية فى الصفة والضمير معا او فى احدهما فقط نحو الضاربا
هما والضاربانا والضاربا كهما والضارباه والضاربا ى و
الضارباك والضاربا هما والضاربا كما والجمع والصفة والضمير
معا او فى احدهما فقط نحو وامثلتها تفهم من امثلة التثنية **ثمن**
قال متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما جاز
اى فى قول من قال بالمضمر لان الجواز فى القول لا فى القائل وقيل
الاظهر ان تجعل فى بمعنى عند لمناسبة الظرفية اى عند من قال وهذا
الوجه يعنى من قال سيبويه واتباعه يعنى ان سيبويه قال ان الضمير
فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه **انه** اى الضمير
فى ذلك الضاربك وامثاله **مضاف** كما قلنا دون من قال انه اى الضمير
فى الضاربك وامثاله غير مضاف خلافا للفراء فى الضارب زيد على

الضاربك

والضاربك

٤٢٧

الضاربك وامثاله غير مضاف ~~فقياس الفراء فى الضارب زيد~~ منزوع
عن اصله والكاف منصوب المحل على المفعولية لا مجرور المحل على الاضافة
والتنوين فيه محذوف لاتصال الضمير فان اتصال الضمير يسقط التنوين
كما ان المضاف اليه كذلك يسقطها لان التنوين للانفصال والاضافة
لانه ليس فيه اضافة حتى تسقط التنوين لاجلها ثم علل قوله دون
من قال بقوله فانه اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف
ضمير مفعول لا يحتاج جوازه اى جواز الضاربك وامثاله الى حمل
لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رد
قياس الفراء الضارب زيد على الضاربك من وجه اخر وهو منع كونه مضافا
فى اصله لانه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا **حملا** اى لمحمولية فيه
اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول
له للفعل المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا
على ضاربك فى صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها فاتحد
فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز فان فاعله قوله الضاربك
وشبهه والمحمول ايضا [هو] الضاربك وشبهه فان فى نصب المفعول له
ثلثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به وان
يكون مقارنا له فى الوجود وهى ههنا باسرها [اى جميعها] موجودة [حدث] وقال
المحشى كانه غفل من قوله حملا على المختار فاخرنا تاويل الحمل
نحو ما قيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان فى الكلام
شيئان او اشياء فى التاويل سواء فى الاحتياج اليه فالاولى ان يؤخر
التاويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق والمقدم لا يكون الا بالقرينة نحو

قول من قال انه من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا
للقال اى اما جاز عند من قال كذا احملا انتهى وله وجه وبيانه
اى بيان الحمل ووجهه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين كضارب
مفردا واسماء المفعولين كمضروب مفردا حال كون كل منهما مجردة
عن اللام بمفعولاتها متعلقا وصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل وقد
كانت تلك المفعولات مضمرات متصلات يعنى كل واحد من هذه
المفعولات ضمير متصل باحدهما التزموا الاضافة جواب اذا يعنى
اوجبوا اضافة كل واحد من اسماء الفاعلين والمفعولين الى
مفعوله المضمر ولم ينظروا الى تحقيق التخفيق يعنى لم يلتفتوا الى وجود
التخفيف بالاضافة وعدمه فقالوا ضاربك ومضروبك وضاربه و
ضاربى وغيرها مثنى ومجموعا لان سقوط النون فى ضاربوك
فضارباك والتنوين فى ضاربك لو فهم الجمع بينهما وبين المتصلة
لان المتصل لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل
فى حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه وان لم يحصل التخفيف
بالاضافة فى احد الجانبين بل التخفيف فى جانب المضاف انما حصل
بنفس اتصال الضمير لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير
مفعولا كما فى الفعل مثل يضربك ثم اعتبر الاضافة لتحصيلها للامتزاج
لان المضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة وان كانت الاضافة لفظية
فالم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وشبهه لحصول التخفيف بالاضافة
لعدم امكانه لانه الساقط اولا لا يمكن اسقاطه وجوزوه اى جوزوا
ضاربك وشبهه بدونه اى من غير ان يحصل التخفيف حملوا

بيانه

لو فهم

الضاربك وشبهه فى كونه جائزا بدون التخفيف عليه اى على ضاربك
وبين وجه الحمل لان الشئ لا يحمل على شئ ما لم يكن بينهما مناسبة
بقوله لانهما اى ضاربك والضاربك من باب واحد حيث كان كل
منهما اى من المضاف والمضاف اليه اسما فاعلا الظاهر انه اراد بقوله
اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلا باللام اولم يكن مضافا
الى مضمر متصل واراد ايضا بالمضمر المتصل ان يكون ضميرا متصلا غائبا
كان او مخاطبا او متكلما محذوفا صفة لقوله اسما فاعلا جرت على غير
من هى له لان الحذف ههنا فى الحقيقة صفة التنوين حيث يوهم انه
ولكن اجرى عليه تنوينه قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة يعنى
ان حذف التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام
ليس للاضافة فاشتركا فى حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئية
يعنى اشتركا فى كون المضاف فى كل منهما اسما فاعلا والمضاف اليه ضميرا
متصلا ولهذا احمل الضاربك واشباهه على ضاربك ولم يحملوا الضارب
زيد عليه اى على ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه
اصلا لانهما اى الضارب زيد وضاربك ليسا من باب واحد لان المضاف
فى الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفى
الثانى صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم
يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة والدليل على ان سقوط التنوين
فى ضاربك لاتصال الكاف يعنى لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا
لا للاضافة يعنى ليس سقوط التنوين فى ضاربك للاضافة الصفة
انهما اى التنوين والضمير باعتبار انها حرف او كلمة لو اسقطت مبنى

للمفعول للاضافة يعنى لوكان سقوطها للاضافة الى الضمير لكان جواب
لو وهى مع جوابها فى محل الرفع خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر
لقوله والدليل ينبغى ان يتصور مبنى للمفعول ذلك اى حصول
التنوين ووجودها اولا منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة
على وجه متعلق بيتصور يكون الضمير فيه مظهرا منفصلا منصوبا
بالمفعولية لا متصلا منصوبا ثم يضاف الصفة الصفة الى الضمير
ويسقط التنوين للاضافة ويقال ضاربك بالاضافة كما يتصور
فى الاضافة اللفظية ان يكون المضاف اولا منونا والمضاف اليه
منصوبا بالمفعولية مثل ضارب بالتنوين زيدا بالنصب على المفعولية
ثم يضاف اى ضاربك الى زيد مثلا ويقال ضارب زيد بالاضافة
لحصول التخفيف بها ولم يتصور ضاربك يعنى لم يرد ضارب
بالتنوين وايراد الضمير على صورة الانفصال لانها لما لم يرد فى
استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية اولا ثم الاضافة
وحصول التخفيف بالاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل
به احد وبهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد
ضاربك فعلم انها انما شففت لا تصال الكاف مثلا لان اتصال ضمير المتكلم
والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير لكان اولى لكونه اعم ولم يقل
هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف
فينبغى الكلام عليها لا للاضافة ولقائل خبر مقدم ان يقول مبتداء
مؤخر لم لا يجوز قوله اصله لما بالالف ثم حذفت اذا دخل على ما
الاستفهامية الجار يعنى حرف الجر فرقا بينها وبين ما الشرطية ومثله

قوله

قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون ان يكون
اصل ضاربك ضارب اياك لا ضاربك للفصل حقيقة بالتنوين كما سبق
غير مرة ان التنوين يمتنع الانفصال كسائر موانعه ثم اى بعد ان يكون
الاصل فى هذا المثال اضيف يعنى ضارب الى الكاف حذف التنوين اى تنوين
ضارب للاضافة وصار الضمير المنفصل متصلا بعد الاضافة لا قبلها
فصار ضاربك بالاضافة والاتصال وحصل التخفيف بالاضافة
من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخف من
الانفصال جدا اى قطعا وجزما ثم بعد هذا حمل الضاربك ولم ان
لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين عليه اى على ضاربك
لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى
ضمير متصل من غير اعتبار حذف تنوينها اى حذف كل منهما قبل الاضافة
فاشتركا فى هذه الحالة فيقع الحمل لوجود المناسبة بل الاضافة عطف
على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينها لاجل الاضافة
اما فى ضاربك فظاهر مما سبق واما فى الضاربك فلانه لما حمل عليه
فكانه كان منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه اى على ضاربك لانهما ليسا من باب واحد كما
كان الضاربك وضاربك من باب واحد فصح الحمل حيث كان المضاف
اليه فى الضارب زيد اسما ظاهرا واجيب عنه بانه لا بد فى الاضافة
اللفظية وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها فى تقدير الانفصال لكون
المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائبا عنه فكما لم يوجد ضاربك
بالتنوين فى صورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين

ضاربٌ له

في حقيقة الانفصال لان الاتصال الاصل في الضمائر التي وضعها للاختصار
ومتى امكن الحمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال وههنا لم يوجد
شيء مما يوجب الانفصال فبقي على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب
اياك ثم لم يوجد [illegible] ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة
على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد شرع
الى انها يكون اشارة الى القواعد منها على ما حمل اولا فقال وعلم
اي فيحصل لك علم يقينا بعقيب انما حملنا قوله وضعف الواهب
الخ وقوله الضاربا لرجل وقوله الضاربك حملا على نظيرهما اي
على نظير الاول من المختار في الحسن الوجه ونظير الثاني من قوله
ضاربك على الاجوبة متعلق بقوله حملنا جمع جواب عن استدلالات
متعلق بالاجوبة الفراء على جواز متعلق بالاستدلال الضارب
زيد لما سبق من انه استدلاله اولا على جوازه بشعر الاعشى وثانيا
استدل عليه بقوله الضاربا لرجل وثالثا استدل عليه بقولهم
الضاربك عن جانب المصر متعلق بالاجوبة كان المصر اراد بايراد هذه
الامثلة الجواب بكل منهما على استدلال الفراء حال كوننا على موافقة
ايسوا فقين بعض الشارحين ولكن جاز لك ان تجعل كل واحدة منها
اي من تلك الامثلة اشارة الى معقولات الى مسئلة بقوله اشارة
على هذه حال من الواحدة المضاف اليه لكل اي حال كون كل واحدة
منها مستقلة في كونها واحدة مناسبة صفة لمسئلة للحكم بامتناع
الضارب زيد يعني تكون تلك المسئلة دالة على امتناع ايضا يعني قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني معنى الضعف

جواب

في هذا

في هذا الشعر انه اي الشان ضعف عطف الاسم المجرد عن اللام
المضاف الى ضمير المعطوف عليه على الاسم المحلى به المضاف الى صفة بالرفع
لانه قائم مقام فاعل قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هي له ومجرد
باللام وانما ضعف لانه بتوسط العطف يصير ذلك الكلام مثل
الضارب زيد كما عرفت من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمتنع
اضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا وانما لم يحكم عليه بالامتناع
كما حكم على الضارب زيد به فيما سبق بل حكم عليه بالعطف حيث قال
وضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه يعني
قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه لانه يلزم من العطف
على الشيء ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه في جميع احواله حتى
يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان في المعطوف وصف لا يجوز ان يكون
ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يا زيد والحارث وكما فيما نحن
فيه وح اي حين كان اشارة الى مسئلة على حدة يندفع ما قيل اي
قوله وضعف الواهب المائة الخ من توهم بيان لما نشأ به المصادرة
على المطلوب على التقدير الاول اي على كونه جوابا عن استدلال الفراء
على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى
يلزم المصادرة لانها انما نشأت من حمل على الجواب عن استدلال الفراء
به وارجاع عطف على قوله لمعنى قوله وضعف الواهب اه اي ارجاعها
الى مسئلة ظاهر لا يحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاولى كل
من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر يعني يجوز ان يضاف
الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم يحصل التخفيف

بالاضافة حملا على الحسن الوجه في المختار لا الاصل ويجوز ايضا
ان يضاف الوصف المعرف باللام الى الضمير دون المخفيف حملا
على الصفة المجردة عن اللام المضاف الضمير وتضمن عطف على
ان يجعل او ذلك ان يجعل كل واحد من الثلثة اشارة الى مسئلة
على حدة وتضمن في كل من المسئلتين الاخيرتين الرد على الفراء
في الاستدلال بهما لانه لما لم يكن الاضافة فيهما الا بالحمل لا يمكن الاستدلال
بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسئول من المحتاج الفقير
ولما فرغ من بيان ما يجوز اضافته معنوية كانت او لفظية اراد
ان يبين ما لا يجوز اضافته واجاب ما يرد عليه فقال ولا يضاف
موصوف الى صفته اى الى صفة قائمة به او بغيره لانه كما لا يجوز
اضافة زيد الموصوف الى القائم في قولك جاء في زيد العالم لا
يجوز ايضا في قولك جاء في زيد العالم ابوه حال كونه مصاحبا
مع بقاء معنى المفاد بالتركيب الوصفي اى بقاء المعنى المستفيد
بالوصف التركيبي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي
والاضافي يعني لان وصف التركيب الوصفي معنى ووصف التركيب
الاضافي معنى آخر بحيث لا يقوم احدهما مقام الآخر يعني ان معنى
التركيب الوصفي لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافي وبا
العكس لان معنى التركيب الوصفي الاتحاد في المعنى والاتفاق في
الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفا له او الخمسة
اذا كان وصفا لسببه وان يكون الثاني تابعا للاول ومبينا له
ومعنى التركيب الاضافي ان يكون الثاني مغايرا للاول في المعنى

عدم اضافت

والاعراب

والاعراب وغيره من تلك الامور والانفصال بينهما انما يكون بواسطة
الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى احدهما
بالآخر فلا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفي ولهذا
المعنى بعينه اى للعلة المذكورة في عدم اضافة الموصوف الى صفته
من غير تفرقة لا يضاف صفة الى موصوفها وللزوم تقدم الصفة
على موصوفها والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز
تقديمها على موصوفها فلا يقال مسجد الجامع باضافة الموصوف
الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد
شرط في الاضافة المعنوية ولا جرد قطيفة باضافة الصفة الى موصوفها
لان اصله قطيفة جرد ثم قدم الصفة او اضيفت الى موصوفها ولذا
قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيفة جرد على التوصيف
بينهما خلافا للكوفية حيث جوزوا اضافة الموصوف الى صفته والصفة
الى موصوفها فان مسجد الجامع بالاضافة عندهم بمعنى المسجد الجامع
بالتوصيف وجرد قطيفة بالاضافة ايضا بمعنى قطيفة جرد بالتوصيف
من غير فرق لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما
في الثاني او بحذف اللام كما في الاول فهذه الفائدة اذا حصلت يجوز
الاضافة كيف ما كان ويرد فيه اشارة الى ان الواو هاهنا للاستيناف
يعني جواب عن سئوال مقدر على القاعدة الاولى صفة القاعدة
تانيث الاول وهي اى القاعدة الاولى قوله اى قول المصنف لا يضاف
موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع بالاضافة وجانب الغربي
بها ايضا وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه

التركيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد فى
الاصل لبيان ان فى المسجد بمعنى الجمعية لان المسجد جامع للجماعات
والافعال التى فى الصلوة والغربى صفة الجانب لبيان ان فيه معنى
الغربية والاولى صفة الصلوة لبيان معنى قائم بها وهو الاولية
والحمقاء صفة البقلة لبيان معنى قائم بها وهو العلم وقد اضيف
بعد التجريد اليها موصوفاتها يعنى قد اضيف الى الغربى بعد التجريد
عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب
اضيف الى الغربى والصلوة الى الاولى والبقلة الى الحمقاء وهذا
السئول المقدر واجيب عنه بان مثل هذا التركيب يعنى كل تركيب
يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته **متاول** اى التاول
الطلب يعنى طلب المال بالصرف عن ظاهره فمسجد الجامع بالاضافة
متاول بمسجد الوقت الجامع بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف
ذلك اختصارا اقيم الصفة مقامه فاحذف حكمه فصار كانه مضاف
اليه فى الظاهر وفى الحقيقة المضاف اليه هو المعرف المحذوف وذلك
اى هذا التاويل يحتمل معنيين احدهما اى احد المعنيين ان يكون لوقت
الموصوف المضاف اليه مقدرا فى نظم الكلام بحيث يكون كانه مذكور
لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا كالثابت
ويكون المسجد مضافا اليه اى الى الوقت المقدر ويكون الجامع صفة
للوقت يعنى للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت
مذكورا لفظا فيندفع الايراد المذكور بوجهين فاحدهما ان الجامع
ليس مضافا اليه للمسجد بل المضاف اليه هو الوقت المذكور وثانيهما

الحمف كما ان العالم وقوله
ما ذكر القائل لبيان معنى
قائم به

ان الجامع

ان الجامع لا يكون صفة للمضاف وهو المسجد بل انما يكون صفة
للوقت المقدر وثانيهما اى ثانى الوجهين ان يكون الوقت المضاف
اليه الموصوف محذوفا المراد به هاهنا ان يكون محذوفا نسيا
منسيا فيكون مقابلا للقسم الاول لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما
كان مقدرا صار كانه بمحذوف فكان مذكورا حكما وهاهنا ليس كذلك
والجامع اى ما كان صفة قائما وهذا من قبيل عطف شيئين معمولى
عامل واحد بعاطف واحد مقامه اى مقام ذلك المحذوف حال كونه
منطويا اى مشتملا عليه لان النائب مناب الشئ يؤدى مؤداه و
يعنى عنه فيكون الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف بمنزلة الصفات
الغالبة لما اضيف الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة لغير
موصوفها بعلاقة تكون منزلة الصفات الغالبة يعنى تكون صفة
مجازية كالحكيم والعظيم وقعا صفة للقران فى قوله تعالى يس
والقران الحكيم والقران العظيم لان الموصوف بالحكم والعظم فى
الحقيقة صاحبه كذلك هاهنا الموصوف بالجامع فى الحقيقة هو
الوقت فلما حذف نسيا جعل وصفا للمسجد مجازا فيضاف المسجد
الموصوف به اليه الى الجامع بحذف اللام عنه فقيل قد اضيف الموصوف
الى الصفة فيندفع الايراد المذكور بوجه واحد وهو اى ذلك الوجه
ان الجامع ليس صفة للمضاف الذى هو المسجد فى الحقيقة لان المضاف
اليه والمضاف اليه الموصوف فى الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم
مقامه وعلى هذا القياس اى القياس الذى اجرى فى المسجد الجامع
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء حيث يتاول التركيب الاول بقوله

بصلوة الساعة الاولى والثانى بقوله بقلة الحبة الحمقاء هى واحد
حب الحنطة ونحوها كتمرة وتمر الا انها بالكسر بذور الصحراء مما ليس
بقوة للبشر وهذا لان ما كان قوة للبشر لشرفه استحق الفتحة لانها
اشرف من الكسرة لكونها علوية وهى سفلية وللكثرة استعماله
ايضا انما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ
الاقدام وما ينبت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها ادراك ما
لنبت فى الاراضى الخالية فانتهت الى غايتها على الاحتمالين المذكورين
اى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا فى نظم الكلام ويكون المضاف
مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون
محذوفا نسيا منسيا فيكون الصفة صفة مجازية فيندفع الايراد
بوجه واحد وقال الرضى ويجوز عندى ان يكون امثاله اضافة
الموصوف الى صفة من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا
مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا وللاولى صلوة مخصوصة وللحمقاء
بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب
والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص
فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء الكسبرة وجانب
الغربى كجانب اليمين الى هنا كلامه ومن هذا يفهم انه اختيار الاحتمال
الثانى وقوله صلوة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال الشمس يعنى
اول وقت الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول ساعة اديت
الصلوة فيها بالجماعة لكن استدراك من قوله وهذا القياس صلوة
الاولى على الاحتمالين اى الا ان هذا التاويل المراد به التاويل على الاحتمالين

لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا لا يتمشى اى
لا يجرى فى المثال الاخير وهو قوله جانب الغربى فانه اى الشان لا شك
ان المقصود من هذا التركيب توصيف الجانب بالغربية اى جعل الجانب
موصوفا بكونه منسوبا الى الغرب لا يفصاح لان الجانب اسم جنس
وان كان معرفا باللام يحتمل ان يكون يمينا وضده وشرقا وعكسه
فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود واوضح لا توصيف عطف
على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا توصيف مكان هو اى
المكان جانبه اى جانب المكان فالضميران راجعان الى المكان لان
المكان ههنا ليس بمنسوب والمنسوب اليه ليس الا الغرب اذ لو كان
المكان هو المنسوب اليه لقيل مكانى كما يقال مكى فى المنسوب الى مكة
فالمعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد الجانب
المنسوب الى الغرب اللهم ان الا ان يقال هناك اى فى الموضع الذى اعتبر
جانبا مكانا جزء يكون مشمولا وكل يكون شاملا له فالمكان الذى
اضيف اليه الجانب هو اى ذلك المكان جزء وهو الموصوف فان فى
اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء ببيانية لان بين المضاف والمضاف اليه
عموما وخصوصا من وجه والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه
اى الى الجزء المضاف اليه هو راجع الى الموصول الكل فيكون ح فيكون
من قبيل اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فيكون التقدير جانب الجزء
المنسوب الى الغرب فيستقيم المعنى و يرد على القاعدة الثانية و
هى تلك القاعدة قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها مثل جرد اجرد
مثل احمر حمر فى الحاشية [illegible] ديت اذكر منكى وقرتعدكى قطيفة

قرسود

جرد مرده ح

على وزن وظيفة وهي دنانير ذي ريش **واخلاق** جمع خلق بكسر اللام
يقال ثوب خلق اي بال **ثياب** جمع ثوب مثل ديار فان اصلهما ان
اصل هذين التركيبين قطيفة جرد وحر وههنا مصدر بمعنى المفعول
لان المناسب الافراد لمطابقة الصفة الموصوف لا الجمع كما قلنا جعل
صفة للقطيفة على ان يكون في معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم
بها وهو كونها بلا ريش و ثياب اخلاق لبيان معنى قائم بالثياب
وهو كونها خلقة ثم قدمت الصفة فيها على الموصوف واضيفت
الصفة اليه اي الى الموصوف مع بقاء المعنى المقاد من التركيب
الوصفي واجيب عنه اي عن هذا الايراد بانه اي بان مثل هذا
متاول يعني اول مثل هذا بجعله من باب اضافة العام الى الخاص بيانا
وتخصيصا لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا
السؤال الحاصل هذا متاول بانهم اي بان النحاة او بان العرب حذفوا
قطيفة يعني حذفوا الموصوف من قولهم قطيفة جرد حذفا لازما بحيث
لم يلتفت اليه اصلا حتى صار قوله جرد كانه اسم غير صفة في انه
يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات لكونها عرضا
قائما بالغير لا بد لها من موصوف مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن
صفة وجه صيرورته اسما قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه
وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف فلما قصد تخصيصه ليكون مميزا
لكونه صالحا لابهامه وشيوعه لان يكون قطيفة وغيرها يعني ان جردا
يصلح ان يطلق على كل ما لا ريش له سواء كان في اصله ريش ثم جرد كا
القطيفة او لا كالسمك مثل خاتم وباب في كونه اي في كون كل من خاتم

بقوم هو به فلما لم يكن موصوفا مذكورا ولا مقدرا

وباب

وباب صالحا لان يكون فضة وغيرها مثل خاتم يعني لان يكون اصله فضة
وذهبا ورصاصا ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره اضافوه اي جردا
الى جنسه وهو ما كان في اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة الذي يتخصص
به اي الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة ليعلم ان الجرد
من الذي فيه ريش ثم جرد عنه كما اضافوه خاتما وبابا الى فضة وساج
فليس اضافته اي اضافة جرد اليها اي الى قطيفة من حيث انه اي جرد
صفة لها اي للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال بل
اضافته اليها من حيث انه اي الجرد جنس مبهم يقبل التخصيص اضيف اليها
ليتخصص حتى لو لم يضف بقي على عمومه ولم يعلم انه من اي جنس و
على هذا القياس قوله اخلاق ثياب يعني كان في الاصل ثياب اخلاق فحذف
ثياب نسيا منسيا بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار اخلاق اسما
مبهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذي
تخصص باضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس
مبهم اضيف اليه ليتخصص **ولا يضاف اسم مماثل** اي مشابه **للمضاف
اليه** اي لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلاقة الاولية كقوله
تعالى اني اراني اعصر خمرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا **في العموم**
مثل كل وجميع فلا يقال كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم
والخصوص الى ذلك المضاف اليه متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا
من قبيل المجاز الاول سواء كانا اي المضاف والمضاف اليه مترادفين
بحيث يكون معناهما واحدا **كليث واسد** في الاعيان جمع عين و
هو ما يقوم بذاته كيد ورجل والجثث بضم الجيم وفتح الثاء المثلثة

جمع الجثة وهي شخص الانسان فهو اخص من الاعيان لان الاعيان يعم
الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق وحبس ومنع في
المعاني جمع معنى وهو ما يتعلق به القصد والاحداث جمع حدث وهو معنى
قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فيكون المعاني اعم
فبينهما عموم وخصوص مطلقا ايضا ولم يورد مثالا للعموم لقلته ولانفهامه
من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بان
يراد بالعموم عموم النوع ولا عموم الجنس فاذا اريد به فامثلة مترادفة
او غير مترادفين بل يكونان متساويين في الصدق يعني يصدق احدهما
على ما يصدق عليه الاخر كالانسان لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان
الناطق والناطق فمعناه ذات متصف بالنطق الا ان احدهما يصدق
على ما يصدق عليه الاخر لصحة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق
انسان فلا يضاف احد هذه الامثلة الى الاخر فلا يقال ليث واسد ولا
اسد ليث ولا حبس منع ومنع حبس ولا انسان ناطق وناطق انسان
بالاضافة فلها لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه من تعريف المضاف او
تخصيصه لان الاضافة لا ان فيها تخفيف المضاف بحذف التنوين منه
فيكون في نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح في ذكر
المضاف اليه لانه لا فائدة في ذكره فانك اذا قلت رايت ليث اسد
بالاضافة لا تفيد من هذه القول الا ما تفيد اي ما تفيده من قولك
رايت ليثا بدون ذكر الاسد الذي يكون مضافا اليه واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه
اي في ذكر الاسد لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة فيجب على

العاقل ان يحترز من ان يكون في كلامه لغو لا فائدة فيه لان يكون سببا
لحمله على السفه او الجنون بخلاف اضافة العام الى الخاص جعله
متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل
كليث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس مماثلا للدراهم ولفظ
العين ايضا ليس مماثلا للشيء بل بالاضافة يصير خاصا في مثل كل
الدراهم وعين الشيء اراد بالمثل كل تركيب اضافي اضيف فيه العام
الى الخاص فانه اي المضاف وهو كل عين فيهما اي في هذين المثالين
يختص به اي يصير خاصا لكونه عاما بسبب اضافته الى المضاف اليه
الخاص ولا يبقى على عمومه بل يكون خاصا سواء افادت الاضافة
التعريف اي تعريف المضاف لان المضاف اليه معرفة باللام المفيدة تعريف
ما دخلت هي عليه والاضافة معنوية او التخصيص اي تخصيص المضاف
اذا كانت اللام للجنس واعمية لفظ الكل من الدراهم ظاهرة بحيث
لا يحتاج الى البيان فيكون بمعنى جمع الدراهم وههنا كذلك والى
النكرة يكون بمعنى كل واحد لما سبق تحقيقه واما اعمية العين
عن الشيء اذ كون العين عاما والشيء خاصا اذا كان اللام فيه اي
في الشيء للعهد اي للعهد الخارجي والذهني بحيث القرائن كما تريد
مثلا زيدا فتقول عين زيد وعمرو ظاهرة لا تحتاج الى البيان واما
اذا كان اللام فيه للجنس ففيها اي في اعمية العين عن الشيء خفاء
قلنا العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته سواء كان موجودا او معدوما
فيكون عاما والشيء في عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصا فلما
اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود وقال

المحشى نزيل الخطاء صحة عين اللاشئ و نفس اللاشئ الخفاء
وانما جاء من جعل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو
اللغة انتهى وفى بعض الشروح ان لفظ العين قبل الاضافة جاز
ان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها يختص بالشئ الذى
لا يطلق الا على الموجود ثم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا ويرد على
قولهم اى قول النحاة او العرب لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى
العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه قولهم سعيد كرز بضم
الكاف ونحوه مثل قيس قفة وزيد بطة علما انه اذا اجتمع لرجل اسم
غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب اشهر غالبا فقيل
هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافا فاجرى اللقب على الاسم لكون
الاسم اصلا فقيل هذا عبد الله بطة او قفة والمراد بالاجراء عليه جعله
خبرا او عطف بيان له فان سعيدا او كرزا اسمان للمسمى الا ان الاول
اسم والثانى لقب واحد نا كيد لكليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الاخر يعنى اضيف الاسم الى اللقب فاجيب عنه بانه اى مثل هذا
القول متاول يعنى باول هذا القول بحمل احدهما اى احد اللفظين يعنى
الاسم على المدلول والمسمى والاخر اى اللفظ الاخر يعنى اللقب على
اللفظ على وال لدال فكانك اذا قلت جاء فى سعيد كرز بالاضافة
قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ اى مدلوله ومسماه ولم يقل لو
جاء فى كرز سعيد باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب
عارضا والاصل فى مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة
وغلام زيد وضرب اليوم وغيرهما من الاضافة اللفظية من نحو



ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى
من عكسه لان قصدهم بالاضافة التوضيح اى توضيح المضاف اليه معرفة
او تخصيصه اذا كان نكرة واللقب اوضح من الاسم غالبا لان اللقب
ما وضعه الناس وما وضعوه يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه
ابواه فيكون اقل استعمالا فاوضحوه بالاضافة اليه ولما فرغ من
بيان ما جاز اضافته وما لم يجز شرع فى بيان الحروف الاواخر
من جواز اثباتها وحذفها فقال واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
فى عرف النحاة احتراز عن عرف الصرفيين ولذا قيد بيان الملحق
بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف ما ليس فى اخره حرف علة واو وياء
او الف سواء كان عينه او فاؤه صحيحين مثل عمرو ولا يعنى وفاؤه
مثل زيد او عينه مثل وعد وبئس لان غرضهم البحث عن اواخر الكلمة
من حيث يكون الاعراب فيه لفظا او تقديرا والملحق به اى الاسم
الذى الحق به الاسم الصحيح حتى يجرى مجراه وهو اى الاسم الملحق
به ما فى اخره واو وياء قبلهما اى قبل كل واحد منهما حرف ساكن
سواء كان ذلك الساكن حرف علة ايضا كمرمى ومغزو او غيره
كظبى ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ما قلنا انه ان يكون محلا
بالحركات الثلث كالصحيح وانما كان ملحقا بالصحيح كما يحتمل
الحركات الثلث فيكون الاعراب فيه لفظا لان حرف العلة بعد السكون
اى لان حرف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن لا يثقل عليهما اى على
تلك الحرف الحركة ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا يثقل الحركة
المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعنى لا يثقل الحركة على حرف

العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة
بعده لا تثقل ولان حرف العلة التي وقعت بعد السكون قبلها
اي مثل حرف العلة التي وقعت بعد السكون في الوقوع بعد استراحة
اللسان يعني ان حرف العلة الواقعة بعد حرف الساكن كحرف العلة
الواقعة في الابتداء ولا ينقل عليها اي على حرف العلة الحركة بعد
السكون يعني في الابتداء سواء كان ضمة نحو قفلا وكسرة نحو
فسق او فتحة نحو قتل وسواء كان الفا وا نحو وعد او ياء نحو
يئس كذلك اي كما لا ينقل الحركة مطلقة على الحرف الواقع في الابتداء
مطلقا لا ينقل بعد السكون اي الحرف الساكن **الى ياء** متعلق بقوله
واذا اضيف **المتكلم كسر اخره** جزاء الشرط وهو قوله واذا
اضيف للتناسب كسرة اخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسر لتولدها
منه ثوبي وداري في الصحيح يعني هذان مثالان لكون المضاف صحيحا
لانه ليس في اخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء
في الاول والراء في الثاني ومثل ظبي ودلوي في الملحق به هذان مثالان
لما الحق به اي بالصحيح لان اخر الاول ياء ما قبلها ساكن واخر
الثاني واو كذلك **والياء** الواو للحال او لعطف الجملة الاسمية على
الفعلية كقول الشاعر لكن بمرة عليها وهو منطلق يعني الياء اللاحقة
للصحيح او الملحق به على ان يكون اللام فيها للعهد واما الياء اللاحقة
لغيرهما فمفتوحة للساكنين **مفتوحة او ساكنة** او ههنا للتخيير
مفتوحة وقد اختلف مبني للمفعول في ان ايهما من الفتحة والسكون
الاصل والصحيح من الاقوال انه الفتح لان واضع المفردات ينظر

الى

الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار
بان الاصل المختار عند المصنف الفتح اذ الاصل في الكلمة التي وضعت
على حرف واحد هو الحركة لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر
ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها لئلا يلزم الابتداء
بالساكن اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم التعريف حقيقة بتمييز
فيما اذا كانت في صدر الكلام او حكما عطف على حقيقة اي فيما اذا
لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها والاصل فيما
اي في الكلمة التي يبنى على الحركة الفتح لعدم تحمل الحركة الثقيلة من
الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو
الاصل فالفتح هو الاصل والسكون انما هو عارض للتخفيف وهو
انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض
حروفها والكلمة التي بنيت على حرف واحد حقيقة بنفسها فلا يحتاج
الى التخفيف بالاسكان بل بالعكس لتعذر الابتداء بالساكن ولما فرغ
من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم
وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين كونها مضافا اليها شرع في
بيان الاسم المتعلق حين اضافته اليها فقال مصدرا بالفاء الفصيحة
فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم اي الاسم الذي
اريد اضافته اليها **الفا** يعني ان لم يكن اخره صحيحا ولا ملحقا به
فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء فان كان الفا
تثبت فعلا ماضيا او مضارعا مجزوما او غير مجزوم اي الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب اي لعدم ما يوجب انقلابها ياء او واوا

وهو انضمام ما قبلها او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا
انضم او انكسر ما قبلها تقلب واوا او ياء وههنا ليس شيء من ذلك
فبقيت على حالها سواء كانت منقلبة عن واو او ياء نحو عصاى
ورحاى والف تانيث حبلاى وبشراى او الف التثنية كمسلماى
وغلاماى وهذيل مبتدا لانها علم قبيلة وهى قبيلة من قبائل العرب
تقلبها من قلب يقلب من باب ضرب متعد الى مفعولين وفاعلها ما
استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل به اى تقلب قبيلة هذيل
يعنى اهلها الالف حال كونها اى حال كون الالف لغير التثنية ياء
مفعول ثان لقوله تقلبها لمشاكلة ياء المتكلم المصدر ههنا مضاف
الى مفعوله والفاعل متروك اى لمشاكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم
لان تشاكلها الكسر فلما تعذر التزم الياء التى هى اختها وتدغم الياء
المقلوبة بعد القلب فى الياء اى فى الياء المتكلم لاجتماع الحرفين
من جنس واحد والاول ساكن والثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف
نحو عصىّ بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم
الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا فى كلمة والسابق ساكن تقلب
الواو ياء ورحىّ وفى الوافية لان اصل هذه الالف اما الواو والياء
فان كانت الواو ترد الالف الى الواو ثم نقلت الواو الى الياء ثم تدغم
الياء وان كانت الياء نقلت الالف الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء
والف التثنية لا اصل لها من واو والياء فترد اليه الى هنا كلامه
ولا تقلب الف التثنية ياء حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم
كغلاماى فيكون الف التثنية متفق عليه فى عدم القلب حين الاضافة

لالتباس المرفوع بغيره اى بغير المرفوع بسبب القلب اى بسبب
قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب
بدون تغير العامل وان كان اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
ياء وذلك فى المنقوص بالواو ونحو غازى او بالياء نحو رامى و
فى المثنى والمجموع على حدة نصبا وجرا ادغمت تلك الياء فى ياء
المتكلم لاجتماع المثلين اى الحرفين المتجانسين فيما هو كالكلمة
الواحدة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف
من المضاف ما يدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة
وبقى ما قبلها بعد الادغام مفتوحا فى التثنية ومكسورا فى الجمع و
المنقوص لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة مثل مسلمىّ مثنى
او مجموعا نصبا وجرا اذا اضيف نحو مسلمين الى ياء المتكلم واسقط
النون يعنى نون التثنية والجمع للاضافة اى لاجل الاضافة لانها
دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال
وادغم فى الياء لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة فصار
بعد هذا العمل مسلمىّ بفتح الميم مثنى وكسرها جمعا وقاضىّ ورامىّ
وغازىّ وداعىّ بكسر ما قبلها والادغام وان كان اخره اى اخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم واوا وذلك فى موضع واحد وهو المجموع بالواو
والنون رفعا قلبت الواو وقت الاضافة الى الياء ياء لاجتماع
الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون يعنى جمع المذكر السالم رفعا
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء كراهة اجتماع الواو والياء
والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فخفف بالقلب والادغام وتبديل الضمة

الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعني لان الياء
اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكه وفي ارض
وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتضادين في اللين فخففا بالادغام
انتهى وادغمت الياء المقلوبة من الواو في الياء يعني في ياء
المتكلم وكسر ما قبلها اي كسر الحرف الذي قبل الياء المنقلبة لتسلم
لانها اي لان الواو لما انقلبت ياء ساكنة لما عرفت يوجب بقاء الضمة
قبلها بعد تغيرها لا محالة الى الواو ولان الياء الساكنة اذا انضم ما
قبلها تقلب واوا فيقع تغير فيلزم انكسار ما قبلها فحركت ما قبلها
يعني بدل حركة ما قبلها بالحركة المناسبة لها اي للياء وهي الكسرة
لتسلم الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء فقيل مسلمي بالكسر
وان كان قبل الياء التي في اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم او الواو
كذلك فتحة يعني ان كان الحرف الذي قبل الياء او الواو مفتوحا
قبل الاضافة الى الياء بقي ما قبلها اي ذلك الحرف الذي قبل الياء
مفتوحا بعد الاضافة على حاله ولم يغير لئلا يلتبس التثنية بالجمع
لو كسر لاجل الياء في التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوبة
من الواو في غيرهما كقولك في مسلمين مثنى مسلمي بالفتح وفي
مصطفون واعلون في جمع مصطفى واعلى مصطفي واعلي بالفتح
واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدلالتها على الواو لخفة الفتحة
لثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة
اولى بهما وفتحت الياء اي ياء المتكلم وثبت كونها مضافا اليها
في الصور جمع صورة الثلث بالتانيث لان العدد يتبع موصوفه

في التانيث على ما سيأتي اي في صورة كون اخر الاسم المضاف
الفا او ياء او واوا لالتقاء الساكنين اي للزوم التقاء الساكنين
احدهما اخر الاسم المضاف من الالف والياء او الواو والثاني
المتكلم اذا لم يحرك مبني للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه ورجع
الى ياء المتكلم يعني اذا لم يكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين
مشروط بعد كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم واختير بكسر
الياء الفتح من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء
لخفته ولما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتح
واما الاسماء هذه بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره الفا
او ياء او واوا فكذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها في الحكم
وان كان في اخرها الحروف الثلثة في الاحوال الثلث او من قوله
واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا هذه الاسماء فان اخرها
صحيح بعد حذف الاخر وكذا اورده بما الاستثناء فيه واما
الاسماء الستة التي مر البحث عنها في بحث الاعراب بالحروف في
صدر الكتاب حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم ومكبرة وموحدة
وفي ادمي وهي باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين لا يقطع
عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في
هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو على ضربين ضرب
اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية انتهى اخي وابي قدم الاخ
مع ان الاب احق بالتقديم لان اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف
المبرد وارسخ في هذا الحكم اي فالحال في اخ واب منهما اي من

الاسماء الستة اذا اضيف كل واحد منهما الى ياء المتكلم ان يقال
قد قدر مبتداء وخبرا وجعل اخى وابى مفعولا للخبر ليصح الحمل على
قول الاسماء الستة مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف وهو لام
الكلمة يعنى الواو والياء متعلق بقوله ان يقال بجعله اى جعل
المحذوف الياء متعلق بقوله بلا رد نسيا بكسر النون وفتحها وسكون
السكون منسيا تاكيد له مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه
اذا اجبر الحذف او لحالها ثقل من الافراد ولا جزائها بعد الحذف
مجرى الصحيح واجاز المبرد فيهما اى في اخى وابى اخىّ وابىّ
قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم برد لام الفعل يعنى لام الكلمة
فيهما وهى اى لام الفعل الواو وجعلها اى جعل الواو ياء وادغام
الياء المنقلبة عن الواو في الياء اى في ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد
الرد والقلب والادغام وتبديل وتمسك المبرد في ذلك اى في رد
لام الفعل حين اضافتها الى ياء المتكلم بقول الشاعر وابى مالك
ذو المجاز بدار الواو للقسم وما حرف نفى مشابه بليس وذو ا
المجاز اسم ما وبدار الباء زائدة لتاكيد النفى ودار خبرها ولكن
صفة بدار اى وابى ما ذو المجاز وقدر اى قدرا اى قضاء يعنى
تقدير الله وقضاؤه مبتداء احلك اى انزلك واسكنك ذو المجاز
اسم سوق بمعنى في الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتناشدون
ويتفاخرون ومعنى ادرى ظن وادرى بصيغة المجهول وحمل المبرد
فى ذلك الاخ على الاب لانه لم يوجد عليه شاهدا من كلام العرب و
جعل هذا القول شاهدا لهما صراحة واشارة لتقاربهما لتقارب

الاب الاخ لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لان في اولهما همزة واخرها
حرف علة يعنى الواو المحذوفة واما معنى فلقيام الاخ مقام الاب
عند عدمه في التصرف في المال والنفس واجاب المصنف عنه اى عما استدل
به بان ذلك حذف القياس واستعمال الفصحاء الذين يكون يعنى
وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذين يكون كلامهم
دليلا وحجة اما كونه واردا على خلاف القياس فلفوات المقصود
من الاضافة وهو التخفيف وههنا وان حصل التخفيف بحذف
التنوين الا انه ارتكب ما هو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام
واما كونه واردا على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم
في نظم ولا نثر اعادة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم على انه
يجوز ان يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر مع انه يحتمل ان يكون
المقيم به اى ابى جمع اب يعنى ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو
والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل وابى
معنى العلم يصلح محتملا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه فاصله
ابين جمع سلامة وحالة الجر لما سبق ان الواو للقسم سقطت النون
بالاضافة يعنى لاضافته الى ياء المتكلم فاجتمعت ياءان احدهما
حرف الجمع يعنى ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة فادغمت الياء
الاولى التى هى حرف الاعراب في الياء الثانية التى هى ياء الاضافة
لاجتماع المثلين فيما كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثانى متحركة
فادغم فصار ابىّ واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الاب
جمع السلامة بالواو والنون بقوله وقد جاء جمعه اى جمع الاب

هكذا اى جمع السلامة بالواو والنون اسرت او الياء والنون
فى قول الشاعر فلما تبين من التفعل وهو الظهور والانكشاف مؤكده
بالنون الثقيلة فعل ماض جمع مؤنث جواب اصواتنا جمع صوت
وروى اشياحيا جمع شيخ بكين وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث
وفاعل ومفعول جواب لما وقد بيناه من التفدية فعل ماض جمع مؤنث
وفاعل ومفعول بالاب بنيا الالف للاشباع كما فى قوله فكيف انتا
اردن بهم الاباء والامهات ايضا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا
يتنازعان اى الفعلان فى قوله اصواتنا مثل قولك ضربت
واكرمت زيدا بكين وقلن لنا اى خاطبن لنا لان القول اذا
تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب اباؤنا فداكم يريد انهن
لما سمعن وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن اليهم اى الجائين قائلة
اباؤنا فداكم حتى يستنقذوهن من ايدى من اخذهن واوذهن
وتقول صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن
نسبة الحم والهن الى نفسه ولذا لم يقل مجهولا لكان اولى للتحرز
عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم اليه غير صحيح لانه
لا يضاف الا الى الانثى الا بحذف مضاف اى حم زوجتى كذا فى
الهندى اى امراة مبتداء قائلة خبره على منوال كوكب انقض
الساعة اى قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر
فى امثاله صيغة الخطاب وقع لما يتجاوز الصواب تقولين بصيغة
الغائب واحتراز عما قال الهندى كما نقلناه انفا لامتناع اضافة
الحم الى المذكر لان الحم قريب المراة من جانب زوجها كابيه واخيه

وامه

وامه وغيرهما من الذكور والاناث فلا يضاف الا اليهما او لا يحتاج
فى التمثيل الى هذا التكلف لا يراد ههنا معناه الوصفى بل المراد مجرد
التمثيل فيجوز ان يكون القائل مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يعرف
تقول عما هو المتبادر منه وهو صيغة الخطاب حمى وهنى بلا رد الحرفين
المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وهو لام الفعل فيهما وانما فصلهما
اى حمى وهنى عن اخى وابى مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا بهما لاشتراكهما
فى حذف لام الفعل وان اختلفا فى الحرف الاول لانه لم ينقل مبنى للمفعول
عن المبرد فيهما اى فى حم وهن فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وكما
نقل عنه فى ابى واخى والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما
فى نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد فى ابى ولا يجوز الحمل على الاب مما حمل
الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما لا لفظا ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا
رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف الاصل ويلزم منه الثقل
ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاحرى
وان نقل عنه اى عن المبرد بعضهم وهو ابن يعيش وابن مالك ذلك
الخلاف لانه ليس بمشهور فى الاسماء الاربعة لمناسبة الاتحاد فى كون لامهن
واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحروف
عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا ويقال لم يقل
ههنا وتقول تفننا الا ان الظاهر ان يذكر ههنا وتقول وفى السابق
يقال تامل فى ثم حال اضافة الى ياء المتكلم فى لا الفاصد فوه كشيء
لان وزن الاسماء الستة فعل كفرس حالة الافراد الا فوه فانه بالسكون
كشيء لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفى البواقى كون اللام حرف

علة دليل على ان يكون العين متحركة وفي البواقي كون لان اللام قد يحذف
او يسكن في باب لو اي رد العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة لا عن
الياء والقلب اي وقلب الواو ياء لما مر عن مرة والادغام لما مر مرارا
في الاكثر متعلق بقوله يقال اي في اكثر موارد استعمالاته اي في المواضع
التي كثر استعمال القسم مضافا الى ياء المتكلم وفمي بلا رد والقلب والا
دغام في بعضها اي يقال فمي في بعض موارد استعمالاته ابقاء مفعول له
لقوله يقال فمي في بعضها لوجود شرط تقيد كما مر للميم متعلق لقوله ابقاء
المعوض عن الواو عند قطعه اي عند قطع لفظ الفم عن الاضافة مطلقا
سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عند القطع لئلا
يوجد اسم على حرفين اخره واو في كلامهم واختير الميم في التعويض
لمناسبتها الواو في كونها شفوية وانما قيل في بعضها فمي ابقاء للميم على
حالها لان الاضافة الى الياء لا تستوجب ردها الى الواو ولما فرغ
عن بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند
قطعها عن الاضافة مطلقا فقال واذا قطعت على صيغة المجهول لا
الخطاب هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة مطلقا لان لفظ ذو لا يقطع
عن الاضافة ولذا قيل الاسماء بالخمسة مع كونها ستة قيل عند
التعداد مقطوعة اخ واب وحم وهن وفم بلا رد بل بالحذف في
الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم
في حركات الاعراب يعني ان كان اعرابه بالرفع فالفا تضم وان كان بالنصب
فتفتح وبالجر فتكسر ولذا قال الشارح بالحركات الثلث في الفاء
لمتابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم فنظروا الى حالة الاضافة بالاسم

الى غير الياء اعني فوك وفاك وفيك وقيل ومن البدايع في الفم كونه
كذلك لوله دائرا بين الفتح والضم والكسر قول وبالله التوفيق هو لعبده
وثيق وانما جاز في فم الحركات الثلث دون اخواته لان مدلوله لا
يبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلث الانفتاح والانضمام
والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلث لتدل على الاحوال لان كون
اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيوان والجولان
وجدي ولان الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح ولكن
فتح الفاء في فم سواء كانت الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة
افصح منها او من الضم والكسر لخفة الفتحة ولموافقة اخواته لان الفاء
فيها مفتوح لا محالة وفي الواوية اما كون فتح الفاء في فم افصح فلكون
الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة
يعني المبدلة واما الكسر فيه فلانه لما عوض الواو فيما فكانت عوضت
ياء فكما انه اذا عوضت ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت فيما
انتهى وفي فم وست لغات ابتداء منها بالافصح على الترتيب اولها
اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وثانيها حال القطع عن
الاضافة مطلقا وثالثها قوله وجاء حم مثل يد مطلقا يعني جاز
الافراد والاضافة الى غير الياء فيقال هذا حم وحمك ورايت حما
وحماك ومررت بحم وحمك بحذف اللام نسيا منسيا ورابعها قوله
وجاء حم مثل جيب بسكون العين وبالهمزة يعني بقلب الواو همزة
بمناسبة التقارب في المخرج لان الواو شفوي والهمزة من اقصى الحلق
فيقال هذا حم ولك ورايت حم ولك ومررت بحم ولك وحم ولك وخامسها

جاء مثل دلو بابقائها لوا وعلى حالها واسكان ما قبلها مطلقا
فيقال هذا حمو وحموك ورايت حما وحموك ومررت بحمو وحموك
فالاعراب في هذه الاضافة بالحركات مطلقا يعني بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الواو
صحيح الاخر والاخر ملحقا به وساد سها جاء مثل عصا بالالف المقدرة
والملفوظة فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما
وحماك فالاعراب في هذا النوع بالحركة تقديرا لان محل الاعراب
الالف المقدرة في حال الافراد والملفوظة حال الاضافة وهي لا تقبل
الحركة فكيف تقبل الاعراب مطلقا اي جوازهم تفسير لمفهوم الاطلاق
لا لبيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة
مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل يجيء هذه الوجوه فيها اي في حم في كل واحد من حالتي الافراد والاضافة
من غير تفرقة بينهما واما هن ففيها ثلث لغات الاعراب بالحروف عند
اضافتها الى غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة
مطلقا او تقديرا عند الاضافة الى الياء وثالثها قوله وجاء هن بالحركة مطلقا
اي في الافراد والاضافة سواء اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها
عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديريا وعند قطعها لفظيا
يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك
ومررت بهنك او ردها للتالين مخالفا لما سبق تفننا واما غيرهما
من الاسماء الستة فلها احوال ثلث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع
عن الاضافة والاعراب بالحركة تقديرا عند الاضافة الى الياء والاعراب

بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند المصنف وان كان فيها اختلافات
وذو اصله عند الفراء ذو بالواو بيتا ولامه ياء كعكس وعند غيره
كفرس لا يضاف الى مضمر ومستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو
وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد
بالمظهر هو المطلق سواء كان ضميرا متكلما او مخاطبا او غائبا ولذا قال
وذو لا يضاف الى مضمر على الاطلاق فيهما لانه وضع وصلة نصب على
التمييز الى الوصف باسماء الاجناس متعلق بالوصف يعني وضع لان
يكون وصلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا
ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يات لهم ان يقولوا جاءني
رجل ذهب وزيد الذهب مجاوزا يعني فوضعوا ذو واضافوا اليه فيتسلم
بعد ذلك فقالوا جاءني رجل ذو ذهب او زيد ذو الذهب والضمير
ليس باسم جنس حتى يضاف اليه ولان المضمرات والاعلام لما تقع نفسها
صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وقد اضيف اي ذو اليه اي الى
الضمير على سبيل الشذوذ لان ما خالف القياس يكون شاذا وذلك
لان ضمير الغائب لما كان كاسم الجنس في الابهام اجازوا اضافة ذو
اليه الا ان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب في حكم المعرفة
ولاجل هذا صار اضافة اليه شاذا كقول الشاعر هنا المعروف
ما لم يبتذل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
حال رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله
ذا الفضل وقوله صبحنا الخزرجية مرهفات ابار ذوي ارومتها
ذووها ولو قيل لا يضاف ذو الى اسم الجنس يعني لو قال المصنف

مكان ذو لا يضاف الى مضمر وذو لا يضاف الى غير الجنس بل انما يضاف
اليه لا غير لكان قوله هذا اشمل من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغيره لان ذو
لا يضاف الى العلم والى اسم الاشارة كانه اى المصنف خص المضمر بالذكر لانا
دخلت على المقصود وبكونه فى صدد الاضافة الى المضمر فى اخواته فالمناسب
للمقام ان يقول وذو لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام
فى اخواته انما كان بالاضافة اليه الا انه نفى ما هو الاشمل وهو اضافته
الى المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته اليها كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة
اخرى وهى عدم اضافته الى المضمر مطلقا لانه كان لبعض تلك الاسماء
يعنى اسماء الستة غير ذو حكم لذكر البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم
فى البعض الاخر مثل رد المحذوف عند المبرد فى اخى وابى والرد والقلب
والادغام فى الاكثر فى فى عند اضافته اى اضافة ذلك البعض الى ياء المتكلم
فنفى المصنف اضافته اى اضافة ذو الى المضمر مطلقا يعنى سواء كان
متكلما او مخاطبا او غائبا يعنى ان المناسب للمقام النظر الى اضافته
الى المضمر الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف عدل الى نوع وهو المضمر
نفيا مفعول له لنفى للاختصاص اى ذو متعلق بقوله نفيا لا علة لقوله
فنفى بحكم خاص متعلق بالاختصاص مرد داخل بالمقصور عليه هو
لفظ ذو والمعنى نفيا لاختصاص حكم خاص بذو باعتبار اضافته
اى اضافة ذو اليها اى الى الياء كما ان لكل واحد من اخواتها حكما خاصا
باعتبار اضافته الى الياء وكانه قال وذو لا يضاف الى مضمر فضلا عن
ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء **ولا يقطع** عطف على قوله
لا يضاف مبنى للمفعول مثله اى ذو عن الاضافة اى لا يقطع ذو عن ان

يكون

يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواتها قطعت عن الاضافة
مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس وهذا الغرض يفوت اذا قطعت كما اذا اضيفت الى غير الجنس
ولذا علله الشارح بقوله لانه جعل اى جعل ذو وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس يعنى لان اجزاء ما هو الغرض والمقصود من وضعه ليس الا
بالاضافة اليها ولما فرغ من بيان الاصول الثلثة مع ملحقاتها المرفوعات
واخويها شرع فى بيان ما يتبعها فقال **التوابع** وهى الاسماء التى لا
يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهى جمع تابع لا تابعة لان
موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر لا يعقل كما مر [illegible]
منقول من الوصفية الى الاسمية فصار كانه اسم على وزن فاعل والفاعل
الاسمى يجمع على فواعل لان الفاعل الوصفى يجمع بالالف والتاء يعنى على
وزن فاعلات اقول لا يحتاج الى النقل لان الفاعل الوصفى ايضا يجمع
هذا الجمع الا ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لا
يكون جمعه الا فواعل فقط ولهذا احتاج الى النقل كالكاهل وهو ما
بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب
النقل لانه كان فى الاصل وصف جمع على كواهل والمراد بها اى بالتوابع
ههنا توابع المرفوعات على ان يكون اللام فيه للعهد الذهنى بقرينة
المقام لانه فى بحث الاسم والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام
الاسم حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات
على ما له الاعراب فلا ينتقض حدها التوابع بخروج نحو ان ضرب ضرب
عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل تات

ولا يصدق باعراب سابق من جهة واحدة لان الحرف والفعل
ليس اعرابه لعدم كونهما اى كون كل منهما اى من نحو ان وضرب وضرب
من افراد المحدود وههنا التوابع وعرفت ان المراد بهما توابع
الاسم لا مطلق التوابع فلا ينتقض الحد بنحو وح مثل هذا الا ان خروج
ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون منا قضا كل ثان اى متاخر
يعنى ان قوله ثان بمعنى المتاخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى
الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى
الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل فى متاخر لانه ايضا
ما يكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين فصاعدا متى لوحظ
ذلك المتاخر مع سابقه كان المتاخر فى المرتبة الثانية منه اى من
سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا بلا فصل سابق اخر وقال
المحشى اراد دفع ما يرد على التعريف من الثانى فصاعدا ولد فعه طريقان
جعل الثانى بمعنى المتاخر او اعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه
لا فى الذكر والصفة الثانية فى الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت
ثالثة فى الذكر واول كلامه وهو قوله اى متاخر ناظر الى الدفع الاول
واخره وهو متى لوحظ مع سابقه الخ الى الدفع الثانى انتهى فدخل
فيه اى فى حد التوابع الثانى من التوابع الخمسة والتابع الثالث
فصاعدا ملتبس اى ملابس باعراب يريد ان الباء فيه للمصاحبة سابقه
اى وان كان الثانى ملابسا باعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان
اعرابه او تقديريا او محليا على ما سيجئ اى بجنس اعراب على حذف المضاف
سابقه يعنى ان كان جنس اعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا

ايضا وان كان نصبا فنصبا وان جرا فجرا بحيث ان يكون اعرابه اى اعراب
الثانى من جنس اعراب سابقه كما قلنا انفا نا س كلاهما اى اعراب السابق
والمسبوق من جهة واحدة لا من جهتين شخصية لا اجنبية ولا نوعية
قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية او صفة موصوف محذوف
تقديره وحدة شخصية مثل جاء فى زيد العالم فان صفة العالم اذا لوحظ
مع زيد الموصوف به فانه موصوف به والعالم وصف له قائم به
كان العالم فى المرتبة الثانية منه اى من زيد لان الصفة لكونها موضحة
للموصوف او مختصة له لا تكون الا متاخرة عن الموصوف بمرتبة فى الوصف
الاول او بمرتبتين او اكثر واعرابه اى اعراب العالم من جنس اعرابه اى اعراب
زيد لان الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به والرفع
فى كل واحد منهما اى من زيد والعالم او من الموصوف والصفة ناش اى حاصل
من جهة واحدة شخصية لان الصفة ان كانت وصفا له وقائمة به يكون
جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد قائم به واما اذا كانت الصفة
وصفا لسببه وقائمة به لا يكون كذلك وان كان اعرابهما من جنس
واحد لكن لا يكون ناشيا من جهة واحدة لان الصفة ح قائمة بسببه
ونشات عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن
التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازى لا حقيقى فلا يضر
خروجها وهى اى الجهة الواحدة الشخصية فاعلية زيد العالم لان المجئ
المنسوب الى زيد الموصوف فى قولك جاء فى زيد العالم فى قصد المتكلم
منسوب اليه اى الى زيد مع تابعه العالم الا ان المجئ منسوب الى زيد با
الاصالة والى العالم بالتابع لا اليه مطلقا سواء كان زيد موصوفا

بالعالم اولا اذ لو كان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف بان قال جاء لى
زيد فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف فقوله كل ثان يشمل التوابع المفردة
من التعريف مؤخرات كانت بهذه الامور او مقدمات لان المراد
بالثانوية الثانوية فى الرتبة لا فى الذكر على ما عرفت وخبر المبتداء مؤخرا
عن المبتداء او مقدما عليه وجوبا او جوازا وخبر كان وان واخواتها
اى اشباههما سواء تقدم الخبر على اسم كان او عليهما او لا سواء تقدم على
اسم ان او لا وثانى مفعول ظننت واخواته واعطيت واشباهه اخر ولك
يشمل ثانى وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال والتمييز وغيرها
لان كل واحد منها ثان معنى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية
منه فدخلت فى التعريف بقوله كل ثان وقوله باعراب سابقه يخرج غير
التوابع لانها هى المقصودة منه الا خبر المبتداء وثانى مفعولى ظننت
واعطيت وثانى وثالث مفاعيل اعلمت والحال عن المنصوب نحو و
جئنا الا دمز عيونا لان كل واحد منهما باعراب سابقه وقوله من
جهة واحدة يخرج هذه الاشياء المشتاق لان العامل فى المبتداء
والخبر وان كان هو الابتداء على المذهب المنصور اعنى التجريد عن
العوامل اللفظية للاسناد لكن اى الا ان هذا المعنى اى التجريد عنها
للاسناد من حيث انه يقتضى مسندا اليه ليوجد ما يدل على الذات
صار التجريد عنها عاملا فى الابتداء لما مر ان المبتداء دال عليها اما
تحقيقا او تاويلا وهذا المعنى ايضا من حيث انه يقتضى مسندا ليوجد
ما يدل على امر نسبى صار التجريد عاملا فى الخبر لان الخبر يدل على الامر
النسبى فليس ارتفاعهما اى ارتفاع المبتداء والخبر من جهة واحدة

بل من جهتين يعنى ارتفاع المبتداء والخبر من جهة كونه مسندا اليه و
ارتفاع الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد
وكذا اى كما ان المبتداء اعنى التجريد عنها للاسناد عامل فى المبتداء و
الخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها ظننت من حيث انه يقتضى
مظنونا فيه يعنى يقتضى ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن
فيه ويكون ناشئا به ومن حيث انه يقتضى مظنونا يعنى ان يكون وصفا
يمكن ان يظن عمل اى ظننت فى مفعوليه يعنى عمل فى المفعول الاول من
حيث انه مظنون فيه وفى المفعول الثانى من حيث انه مظنون فليس
انتصابهما اى المفعول الاول والمفعول الثانى من جهة واحدة بل
عمل فيهما من جهتين وان كانا فى جنس الاعراب متفقين مثل
ظننت زيدا عالما انتصاب الاول من جهة كونه مظنونا فيه وانتصاب
الثانى من جهة كونه مظنونا لما عرفت وكذا الافعال التى هى تتعدى
الى مفعولين ثانيهما غير الاول كاعطيت مثل اعطيت زيدا درهما
فانه من حيث انه يقتضى اخذا يعنى ما يدل على الذات بحيث يمكن ان
يقوم معنى الفاعلية بها وهو الاخذ به ويقتضى ايضا ماخوذا يعنى
ما يدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو الماخوذ به
عمل اعطيت فى مفعوليه فليس انتصابهما اى انتصاب كل واحد منهما
من جهة واحدة بل من جهتين واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا
التعريف اى فى تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه بالنسبة
اى بالقياس الى اللاحق وهو التوابع سواء كان الاول او الثانى
او غيرهما وهو الثالث فصاعدا والسابق اى ما سبق بلا فصل

سواء كان المتبوع او لا اعم خبران من ان يكون الاعراب فيهما لفظيا
مثل قولك جاء في زيد العالم او يكون فيهما تقديريا نحو جاء في فتى
القاضي او الاول تقديري والثاني لفظي او بالعكس اي او من يكون الاعراب
فيهما محليا نحو ضربت انت او الاول محلي والثاني اما لفظي او تقديري
او الثاني محلي والاول اما لفظي او تقديري فامثلتها واضحة على الفطن
حقيقة او حكما تفصيل للاعراب اي سواء كان ذلك الاعراب حقيقيا
او حكميا فلا يرد مثال المحلي في الاول نحو جاء في هؤلاء الرجال
فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لا لفظيا ولا تقديريا
بل الاعراب فيه محلي ولذا لم يجز الحمل على لفظه بل على محله ومحله
الرفع ولذا وجب رفع الرجال ومثال الاعراب الحكمي في الاول ايضا
يا زيد العاقل فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه في حكمه
ولذا جاز الوجهان في صفة المفردة على ما سبق وان لم يكن
في حكم الرفع لم يجز رفع صفته على اللفظ ونحو لا رجل فان فتح
رجل في حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجيز حمل ظريفا على لفظه
بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على المنعوت والرفع حملا
على المحل البعيد كما سبق ثم اي بعد ما علمت الجنس والفصل و
غيرهما من القيود المذكورة في التعريف اعلم ان لفظة كل ههنا
اي في تعريف التوابع ليست في موقعها وموقعها ما يكون المراد
منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام
حساس متحرك بالارادة لان التعريف اي تعريف اي جنس واي
نوع انما يكون تعريفا للجنس كالحيوان والتوابع وبالجنس

الطرفين

الطرفين متعلقا بالتعريف مثل جسم نام الخ وثان باعراب الخ
ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى ولا يكون التعريف للافراد
مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هي هي لا تحتاج الى التعريف
ولا يكون التعريف ايضا بالافراد لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس
والفصل والافراد ولا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف
بها فالمحدود ههنا بالحقيقة التابع الذي حد التوابع لان الجنس
لا يكون الا افراد وفي الظاهر التوابع والحد ههنا مدخول كل وهو
ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلما دخل عليه كل كان التعريف
للجنس بالافراد لان كلمة كل تقيد في مدخولها عموم الافراد وشمولها
اذا كان نكرة لكنه استدراك من قوله ليست في محله وجواب له
وتنبيه على فائدة دخول كل وصدق المحدود على كل افراد الحد يعني
الا انه ادخل عليه اي على التعريف المذكور كل افاد الضمير المستكن
راجع الى المدخول المستفاد من ادخل اي افاد دخول كل صدق
المحدود صريحا لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق
الموضوع على كل افراد الحد نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك
بالارادة يعني يصدق على كل فرد مما صدق عليه الحد فيكون التعريف
مانعا عن دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان
يصدق على غيرها الا ان الدال على شيء ليس له ان يدل على غيره والف
انحصار المحدود فيها اي افراد المحدود لعدم ذكر غيرهما اي غير
افراد الحد فيكون الحد جامعا لافراده لانحصاره في المحدود
في افراد الحد فيحصل لنا حد جامع لافراده لسبب انحصار المحدود

بينها ومانع عن دخول غيره فيه لسبب صدق المحدود على كل افراد
الحد بحيث لا يصدق على غيره فيكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه اى
كون الحد جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيره صار بدخول
كل على الحد كانه منصوص ومصرح واذا لم يدخل عليه كل لم يكن
الجمع والمنع منصوصا ومصرحا بل تفهيما ولما فرغ من تعريف
جنس التوابع شرع الى تعريف انواعها كما هو دابه فقال النعت والصفة
كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عنه لان العالم
فى قولك جاءنى زيد العالم هو زيد لا غيره واكثر استعمالا ولو فرض
فائدة لكونه مذكورا سابقا صريحا فى قوله ولا ضمنا فى صفة دون غيرها
تابع لانه من التوابع جنس شامل للتوابع كلها يعنى شامل لما هو المقصود
بمقصود منه وغيره لكونه جنسا وقوله مبتداء خبره قوله الآتى احتراز
دل على معنى فى متبوعه صفة للتابع اى يدل ذلك التابع حقيقيا
كان او سببيا بهيئة تركيبه مع متبوعه والهيئة مضافة الى التركيب
ومع متعلق به والضمير المجرور فى الموضعين يرجع الى التابع اى
دلالة التابع على معنى فى متبوعه لا يكون الا موصوف كونه مركبا
مع متبوعه على حصول متعلق لقوله يدل معنى فى متبوعه اى دلالة
مطلقة يريد انصاف مطلقا على المصدرية اى على كونه مصدر
محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تانيث مطلقا لكون
موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الحق مطلوبه
ملائم دخول من قال جعل مطلق صفة الدلالة ولا يساعده العبارة
لانه يجب تانيث مطلقا الا قوله الان يقال لم يعتد تانيث المصدر

او تانيث ما لا يدله فى الدلالة على معناه لان لقوله هذا وجها غير
مقيدة تعين للاطلاق بخصوصية بفتح الخاء ان كانت الباء مصدرية
لئلا يجتمع المصدران وضمها ان كانت بينة ومضافة الى المادة من
المواد بيانية يعنى دلالة النعت على معنى حاصل فى متبوعه مطلقا
بحيث فهم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما فى غيره احتراز
عن سائر اى ما فى التوابع لما مر ان السائر بمعنى الباقى فلا يرد عليه
اى على تعريف النعت البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه بدل اشتمال عن
زيد لانه نسبة الاعجاب الى زيد فيستلزم نسبة الى علمه لما سيجئ
والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه فان علمه فى المثالين واذ دل
على معنى فى متبوعه لكن دلالته عليه ليست مطلقة بل دلالته عليه ليست
الا بخصوص مادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثال اعجبنى
زيد داره وداره ولا التاكيد لفظيا كان او معنويا فى مثل قولك جاءنى
القوم كلهم او جاءنى زيد زيد ولما كان دلالة التاكيد على معنى فى
متبوعه ابهام نبه بقوله لدلالة كلهم على حصول معنى الشمول فى القوم
يعنى لما قيل جاءنى القوم توهم ان المجئ صدر عن القوم كلهم او عن
بعضهم فالنسبة حقيقة او مجازية اندفع ذلك التوهم ايضا ان النسبة
الحقيقة او مجازية فكلما اكد بزيد الثانى اندفع وعلم ما سوا المراد
منها وهو الحقيقة فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة من البدل
والعطف والتاكيد على حصول معنى من العلم فى الاولين والشمول فى
الاخير فى المتبوع متعلق بالحصول انما هى اى ليس دلالة تلك التوابع
الا بخصوص موادها اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها فلو جردت

تلك الامثلة عن هذه المراد بان يكون التابع غير ذلك المذكور فيهما
كما يقال اعجبنى زيد علمه واعجبنى زيد وغلامه مكان اعجبنى زيد وعلمه
واعجبنى او جاءنى زيد نفسه بدل جاءنى القوم كلهم لا يجد بالخطاء
لهما اى لهذه الامثلة دلالة على معنى فى متبوعهما صفة الجمع المؤنث
اى فى متبوع كل واحد منهما اما فى الاولين فظاهر لان الغلام يدل على الذات
المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل عليه زيد فى هذا
المثال لان المعنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد
كان المذكور عليه ذات زيدا بعينها فصارت كانه قال جاءنى زيد زيد بخلاف
نحو جاءنى القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل فى القوم وهو الشمول
كما عرفت بخلاف الصفة فان الهيئة التركيب بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى فى متبوعهما اى فى متبوع الصفة فى اماته كانت
الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا اعلم ان العامل فى الصفة
سواء كان عاملها لفظيا او معنويا اعلم ان العامل فى الصفة هو
العامل فى الموصوف عند سيبويه وقال الاخفش العامل فيهما
معنوى سواء كان العامل فى الموصوف لفظيا او معنويا كما فى
المبتداء والخبر وهو كونها تابعة وقيل ان عامل الثانى يقدر من
جنس العامل الاول يعنى يقدر فى قولك جاءنى زيد العالم والاول
اولى لان المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده
فان المجئ فى قولك جاءنى زيد الظريف ليس فى تقديرك منسوبا الى
زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا بقيد الظرافة وكذا الحال فى جاءنى
زيد العالم كما سبق ولما توهم ان الافادة فى امثال الوصف لان الوصف

انما يكون الخطاب برفع من هو عالم ثبوت الصفة دفعه بقوله و
فائدته اى فائدة النعت غالبا اى فى غالب الاحوال تخصيص فى النكرة
وهو فى عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات
كرجل عالم فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف
بالعالم قل احتماله او توضيح فى المعرفة وهو فى عرفهم عبارة عن
رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف كزيد الظريف فان زيدا وان كان
معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف
ارتفع الاحتمال الحاصل فيه وقد يكون اى فائدة النعت لمجرد الثناء
اذا كان الوصف معلوما قبل ذكره والثناء بالمدح بان صفة الكمال
من غير قصد بيان لقصد تخصيص كما فى الاول او قصد توضيح فى الثانى
بان يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الا معينا حتى اذا
احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء وكما سبق نحو بسم الله الرحمن الرحيم
بالجر فيهما على ان يكون صفتين للفظة الله تعالى لان لفظة الله لا يطلق
على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج
الى الا يضاح واما اذا كان منصوبين بتقدير اعنى او امدح او مرفوعين
بتقدير المبتداء فلا يكونان مما نحن فيه وكالاوصاف الجارية على
القديم تعالى او قد يكون لمجرد الذم من غير قصد تخصيص او توقف او
توضيح ولا يليق ههنا المدح والثناء بل لا يستحق الا الذم والقدح
نحو اعوذ من عاذ يعوذ وبابه قال الجاء اليه بالله اى التجاء و
اعتمد اليه تعالى واعتصم من الشيطان بشيطان وعلى وزن فعلان
من الشطن وهو البعد على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك

فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف وتدل على انصراف الاول
وعلى عدمه فى الثانى ما روى انه جاء رجل اسمه حسان الى مالك
فقيل للملك اذا كرمته فلا منصرف والا فلا ينصرف ووجهه انه ان
اكرمه فكان احياء فيكون من يحيى فلا ينصرف لزيادة الالف و
النون والعلمية وان لم يكرمه فكان اسلك فيكون من الحين فينصرف
الرجيم فعيل بمعنى مفعول للمبالغة فى الرجيم وهو ههنا اللعين و
الطريد وصف به مبالغة فى كونه ملعونا ومطرودا او قد يكون النعت
لمجرد التاكيد اى تاكيد معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة
تضمنا او التزاما مثل نفخة واحدة الوحدة المؤكدة تفهم من التاء
والبناء فى نفخة لان التاء فى الوحدة كضربة بالفتح فاكدت الواحدة
المفهومة من التاء والبناء بالواحدة وانما اورد مثالا للتاكيد
دون البواقى الزيادة الايضاح لان الوصف للتاكيد تلك
كثيرة بحيث لا يحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو
كان ذلك فى يوم من الايام ووقت من الاوقات وللكشف نحو
الجسم الطويل العريض العميق لان المصنف لم يتعرض لهما لدخولهما
تحت قوله او لمجرد التاكيد ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات
اى لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره توهم
كثير جواب لما من بين بيان لكثير ان الاشتقاق شرط فى النعت
لكون دلالة المشتق على معنى فى متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا
يقتضى بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو
مررت برجل اسد حتى تأول لو اعتبر المشتق الرفع صفة كالاسد

فى هذه المثال بمشتق ثم جعلوه وما يعنى اولوه بما يليق المقام
ولم يكن عطف الجملتين على جهتى لا اى ولما لم يكن وجه لجواز
العطف على معمولى عاملين واحد هذا اى شرط الاشتقاق فى الصفة
وتأويل غير المشتق بالمشتق مرضيا ومسعولا للمصنف رده بقوله
ولا تفصل لان المقصود من النعت الدلالة على معنى فى متبوعه لتخصيص
المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف سواء
كان الدال مشتقا وغيره اى لا فرق لان الفصل فى اللغة القطع فلازم
الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولا فيها لنفى الجنس وفصل فى محل
النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اى لا فرق كائن
بين ان يكون النعت مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل وغيره وان يكون النعت غير مشتق كغير
المذكورات فى صحة متعلق بلا فرق وقوعه اى وقوع غير مشتق نعتا
مفعول الوقوع الذى هو مضاف الى الفاعل اى المشتق وغيره سواء
فى وقوع كل منهما نعتا اذا كان وصفه اى وضع غير المشتق يعنى فى
التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق لغرض المعنى وغرض المعنى
نطقى من قبل خاتم فضة والغرض يترتب وجوده على شئ ويقصد
اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى دلالة عاملة
او وضعا عاما اى فى جميع الاستعمالات فيه اشارة الى ان نصب
عموما على الظرفية وان العموم فى الاستعمال ويجوز نصبه على
المصدرية كما اشرنا اليه فالمراد بالعموم الوصف العام سواء
استعمل خبرا او حالا او نعتا مثل تميمى فان النسبة الى بنى تميم

لم تزل عن المنسوب ما دام منسوبا فى جميع الازمان سواء كان
ذكر متبوعه او لم يذكر على ان لذات ما اى لذات من الذوات
نسبة الى قبيلة بنى تميم فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى
من غير تاويله بالمشتق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل
تميمى او معرفة نحو زيد التميمى وذو مال لكونه بمعنى الصاحب
وضعا يدل على ان ذاتا ما صاحب مال فيقع تلك الذات من غير
تاويل ايضا او خصوصا عطف على عموما اى اذا كان وضع
وضع غير المشتق لغرض المعنى فى بعض الاستعمالات يعنى لا يدل
على معنى فى متبوعه فى جميع الازمان بل فى بعض الازمان بان يكون
يعنى يسد ما وصف به مذكورا لفظا بان يدل فى بعض المواضع يعنى
عند ذكر الموصوف على حصول معنى لذات وحينئذ اى حين
كونه دالا على حصول معنى لذات ما يجوز ان يقع نعتا لتلك الذات
لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع
وكون موصوفه مذكورا لفظا فى بعضها اى بعض المواضع لا يدل على
ذلك اى المعنى الواقع فى المتبوع لعدم متبوعه لا لفظا ولا تقديرا
الا ان المراد به حينئذ الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد
الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان
المراد الدلالة على الذات فقط فحينئذ لا يصح نعتا مثل مررت برجل
اى رجل ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف
الى النكرة لان المضاف الى الموصوف ليس فيه ابهام وكذا انت الرجل
كل الرجل مراد به البليغ الكامل فى شانه اى كاملا فى الوجودية

بفتح الياء

بفتح الياء ان كان الياء مصدرية ضمتها ان كانت نسبية فاى رجل
باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب اى فى تركيب كان موصوفها
فيه نكرة واضيف هى الى عينه على كمال الرجولية يعنى باعتبار
دلالتها حصول معنى الكمال فى موصوفها ويصح ان يقع نعتا لما
قلنا فاى رجل مبتداء يصح ان يقع نعتا خبره واليه فى باعتبار متعلق
لقوله يصح والمعنى فاى رجل فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا
باعتبار دلالته على معنى الكمال وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على
هذا المعنى اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر
شىء فلم يصلح لا موصوف بها لا لفظا ولا تقديرا لكونه مبتداء و
الظرف خبره فلا يصح ان يقع نعتا لعدم كون المراد دلالتها على معنى
قائم بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط ومثل مررت
بهذا الرجل فان الرجل وقع الصفة لهذا الدلالة على معنى حاصل فيه
وهو الدلالة المعينة فان هذا يدل على ذات مبهمة لكون وضع اسم
الاشارة ليس الا لدلالتها على الذات المبهمة والرجل يدل على ذات
معينة لكون اللام فيه للتعريف فيكون ما دخلت هى عليه معرفة
وخصوصية الذات المعينة فى الرجل بلام التعريف بمنزلة معنى حاصل
فى الذات المبهمة فى هذا فيدل الرجل على معنى حاصل فى ذات هذا
وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام
مررت بهذه الذات المعينة فلذا اى لكون دالا على الذات المعينة
الحاصل فى هذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا فيكون الصفة للايضاح
وفى المواضع الاخر بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث

اخر واخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير التي لا تدل الرجل مثلا جاء في الرجل
بدون ذكر هذا قبلها او محلها حايض والعسل حلو على هذا المعنى دلالة
مقصودة اي معنى الحاصل في المتبوع بل انما تدل على الذات لا غير لا يصح ان
يقع الصفة لعدم الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه الدلالة على حصول
معنى في المتبوع وذهب بعضهم اي من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه
الى ان الرجل في المثال المذكور بدل من اسم الاشارة بدل الكل صفة له
لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون
بدلا منه بدل الكل لاتحاد مدلوله ومدلول الاول وذهب بعضهم اي ومنهم الى انه
اي الرجل فيه عطف بيان لانه تابع غير صفة متبوعه وهذا يصدق
عليه فيكون عطف بيان للايضاح فالاكثرون ومنهم المصنف على ان
ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى
في تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لما سبق وهذا احد النعت
ومثل مررت بزيد هذا فان الاسم الاشارة ههنا في محل الجر على انه
صفة لزيد لدلالته على معنى في متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسره
الشارح بقوله اي مررت بزيد المشار اليه فلما يصح هذا يصح ايضا
ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لا يقع
صفة الا للعلم او المضاف الى العلم والى الضمير او الى مثل لما سيجيء
اي الموصوف اخص من الصفة او مساو اه في الثلثة الاول يكون
اخص في الاخيرين مساويا له واما في غيرها فلا يوجد هذا المعنى
فلا يكون اسم الاشارة صفة فهذا اي لفظ هذا في المواضع اي
في موضع يحتاج اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يكون

ان يكون موصوفا به يدل على معنى حاصل في ذات زيد وذلك المعنى
هو المعنى المشار اليه فوقع الاسم الاشارة صفة له اي لزيد للايضاح
المعنى الحاصل فيه فيكون الصفة للايضاح وفي المواضع الاخر التي
لا يدل اسم الاشارة على هذا المعنى اي على معنى حاصل في الذات بل المراد
منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او ما
هذا الرجل ولا يصح فيها ان يقع صفة لعدم كون المقصود منه الدلالة
على معنى في غيره اذا كان مقصودا لوجب ان يلي ما يوصف به فلما يلي علم
انه لا يراد منه معنى الوصفية ولما فرغ من بيان ما هو الاصل في النعت
وهو الافراد لكون المطابقة فيه اتم في بيان شرع في بيان ما هو في حكم
الافراد فقال وتوصف النكرة او ما في حكمها من ذي اللام يصدق بفرد مبهم
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني لا المعرفة بالجملة من حيث هي
جملة نكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة في التعريف فيوجد
التطابق بينهما لان الدلالة على حصول معنى في متبوعها اي الصفة كما يوجد
اي الدلالة على حصول معنى في المتبوع في المفرد والذي يكون صفة كذلك
تاكيد لقوله كما توجد الدلالة ايضا في الجملة الخبرية فيصح ان يقع صفة كما
يصح وقوع المفرد وانما قيد الجملة الواقعة بالخبرية احترازا عن الانشائية
لان فائدة الصفة لما سبق تخصيص موصوفها كما في النكرات او
توضيحه كما في المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا في الحال ولا
في السابق بل المراد منها الطلب فيكون تخصيصا او توضيحا فلا يصح ان
يقع صفة لانتفاء الفائدة لان الانشائية لا تقع صفة لما قلنا الا
بتاويل بعيد فقدر بالبعيد لان الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا

مؤلة اذ الجملة التى لها محل من الاعراب فى تاويل مفرد مؤول منها الا ان
ذلك التاويل فيها قريب كما ان قلت فى توصيف الجملة الانشائية يجب لفظ
جاءنى رجل حقه مفرحته اضربه اذا هنا ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة
لتحسين الكلام اى مقول يعنى جاءنى رجل مقول فى حقه اضربه فلا
توهم منه ان السلار ربا لضرب المتكلم وليس كذلك ودفع لقوله اى مستحق
لان يؤمر بالضرب فلا يكون الجملة الانشائية بعد التاويل صفة بل لكون مقول
او مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة ويلزم فيها اى
فى جملة الخبرية الواقعة صفة الضمير ولم يقل ويلزم عائد كما قال فى الجملة
الواقعة خبرا فلا بد من عائد لان المبتداء لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد
بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب ان يكون الربط ما هو الاصل فى
الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه لصفة الراجع الى تلك النكرة
لا الى غيرها لفظا وتقديرا مثل واتقوا يوما لا تجزى نفس الاية اى فيه للربط
اى لربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة لئلا يظن
المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة نحو جاءنى رجل ابوه قائم
وان لم فيها اى الجملة التى وقعت صفة الضمير الرابط الراجع الى تلك النكرة
بل تكون حالية عنه تكون تلك الجملة اجنبية بالنسبة الى الموصوف لان الجملة
من حيث انها جملة مستقلة فالافادة لا تقتضى الارتباط بغيرها لاشتمالها
على الاسناد التام المقتضى المسند اليه والمسند فلا بد من رابط يخرجها
عن الاستقلال ويوجهها الى شىء فلهذا كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحده
لما قلنا ولذا صرح به المصنف فلا يصح ان يقع صفة لها اى لتلك النكرة
لعدم دلالتها على معنى فى شىء بسبب كون الرابط مفقود واما جاءنى

رجل

رجل زيد عالم ويوصف بنى للمفعول حال الموصوف الجار والمجرور ثابتة
سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة للموصوفة و
النكرة واما اذا كان نكرة فيقع صفة الا للنكرة لما سبق وكذا غيره
فالذا اخر البحث عن بيان كونه جملة اى الحال قائمة به اى الموصوف فيه اشارة
الى ان الاضافة لادنى ملابسة نحو مررت برجل حسن يجوز جعل الوصف
المفرد ولوصف الجملة باعتبار ان تكون حسن اسما وفعلا او الحسن
بضم الحاء حال الرجل وصفته وقائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه
ويوصف بحال مستقلة بكسر اللام اى بحال متعلق الموصوف ولما اشكل
عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ما سبق تابع يدل
على معنى فى متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع فكيف يدل
عليه او دل قول المصنف بحال المتعلق بقوله يعنى بصفة اعتبارية تحصل له
اى للموصوف بسبب متعلقه لان وصف المتعلق لما حصل بتاديب الموصوف
وتعليمه اياه واصلاحه جاز ان يوصف الموصوف قائم متعلقه نحو
مررت برجل حسن غلامه يجوز هنا ايضا الوجهان الوصف المفرد
الجملة اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه اى يعنى حاصل فى الرجل وان
كان الموصوف وصفا اعتباريا اى مجازيا لا بحسب الحقيقة وصف
الغلام فالاول اى النعت لحال الموصوف اى بحال قائم به يتبعه لاتحادهما
فى الصدق حيث يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر فكانهما شىء واحد
فلزم المطابقة فى هذه الامور لئلا يلزم كون الشىء مثلا معرفة ونكرة فى
حال حالة واحدة اى يتبع الوصف الموصوف فى عشرة امور لكن لا من حيث
الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسره الشارح بقوله يؤخذ منها فى كل

تركيب من التراكيب العربية اربعة لان الشيء الواحد لا يكون واحدا
وتثنية وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها
احدا ولان هذه الامور العشرة الاربعة انواع الاعراب والافراد
والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث فاخذ
من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة في الاعراب سواء كان
في كليهما لفظيا او في الاخر تقديريا او بالحركة او بالحرف رفعا ونصبا
وجرا والنصب على الظرفية باعتبار المضاف اي في حالة الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث يعني ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الاخر مذكرا
ايضا واذا كان يعني اذا كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الاخر
مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الاخر ايضا مؤنثا
وكذا الحال في البواقي الا اذا كان استثناء من قول الشارح يوجد منها
في كل تركيب اربعة اي الوصف صفة يستوي فيها اي في الصفة المذكر
والمؤنث لان الصفة اذا كان كذلك لم يوجد فيها انما يوجد فيها
ثلثة منها لانتفاء التذكير والتانيث من تلك الصفة للمساواة
بينهما كفعول بمعنى فاعل بشرط ان يكون الموصوف مذكورا نحو رجل
صبور بمعنى صابر وامراة صبور بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق
بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه
لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه حينئذ يكون من اعداد الاسماء
وفعيل ايضا بمعنى مفعول بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر
الموصوف قرينة كرجل جريح وامراة جريح واما اذا لم يذكر فانهما

لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان
وقتيلته وجعل الاستواء في فعيل اذا ذكر الموصوف في المفعول و
في فعول اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للعدل لئلا يكون الاستواء لاحدهما
وعدمه للاخر ولم يعكس لان في فعول ثقلا لاحتماله على الضمة والفاعل
كثير الاستعمال لحرمانه في الافعال كلها وحقه فيه مطلوب ولا شك
ان الاستواء خفة فاعطي لما هو كثير الاستعمال او كان الوصف
صفة مؤنثة تجري على المذكر اي يجوز صفة للمذكر ويطلق عليه كعلامة
ولانه حيث يقال رجل علامة يعني العالم بمعنى كثير النسبة وسلباج
وهو الذي يجمع كل شيء والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه اي يتبع الوصف الموصوف في الخمسة الاول بضم الهمزة وفتح الواو
وجمع اولى مؤنث اول وهي اي خمسة الاول الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير يعني اذا كان الموصوف معرفا يكون الصفة ايضا
كذلك كقوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ومنكرا
يكون الصفة ايضا كذلك نحو جاء في امراة حائل وشاحها وكذلك
البواقي ويوجد منها اي من تلك الخمسة في كل تركيب اثنان لانه لا يكون
الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها اضداد
ولان هذه الخمسة نوعان فتؤخذ من كل نوع واحد لحصر اثنان
وانما تبع الوصف الثاني موصوفه في هذه الخمسة لانه لما كان الرفع
في هذا النوع وصفا سببيا اكتفي في المطابقة بهذا القدر حطا لرتبة
الفرع عن رتبة الاصل ولا يتبع الوصف الموصوف في البواقي من تلك
الامور العشرة التي كان الوصف قد طابق الموصوف فيها في قسم

الاول وهي اي البواقي ايضا اي كالامور التي طابق الوصف الموصوف
فيها يعني كانت خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
يعني ان الموصوف في هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف
ايضا مذكرا مررت برجل ضاربه امرأة واذا كان مؤنثا لا يجب ايضا
تانيثه مثل مررت هند ضارب ابوها وكذا الحال في البواقي فيكون
الوصف في هذا القسم في الخمسة الباقية كالفعل في انه يدور تانيثه
وتذكيره وتغايرهما على الاسناد الى الفاعل ولا يكون تابعا للموصوف
فيها لكونه مسندا الى الظ لشبهه به اي الوصف بالفعل في كونه مسندا
الى الظ فصار بمنزلة الفعل يعني ينظر الى فاعله اي فاعل الوصف فان
كان فاعله مفردا مذكرا او مؤنثا او مثنى كذلك او مجموعا كذلك افراد
الوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا مررت كريم ابوه او
مثنى نحو مررت رجلين كريم ابوهما او مجموعا نحو مررت برجال
كريم اباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه لو مثنى او جمع حين كون
فاعله مثنى او مجموعا لزم تعدده وهو ظاهر كما افراد الفعل عند
كونه فاعله الظاهر مثنى او مجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون
وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا انفصال واقع بينهما
طابقه اي طابق الوصف فاعله في التذكير والتانيث وان كان
الوصف بخلافه ليعلم من الاول والاخر ان فاعله مذكرا او مؤنثا
وجوبا يتميز عن النسبة كما يطابق الفعل فاعله الظاهر وجوبا للعلة
المذكورة في التذكير والتانيث مثل قام زيد وقامت هند وان
كان فاعله اي فاعل الوصف الثاني مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا

الا انه مفصولا عنه حيث وقع فصل بينهما يذكر ويؤنث ذلك الوصف
يعني يخير فيهما يذكر لكونه غير حقيقي او مفصولا ووجوب التانيث
انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث لكونه
فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقي او مفصولا جواز لما فرغ من بيان
تثنية النوع الثاني بالفعل في الخمسة الباقية اورد امثلتها على
الترتيب اللف فقال تقول ايضا حالهما وزيادة في التفهيم مررت
برجل قاعد غلامه كان مثل مررت برجل لقعد غلامه ومررت برجلين
قاعد غلاماهما كان مثل مررت برجلين ليقعد غلاماهما ومررت
برجال قاعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها احاد لفظ
تنبيها على ان هذه الامثلة اوردت لتانيث الفاعل فيكون مغايرة
للمعطوف عليه كان مثل مررت امرأة ان يقوم ابوها ومررت برجل
قائمة جاريته مثالا لكون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان مثل مررت برجل
تقوم جاريته ومررت برجل معمور او معمورة داره مثالا لكون الفاعل
مؤنثا غير حقيقي مثل مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية اذا
الفوقانية ولم يات لم ينظر من الفعل بالسابق والسياق ومررت
برجل قائم او برجل قائمة في الدار جاريته مثالا لما كان فاعله مؤنثا
حقيقيا مع الفصل كان هذا مثل مررت برجل تقوم او يقوم بالتذكير
والتانيث في الدار جاريته فان قلت نشاء هذا السؤال التفريق
بين النوعين ما تبع الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها
في الاول ولم يتبع في الثاني الا في الخمسة الاول وفي الخمسة الاخر
صار كالفعل مع انه في الاول ايضا يجوز ان يصير الوصف فيها

كالفعل فكان على المصنف ان يقول ويتبع فى الخمسة فقط سواء
كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه فاذا كان كذلك فان قلت
او نظرت اليها الطالب المستفيد حق النظر منصوب بنزع الخافض
اى بحق النظر بعين الانصاف من لقمة ولا عناد فى اسماليب الكلام
وسياقه وسياقه وجدت النوع الاول وهو الوصف لحال الموصوف
متعلق الموصوف فى الخمسة التوالى الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير كالفعل فى انه يورد تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه
على الاسناد الى الفاعل لانه فاعله اى فاعل الوصف الذى هو لحال
الضمير المستكن فيه لكونه مشتقا وفى حكمه يحتاج الى الفاعل وهو
اذا لم يكن ظاهرا لمضمرا بارزا او مستكن و فى الصفات لا يكون
الا مستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما يجيء الراجع
الى موصوفه للربط والفعل اذا استند الى الضمير الراجع الى شيء قبله
يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا او يلحقه اى الفعل الالف اى الف
الضمير فى التثنية اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه
ويلحقه الواو اى واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا فى الجمع
المذكر العاقل او يلحقه النون اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا فى جمع
المؤنث السالم لان النون علامة جمع المؤنث كما ان الواو علامة
جمع المذكر العاقل ويؤنث الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه
مؤنثا فى الواحد المؤنث ويذكر ايضا فى الواحد المذكر اذا كان
مرجعه مذكرا ولما بين من السئول الوصف بحال الموصوف فى
الخمسة البواقى واورد امثلتها على ترتيب اللف ايضا حال فقال



فلذلك للمذكور تلك بناء الخطاب مررت برجل ضاربت فى الافراد
والتذكير مثل مررت برجل يضرب ومررت برجلين ضاربين
فى التثنية مثل مررت برجلين يضربان ومررت برجال ضاربين
فى الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون ومررت بامرأة
ضاربة فى الافراد والتانيث ومررت بامراتين ضاربتين فى التثنية
ومررت بنسوة ضاربات فى الجمع المؤنث كما تقول فى الفعل اذا كان اسند
الى الضمير مررت برجل يضرب ومررت برجلين يضربان ومررت برجال
يضربون ومررت بامرأة تضرب ومررت بامراتين تضربان
ومررت بنسوة تضربن هكذا هذا استدلال بعبادة الرضى ثم خصص
الثانى بهذا الحكم الباء دخلت ههنا على المقصود عليه ههنا هو
الثانى والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف فى الخمسة
الاول وكونه كالفعل البواقى مختصا بالنوع الثانى مع انه يجوز
ان يجرى هذا الحكم فى النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة
قلنا فى جوابه المقصود الاصلى فى هذا المقام فى تبع الوصف وعدم
تبعية بيان نسبة الوصفين اى الوصف بحال الموصوف والوصف
بحال متعلق الى الموصوف متعلق بالنسبة بالتبعية متعلق بها ايضا
فى الاول وعدمها اى التبعية فى الثانى يعنى بيان تعلق الوصف بحال
وارتباطه بالتبعية بها بل بعضها ولما كان الوصف الاول اى
الوصف بحال الموصوف تبعه اى يتبع الوصف الموصوف فى الامور
العشرة المذكورة سابقا وكان يوجد فى كل تركيب منها اربعة لما
سبق وكان الوصف الاول لا يخرج مشابهة اى شابهته الوصف

الاول للفعل في الخمسة البواقي عن هذه متعلق بلا يخرج التبعية
يعني تبعية الوصف للموصوف في الامور العشرة عرفت اي الاتحاد
يقال بينهما في الصدق والمعنى حتى كانهما شيء واحد اكتفى جواب لما
اي المصنف بيان اي في الوصف الاول بالحكم عليه اي على الوصف الاول
بالتبعية اختصارا او علما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببه
فكانه مسند اليه لا الى ضميره بخلاف الوصف الثاني فانه قائم بسببه
لا بموصوفه فانه اي المصنف لما حكم عليه اي على الوصف الثاني بالتبعية
اي تبع الوصف الموصوف في الخمسة الاول الاعراب بالواو والثلثة و
التعريف والتنكير لمناسبة كونه وصفا سببيا وهذا القدر يكفي
المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة
الاخر فانها امور قوية تقتضي مناسبة قوية لم يكشف المصنف فيه
اي في الوصف الثاني بالحكم بعد التبعية فيها فانه اي الحكم بعدمها
فيها غير منضبط لان في بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل
مثنى او مجموعا وفي بعضها يجب التذكير او التانيث كما اذا كان
الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفي بعضها جاز
التانيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا
غير حقيقي بدونه بل من المصنف ضابطة عدم تبعيته له اي تبعية
الوصف للموصوف بكونه اي بكون الوصف الثاني كالفعل بالنسبة
الى ظاهر بعده لتبيين حاله اي حال ذلك الوصف عند عدم التبعية
اي ليعلم انه يكون حال الوصف الثاني عند عدم كونه تابعا لمتبوعه
كالفعل كما سبق ولما شاء في الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل ابهام

واجمال

واجمال اراد ان يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفة به قال ومن
ثمة اي ومن اجل كون وصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن
قام رجل قاعد غلمانه لان الصفة اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن
افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا
للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لعدم المطابقة
كما يحسن قام رجل يقعد غلمانه وحسن ايضا ان يقال رجل
قاعدة غلمانه لكون الاول حسن لكونه اخف وعدم كون التانيث
حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى لكونه اصلا لان
الفاعل وهو غلمانه مؤنث لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا
الا جمع المذكر السالم سيأتي الا انه غير حقيقي كما مر ان تانيثه لكونه
بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا كما حسن ان يقال قام رجل تقعد
غلمانه بالتاء المنقوط بنقطتين من فوق للتانيث لانها قد تكون
للتذكير كما في المخاطب المذكور وضعف قام رجل قاعدون بالحاق
علامة الجمع المذكر وهي الواو والنون في الرفع غلمانه ولو لم يكن
كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف لانه اي لان
مثل هذا التركيب بمنزلة قام رجل يقعدون غلمانه لان الالف و
الواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامة
التثنية والجمع ضعيف بخلافهما في مثنى الاسم ومجموعه فانهما و
ان وضعتا علامة لهما ولم يكن اصلا فاعلا اذ لو كانا كذلك لما
انقلبتا في حالة النصب والجر بل هما حرفا اعراب سواء كانا
في المشتق او غيره والحاق مصدر من لحق على وزن ذهاب

كالمحقق ومضاف الى الفاعل علامتى المثنى اى الالف والمجموع اى
الواو فى الفعل المسند الى ظاهرهما اى المثنى والمجموع اشعارا
من اول الامر الى فاعلهما مثنى او مجموع كما انت الفعل المسند الى الظاهر
المؤنث الحقيقى بلا فصل ايذانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث ضعيف
اى جائز مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر لتعدد الفاعل من غير
عطف ويجوز من غير حسن لكون الصفة جمعا ولا ضعف لعدم
جريانه على الفعل لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكانه لم يجمع وان
للوصل كان قعود جمعا اى جمع قاعد كشهود وجلوس وسجود
ايضا اى كما ان قاعدون جمع قاعد لانه اذا كسرت من السكين
الاسم المشابهة للفعل لا مطلق الاسم يعنى اذا جعلته جمعا كسرا
خرج ذلك الاسم لكون جمع التكسير مخصوصا بالاسم لفظا عن
موازنته اى الاسم المجموع المكسر الفعل ومناسبته له فى الحركات و
السكنات وعدد الحروف مع انهما اقوى وجوه المشابهة له فلم يرث
لان الفعل لا يكسر لانه لا يعقل التغير فيكون التكسير من خواص
الاسم لانه تقبل التغير فلم يكن قام رجل قعود غلمانه بالجمع
تكسير مثل قام رجل يقعد ون غلمانه فى الضعف لعدم مشابهة
فلم يرث منه الضعف ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقة لو
صوته ولا يذان تعدد الفاعل لا عطف خفيا وان توزن لفظا
الذى صفة للمشبه به وهو قوله مثل يقعدون غلمانه ويجوز ان يكون
صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمانه اجتمع فيه فاعلان بلا عطف
الضمير المرفوع وغلمانه فى الظاهر متعلق باجتمع لانه فى الحقيقة

لم يجتمع فيه فاعلان الاستثناء من قوله فاعلان فى الظاهر يعنى الا ان
يؤول باحد الوجوه الثلاثة فحينئذ لا يلزم اجتماع الفاعلين الا ولين
ان يخرج الواو سواء كانت فى الاسم او الفعل من الاسمية الى
الحرفية يعنى ان يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الاتى مجموع
من اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه الفاعل
الحرف او يعنى الثانى ان يجعل المظهر الواقع بعده بدلا من المضمر
يعنى يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل
لان الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل الكل على ما سيأتى وهذا
اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الفاعل الحرف الا انه يشعر به
او يعنى الثالث ان يجعل الفعل مع فاعله خبرا مقدما على المبتدأ
الذى هو الاسم المظهر لانه حينئذ يجعل مبتدأ اى يجعل الفعل مع
فاعله جملة فعلية فى محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم
الظاهر الذى وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها
وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان
معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ما سبق ولما فرغ من
تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع فى بيان ما لا يجوز وصفه
ولا توصيفه فقال والمضمر مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا
لا يوصف مبنى للمفعول نائبه ما استكن راجع الى المضمر يعنى المضمر
مطلق لا يكون موصوفا بشىء لانه لم يوجد معرفة
مساوله فى التعريف او وضح يوصف به للايضاح ولان ضمير
المتكلم متصلا كان او منفصلا او ضمير المخاطب ايضا كذلك كل واحد

منهما اعرف المعارف واذ ضمنا توصيف كل منهما او توضيحه لا يجوز
لانه لا يمكن التوصيف للتخصيص لما سبق انه مخصوص بالنكرة فالتوضيح
تحصيل الحاصل فلا حاجة لهما اي الضمير المتكلم والمخاطب الى
التوضيح لما عرفت انهما اوضح واعرف فلما لم يجتمع فيهما الى التوضيح
فلا احتياج لهما الى التخصيص ايضا لانه لا يكون الا في النكرات
فلما دار ذلك الضميرين لكونهما اعرفين واوضحين لا احتياج
لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام ما يجوز توصيفه
دفعه لقوله وحمل عليهما اي على ضمير المتكلم والمخاطب في عدم
التوصيف ضمير الغائب وان كان فيه ابهام من وجه لانه من
جنسهما يعني كما ان ذلك المضمرين لا يوصفان كذلك لا يوصف
ايضا حملا عليهما واجاز الكسائي توصيفه متمسكا بقوله تعالى لا اله
الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل او على ان هو اسم
من اسماء الله ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير علما وح
يجوز توصيفه وحمل على الوصف الموضح اسم فاعل من اوضح في عدم
جواز التوصيف الوصف المادح اي كون الصفة للمادح والوصف
الذم اي كونهما للذم وغيرهما من كونهما للتاكيد يعني كما ان الضمير بانواعه
لا يوصف للتخصيص والتوضيح لا يوصف للمدح والذم والتاكيد لان
هؤلاء فروع الوصف الموضح في الافادة لان الاصل في وصف المعارف
التوضيح والمضمر لما لم الوصف التوضيح والمضمر لما لم يوصف التوضيح
مع انه اصل فعدم الوصف هؤلاء يكون هو الاولى لان مرتبة الفرع
ادنى من مرتبة الاصل فلم توصيف مطلقا طردا للباب ولا يوصف به

اي لا يكون

اي لا يكون الضمير مطلقا متكلما كان او مخاطبا او غائبا صفة لشيء
تخصيصا او توضيحا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا لانه اي الشان
ليس في المضمر يعني الوصفية بل ليس فيه الدلالة على الذات فقط وهو
اي معنى الوصفية الدلالة اي دلالة اللفظ على قيام معنى بالذات مثل
احمر مثلا فانه يدل على ذات ما يقوم بها الجامد مثل زيد ورجل وفرس
لا يعني لا يدل على قيام معنى بها اي بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى
يدل عليه ولانه لا اعرف منه فلو وقع نعتا لشيء لزم ان يكون اعرف
من المنعوت وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص
الصفة او مساويا وكانه اي اظن انه لم يقع في بعض النسخ اي الكافية
قوله ولا يوصف به بل اكتفي فيهما عنه بقوله والموصوف اخص او
مساو ولما سبق انه لا اخص من الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف
ولذا لا يقع منه صفة لشيء ولهذا اي لعدم وقوع قوله ولا يوصف به
فيها اعتذر الشارح الرضي اي بين عذر المص في عدم ذكر قوله ولا
يوصف به او قال اي الشارح الرضي لم يذكر المص في المتن بعد قوله
والمضمر لا يوصف انه اي المضمر لا يوصف به يعني ان المص من ان الضمير
لا يكون موصوفا بشيء ولم يبين انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت
عنه مع انه اي الشان يتبين ذلك اي عدم كونه بقوله والموصوف
اخص متناوله فانه لا شيء اخص من المضمر ولا شيء متناوله حتى يكون
صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها
علم ان المضمر لا يكون صفة شيء لانه لا يوجد في المعارف اخص منه
او مساو له على ما سيأتي حتى يقع صفة له واعلم ان قوله والموصوف

اخص او مساو فينقسم بالقسمة العقلية اربعة اقسام ان يكون
الموصوف اخص من الصفة مثل جاءني زيد العالم او مساويا لها
والصفة مساوية له ايضا مثل جاءني الرجل الفاضل او يكون الصفة
اخص منه وهذا القسم لا يجوز لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون
المقصود انقص من غيره اي الموصوف المعرفة صفة بالمعرفة لان
الموصوف النكرة لا يكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها
اشد اي اقوى اختصاصا بالتعريف يعني تعريفا الموصوف يجب
ان يكون اقوى لدلالته على الذات والنعت على الصفة والدال
على الذات ان يكون اقوى والمعلومية من الصفة يعني يجب ان
يكون الموصوف اعرف منها اي من الصفة لانه اي الموصوف المقصود
الاصلي في التركيب الوصفي فيجب ان يكون الموصوف كاملا من الصفة
في التعريف او يعني ان لم يكن اكمل منها فلا بد ان يكون مساويا لها
لانه اي الموصوف لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان يكون الموصوف
دونها يعني لا يكون اخص منها بل يكون مساويا لها والمنقول اي
الذي نقل عن سيبويه عليه اي على ما نقل عنه مشى جمهور النحاة و
مشاهيرهم ان اعرفها اي اعرف المعارف واقواها المضمرات بانواعها
ولذا اوردها بصيغة الجمع لتكون دالة عليها ثم الاعلام الشخصية
ثم اسم الاشارة مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا
ثم المعرف باللام كذلك والموصولات فيهما اي في المعرف باللام و
في الموصولات مساواة من حيث المعنى واللفظ والاستعمال
اما الاول فلان اللام للتعريف او للجنس وكذا الموصول واما الثاني

فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف وكذا سائر الموصولات
مثل الذي والتي واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال
الموصولات في نحو الضارب ابوه زيد خالد اما كون المضمر اخص
من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا وانت لا يلتبس بغيره
دون غيرها من المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما
ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقي فلكونه معرفة وضعا
واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال صار ادنى مرتبة من المضمر و
لذا جاز توصيفه دون المضمر واما اسم الاشارة فانه وان كان
معرفة وضعا الا انه جاز استعماله الاجناس فيكون نكرة ا
استعمالا ولذا وجب توصيفه بذي اللام فقط على ما يجيء في قوله
والتزم وصف باب هذا بذي اللام وهذا الاعتبار وكان ادنى
حالا ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه وضعا ذاتيا لا عرضيا
كان اخص من ذي اللام وكذا من الموصولات لما عرفت ما بينهما
من المساوات ومن ثمه اي ومن اجل لان من في مثل هذا الموضع
تكون بمعنى اللام التعليلية ان الموصوف اخص او مساو لم
يوصف ذو اللام اي المعرفة بلام التعريف لا يوصف يعني لا يكون
موصوفا لشيء من الاشياء الا بمثله اي ذي اللام الاخر اي بالمعرف
باللام الذي يكون غير الاول لفظا ولذا وصف بالاخر لئلا يتواسط
انه بعينه او لم يوصف ذو اللام بالموصول سواء كان الالف
واللام مثل جاءني الرجل الضارب ابوه عمرا او غيره فان اي
الموصول ايضا اي كذي اللام مما بل الذي اللام يعني كان ذا اللام

مماثل لذى اللام الاخر حتى تكون صفة له كذلك والموصول
مماثل الذى اللام فيكون صفة لما عرفت ما بينهما اى من الموصولات
وبين ذى اللام من المساوات فى التعريف نحو جاء الرجل الفاضل
مثاله من تكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الاخر او جاء فى
الرجل الذى كان عندك امس مثال تكون المعرف باللام موصوفا
ونحو قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه الاية او لم يوصف
ذو اللام الا بالمضاف الى مثله اى مثل المعروف باللام الذى هو
الموصوف يعنى تكون موصوفا بالمضاف الى المعرف باللام وذلك
اما لا واسطة يعنى لا يكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف
اليه الذى هو المعرف باللام واسطة نحو جاء فى الرجل صاحب الفرس
والثانى قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف او بواسطة يعنى تكون
بينهما فاضل نحو جاء فى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف
المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه يعنى ان تعريف
المضاف يكون انقص من تعريف المضاف على خلاف الواقع بين
سيبويه وغيره فعند سيبويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه
لان احد التعريف منه فاكتسبه لان الاخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذ
فلا اقل من ان يكون دون منه لان المضاف والمضاف اليه فى الكلمة
الواحدة انقص وانم فى التعريف وذا عنهما تر فوجب ان يكون
تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا ازيد
فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة المضاف اليه لزم ان
لا يكون المضاف الى المضمر صفة ولا موصوفا كان الضمير لا يكون

موصوفا

موصوفا ولا صفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا
مثل قولك جاء فى غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاء فى غلامى
صاحبك قلت لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له فى التعريف
ان يكون مساويا له فى جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا
مثله لان المشابه كشئ فى وصف لا يكون مشابها له فى جميع اوصافه
وفى الرضى المضاف الى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين والذى اللام
واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين والذى اللام
وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف
الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف
الى احد هذه الثلثة فى المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبا
المضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بها الى هنا كلامه
فعلم من هذا ان المضاف الى المضمر لا يقع صفة الا الى المضاف الى المضمر
ايضا واما المضاف الى العلم والى غيره من المعارف الباقية فلا يقع
موصوفا صفة بالمضاف الى المضمر كما ان العلم وغيره لا يقع موصوفا
بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم الاشارة لا يكون موصوفا بالمضاف
الضمير والى العلم واما المضاف الى ذى اللام والموصول فلا يكون
بالمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة واما عند غيره
فمرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب التعريف
منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه الا يرى ان المنادى
المفرد المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بناءه لا يكون الا
لازما بل يكون عارضا فيجوز ان يتصف المعارف بعضها ببعض

على مذهب بخلاف سائر اى ما فى المعارف فانها اى المعارف الباقية
اخص من ذى اللام وكذا من الموصول لما عرفت ما نقل عن سيبويه
وما عليه الجمهور فلا تكون وصفا له لئلا يكون المقصود ادنى
من غيره فلو وقع اخص نعتا لغير اخص مثل ان يقع ما اضيف الى
المضمر صفة الى العلم مثل جاءنى زيد صاحبك او ما اضيف الى
العلم صفة الى المعرف باللام مثل جاءنى الرجل صاحب زيد فهو
اى الاخص لو وقع صفة لغير الاخص كالمثالين المذكورين محمول
على البدل دون الصفة عند صاحب هذا المذهب يعنى عند سيبويه
وانما التزم جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون
النعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة لانه
مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلثة
لكونه اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه الا بذى اللام وحده
اجاب عنه بطريق الحصر لقوله وانما التزم وصف باب هذا حين
اريد وصفه اى جعله موصوفا اى باب اسم الاشارة سواء كان مفردا
او مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا بذى اللام اى بالجنس المعرف بلام
التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا مثل مررت
بهذا الرجل وبهذه المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال
او النساء مع ان النساء الذى سبق ذكره من كونه اسم الاشارة اخص
من المعرف باللام الموصوف والمضاف الى احدهما ومساويا لاسم الاشارة
للمضاف الى اسم الاشارة يقتضى جواز وصفه اى ان يكون موصوفا
بذى والموصول والمضاف الى احدهما معنى وللمضاف الى اسم الاشارة

وبالاسم

وبالاسم الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساويا
لبعضها فينبغى ان يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه يجوز
توصيفه الا باحدهما وهو المعرف باللام للابهام علة لالتزام الواقع
فى هذا الباب اى باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع فان اسم الاشارة
وضع لمفهوم كلى المقتضى اسم فاعل صفة بعد صفة للابهام لبيان
الجنس يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه وضعيا ان يبين بجعل اسم
الجنس المعرف بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة فاذا اريد
دفعه اى دفع ذلك الابهام لا ينصور اى لا يمكن ان يرفع اى باسم الاشارة
لانه مبهم مثله ومثل الشئ لا يقدر ان يرفع ابهام ذلك الشئ فان تقع
توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح لابهامه ولا يليق ايضا ان
يرفع ابهامه بالمضاف الكتب التعريف من المضاف اليه كالمضاف الى
المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فان تقع تو
صيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلثة لانه اى طلب دفع ابهام اسم
الاشارة باحد هذه الاشياء يكون كالاستعارة من المستعير و
السؤال من المحتاج الفقير لان التعريف ليس فى ذات هذه الاشياء
بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب دفع ابهام اسم الاشارة من
احدهما يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير
محال وما علق بالمحال يكون محالا فتعين لرفع الابهام الواقع فى باب
اسم الاشارة ذو اللام اى الاسم الجنس المعرف باللام لتعينه فى نفسه
يعنى بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه
والا على الجنس فيليق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس

وحمل الموصول عليه لما عرفت من المساوات بينهما ولانه اى الموصول
مع صلته مثل ذى اللام فناخذ حكمه فيليق ان يرفع ذلك الابهام
ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا على الجنس مثل مررت بهذا الذى
كرما لكريم فيكون المعنى مررت بهذا الكريم ومن ثمة اى ومن اجل
ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس
الباء متعلق بقوله لرفع ضعف وصف اسم الاشارة بالوصف
العالم لعدم كون الجنس ولم يمتنع لكونه معرفا باللام نحو مررت بهذا
الابيض لانه اى لان الابيض وصف عام من حيث ان له دلالة على الجنس
جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم تبين به ضعف
توصيفه به كما قلنا انفا لا تبين به جنس المبهم المشار اليه لان الابيض
وصف عام لا يختص بجنس دون جنس اخر يعنى لا يكون مخصوصا
بجنس كما للانسان او الفرس بل يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس
بالاشتراك هو الاشارة فى الابهام بل هو محتاج ايضا الى التميز برفع
ابهامه وحسن وصف باب اسم الاشارة بالوصف الخاص لجنس
المعرف باللام لدلالته على سمتى الجنس المخصوص مثل مررت بزيد
العالم والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف
الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا
الرجل العالم الا ان اسم الجنس حذف من البين اختصارا وجعل
العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه مقامه لانه اى الشان تبين به
اى بجعل العالم وصفا لاسم الاشارة ان المشار اليه بهذا انسان
لان العلم مختص به ولا يوجد فى غيره كالضاحك والكاتب بل المشار اليه

بهذا

بهذا رجل لان لفظ هذا مذكر ووصفا ايضا مذكر فعلم بصيغة
التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجال لان
بصيغة التذكير لا يشار الى المؤنث ووصفا التذكير ايضا لا يكون
صيغة للمؤنث العطف اورده عقيب النعت لان فى العطف معنى
الجمع لانه فى اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف
النحوى لشئ طرفه فالنسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه فى
العامل والعطف يوجد ايضا فى بعض حروفه الجمع فناسب الصفة
يجمع مع الموصوف ويتحدان وقد يتوسط بعضها بين الصفات
ولكثرة استعماله مثل الصفة يعنى المعطوف بالحرف فيه اشارة ان
المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحرف لا
مطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين
فيقال له عطف نسق على وزن يقال شعر نسق اذا تساوت اسنانه
وكلام نسق اذا كان على نظام واحد تابع جنس شامل للتوابع كلها
اى مقصود اى قصد فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة
اى اعتمد على الموصول ففيه يعنى الحدوث واريد منه زمان الحال الا ان
الشارح فسره بالماضى لا بكونه بمعنى الماضى بل بقصد التحقق والثبوت
تأمل وانصف لنسبة المعطوف الى شئ مثل زيد قائم وذاهب او
نسبة شئ اليه اى الى المعطوف مثل قولك جاءنى زيد وعمرو با
لنسبة الواقعة فى الكلام اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية
او انشائية او غيرهما والكلام اخبارى او انشائى فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من لفظ المقصود الذى نكره منكرا يعنى

ان البناء متعلق فى الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور تيعلق
فى الحقيقة بالمصدر لكونه اصلا وفى اللفظ بالفعل الاصطلاحى و
الشارح ههنا مشى على الحقيقة كما يقال الجار والمجرور فى قولك
زيد فى الدار وخبر فى اللفظ والخبر فى الحقيقة ما تعلق وقيل ان مقصودا
لكونه بمعنى الماضى لا يجوز ان يعمل فيجب ان يقدر فعل ويتعلق قوله
بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له
قرينة معينة فجعل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الا تكلف.
اذ لو كان مراد المص كذلك يقال العطف تابع متعدد بالنسبة بصيغة
الفعل الماضى ولا مانع وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان
المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود للنسبة
نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة
عن قصد نسبة الى شىء او نسبة شىء اليه وهذا ايضا كذلك لانه
اذا تعلق بالمقصود ايضا نسبة المعطوف الى شىء او نسبة شىء اليه
لان الجار والمجرور حينئذ يكون فى محل الرفع على انه نائب الفاعل
كما اشار اليه بقوله اى قصد نسبة الى شىء او نسبة شىء اليه فيكون
المعنى العطف تابع مقصود لنسبة مع متبوعه فح يستقيم الكلام
الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب مع متبوعه قوله مع ظرف
مستقر صفة لها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع بمعنى
فى اى تابع قصد نسبة حال كونهما مع متبوعه او الكائنة سنة او
الكائنة فى متبوعه يعنى يشتركان فى تلك النسبة والى هذه اشار
الشارح بقوله اى كما يكون هو التابع او المعطوف مقصودا

بتلك

بتلك النسبة اى النسبة الواقعة فى الكلام يكون متبوعه اى متبوع
التابع ايضا اى كالتابع مع مقصودا بها اى بتلك النسبة فيشتركان
فيها فقط لا فى لزمان الا ان نسبة المتبوع مقصودة اولا
ونسبة تابع ثانيا نحو جاءنى زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا
ومررت بزيد وعمرو فعمرو فى هذه الامثلة تابع لانه ثان اعراب
سابقه من جهة واحدة ولانه معطوف على زيد بحرف الواو
فقصد نسبة المجىء فى الاول ونسبة الرؤية فى الثانى ونسبة الممرورية
فى الثالث اليه الى عمرو ونسبة المجىء الى الباء متعلق بقصد الواقع
فى الكلام اى فى جاءنى زيد وهى النسبة الفاعلية او المفعولية والاضافة
وكما ان نسبة المجىء اليه اى الى عمرو او الرؤية او الممرورية اليه مقصودة
كذلك تاكيد للتشبيه نسبة اى المجىء الى زيد الذى هو متبوعه اى متبوع
عمرو ايضا اى كما ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هى
مقصودة الى زيد الا ان بين القصدين فرقا لان القصد فى النسبة
الى الاول كان بالاصالة والى الثانى بالتبع لكونه تابعا اليه ويجابين
فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير والايضاح شرع فى بيان
فوائدها ايضا من حيث بها جنس وفصل فقال قوله فى التعريف
مقصود بالنسبة احتراز من غير البدل لان البدل مقصود بالنسبة
فى الكلام من التوابع الباقية التى هى الصفة والتاكيد وعطف
البيان لانها اى لان هذه التوابع غير مقصودة بالنسبة فى الكلام
لانه لم ينسب اليها شىء ولا هى الى شىء بل المقصود بالنسبة فى الكلام
متبوعاتها اى متبوع كل واحد منها وانما جيئت هى اما للتخصيص

كما في الصفة اذا كان الموصوف نكرة والتوضيح كما في الصفة ايضا
عند كون الموصوف معرفة كما في عطف البيان او التقرير والشمول
كما في التاكيد وغيرها للمقصود بالنسبة اليهما وقوله مع متبوعه احتراز
عن البدل لانه اى لان البدل المقصود بالنسبة في الكلام دونه اى دون
المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعنى ليس المبدل منه مقصودا بالنسبة
في الكلام بل المجيء به ليكون توطئة وسيلة الى ذكر البدل قيل
اى اعتراض على هذا التعريف بانه غير جامع لافراده لانه يخرج بقوله
مع متبوعه عن التعريف المعطوف فاعل يخرج بلا نحو جاءني زيد
لا عمرو وبل مثل جاءني زيد بل عمرو وجاءني زيد بل عمرو فيكون
زيد فيهما مسكوتا ولكن مثل جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ او جاءني
زيد لكن عمرو جاء وام مثل ازيد في الدار ام عمرو واما مثل جاءني
اما زيد واما عمرو واو مثل جاءني زيد او عمرو لان المقصود بالنسبة
في الكلام مع احد هذه الحروف احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما اى ليس كلاهما مقصودين بالنسبة في الكلام لان المقصود
التابع فقط والمتبوع فيه في حكم المسكوت عنه وفي الثالث كذلك
لان الاستدراك كالاضراب الا انه يحكم ليطابق ببطل في الاضطراب
وفي الاستدراك لا ولكن المقصود وهو الثاني والمقصود بالنسبة
في الحروف الباقية وهو ام واما واو احد الامرين منهما فلم يكن
باحد هذه الحروف داخلا في التعريف لعدم صدقه عليه مع انه
من افراد المحدود واجيب عن هذا الاعتراض بان المراد بكون
المتبوع مقصودا بالنسبة في الكلام ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع

اى ان لا يكون المتبوع مذكورا لتوطئة ذكر التابع بل يكون ذكره
مستقلا والمراد ايضا بكون التابع مقصودا بالنسبة في الكلام ان يكون
كالفرع على المتبوع في النسبة كما في النعت والتاكيد وعطف ان يكون
كالفرع على المتبوع في النسبة عطف البيان من غير استقلال به يعني
من غير ان يكون مستقلا بها بل يكون للايضاح او التقرير والشمول
ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة اى
باحدهما مقصودان بالنسبة في الكلام معا اى حال كونهما مصاحبين
في كونهما مقصودين فيهما لان المعطوف عليه في العطف بلا مقصود
ثبوتا والمعطوف عليه سكوتا وفي لكن كلاهما مقصودان الا ان
احدهما ثبوتا والاخر نفيا اما الاول واما الثاني فلا شك وفي الثلثة
الباقية كلاهما مقصودان ايضا الا ان احدهما ثبوتا والاخر نفيا
لكن مبهما فثبت ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودا با
النسبة في الكلام بهذا المعنى المذكور وما ذكره الشارح من كون المتبوع
مقصودا ان يكون مذكورا لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع
مقصودا ان لا يكون فرعا للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع
والمتبوع مستقلا في ان يكون مقصودا بالنسبة في الكلام فلما تم
الحد اى حد المعطوف انما ذكره المصنف من جمعا ومنعا اى حال
كونه جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيرها فيه اورده لزيادة
التوضيح او لزيادة ايضاح العطف لانه لا يعلم من التعريف مفصلا
توسط احد الحروف بينهما وان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيهما
اختلافا وفي الزمخ ليس بهذا من تمام الحد بل شرط عطف النو

ذكره بعد تمام حده انتهى وانه لما فرغ من التعريف شرع
في بيان الاحكام وابتداء ما يوجب توسط احد الحروف العشرة
تكميلا للحد وبيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف وبيان ما هو
المختار في الحروف ايضا وهو كونها عشرة بقوله يتوسط بينه اي
بين ذلك التابع وبالجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع
واليهما اشار الشارح بقوله اي بين ذلك التابع واما حال عن
المستكن في قوله مقصود بين متبوعه اي متبوع التابع احد حروف
فاعل يتوسط العشرة وسيأتي تفصيلها من قسم الحروف اي في
بحثها بيان القرينة بينهما مثل قام زيد وعمرو ومثل قوله تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبين بيان الحكم و
هو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان
الاصل ان تكون المشار اليه بحيث المتمثل لان بيان الحكم لكونه
موضحا كالتتمة للتعريف ويجوز ان يجعل مثالا ولذا اخر المصنف
ولم يكتف في تعريف المعطوف بقوله العطف تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة بل عرفنا ويقوله العطف تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه احد الحروف العشرة بل عرف او بقوله
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه لقوله
توسط بينه وبين متبوعه الخ لان الحروف التي للعطف قد تتوسط
بين الصفات بالحروف هنا الحروف التي تكون لمطلق الجمع وهي
الواو وحدها ولم يبين الشارح لوضوحه واكتفاء بالمثال وقد
يتوسط بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان تكون رجله

بدل من زيد لا عطف على يده لانه حينئذ يكون معطوف بدلا مثل
جاءني زيد العالم والشاعر اي الذي يكتب الشعر او ينظم لانه يقال
لمن يكتب الشعر او ينظم شاعر والدبير بكسر الدال المهملة وبعده باء
منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة فادسي اللفظ الكاتب
اي الذي يكتب الكلام المنثور او يوبق في الصفة الداخل عليهما اي على
الصفة حرف العطف بالرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك هذا
جائل ومناحها ولا تقول هذا جائله ومناحها كالشاعر والد
شرفي قولك جاءني زيد العالم والشاعر والدبير لهما اي لتلك
الصفة جهتان اي حالتان معتبرتان احديهما اي الجهتين كونهما
اي ان يكون الصفة التي دخل عليهما الحرف صفة لزيد وتابعة له
الا انه بالاصالة بل كانت سعيهما المعطوف عليه اي بواسطة تبعية
والتقدم والتاخر انما هو في الذكر فقط ويعلم كونهما صفة لانه
لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان مطلقا عطفا لما جاز حذفه
واخريهما اي الحالة الثانية كونهما معطوفة اي يكون تلك الصفة
معطوفة على الصفة التابعة عليها ويكون الواو للعطف على الصفة
المتقدمة عليها تابع اخر بعد لكونه او حال اسمها المضاف اليه لهما اي
للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة لغنا من جهة كالجزء المتعدد
بالعطف فانه جزء من وجه وعطف من وجه اخر وحينئذ يصدق
على هذه الصفة اي بالصفة التي دخل عليها حرف العطف من
جهتها الاولى امر من كونهما صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
عليه انها اي هذه الصفة تابعة مع متبوعه تدل على معنى في متبوعها

مطلقا لانه صفة لزيد الا انه يتوسط بينهما وبين زيد المنعوت بهما حرف
من حروف العطف فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة
عليها لانه يتوسط متعلق بقوله لا يلزم حرف من حروف العطف بين
الشيئين مطلقا لا يلزم جبر لانه اى لا يجب ان يكون عطفا للثاني
على الاول بل يجوز عملا بالاصل الاصل في حرف العطف يجوز
ان يكون الواو ابتدائية واستينافية او حالية والفاء تعقيبية وجوبا
الا تاما وجزاء لشرط اى غير ذلك وفي بعض النسخ لان توسط بلا
حرف الجر وحينئذ يكون قوله ولا يلزم من الالزام لا من اللزوم
اى لا يوجب وفي بعضها لا يستلزم اى لا يستوجب فلو لم يكن قوله
تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه واكتفى في التعريف بقوله العطف
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل
هذه الصفة اى الصفة التى دخل عليها حرف عطف من جهتها الاولى
في احد المعطوف مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق
الحد بدون صدق المحدود فلا يكون الحد مانعا لاغياره وهي الواو
للحال والجملة حال اى والحال ان هذه الصفة من هذه الجملة اى
الحالة الاولى ليست معطوفة في الارادة والقصد بل صفة كما كانت
الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذلك فلم يبق الحد مانعا
لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من
جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز دخوله بين
الصفات وعند جواز دخوله هل قيد دليل من الثقات فاجاب عنه
مؤيدا بقوله وقد قيل جواز الزمخشرى وهو ممن يعتمد عليه ويستدل

بكلام

بكلامه وقوع الواو العاطفة التى لمطلق الجمع بين الصفة والموصوف
لتاكيد اللصوق مصدر لصوق اى الاتصال اى لتاكيد اتصال الصفة
بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كانه واجب في
مواضع عديدة فقيل بمعنى مفعول التنوين فيه المذكر والمؤنث صفة
مواضع اى في مواضع معدودة التى هي من الكشاف يعني كانت تلك
المواضع في الكشاف ومنها قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم
كلبهم حيث كانت الجملة الاسمية صفة سبعة فدخلت الواو عليها
لتاكيد الاتصال وحكم المصنف يعني ابن الحاجب في شرح المفصل
اى في شرحه له وسماه بالايضاح في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها اى تلك القرية منذرون اى انبياء
كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون صفة لقرية فالتقدير الا قرية
لها منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التى للجمع
المطلق لتاكيد اللصوق فصار التقدير الا قرية ولها منذرون
واعلم ان هذه الاية ليس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الاية
في سورة الشعراء فالاية قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
ذكرى وما كنا ظالمين والاية التى وردت فيها الواو وهي في سورة
الحجر هكذا وما ارسلنا في قرية الا ولها كتاب معلوم ووجدت
نسخة الاية بينهما في سورة الحجر وما ورد من الشارح ان يكون هذه
نسخة والنسخة الاولى فهو سهو من الكاتب لا يخفى وجهه على من له نظر
صائب فلو اكتفى المصنف في تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ولم يعرف بقوله او الا

العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه اى فى حد
العطف مثل هذه الصفة يعنى الصفة التى يدخل عليها حرف من حروف
العطف لتاكيد الموصوف فلم يكن التعريف مانعا باعتبار دخول
ليسا فراد المحدود فيه وغير جائز ولعل عن المصنف يعنى ابن الحاجب
انه اى الناقل قال فى امالى الكافية وهو اسم كتاب كتب على الكافية
ان مثل العاقل يعنى الصفة التى يدخل عليها حرف العطف فى
قولك جاء فى زيد العالم والعاقل يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة فيصدق عليه هذا القول وليس بعطف على
التحقيق بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف
العطف عليه لجواز صفة ولو كان عطفا على التحقيق لما جاز حذف
حرف العطف منه وانما هو امر الفاعل بنى على ما كان عليه فى حال
الوصفية وهو كونه تابعا يدل على معنى فى متبوعه مطلقا وانما حسن
دخول العطف عليهما مع ان التباس عدم دخوله لان العطف يقتضى
تغاير المعطوفين لنوع من الشبه بالمعطوف فى كون ما بعد كل
منهما مغايرا لما قبله لما بينهما اى من الصفة والموصوف من التغاير
لفظى ومعنوى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير زيد واما معنى فلان
معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصف
بالعقل الا ان تلك الذات لما احتملت ان يكون ذات زيد صار
العاقل مناسبا له كما ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا
ومعنى ويناسبه من وجه الاخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف
العطف فلو حد العطف كذلك يعنى مثلا ان يقول العطف تابع

يتوسط

يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل فيه اى
فى هذا الحد بعض الصفات كما مر من المثال مع انه اى البعض ليس
بمعطوف فلم يكن الحد مانعا لاغياره وقال المحشى عصام الفرق
بين هذا الوجه معطوفا من وجه وفى هذا الوجه جعل صفة للمحال
من غير ان يكون معطوفا من وجه الحهنا كلام قال البعضهم فيه
اى فيما قيل من انه لو اكتفى فى تعريف العطف بقوله العطف تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه اولا
بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التى
يدخل عليها حرف العطف نظر لان الحروف المتوسطة بينهما اى
بين الصفات عاطفة كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك
والا يلزم الغاؤها لدلالتها اى لدلالة الحروف عليه فى غيرها اى
فى غير الصفات من الجمع بيان لما فى قوله على ما تدل كما فى الواو
و الترتيب والتراخى ففى جعلها اى جعل تلك الحروف غير
عاطفة فى الصفات وجعلها عاطفة فى غيرها اى فى غيرها اى
فى غير الصفات ارتكابا مر بعيد وهو معنى المجازى لان كونها لتاكيد
الموصوف معنى مجازى لا حقيقى وانما وصفها بالبعد لان ما لا يكون
بعيدا عن الفهم ولانه فما لم يكن له داع كان كانه بعيد مع جواز
وجه اخر اقرب وهو العطف من غير ضرورة داعية اليه اى
ارتكاب للامر البعيد وفيه لما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات
انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الحقيقة مطلقا
فقط ويجوز ان يخرج الواو من ان يكون العطف فى مواضع كثيرة

من كونها للابتدائية والحالية والمصاحبة وغير ذلك فلم تكن ههنا
لتاكيد معنى الجمعية وهي توجد في صفة بعد صفة بلا ذكر الواو
بينهما كما في قولك جاءني زيد العالم العاقل بل الانسب ان يراد
الواو فيهما لبعد الصفة من الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف
بعضها على بعض على اربعة انواع عقلا عطف ظاهر وعطف
ظاهر على مضمر وعطف مضمر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر وفي
عطف بعضها شروط اراد ان يبين بينهما ومشروط فقال
واذا عطف على المضمر المرفوع لا المضمر المنصوب متصلا كان او
منفصلا ولا المضمر المجرور فانه لا شرط للعطف فيهما المتصل
ذا كان المضمر المتصل او مستترا لانهما في الحكم الاتي سواء مع ان
قوله المضمر المرفوع المتصل يشملهما لا المضمر المرفوع المنفصل لان الحكم
الاتي لم يجز عليه اكد سمي للمفعول من التاكيد اي اكد المضمر
المرفوع بمضمر منفصل اولا منصوب على الظرفية اي قبل العطف
عليه ثم اي بعد التاكيد به عطف عليه اي على المضمر المرفوع
وذلك اي التاكيد ثم العطف عليه واقع لان المضمر المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا كالجزء مما امر من الفعل الذي اتصل
ذلك المضمر به لفظا تميز وكذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع
اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة من حيث انه
اي ذلك الضمير من متصل به لا يجوز انفصاله لان الاصل في الضمير الاتصال
والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما يقتضي لم يكن مقتضيا له ومعنى
عطف على قوله لفظا من حيث انه فاعل كذلك الفعل والفاعل الذي

يكون

ضمير متصلا كالجزء من الفعل الذي اتصل به لان الفعل محتاج اليه
لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزء منه فلو عطف عليه
اي على المضمر الذي كان جزءا بلا تاكيد بالمضمر المتصل كان ذلك العطف
في الامتناع كما لو عطف على بعض حروف الكلمة اخرى ممتنع لانه يلزم
منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما ليس بكلمة فاكد ذلك
الضمير بمضمر منفصل اولا اي من قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء
كلمة بنفسه فالعطف عليه لا يكون كالعطف على حروف الكلمة لانه
اي الشان بذلك اي بالتاكيد يظهر ان ذلك الضمير المتصل بفعل
وان كان للوصل كالجزء من اتصل به من حيث اللفظ والجزء ادنى
حالا من الظاهر القوي فلا يحسن ان يكون القوي تبعا للضعيف
الذي لا يستقل بنفسه منفصل جزان من حيث الحقيقة وكلمة بنفسه
يعلم هذا دليل افراده اي افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال
المهملة واما بالراء المعجمة في اخره هما اي من الفعل الذي اتصل به
الضمير المرفوع بتاكيده اي بتاكيد الضمير متعلق بالافراد لان
التاكيد عين المؤكد فكان المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك
المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه كذلك ولكن اتصل بعامله وجعل
جزءا منه لكان الاختصار فيحصل له اي لذلك الضمير بسبب التاكيد
المنفصل نوع قوة واستقلال فيحسن العطف عليه كما يحسن
على اسم الظاهر ولا توهم انه يجوز العطف ايضا على التاكيد لانه عين
فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التاكيد بل هو اولى بالعطف
لعدم الفصل بقربه لانه اذا كان لشيء معطوفات اقرب وابعد

فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما وقع هذا التوهم
بقوله ولا يجوز ان يكون العطف على هذه التاكيد بل يجب ان
يعطف على المضمر المرفوع المتصل لان المعطوف في حكم عليه فكان
يلزم من عطف على هذا التاكيد ان يكون هذا المعطوف ايضا
اي كما كان المعطوف عليه تاكيدا بقوله كان فكان ههنا زائدة و
المعنى فيلزم الى اخره وهو اي كون المعطوف تاكيدا باطل لما سبق
ان التاكيد عين المؤكد وانت خبير ان المعطوف يغاير المعطوف
عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف على التاكيد فيجب ان يكون
معطوفا على الضمير المتصل لما سبق فان كان الضمير المرفوع ضميرا
منفصلا لعاد من الانفصال نحو ما ضرب الا انت او الا انت او الا
انا او الا هو وزيد فان انت وان كان مرفوعا الا انه منفصل بالا
عن الفعل لغرض لا يكون الا به وهو حصر الفعل على الفاعل لم
يكن ذلك الضمير كالجزء من الفعل لفظا وان كان جزءا منه معنى
فلا حاجة فيه الى التاكيد لانتفاء احد شرط العلة وهو كونه جزء
من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزء من الفعل لفظا ومعنى و
انتفاء احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا ان كان
الضمير ضميرا متصلا لكن لا مطلقا بل يكون منصوبا نحو ضربتك وضربته
وضربتني وزيد لم يكن الضمير المنصوب كالجزء من الفعل فلا حاجة
فيهما اي في الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل الى
التاكيد بمنفصل بل يجب العطف فيهما بلا تاكيد ولا فصل اما الضمير
المرفوع المنفصل فلما مر واما الضمير المنصوب المتصل فلانتفاء

احدى شطري العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء احد جزئي
يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بك وبزيد
لا حاجة فيه الى التاكيد الا ان اعادة الجار فيه حسن لما سيأتي
مثل ضربت انا وانت وزيد مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا
وزيد ضرب هو وغلامه او وزيد ضرب هو وعمرو ومثال لما يكون
الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله اسكن انت وزوجك الجنة
ولما كان التاكيد بمنفصل يحتاج الى البيان يحتمل ان يكون
التاكيد متقدما على العطف ومتأخرا عنه بينه واوضحه بايراد
المثال فقال ضربت انا وزيد ورجح على نحو ضرب انت وزيد
ونحو زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم به في الثاني طرد
الباب والا فهو يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف
لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل الا ان يقع فصل استثناء من
قوله اكد اولا بمنفصل يعني اكد ذلك الضمير اولا بضمير مرفوع
منفصل مطابق له في جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل شيء
بين ما عطف عليه اي على المضمر المرفوع المتصل من مظهر او
مضمر اخر فيجوز ح تركه اي ترك التاكيد بمنفصل اكتفاء به بحصول
الغرض والاختصار وايضا لانه قد طال الكلام بوجود الفصل ولو
جيء بمنفصل لكان اطول والطويل يكون الثقل وطول الكلام و
يغني عما هو الواجب فاغناؤه عما هو الاولى اولى واحرى بحسن
الاختصار وطلب لتخفيف الكلام بترك التاكيد والاكتفاء بما هو
القائم مقامه لاغناء عنه سواء كان الفصل بالحروف العطف نحو

ضربت اليوم فزيد ومثله قوله تعالى ائنا لمبعوثون او اباءنا الاولون
لان الهمزة فيه قبل الحروف وبعده اى بعد حرف العطف كقوله
تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا ولما كان فيه ايهام بقوله فان
المعطوف فى الاية هو اباؤنا لان مرادهم نسبة عدم الاشتراك
الى انفسهم والى ابائهم يعنى عدم الشرك موروث لنا من ابائنا
ولفظة لا فى ولا اباؤنا زائدة بعد حرف العطف الذى هو الواو
لتاكيد النفى مثل قوله ما جاءنا من بشير ولا نذير ومثل قولك ما
جاءنى زيد ولا عمرو فيكون لفظة لا فصلا بعد حرف العطف وانما
قال يجوز تركه ولم يقل ويجب لان الفصل اذا قام مقام التاكيد
فكان منفيا ان يقال يجب فانه اى الحال والشان قد يتوكد الضمير
المرفوع المتصل بالمنفصل حال كونه ملابسا مع الفصل للاهتمام با
المعطوف عليه وللدوام البعد بالفصل واما بالفصل قبل حرف
العطف فقط كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون او
بعده وقبله معا كقوله تعالى ما عبدنا من دونه من شىء نحن
ولا اباؤنا او بعده فقط مثل ما ضربت انا ولا زيد فالاقسام ثلثة
وقد لا يؤكد بل يكتفى بالفصل فقط كقوله تعالى فاستقم كما امرت
ومن تاب معك وقوله تعالى سيصلى نارا ذات لهب وامراته و
الامران اى اجتماع الفصل مع التاكيد وانفراد الفصل وحده
متساويان فلذا قال فيجوز تركه التاكيد اكتفاء بالفصل هذا
اى خذ هذا والامر هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث والشروع
الى ما يناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبين انها

خلافية والتاكيد استحسانية لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة
اكد مع جواز تركه فقال اعلم انه مذهب البصريين ان التاكيد
بالمنفصل هو الاولى عند عدم الفصل واما عند الفصل فالامران
متساويان لوقوع كلها كثيرا فى كلام علام الغيوب الا ان الاول
هو الاولى لكونه وقوعا ويجوز ذلك عند غير البصريين العطف المذكور
بلا تاكيد بالمنفصل وحده او مع التاكيد لان الضمير المتصل وان كان
كالجزء من الكلمة التى اتصل بها كان وبعض حروفها الا انه لم يكن
مثله فى جميع احكامه حتى لا يجوز العطف عليه اصلا كما لا يجوز
على ما هو جزؤها حقيقة لكن امر الا ان العطف بلا تاكيد ولا
فصل ايضا يكون على القبح ما هو الاولى والاحسن ولو انه قبيح
لو وقع فى فصيح الكلام خصوصا فى النظم المعجم واذا لم يقع علم انه
قبيح لانهم خطروه اصلا بحيث لا يجوزون تركيبه والكوفيون
يجوزونه اى العطف بلا تاكيد ولا فصل بلا قبح لان ذلك الضمير
ان كان بالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسه كالاسم الظاهر يجوز
انفصاله ويكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على
اسم الظاهر وان عطف على الضمير المجرور لا المرفوع والمنصوب ولم يقيده
بالمتصل لانه لا منفصل له لما سيجىء عند الخافض او الجار اى جار المعطوف
عليه حين العطف فى المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما فى المرفوع
المتصل حرفا كان ذلك الخافض او اسما لان اتصال الضمير المجرور سواء
كان مجرورا بحرف الجار او بالاضافة بجاره اشد واقوى واكثر من
اتصال الفاعل المتصل اى الضمير المرفوع المتصل لانه لا يوجد اتصال

الفاعل بالفعل الا في الضمير لذا عرفت الفاعل بفعل بالالام وتيده با
لمتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا
منفصلا جاز انفصاله اما اذا كان ظاهرا فظاهر لان الانفصال من
شانه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله اما اذا كان ظاهرا فظاهر
لان الانفصال من شانه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ايذانا بانه
مستقل بنفسه والمجرور لا ينفصل جاره اصلا سواء كان ضميرا او ظاهرا
نكره العطف عليه اى على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض كما كره
على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد ولا فصل او بلا احدهما اذ يكون
هذا العطف بلا اعادة الجار فى كالعطف على بعض حروف الكلمة
كما حروف الكلمة كما يمتنع هذا الكون عطف الكل على الجزء والاسم
على الحرف الذى ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا ولما توهم انه لا يلزم
اعادة الجار لجواز وجه اخر فيه وهو انه يؤكد بمنفصل ثم يعطف عليه
كما عمل فى الضمير المرفوع المتصل دفعه بقوله وليس بمجرور ضمير منفصل
لانه متصل فقط مظهرا كان او مضمرا كما يجىء وجهه فى بحث المضمرات
حتى يؤكد به اى بضمير المجرور المنفصل اولا اى قبل العطف ثم يعطف
عليه كما فى المرفوع المتصل عرفته سابقا ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز
تاكيده بالمنفصل لعدم كونه موجودا فليؤكد بالمرفوع المنفصل
دفعه بقوله ايضا وفى استعارة المرفوع له اى جعل الضمير المرفوع
المنفصل تاكيد الضمير المجرور منزلة اى ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى
مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف ايضا للقياس وتوهم ايضا
انه اذا لم يجز التاكيد بالمنفصل فى اقامة المرفوع المنفصل مقام المجرور

ابتذال

ابتذال فليكتفى بالفصل كما اكتفى فى المرفوع المتصل دفعه بقوله ولا
يكتفى بالفصل اقامة مقام الاصل لان الفصل لا تاثير له يعنى لا وجود
للفصل الا فى جواز ... اى لا عند جواز ترك التاكيد بالمنفصل لان الفصل
خلف من الاصل والاصل لما لم يجز لعدم وجوده وعدم جواز الخلف
هو الاولى لا لاختصار اذ لا يكون فى الكلام اختصار لانه اذا ذكر التاكيد
والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للثقل بحيث
لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه اى لعدم الضمير المنفصل فيه لا يتصور له
اى للفصل اثر اى عمل لان الفصل خلف من الاصل لما لم يكن لعدم وجوده
الخلف اولى بعدم الجواز فكيف يكتفى به اى بالاصل الاستفهام ههنا
انكارى فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف
يجوز خلفه لانه نائب عنه واذا فقد الامور المذكورة كلها فلم يبق الا الشى
الا اعادة العامل الاول سواء كان ذلك العامل حرفا نحو مررت بك
وبزيد او اسما مضافا نحو المال بينه وبين زيد ليكون كالاسم المنفصل
فيصح العطف عليه كما يصح عليه والمعطوف نحو فى المثالين وامثالهما
هو المجرور فقط والعامل مكرر ليصح العطف لانه اذا لم تكرر العامل
لم يصح العطف وجره اى بالمعطوف بالعامل الاول كما فى عطف الاسم
الظاهر على مثله مثل مررت بزيد وعمرو والعامل الثانى كالعدم لانه
لا احتياج له فى المعنى والعمل لانه زيد تاكيدا ليصح العطف وما كان
كذلك لا يعمل فالعمل للاول مثل قولك ما زيد قائما ولا رجلا من جهة المعنى
اى من حيث المعنى لانه زائدة والزائدة لا يكون له معنى الا التاكيد علم
ذلك بدليل قولهم المال بينى وبينك لان بين لا يضاف الا الى

الشيء المتعدد الذي يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا
يضاف الا الى المتعدد وكاي واية كلاهما وكلتا لكان منفي لا يقال
المال بيننا الا انه فصل لتركيه واضاف ثانيا لفظ اليه للدلالة على
كمال الامتياز والافتراق وقيل خبره اي خبر المعطوف في مثله
بالعامل الثاني كما في حرف الزائد سواء كان سماعا كما في كفى بانه
بانه شهيدا او كما في حسبك ودرهم او قياسا كما في قولك هذا زيد بقائم
وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار اذا اريد العطف على
المضمر المجرور في المعطوف حال السعة والاختيار يعني من غير ضرورة
لشعرية داعية لها مذهب البصريين لانهم قالوا او عطف على المضمر
المجرور عند الخافض حال السعة واما عند غيرها فيجوز عندهم تركها
اي ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التاكيد والفصل معا عند
العطف على المضمر المرفوع المتصل لكن مع قبح في حال السعة والاختيار
لا في حال الاضطرار وكذلك يجوز تركها لكن اضطرارا لان الضرورة تبيح
المحظورات اجاز الكوفيون ايضا ترك الاعادة في حال السعة كما في
اتفاقا حال الاضطرار وحال كونهم مستدلين بما وقع في بعض الاشعار
مثل قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من
عجب لان الايام معطوف على الضمير المجرور في قوله بك بلا اعادة الجار فيه
ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائز فيصح لما اختاره الشارح
ما سوى حال السعة اي ما لم يمكن في الشعر عليه لانه اذا كان مما يزاد في الشعر
ففي غيره يكون هو الاولى والجيب عنه بين استدلالهم بما وقع في ما
وقع في بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف في الشعر

للضرورة فلا يستلزم جوازه في غيره ولولا الضرورة لما اختاره و
لاحتمال ان لا يكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة وما بعدها مفعولا
معه وقال المحشي عصام فيه اشارة لضعف اي استدلالهم يعني في قول
الشارح مستدلين بما في الاشعار وقال ايضا لكن لا يقتضيه استدلالهم
على الاشعار بل استدلوا بالقران العظيم نحو قوله تعالى تساءلون به
والارحام واجيب عنه ايضا بانه يحتمل ان يكون الارحام قسما بان يكون
الواو فيه للقسم او بالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقولك مررت
وعمروا او على الله اي اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولا تقطعوها
كذا قال القاضي البيضاوي او على تقدير وصلوا الارحام فان قيل
كيف جاز تاكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان بارزا في نحو القوم و
ها في كلهم او القوم جاؤا انفسهم واجمعون وضربت انت ومسكنا
نحو زيد ضرب هو والابدال منه اي من الضمير المرفوع المتصل نحو اعجبني
جمالك في الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم في البعض وضربتني الجار
في اللفظ من غير شرط تقدم التاكيد بالضمير المنفصل ولا الفصل الذي
خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا يجوز ان بلا تاكيد ولا فصل فلم لا يجوز
العطف ايضا وجاز ايضا اي كما جاز الابدال والتاكيد بلا شرط تاكيد
الضمير المجرور تاكيد الضمير المجرور بلا شرط شيء من التاكيد بالمنفصل
والفصل في نحو مررت بك نفسك وبه نفسه وهذا لا يكون الا في التاكيد
المعنوي لانه لا يقال مررت بك انت واياك ويكون بالنفس والعين
بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعني اذا كان ضميرا مخاطبا
يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا ضميرا مخاطبا

بخلاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت
به نفسه والابدال منه اى من الضمير المجرور نحو عجبت بك جمالك
فى الاشتمال وزيد مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم
فى البعض وزيد مررت به حمار فى الغلط من غير اعادة الجار اى جار المبدل
منه فى البدل ولم يجز العطف فى الاول اى فى الضمير المرفوع المتصل الا بعد
التاكيد بالضمير المنفصل وحده او بالمنفصل بدلا عنه او بالمنفصل والفصل
معا ولم يجز العطف فى الثانى اى فى الضمير المجرور الا مع اعادة الجار
اى جار المعطوف عليه فى المعطوف اسما كان او حرفا واما التاكيد
والابدال فى الموضعين فجائز بلا شرط شئ من التاكيد والفصل
والاعادة قلنا فى جوابه التاكيد عين المؤكد بالفظيا كان او معنويا
فلم يكن اجنبيا معنى يحتاج الى التاكيد بالمنفصل او الفصل لزيادة
ارتباط به والبدل فى الاغلب لا يخ اما ان يكون كل المتبوع فى بدل الكل
او يكون بعضه اى بعض المتبوع فى بدل البعض او يكون متعلقه بكسر
اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبنى زيد علمه فى بدل الاشتمال والغلط
قليل نادر وهو وان لم يكن كلا او بعضا او متعلقا فلقلته احكم له
اطراد الباب فيهما اى التاكيد والابدال ليسا باجنبيين لمتبوعهما
اما التاكيد اللفظى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه
وان لم يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو كا
التاكيد المعنوى عين المبدل منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه
واما بدل الاشتمال فهو لما تعلق احد البدلين بالاخر تعلق المحلية
والحالية ليسا باجنبيين ولا منفصلين عنهما اى عن متبوعهما لعدم

تخلل اى دخول فاصل كحرف العطف بينهما اى بين الابدال والتاكيد
وبين متبوعهما او هذا لبس للاتصال لا فلا حاجة فى ربطهما اى ربط
الابدال والتاكيد الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة كالتاكيد
بالضمير المنفصل والاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى العطف على
الضمير المجرور بخلاف العطف فان المعطوف منفصل عن متبوعه لفظا
بحرف الجر ويكون احدهما مغايرا للاخر معنى من حيث ان المعطوف
فى الاغلب يغاير المعطوف عليه مثل جاءنى زيد وعمرو ومع هذا يتخلل
بينهما اى بين المعطوفين العاطف فكان احدهما اجنبيا للاخر فلا بد
فيه اى فى العطف من تحصيل سند زائدة على المناسبة الكائنة بينهما
من الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها بتاكيد الضمير المرفوع
المتصل بالضمير المرفوع المنفصل والاكتفاء بالفصل فى المرفوع اى عند
كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا او باعادة الجار عطف على قوله
بتاكيد المتصل فى الضمير المجرور ليخرج لقليل قوله فلا بد فيه الى اخره
الضمير المتصل المرفوع الذى يكون هو المعطوف عليه عن طرفه متعلق
بقوله ليخرج الانفصال قوله طرفه بكسر الصاد المهملة مصدر من طرف
يطرف ودامه اى الضمير المتصل المرفوع عن كونه متصلا محضا ويناسبه
عطف على الجارى وليناسب ذلك الضمير المعطوف اى الاسم الذى يعطف
عليه اى على الضمير المرفوع عن المتصل ويكون كانه منفصل بتاكيده اى
بتاكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين بالضمير المنفصل و
لقوى هذا القليل لقوله وباعادة الجار فى المجرور فالاولى وليقوى مكان
باعادة الجار فى المجرور واللام التعليلية لئلا يفهم عطف على قوله

ويناسب لقربه فيكون حينئذ من توابع الا انه لتعليل مستقل فهو
معطوف على قوله ليخرج وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار في
المجرور مناسبة المعطوف المجرور والمعطوف عليه المجرور والمقصود ههنا
جار لفاعل وناصب لمفعول بانضمام الجار متعلق بالمناسبة او بقوله
يقوى اى الجار الذى فى المعطوف عليه بعينه اليه اى المعطوف عليه واعلم
انه لم يذكر الضمير مع انهما من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف
ولا يوصف به اياما كان متصلا ومنفصلا ولا عطف البيان ايضا لما انه
فى حكم الصفة فى الايضاح والمدح تحكم حكمها يعنى ان الضمير لا يكون
مبنيا العطف البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما
والمعطوف فى حكم المعطوف عليه يعنى ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف
ايضا ليكون فى العطف فائدة فيما يجوز له اى للمعطوف عليه ويمتنع من
الاحوال بيان لما قوله فيها العارضة له اى الاحوال التى عرضت للمعطوف عليه
حيث لم تكن فى ذاته نظرا الى ما قبله اى الى عامله مثل ان يعرض له الرفع
والنصب والجر او المانع قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل
الذى قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لا يقال وقعد عمرو وعطفا على
قام ابوه بشرط ان لا يكون ما يقتضيها اى الشيء الذى فى المعطوف عليه
يقتضى الاحوال منتفيا اى منفيا كالبناء عليه المعطوف لنفسه اى لنفس
عليه من حيث اى للمعطوف عن الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله
احتراز من الاحوال العارضة عليه وانما قلنا فى حكم المعطوف للمعطوف
منتفيا لم يكن لانه اذا كان فى المعطوف يعنى لا يلزم من كون المعطوف
عليه مبنيا ان يكون المعطوف ايضا مبنيا والاعراب اى لا يجب ان يكون

المعطوف معها اذا كان المعطوف عليه معربا او بالاعراب ههنا ان يكون
معربا لا انواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب
ان يكون المعطوف مرفوعا او منصوبا او مجرورا اذا كان المعطوف
عليه معربا باحدها وهذا ظاهر والتعريف يعنى لا يجب ان يكون
المعطوف معرفة وعند كون المعطوف عليه معرفة والتنكير
يعنى اذا كان المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة
والافراد اى لا يلزم ان يكون الثانى مفردا اذا كان الاول ايضا
كذلك والتثنية والجمع يعنى لا يجب ان يكون المعطوف تثنية او جمعا
عند كون المعطوف عليه مثنى او مجموعا فان المعطوف فيها اى فى
هذه الاحوال ليس فى حكم المعطوف عليه كما قلنا فى ذيل كل منهما
وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منفيا فى المعطوف احتراز
عما اذا كان المعطوف معرفا باللام والمعطوف عليه منادى مبنى
على الضم سواء كان معرفة لنفسه مثل يا زيد والحارث او معرفة
بالنداء مثل قولنا يا رجل والحارث او كان المعطوف عليه اسم لا
لنفى الجنس مثل لا رجل والغلام فان الحارث مثلا معطوف على الرجل
مثلا وليس فى حكمه فى الحكم الرجل من حيث تجرده عن اللام لان
الرجل فى يا رجل مجرد عن اللام وانا الحارث به فلا يكون فى حكمه من
حيث التجرد فان ما اى الذى يقتضى تجرده عن اللام هو اى
الشيء المقتضى اجتماع اللام وحرف النداء لان حرف النداء اداة
التعريف واللام ايضا التعريف واجتماع الى التعريف بلا فاصلة
ممتنع لانه يكون احدهما لغوا لا محالة ويجب ان يعاده الكلام

عن اللفظ وهو اى اجتماع اللام وحرف النداء مفقود في المعطوف
فانه ليس فيه حرف النداء يعني يقتضي بمجرده فان الاسم اذا كان معرفا
باللام ممتنع دخول حرف النداء عليه لما قلنا اما نحو رب شاة و
سخلتها لفظة اما ههنا استئنافية يعني جواب عن سؤال منشاء عن
قوله بشرط ان لا يكون منتفيا في المعطوف لا يخفى على من له قلب
سعيد ان الى السبع وهو شهيد السخلة بفتح وسكون الخاء ولد
من الغنم من الضماوة والمعزة الى اربعة اشهر ذكرا كان او انثى
وجمعه سخل وسخال يتقدم النكرة الفاء جوابا اما والجار و
المجرور خبر المبتداء هو لقصد عدم اليقين لان الضمير وان
كان معرفة وما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد
سخلة بعينها لان الاضافة المعنوية انما يفيد تعريف المضاف
عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت
للجنس فلا يفيده كما سبق ولذا قرر الشارح بقوله اى رب شاة
وسخلة لها ومحمول عطف على محل قوله يتقدم النكرة لان محله
كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة
الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه ضمير الغائب نكرة لانه اذا كان
مرجع ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة او لانه ليس
براجع الى الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكور
يكون قرينة لكون المراد منه شاة على نكارة الضمير الذي اضيف
اليه السخلة كونه رجلا في تقدير رب شيء رجلا على الشذوذ
لان الضمير مطلقا وقع معرفة وان كان غائبا وما يكون مخالفا



لوضعه

لوضعه يكون شاذا اى رب شاة وسخلة شاة يعني كما قلنا الضمير
المضاف اليه يكون راجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة سابقا
فهو يكون بمنزلة وسخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اى
المذكورة سابقا الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع
لذلك واما اذا جعل عبارة عن الشيء لا بعينه لكن جنس السابق
يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ وكذا اى كالحكم المذكور سابقا
المعطوف يكون في حكم المعطوف عليه الا انه هذا الحكم مختص
ببعض العطف على ما اشار الشارح وما ذكره المص في المتن
يكون عاما في احوال العارضة له اى للمعطوف عليه بالنظر الى نفسه
اى ذاته وصفاته والى غيره اى غير نفسه اى نفس ما قبله ان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف
مفردا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فلذا اى لاجل ان المعطوف
في المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادهما في الافراد والتعريف
وجب بناء المعطوف عليه في قولك يا زيد وعمرو ولان ضمير زيد
اى لان بناء المعطوف في هذا المثال بالنظر الى ما قبله اعني حرف
النداء لانها تقتضي بناء المنادى والى ذاته ووصف عين كونه
مفردا معرفة في نفسه وذاته وعمرو المعطوف مثل زيد في كونه مفردا
معرفة في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف
مثل يا زيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يا رجل وزيد
لما سبق ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقبل مطلقا
وامتنع بناؤه اى بناء المعطوف اذا كان مضافا في قولك يا زيد

وعبد الله او شبهه مضافا مثل يا زيد وخيرا من زيد او نكرة
لم يقصد تعريفها مثل يا زيد ورجلا وكذا اذا كان المنادى مضافا
او شبهه او نكرة لم يتبين المعطوف فان المعطوف في هذا المثال
اعني عبد الله لكونه مضافا فليس مثل زيد مفرد معرفة وعبد الله
مضاف فنصبه واجب واذا كان المعطوف على المنادى مضافا
فوجب النصب فيه اولى وكذا لم ينصب غلام المعطوف في لا
رجل وغلام زيد عندي لان نصب اسم لا ليس بالنظر الى لفظ لا
بل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة او مضارعا له على ما سبق
وهو مفقود في المعطوف ومن ثمه اي ومن اجل اي ولا رجل لان
من في مثل هذا المقام استعار لمعنى التعليل في المعطوف في حكم
المعطوف عليه لا مطلقا بل في الاحوال لعارضة بل الشرطين المذ
كورين فيما اي في الحال الذي يجوز ان يجري فيه ويمتنع لم يجز العطف
على خبري ما الحجازية بالجر او النصب في تركيب كان خبرها فيه
مجرورا بالحرف الجر الزائدة مثل ما زيد بقائم او منصوبا مثل ما
زيد قائما ولا ذاهب بالجر او النصب عمرو الا الرفع في ذاهب كي
وفيه وجهان احدهما انه مبتداء لانه صفة مشتقة وقعت بعد
حرف النفي وهو لما رافع لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعل ساد
مسد الخبر وثانيهما انه خبر مقدم وعمرو مبتداء مؤخر لما سبق انه
اذا طابقت مفردا جاز الامران اذ لو نصب ظاهر ذاهب عطفا
على قائما وخص عطفا على بقائم لكان اي ذاهب معطوفا على
قائم او قائما فيكون بواسطة العطف خبرا عن زيد الذي هو اسم

ماكان

ما كان المعطوف عليه على قائما خبر عنه وهو اي كون ذاهب
عمرو خبرا عن زيد ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع المستكن في
المعطوف عليه العائد الى اسم ما اي يخلو ذاهب عن ضمير مرجع
الى اسم ما لان ذاهبا رافع اسما ظاهرا بعده في وجه وضميره
مستكنا فيه راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه
ضمير مرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لان
الفاعل واحد ليس الا فتعين الرفع اي رفع ذاهب على ان يكون
خبرا مقدما لمبتداء مؤخر هو عمرو واختار هذا التوجيه وان
احتمل وجها اخر كما ذكرناه لك ليكون النفي بجنب المنفي لان
المنفي لا في الجملة الاولى من زيد هو القيام وفي الثانية هو الذهاب
ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطف مفرد على
مفرد لانه اذا قيل ولا عمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد
ويكون عطف على يكون اي ويكون هذا الكلام اعني ولا ذاهب
عمرو من قبيل عطف جملة على جملة اسميتين والحال انه لا مانع
منه اي من هذا العطف كما كان في عطف المفرد بان عطف على
خبر ما منصوبا او مجرورا مع انه رافع لعمرو ولما كان لقائل ان يقول
فيه اشارة الى ان قول المص وانما جاز الى اخره جواب عن سؤول
مقدر هذه القاعدة اي القاعدة التي يكون حكم المعطوف عليه
فما يجوز ويمتنع تنتقض بقولهم اي لقول العرب الذي اسم موصول
مطر من طار يطير من ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول
مع صلته في محل الرفع على انه مبتداء فيغضب من غضب يغضب

من باب علم زيد فاعل الذباب وهو على وزن سئول اسم لما
يذب ويدفع مرفوعا لفظا على انه خبر المبتداء فان يطير فيه ضمير
المستكن يعود الى الموصول كما قلنا ويغضب المعطوف صفة لان
يغضب منصوب باعتبار اللفظ اى لفظ يغضب عليه متعلق
بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير لبسويته اى فى يغضب ذلك
الضمير اى الضمير الراجع الى الموصوف كما فى المعطوف عليه الذى هو
يطير لان يغضب واقع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب
لعدم كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه وقد جاز الاتفاق
فاجاب عنه بقوله ثلثة اجوبة التى الفت من قوله وانما جاز
مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت الذى يطير فيغضب زيد الذباب
لانها اى الفاء والتاء مثبت باعتبار كونها حرفا التى وقعت
فى هذه التركيب فاء السببية بالاضافة اى لانها فاء لها نسبة
الى السبب فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة
كلام الاستفامة وبين الملابسة بقوله باد يكون معناها معنى
الفاء فى هذا التركيب السببية يعنى يكون مستعملة فى السبب لان ما
قبلها فى هذا التركيب سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب
بغضب زيد كما ان الاتيان فى قولك الذى ما وتينى فله درهم سبب
لاستحقاق الدرهم حتى لو لم يات لم يستحق قطعا الا العطف
اى لا يكون معناها دبعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا الجواب
الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى على منع كونهما للعطف فلا
يرد هذا القول نقضا اى حال كونهما ناقضا على تلك القاعدة

والجواب

والجواب الثانى ان يكون معناها اى معنى الفاء فى هذا التركيب
السببية مع العطف اى مع عطف ما بعدها على ما قبلها الا السببية
وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لا يخص تلك القاعدة اذ لم
يكن بين المعطوفين والمعطوف عليه سببية لان المعطوفية بين
بسيطان اى لكن الفاء العاطفة التى افادت مع السببية بجعل الجملتين
جملة واحدة لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء
ولان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان منهيا تعقب جعلت
الثانية جزء من الاولى فكفى بالربط الذى كان فى الجملة الاولى والمعنى
المعنى هذا القول على تقدير ان يكون الفاء للسببية والعطف الذى
الذى يطير فيغضب زيد الذباب يعنى الذى يكون طيرانه سببا بغضب
زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقب
الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان يكون الفاء المجرد
العطف لكونهما واحدا من حروف لا السببية ويفهم منهما مناسبة
الجملة الاولى بالجملة الثانية لكون الفاء مستعملة فى السببية ايضا فيقدر
الضمير فى الجملة المعطوفة ليصح العطف لما عرفت ان الفاء المجرد
العطف فالمعنى اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف
الذى يغضب زيد عقيبه سببه اى لسبب طيرانه الذباب والاولى
من هذه الثلثة الجواب الثانى لان فى الطرفين الفاء واحد يعنى
الفاء معنى المعطوف فى الاول ومعنى السببية صريحا فى الثالث
واما فى الجواب الثانى رعاية كلا المعنيين واعطاء الكل ذى حق
حقه مكان اولى ويمكن عطفا على يفهم ان يكون الفاء لمجرد العطف

بلا فهم السببية فقد الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف با
ضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قال ان يقدر فيه
اى فى المعطوف ضمير راجع الى الموصول اى الذى يطير فيغضب زيد
بطيرانه الذباب واذا عطف اى اذا وقع العطف فيه اشارة الى ان
الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مصدره على تضمين
معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان اى
اوقع محاولة بناء مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجار به لانه ليس
المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس الا العطف على معموليهما
وقيل منصوب على المصدرية اى او عطف عطفا مبنيا او اوقع العطف
ايقاعا مبنيا والاول اولى على وجود عاملين قد مضى آنفا لانه لا ينبنى
الحكم على المعدوم بل انما ينبنى على الموجود بان متعلق بقوله او وقع
عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد مختلفين كانا فى اعراب
كالمنصوب والمرفوع او متفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه ذكره
اخوه فى الاول وكقولك ان زيدا ضرب عمروا وبكر خالدا فى الثانى
تأمل وقال بعض شارح اللباب اى شارحى هذا الكتاب لانه من اللباب
لان اللباب بوزن العباب لب الشىء ان كان اسم جنس او شارحى المسمى
باللباب ان كان اسم كتاب حيث قال اذا عطف شيئان على معمول
عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سيبويه انه ظهر عندى ان
العطف ههنا اى فى هذا البحث لا مطلقا محمول على معناه اللغوى لما
سبق ان العطف فى اللغة الامالة اى امالة الاسمين نحو العاملين بان
يجعل اى الاسمان معموليهما بحرف العطف الواحد وهذان المعنيان

كلاهما

كلاهما بان جعل العطف للمعنى اللغوى ههنا او جعل على صلة
المحذوف تكلف بارد والاظهر والاولى ما ذهب اليه الاكثر وهو
قول الشارح والاكثر الشارحين على ان المعنى الجار والمجرور
خبر لقوله واكثر الشارحين اى معنى قول المص وهو اذا عطف
الى اخره على معمولى عاملين اى اذا عطف على معمولى عاملين نحوه
من تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار بالشرط
بلا تكلف والعطف على معناه الاصطلاحى وانما قال اى المص
على معمولى عاملين بناء على ما ذهب اليه اكثر الشارحين وفيه
اشارة الى انه الاولى عند الشارح لا على معمولى عامل واحد اذ
لم يقل واذا عطف على معمولى عامل واحد فانه اى هذا العطف
جائز اتفاقا لان حرف العطف انما وضعت لان تقوم مقام
العامل الواحد وثبوت عنه للاختصار فى اللفظ لان قولك
جاءنى زيد وعمرو اصله جاءنى زيد جاءنى عمرو فحذف
الفعل الثانى واقيم مقامه حرف العطف للاختصار ولا
فادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك
نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمروا قاعدا
واعلم زيد عمروا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وان زيدا
قائم وعمروا ذاهب وما زيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك ولا
اكثر اى لم يقل على معمولى عامل اكثر من اثنين فانه اى هذا العطف
لا خلاف فى امتناعه لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام
العوامل او ينوب عنها فظهر ان هذا البحث على ثلثة اقسام قسم

يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولي او ثلثة معمولات عامل
واحد وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل
ثلثة او اكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف على معمولي عاملين
مختلفين اى غير متحدين ذاتا وعملا وذلك لا يكون الا بان يكون
العامل الثانى غير عين العامل الاول وذلك اى قوله مختلفين
كائن لدفع واسم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وعمرو او بكرا
خالدا وان ان زيد قائم وعمروا قاعدا من هذا الباب اى من باب
العطف على معمولي عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا مع انه ليس
منه لعدم تعدد العامل فيه لحقيقة اذ العامل فى هذا المثال وامثاله
هو العامل الاول فقط والعامل الثانى تاكيد له لان العامل الثانى
اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز ان
يعمل عاملان فى معمول واحد فيرجح الاول لسبقه ويكون الثانى
تاكيدا له من غير ان يكون له مدخل فى العمل ولا يكون هذا من باب
التنازع لان فى التنازع فيشترط ان يكون غير الاول وان يكون
بالعطف وههنا ليس كذلك وذلك العطف اى العطف المختلف
فيه مبتداء كما وقع خبره ظاهرا لا فى الحقيقة فى قولهم اى فى قول العرب
باللفظ ما هذه المشابهة بليس كل اسمها سوداء بالمد كحمراء مضاف اليه
لكل غير منصرف وهى التنوين بالضم والفتح الحبة او سوداء ويقال لها
باكركى فرجه اوت وفى الحديث التنوين الثونيز اى لضم الشين وفتحها
حورك ادى زيد كلوى فرجه تخم كرجنه السوداء در لرفيه دواء من كل
داء من الاالسام اى الموت وكان على وضى يستعملها فى كل داء يصير

حتى فى الرمل بعنى اذا ازيد عينه اكتحل بها فبراء من ساعة كذا فى
شرعة الاسلام تمرة خبر ما ولا بيضاء لفظه ههنا زائدة لتاكيد
النفى مثل قولك ما زيد قائما ولا عمرو حاضرا وبيضاء بالمد كحمراء وهى
لخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها كل شحمة وهى
ههنا الكمات البيضاء التى يقال لها شحمة الارض فهو معطوف على تمر
الذى هو خبر ما وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف على معمول الثانى
الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد كما وقع فى قول الشاعر
وهو الواو واكل امراة الهمزة والانكار والتوبيخ وهو داخل
الى اكل لان المسئول عنه بها ما يليها وكل منصوب مفعول اول وامراء
مضاف اليه لكل وتحسبين بفعل مضارع معلوم وفاعله ياء الخطاب
وقد وقع بين مفعوليه وامراء مفعول فان له اى التحسبين كل امراء
كل امراء امراء اى الطيب ان كل ما هو فى بكل الرجل رجلا وليس كذلك
لان كل دهر فى ذى الرجل ليس برجل ونار بالجر عطف على امرء
الاول الذى هو مضاف اليه لكل تو قد فعل مضارع مبنى للفاعل اصله
تتوقد حذف احدى التاء ين كما فى قوله تعالى وناراً تلظى اصله
والجملة صفة للنار بالليل الباء فيه للظرف كالباء فى قولك جلست
بالمسجد نارا بالنصب عطف على المفعول الثانى لتحسبين وقد
عطف فى هذا البيت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما
كل وتحسبين بعاطف واحد ولو لم يكن مثل هذا العطف لما اختاره
الشاعر الفصيح فهذا العطف اى عطف معمولين على معمولى عاملين
مختلفين وان كان جائزا بحسب الظاهر اى بمقتضى الفاظ المتنادد من قول

العرب وقول الشاعر لكنه اى الا ان هذا العطف لم يجز عند
الجمهور اى عند اكثر النحاة بحسب الحقيقة اى بمقتضى وضع حرف
العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد لان
الحرف الواحد من حروف العطف لم يقو اى لم يقدر لضعفه
وكونه حرفا ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء يعني ان
الفراء خالف الجمهور في تجويز هذا العطف خلافا فانه اى الفراء
جوز هذا العطف بحسب الحقيقة والواقع لان حرف العطف
لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا للنيابة عن العامل اختصارا فجاز
ان ينوب مناب اكثر من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل
ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل كما جاز اى العطف
المذكور عندهم وبحسب الصورة عنده ايضا ولا يؤول عطف على
خبر في فانه وهو قوله جوز وحال من فاعله لان المضارع المنفي
يجوز ان يكون حالا بالواو والضمير الامثلة الواردة من العرب
كالمثال الاول او من شعراء العرب كالمثال الثاني عليها اى على
صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين بحسب اللفظ ولا يقتصر
اى الفراء عطف على قوله ولا يؤول او مجوزا او حال بعد حال اى
العطف المجوز عنده على صورة السماع وعلى الصورة الاتية
في المتن كما اقتصر الجمهور عليها بل يعممها اى يعمم الفراء تجويز
العطف المذكور صورة السماع اى غير صورة السماع وعدم
جواز تبديل واشارة الى ان الانفصال متصل والحالة المستثناة
من عموم الاحوال المتعلق لقوله لم يجز مع تقييده بخلاف الفراء

ذلك

ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز اى واقع خبره في جميع المواد
والامثلة عند الجمهور غير سيبويه الا في تقديم الجار على المجرور
المرفوع نحو في الدار زيد والحجرة بضم الحاء وسكون الجيم عمرو
والا في تقديم الناصب على الجار نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرو
وانما جاز هذا سماعا اما عند الكوفيين فلان العامل في زيد هو
الظرف كما ان الظرف وهو لفظة في عامل في الدار فيكون هذا من
قبيل العطف على معمولي عامل واحد عندهم والمثال الثاني
محمول عليه لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل
المعنوي كان كالعدم فكانه عطفا على معمولي عامل واحد مع انه
يحتمل ان يكون مذهب الكوفيين في هذا المثال ولذا قدم زيد
على الظرف وقيل زيد في الدار ثم يجوز عندهم ايضا والمثال الثاني
محمول عليه لما سبق يعني الا في صورة تقديم المجرور وتقديم المرفوع كما
في الصورة الاولى او تاخير المنصوب تاخيرهما في الصورة الثانية
لمجيئه في كلامهم اى لكون مثل هذا العطف واقعا في كلام العرب
هاتين الصورتين فوقوعه فيه سماعي وانقصر الجواز اى جواز
العطف فيها بين الصورتين على صورة السماع بحيث لا يتجاوز
عنها بان يقاس عليها غيرها لان ما خالف القياس يقتصر على مورد
السماع وهو ما تقدم فيه المجرور مع تاخير المرفوع او المنصوب و
العطف على معمولي العاملين مطلقا خلاف الاصل فانه اطرد في
صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها خلافا لسيبويه
يعني خالف سيبويه الجمهور في صورة السماع والفراء مطلقا

فى عدم تجويز فانه اى سيبويه لا يجوز هذا العطف اى فى صورة تقديم
المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على
السماع بحسب الحقيقة وان كان بحسب اللفظ جائز فى هذه الصورة
اى المذكورة انفا التى جوزها الجمهور ايضا اى كما لا يجوز الصورة
التى جوزها الفراء مخالفا للجمهور وللعلة الجمهور والمذكورة هناك
وهى قوله لان حرف الواحد لم يقوم ان يقوى مقام العاملين بل
يحملها اى يحمل سيبويه الصورة التى جوزها الجمهور والفراء ايضا
على حذف المضاف اى الجار وكان اصل قولهم كان سواء تمرة
ولا كل بيضا شحمة واصل قوله اكل امراء تحسبين امراءة وكل نار
توقد بالليل نارا واصل قوله فى الدار زيد وفى الحجرة عمرو فحذف الجار
فى الكل اختصارا واكتفاء بما ذكر فى المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه
الى حذف الجار وابقاء المضاف اليه اى المجرور على اعرابه الاول
وهو كثير كما فى قوله تعالى يتساءلون به والارحام بالجر على تقدير
وبالارحام وقول الشاعر فاذهب فما بك والايام وكما فى حذف
حرف القسم مثل الخالف بالجر على تقدير وغير ذلك مما لا يحصى فى
كلامهم ويجوز بدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر
الاخرة كما جاز ذكر المضاف فى بعض القراء اى عرض الاخرة لان
القراء يرجح بعضها واعلم ان فى هذا العطف على معمولى عاملين مختلفين
ثلثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو
مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا
بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب

سيبويه

سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفى غيرها لا لحذف
الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلثة مذهب
سيبويه لان الحرف ايضا العامل الضعيف لا يقدر ان يقوم مقام
العاملين الغير بين التاكيد اما مهموز من اكدا ما وامثاله وداوى
من وكد ومعناهما لغة واحد وهو التحقيق او رده عقيب العطف
لان فى التاكيد الصوتى نحو والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سيعلمون
ثم كلا سيعلمون تابع حسن يشمل التوابع كلها بغير وامر المتبوع اى
حاله وشانه عند السامع يعنى فى ذهن السامع يجعل فى ذلك السابع
حاله اى حال المتبوع ثابتا مقررا عنده اى فى ذهن السامع اى يجعل
مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره يعنى كان اولا محتملا عنده فلما
اكد زال الاحتمال وتقرر فى النسبة متعلق بقوله تقرير اى فى كونه اى
كون المتبوع منسوبا مثل قوله عليه السلام ايما امراءة نكحت بغير
اذن وليها نكاحها باطل باطل او منسوبا اليه مثل قطع الامر نفسه او جائنى
زيد زيد فنهبت عنده اى عند المقر وتحقق ان المنسوب كالمثال
الثانى فى هذه النسبة اى النسبة المذكورة فى التعريف هو المتبوع لا غير
لان المراد من التاكيد على ما فهم من تعريفه ومن معناه اللغوى انما
هو تقرير المتبوع والحقيقة وازالة احتمال عند السامع لا التابع
لانه مقرر ومحقق وذلك يشير الى فائدة التاكيد والغرض منه اى الغرض
من التاكيد والفائدة التى وضع لهما التاكيد احد ثلثة اشياء احدها
اما لرفع ضرر الغفلة عن السامع عين كونه غافلا عن النسبة حتى
اذا لم يؤكد لم يفهم فلدفع غفلته وايقاظه والتنبيه يؤكد ويقال

جاء فی نفسه او زید قتیل قتیلا و ثانیهما لدفع ظنه ای ظن السامع
بالمتکلم الغلط فی کلامه فیوکد المتکلم لدفع ظن السامع فی حقه الغلط و
الخطاء و ذلک الدفع ای کل واحد من الدفعین تکون تکریرا للفظ ای
لا یکون الا بتکریر لفظ المنسوب ان کان ظنه او الغفلة فیه فقط نحو
ضرب ضرب زید و هذا مجرد تمثیل لان البحث فی الاسم یدل علیه
او اشارة الی ان التاکید یجری فی الافعال ایضا وان کان البحث فی
الاسم یدل علیه قوله و یجری التاکید مطلقا فی الالفاظ کلها او تکریر
لفظ المنسوب الیه ان کان کل واحد من الظن والغفلة فیه فقط مثل
ضرب زید زید او بتکریر لفظهما جمیعا ان کان الظن والغفلة مثل
ضرب ضرب زید زید و ثالثها لدفع السامع به ای بالمتکلم تجوزا ای
ظن السامع ان المتکلم اراد بهذا اللفظ المعنی المجازی لا الحقیقی لانه
یقال تجوز فی کلامه ای تکلم بالمجاز لا الحقیقة و ذلک علی قسمین الاول ان
یکون ظنه فی المنسوب نحو قولک زید قتیل قتیل فانه لما قیل قتیلا ربما ذهب
الی فهم السامع ان المراد منه الضرب فاکده بقوله قتیل ثم دفعا لتوهم
السامع ان یرید المتکلم بالقتیل معناه المجازی لا الحقیقی و هو الضرب
الشدید لان القتل لما کان محظورا شرعیا نادرا ذهب فهم السامع ان
المراد منه المعنی المجازی و هو التادیب بالضرب الشدید بعلاقة الایلام
کما علی الصلاح و قیل المجاز هنا لغوی من قبیل الاستعارة والمجاز
المرسل فیجب حینئذ ای حین توهم السامع هذا المعنی تکریر اللفظ
ای لفظ المنسوب حتی لا یبقی للسامع شک و عناد فی ارادة المعنی
الحقیقی ای ان المتکلم لا یرید بهذا اللفظ الا المعنی الحقیقی قطعا و هو

الموت

الموت لسبب الغیر واما ان یکون فی المنسوب الیه فانه ای الشان ربما
اکثر نسب الفعل الی شیء والمجاز ان المراد منه نسبه ای نسبة الفعل الی بعض
متعلقاته کما فی الافعال المنسوبة الی السلاطین والامراء الذین تلحق
بهما کثیرا ما یحصلون الامور الی من تبعهم مثل قوله تعالی یذبح ابناءهم
مع ان التذبیح لیس بقائم و بنی الامیر المدینة مع ان البناء فعل العملة کما
فی قطع الامیر اللص فانه توهم ان القطع لیس بقائم به بل مع من امره
الامیر و لکن اسند الیه مجازا لعلاقة الامیر ای قطع علامة بامره فیجب
حینئذ ای حین توهم السامع لفظا ای حال کون المنسوب الیه ملفوظا فی
تکرر فالمجاز حینئذ لیس الا فی النسبة فقط کما فی قولک انبت الربیع
البقل فتقول قطع الامیر الامیر او نفسه لا من یقوم مقامه نحو ضرب زید
فانه اذا قیل ضرب زید بدون تکریر لفظ المنسوب یتوهم الیه ان النسبة
حقیقة والفاعل هو زید او مجازیة والفاعل غیر زید واذا قیل ضرب زید
زید علم ان النسبة حقیقة والفاعل هو زید ای ضرب زید لا
من یقوم مقامه ممن امره بالضرب حتی یکون الاسناد الیه مجازیا بعلاقة
الامریة او تکریره عطف علی قوله تکرر المنسوب الیه ای و یجب تکریر المنسوب
الیه معنی و ذلک یکون بالنفس والعین بشرط ان یضاف الی ضمیره نحو
ضرب زید نفسه او عینه فیکون الاسناد الیه ایضا حقیقیا او فی الشمول
ای التاکید الاصطلاحی قسمان الاول ما تقرر المتبوع فی النسبة اسنادیة
او غیرها بالفصل الذی ذکرناه والثانی ما یقرر امر المتبوع ایضا
لکن فی شمول المتبوع افراده یعنی فی شمول الامر المتبوع الی المتبوع امرا
والمتبوع بحیث لا یشذ فرد منها مثل قولک جاء فی القوم کلهم فان

التاكيد بكلهم افاد شمولهم المجئ افراد القوم جميعا ووقوع المجئ
منهم والتاكيد باجمعين افاد ان المجئ صدر منهم دفعة لا على
التعاقب بعد افادة شموله الافراد ودفعا لظن السامع بالمتكلم تجوزا
اى تكلما بالمجاز لا فى نفس المنسوب اليه اى عطف على قوله فى شموله
المتبوع يعنى ان هذا النوع من التاكيد لا يقرر شيئا فى نفس المنسوب اليه
من دفع ضرب الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم الغلط بل لا
يقرر الا فى شموله اى المتبوع يعنى الامر المتبوع الى المتبوع الافراد فالشمول
لا يكون الا فى المنسوب اليه فانه اى المثال كثيرا منصوب على الظرفية
او على المصدرية ولفظة ما صفة قد سبق غير مرة ينسب الفعل اسنادا
او غير اسنادى الى جميع افراد المنسوب اليه كقولك زيد قتله بنو فلان
مع ان القتل لم يصدر الا من واحد منهم مع انه يراد النسبة اى نسبة
الفعل الى بعضها اى الى بعض الافراد كالمثال المذكور فيندفع هذا الوهم
بذكر كل مثل اشتريت العبد كله وقراءت الصحف كلها واجمع مثل
اشتريت العبد اجمع دفعة لا متفرقا واخواته اى اخوات كل واحد
منهما كليهما وكلهم وكلتين واكتع وابتع وابصع ومؤنثهن وجمعهن
مذكرا او مؤنثا وكلاهما مثل جاء فى الزيدان كلاهما وثلثهم واربعهم
مثل جاء فى القوم ثلثهم او بعثهم حين كون السامع عالما بان
قوم الحاضرين ثلثة وبعة لانه اذا اريد لعبد العدد باعتبار النسبة
يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد
بهما لا بعد او ان يعرف المخاطبة كمية الجائى وذكر التاكيد والا لم تكن
تاكيدا كذا فى الرضى ونحوها فهذا اى تقرير المتبوع فى النسبة او فى

الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع
الافراد واذا عرفت هذا اى كونه جامعا لافراده فنقول فى بيان
فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها واخرج المصدر
الصفة والعطف بالحروف والبدل من حد التاكيد بقوله متعلق
باخرج يقرر امر المتبوع اما البدل اى اما خروج البدل والعطف
بالحروف فظاهر اما اخراج العطف فلانه حمار كان والا على معنى
غير ما دل عليه المعطوف عليه فى مثل جاءنى زيد وعمرو ولم يكن فيه
تقرير ولا شمول الا فى النسبة ولا فى غيرها واما البدل فلانه لما كان
المعطوف منه فى الكلام الثانى والاول توطئة له كان الاول كالعدم
فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الاول كما فى بدل الكل ولان
التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين فى
النسبة الا ان التابع للتقرير وبدل الثانى على ما عليه الاول وهذا
المعنى مفقود فى البدل واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى
فى متبوعها دون التقرير سواء كانت فى النكرات او المعارف على ما
يدل عليه تعريفها وافادتهما اى افادة الصفة توضيح متبوعها فى بعض
المواضع كما اذا كان الموصوف معرفة ليست بالوضع فالتوضيح فيه
ليس الا العارض الاستعمال فلا يكون الصفة لتقرير موضوعها لا فى
النسبة ولا فى الشمول واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه كالصفة
لتوضيحه فهو تقرير الامر متبوعه وتحققه لكن يحققه ولا يقرر امر
المتبوع فى النسبة والشمول بل انما يقرر نفسه وذاته سواء كان منسوبا
اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فانه عمر يقرر وتحقق امر ابى حفص مع

قطع النظر عن النسبة او لم يكن مثل زيد ابو عبد الله او عبد الله زيد
هذا اى بيان فوائد القيود وحاصل ما ذكره المصنف فى شرحه على
الكافية وهو ان التاكيد قسمان لفظى مختص بالمعارف والا يقال جاءنى
رجل رجل لعدم الفائدة فيه الا فى المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل
ضرب ضرب زيد اى منسوب الى اللفظ وسمى لفظا لانه يقرر نفس
اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ اى لفظ المتبوع ومعنوى وهو ايضا
مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه عند الكوفيين
اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى لا من اللفظ بالحصر
انه لا يخلو اما ان يكون المعنى فاللفظى الذى هو قسم منه اى من مطلق
التاكيد تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول فيه اشارة الى ان
المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ويضاف
الى ما يقوم مقام الفاعل ومعاده اى معاد اللفظ الاول عطف
تفسير حقيقة غير نحو جاءنى زيد زيد ورأيت زيدا زيدا ومررت
بزيد زيد او حكما كما اذا وقع الضمير المنفصل تاكيد المتصل سواء
كان مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب هو او بارزا نحو ضربت انت
وضربت انا او منصوبا نحو ضربتك اياك وضربته اياه فان ذلك
اى مثل هذه الامثلة فى حكم تكرير اللفظ اى لفظ المتبوع وان كان
الثانى مخالفا للاول لفظا لان لفظ الضمير المتصل غير لفظ الضمير المنفصل
فى الضرورة اى ضرورة الاتصال فى الاول وضرورة الانفصال فى
الثانى داعية للمخالفة لانه لا يجوز تكريره اى اللفظ الاول حال كونه
متصلا لانه لا يجوز اتصال الثانى ولا منفصلا لان الاول مع كونه

متصلا

متصلا بلا مانع منه لا يجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول منفصلا
والثانى منفصلا تعذر الامكان ويجرى اى التكرير مطلقا الاصطلاحى
واللغوى فيصح قوله فى الفاظ كلها على عمومه لا التكرير اى لا يجرى
التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى وهو ما جرى المصنف جعل
الضمير المستكن فى يجرى راجعا الى التكرير مطلقا ليسع قوله فى الالفاظ
كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت تلك الالفاظ اسماء لفظا
او معنويا مثل جاءنى زيد زيد او جاءنى نفس زيد او زيد نفسه
او افعالا مثل ضرب ضرب زيد عمرا او حروفا مثل ان ان زيدا قائم او
جملا اسمية نحو زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد او تركيبات
تقييدية اى غير اسنادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل غلام
زيد غلام زيد او بعلبك او غير ذلك المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر
لا بالمضمر لان التاكيد بكل للاول والمنفصل هو الاول والمضمر اقوى من
المظهر لانه اعرف ولا يناسب ان يكون المكمل اقوى من المكمل فلم يجز
ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو ما ذهب الا هو زيد والمضمر يؤكد
بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت انت وانا
ولا يبعد ارجاع الضمير المستكن فى يجرى الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى
او يجرى التاكيد اللفظى الاصطلاحى لقرينة المقام بل الانسب بالمقام
ليس الا هذا التغيير لان البحث فى التاكيد اللفظى لا فى مطلق التكرير وان
كان المعنى الاول اقيد وتخصيص الالفاظ بالاسماء عطف على
ارجاع الضمير اى ولا يبعد ان يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة
بعلاقة الجزئية ويكون التاكيد ايضا بكلها تاكيدا لما سوى المراد

والمراد والمعنى ويجرى التاكيد اللفظى الاصطلاحى فى الاسماء
كلها فيكون المنصف من هذا النعم اى منكرا الالفاظ العامة لغير المراد
عدم اختصاصه اى ان لا يكون التاكيد اللفظى الاصطلاحى مخصوصا
بالفاظ محصورة من الاسم بل يجرى فى اسم كان لانه لو قال فى الاسماء
لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنوى فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم
الخصوص كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة
اى معدودة لان كون الشئ محصورا يلازم العد والحد وهى مبتداء
اى الفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام ما يؤكد به المبنى
خاصة وهو كلا مضافا الى مضمر وما يؤكد به الجمع بحسب الافراد
وهو كل واجمع واتباعه وما يؤكد به الجمع بحسب الافراد وهو كل واجمع
واتباعه وما يؤكد به الجمع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث
وهو النفس والعين نفسه وعينه وقد تزاد الباء فيهما فيقال جاء فى
زيد بنفسه وبعينه وكلاهما وكل واجمع اكتع وابتع وابصع هذا
المجموع خبر مثل السكنجبين خل وعسل وجاء بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة واللغة الفصيحة ان يكون ابصع بالصاد المهملة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وهى اكتع وابتع وابصع فى حال
الافراد اى عند عدم كونهما تاكيد بل تذكر متفردة مثل حسن وبسن
لانهما لا معنى لهما عند افرادهما وعدم كونهما صفة وهذا غير صحيح
لانه اذا لم يكن لهما معنى تكون من الالفاظ المهملة فلا معنى لذكرها
فى باب التاكيد الا ان يقال انما ذكرت فيه لكونهما بمعنى اجمع فتكون
تابعة لهما وقيل اكتعى مشتق من حول كتع لانه يقال الى عليه حول

كتع اى تام من باب فتح فيكون ح اكتعى بمعنى اتم لان الكتع هو
التمام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال واجتمع الاجمال
يقال بصع المال فى تفرقه الجبل اى اجتمع فيهما وبابه فتح وابضع
بالضاد المعجمة مشتق من بضع اى روى من باب علم من الرى وهو ضد
العطش لان من الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح ايضا
وابتع من البتع لوزن البيع وهو طول العنق كالابل مع شدة
معزرة اسم مكان من عزر يعزر من باب ضرب وهو مكان عزر
فيه العنق وهو لا يتصور بحسب الا فى الابل وفى غيره لا يكون الا على سبيل
المجاز لان فى المعزر فى الحقيقة موضع يوضع عليه القدم وقت
الركوب وكذا اخص بالابل ويمكن استنباط اى استخراج مناسبة
حقيقة لا تدرك الا بالتأبد التام ولا يدرك الا الاذكياء تبين هذه
المعانى الوضعية اللغوية وبين معانيهما التاكيدى بالتامل الصادق
والعقل الناقد والذهن الثاقب قيل للاشتمال كل منهما على خروج من
النقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم بتمام النسبة اما
اكتعى فلان معناه التمام ومعناه التاكيد العموم وهو شرب
الماء على وجه التمام ومعناه التاكيدى العموم وهو تمام الافراد
والاجزاء فالمناسبة بينهما حاصلة واما ابصع فلان معناه البلاك
والاجتماع لما عرفت ومعناه التاكيدى العموم ايضا عام ومستنبط
واما ابتع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه التاكيدى
ايضا قوى عام وله طول فوجد المناسبة بينهما ولما فرغ من تعداد
الفاظ التاكيد المعنوى اراد ان يفصلهما يقال مصدرا فقال فالاول

على سبيل التغليب جمعهما فى فصل واحد لكونهما متحدين فى المعنى
لان معنى العين الذات والنفس ههنا كذلك والاستواء يعنى
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وان اختلفا
اى النفس والعين لعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث يعنى يؤكد كل واحد من هذه الامور الخمسة
بصيغتهما وضميرها باختلاف صيغتها اى صيغة النفس والعين
افرادا تمييزا وحالة وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد
الى المتبوع المؤكد بفتح الهمزة تقول جاءنى زيد نفسه او عينه فى
المذكر الواحد يعنى اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول
جاءتنى هند نفسها باختلاف الضمير وحده فى المؤنث الواحد
يعنى اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاءنى الزيدان او الهندان
انفسهما باختلاف الصيغة والضمير معا بايراد صيغة الجمع فى تثنية
المذكر والمؤنث وهذا صركيلا يضاف فى ضمير التثنية للاتصال
التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين
المتحدين معنى توجب ان يكون المضاف جمعا لتغاير لفظهما و
ان كان معهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
وان كان معهما فى موضع قليلا كما يجوز نفساهما وحكى ابن
كيسان عن بعض العرب نفساهما وعيناهما اعتبارا للتغاير
المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاء فى القوم
انفسهم باختلاف الضمير وحده فى جميع المذكر العاقل يعنى
اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءتنى البنات انفسهن

فى جميع المؤنث يعنى اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او
غير عاقلا وغير العاقل من المذكر يعنى اذا كان المتبوع المؤكد
جمعا مذكرا غير عاقل يؤكد بالتاكيد الجارى فى الجمع المؤنث العاقل
تقول اشتريت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر جار
مجرى المؤنث لقصوره مثله والثانى لما سمى المصنف النفس و
العين اولين تغليبا فى المذكر فى الاول لا فى الذات لان غير المسبوق
يقال له الاول والمسبوق لواحد الثانى وما لاثنين الثالث فقلب
ماهو المذكور اولا على ماهو المذكور ثانيا لشرفه لتقدمه فقيل
الاولان ولكن يعتبر فيه الخفة فى اللفظ كعمرين لابى بكر وعمر رضى
انه والمذكورة كالعمرين للشمس والقمر والشرف كالابوين للاب
والام وسيأتى له زيادة تحقيق سمى الثالث وهو كلاهما تقول
جاءنى الزيدان كلاهما للمذكر يعنى اذا كان المتبوع المذكر مثنى
وكلتاهما للمؤنث اذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءتنى الهندان
كلتاهما والباقى من الفاظ التاكيد المعنوى بعد الثلثة المذكورة
التى هى النفس والعين وكلاهما مؤكد بغير المثنى وهو خمسة مفردا كان
ذلك المؤكد او جمعا مذكرا كان او مؤنثا باختلاف الضمير العائد
الى المتبوع المؤكد الكائن فى كله نحو قرأت الكتاب كله لكن بشرط
ان يكون المتبوع مفردا مذكرا الكائن فى كلها اذا كان المتبوع المؤكد
مفردا مؤنثا نحو قرأت الصحيفة كلها والكائن فى كلهم عند كون
ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا نحو اشتريت العبيد كلهم او جاءنى
العبيد كلهم او القوم كلهم والكائن كلهم اذا كان ذلك المتبوع جمعا

مؤنثا نحو طلقت النساء كلهن او جمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت
الجمال كلهن وكسرت الجذوع كلهن وباختلاف الصيغ عطف على قوله
باختلاف المعنى باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح اليا
جمع صيغة مثل بيض في بيضة وبيع في بيعة في كلمات البواقي
وهي اي الكلمات البواقي اربع اجمع واكتع وابصع بالصاد المهملة
والضاد المعجمة تقول اشتريت العبد اجمع في المذكر الواحد يعني اذا
كانت المتبوع المؤكد مذكرا واحدا واشتريت الجارية جمعاء بالمد
في المؤنث الواحدة يعني اذا كان ذلك المتبوع مؤنثا واحدا والجمع
يعني اذا كان جمعا مذكرا عاقلا نحو جاء في الرجال جمعا او غير
عاقل اشتريت الجذوع جمعا الا انه لا يؤكد مثل هذا الجمع به الا بتاويل
الجماعة بشرط ان يكون مكسرا وجاء في القوم اجمعون في جمع
المذكر يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا عاقلا وجاءتني النسا
جمع في جمع المؤنث يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا وما في
حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم
وكذا اي مثل اجمع وما تفرع منه اكتع اكتفاء اكتعون كتع وابتع
تبعاء ابتعون تبع وابصع بصعاء بصعون بصع ويشترك هذه الالفاظ
كلها في انها لا يؤكد بها الا المعارف عند البصرية لان التاكيد بها
لدفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وذا لا يتحقق
الا في المعارف ولا يؤكد بكل واجمع وما يتفرع منها بالمعنى والصيغة
والملحق بالجمع من اكتع واخويه لانها فرعها واكتفى بذكر الاصل
عن الفرع الا ذا اجزاء مفردا كان اي ذا الاجزاء كالعبد

او جمعا كالقوم اذ الكلية في كل والاجتماع في اجمع واخواته لا يتحققان
اي لا يوجدان الا فيه اي في كل واحد منهما يعني يوجد في كل الكلية
وفي اجمع واخواته الاجتماع لان كلا واجمع يستلزم ان التعدد
بمواردها وصيغتهما فلا يؤكد الا ما يقبل الافراد والاجتماع او في
ذي اجزاء ولا حاجة الى ذكر الافراد ذو اجزاء والحاجة الى ذكر
الافراد بعد قوله ذو اجزاء بان يقال الا ذو اجزاء وافراد بل لا
يصح ذكرها لانه بعيد جواز جاء في الانسان كله من غير ان يراد به
الا تلك لان الكلي ما لم يلاحظ افراده بجمعه ولم نعرا الافراد
اجزاء من مجموع المؤكد لا يصح تاكيده بكل واجمع لعدم وجوده بشرط
كونهما تاكيدا وهو الكلية والاجتماع ولكن يجب ان يكون تلك الاجزاء
بحيث اي في مكان يصح افرادها وامتيازها جنسا نصب على التمييز
او على المصدرية اي افرادا جنسا بالحس ههنا الحس البصر الافراد
الحسي في لسان الكلام ما يشاهد بالحس ثبوت الفعل لبعض دون
بعض كاجزاء القوم في جاء في القوم فانه لشاهد بالحس البصر
ثبوت المجيء لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم لقينا ان
المجيء ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم ان المجيء ثابت لهم دفعة
في ان واحد او حكما عطف على حسا والافراد الحكمي ما يكون الافراد
فيه بحكم العقل بحيث لا يكون بالحس البصري وحسا كاجزاء العبد فانه بسبط
لا يصح افراده حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء
والبيع مثل اشتريت العبد او العبد ونحوه فيصح تاكيده حينئذ بكل و
اجمع ليكون في التاكيد بكل واجمع واخواتها فائدة لان المؤكد كذا

اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التاكيد باحدهما او بهما لانه لا يقال جاء فى
كله واجمع لانه اذا جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل دون البعض
حتى يكون فى التاكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الا ذو اجزاء مثل
اكرمت القوم كلهم وهو ينظر ذى اجزاء يصح افتراقهما حسا
وهو ظاهر واشتريت العبد كله اجمع وهو ينظر ذى اجزاء
يصح افتراقها حكما فانه يجوز اشتراء بعضه دون بعض الا انه
لا يصح افتراق حسا وحكما بالنسبة الى بعض كالمجئ والذهاب
فلا يقال جاء فى العبد كله ولا ذهب العبد كله فان العبد فلا يجرى
بالاشتراء اى بالنسبة الى الاشتراء والبيع فيصح تاكيدا اى تاكيد
العبد بكل واجمع ليفيد الشمول اى شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد
فى التاكيد بكل ولعبد يفيد الشمول فى ان واحد ليس بمتفرقة
بخلاف جاء زيد كله واجمع لعدم صحة افتراق اجزائه اى اجزاء
زيد بالنسبة الى المجئ المنسوب اليه الاحسا وحكما فى حكم المجئ
لما عرفت انه اذا جاء جاء كلا فلا يكون فى التاكيد بكل وجمع
النسبة الى المجئ فائدة واذا اكد الضمير المرفوع لا المنصوب و
المجرور المتصل لا المنفصل بارزا كان ذلك الضمير المرفوع المتصل
اى سكنا واجبا او جائزا النفس والعين فيه اشارة الى انه من
قبيل ذكر المسبب وارادة السبب مثل قوله تعالى واذا قمتم الى
الصلوة ومثل قوله واذا نودى المعرف باللام اكد جزاء الشرط
ذلك الضمير اى الضمير المرفوع المتصل او لا منصوب على الظرفية
اى قبل تاكيده بالنفس والعين بمنفصل متعلق اكد بضمير مرفوع

منفصل كما فى

كما سيأتى ثم يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين
لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم انهما
يؤكدانه ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب اما بارزا
مثل ضربت انت نفسك او عينك واما مثل ضربت انت نفسك او
عينك وان كان متكلما فيضاف اليه اما بارزا نحو ضربت انا نفسى
زيد واما مستكنا نحو اضرب انا نفسى زيد وان كان غائبا
فيضاف اليه مثل ضرب زيد هو نفسه فنفسك المضاف الى المخاطب تاكيد
التاء الضمير المتصل المخاطب الذى فى ضربت تاكيدها اى تاء الضمير بضمير
منفصل وهو قوله انت اذ لولا ذلك اى لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع
المتصل بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اى لم يعلم ان الكلام مبنى
للتاكيد ولا اذا وقع اى النفس والعين تاكيد للمستكن جوازا كان
نحو زيد اكرمنى هو نفسه او عينه او وجوبا نحو تكرم انت نفسك
او عينك فلو لم يؤكد الضمير المرفوع المستكن فى اكرمنى ضمير مرفوع
منفصل اى لقوله هو ولم يقل زيد اكرمنى هو نفسه بل يقال زيد اكرمنى
نفسه او عينه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل فحينئذ لا يعلم
ان هذا الكلام كلام مؤكد يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه او انه
خال من التاكيد يحتمل الصدق والكذب كما هو شان يجرى لخ عن
التاكيد فوجب ان يؤكد اولا بالضمير المرفوع المنفصل ثم النفس و
العين حتى يعلم انه كلام المؤكد يعتمد عليه ولما دفع الالتباس اى
التباس التاكيد بالفاعل او الكلام او الكلام المؤكد بغيره فى هذه
الصورة اى فى صورة كون الضمير المرفوع المتصل البارز مستكنا

الابارز اجرى مبنى للمفعول لقيته الباب اى الضمير المرفوع المتصل
البارز عليه اى على مثل هذه الصورة يعنى وجب التاكيد بالمنفصل
او لا فيما ليس ايضا ليطرد الباب وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن
الضمير المنصوب والمجرور كما اشرنا لجواز تاكيد الضمير المنصوب و
المجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما اى تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
المنفصل وهذا من باب التغليب والا فالمجرور لا منفصل له لانهما
ليسا كالجزء مما اتصلا كالمرفوع بكونهما فضلة تم الكلام بدونهما
ولانه يجب الابراز فيما حيث لا يستكنان ح يجب التاكيد فى المستكن
للالتباس ويحمل البارز عليه طرد للباب كما عمل فى المرفوع نحو ضربتك
نفسك وعينك فى المنصوب ومررت بك نفسك وعينك فى المجرور
لعدم اللبس اى لعدم الالتباس التاكيد الذى يكون بالنفس والعين
بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لا يستكنان كالمرفوع و
الاختصار مطلوب فى الكلام وقيده ايضا بالمتصل احترازا عن الضمير
المرفوع المنفصل لجواز تاكيد الضمير المنفصل سواء كان متكلما او
مخاطبا او غائبا بالنفس والعين بلا تاكيده اى تاكيد الضمير المرفوع
المنفصل بمنفصل اى بضمير مرفوع منفصل موجب ولزوم نحو انت
نفسك او عينك قائم وانا نفسى او عينى حاضر او زيد هو نفسه او
عينه حاضر لعدم اللبس اى الالتباس التاكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا
بارزا كان المظهر فى الاستقلال او عدم الالتباس فلا احتياج الى التاكيد
والاختصار مطلوب وانما قيد هذه التاكيد يعنى انما حصره بالنفس
والعين ولم يبنه مطلقا لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بكلا واجمع وما

يتفرع منهما لان كل واحد منهما غير مستقل فلا يقال فى السعة كلهم
واجمعون لما يجئ بلا تاكيد بالمنفصل اى من غير تاكيد ضمير
المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل نحو القوم جاؤا كلهم
اجمعون بلا تاكيد حيث لا يقال القوم جاؤ هم كلهم اجمعون
لعدم التباس التاكيد الذى هو كلهم واجمعون بالفاعل الذى
هو الضمير المرفوع الراجع الى القوم لان لفظ كلا واجمعين يجيئان
العوامل قليلا لا ينصب على التمييز او على المصدرية يعنى لا يقعان
فاعلا الفعل فلا يقال القوم جاء اجمعون وانما يقال القوم او جاء
اجمعون وانما يقال جاء كلهم القوم او جاء جميع الرجال بخلاف
النفس والعين فانهما يقعان فاعلا بانفسهما يقال زيد جاء نفسه
او جاء نفس زيد فلا بد من التمييز بين كونهما تمييزا تاكيدا او فاعلا
فانهما بليانهما اى يقعان بعدها على الفاعلية كثيرا يعنى يوجد فى
كلامهم تاكيد الضمير المستكن فلو لم تؤكد اولا بالمنفصل لالتبس
التاكيد بالفعل كما عرفت سابقا واكتع مبتداء واخواه اى
اخوا اكتع بالرفع عطف عليه لان رفع التثنية بالالف والنون الا
ان النون سقطت بالاضافة الى الضمير لما سبق يعنى ابتع وابصع
اى هئولاء الكلمات الثلث اتباع بفتح الهمزة جمع تبع كفرس
وافراس على ما هو المشهور ويمكن المشهور وان متحرك العين
ان يجمع على افعال كما صوبناه الثلاثة وساكن
العين ايضا كذلك مثل قول واقوال ولان المبتدا اى كرار
متعدد وساكت وبالعطف ينبغى ان يكون خبره جمعا لا بكسر

الجمزه مصدر تبع ولابا لفتح ايضا اجمع تابع فان جميع فاعل على انه
مخالف فيه لاجمع متعلق لقوله اتباع يعنى يستعمل هذه الكلمات
الثلث اعنى اكتع وابتع وابصع بتبعية لاجمع الذى هو فى الاصل فى هذه
الكلمات لا بالاصالة بل انما يستعمل فيه تبعا لاجمع لكونه اى لكون اجمع
اول منها اى من هذه الكلمات الثلث على المقصود اى لكون دلالة اجمع
على ما هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلث وهو اى المقصود
الجمعية لان اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولان له عند عدم
تاكيدا وهو الجمعية دون غيرها فيكون اول منها على المقصود اذا
كان الامر كذلك فلا يتقدم يعنى اكتع واخويه يعنى ابتع وابصع
فى الذكر والترتيب عليه على اجمع لو اجتمعت هذه الكلمات الثلث
معه اى مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والاولى على الاقوى
وهذا عكس المعقول فبقى ان يكون اجمع معديا فى الذكر والترتيب عليها
وذكرها ابتداء اى ذكر اكتع واخويه يعنى ابتع وابصع دونه اى
دون ذكر اجمع يعنى من غير ان يكون اجمع مذكورا ضعيف جدا فلا
يقال جاء فى القوم اكتعون وابتعون وابصعون بدون ذكر
اجمعون الا على ضعف لعدم ظهور دلالتها اى دلالة هذه الكلمات
الثلث على معنى الجمعية المقصود من هذه الكلمات لما سيق للزوم
ذكرها من شانه التبعية بدون الاصل يعنى لا يلزم ذكر الفرع بدون
الاصل والتابع بدون المتبوع وهذه مخالف لما اتفق عليه الجمهور
وفى الرضى واعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوى
قدمت النفس ثم العين ثم الكل اجمعين ثم اخوانه من التعيين الى

ابتعين

ابتعين اما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لما بينهما حقيقة ولفظ العين مستعار لهما مجازا من الجارحة المخصوصة
واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه حابدا او اتباع المشتق للجامد
اولى هنا كلام البدل اورده عقيبا لتاكيد لمناسبته كونه مدا له
فى المقصود لان المقصود ههنا الثانى وثمه الاول والثانى للتقرير
والشمول وهو فى اللغة اسم بمعنى الخالق عن الشىء وفى الاصطلاح
ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة تابع جنس يشمل التوابع
كلها مقصود بما نسب مبنى للمفعول الى القيود اى لقصد النسبة اليه
اى الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف بالمقصود لانه عند وجود
شرط عمل يكون بمعنى المضارع المجهول لنسبة ما نسب الى المتبوع بحذف
المضاف دونه اى دون المتبوع اى النسبة الماخوذة فى الكلام اسنادية
كانت او ايقاعية او اضافية مقصودة ابتداء منصوب على الظرفية
اى مقصودة فى اول النسبة منسية ما نسب اليه اى الى المتبوع لانه ان
كان الامر كذلك فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول
المقصود بل يكون النسبة اليه اى الى المتبوع توطئة اى وسيلة وعن
ابتداء ومقدمة للنسبة الى التابع حقيقة بل كان سبق لشان لكنه
فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط ايضا وموجبة التقرير والتمكين
فى حق البدل وانما كانت توطئة لتكون فى النسبة اولا ابهام واجمال
وثانيا تفسير وتفصيل لتكون النسبة فى نفس السامع اوقع واثبت
سواء كان ما نسب اليه اى الى المتبوع للتوطئة مسندا او غيره يعنى
اسنادية مثل جاءنى زيد اخوك او ايقاعية نحو ضربت زيدا

اخالك او اضافية نحو مررت بزيد اخيك واحترز المصنف
بقوله في التعريف مقصودا بما نسبت الى المتبوع عن التوابع الثلث
النعت والتاكيد وعطف البيان لانها اى لان هذه التوابع
الثلث ليست مقصودة بما اى لنسبة ما لنسبته اى الى المتبوع *
مع التابع والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه هو الثاني لا
الاول فافترقا ولا يصدق الحد اى حد البدل على المعطوف ببل سواء
كان في كلام موجب مثل جاءني زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاءني
زيد بل عمرو لان متبوعه المعطوف مثل مقصود بالنسبة ابتداء
ثم بدا اى ظهر له حكم الاول او راى غير الراى الاول فاعرض عنه
اى ذلك الحكم او الراى وقصد المعطوف وعطف ببل فكلاهما
اى المعطوف عليه ببل مقصود ان بهذا المعنى يعني الاول مقصود
بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا للثاني مقصودا بها لهنا
ولكن بالسكوت عن الاول والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون
كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل فان الاول ليس بمقصود
بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد فان قيل هذا الحد اى حد البدل
لا يتناول اى لا يكون شاملا البدل الذي يعني البدل والذي وقع
بعد الا في كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقا
في بحث المستثنى بالامثلة ما قام احد الا زيد وما مررت باحد
الا بزيد فان زيدا في هذه الامثلة بدل من احد بدل البعض من الكل
حملا على لفظ والحال انه ليس لنسبة ما لنسب اليه اى الى احد من عدم
القيام بيان ما في قوله بالنسب مقصوده حينئذ ليس بالنسبة الى زيد

لان النسبة القيام الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا واشترط
في البدل ان يتحد النسبتان في الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون
بدلا بل النسبة المقصودة بنسبة بالنسب الى احدهم مبدل منه لنسبة
القيام الى زيد الذي هو البدل ههنا ليس كذلك لما قلنا ان النسبة
في الاول سلبا وهي عدم القيام وفي الثاني اثباتا وهو القيام
فلم يوجد الشرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا
قلنا الشرط في البدل اتحاد والنسبة الشخصية بل الشرط اتحاد
النسبة بجنسه لان ما نسب الى المتبوع ههنا اى في المثنى الذي
يتحد البدل القيام فانه اى الشان لنسب اليه اى المتبوع جنس
القيام لكن نفيا ونسبة القيام بعينه اى حال كونه القيام معينا
بجنسه الى التابع مقصوده ولكن اثباتا فيكون المقصود فيهما
نسبة القيام نوجد اتحاد النسبة في جنس القيام الا انه فرق بين
النسبتين بان تكون النسبة في الاول سلبا وفي الثاني ايجابا و
ذلك القدر لا يضر للبدلية فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
ما نسب الى المتبوع يعني يصدق عليه تعريف البدل واذا وجدت
الحدود ايضا فان النسبة الماخوذة في الحد اى حد البدل
اعم من ان يكون بطريق الاثبات فيهما او النفي فيهما او الاثبات
في احدهما والنفي في الاخر لكونهما مذكورة فيه مطلقا والمطلق
يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد في جنس النسبة مع قطع النظر
من ان يكون بالايجاب والسلب فيمكن ان يقصد النسبة لنسب الى
شيء نفيا النسبة الى شيء اخر اثباتا مثلا يمكن ان يقصد في المثال

المذكور للنسبة القيام الذي الى احد نفيا للنسبة ذلك القيام الى زيد
اثباتا للمامر غير مرة فيكون الاول توطئة الى الثاني يعني يكون النسبة
الى الاول توطئة للنسبة الى الثاني باعتبار جنس النسبة لا شخصها
وهو اي البدل اربعة انواع وقيل في وجه الحصر ان البدل لا يخلو اما ان
يكون عين المبدل منه او لا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو
ان يكون بعضه او لا فان فهو الثالث والا فلا يخلو اما ان لم يكن
اجنبيا من المبدل منه او لا وان كان الثاني فهو الثالث وان كان
الاول فهو الرابع فالحصر عقلي وقيل وجه وجوه اخر فليتطلب
في المطولات وهذا تقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان
والفرس والابل يعني تقسيم الكلي الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء
بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه اي عينه ولكن يجب فيه موافقة للمتبوع
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا في التعريف
والتنكير لما سيجيء وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه يعني
ان يكون جزء منه فالاضافة اي اضافة البدل الى الكل والبعض فيهما
اي في هذين النوعين مثلها اي مثل الاضافة التي هي في خاتم
فضة يعني يشير الى ان الاضافة بيانية لصحة حمل المضاف اليه
منهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال المبدل كل المبدل منه
او بعضه وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا وانما قال غالبا لا
يخرج عنه مثل اعجبني زيد علمه او حسنه لانه ليس فيه اشتمال
بمعنى ان يكون البدل مسببا بل المبدل منه في محل المبدل وهو حال
فيه عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اي بكسر الهمزة اشتمال البدل

على المبدل منه يعني يكون البدل شاملا للمبدل منه ومحيطا له ومشتملا
بشمال نحو سلب زيد ثوبه لان الثوب شاملا لزيد ومحيط به او
العكس يعني يكون المبدل منه شاملا له ومحيطا اياه اما ان يشتمل
ما شمال مثل اعجبني زيد علمه فان جسم زيد شاملا لعلمه ومحيط
اياه ومشتمل له واما لا يشتمل به نحو يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فان الشهر يشمل القتال الذي فيه لان الزمان يشمل ويحيط
الافعال التي حالت فيه ونعلت به ايضا ولكن لم يشتمل ما شتمالها
وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط الذي هو سبب المبدل فيكون
الغلط في المبدل منه لا في البدل لما ان الغلط سبب فسمي المسبب
باسم السبب وذلك كثير لان المتكلم اراد ان يقول مررت بحمار فسبق
لسانه فقال مررت برجل مكان حمار ثم تداركه فقال حمار فيكون
الغلط في المبدل منه لا في البدل كما قلنا انفا اي الاضافة البدل الى
الاشتمال والغلط في النوعين الاخيرين من قبيل اضافة السبب
الى المسبب لما قلنا ان الاشتمال سبب للابدال والغلط كذلك
سببا للابدال في ملابسة اي للابدال في علاقة وهي كون احدهما شاملا
للاخر او كون الاول محلا للثاني في الاشتمال والملابسة فيهما
ولم يكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة الحمل اما في الغلط
فظاهر واما في الاشتمال فلانه لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف
وقيل بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام لانه انما يصدر من غير
روية وفكر الا اذا قصد المبالغة فمورده حينئذ للتدريج مثل
هذه بحسيم بدر شمس كانه اخطأ في التشبيه فتداركه فالاول

اي بدل الكل به واشارة الى ان اللام للعهد الخارجي او منفية عن
الاضافة مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله بالاضافة الى الضمير
اظهارا للمغايرة اذ لو قيل كذلك يرجع الى الضمير اي امر واحد
مع ان المراد ليس كذلك يعني يتحدان مفهوما هما لانه يلزم اتحاد
مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اباه وكثيرا ما لا يكون ليكونا
اي البدل والمبدل منه مترادفة لاتحادهما مفهوما نحو جاءني
زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما لان مفهوم الاخ
مفهوم العلم لان مفهوم الاول الجنسية ومفهوم الثاني الشخصية

تمت الكتاب

